



المخيطالينهاني

خشاتل المنشوط والجامعين والتسير والزيادات والتوادر والغتاوى والواقدات مدالة بذلائل المتقدمين وحها أيثه

أرنى

الامِكَم برهَان لدِين أِي مَعَالِي مُحَوِّد برسِّيد الشَّرْفِيكُ بنِ مَا زَه البِحَّارِي وحِنْدَاندَ حَالَى 200 و 201 و

> _استىيەبىدىنىد ئەيىماشتر<u>ف</u> ئۆزلىخىد

> > المجند الثامن

نفتيلش العشلي

إذازة القسئرأن



جمسم حصوق الطبع محموطه لإدارة الفوان والعثوم الإسلامية هلبك بأناهده السحة مسحلة قدي جهات الفانوسة لا يحور إساده طام هامالممخه بأبه صورة أو وسبلة إنكتروجة شامك أو فلتسميل أو خلاف بدون إدة كتابي مسبق من الناشر

- ♦ ١٣٠ دي کارده (پيس سينه دراکش ۱۹۶) ۹ ماکستان CALCULATED TAX LEGISLATING AND LAND ه اردو بازد در الدان مناج، ولا گراسی تقویر: ۳۸۲۹ - ۳۸۲۹
- العال 94-14 والرواي الأحميل الإحمال والدي المناسق ويبالاحالة

P. O. Box, T. Johannievskieg 2000, South Advies E-mail: w @jyliotel co za

31 Post Swales Dist. Survey. Curpt 396418. Al-Modera Garden langebert Royal # 3 Name 2, 74500.

فأستح فيرمؤ مستمه مراشيه أكسر كشي بساسروك سا أستناب

مُكَيِّتُهُرُ النَّالِيُّ لِي الرياض السيودية

المستوزع بالمستكة

الفصل خنامس في المسجد والقبلة والمصحف وما كتب فيه شيء من الفرآن تحو الدراهم والفرطاس. أو كتب فيه ذكر الله تعالى

9809 - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : والا بأس بأنا ينفش المسجد باحص وانساح وماء الدهب قوله : الا بأس بدل على أنا المشجب غيره، وهو الصرف إلى الفقراء، إلا أمارن فعل الا بأشهر الا يؤجر عالمه ، ومن العلماء من قال اإنا نقش المسجد قرية حسنة : ومن العلماء من قال ، هو مكر و الله

حيجة من قبال. إنه مكروه، قبوله عليه الصلاة والسلام: امن أشراط الساعة نزيين المساحداً! وهن على رصل نعالي عنه: أنه مر بحسجه مز حرف، عمال: لمن هذه البقعة؟ وعلى عمو بن مبد العزيز وضي الله نعالي عنه: أنه لما رأى ما لايسقل إلى مسجد المدينة، قال: المساكين أحوج إلى هذا من الأسلطين

وحمه قول من قال: إنه قرية ما روى أن داود علمه السلام منى مسجد بيت المددس، قم مسمعان عليه العملاة والسلام أنه يعمه وربيه حتى نصب الكبريت الأحمر على وأس القيف، وكان ذلك من أعز ما يوجد في دلك الوقت، والأن فيه ترغيب الناس في الاعتكاف والحماعة، وفيه تمظيم بيت الله تعالى ونقصر،

و الاصبح" قول علمه من وحمهم الله معانى البنه فيس طريق إلا أنه لإيكره المالية فيس بفريق فإن مسحد، سول الله ينجلا بالمالية كان مسقفاً من جويد المحل حيطانه من المحرم ففيل فرسول غاريخ" الانزياد الملك فقال. لاء مل هريش كعويش موسى صاوات الله عليه و سلامه"، و كان يكف إذا حل به المطر، فإن أبو سعيد رضى الله تعانى عند رأيت يا مجدمي

⁽۱) وردنی نسخه اظ : (۲۰ مکاره

 ^{(**} ذكره من حجر في الدين السلام (١٥٨/١٥) ابن رواية المن ساس أخرجها أبو داود دو محمدان حيال بالطف التنبية الماجلة.

⁽٢) ورد س م . والأصح على دلك قول عاماما

d \$) و العبيد الرامل في مصعه (١٣٥٥ هـ): بات تريين المساحد واللمر في المسحد، والدار من في السنة

ماء بطون. قالل أنه ليس بقرية إلا أنه لا بدس مه الله روسة من الأحماديث، وغا روى أن عنمات. رضى الله تعالى عنه وقع بد مسجد رسول الله يحيّج وراد فيه وزينه ، فرش الحصلي فيه على هست. الهوم، ديل أنه لا يأس به

واكره بعض متمايحا وحمهم الله تعالى النفوش على المجراب حالط القبلة ٩ لأن بديك بشنغل قلب الصلى إدا نظر فيه ، وروى أنه اهدى إلى رسول الله زخاة توب معلم، فصلى فيه ثم ترعم، نقال، كان يشعلني علمه عن يعص صفر ني .

و فكر الفقيم أمر جعفر وحدماته تعالى في اشرح السير الكبير الانتقيش احياءات مكروما وقال محمد وحمد الله تعالى: وأكره أنا لكونا فالفالمسجد إلى الخرج، أو احمام، أو الف

الا 4.5 - يجب آن يعقد بأن حيهة النبية جهة يحب تعطيمه ، والنحرة عن الاستحشاف
يها، جاء عن النبي يشتج أنه نهي أن سرق الرحل في وحد الكديمًا" ، وإن كان يقوب القيمة أنجاس
وأرحاس ، قدلك استحدام بالقبلة ، و من هذه قلما : إن من صلى، وقدامه هذرة أن برق يكرد .

نم تكلم المشايخ في معنى قول المحدد وحمه الله أكراء أكراء أكارة ألا الله جدايل المحسالات المعالية المساجد إلى ا الحسام، قال بعديهم المهايرة به حالفا الحسام، وإلا أباديه المحمم، وهو الموضع اللاي يصبه في المسلاة مكروه عبد الحميم، وهو الماء الحارة الأن ولك موضع الأخاص، واستشال الأنجاس، وإنما بسنقيل الحجر على ما الماء والكم بسنقيل الحجر والما يكره .

و للدلك تكلموا في معنى قوله . أكره أن تكون قمة المسجد إلى الخرج ، فالديمسهم . أراده نفس المغرج ، وقال بعصهم | أراديه حافظ المحرج . وتكلموا أيضًا في معنى الكراحة

(۴۸۵) الميمة (۱۸۵ مانش چيڅ معنون الشواء و أحامه الراحش في (۱۸ ۱۸۵) في الوارج، و دكرو أنو شبطاخ في الطولومي مأثور (حصاب) (۱۳۹۵)، والهيشمي في أصبيم الروائد (۱۳۷۶) ايات في السياجية الفراط والرابية.

41% مرحه التخاري في المتحديد (٣٨٧) عام طفاء الزائر بالدان في الشخد، ويسلم في المتحديد (١٣٠٨) عام التي شر (١٩٥٥) عام (١٩٠٨) عام التي شر (١٩٥٥) عام (١٩٠٨) عام التي شر البراق في الشخص إذا بالمائر (١٩٠٤) عام التي أن بيراق البراق في الشخص المناز (١٩٠٤) عام التي أن بيراق الاجراء بالمائر في الميلاد، واكر مائري في الشخط (١٩٠٥) عام البراق في المتحد، والبراق في المتحد، والميلاد في المتحد، والميلاد والبراق في المتحد، والميلاد وأبر وارد في المبدء (١٩٥٤) عام الكرى (١٩٠٤) عام الكرى (١٩٠٤).

إلى القبراء قال بعضهم؛ لأذ فيه نشبه باليهوداء وقال بعضهم؛ لأن في القبرة عظام لمُوتيَّ. وعظام الموتي أيجاس وأرجاس.

وهذا كله إذا لم يكن بين بدى المصلى وبين هذه المواضع أحافظ أو سنترة، وأما إذا كان لا يكره، ويصبر الحافظ فاصلا، وإذا لم يكن بين المصلى وبين هذه المواضع ألا سنرة فإغا يكره استقبال هذه المواضع في مسجد الجماعات. فأما في مسجد البيوت قلا يكره؛ إذ ليس لمساحد السيوت حكم المساجد على الإطلاق، ألا ترى أنه يسخلها الجنب من غير كراهة، ويأتي فيه أهذه ويبيع ويشتري من غير كراهة

41 \$41 - قال محسدر حمه انه تعالى: و نكره لنحامعة والبوز، فوق المسجد الأن السطح المسجد حكم المسجد، وهذا فا عرف أن حكم لمسجد المهن أنهوا، والعرضة جميعًا، فلهذا علنا: إن من قام على سطح المسجد مقتديا بإمام في المسجد وهو خلف الإمام يهوز، والمنكف إذا صد دسطح المسجد لا يتقض اعتكافه: ولا يحل لمحالض والحنب والنفساء الصعود على معظم المسجد، فعلم أن لسطح المسجد حكم المسجد، ثم لا يجوز المجامعة والبول في المسجد فكذا في قد.

1834 - قال سحمان حمد الله تعالى: و لا بأس بالبول فوق ببت قيد مسجدا بريد المكان المدد للسيلان، وهذا لأن كل مسلم مندوب إلى أن يشخذ في ببته مسجداً بصلى فيه النوافل والسين، فقد فعل رسول فه كلافلت في ببت جماعه، فتال الله تعالى في قصته موسى عليه العسلاة والسيلام: ﴿ وَاجعَلُوا بِيُو تُكُمْ فِيقَةُ ﴾ " وقال يُخْتَرَ: ﴿لا تَسَخَلُوا بيونكم فيوراً ﴿ " و وأواديه أن لا يكون فيها مكان العبلاة، فتنت أن كن مسلم مقوب إلى أن يعد فيه أي في ببته مكانًا بصلى فيه ، إلا أن هذا المكان لا يأخذ حكم المسجد على الإطلاق، لانه باق على حكم ملكه، له أن يبيعه، فهو كما لو بان على سطح بيت فيه مصحف وقلك لا يكره لكذا هنا.

٩٤٦٣ - وللحامعة والبول في الموضع للعد قصلاة الجناؤة لا ذكر له في الكتب، وقد

⁽١٤) وردت هذه العدرة في حميم النسخ التي في أبدينا .

⁽¹⁾ سورة يرسى: الأية AV.

⁽٣) أخرجه أبن حياد في صبحيح (٧٨٢). باب وكن فراد الشيطان من أبيت إذا أبرئ فيه سورة القرة، وعيد الرؤان في الصنفة (١٩٣٣). باد بالأخاه الرجل بي بينه ساجدا والديمان (١٩٥٥) و واكره أبو الحارة موارد الطمان (١٩٥٥): باب صباته لمنافلة في البيت، وصاحب التدويل في أخبار قؤيل (١/ ١٩٥٤) والشوكان في الجل الأوطار (١/ ١٩٥٤).

احتلف السايح رحمهم الله تعالى قمه معصهم قالوان يكرده لأم موصعرأعد الإفاحة الصلاة فمه بجماعة، فيكر المحامعة والمول فيه، كما في الحامد والمناحد التي على فوازير الطريق عبد ولحياص ويعصهم فالواد لايكره ورثيه مال للثيخ الإماء الأجر شمس الأثمة المرحسي رحمه القانعالي، ألا ماي أنه لا بأس ببدخ ال الحيث في هما وقد أمر با بتحدث الساحة الموتيرة. بحلاف الحامع لأبه أعظم السدحف والمساحد على قوارع الطوين لهنا حرصة السجندسلي الأطلاق

١٤٤ ٩٤ - وفي أفتاوي أبي اللبث وحمه الله نعائي : مصلي الجنازة به حكم المنحد في حل حواز الاقتداء عندانفصال الصفوف، وحرمة دخول الحنب سه. وكذلك مصلي أعمد له حكم المبحد في حق حوار الأفيدا، عبد انصال الصيف ف. وحرمة دحال جب فيم ويعض مسايحتار حمهم الله تعدلي فالواز الجواب عي حل جوار الافتداء صحيم، فأما في حلى دحول الجنب والمروراف لايفطى فمحكم السجدر فأعالناس

٩٤٦٥ قال: وبكره لأمل المسجدة ويفتقر ابدت للسجاب لأن المسجد أعد لذكر الله تعالى فيه - قال الله تعالى: ﴿ فِي يُبُوتَ أَدَنَانِهُ أَنَازُ فَهَا وَيَأْتُكُمُ فِيهَا مَسْمُهُ ۗ " أَمَا وَذَا عَلَقُوا بِأَتَ السلحد فقد منعوا عن الصلاة والذكر فله، قد خلوا تحت قرل الله تعالى. ﴿ وَهُنِ أَطَالُوا مِنْ ضُمَّ مناجداته أن بدكر في اسمه كال

فيال مسايختا رحمهم الله تعالى " وهذا في رمانهم، أما في رمان فيلا بأس بإغلاق المنجد في عير أوان لصلاة؛ لأنه لا يؤمل على مناخ المسجد ونيابه وحصيره من قبل المدوق. لأن العلمة في زمات لأهل الفلساد، والحكم بحقلف باختلاف أحوال قتاص، الاترى أن اللساء كل يحضرن الحماحة في مهدّ رسول الله نخيج أن منعهن على ذلك عساد أحوال الناس، وهو الصواب كذا في مسألتان

٩٤١٦ - وفي الأوناس . وجل بني مسيحةً من أومن غصب لا تأس بالصلاة قلم و وفي العالي ألى يوسف وحمه الله تعالى الايبيس لأحد أن يصلي فيه، ولم جعله طريقًا لا ير ف ، ولو بني حالوثًا أو حدمًا لا يستأخر الحالوب والحمام، وله أن يدخل فيه يشتري التراد .

الطريق إذا تدان والسعًا فبني فيه أحل المحمة المسحد للعباسة ، ولا يضم فأث بالطويق ، و بإباس بدفات وإن أراد أهار للحلة أن يدخلوا في دورهم شبيكُ من الطريق، ولا يمسر دقك

⁽٦) سريفائي ، الأستال

وعالمهرفا فرماالايفارات

بالعامة ليس لهم فانت منص مليه في أالعبود ال

4877 . وهي افتتاري أبي اللبك وحيمه الله تعلي المستجديني على سور استيامه ا فلاسيغي أن يصلي بيم اعمل الصدم الشهيد وحمه الله تعالي ، فقال: لأن أسور المعامة ، فصار كما بالدر مسجداً في أرض غصب، ويقه يجالف مة حكيته عن الأجالوات.

1978 - وفي الأحداس الاداس مقدوم في المستحد وفي الأصل اللاد أمر متعلكما الربيت في المنجد

وفي سبلاة الأثر قال: مثالث محمداً وحمه الاتعالى عن دفاه تحد للمسجد. بن السبجد بين مبلاة الأثر قال: مثالث محمداً وحمه الاتعالى على ألحى أيساطه الأخر بالصلاة عنه كما يضاعه بالصلاة في المحدد؟ فال العمل فلح وفي أناء يعالى مدولاً : لألأس عليج الرجل في الراب الذي في المحدد؟ فا كان مجلساً وكدا بالحصير المحرق والحشيش محمح أولما إذا كان التواب متسطاً الله فقد قال صدر الشهيد المحدر ما قاله أبو القاسم الصفار الإلما لا محال

1954 - وفكر تنصيل الأند، حلواني رحمه الله تعدلي في شرح كتاب الصلاة في بات الوصوم والفسل بقرات من أحراه ما يمعل في ومانيا من مواضع البوادان في السجد ومسلح الأعلام عليها . فهو مكروم عبد لاتها أجمع .

البزاق في الذبحة المرافي، الأخوق عواوي والأعمامو، ي، التجايف الأن سبحة يبره ي من المحادث الفنيث، ويتمن أن يأ حد المحادث يكمه في المسجد، أو يتن من يبعه وإذ اصطرائي ذلك كان الإنفاد أأولى من الإنفاد نحت النواري، الأن طواري ليست أأ" فوق اليواري من المسجد حشيشه أواذ لها حكم مسجد ومنا تمت صواري من المسجد حفقة أ"

وفي كواهم العيون الإداهاد في المستجدعاني الخطاف ويقدر السحد. لا تأس بأن

فالأفررات العدرة فراحمهم السلح التي توجد محد لوفا الأحس

⁽٩) أحرامه أن أي مسته في المهيمة (٥٠٤٧) الرساس قال: المصال في السجد خطيفة والمسافرة الى في المراجعة (١٨٧٨) والمحاول في الاسمان المراجعة والمحاول في الاسمان الحقيد (١٨٧٨) والمحاول في الاسمان المحاولة (١٨٧٨).

ما برا معفوفان ما فط من الأصل وأثبتاه من ط وج وف.

اللها مدين محموفين ساقط مرا الأسلو وأتساه من طارم وفيدا

يرمى بحافيه نثقية المسحدر

9889 . وفي الشوارلاً : لا يتحدّ في السجدينو اللاما وما كان فديًا قبيتو زمزم بشوك كذلك.

9871 - إذا ضاق المسجد على أهله، ويجبه أرض لرجل يؤخذ أوضه مته بالقياسة كرهاً ، هكذا روى عن الصحابة رضي انه تعالى عبيم أميو فعلواً بالمسجد الحرام.

4874 - المغياط إداكان يخيط النوب في المسجد يكره ذلك؛ لمعاروي عن عشمان رضى انه عنه: أنه رأى خياطًا يحيط في المسجد؛ فأمر يه، فأخرج من المسجد، وكذلك الوراق إذا كان يكتب في المسجد بأجر يكره، فعلى هذا الفقهاء، إذا كانوا يكتبون القفه بالأجر في المسجد يكره، وإن كان بغير أجر لا ؛ لأنه إذا كان بأجر، فهو على عمل العبد، والمسجد مذبني لذلك؛ لأنه يت الله تعالى، هذه الجملة من حناوي أبي اللبث رحمه الله نعالى .

وفي كراهة العبون معلم جلس في المسجد أو وراق كتب في المسجد، فإن كان المعلم يعلم بالأجر والوراق بكتب بالأجر لفيره يكوم إلا أن يقع لهما الضرورة.

٩٤٧٣ - ويكره أن يحمل الشيء عن كاغذ فيه اسم انه تعالى، بخلاف الكيس يكتب فيه اسم افه نمالي؛ لأن الكيس يعطمه أما الكاغذ والفرطاس يستهان.

متصلم معه خبريطة، فيها كتب من أخيار النبي ﴿﴿ أُوكتب من أَي حَيْمَة رضي الله تعالى عنه أو غيره، فتوسد بالخريطة، إن قصد الحفظ، لا يكره إذ ليس فيه ترك التعظيم، وإن لم يقصد الحفظ يكوه؟ لأرقبه ترك التعظيم.

روى عن ابراميم النخسمي وحسه الله تعالى " أنه قبال: المصبحف لا يووث، وإنما هو تلقنوى من الورثة، وعدنا يووث كسش الأموال، إلا أنه لا يقطع فيه؛ لأن المقصود ما فيه وهو القرآن.

9874 - منا_ الفقيه أبر جعفر رحمه الله تعالى همن كان في كمه كتاب، فجنس يبول، أيكره ذنت؟ قال " إن أدخله مع نصبه المخرج بكره، وإن الخشار كنفسه مبالا طاهراً في مكان هناهر لا يكره، وعلى هذا إدا كان في جبيه دراهم مكتوب قيها (سم الله تعالى، أو شي، من الفرآن، أو كان في حبيباء دنائير كتب فيها بسم الله تعالى أو شي، من القران مكتوب، أو كتب عليه نفسه المخرج يكره، وعلى هذا إذا كان فيه خاتم، وعليه شي، من القران مكتوب، أو كتب عليه المهم الله تعالى، فدخل المغرج معه بكره، وإن النخذ كنف مبالا في مكان طاهر لا يكره

٩٤٧٠ - وعنه أيض فيمن فرس الاشتجار في المسجد إذا كان يفعل ذلك لفظل لا

بأس به، وإن كنان يصعل ذلك لبيع الأوراق أو شقعة أخرى يكره إذا كانت تضيق عبلي الشاس مسجدهم لصاراتهم، أويقع فيه تعريق الصعوف، قال: بلغا أنَّ عمر وضي الله تعالى عمه غطم شنجرة كانت نفر ب الكعيبة ، وكانت تضيق على القوم في طرافهم ، ورأيت مسألة الأغراس في المساجد في موضع أخره وكال جزاب المتألة نمة أنه إن كال للمستحد فيها نفع لايأس مه، وما لا فلا. وتعع المسجد أن يكون المسحد إدائز وأساطيته لا تستنفر ، فيخرس الأشجار ليحدب دلك عروقها، فإن كان كدلك يجوز وما لا هلاء وهذا لأن عرس الأنسجار في المسجد تشبيبه له بالبحة، فلا يجوز ذلك إلا لحاحة. فالراد ومثمايخ مخاري رحمهم الله نعائي إغا حوروا دلك في جامع بخاري لهذه الحاجة.

٩٤٧٦ - ولا يُمن الجنب المصلحف ولا اللوح الكشوب عليمه أبَّ ناصة من الغيرات، والخائص كالجب، والمحدث يساويهما فيه، ويقرقهما في القراءة، والرحه في ذلك أذ الجنابة تحل العبرواليد، والحيص كذلك، ولهذا يجب إيصال الماء إلى النم في المسل هن الحيص والجناسة وفكما لا يجوز لهما الس لا يحور لهمه الفرادة وأما الحدث بحل البدء أما لا أبحل الفين ولهده لا يجب إيصال الله الي الفرق الوصوء ، ففي الحدث بقرأ ولا يجل أفرت غيبل الجيب القد والبيد، وأراد أن يقرأ القرآن، وعني الصحب، لبس له ذلك؛ لأن الجماية لا التموز أثب تًا وزوالا، والحدث كذلك، وكما لا محارلهولا، من الكتابة لا محل لهم مني السافين وإنامس للصحف بفلاقه وقلاباتها به والغلاف الحلداندي عليه النصل به عند بعص المتنايخ رحمهم افه تعالى، وعند بعصهم المفصل عنه كالخريطة ولحوها؛ لأن التصل بالمسحف من المصحف، ألا ترى أنه لا يدخل أحث بيم المصحف من عير ذكر .

٩٤٧٧ . وإن مير المسحف كيم أو ديله لا يجوز عند بعض الشابخ رحمهم الله تعالى؛ لأن ثيابه تبع ليديه ، ألا ترى أنه لو قام على النجاسة في الصلاه وفي رجليه تعلان أوجورمان لاتجوز مدلائد ولمو فرش نعليه وفام عليهما حازه وعو هدافالوا إدابعط الرجل كمه على النحاسة وسمعد عليه لا يجوز، وأكثر مشايخه على أنه لا بكره؛ لأن المحرم هو النس، وإنه فسم للمباشرة بالبد من غير حائل، ألا ترى أن الحرأة إذا وقعت في طين وردخة، حل للرجل الأجنبي أن يأخذ بيدها من غير حائل ثوب، وكاما لا تنبت حرمة الصاهرة بالمن تجائل.

٩٤٧٩ - ويكره للجب ومن بعناه ملي كتب النفسير، وكذا يكره له ملل كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة ؛ لأنها لا تخلو عن أبات القرآن ، وإذا لم يكن فيها أيات القرآن ففيها معمى القرآن. والمشابخ الشأخرون رحمهم الله توسموا في مس كتب القفه للمحدث بالكم للضرورة والماوي.

وكره بعض مشايخنا رحمهم الله دفع المصحف واللوح الذي عليه القرآن إلى الصبيان ، وعامة المشايخ وحمهم الله معالى لم يروا به مأسًا والآنهم غير مخاطبين بالوضوء ، وفي التأخير تصبيم حفظ الفران .

إذا صدار المصحف خلفًا بحيث لا يقبر أمنه لا يحترى أضار إليه محمد وحمه الله تعالى في السير في باب ما يؤخذ من الغنسة ، فيكره فست ، وبه تأخذ، ولا يكره دفته ، ومن أمند يبغى أن ينف بخرفة طاهرة ، ويحفر لها حقيرة ويشعد ولا يشن الأدمتي شق ودعن بحتاج إلى إمالة التراب عليه ، وفي ذلك مع تحفير ، وإستخفاف بكلام الله عرا وجل . وإن شاء وضعه في موضع ظاهر لا يصل إليه يد المحدثين ، ولا يصل النبار إليه تعليها ككره الله تعالى .

٩٤٧٩ - تصدير المصحف حج مأم وأن يكتب بقله دفرق مكروه في كراهية أ واقعات النظمي

۱۹۹۸ و یکوه مدالرجای إلی الفیلة فی النوم و غیره عمدآله و کذنك مدانو حلین یکوه إلی المصحف وإلی کتب الفقه ۱ لما قیه من نرگ تعظیم حههٔ ۱۳ الفیلة ، و کلام انه تعطی و معانی کلام افته تعالی

وإذا كنان للرجل جو للى قيما دراهم مكتوب فيها شيء من القرآن، أو كان في الجواللة. كتب القفه أو كتب النفسيو أو المصحف، فجلس عليها أو قام، فإن كان من قصاء الخفظ، فلا بأس به ، وقد مرجنس منا فيما نقدم.

٩٤٨١ - وإذا كتب السوالة تفالى على كاغدا، ووضيع تحت طفيمة يعلمون عليها، ققد قبل، يكوم، وقد قبل، لا يكوم، ظال: ألا برى أنه لو رسع في البيت لا بأس بالنوم على مطحه، كذا هذا أوإذا حمل الصحف أو ضيء من كتب الشريعة على دائة في حوالق، فوك. صاحب الموائق هلي اجوائق لا يكوم؟!".

⁽٦) دروس نسخه م : تنظيم حرمة القلة .

⁽٢) ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأنت مين طاوم وف.

وعايتصل بهذا القصل الجاورة بمكة:

۱۹۵۸ وقد اندرهها أبو حنيفة رصى آنه تعالى عنه، وروى هشام منه أنه كره الحوار تكام قال الها ليست بأرض هجرت وروى الحسين عنه أنه كره الجوار تكة والقاه بها، وكال يقول الهاجر رسول الله يتلاعمها

على ١٩٤٨ - ذكر هشام من توادر - عن أبي يوسف عن أبي حتيمة رضي اله تعالى عنهما وضي اله تعالى عنهما قال الكور جارة بيوت مكة في أبام الوسم ، و أخص ديها من غير أبام الوسم ، و هكفا روى هشام عو صحيد عن أبي حتيفة و حيدات تعالى ، قال و كان يشول لهم ، أنا يترا أوا في دورهم ، القوله تعالى الأسواء لورهم ، القوله تعالى الأسواء للكاكية أدر و البدي التالي الأسواء للكاكية أدر و البدي التالي الأسواء للكاكية أدر و المدينة المواد على المتواد عن المواد المال مناو على المواد المال مناو عمد الخلق ، و تقع العسرورة من المناول في سيناكيم ، فأنول مناولهم الحلق ، ولا تعلم المواد المال على جهاز إحارة البناء يدون الأرض و نعد المالة و المالة المالة المناولة المناولة البناء بدون الأرض ولا المالة عن المالة المناولة ال

⁽١) سورونالهج الأبة فالب

۱۵) وردهی م

لقصا السادس في سجدة الشكر

٩٤٨٤ - وي عن إبراهيم السخعي رحمه الله تعالى عنه: أنه كان يكر مسحدة السكر، وعن محمد رحمه يه تعالى عه أن أما حيقة رضي فه تعالى عه كان لايراها شكًّا، وفي القدوري عن أبي منبغة وحمه الله تعالى أبه كان يكره سجدة الشكر . قال محمد رحمه الد السالي، وبحن لايكرهها ويستحينها، قال محملة وقد حاء فيها عبر حديث، ويكت وانها دون في رمني دول وجده وحسه تعالى: وكاذ أبو حسفة بعماد بن تابت وضي الله تماني سنة لا يراها فيمثّاء معصهم بالواة معناه لا يراها هرية، وهكذا روى الطحاري في الخيلاف المهمان وفي الفدوري المعناه لابراها سنة وهو عربت من الأول، ومعضهم فالوا معناه لا يراها شكراً نامًا، عنمام الشكر أن بصلى ركعتين قدما فعل زما ولي الم يخؤبوه فنح مكن وليوبذي محمد رحمه الله فال أبي يوميف في خي من الكب، ذكر الفاضي الإمام الذاهد الناسك والتي الإسبلام على السعدي واحسه العالعالي هي الشراح كثاف السير القول أمي يوسيف مع مصملاه وسنحمد احدم عاروي أن رسول الله عجج مرابع حل به وهامة ، فسنجد وأحرابًا مكر والمدر زضن الفاتعالي صبيما فسنجفاء وعارأتي بكو رضن فدنجالي هند أبدلما أندفتح البجامة سحدر

١٨٥٥ - وأن حييفة رضي الله تعيالي عبد يقول السيحيود ركن من أنَّ المالات الأنا منفرك فلا بتشرب إني الله تعالى بهده العمادة على الالفراد نطرعًا فياصاً على القيام الفرد والذي عاليه وراوأها مهاروي من الإحاديث ففهار بحدمل أن المراد مز السحدة المكورة فسها الصلاة، فيأهن الحجار يسمنون الصلاة سيجلده فيان الله تعالى: ﴿إِمَّا هُو بِهُ اللَّهُ لِرَبُّكُ وكالسحَّدي ﴾ " في صلى ، وإذا جاز ت تسعيه الصلاء ساجلة بحشل أنا بكون الراة من الحقيث الصدلان علا بكون حجة مع الاحتمال

ويعض المأحرين من متبايحا وحمهم الله تعالى قالوا المريرة مصملا يقوله الوأساأبو حيقة والعمد الله تعالى: فكان لا براها شيفًا، فقي شرعيسها قرية، وإنجا أواد به أمن وجودرة ولؤومها شكراً. هذا كما قال محدد وحموالله تعاني في الجامع الصغير أعن أبي حنفة وصي

وري سورة أن عمران، الأبة عن.

ولة تحريل عبد: إن التحريف الذي يصاحه الناس ليس متيرون وليويو ويدنفي في حسم أصارة و لأنه للسبيح ودعاءه وإيفا أراديه لتفيء هويه كشاههماء فعلي قبول هزلاء لربقع الخاة فبدء وتوا الوالها أنبيان لأمكون مكاوها

وحمالكز العة على قوال لنخمى وأبي حنيفة رحمه لله تعالى على ما ديره التموري لعالم فعلها من كان منطورا إليك وعلن المناي له واجبالها أواسله سيعه عند حدوث بعيد، فقد أذخار الهرا بالمبهن مااليس منعه وفا فالباعلية الصائلة واللملام العني أدخل في الثابين مدالمس فاعامهن مكروهة أأ

والمرافز الروسي لني المرجم المزادات والسهراله وكالشاطعان الأوادة والاستخارات

الفصل السابع في المسابقة

٩٤٨٦ - قال محمد وحمد الله تعالى: لا مأس بالمسابقة بالأمراس ما لم يبلغ غاية الابحثمالية القرس، فجاء في المحديث الاسابق وسول الله يُلِغ والمراس ما لم يبلغ غاية الابحثمالية القرس، فجاء في المحديث الاسابق وسعى الله عليها الله عليها والمواد الله يُلك وصلى أبو بكر وعمر وضى الله عبداً أنه كان وأس داية أبي بكو عند صلاة داية وسول الله يُلك وهو الذهب، وكذلك لا بأس بالمسابقة بالإمل والومى، طديث أبي هويرة وصى الله تعالى عنه عن النبي يُلك أنه قال الاسابق إلا مي خف أن لصل أو سافراً أن المراد بالحافر الفرس، والفراد بالمصل الرمى، والمراد من الحق الإمل الله عن الله عنه على المصل الرمى، والمراد على منا المنافر القرس، والفراد بالمصل الرمى، والمراد المصل الرمى، والمراد المصل الرمى، والمراد المصل الرمى، والمراد المنافر القرس، والفراد المصل الرمى، والمراد الله المنافر الفرس، والفراد المصل الرمى، والمراد المنافر الفرس، والفراد المصل الرمى، والمراد المنافر الفرس، والفراد المصل الرمى، والمراد المنافر الفرس، والفراد المنافر المراد المنافر الفرس، والفراد المنافر المراد المنافر المراد المنافر الفرس، والفراد المنافر المراد المنافر الفرس، والفراد المنافر المراد المنافر المنافر المراد المنافر المنافر المنافر المراد المنافر المنافر المراد المنافر المنافر المراد المنافر المراد المنافر المنافر

قان شرطوا الذلك حدالا، صاين شرطو الخط من الجانين الهو حرام، وصورة ولك أن يشون الرحل لغيره: تعالى حتى نتسانى، فإن سبق فرسك فرسى، أو قال: إبلك، أو قال: مسهمك أعطيتك كذا، وإن سبق فرسى، أو قال: إبلى، أو قال: سهمى أعطيتنى كذا، وحذ: هو الفسار بعيته، وهذا الا القسار مشتق من الفسر الذي يزداد ويتنقص، سمى القسار قسارا؛ لأن كل واحد من القامرين عن يجور أن يذهب ساله إلى فساسه، أو يستفيد مل صاحبه، فإذا كان المال مشروطاً من اجابين كان قساراً، والقمار حرام، ولان يه تعبين كان قساراً،

وزن شرطوا الجعل من أحد الحائين، وصورته . أن يقول أحدهما لصاحبه: إن سيغشى أعطيتني كنفاء وإن مسقطك قلاشيء لي عليك، فهمذا جائز استحسانًا، والقياس أن لا يحوره وجه القياس أن المال إذا كان مشروطً من أحد الحاتين إن كنان لا يشمكن فيه معنى التمارة لأن المشروط له المال لا يذهب ماله بحال من الأحوال، والقمار أن يكون كل واحد من

⁽¹⁾ أخرجه أبو يعيم في حفة الأولياءة/ ٧٠٤، وذكره اس محر في العليق التعليق ٢٤٤/٠.

⁽٩) أشرب ه أبو داود من است (۲۹۷۵) باب من انستن ، واشوماى فن است. (۲۹۷۱) باب به حاد من الرحان و السنق، والسنان فق السنق، والسنان فق السنق، والسنق، والادا (۲۹۱۵) و ۱۹۵۵ و ۱۹۵۸ و ۱۹۵۸ و ۱۹۸۸ و ۱۸۸۸ و ۱۸۸۸

المفاصرين بحال يجوز أن يذهب ما له ويجوز آن يستفيد مال صاحبه. لما ذكرتا من استغاق القمار، إلا أن فيه تعليق غليف الماق باخطر، وإنه لا يجوز، ألا نرى أن الاستماق فيما عدا هذه الأشياء الشلافة نحو البنغال والحمير لا بجوز، وإن كان المال مشروطًا من أحد الجالبين إنما لا يجوزه لأن فيه تعين غليك المال بالخطر.

وجه الاستحسال لما روينا من حديث أبي هريرة وصى مله تعلى عنه و وجه الاستدلال به أن التي يخفي عنه و وجه الاستدلال به أن التي يخفي نعي النسب بي عاماً ، يقوله: ولا سبق واستشير الأشباء الشلائة بقوله: وإلا في خص أو نصل أو حافره ، والاستئناء من النفي إليات، ومن التحريم إياحة ، وليس الراد من الخديث ما إذا لم يكن المال مشروطاً أصلا ، عين الاستباق شون شرط الخال جائز في الأشباء كلها ، وليس الراد ما إدا كان مشروطاً أصلا ، عين الاستباق شون شرط الخال جائز في الأشباء وسعى النزيل، وكن المراد ما إدا كان مظروطاً من الجانين والدخوات فيما عدا الخالف الراد مي الأشباء النلانة إذا كان المال مشروطاً من أحد الجانين لا يكرن وارداً فيما عدا الاشباء الثلاثة ، لأن بها المنافرة وأنه المالة ينفي السبق الإشباء الشلائة من الات الحرفة ، وللناس إلى الأشباء الشلائة ينفي السبق بالنعي العام ، ولأن الأشباء الشلائة من الات الحرفة ، وللناس إلى المخاطرة والوعن في ذلك .

وكذلك النص الوارد في الأفسياء الثلاثة، إذا كان المال مشروطًا من أحد الجانبين [لايعتبر واردًا قيما إذا كان المال مشروطًا من الحانبين؛ لأن المال إدا كان مشروطًا من الجانبين]^[1]، فالمانع ميه فسينان، القسار وتمليك المال بالخطر، وإذا كان المال مشروطًا من أحد الجانبين فالمانع فيه شيء واحد، وهو تمليك المال بالخطر والحواز عبد فلة النامع لابدل عني الحواز عند كارة المانع.

شم إذا كان المال مشروطًا من الجانبين، فأداعلا بيسهما فاتفًا، وقالا للنالث: إنا مسقتنا والمالان لك، وإن سيقالا، فلا شيء لناء بجور استحمالًا؛ لانتقاء معنى الفعار في حن النالث وهو مروى عن سعيد بن المسيب رضل الله تعالى عنه .

98AV و تمريقا أوخيلا ناكاء فإن سبقهما الثالث استحق المالين، ورد سبعا الثالث إن سبقا مكاء فلا شيء لو احد مسهما على صاحبه ؛ لانعدام شرط و حوب الال فيه ابينهماء وهو سبق أحدهها على صاحبه، وإن سبقا على النعاقب فالذي سبق صاحبه يستحق المال على صاحبه

⁽۱) مكدا ورد في آطار

تُوجود الشرط في صاحمه وصاحبه لا يستجو المال علمه الاعتبام الشرط أأتني حن صاحبه.

قال محدد رحمه الله تعالى في الكتاب الدخال الثالث إلما يكون حيلة للحوارية اكان الثالث يتوهم أن يكون حيلة للحوارية اكان الثالث يتوهم أن يكون سابقًا ومسبوقًا، وأما إذا كان تيقن أنه يسبقهما لا محالة أو يتيفن أنه يصبير مسبوقًا فلا يجوز الآن العياس أن لا يجوز الإبادي وإن النفي معنى العمار في حقه الما فيه من تعليق بياك المال بالحفر الآن جوزاء مختاف الفياس بالمص الوهو ما روى عن النبي يق أنه أنه المال أمان أن يسبق فلا بأس أدور والمسبوقًا الله يتوهم أن يكون الثالث سابقًا ومسبوقًا المسبق فلا بأس يه بالله الثباس براعي في جميع الشرائط التي ورديه النص .

ول يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب المعطرة في الاستباق على الاقدام، و لا شك أن الذان إدا كان مشروط من الحاسين أنه لا يجور ، وإن كان مسروط من أحد الجالبين يجب أن يجمر الحديث الرهاري فالله أكانت المسابقة بين أصحاب رسول الله تجهة في الحيل والركاف والأرجل الالال تقراقيات الجون بلي رباضة أنف هم كما المعتاجون إلى رباضة الدرات.

48AA - وحكى عن الشيح الإمام الجليل أنى بكر محمد من الفضل وحمه الله تعالى. أنه [وَالوَ فِعَ الاشتالات بين المشقفهان في مسألة فأرادوا الرجوع إلى الاستاذا، وشرط أحدهما المساحية أنه]^{[24} إن كان الجواب كما فلت : "عطيك كذاء وإذا كان الجواب كما قامت فلا التنة ملك شيك إينغي أنا يجوز على تياس الاستباق على الأفراس.

٩٤٨٩ - و كذلك إدافال واحد من التنفقية لشاء . نمال حتى نظارح السنال فإن أصبت و العطات أعطيت كداء ورن أصبت و اعطات فلا أحد منك شية ، يحب أن يجوز ١ لأن عن الافراس إلى حيز ذلك حتا على تعام القرومية ، ويحوز هذا أيضاً حما على تعلم الدنه ١ لأن كن دلك رجع إلى تفرية الدين وإعلاء كاهدة الله تعالى ، وبه أخذ الشيخ الإمام الأجل شمس الأنمه الحال وحد إلى رحمه الله نعالى .

والكاوروني يستعه الفاأة كالتعدم القاداني سي مساحبه ا

⁽٣) أخرجه أو الودقى صدم (١٩٥٩). وإب في الحال، وإبن ماجه في استه (٢٨٧١): باب لسيل والراحاء، وأمامة أو (٢٨٩١): باب لسيل والراحاء، وأمامة أي مستم (٢٩٥٩): باب الساق والرحان، وأسيم عن الكرى (٢٩٥٥) - ١٩٥١)، باب الرحان والمهم عن الكرى (٢٩٥٥) - ١٩٥١) والمائية عن المهم (١٩٥١) وحاكم في حديدركة (٢٩٣١).

والاعاص المفرقان ساقط من الاصل وأنتناه من فذوم وهما

الفصل الثامن في المسلام وتشميت العاطس

* 1839 . وقر في النوازال ؛ إذا أي إسان باب مار عيره يجب أن يستأن ، نه إذا وضل بسلم، والأصل فيه قرله تعالى . فإلا تلك أو أن يسان باب مار عيره يجب أن يستأن ، نه إذا وضل بسلم، والأصل فيه قرله تعالى . فإلا تلك أو أن يا يأر أيكم حتى أسان بالاستناف الله المسان بالاستناف الله المسان بالاستناف المسان بالاستناف المسان بالاستام عليه المسان والسان على قلم في أنه بسلم فلا تجسوره الله وإذا قال السانل على قال السانام عليك ، لا يجب و السلام الأن

989 - قال الفقيه أبو الليت رحمه الفائدان: إذا مروت على قوم بسلم عليهم، فإذا سلست عليهم وجب عليهم ودالسلام، والأصل في وجه ب رد السلام قول الفائعالي: ولحيوا وأحسل منها أو رأتوها (السلام) واجب إلى أن أيهما أنضل أحراء قال بعضهم الراد أضضل أجراً؛ لأن ود السلام واجب [والسلام] "التناه ليس بو حسم ولا شك أن الأني بالراجب القصل أجراً، وقال بعضهم "السلم أفضل أحراً؛ لأنه سالف، والسابق له فضل السبق.

9897 والأفضل للمستم أديقول: السلام عليك ورحمة أنه ويركناه، وللحيب كذلك يوده ولا يشعى أن يده حلى المركات شيء، قال بن عباس رضي أنه تعالى عنهما. الكل شيء مشي ومثني السلام البركات "".

ويستم الماشي على الفاعد، والصغير على الكبير، والراش، على الأشي، ويسلم الذي

⁽۱) سور قائلون الآياد ۲۷

 ^(*) فكرة الهيشمي في أحجم أمر والله ٣٢١٨ إلا ١٥٠ أمات فيمن سأل ولم يسلم، والحكيم الترصيل في موادر الأصول ٢٤٠ / ١٧٠ والقاري في أبيس الفدر ١٥٠ / ١٥٠.

⁽٣) سورة النساد : الأبه ٦٦.

⁽الأكانات مراخف

⁽٥) ورد في بسيمة عند : وقال أشرهما: المبلم أنضل.

⁽۱۹) كارمالغوطان في فيسرما (۱۹)

ح ٨- كتاب الكراهية والاستحمال - ١٨ - القصل ٨٠ السلام وتشميت العاطس يأتيك من خلفك ، وإذا انتهى الرجيان ابتدرا بالسلام ، معل ذلك عن قطاء رحمه الله تعالى . وقال الحمن في فوم يستقبلون قرمًا . يستأ الآثل بالأكس .

وفي حديث يريد بن وهب رضى الفائدالي عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال:

ايسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير و⁽¹⁾. قال الفقيه أنو اللبث
رحمه الفائدالي، إذا دخل جماعة على قوم فإن تركو المبلام فكلهم أثمون في دلك، وإن سلم
واحد مهم جاز عنهم جميعًا، وإن سلم كمهم فهو أفضل، وإن تركوا الجواب فكلهم أثمون،
وإن ردُّ راحد منهم أجراً أحم، به ورد الأثر، وهو احتيار الفقيه أبي اللبث، وإن أجاب كلهم
فهو أفضل، وقال بعض الثنايخ رحمهم الفائعالي، بجب لرد على الكل، ولا تأخذيه.

989۴ - ويبرفى الله جيب إذا يد السلام أن يسمع المسلم حتى الروة م يسمه ما لايكون جوافاه ولا يخرج عن العهدة. ألا ترى أن المسلم إذا صلم ولم يسمع لايكون سلاف و فكدا إذا ود للجيب ولم سمع لا تكون جوابًا، فإن كان السلم أصم بشخى أن م به تحريك شفشه، وكذلك في جواب العطسة.

9899 ويتبغى للمسلم إذا سنم على غيره أن يسلم بلفظ الحماعة ، لأن المصطب لا يكون وحده بل يكون معه الملائكة ، وكالمك المجيب إإدا أواد الجواب يتبعى أن يذكر بلفظ الحماعة لاغلبا

4690 - وفي" النوازل": رجل جالس مع قومه سلّم طبيهم رحل وقال: السيلام]"" عليك مرده بعض القوم، يتوب ذلك عن الذي سلم عليه السلم، ويسقط عنه الجواب، يريد به إذا أشار إليهم ولم يسم، علّل فقال، الأن تصده النسليم كله .

ويحوز أن يشار إلى الجساعة بخطاب الواحد، هذا إذا لم يسم ذلك الوحل، فآما إذا سماء فقال السلام عليك بالريد! فأجابه غير زيد، فلا يسقط الفرض عن زيد وإن لم يسمّ، وأشار إلى زيد يسقطه لأل قصده السمليم على الكل، ذكر هذه الزيادة في افتدى أهل

⁽۱) أحراجه البخاري في أصحبته (۲۵۸۷)، باب يسلم الراكب على الماشي، ومسلم في صحبته (۲۱۹)، باب يسلم الراكب على الماشي و القبل على الكثير، وأبو د ود في استد (۲۹۹۷)؛ باب من أولى بالسلام، والترامدي في استد (۲۷۲۳) باب مناحت في بسلم الراكب على الماشي، والدارم، في استد (۲۰۲۲) باب تسلم الراكب على الماشي، وأحدد في استده (۲۰۲۲) باب تسلم على الماشي، والحارش في حسده (۲۵۸۱) وابن أبي شية في أحضاعه (۲۵۸۱) في الراكب بسلم على الماشي، والحارش في حسده (۲۵۸۱) باب المالام.

٣١) ما بين المقولين ساقط من الأصل وأنشقاه من طاوم رف.

سترقعان

وحكى عن العقيد ألى جعفر رحمه قد تعالى "أن بعضا من العلماء من أصحاب ألى بعضا من العلماء من أصحاب ألى يوسف رحمه الله عليكم و للكن قال: سلام الله عليكم و فقيل له فقال: سلام الله عليكم و فقيل في ذلك و فقال الله تعالى:
﴿ إِذَا حَبِيمُ بِنَحْيَة فَخَبُرا وَحَمَلُ مِهَا أَو وَدُوهَ ﴾ "، فإذا لم يحبوني نزمني الأمو بالمروف .
فأما مسلام الله تعالى [عليهم فلاعام وليس تسميم فالا يارمه نسء و لا يعزمني الأمو بالمروف .

989. الهذا اختلف المشايح وحمهم الله تعالى في التسبيم على الصبيبات : قال بمصهم: لا يعلم عليهم : وهو قول الحسين وهذا لان ودالسلام قوص، والعبي لا يلومه الفرائض، ولا ينزمه ودال الام، فلا يسلم عليه لهذا . وقال بعض المشايخ . التسليم عليهم أفضل، وهو قول شريع . قال الفقيه: ويه ناخف، وقد روى عن أنس بن مالك وضي الله تعالى عنه خادم وسول الله في أنه قال: فكنت مع الصبيان إذ جاء وسول الله في وسلم عليه الله تعالى .

⁽¹⁾ سورة النساء الأبد ١٨٠

⁽١) ما بين التعقودين سافط من الأصل وأليساه من طروع وف

 ⁽٣) أخرجه مسلم في عميجيجه (٢٩٨٨)؛ والدائدة جات السلام على العبيان، وأثر عوالة في مسئلة (١٥٥٨)، والترمذي في سبه (١٩٦٩)؛ بالداما حاد في التسليم على الصياف والدارمي في استثم (٢٣٢١): بالرد في السليم على الصياف وأحمد في أحمده (١٣٥٣) (١٣٢٩).

⁽³⁾ أخرج مرسلم في حسيست (30). ناسبيان أنه لا يدخل الحية إلا فؤمنون وأن محمة المؤمرين من الإينان وأنا إفشاء السلام سبب كحصولها، وأحمد في أحمده (1813)، والطيالسي في في أحسله (1971)، والحاكم في أحمستمركه (1837)، وأو بعيم في المسد المستحدج على صبحت مستم (1971)؛ باب قديم: الادارسون الحنة حق تؤمنوا ولا تؤمنون حنى أفاأوا.

 ⁽⁴⁾ أخرجه معموم (الله نام العام العام ١٩٤٥) ما يشهد له : باب السلام على أهل الشرك والدعاء فهم وشعور الطحاوي هي أمصول الآثار (٢٠١٥) بأب السلام على أهل الكفوه والبيميش أن السحاد

بأس بالتسبيم عليه الأن النبي عن السلام لتوقيره، ولا توفير للذمي إذا كان السلام لحاجة. ويكره مصافحة الذمن الأن فيه توقير الدمي .

48.94 و لا بأس برد السلام على أهل الشعة، ولكن لا يزاد على قوله. وعليكم، دوى على ابن عمر رضى اخ نعالى عنه عن السي يتفاد أنه قال: ابان اليمود إذا سلموا عليكم فقولوا عي ابن عمر رضى اخ نعالى عنه عن السي يتفاد أنه قال: الله فقار، هأنت بالخيار إلا وعليكم أن الله على من المناح فلت: السلام عليكم وتريد به المسلمين، وإن ششت فلت: السلام على من اتبع الهدى. خالف فاكتب إلى يمودى، أو نصراني في حالة، فاكتب إلى يمودى، أو نصراني في حالة، فاكتب السلام على من انبع الهدى.

9899 - وإذا محل الرجل بينه بسنم على أهل بينه ، قان لم يكن في البيت أحد يقول. السلام هلينا وعلى عباد الله أنصالحين « رواه سعيد عن عبادة .

۹۹۰۰ واذا مورجل بالفارى فلا يتبعى أن يسلم عليه ؛ لأبه يشغله عن قراءة الفران، فإن سلّم مع ذلك تكلموا فيه، واختار الصدر الشهيد أنه يجب عليه الرف وهكفا حكى اختيار المقيه أبو الليث رحمه الله تعالى، مخلاف السلام في وقت الخطئة، هكذا ذكر في أوافعاته أ.

ورثبت في قوائد الفقيه ألى جعفر وحمه الله تعالى" إذا سلم رجل على الدي يصلى « أو يقرأ الفرآن: روى عن أبي حيفة وحمه الله تعالى أنه يرد السلام بقليه ، وعن محمد وحمه الله تعالى بمضى على الفراءة ، ولا يشغل فليه تما لا يشغل لسامه ، ومي الأصل ، ولا يسخى للفوم أن يشمئو العاطس ، ولا أن يردو النسلام - يعنى وقت الحطية - .

وفي صلاة الأثر [روي محمد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنهم يردون وشيستون العناطس، ونبين بنا ذكر في صلاة الأثر] " أن منا ذكر في " الأصل قول محمد. قالوا: الخلاف بين أبي يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى في هذا بناء على أنه إذا لم يرد السلام في الخال، حل يرد بعد الفراغ من الخطبة؟ على قول محمد برد، وسلى قول أبي يوسف لابرد، وغاكان من مذهب محمد وحمد الله تعالى الرد بعد السلام، لو الشغل [بالسماع بتأخر رد

⁻⁻⁻⁻⁻الإيلاز ۲۱۱ (۸۹ - ۸۹) : قيس في طبيعام على أهل الذمة

 ⁽¹⁾ أغراجه عبد الرزاق في المسلمة (۱۹۸۹): بات رد السيلام على أهل الكتاب والبيائي في المهل الهراجة والريائية و (۲۸۹ و ۳۸۹) بيت ما يقول الأهل الكتاب. إد السلموا عليه ، ودكره البارك فورى عن أغمة الأحودي (۲۸۹ و ۲۸۹): بات ما جاه في اكتبليم على أهل اللهم.

⁽٢) وردت هذه الصارة في تسلخني ظ از ام أ. .

٩٠٠١- ويؤا دخل الفاغري السحاء والايد من أه أنا يسلم على أحداثه صابين عواو سلم على أحداثه صابين عواو سلم على الحداثة صابين عواو سلم على الخصوم السلمة سلمية المناه على الحصوم المناه المسلم على المناه المسلم المناه الم

ومنهم من قبال الأولى أن لا يسلم، وهذا الصائل يصول في الوالي والأميم أيضًا الذ الأولى لهما إذا دخلا المدحد أن لا يسلم، وإهذا لأنهم إذا سلموالوائع الهيمة وتقي ملائد مدد وميني هؤلاء على الهيبة والخشمة، فلا يسلموا حتى للتي الهيمة والخشمة، هذا هو الكلام في وقت دخول السجد.

فأما إذا دخل القاضي للسجد، وجمل تاجيه منه لقصل الخصومات، علايشغي له أن يسلم على الخصوم» ولا يسفى للخصوم أن يسلمو، عليه . أما القاضي فلاله حلس لقصل الخصومة فلا يشتعل بعيره، وأما الخصوم لا يسلمون فلان السلام تحية الزائرين، والخصوم أنوه لا من الحصومة، مكك ذكر الخصاد، من أدب القاص

معصو مشايحتا رحمهم الله تعالى فالسوا الولاء والأمواء شايرا قاصي، فقالون إدا علمي الوالي، والأمروفي المسجد أو في سنه، فهو لا بسلم على الرسه ولا بسلمون عنه، قال الشنخ الإمام الأجل شمس لأنسة السرحسي وحده الله تعالى الصبحبح هو الفرق من القصاة وبين الأمراء والولاة، فالرعبة يسلمون على الأمراء والولاة، والقصوم لا بسلمون على القضاة.

والفرق. أن السعام عبية الوائرين، والخصوم ما تقسموا إلى القاضي والربيء، فأما الوعية فصد نضدهم الإلى الأميم والدالى وتربيء فعمى قبال هذا الفرق أو المنس العاضي للزيارة فالخصوم يسلمون عليه، وأو جلس الأمير اعصل الخصومة فالخصوم لا يسلمون عبه

۱۹۰۲ ولو مدم الخصوم عملي الفاصي بعد ما جلس ناحية على المسجد للقصاء . مكانس بآن يرد عديهم السلام ، وهذا إضارة إلى أنه لا يحدد عليه ودالسلام ؛ وهذا لأن لرد حوات السلام ، والسلام إلف يستحق اجوات إذا كان في أو بدر أما رة كان في غير أواند . علاء ألا ترئ أن من سأم نبلي المصلي لا يستحق لجو ب ، وإنما لايسنحق لا طبار

٩٥٠٣ - يكي عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضير السخاري وحمه الله تحالي: أنه كان يقول. من جنس لتعليم للامذنه فدحل عليها داخل وسلسه وسعه أن لا يرد و لأمه حشن للتعليم لا فرد السلام، قلا يكون السلام في أوابع.

وكفِّلك كان بقول فيسر العلس للذكر أي ذكر كان، فدخل عليه داخل وسكَّم عليه : وسعه أذالا برده لانه جمس للذكر لا لرد السلام، فلا تكون انسلام في أوريه.

قال هي. كتاب العما 🍟 ولا بأمر بالسلاء على أهلها وإن كام احراده لأذ ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام الوأمشوا السلام مطلق لاقصل فيدين تسخص وشخص وإن ترك ذلك بطريق التأديب والزجر لهم، حتى لا يعملوا منه دلك. ولا يأمر مه

١٩٥٠ - وكنفقك على هذا السيلام على الذي يلمب الشطرية . وهذا إذا كنان اللمب بالشطرع لنتابي، أما إذا كان لتشجيذ اخاطر قلا بأس بالتسبيع عليه؛ لأنه من التاسبي من العداية وهو الشعبيء هكنا قائوال وكتباقي السبيات للويرا أواحيقة رحمه الفائمالي بالتسليم على من يدهب بالشطر في بأسكاه الشعاله بذلك عبد عوافيه، وكاره أبو يوسف رحمه الله تعالى دلك الحفيراكيم

دكر محمد راحمه للدنعالي في باب الجعائل من السير حديثٌ بدل على أنَّ من بنغ إنسانًا سلاتُ عن عائب، كان عالمه أن يبرد الجواب على البلغ أولاء تم على ذلك العائب؛ وهذا لأن البلغ هو المدب لوصول الملام اليه ، والمدب إلى اخير كاسامر له. ولو أنه باشر الملام عليه استحل الودر فكفا ودا سبب، أو يقول: العانب يحسن إليه بالسلام والبقع بالتبليم، فكان عليه أن يحاربهم أو في البقالي عمر قال لأحر : الرأ فلالُ السلام، بحد، عليه أن يعمله إ"".

ويحسن تشميت العاطس إداعطس الرحل خارج الصلاف فيسعى أذايح مداله العائي فيفول: الحمدية رب العالمي، أو يقول، الحمدية على كل حال، و لا يقول فير ذلك الوبيعي لمن حضو أن بقول: برحمت الله ، وبقول له العاطس: يغمر الله و ولكم، أو بقول: ا يبديكم فه ويصنح ملكم، ولا يقول غر ذلك ["". وقد عرف في كتاب الصلاة أنَّا انصلي ذا قال عند عطسة غير المصلي: الحجد فه، لا نفسه المصلاة، وإذا أراديه الحواب، ولو قال:

⁽١) هذا اوره مي حميع السنح لتي هندا، وكان مي الأميل كانسان كر.

^(*) وردت هده المسراء في لسحة الذا

⁽٣) ما نون المعلم فين ساعظ مار الأصل وأنوب من فذوه وف.

ير حمك الله تفسد صلاته .

4010 - أو عطس ثلاث مرات بنغى أن يحمد في كل مرفه ونمن حصره أن يشبته ما بينه وبين ثلاث مرات ، فإنا زاد على الثلاث، قالعاطس يحمد الله أما من حصود ، به لجيار إن تماه سمته، وإن ثماء لم يشمته ، كل ذلك حسن ، وهن محمد وحمه الله تمالي أن من عشر مراراً تنمث في كل مرة، فإن أخر كفاهم ة واحدة .

٩٥٠٦ - وإذا عطست المرأة فلا بالس منسميتها إلا أن تكون شابة . وإما عطس الرجل . فضمته المرأة، فإن كانت عجوزًا برد الرجل عليه ، وإن كانت شابة برد في نفسه ، والجراب في هذا كالحواب في السلام - والله أعلم - .

الفعيل الثاميع فيما يحل للرجل النظر إليه وما لا يحل له وما يحل له مسه وما لا يحل

٩٩٠٧ - يجب أن يعلم بأن سنسائل النظر تنقسم على أريمة أقسناه : نظر الرجل إلى الرجل ، ونظر الرأة إلى قرأة، ونظر الرأة إلى الرجل ، ونظر الرجل إلى الراق.

أما بيان القسم الأول للقول: يجوز أن ينظر الرجل إلى الرحل إلى حميع جسفه إلا إلى عورت وحورته ما بين سرته حتى بجاوز ركبته

والأصل فيمه حديث حصرو من تسفيت من أبيه عن جده من وصول الله يخ أنه قال. اعورة الرجل ما دول سوله حتى محاوز وكنه الأه والتعامل الظاهر فيما بين الساس ألهم مشود في الأسواق في إزار وبدخلون الحمام في إرار من عبر لكير مكر، ومن هذا التعامل حمة في الشرع.

وكان أبو عصمة سعادين معاذا فروزي رحمه الله تعالى يقول "إن السرة عورة الأنها رحدي حدى العووف فتكون عورة كالركبة بن أولى الأنها في معنى الاشهاء وقوق الركبة، وحجانا في ذلك حديث عمرو بن شعيب صلى طاروينا.

وعي عسر رضي لله تعالى عنه أنه كان إذا مر أبدي على سرته، و التعامل التعاهر فيسا بين الناس أنهم إذا دخلوا الحسمام أبدوا عن سيرتهم عند الإبراز من غيسر نكيس منكو، ومنثل هذا التعامل حجة

1994 . و كان الشيخ الإمام الجليل أبو يكو محمد بن الفضل وحمه الله تماني يقول: ما هوك السرة إلى موضع ثبات الشعر فيس بعورة أيضًا؛ لتعامل بعض الناس في الإنداء عن ذلك الموضع عند الإبراز . ولكن هذا بعيد، فإذ التعامل!" إنا يعتبر فيما لا نص هياء وفيما فوث السرة تعلى عنى ما رويد. وما جاز النظر إليه جاز مسه؛ لأن ما ليس عورة فمسه والنظر إليه

 ⁽¹⁾ وكثرة الزيامي في أنسب الراية (٢٩٠/١) باب ضروط العملاة، ونقل حدة القاهيي هنال نبيعة أطنه موضوعاً ، وإذ إستحاق من وإصل متروك، وأجرم من حوضت مشهم بالكذب - الشي - ، وإلقافظ بن حجر في التلخيص الهيو (٢٧٩/١) وفي الإدراية (١٣٨).

⁽١) هكدا في ورد في جميع النسخ التي عنده، وكان في الأصور " لإمداه

على السواده وسياكي الكلاه فيه بعد هذا -إن نما، الله تعالى

وأما بران الفسم الثاني: طغول. نضر الرأة إلى الرأة كنظر الرجل إلى الرجل، لأن الرجل، لأن الرأة لا تشنيل المرأة، كما لا يشنهي الرجل الرجل. فكما جنز المرحق النظر إلى الرجل فكدا يحوز للمرأة النعل إلى المرأة

وأما بينان الفسم انشالت خنفول. نظر المرأة إلى الرجد الأجسى كنظر الرجل الأجنبي إلى الرحل الأجنبي، ينظر إلى جميع جسده إلا ما بين سرنه حتى يجاور وكبته ؛ لأن انسر ، نصا فوقها وما تحت الركبة من الرجل ليس بمورث فالنظر إليه مدح للرجال والمداء جميعًا.

وأشار في الكتاب إلى أبها لا تنظر إلى ظهره وبطنه؛ لأن حكم النظر عند اختلاف الجنس أخلطه ألا ترى أنه لا يحل للمرأة عسل الرجار الأحمى بعد موته ، ويحار للمرأة ذلك . وما دكرة في الحواب فيما إذا كانت الرأة تعلم فطعًا وبقينًا أنها لو نظرت إلى معض مها ذكرنا من الرجل لا يقع في فلمها شهوة، وأما إذا علمت أنه يقع في فليها شهوة، أو شكَّت، ومعنى الشك استواه الظابل وفأحب إلى أن تغيص بصوها منه وهكدا ذكر محمد وحمدانه نعالي في الأصرو، وهذا لأن النظر عن شمهـرة توع زنا، قال عليم الصلاة والسلام؛ العبنان تزنيان ورناهما النطرياك والزماحرام بجميع أنواهم

لقد ذكر الاستحباب" فيما إذا قان الناظر إلى الرجل الأجبي هي الرأة؛ وهيما إذا كان الناظر إلى المرأة الأجنبة هو الرجل، قال: فلنجشب بجهده على حاباتي سانه بعيد هذا الزنياء الله تعالى ، وهو دقيل الحرمة ، وهو الصحيح في الفصلين حميمًا .

ولا تمين شيذ منه إذا كان أحدهما شادًا في حد الشهرة وإن أساعش أنفسهما الشهره [قفد حرم المس رإن أمن على أنفسهما الشهرة، إذا كان أحدهمه في حد الشهرة ولم يحرم النظر إذا أمنت على نفسها الشهوة ""؛ لأن حكم المن أفلط من مكم النمل، حتى إدامن مس مستر الأعضاء يوجب حرمة الصاهرة إداكان المراهن شهوذه والنظراني سانر الأعضاء

⁽¹⁾ أحرجه ابن مبالز في اصحيحه (١٤٤١٩)، وأحيدُ في الهسندة (١٩٩١٧ و٨٨٢٠ و٩٣١ و٩٣٠ و١٩٨٤ و١٠٨٤ م ١٩٢٤)، وإستحماق من والمويدهي المستقد (٢٠)، وأبو يعلى في المستدد (١٤٢٥ و١٤٢٥)، والربيع في مستندة (١٩٣٤)، والبراز في مستدم (١٩٤٦)، ولك النبر في ما الد (٢٣٧١)، والوا الحالين في معتصر المحصر ٢٠٥/١.

⁽٢) كذا في السنخ ، ولعل العبوات : الاحتباب

⁽٣) ما من للمفودين ...قط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

77.

سوى عبى الفرج لا يوجب حرامة المصاهرة وإن كان هو فيهوه، والصوم يدسه يالمس هي شهوه وذا تدمل يه الإيزال، ولا يفسد بالدطر على شهوة، وإن التصل به الإيزال، والداوي التي تفحفن في النظر لا تتحقق في نصل، والوخصة في النظر عند ألى من الشهوة لا يوجب الرحصة في المبي.

قالما الألفة فينحل لها النظر إلى جميع أعصاء الرحل الأجنبي سوى ما بن سرته حتى يجاوز ركنته ، ويس صبيع ذلك إدا أمد على أصبهما الشهود الاترى أنه جرت العادة فيما يبي الناس أن الأمة تذمز وصل زوج مولانها من غير مكرم دكرم وإنه يدل على حوار الس.

وأما بيان الصنم الوجع فتقول: علم الرجل إلى الرأة يتصم أقساها أربعة. فقر الرحل إلى زرجته وعمركاته واغفر الرجل إلى دومت محاومه ونظر الرجل إلى خرقالاً جنية، ونظر الرجل إلى أماه الخير.

٩٩ - ١٩٥ - أما نعره إلى ره حده علوكمه عهو خلال من فرسا إلى قدمها من شهوة و بعير عسائلية و وبي الله تعلق في الله تعلق و لا يتعرف الله تعلق و لا يتعرف الله تعلق اللهير الله المستخدى اللهير الله اللهير الله تعلق و لا يتعرف الله تعرف اللهير الله اللهير الله تعرف الله تعلق اللهير الله تعلق اللهير الله تعلق الله تعلق الله تعلق اللهير الله تعلق اللهير الله تعلق اللهير الله تعلق اللهير الله تعلق اللهير الله تعلق الله تعلق الله تعلق الله تعلق اللهير الهير اللهير الهير اللهير الهير الهير

وعلى ألى موسف وحصه الله تصالى في الأمالي قال: سألك أما حتيمه وحمه الله تعالى الن الرحل تيل فرج العرأب، وتمل هي فرحه لينحرك عليها، هل تري لذلك لمأا؟ قال: لأرجو أن يعظم الأحر

١٩٥٦٠ وأساقيط إلي درات محارمه فندول يباح النظر إلى موضع ريبتها الظاهره

⁽٧٠) وغيرة الحكيم الفرائدي هي الوافر الأصداء (٣٠/٣ هي الأصل السنامة والمائة في أنه العالماني أحر أله المدينين ماء والقرطبي في تقسيره ٢٠٤/١٠٩ و٢٠١/١١٠ وأنو للحاس في أمعاهم المحاصر إ ٢٠ ١٩٥٠ -

 ⁽٩) دكور النادي من حيص القدير (١٩٥٦ قال الهيشاني) عبد عمير من معدالا صعبف، والن حجر من الدراية (١٩٥٤ في كتاب ال ١٩٧٤) وتقي من البراؤ أردقال معرفية مقال عبر الأعيش، والسقافية.

⁽١٤) فكريان حجر في القرابة (١٩٥٥)، فيرقال: لم أحده ٢١٩٠٢.

والباطنة، والأصل فيه قوله نعالي ﴿ ﴿ لِالْمُهِينِ رِبُّ إِلَّا الُّهُمُ أَدُمُ ﴾ " الأية . قالاستدلال عالاية أنه ليمن المراد من الريمة الله؟ ورة في الأبة عين الزومة، فإن هين الزينة بما وفي الأسبواني ويراها الأجانب، وإنما المراد مواضع الزينة.

والتماني: أن الله تصالي أمام لهن إلله الرينة للمحارج، وهي على مواضعه الزينة؛ وأن إيداه الزينة للمنحارم وهي على فبير مواضع الزينة يبدح للأحالب، وربداه الزينة وهي على مواصح الرمنة لا بنصور إلا بإبداه مواضع الزينة، فبدل ذلك على إباحة إبده عواضع الزينة، ومنواصع الزينة الرأسء والأذناء والعنقء والصيدرة والمنضيدة والساعدة والكفء والساق، والباحثان والهاجه.

٩٥١١ فالرأس موضع الناج والإنتيارة والشعم موضع العقاص، والعني موضع الفلادة والصدر كذلك، فالقلادة فالتنبي إلى الصدر وكساك الوشاح، والأذن موضع القرطء والعضاء هوصم اللحلوج، والساحد موضع السوار ، والكف موضع فختم والفضاب، والمناق موضع اخلخال والخضاب، والقدم موضع الحلخال والخصاب.

ولأد المحارم بدحل عصمهم على بعصر من غير استنفاذ ولا مبشيبة، والمرأة في بيشها خكون في أبيات مهنتها ولا تكون مستنوف فلو أما ناها بالسترة مرز محارمها أدى إلى الحرجي

٩٩٢٣ وما حل النظر إليه حل ممه وعمزه من له ير حائل والأصل في ذلك ما روي أل رسول له ﷺ كَان يَشَهُلُ رأْس فاطمه رضي له تعالى عنها ، وأب يكر رضي له : وعلى عنه غَبِلَ رأس خالفة وضي فأه تعالى عنهاء وفال على الصلاة وانسلام العمن فيكل وجوراكية وكأفا فأبل عاشة بالب الجنة الدولكن إغايناج النظر إداكان بأمل عمل نفسه الشهودي أمارة كان يحام على نفسه الشهوة فلا محل له النظراء الأبيا فيل هذار

وكادلت السراغا يباح له إذا أمن على نفسه وعليها الشهوة، أما إذا خياف عبل بنسيه أو عليم الشهرة، فلا يعمل لس له ولا يحل أن ينظر إلى يعلمها ولا إلى ظهرها ولا إلى جنبها. ولا يُس سيئًا من ذلك.

والوجه في ذلك أن الله لحالي سمن الظهار في كنابه سكرًا من القول وزوراً، وصورة الطهاذر أبارة ولما الرحل لامراكه . أنت على كظهر أمي ، لولا أن ظهرها منحوج عليه بظره وتساوي كل شيء، وإلا مَا سمي الطهار مبكراً من القول وروراً، وإذا ثبت هذا في الظهر نبث في البطن والحبين، وذوات المحارم عن حرم عابيه نكاحهن بالنسب بحو الأمهات، والبنات،

١١) سورۇسىرى لۇپداك.

والجدات، والعمات، والخالات، ويبات الأخ، وساب الأحب، أو بالسب كالرضاع

وفلا صبح أن عائشة رضى بله تعالى عنها سأنت رسول الله يخلغ وقالت: إن أفلح بلاخل على وأن في بنات فيصل، فضال عليه الصبلاة والسلام: البلج عليك أفلح فؤنه عسك من لم صاعة "". وكدلك الحرمة بالصاعوة إذا كانت بالكاح بلا حلاف.

93.17 واعتلفوا بيما إذا كات بالزناء بعض المشابح وحسهم الله تعالى قالوا: الابتيت فها حل النظر والمن والمن الأن تبوت النحومة على الزائي يطريق المغوية ، لا يطريق النصمة ، والأنه قد جرب موة وظهرت خيابته ، فلا يؤمن ثائباً . قال شعب الألمة الدرخس وحسه الله يعالى ، والأصبح أنه لا بأس بذلك، وقاميه على منا إذا كانب هذه الحرصة بسبب النكاح .

49.5 قال محمد رحمه الله تعالى: ويهجوز له أن بساقر بها ، وأن يخلو بها يعنى بحدارمه إذا أمن على المستد وحد المعوله عليه المسلاء والسلام : الا يحل لا مرأة تزمن بالله والبوم الأخر أن تسافر فوق تلائة أيام وله البها إلا ومعها زوحها أو فو رحم محرم منها أن عقد أباح للمرأة المسافرة بم دى الرحم الحرم، وإنه يوجب إباحة المسافرة للمحرم منها. ولأن حرمة السافرة والمغنوة بالأجنبات طوف الفتية يواسطة السهوة، والإنسان لا يشتهى محارمه غالبًا وصيار من هذا الرجم كالحلوة والمسافرة منها أو تشتهيه لو منار من هذا الرجم كالحلوة والمسافرة مع الجنس ، فإن عنم أنه يشتهيها أو تشتهيه لو سام بها أو كان أكثر وأبد ذلك ، أو شك فلا بناح له ذلت الذكورة ال

وإن احتاج إلى حملها وإنزالها في الصغر - فلا بأمر بأدياً حدّ بظهاد ظهره من وراء النّياب؛ لأنّ المن من فوق النّياب لا يعفى إلى الشهوة غالبًا، فعمار كالنظر، وقد صح أن ابن عمر رضي الله تعالى حديما وأي رجلا حمل أمه على هانقه يطوف ب ولم يسكر عنيه، فإن

 ⁽¹⁾ أخرجه (طير أي في العجم الأوسط (٥٤٨)، وأبو لعلم في اللسم المنتجرع (٣٢٨٧)، والأربعلي
 مي تصي الرابة // ٢٢٠ وافقرطي (١١١/٥).

⁽³⁾ أخرجه مسلم في صعيعه (١٤٤٦) و (١٤٤١) دياب رجوب الإحدادي عندالرهاي وابن الحابيد بي السنفي (١٩٢٧)، وابتخاري في اصبحيحه (١٩٤٦)، ياب مراحعه الخانص، وابن حياد في صبحيت (١٩٣٥)، ياب مراحعه الخانص، وابن حياد في صبحيت (١٩٣٥)، والترمذي في العابد الإ١٩٦٦)، ياب ما داد في صبح (رحها، والتمالي في الكمري (١٩٩٦)، باب حداد المرفي عنها ورحها، والتمالي في الكمري (١٩٩٦)، داب حداد المرفي عنها ورحها، وابن ماجة في صبح المرحمات في الكرفي عنها ورجها، وابن ماجة في صبح الرحمان في الكرفي عنها ورجها، وابن ماجه في المرافي في محداد المرافي في محداد المرفو في المرفو جها دابت المرفو ورجها دابت وابن ما قانوا في وحداد المرفو في المرفو جها دابت في المرفو جها دابت وابن ما قانوا في وحداد المرفو في المرفو جها دابت المرفو جها المرفو في المرفو جها المرفو في المرفو في المرفو جها المرفو في المرفو في المرفو خيا المرفو في المرفو في المرفو في المرفو في المرفو جها المرفو في المرفو في

خاف الشهوة على نفسه أو عليها، فليجنب بجهها، وذلك بأن يحب اصلا من أمكها الركوب والنزول بنفسها، فإن لم يمكها ذلك مكلف المحرم في ذلك زيادة تكلف بالثياب: حتى لا نصل إليه حرارة يدمها، وإن لم يمكنه ذلك مكلف لدمع الشهرة عن قلبه، يعني لا يفصد بما فعل فضاء الشهرة.

9010 - وأما النظر إلى أماء الغير والمدرات وأمهات الأولاد: قهم كنظر الرحل إلى فوات محارمه، والأصل في ذلك ما روى حن أنس بن مالث رضى الله ثعاني عنه أنه قال: كن حوارى عمر رضى الله تعالى عنه بخدمن الفنيفان كاشفات الرؤوس مضطربات اليدين، ولأن الأمة تمتاج إلى الخروج لحواتج مولاها، وإنما تخرج في ثباب مهنتها، فحالها مع جميع الرجال في معنى البعوي كحال المرأة مم ذوي محارمها.

وكان محمد بن مقانل الرازي يقول: يجوز النظو إلى يطنها رجنسها وطهرها، ويروي في ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال: " من لراد أن بشتري جاوية فلينظر إليها إلا إلى موضع البروز "وهذا الشول ليس بصحيح، وتأويل اخديث: أن المرأة قد تبرز الصدر فهو مراد ابن عباس، قال: وكل ما يباح النظر إليه منها يباح سنة إذا أمن المشهوة على نقسة وعليها

والأحل في ذلك ما ووى هن ابن عسم وضي الله تعالى عسيما: أنه من مجاوبة فيناع، فضيرت بله على صدرها ومين فراعها وقال: اشتروا فإنها رجيعية، والمعني أن البيع ينظر للحاجة، وكسا مست الحاجة إلى النظر مست الحاجة إلى المن تعرف لين يشونها.

ولم يقائز محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب الخلوة والمسافرة بأماء الغيراء وقد اختلف المشايخ فيه، منهم من فاق: لا يحل، وإليه مال الحاكم الشهيد، ومنهم من قال: يحل، وبه كان يعني الفيخ الإمام شمس الأثمة السرخسي رحمه الله تعالى.

والذين قالوا ما فن اختلعوا قيمة بينهم، بعضهم قالوا: ليس له أن يعالجها في الإنزال والإركاب؛ لأنه يشنهها، وبعضهم قالوا: له ذلك إذا أمن على نقيه الشهوة وعليها؛ وهذا لأن المولى قد يمضها إلى بئدة أخرى في حاجته، وعسى أن بحتاج إلى من يوكيها وينزلها، ولأجل الحاجة جور النظر والمس في سائر المواضع.

9917 - وأسا للنظر في الأجتبيات: فنقول: يجوز النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة منين، ودلك الوجه والكف في ظاهر الرواية، والأصل به قوله تعالى: ﴿وَلَالْبِدِينَ رَبِيّتُهُنَّ إِلا مَا ظَهِرٌ مُنيّاً﴾** قال على وابن صاس وصى الله ثمالي عنهم: ما ظهر منها الكف والخاتم.

⁽١) سورة النور. الآية ٣١.

وروى أن امرأة عرضت نفسها على رسول الله يخينه فنظر إلى وجهها فلم يراويه وغينه. ورأى رسول الدين في امرأة غير محضوبة فقال: كف رجن هده، وغاداول فاطسة أخذ ولديم بلالا، أو أنسأ، قال، رأيت كفها كأنها فلقة قمر، ولأنها تمتاح إلى إبدا، وجهها في الماملات للحمل الشهاده عليها، وتحتاج إلى يبدا، كفها عند الأخذ والإعطاء

9919 موروي الحسن عن ألى حليفة وحمد الله تعالى : أنه يجوز النظر إلى فامها أيضاً ؛ الأنها تحديم إلى إمداء قطعها إذا منست حافية أو منتعلة ، يؤنه لا تجد الخف في كل وقت ، وفي روامة أخرى عند قال . لا يجوز النظر إلى قدمها . وفي جامع الموامكة عن أبي يوسف وحمد الله بعالى : أنه يجوز النظر إلى فراعيه أيضاً ؛ لأنها تصير صلا بإبداء فراعيها عند العسل والطبخ .

ا فيل: وكذلك يباع النظر إلى لناها؛ لأن دلك يندو منها عند الشحدث مع الرجال في العاملات.

ذلك تكله إذا لم يكن النظر عن شهوم، فإن كان بعلم أبه إن نظر اشتهى، أو كان أكبر رأبه ذلك ، فليجنب مجهده.

٩٥٩٨ - ولا يحل له أن يس وجيهما ولا كفها وإن كان يأمن من الشهوة بخلاف النظرة وهذا لأن حكم المن أغلظ من حكم النظراء والضيرورة في المن قناصرة، فبلا يلحق المن بالنظراء

هذا إذا كانت شاية تشنهن، فإن كانت حجوزًا لا تشتيى، فلا بأس بصابحتها ومس يدها - والأصل فيه : ما روى أن رسول اله ينج كان يصانح المجائز في البيعة ولا يصافح الشواب، ولأن الحرمة في الشوام خوف العنة ولا خوف في العجائز ، وكذلك إذا كان شيخًا بأس على نفسه وعفيها، فلا بأس بأن يصافحها، وإن كان لا يأمل على نفسه أو طليها فلجنب ؛ لما مرقبًا، هذا،

مم إن محمداً وحمد الله تعانى آماح اللي للرجل إذا كانت المرأة عجووة، ولم يسترط كون الرسل بحال لا يجامع مثله، وفيما إذا كان لللس هي المرأة قال: إذا كاما كبيرين لا يجامع مثله، ولا نجامع مثلها، فلا بأس بالصافحة، فيتأمل عند الفتوى

وإن كمان عليهما تهاب، فبلا بأس بأن يتأمل جسمة ها؛ لأن نظره إلى تهاجها لا إنى جسم ها، دور كما لو كانت مي يت فطر إلى جدارها العال إلى مهابها مترفة بها مترفة بها مترفة بها بحبث يصف ما تحتها كالضاء التركية، ولم يكن رقبة بحيث يصف ما تحم، وإن كانت بخلاف ذلك بسفي له أن بغض بصره؛ لأن هذا التواد من حيث إنه لا يستوع جزلة شبكة عليه، والأصل فيه ما روى عن عسر رضي الله تمالي عنه أنه قال: لا تليسوا بساءكم الكنتان والقياطي فإنه إن نطف تصرف

وهما الإداكات في حمد الشهوة، وإن كانت صعيمة لا تشديس مظها، قام أس بالنظر إلية وبن مسها؛ لأنه لمس لدنه حكم العورة، ولا في النظر والمراور بعني خوف العنة. والأصل فيه ما روى أنا رسول الله يَقْهُ كانا يقبُل الحسن والخمين في صغرهما، وووى أنه كان يأخذ ذلك من أحدهم حجود والصير بضحك.

9004 فم النصر إلى الخرة الأجنبية قد يصيو مو خصاً عند الصوورة و لما عوف أن مواقع الصوورة و لما عوف أن مواقع الصوورة مستشاة من قراعد الشرع، ومن مواضع العمرورة إذا دعى الرجل إلى الشهادة بعد أنه الشهادة عليها و أواد احداكم أن ينظر إليها ليجيز إضرارها عليها و الدان إذا نظر المنتهى و وكان أكبر رأيه ذلك، فلا بأس ماسظر إليها و الأد الشهادة الاثبد بدأ من النظر إلى المشهود عنيه الأداء الشهادة و ليكون الأداء عن علم، وكذلك الماضى الا يجدد بدأ من النظر وقت الخكورة حتى لا يقم الحكم على غير المشهول عليه.

• ٩٥٣- وكذلك لو أراد أن يتزوجها لا بأس بالنظر إليه وإن كان نبه شهوف قال عليه الصلاة والسلام لمخبرة بن شعمة حين أراد] "الدينزوج امراة. البصوها فإنه أحرى أن يؤدم بينكساك ولكي عندالنظر يتبغي أن لا يقصد قضاء الشهوف، وإنما يقصد أداء الشهادة والحكم عليها.

واختلف المشايخ وصعهدات تعاني فيما إدا ادعي "اللي كما الشهادة عذيها، وهو يعام أنه لو نظر إليها أنه لو نظم المسالة المشايخ وصعهدات المسادة لا تضاء الما نظر المسادة المسادة لا تضاء المسادة الم

۹۶۲۱- وكذلك إدا اشترى جاريه، قالا بأس يان بضر إلى شعوها وصدوها وساقها. وإن اشتمي، الأن المالية معلوية بالشراق والايصايرات فادارها مملومًا إلا منظر إلى هذه

⁽١) هذه العبارة ورمت في جميع المبلخ التي مندباه ون الأصل

⁽۱) ورد في أما أأ هغي.

الا) كما في ظاء وكان في الأصل. الشهادة.

²¹⁾ من أطأا: لأن تشاهداتو ومثلك الأهامة ... إلخ

٣٩٢٣ - قال: ولا يحمل النظر إلى المعورة إلا عند الضرورة، قال سنسانا الصرسي رضي بله تعالى عنه الآن أخراس السماء وأنقطع تصفين أحب إلى من أن أنظر إلى عورة أحد أرينطر أحد إلى عورتي . مع هذا إذا جاء العذر، ولا بأس بالنظر إليها.

1977 - أمل جملة الأعدام الخنائ، والخنائ، ينظر عند دلك الفعل، وكذلك الخافهة النظر، وهذا لأن الخنيان سنة، وهو من جملة الفطرة في حل الرجل لا يمكن تركه، ومن ذلك عند الولادة فالمرأة تنظر إلى موضع الفرح من المرأة وغيره؛ لأنه لابد من قابلة تقبل الولد ومدخة، ويدونها يخاب الهلاك على الولد، وعند قبول الوقد ومما تحته بحناج إلى النظر، فأبح لاجل المحرجة، وقد صح أنا رسول اله في خوار شهادة القابلة على الولادة، فذلك دليل على آنه بناء نها النظر.

۹۵۲ - وكذلك ينظر الرجل من الرجل إلى موضح الاستفان عند انحاجه إليه بأن كان مريضاً الان الضرورة فذ تحققت والاحتفاد من الداواة. وقال عليه الصلاة والسلام: انداووا عبد أن الضرورة فذ تحقق والاحتفاد من الداواة. وقال عليه الصلاة والسلام: انداووا عبد أن العبد الله تعالى أنه إذا كان به عزل قاحل ، فقبل له: إن الحقة نربل ما بك من الهبرال فلا ما بياى بدى دلك الموضع لفسحتفن وهذا صحيح ، فإن الهبزال الفساحش فوع مرض يكون أخره الدن والسل.

وحكى عن الشافعي وحمدالله تعالى قال: إذا قبل له: إن احتنة لقويك على المجامعة فلا بأس بذكك، وهذا ضعيف الأن الضرورة لا تتحقق بهذاء وكشف العورة من غيره من غير ضرورة عمني الشهوة لا بجور.

۱۹۵۷ و ذکر ضعس الآثمة الحفواني رحمه الله تعالى في شوح كدار، الصوم: أن الحقفة إلغا تجوز عند الصوورة، وإذا مم تكن ضرورة وتكن فيها منفعة ظاهرة بأن كنان بشتوى بسسبها

⁽¹⁾ أسريده الدرمدي من أستة (٢٠٦٨): بالعامها جادي الدواء، وأخرجه من حيات في حسيجه الدرمة إلى المسجود (١٠٦٨)، والحاكم في حسيجه (١٠٦١) في كتاب الطب، والضياء في الأحاديث الغابلة (١٩٨٤)، والحاكم في حستدرك (١٩٤٩)، والرماحة في أسريد (١٩٤٦) كتاب الطب بإدراما أنزل الدده إلا أنزل له تعده وابن أبي شبيعه في أستنجه في أستنجه في أستنجه في أستنجه في أستنجه في أستنجه في الدواء والطب وأصدقي (١٨٤٧)، والخدامة في أستنجه (١٨٤٧)، والخدامة في أستنجه (١٨٤٤)، والبحري في ألاميا للمودا (١٩٥٩).

على لجَمَاعَ لا يحل عندنا، فوها كان به هزال فإن كنان هزالاً فاحشًا يخشى منه انتلف يحل وما. لا فلا .

۱۹۹۳ وذكر نفقيه آبو اللبت رحمه الله تعالى في فتابه هي باب الطهارات: قال محمد بن مقاتل الرازى: لا يأس أن يتولى صاحب الحمام عورة إنسان بيده عبد النبوير إذا كان يغس نصره، كما أنه لا يأس أه إذا كان يدوى جرحًا آو فرحًا، قال القفيه: وهذا في حالة الفسرورة لا في غيرها؛ لأن كل موضع لا يحوز النظر إليه لا يجوز مسه إلا فوق النباب. وينبغي لكل واحد أن ينوفي عائمه بيده إذا تنزره فإنه روى أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يتوفى ذلك بنفسه.

وإذا أصابت طرأة قوصة في موضع لا يحل للرجار أن ينظر إليه، علمت المراة دواءها التفاويها: الانخر الجنس إلى خِنس أحف. وكذلك هي المرأة العنين تنظر إليها التساء، فإن ففن: هي بكر، فالغاضي يعرق بإنهما

١٩٥٢٧ - وكذا لو اشترى جارية على أنها يكر، فقيضها فقال: وجدتها نيبًا، تنظر إليها النساء للحاجة إلى فصل الحصومة.

فإن لم يجدا وامرأة تداوى ثلك القرحة، ولما يقدروا على المرأة تعلد دلك، وحاقوا أنها خالك أو يصيمها بلاء ووجع، قلا بأس مأن يستشر منها كل شيء إلا موضع تلك الفرحة، ثم يداويها وجل ويغض بصره ما استطاع إلا عن ذلك الوضع؛ لأن نظر الجنس في عبر الجنس أعلق فيعتبر به تحقق الضرورة وذلك خوف الهلاك

4010 - وذوات المعدارم والأجنبيات في هذا عنى السواء؛ لأن النظر [إلى السوء] لا يعدرة الإيمان المعروة الإيمان المعروة الايمان المعروة المعروة والعبد فيما ينظر إلى مولاه كالحر الأحنى؛ حتى لا محل لمه أن منظر إلى وجهها وكفها، وهذا مندهم، وقال مالت: نفره [أن كنظر الرجل إلى فوات محاربه المعولات المعاربة الأوله تعالى: فأو من منكت أيسائين في أن الإيموز أن يحمل فلك على الأساء؛ لأن الأماء وخلاف في قوله تعالى: فأو بسائين في ولان هذه عالا يشكل أن الأمة تنظر إلى مولاته، والاجتماع البيان إلى موضع الإشكال، ولأن إياحة النفر إلى فوات المحارم لأجل الحاجة وهو وحول الدعل على الدعل من غير استئذان ولا حشمة، وهذا يتحقق فيمة بين العبد ومولاته.

- وحجبنا في ذلك: حديث معهد بن للسبب وحليث معهد بن جيهر رضي الله تعالى

 ⁽¹⁾ ورفت هندالبارة في شاحة أف ...

⁽٢) سورة لنور الأية ٢٠.

عنها، فإنها قالا: "لا يغرنكم سورة النور فإنها في الإناث دون الذكور ، ومرادها قوله نمالي: ﴿ وَمَا مَلَكُتُ أَلَمَا لَهُ وَلَمَا اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

49.79 و كذلك المجبوب الذي لم يبغث مناده لأثر ينزل بالسنعق، فيلا تتعدم معنى الفئنة. وإن كان مجبوبًا قد جف مناده، فقد رخص بعض مشايختا و حمهم الله تعالى في حقه بالاختلاط بالنساد؛ لوقوع الأمن من القئنة، والأضبع أنه لا يعل ذلك.

ومن رخص هو، تأول قوله تعالى: ﴿ أَوْ الشَّامِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْفَةُ مِنَ الرَجْالِ ﴾ " الآية ،
وبين أهل النفسير كلام عن معنى هلا، فقبل: هو المجبوب الذي جف ماه، وقبل: هو المختث
الذي لا يشتهى النبية - الكلام في المختث عننا أنه إن كان مختَّ في الردي من الأنمال [فهو
كفيره من الرجال، مل هر من الفساق يتح عن النساء ، قام إذا كان في أعضاء ولين، أو في
لسانه تكسد بأهمل الخلقة ولا يشتهى النساء ، ولا يكون مختّا في الردي، من الأنمال؟ " ، ققد
و تعمل بعض مشابخنا رحمهم الله تعالى في قرك مثله من النساء ، لما روى أن مختّا كان يدخن
بعض بيوت وسول الله على رصوله الطائف الأدلئ على ابنة غيلان ، قيانها تقبل بأربع وفدير
مناد، قال: ما كنت أعلم أنه يعرف مثل هذا، أخرجوه.

⁽١) هذه الميارة وردت في جميع النسخ التي عندنا هون الأصل

⁽٦) سورة النور: الأية ٣١.

⁽²⁾ ما بين للمقونين سائط من الأصل وأثبتنا، من ظاوع وف.

وقيق القراد طوقه الإفراد الشيخيّ غير أولي، لا أنا من الرحال في الأملة الثان لابدري ما يصلح بالسناد لهذهمية علم الوقي هذا أيضًا كلام عشده إذا كلا تبكّ بلحي عن المساء، وإما جار ذلك إذا كان شيخًا كبيرًا قد ماتت شهوته، فحيلتذر معن عن ذلك .

والأصلح أنا يقول، قوله، فإلو النابعين أو من التنسابه، وقوله: فإقل المسؤسيل يعلموا من أبصارهم ألا المحكم، فتأخذ بالمحكم وطول التي من تاباس الرحال الايمام قيما أن تبدئ موضع الريف الناطعة بين يديه والايمام أه أنا يقطر إليه إلا أنا يكون صحيماً واضعينياً الإبار المرابط مدلك والموقعة تعالى وفراد الفقطر الدين الم عظهروا على عوراً لنا خيار والا الآل الرابط المحافظة عليه منذ والاياس يشخول المحاسى الصابي على السارات مدلم بناغ حدد الحلب، وذلك حمدة عمير منذ والأناب المحاسدة عليه منذ والأناب المحاسدة المناس منذ الأناب المحاسدة المناس منذ والأناب المحاسدة المناس منذ الماك المحاسدة المناس منذ المحاسدة المناس المحاسدة المناس المناس المحاسدة المناس المناس المحاسدة المناس المحاسدة المناس المحاسدة المحاسمة المناس المحاسدة المناس المحاسدة المحاسدة المناس المحاسدة المناس المحاسمة المناس المحاسمة المحاسمة المحاسمة المحاسمة المحاسمة المناس المحاسمة المحاس

وتما يتصل بهذا الفصل جماع الحائض في العرج:

* ٩٥٣٠ فريه حرام دانص، يكفر مستحلها وينسق مباشده؛ فعربه نعالي: فعاهتر أو: البشاء في المنجيض في وفي قواء نعالي: فولا نفاء وفي أحتى بطايرت الديل على كالطرمة غند إلى انطها، وقال عليه الصلاة والسلام؛ من في العراقة في عمر عائيها، أو الناها في حالا الحمود أو أتى كناها فصدفه بديفول، فقه كمر با أول على محمد الله والكن لا داؤمة بالوط صوى الاستعبار والتوبة.

من الملسام و همهم الله تعدى من يقول: من وطنها في أول الحيص ، فعليه أن يتعبد في أيديد و وإن وطنها في اخر حد الحيص ، فعليه أن ينصدق أن التعلف دينار، وروى تهه حاسقًا شاذًا، ولكن الكفارة لا تست تته .

و صحتنا في دفك ما روي أنا و حلاجاء إلى الصديق رضي أفه تحالي عنه ، فشال ١٠ إلي

والمورةالون لأبجاه

والاسترافاتين الأبتان

to Table 1, abb , ... (f)

^(3.3) أخر هم عندان الشهرود في الأسكن (4.3)، والدارس في اسالم (2017)، بالدامل أي الرائد في الدول الإسكان في المحمج عرف والحكومي السنديات (203)، والقياشي في المحمج الرائد (203)، والهيشي في المحمج الرائد (203)، والهيشي في المحمج الرائد (203).

⁽¹³⁾ ورست هنده الميارة من تسحة الم

رأيت في منامي كاللي أبول دمه ، فعال له: تصدقي ، قال: فقال: إلك تألي امر أنك في حال المعاضي، هاعنو ف باللك، فقال: استغمر الله، ولا تعد، وكم يلز مه الكفارة.

۱۹۳۱ - واحتلعوا فيما سوى الجماع، فقال أبو حيفة رحمه الله تعالى: له أب يستمتع بها قوق المتزره ولمس له ما تحته وقال محمد رحمه الله تعالى، بجنسب شعار الدم وله ما مبوى ظلك، وهو رواية احسن عن أبي حيفة رحمه الله تعالى، وذكر الطحاوي قول أبي يوسف مع أبي حيفة رحمهما لمه ، وذكر آ" الكرجي مع محمد .

۱۹۳۲ وجه قول محمد: الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ قُلُ هُو اذَّى ﴾ ** فقيه بيان أن اخرمة تعنى استعمال الأذي، وذلك في محل مخصوص. وروى في الكناب عن الصلت من ابدار عن معاوية قال: سألت عائشة رضى للله تعالى عندا (أو المؤمنين) " معايجل المرحل من امرأت، وهي خاتفر؟ قالت: البجنب شعار الدم وقعا سوى ذلك ﴿**.

ومي حدث آخر عن عائشة رصى الله تمالي عنها قالت : فلرجل من امرأته الحائفي كل لمي الااللكاح ^{الدا}يعتي الجماع ، والمعني فيه : أن ملك الدكاح ياقي في رمان الحيفي، وحرمة الفعل عمني استعمال الأدي، فكل فمل لا يكون فيه معنى استعمال الأذي، فهو حلال مطلق، كمد قال قبل الحيفي، وقامته بالاستعفاق" فوق الثرار .

و حجة أبي حنيفة رحمه لله تماكي توله تماكي . ﴿فَاعِتَوْلُوا النِّحَاءُ فِي الْمُحِيْضِ﴾ فظاهره يفتضي تعرير الاستمتاع يكي عضو منه، قما انفق عايه الآثار صار مخصوصاً من هذا الطاهرة ومغي ماسواه على الظاهر.

وروى أن وفذاً سالوا صدر وضي الله نصالي عنه عدا بنحل للوحل من امرائه الحائض؟ قفال. سالت عنه وسول الله يتلخ فقال الاللرجل من امرأنه الحائص ما فوق المزر وبيس له ما غنه الدو لعني بيه: أن الاستمناع في موضع الفرح محرم عليه، وإذا قرب من ذلك الموضع لا

⁽¹⁾ هذه العبارة وردت في حديم السبح التي عبدنا فإن الأصل.

⁽۲) مضى تحريجة.

⁽٣) فكرة الشبياني في البييرط ١٩٨٣.

 ⁽³⁾ أغراجه أبر داود في أسته ((700) بالد في مؤاكلة (400) تقير ومحاسستها، والداومي في استه أ (((700) . دب مسائل فالحائمي، والسبه في في استه الكبرى ((700) . دب الرجل بصيب من الخائمي
 الحائمي

⁽٥) هكذ وردني تسجة م أناوكان في الأمس والسامة على بالاستعمال

بأمن على نفسه أن يقع في الحرام، فليجتنب من ذلك بالاكتفاء بما فوق الثزر.

٩٩٣٣ - ولا ينبغى أن يعزل فراشها فإن ذلك تنبه ماليهود، وقد نهينا عن النشبه بهم. وقد روى أن ابن عبياس رضى الله تعبالى عنيسيا فعل ذلك، فبلغ ميسونة وضى الله تعبالى عنها، فأنكرت عليه، وقالت: ترغب عن سنة رسول الله 歌، كان رسول الله 蘇海 يضاجعنا فى فواش واحد حالة الحيض.

9972 - ذكر في الجامع الصغير" عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: [ذا حاضت الأمّة لم تعرض في إزار واحد، يربد به مكشرفة البطن والظهرا الأنها إذا حاضت فقد بلغت وثبت الأعضاءها حكم العورة، فلا يحل للأجشى النظر إلى بطنيا وظهرها، وإنما يحل النظر إلى مواضع الزبنة الظاهرة والباطنة، كما في المعارم - والله أعلم-.

الفصل العاشر في اللبس ما يكرومن ذلك وما لا يكره

9670 - ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير التي بالتمانم حديثا بدل على أن الس السواد مستحياء وأناس أواد أنا يحدد اللماية محته ينفى أدينة فيها كوراً كوراً، وأن ونك أحسن من رفعيها عن راسه ، وإلقاءها في الأحلى دفعة والحداء، وأن المستحب إسبال دب العامة بن كفيها.

9.24% و حنفوا في مقاله ما ينبغي أن تكون من ذنب العسامة و منهم من قاره بشير و وصهم من قدره إلى وسط الطهر و ومنهم من قال إلى موضع الجفوس و ودكر فيه أيضاً أنه لا بأس بلسل الفلانس، فقد صبح أنه كان لوسه ل فه ينهج قلانس يلسهو .

۱۹۳۷ - نكر من الجامع الصغير عن أمن حيامه وأسى الله تعالى عنه الله يكو ديس الخرار والدياع ، وكان لا بري بالنوسة به والموج عليه بأسا ، وقال محمد رحمه فه تعالى . يكره التوسد والمرج كما يكره الدس ، وقول أمن يرسف رحمه الله مثل قول محمد

9074 - محب بأن معلم بان ليس الخرير وهو ما كان حسب سريراً. وسندا، حريراً حرام على الرحال في حديد الأحوال عند أبي حيفة وصي الله تعالى عدى وقال أبو برسف ومحمد وضعهت الله تعالى : لا يكوم في حال القرب ويكرم في غير حال العرب، ومن العلماء من قال: لا يكره دلك بي الأحوال تمها، وفي شرح العاصي الإسام الإسبيجابي أن عند أبي يومنك ومحمد (ف) لا يكره لس الخرير للرحال في حالة ،خوب إذا كان صبيفًا بدفع مصرة "السلاح، فالكلام في موضعين، في حالة الحرب، وفي غير حالة الخرب

⁽١١)ورونون نداء م المعردالسلاح

⁽۱) آمریهه البخاری فی میتخینده (۱۹٬۵۵۱) باساللنسه وجروح جرب و لوغوانه فی مستفه (۱۹۰۸)، والینهمر فی الفتخری (۱۳۳۵، واتر آئر شبیه فی مصنفه (۲۱٬۱۵۲)، وآخیند فی مستفر (۱۹۵۷)

• أنه مهى عن لبس الحوير والغيباج *، وقال: "إنما ينيسه من لا تعلاق له في الأعرة " ، وعنه عليه العسلام: "أنه نهى عن لبس الحوير والديباح إلا قدر إصبحين أو ثلاثة أو أربعة وأرادبه الإعلام " ، وعن عمر رضى الله نعالي عنه أنه يعث جيشًا وغنموا غناتم، فلما وجعوا تناهام فليسوا له الحرير والديباج ، فلما وأهم أعرض عنهم ، وقال: الزعوا عنكم ثباب أهل الناه ، فنهدا.

وما رواه الخصم محمول على ما قبل التحريم. الدليل عليه ما روى أنس رضى الله تعالى عنه ما روى أنس رضى الله تعالى عنه أن رسول الله في الله المراد الله عليه عنه ولك عنه أن رسول الله في المراد و في الله مين عنه وقال عمر رضى الله تعالى عنه أيا كم وزى الأعاجم.

۹۳۶ - وإثما يكره ليسه إذا لم تقع الحاجة إلى ليسه ، فأما إذا وقعت الحاجة إليه ، فلا بأس بليسه ١ لما ووى هيد الرحمن بن عوف والزبير وضى الله تعالى عنهما أنه كان بهما جرب كتبر ، فاستأذنا وسول الله على في فيس الحرير ، فأدن لهما في ليسه . وكما يكره ليس ما كان لحست حريراً وسداء حريراً في غير حالة الحرب، فكذا يكره ما كان لحسته حريراً وسداء غير حود .

وأما ما كالاستفاء حريراً والحملة غيو حرير فلا يأس بليسه بلا خلاف بين العلماء وحمهم أنه تعالى، وإلا كال كذلك و لأن الشرب إلا يصير ثوباً بالنسج و النسج إلا بشأي باللحمة والسدى، واللحمة أخرهما، فيضاف صيرورته ثوباً على اللحمة وأذا كانت اللحمة من الحرير، فكان الكل حريراً حكماً، وإذا كانت اللحمة فير حرير، فكان الكل غير حرير، فقد اعتبر اللحمة في هذه المسائل، فيل: هذا إذا كانت اللحمة فالية على السندى وقل السدى، وقد قبل: هذا إذا كانت اللحمة فالية على السندى وقل السدى، وقد قبل: لاء مل العيرة للحمة على كل حال، وهو الصحيح، وعليه عامة للشايخ

⁽¹⁾ أشرحه البخاري في أصبحيحه (٥٠١٥) و ٥٤٩ و ٥١٩٥ و ٨٩٦٨). باب الثيرة الضواف، ومسلم في أصحيحه (٩٠٦٨) باب غريم استعمال إناه الذهب والقنفة على الرجال والنساء وخاتم الدهب والقنفية على الرجال والنساء وخاتم الدهب والقسماني في القطرية والوردة والسنماني في ألكري (١٩٨٠ و ١٩٨٦)، وفي تلحني (١٩٤٩): باب أطريع الدهب على الرحال، وابي ماجة في أستنه (١٩٨٨-١٩٨٨) باب كراهية ليس القريو

 ⁽⁴⁾ أحرجه ابن ساجه في أسنته (٣٥٩٦): باب الرحصة في العلم في التوساء والبيسيني في اللكبوي
 (٥٩٨٥): باب الرحصة في العلم وما يكون في تسجه تن.

 ⁽²⁾ أخر حد الطحاري في معانى الأثار ٢٤٧/٤٠ وذكره العقيم أيادي في عول الهبود (١٩٤/٩٠).

998 - ذكر شبخ الإسلام في شرح السير التي بات الاستند، في نقل الثوب إذا كان لحمله من قطن أو كتاف، وصفاه من إبريسم، دان كان الإبريسم يرى كوه للرجال ليسم، وإن كان لا يرى لا يكره لهم لسم، فعلى هذا مكره للرحال قسر العناد، وإليه أثنار محمد رحمه القالماني في مقا البات أيضًا، هذا هو الكلام في غير حالة الورب.

1924 - جنا إلى حاله الحرب. فنقوال. لا الملك أن ما كان لحمته حربراً، وسداه عير حرير فإنه يباح سمه في غير حالة الحرب، فالآن يباح لبسه في حالة الحرب، والأمر فيه أوسع أولى. وأما ما كان لحمته حريرا وسلاه غير حريرا فها يباح لبسه في حالة الحرب، والأمر فيه أوسع وإنه الباح أنوع ضورونه، وحاحة تخنص بحالة الحرب، ودلك لأن في لمسه تهيئاً نصورته، وبريقه، ولمعالم، وتعالم، بمحصيل دفع صرر السلاح، هإن العدو يدفع سفسرة المسلاح? وقد جاءت السنة في الإطلاق عند الحاحة، قال السي پخلا أطلق للربير وعسم الرحمن بن عوف رضى الله تعالى عبسا لبس الخوير عندا لى حة على ما رويتاً!!. وأما ما كان خسته حريراً ومعامار حمهما في المسلاح الله على ما مراح حجيمها حديث نعالى على ما مراح حجيمها ولائن الحاحة مست إلى ذلك؛ لأن الخالص أدفع نعرة ليس الحرير والديماج في اخرب !!"، ولأن الحاحة مست إلى ذلك؛ لأن الخالص أدفع نعرة السلاح، وأحيب في عين الناظرين.

9084 - واحدم أبو حليفة رضى التا نعالى عنه بعموم النهى، روى الخسين وعكر مة وضى الله تعالى عليم أنيمة قالا : التوفى عن الحرام في حالة التعرض للنبيهات أولى . والأل الحرام لا يحل إلا عند الصرورة، والفررورة الدفعت بالمعلوط ، لأن المعلوط ما لحمله حريراً وصداه حريراً ، والذي مبداة حرير ولحمله غير حرير ليس له حكم الحرير بالجماع، والذي لحمله حرير وإن كان حريراً في الحكم فنيه شبهة الغزل؛ لأنه موجود، وإن لم بسبه إليه،

٧١) هكانا ورد مي الأصل، ولكن في تسبخ على و الله او اج ال بيدينع معرة السلاح.

 ⁽٦) أحرجه أمن أمي شيسة في المصلفة (٢٤١٧٣)، والبيينغي في الكنوي (١٩٨١٩): باب ما يوغيني تلوجال من الخرير للحكة

⁽¹⁷⁾ أغورجه أن ساجه في أمنته (١٢٥٠٩) بأب لدن الحرير واللهياج، وتراثى البيدة في أسعيته (١٣٥٠) و ١٢٥٠٩ و ١٢٥٠٩) بالداما وحص فيه من لباس الحريرة و وكوه الايلمي في العبب ثرية (١٤٧٦).

. فصار هذا حريراً نافصاً، والمهابة تحصل بظاهره، والدفع بعد يحصل أرضاً؛ لأمه إن ؟ ان المقالص من الحرير مزية الخلوص، فلهذا مزرة القوة والشخامة فاستوياء فيحب أن يكتفى بالأدنى عن الأعلى

أصل، فرمة حديث الزبير و حديث عبد الرحمن من عوف رضي الله تعالى عنهما قائدًا أطلق الهماء الآن ضرر الحكة كان لا يندنع إلا بالرقيق الخالص، وأمر الحرب على ضد ذلك، أرانغول: كان ذلك قبل المبي و فتحرم .

الاعتمام الفائد الى الكالم على حق الرجال، عنى الكلام في حق النده، قال عامة علما منا رحمه م الفائد الله و فقا القائل وحمه م الفائد الله و فقا القائل وحمه م الفائد الله و فقا القائل وحمه م الفائد و وعمه الفائد المداه وحمه الفائد المداه و حمه و الله المداه و حمل والله موسى الأشمري وعقبة من عام و فسى الفائد عالى عنهم، أن اللهي في خوج يوماً و وحمدي يلايه حريره وبالأخرى ذهب، فقال: المدال حرامان على ذكره أمني حلالان الأثابه الله و أعطى وسود الفائد في المداه والمرأن واعطى المداه والمرأن والمعمد خمراً للمواطم الأربع، وهي أمه فاطمة ، وفاظمة زوجته، وداطمة ست حمزة ، وفاظمة الخرى رضى الفائداني عنها.

وأما لسن ذا علوه حرير ، أو مكفرة ، و مطاق عند عادة الفقهاء خلافًا ليمض الناس العموم النبي، وتعامة العلماء حديث عائدة وضي الله تعالى عنها في لسن رسول الله علاقة فله علمها علمها حربو ، وفي حديث أسماء أن النبي يُطِيُّو كان بسس جنة حرير مكفوفة بالحريرا" ، ولأن القليل من العضة وهو الحام بحل للرجال ترغيبًا في بعيم الأخرة، فكذلك العلم.

وذكر القدموري في شرحه أن النبي ﴿ نَبِي مَرَوطًا أَطُرَاهِهَا مِن الدَهِمَاجِ . فَهَمَّا دَلِيلَ على أنه لا بأس بمثل هذا التوب، وعن هندم هن أبي حتيفة رسي الله تعالى عنه أنه تم يرا بأسًا بالعدم في النّوب قدر أربعة أصابع . قال: لأن العلم بك ن تلبعًا للنّوب فلا يكون بأسًا به

4024 - وفي الوادر من سمامة المن محمد رحمه الله تماني: أنه إذا لبس تسيمه حريرًا وغروف أو إزارًا لم يكن عندي بسك بالسء وهو كالعلم بكون في الثوب ومعه غاره لا بأس بعاء وإن كان وجده كرمته . وأكره تكة الحرس الأنها تلبس وحدها ، وهذا لأنه إذاكان معه غره

 ⁽¹⁾ ذكاره القارطين في تصديره (۲۰۷۱) و أن حديث في افتتح فيطري (۲۶۹/۱۰ من طريق أين داود والشدائي وصححه و إرباعي في أنصب الرابه (۲۳۳).

⁽٢) أحرجه ابن أبي شيئة في أحصيته (١٤٦٨٦٠) الماب من رخص في العام من الحرير في الثواب.

فاللبس لا يكون مصافح إليه ، بل يكون هو نبعًا في النس ، وطحرم لبس : فوير

وفي المسرح الجامع المستبسرا المعمى المشابغ الاباس بتكة الحرير للرجع عند أبي حنيفة رضى مه تعالى عنه وذكر العبدر الشهيد في إيجان الواقعات : يكره عبد أبي يوسعه ومحمد رحمهما أنه تعالى ، وفي حاشية الفرح الحامع الصغير اللصدر الشهدة مكنوب يخفه ابذائي تكة الحرير اختلاف بن أصحابنا وحمهم الله تعالى

9020 - ويكره ليس الشوب المصفر للرجال، وروى عن ابن عبسر وصى الله تعالى عبسه أنه قال: فيان عبسر وصى الله تعالى عبسه أنه قال: فيان وسيول الله يقات عن بس المعسفر، وقال: فإيكم والحسرة فإله رى الشيطان الأراد وفي المتنفى أد كاد أبو حنفة وحسه الله تعالى يكره للرجل أن السي القوب المصفر بالمعتمد وحمد الله تعالى أد لمرد بالله عن محمد وحمد الله تعالى أد لمرد بالله والمارج بأماً.

وفي محموع الوازل " ويسأل عن الزينة والنجمل في الدنيا، قان خرج رسول الله يهج وحليه رداه قيمه ألف درهم، ورعا قام إلى الصلاة وعليه رداه فيمنه أربعة آلاف درهم، ودخل عليه رجل من أصحابه بوماً وعليه رداه أحمر، هقال عليه الصلاه والسلام: اإن الله نعالي إذا أنعب على عبد نعمة بحب الذيري التر تعملته عليه ، وأبل حنيقة رضي الله تعالى عنه كنال يرتمي بوداه قيمته أربعمائة دينار، وأباح الله تعالى الزينة يقوله بعالى: ﴿ فَكُلُ مِن حَرَّمُ وَيُلَمُ النِي المَاهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ النَّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ الله

488 و كان أبو حتيمة رشى الكاتمائي عنه يقيل لتلامذته . إذا رجعتم إلى أوطانكم فعليكم بالتيات النفيسة ، وإياكم والسات فحسيسة ، فإن الناس بظرون إليكم معيى الرحمة ، فهو مع زهله وورعه كان توصيم مهذا ومحمد ابن الحسن رحمه الله تعالى كان يلبس التياب المعيسة فقيل له : في ذلك ، فقال: لي نساء وجوارى ، فأرين نفسي كيالا يتقرن إلى غيرى .

۱۹۵۴ و منحمد بن الحدين رحمه الله تعالى كان متعلم مصابة سوداد، فلحلت عليه يوما مستقية ، ويميت تتحيرة تنظر في وجهه ، فقال تها: ما شالك؟ قالت : أتعجب من بياض وجهك تحت سواد عمامتك ، فرضمها عن وأسم ولم يتحمم بالدمامة السوداء بعددلك ، قال

⁽¹⁹⁾ أخوجه الطيراني في أنفحم لكنيار (3790)، وأبو سنعت في أنفريوس عائرة اغتذب (1990). وذكرة النارك مورى في تقمة الأخرذي (5/177 من طريق) من عده وابن السكل والحاكم وعيد هيد والشدي في فيض الفهر الفهر (377).

المتكا سورة الأهراف الأباه ٢٢

للشيخ البس روى عن عمر رضي لله تعالى عنه أنه كان بليس تميصاً عليه كذا وقعة؟ قال: إنَّا فعل عسر رضي الله تعالى عنه ذلك تنوع من الحكمة ، وهو أنه كان أمير المؤمنين ، وأو لبسي ثبايًا نفيسة واتخذ تنفسه أتوقنا من الأطعمة فعماله وحشمه يفتدون به، وربما لا يكون لهم مان، فيأخذون من مال السلمين، فإلا اعتلو ذلك بهذه الصافحة.

وحكي أناحام الأصبوخرج حاجاً فدخل المدينية، وقصيد زيارة أنس ابن مالك ونسي الله تعالى عنه، فلما انتهي إلى باب داره استأذنه ، فلم يؤذن له، فقيل له: اجلس، حتى يخرج إلى الصلاة، فخرج وصلى ودخل عليه حام، فرأى داراً مرتفعة مفروشاً فيها ألوان الفرش، ورأى خدمًا وغلمانًا. فسلم عليه حاتر. فجلس فقال. أخبرني ما ذا يجب على العباد بعضالتو حيم؟ فقال: الفرائض، قال: ثم ما ذا؟ قال: السنل والأداب، قال: أخبرني عن دارك هذب وغلمانك هؤلام، من القرائض أم من السنن؟ قال: يا حاتر، إن الفرنجال قسم هذا فسما حلالاه تُم قال: باحاتم، إنه له زيا يعرف المؤمن تحت الخير والبرك، يعرف المنفق تحت العباءة واللبلة، فلما خرج من فنده قال: لو لم أشهد هذه المشهد، خفت على تقسي أن أخرج من الدنيا على غير دين الإسلام، لكم ذما أقد في الفقهاء وأعتابهم.

وحرراين مسحود وضي الله تعالى عنه أنه قال التقوة شهرتين في اللباس، معناه لا يتبغى فلإنسان أن بختار لنفسه اللبسة المحقورة التي ترجع إلى الإهانة، و لا اللبسة المشهورة بالتي انجحار اللامل تغلبته أعجبونة للخلق بنغل إليه كارتاظوه بإربخته وفسيماسن ذلك [فالوسط]" محبود في كل شيء.

٩٥٤٨ - قال تسمير الأتمة السرخيسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الكسب: ينبغي أن بليس هامة الأوقيات الفسيل، ويليس أحسره ما يجد في بعض الأوقات إطهاراً كنعسة الله تعالى، فإن ذلك مندوب إليه . ولا يلبس أحسن ما يجد في جميع الأوقات ؛ لأن ذلت يوذي المحتاجين، وكذلك في زمان الشتاء لا يضعي أن يطاهر بين جبتين أو ثلاثة، إدا كان يكفيه للغم السرد جبة واحدة؛ لأنَّا ذلك بؤذي المستنجين، وهو سهى عن اكتساب سبب أذي الغير ، ذكر المحاكم في المنشقي . لا يأس بليس الحيز، والحيز اسم لداية تكون في اليمحس يكون صلى حلدها خزاء وإنه قيس من جملة الخويراء والمحرم على الرجال لسي الحرير لا قيس غيره.

٩٥٤٩ - وأما النوسط وطرير والديباج، والنوم عليه نحرام عند محمد رحمه الله تعالى، وهو قول أبي يوسف، وعند أبي حتيفة رضي الله تعالى عنه لا بأس به، وعلى هذا

⁽۱) آئيٽ من ڪال

الاعتبلاف منز الحرير وتعليقه على الأبوات. ولهما ما روى عن معدد ابن أبي وفاص رضى الله تصالى عنه أنه قال: لأن أنوسد على الجبصر أحب إلى من أن أتوسد على الحرم ، وعن على رحمى الله نصالى عنه أنه أنى بداية ، على سرحها حرير ، فضال ، هذا لهم في الدنبا و لما في الاحتواد ولأن النام بالجلوس والنوم عليه مثل اللبس ، وذلك من عادة المسرفين ، وأبو حيقة وضى الله تعالى عنه يقول النام و ود بتحرم الناس والنوم عليه دون اللبس في الاستعمال ، فلا يلمن والنوم عليه دون اللبس في الاستعمال ، فلا يلمن يله ولانا أجبسنا على أن القالى من الملبوس حلال ، وهو ما قلة من الأعلام ، هكذ لك النوسد والنوم عليه وافتراشه استعمال على سبيل الاستعمال والنوين فيه ، فلم بتعد حكم التحرم من الملس الذي هو استعمال كامل إلى ، بل كان مو يقليل الملوس المبه ، فيصير سبيا قلزغة في الأخرة .

• ١٩٥٥ - وفي المنتفى"؛ ابن سيدعة عن محيد رحيه اله تعالى. وليس القعود على الحرير والديباج كالليس القعود على الحرير والديباج كالليس نفى الكراهة عن القيمود على الحرير والديباج كالليس نفى الكراهة عن القيمود أميالا، حيار عن محيد رحيمه الله تعالى روايتان، فإن ظهر عدهيه أن القيمود على الدياج يكره، وإن أواد به إثبات النعارات في الكراهة لا يصير في المسألة روايتان، بل كل ولحد مهما مكروه، إلا أن الليس أشد كراهة؛ لأن الاستعمال به أكثر.

الفن يكون من الفرار وبين الفلهارة، ولا أرى بوسف وحسه الله تعالى: أنه قال: أكره قوت الفن يكون من الفرائد بين الفن يكون من الفرائد بين الفرائد بين الفرائد بين الفرائد بين الفرائد بين الفرائد والمسال الفرير لا يجود للرجال أأنا فاما الحضو فليس عليوس، إذ قيس عليه منه شيء ، فلا يكره عبد أبي حبيفة رسمه أنه تعالى تهذه الملة، وعندهمه ليس عليوس ولا مقروش فلا يكره وعنه أيضاً وما كان من النباب الفائد عليها غير الفراك الحزود، فلا بأس بليده للرجال، وما كان ظاهر، فن مكروه، وكذا ما كان حط منه خز وخط منه قز وهو ظاهر فهو مكروه، وكذا ما كان حط منه خز وخط منه قز وهو ظاهر فهو مكروه.

9007 - وهي شهر القدوري البغيا عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال: لا بأس باعز أكفها السباع وغير ذلك، وأما المبته الدبوغة الذكاة، وقال دباعها ذكائما، وهذا لأن الجلود كلها نطهر بالدباغة إلا جلد الإنسان والخنوير، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: المهاؤمات دمغ فقد طهر الله ووي أن رسول الديم إدارة لوضا في سام في

⁽¹⁾ أنِيت من ظ

⁽٢) أمر بما فتر مذي في البيبة (٢٩٧٨) ا بالبامنا جناه في جلود البينة إذ ديلت، والنسائي في المنتج

النبارة فقيل به الله جاها حسو مدي و فقال عليه الصلاة والسلام؛ ﴿ أَيْسَ فِي النَّاتِ وِالْعَرِجَ ا سابطهر فإنسا بسررعكا ضاعرا فلايكون به بأبث

الجنة إذا كانب كفافها من ديباس، عل يكره للرحاد لبسوا؟ حاف المنابخ، حمهم الله تعالل فيه. وذكر الطحاوي في شوح الأثار احديثون، أحدهما بدل على الكرهة ، والآخر يدل على عادم البكراهية، وذكر شبيع الإسلام رحسه عة تعالى في أخبرج السبير الكبيرا: الصحيح أنه لا يكره، وذكر القاصي الإمام، في الإسلام على السغدي في شرحه أنه الايكراء، وله يذكر فيه احتلاف الشايخ، وزايه أشار محمد وحمه لله تعالى في روايه السيرا حرانة سيحاله وانخالي أعدم بالصواب-.

(١٤١٤). باب حلود البنف وأبر ماحه في أسمه ١٩٠١/٢٠ باب المن حلود البند إذا فيعت ، والمساتي في الكشري (١٤٥٩)، والمستجدي في أستندو (١٨٨)، والطماعي في الأربط (١٩٨٨). والريش في الكبرى (194 مام، صهارة جلد النة

الفصل الحادي عشر في استعمال الذهب والفضة

١٩٥٥ - في الجامع الصعير عن أبي حبيمة رضى انه تعالى عنه : أنه كان يكود الأصرار في النه تعالى عنه : أنه كان يكود الأصرار والتعرب في البه لفضة والمعب والأحمان فيهما . والأصل في دارا ، دا وري من رسول المهيخ أسهى عن الشرب في البه الذهب والفضلة ، وأخل الوحياء بالشمار به فيه ما فإنه فاله : المرشوب فيهما مكاد يجرجر في بعلته بارجهنم الله . في بعض الأخدو : عأن من أكل أو شرب ه مرزي أن حالة يعد وخيل الله تعليم فيها مكان من أولن المعلم في أبية المصدة فردها عليه ، وقيال . إن رسول الشيكة كان يسهان عن الشرب في أولني المعلمة الله المعلم في منا له بد منه مكروه ، وإذا نبت لكراحة في الأكل والشرب ثبت الكراحة في الأحمان ، أما لأن الاحمان معمنة تحصل المعلى ، في تفعد والفضة لكان المستبه في تفعد وولفضة لكان المستبه في تفعد والفضة لكان المستبه في تفعد وقائد في المستبه الكان المستبه الكان المستبه في الفعد والفضة لكان المستبه في المستبه وقائد في الأكان وفعل منه جدد في الأحمان .

قائران وهذا إما كالريسية الدهن من الآية على وأمنه أو بدنه أما إد أدخل بدوقي الإنه وأحرح منيا الدهن، ثم استعماله، هلا أس بده وكذلك أحد الطعام من القصيمة، ووضعه على خبراء أو منا أشيه ذلك، ثم أكل لا بأس بده قال. ويستوى فبدالوجل والرأه، يعني في الأكل و لشرب من الذهب والفضة لعموم النهي، فإن كلمة عن كلمة عمة.

1904 - قال: وكان أبو حقيقة رضى الله معالى عنه لا يرى بالإباء المُضيض بأساء إبنا وضع فناه على العبود أو على الكوز، وكبرد أبو يوسف رحسمه الله تعدالى دلك وكند لك لاختلاف في الإباد المصيب، ووكد لك الكرسي المنسب بالدهب والمُضَدَّة لا يأس باخلوس عليه عند أبي حيصة رضي الله تعالى عنه إذا لم يقدد على موضع الدهيب، وكذلك تذهيب

⁴³¹ أخرجه البحاري من صحيحه (٢٥٢١١). منه أنية القدائم ومثلم في صحيحه (٢٠١٥) في تبات الشافس، باب أفراد استحمال أواس الدعب والشقية ووالسنائي في سنة الكيري (٢٨٧٥–١٨٧٧) و ٢٨٩٥)، و ير داخة في سنة (٣٤٦٠)، باب السواد في التحم الصغير (١٩٢٥)، والطيالسي في مستدا (٢٧١٥)، وأصد في صنده (٢٧٤٠)، والطرائي في التحم الصغير (٢٥١٥)، والطيالسي في مستدا (٢٧٠١)، وأوريقاني في صنده (٢٧٩١)،

¹¹⁾ أحرجه بل مدالير في التمهيد 1144هـ 1

المنقف لايأس به عندالي حبيفية وحمه افه تعالىء وكذلك المدامن والمحامر والسرير النفسي لا بأس به عند أبي حنيته رحمه الله تعالى ، وكراء أبه يوليف وحمه لله تعالى ديت.

١٥٥٥ - وكذلك إذا جعل المصحف مذهبًا أو مفضضًا لا يأس به عند أن حنيفة رصي الله تعالى عنه، وكره عند أبي يوسف رحمه الله تعالى. وقياس فول أبي حيفة أن لا يكره في الهاب والسرج واللجام، وقول محمد رحمه الله تعالى مثل قول أبي يوسف، فكذا حكام الفاضي الإمام أبر عاصم العامري الروري. وهنذا كله إنا كان يخلص، فأما التمويه فهو أن يجفل المذهب ماه بحيث لايخلص بعد ذلك فلا بأس به بالإحماع.

حجتهما العمومات الراودة بالنبي عن استعمال الذهب والفضية، ومن استعمل إناء كان استعملا كل جزء مه فيكود. وهذا لأن الحرمة في استعمال الذهب والفصة في الإناء وعيره إنما كان له فيه من التشبيه بالأكاسره و الجبابرة، فكارما كان مهدا العتربكره، محلاف خاتر القضة للرجال وحلية السيف والمطفة حيث لا يكره؛ لأن الرخصة جاءت في دلك بصًّا، أما مينا بحلاقه.

ولأبى حنيفة رضي اقه تعالى حرفان أحدهمان أن الأصارفي المخفوقات إباحة الانتماع بهة والخرمة لعارض، والنص ورد في تحرج الشرب والأكل في أنية أناهب والفضية، فكل ما كان يتسم النصوص عليه في الاستحمال للحق بالتصوص عليه، وما لا شبيه النصوص عليه ببثي على أصل الإباحة، وههنا ينصل الذهب والفضة ببدنه، وهنا نم ينصر بمدنه، علم يكن بظير للمسوص عليه في الاستعمال. فالحاصل أن أبا حتيفة رضي الله تعالى عنه على هذا الرجه اعتبر حرمة الاستعمال فيما يتصل بيديه صورة. والناس أن هذا نابع فلا يكره كالجية المكفوفة بالحريراء والعلم في التوب، وقياسا على الشرب من بده وعلى حصره خاتم فصف فإن ذلك لا چکر ہ

وقد قال بعص مشابخنا وحمهم اله تعالى في الشرب من انقصحة المضيعة من القحب العريض أوالفضية العريضة أوالقضة تجعل على وجه البات وما أنسه ذليك أأن الضيبات أحمل عبلي القصيعة إذا كتاب لتقوم القصيعة مها لا للتزينة: لا بأس به يوضع الفيرعلي الصبياب، وإن كنان الضميات لأحل الزينة لا لأجل تقوم القيصحة بهميا كره وضع القم على

١٩٥٥ - وهذا القائل يستدل بمسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في السير في مات الأنفال وصورتها وذاقال الأبير لتحند من أصاب ذما أو فضة فهر له، فأصاب رحل تصعة مضمية بالذهب والقصة وأأو فندحا مصبياً بهماء فان كانت الصيات لربته القصعة بها كانت الغسان للمنتقل لدروإن كاتب القساب لتقرو القصعة بيا تحيث لويزعت الخساب لاتبقي القصيعة البوتكي الضياب للمنتقل الأنوالضياب إداكات لنفوع الفصيمة مها تعسر من أحراء القصمة ، والقصمة غير الذهب والعصة ، فصدرت المبات غير الدهب والقصة معي ، ألا تري أندب بجعا بالصباب في هذه الصورة للمنظر ، ويقا لم يحمل الأنها غير الذهب والقصة دمنيء كفاعهماء فيجوز وضع لصوعبيهاء

٩٥٥٧- ثم فرق بن التختم بالقصة ، فإنه حلال ، وبين جلوس على فرسي القصه ، وإنه حراس والمرق أبه فالمدس إطلاق القليل في الدنيا ليصير فودجاً ليما وعدالله تعالى في الأحرة للي امر وعمل صالحًا، ولا يطلق على وجه يصبح مقصودًا، والخرير والفيتاج لباس أهل الجنة. قبال الله تعالى. ﴿ وَلَهَا سُهُم قَيْهَا حَرِيرٌ ﴾ أناه فيحب إطلاق القبيل مه كالعلم، والغفيل من لسبه نحد الاقتراش ليكوني فودجًا لذلك الكتبر الكامل فأمه الفعدة فليمر صهاعي دار الأخروقياني، وإنما يكون مه الكرمين والسوير وما أشبه دلت، فلو أطلقة ذلك في الدب. الصار عين الموجود في دار الاخرة مطافأة، وعين الموجود لا يصالم أعوذجاً، فصار هذا نظير أسس الخبرير الحائص ولسر الخور الخائص حراب فكألث الجلوس على الكرسي من العضية و وصارنيس الخاه مثل فتراش الحربراء

١٩٥٨ . وهي المنتفي . روي الخسن بن يبادعو أبي حيفة رضي الله تعالى سه أنه كان يكره أن تستيجيبو لجمم الذهب والقضة وكماهم قول لي يوسف وحمدته تعالى: و [2] خبر أن أن يكتبحل تمكحلة من فضاء أبر تميل من ذهب او فصاء وكالملك المرأة والأشانة ، وقال أنو حييفة : ولا مأس بحلقة الم أه من القيصة إذا كانت المرأة حديثًا ، وقال أبو بوسف راحمه الله تعالى: لاخير منه، وذكر الحاكيوني المنتفى : لاخير في أن ينسر الرجل لوبًا فيه كتابة الدهال أو فضاله والمرمدكر الله فنول من ذكر الفلاوري أنه فنوق أبي يوسف رحمه الله تعالى ه قال: وعلى فساس هول أبي حبيلية رضي تقانجالي عنه الايكرة، وأما الدأة فلا تأمر بأد تبيه

٩ ده٩- وفي الجامع فصنهم . لا يتحتم إلا دلقصة . مذا النفظ بظاهره يقتضم أن التحتم بالناهب والحيديد والصغر والشبيه وما أشبه ذلك حوام على الرجال، أما التختم بالقاهب فيجر منه عبلي الرجال مقاهب عامة العلماء ، وقال يعص العلماء : لا يأمر يه الحميث ا

⁽١) سورة الحج الأبه ٢٣

البرادين خازب رضي الله تعالى عنه رأبه ليمر خاتر فصية و فقال: كسابييه رسول الله كالإ وروي أناهناه نامز عباها لقارضي افاتعائي عنه فناقتل وعليه حاتم ناهب وفاس التختم بالذمب معي التختم بالفضة، وإنه حلال بلا حلاف.

وحبه فمول عبامة العلمساء حبديث فسلي وعسدانة من مسعبود وأبي صريرة رضوات الله تعالى عبيهم أحميعين إن رسول له يَهُوَّ نهى عين دلت، وقوله عليه الصيلاة والسلام: معلقان حدامان على ذقبور أميل حا الإنالهالال. وحديث براء ابن عارت رضي الله تعالى عنه محمول على ما قبل النهي، الدليل هليه أد رمول اله ينافج الحا، خالًا من دهب، فالحذ الناس خرائيم الدهب نم وحاه وسول الله يخيُّه، وقال: ١٧ أليسه الله وحاه الناس.

وحاديث طبحة رضي الله تعالي عنه معارض محدث على والعي مسمود وأبي هربرة . وقباس التختم بالذهب على النحتم بالفصة قباس فاسده لأداجون التخيم بالذهب عرف بالخديث، فونه روى أن وسول الله ينج بعد ما رسي مخاتم الذهب اتحد خاتمًا من الفضة ، وهي الذهب بعد بعقلافه . ونوع من الأبواع من المعنى بدل على الفرق؛ فإن المختورالعصة إنما جار إلى المَّامِة إلى التَعْمَعِ، أو ليكون أموذَجًا، والحَاجة مُدفع بالفَصة، فبني الدُّعب على أصل الحميث

١٩٥٠ - وأما النخيم بالحديد والرصيص والصفير والشبعة فهم حوام على ترجال والنساء حجيعًا، والأصل فيه ما روى أن رسول الله يجيج رأى على الجل خاتم صعر با فظال: ١٠٠ لي [أجد منك رمح الأصنام الله ورأي رسول الفائية خاتما من حديث فقال: العالم الله أن أري عليك حلية أهل البارغ؟، وإذا لبت الشحوم في حق الحديد والعسفر أنت الشحوم في حق

الأناء مضي تخريجه

⁽٣) أحرجه البخاري في اصحيحه (٣٥٥/ - ٥٥٢٨)؛ بات جواز والبعب، وبات حض العصف ومسلم اللهي المحسيسة (٢٠٩٨)؛ مات ليس النهي علي حاتمًا من ورق نصبه محسد وصول الله ، وأبو داود في سبته (٢٢٤١٨٨) باب فياحياه في انجاد الخالي، والشيائي في استه (٢١١١ (٥٣١٧) -الدارخ المات عبد د من الحلام وأحمد في حسده (41%) و والبيش (244%) في شعب الإنبان

⁽١٣) أخرجه أبو داود في استنه (١٤٣٦٣). بالسف حامل حاله احليد. والترمذي في الصفة (١٩٧٨٩): باب ما حدد في حيال الخديد، والمسالي في استم (٥٠١٩٥). باب بقدة ما يحجل في الحاج من الدهية، وأحمد في مسدد (١٥١٨)، والسلاق (١٠٤٨) أبعدُ عني الكبري

⁽²⁾ وعده العبارة وردت في حسيع النسخ التي توحد عبديا

¹⁰⁰ أحراجه أمو داوه في استند (٢٤٣٣٣). بالسامة جاماني حاقر الحديث والترامة ي في اسامة (١٧٧٨٩):

ا تشبه ؛ لأنه قد يتحتم منه الصلم، فسوجد منه ربح الأصلام، وهو العول عليه في ألبي عن التحتم بالصفر على ما وقعت الإشارة إليه في الحديث .

9879 - وأما التختيم بالحجر الدنى يسمى بثب صفد اختلف المتنابخ وحمهم أنه تعالى فيمه فناهر عسميم النبي في الكتاب بال على الخراسه ، الله ولا بأس بأن بكوب العمل من الحجر ، وهذا دليل على أن العبرة في الخطر ، والإباحة للحافة لا الغمى ، وهو الشعب الألم إقا يصير مستحملا للحققة لا للعمل في الخال ، ولا بأس عسمار الدهب مجمل في الفص برياد هم المسادة ولا يكن علمو ، ولأنه لا تزيين به في العادة والأيطان والأنه فيم ، فعلل كانفليل من الحرير ، وقد وود في القالي من الحرير على وهو قدر أيام السابع .

۱۹۹۳ و في لقناوي: ولا بأس بأن يتخد خرم حديد قد سوي عليه مضلة ، والبس. بمضة حتى لا يرى: لأن النزين يقع بالفضة دون الحديد. لأن الحديد ليس بقاض

ذكر في الجامع الصعير - ويبيغي أن يكون قبدر فضة الخانم الشفال، والايزاد عليه. وقيل الايبلغ به النمال، وبه وود الأثر على ما يأني بعد هذا -إن شاء الفائمالي-.

40.17 أم التحتم سنة ، ولكن في عن من يحتاج إلى النخص ، بأن يكون سنطاناً أو قاضياً ، فإن اللي يجيّق إذا الختم عند حاجته إلى الحتم ، فأما إذا لم يكن محتاث إلى الختم 6.5 ولك أفضل و حكى أن الشبخ الإسم شمس الاتمه الحلواس وصعه القائمائي وأي بعض تلاميته قد تحتم حالة التعلم ، فضل : إذا صرت فاضياً التختم ، ذكر الفقيه أبه النيب وحمه الله تعالى في المستان عرومعض الماس التعاد الخام إلا لدى سلطان ، وأجازه عامة أهل العلم . وإذا تختم يشنى أن يجعى النص إلى بطر الكف الاإلى ظهر الكف، مكلما ووى من وحول الله يتفق وهدا في حز الرجال ، فأن في حق النسوان فالا يقعلك كذبك ، على الا يجعلن العص إلى بطن الكف إل شنوا الا الترين مباح لهي ، والنوس لا يحصل بقائكاً .

90°6 قبال في الفشاوي (وينبغي أو يلبس الخيام في خنصره البسس وون سيائر أها إمه ، ودور البسي 9 كأن لسبه في البمني علامه الردمن ، وأما الحواز نتبت في البستي والشمال حسيمة ويكل دلك و، د الأثر ، وذكر الدهية أبو اللبت في السندن ، وقال عليه

أناب ما جاد في شائد الخارد و والسائل في استاء (١٥٩٥٥) باب طفائر ما يحفل في الخاتر من الفضاء . وأسمد في سيده (٣٠٨٤)، وفي جاد في صحيحه (١٥٤٨٥)، والبيلقي (١٢٥٠) في شمت الإعال ، وأمر عبدالرابي السهد ٢٧، ١٨٤

⁽١) كلدتي البسخ، والدني تصواب والتزيل لا يحصل إلا سلات.

الصلاة والبيلام لواحد من أصبحابه: «البخيلة من ورق ولا تبلع به مشقبالا وتختم به في چينكه" أ

9000 - قال محمد رحسه الله تعالى في الخامع الصغير ". ولا تشد الأسنان المقامب وتشدها بالفضة ، يريد به إذا تحركت الأسنان وخيف سقوطها ، فأراد صاحبها أن يشدها شدها بالنضة ، ولا بشدها بالفضة ، ولا بشدها بالفضة ، ولا بشدها بالفهب أوضاً ، وهذا قول أبي حبيقة وضي الله تعالى عده وخال محمد وحمه الله تعالى يداها بالفهب أيضاً ، ولم يذكر في الجامع الصغير أقول أبي يوسف ، قيل ، هو مع محمد ، وعلى هذا الاختلاف إذا جدع أنفه أو أذنه فأراد أن يتخذ ألما أو أقال من دهب ، فعلى قول أبي حبيفة وضي هذا الاختلاف إذا بتخذ ذلك من الفصة دون الذهب، وعند محمد من الذهب أيضاً ، وعلى هذا الاختلاف إذا سقط سنه ، فواد أن يتحذ سنا أحراء هلى قول أبي حبيفة : شخذ من الفضة دون الذهب، وعند محمد من الذهب أيضاً .

حجة محمد ما روى أن عرفحة أصيب أنمه يوم الكلاب، فانتخذ أنفا من فضة قائل .
فأمره رسول الله على أفريخذ أنفا من ذهب . وأبو حنيفة رصى تعالى عنه بقول: الشرع حرم
أستعمال الدُهب على الرجال مطلقاً من غير فصل. قال عليه الصلاة والسلام: اهذان حرام
على ذكور أمنى أنا من غير فصل، غير أن الاستعمال لحاحة عارج عن التحريم، والحاحة
تقدم بالفصة، وحكمه أقل، فلا بياح الذهب كما في التحتم، قاما حديث عرضحة، فلنا:
الحاجة في حفه لم تنذفع بالعضة حيث أنف.

وذكر نشر مدًه تلسكة في النوادر"؛ وذكر الخلاف قيب على الرجه الدى ذكرنا في الجامع الصغير"، فقال على قول محمد يشدها بالذهب أيضًا، قال بشر؛ وهو قول أبى يوسف رحمه الله تعالى، قال: لا بشدها بالذهب، وهو قول الشاقعي رضي الله تعالى عنه.

٩٥١٦ - وذكر الحاكم في المنتقى الو تحرك ثنية رجل، وخاف سفوطها فشدها بذهب، أو فضة كم يكن به بأس عند أبي حليفة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى، وروى الحسن عن أبي

 ⁽²⁾ أغرامه أبوطور في استها (٣٣٣). الميامات في حافر الخديدة والسالي في الكبرى (١٩٥١٥).
 وهن حديث في صحيحة (١٩٨٩)، «السيقي في الكبرى (٣٣٣)، باياما رود فيما يجوز للرجل أن يتحلي به، وفي الحيد الإيان (١٣٤٥)، ونسبه إلى الصحيحين.

⁽۲) مضى تافريانه .

حبيفة. أن توق من السن والأنف، وقبال في السن الابائس وأن يشدها بالسعب وبالأنه، كوه ذلك، قبّال. لأن الأنف شيء فناهر، وكان انخاذ ذلك واحضًا إلى الريبة، فكان كاستعمال الحرير، والحياد الخياذ من الذهب، فيأمنا السن شيء باطن علم لكن الخياد دلك واجعًا إلى الريبة، فصار كسيمار الذهب في فعل الحاتم

ومحايتصل بهذا الفصل:

ما روي مشرعين ألى يوسف رحمه الته تعالى من الاصالى به أنه إذا سقط لنبة رجلي. قال أن حيمة رضي الله تعالى يكره أن يصدم، ويشدها دعب أو قصة و كان يقول: هي كسن ميثة يشدها مكانها، ولكن يتخذ من شاة ذكية، ويشدها مكانها.

وقبال أمر يوسف رحمه الله معالى: لا يأس بأن يشدها سنة مكان . قبال أبو يوسف رحمه الله تعالى . بن سنه وبين من المبتة مرى ، وإن لم يحضر مي ، ها، بشر : ها، أبر يوسف رحمه الله تعالى . سألت أبا حيمة رضى الله تعالى عه عن ذلك ، فجلس في معالس أمر ، فلم بأ بإمادة بالألث.

الفصل الناني عشر في الكراهية في الأكل

9014 - قال القفيه أبو اللبث: وينبغى للرجل أن لا يكثر الأكل، ولا يأكل فوق الشبع، فإن فلك مذموم عندافه تعالى وعندالناس، وهو يضو بالبدن، وروى عن معض الأطباء أنه قبيل له: هل تجد الطب في كتاب الله تصالى؟ قال: نعم، قد جمع الله تعالى الطب في هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿ كُنُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسرِقُوا ﴾ "كيفي أن الإسراف في الأكل و انشرب يتولدمه الأمراض، وقبيل: إذا كان الرجل قلبل الأكل كنان أصح جمدماً، وأجود حفظا، وازكى فهنا، وأقل نوماً، وأخف نشاً.

4078- وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب: وكل واحد منهر عن إفساد الطعام، قال: ومن الإنساد السرف، والسرف في الطعام أنواع، فمن ذلك أن بأكل فوق التسيع في الأكن مرام، ومن التأخرين من نستشي من ذلك حالة، أنه إذا كان له غرض صحيح في الأكن فوق الشبع فحينظ لا المرابه، وذلك أن بأتبه ضيف بعد ما أكل قدر حاجته، فيأكل لأجل الشبع، حتى لا يخجل، أو يريد صوم الغد، فيتناول فرق الشبع.

٩٥٦٩ - ومن الإسراف في الطعام الإكثار في الباجات والألوان، وذلك منهي عنه إلا عند الحاجة، بأن يمل من باجة واحدة، فيستكثر من الباجات ليستوفي من كل نوع شيئًا، فيجتمع له مقدار ما يتفوى به على الطاعة. وكلكك إذا كان من قصله أن يدعو بالأضياف قومًا بعد قوم إلى أن بأنوا على أخر الطعام، فلا بأس بالاستكثار في هذه الصورة.

٩٥٧٠- ومن الإسراف أن يأكل وسط الخبز ويدعو جوانيه، أو يأكل ما انتفخ من الخبز، كما يفعله بعض الجهال، ويزعمون أن ذلك أنف، ولكن ذلك إنا كان خبره لايتناول ما ترك من جوانيه، فأما إذا كان غيره يتناول ذلك: فلا بأس بذلك، كما لا بأس أن يختار لتناوله وغيفًا دون وغيف.

٩٥٧١ - ومن الإسراف [التسميح بالخبر عند القراغ من فير أن يأكل سا يمسح به؛ لأن غيره يستفقره فلا بأكله وأما إذا أكل ما يمسحه به علا بأس به. ومن الإسراف] [إذا سقط

⁽¹⁾ سورة الأعراف: الآية ١٦.

⁽٢) هذه العبارة أثنت من جميع النسخ التي في أيدينا.

من يدولفمة أن ينزكها وطل يسيغي أن بعداً مثلك اللقمة والأن عي تركها استعفعاف بالخنز والمحس أمر نا وإكرام الخبير . قبال عليه الصيلاة وانسلام: ﴿أَكِي مِوا الْحَبِرُ فَإِنْهَا مِن مِ كَانَ الْسِمُوات والأرض؟``، ربيخي أن لا ينظر الإدام إذا حصر الحبر، ويؤخذ في الأكار قبل أن بأني الإدام. هلما فيملة من كتاب الكسب.

٩٥٧٢ - ويستحب غمل البغين قبل الطعام، فإن فيدم كة . قال سلمان: قوأت في التوراة " الوصوء قبر الطعام بركة ، فذكرت ذلك لوسول الله قط، فضال عب الصلاة والسلام: اللوضوء قبل الطعام ومعده مركة؟ "كيعني فسل البدين. وإذا عسل يده بالتخالف أو غسل رأسه الفذلك وأواأحر فبها إذالم نكن فسياص الدفيق شيءه وهي بجاله يعلف بينا الدواب فلايأس بعلك الأنها بمنزلة الثين، وينهض أن يصب المياء من الأنبة عبلي بنه ننفسه ، ولابستعين بغيره، وقد سكي عن بعض مشايحنا وحمهمائه تعالى أنه قال: هذا كالوضوء، ولا مسعين بغيرنا في وضوءنا .

٩٥٧٣ - ولا يؤكل العصام حراً، به ورد الأثر ، ولا يشم الطعام، قبإن ذلك عسمل البهائج، ولا يتفخ في الطعام والشراب؟ لأن ذلك سوء الأدب.

٩٥٧٤ - وهن السنة أن يأكل الطعام من وسطعه يعني في استداء الأكل، ومن السنة أن يلعق أصابعيه قبة أن يمسحها بالمنديل، وتركيه من أمر العجم والجبابرة، ومن السنة لعق لقصمة، حاء في الحديث أن النبي ﷺ أمر بلعق القصعة (١٠٠٠ ومن السنة أن بأكل ما سقط من الماندة، ومن السنة أن يستأ باكلح، ويختم بالملح -والله أعلم-. بيان ما يكوه أكنه من الحيوانات وما لايكر، بأتي في كتاب الصيد -إن شاء الج تعالى - .

١٩٧٥ - ذكر مي عميون المماثل . إذا مر الرجل بالشمار في أيام الصيف وأراد أن ينتاول منها والثميار مناقطة تحت الأشبجير ، فإن كان ذلك في المصر لا يسعه التناول، إلا إذا علم أن صاحب قد أباح. إما نصاً أو دلالة، فإن كان في الحائط، فإن كان من الشمار التي نمفي مثل

⁽¹⁾ أخرجه الطبراني في الكبير (١٨٥٠)، والفاكيوس الراعة ركة (٢١٤٥)، والنجاري في التاريخ الكبير (١٩٦٧)، وأبو شجاع مي الفردوس بمأتور الخطاب (٢٠٠١)، والطراني في استاد الشاميين (10)، وذكره العشاني في الأصعفاء الكسر (٩٨٢)، وإلى حيان في المحروحين (١٧٢٦).

⁽٢) أسرسمة أو داود في النبعة (٣٧٦٠). بالنافي غلس البد قبل الطعام، والترمذي في السنة (٢١٨٤٦): بال ما جاء بي الوضيره قبل الطعام وبعده، والسيمائي في انساب الإقال ٥٨٠٤٧، وفطيراس في مستعوالشاميون الأفات ١٠٠٠).

⁽٣) فتره المحمولي في كسف الفعاء (١٠٥)، وذكره البوري في الفرح مسلم ١٠١/ ٢٠١

الجوز وغيره لابسعه الأخذ إلا إهاعلم الإقاء وإناكات مرالتمار التي لانسقى نكلما الاقال الصدر الشهيد والمختار أبه لا بأس بالتناول ما لبويتين النبي وما بمربحًا أر عادةً ، وإن كان ذلك في الرسائيق الذي يقال له بالعارسية إبراسته فإن كان من الشهار التي تبقى لا سبعه الأجذ إلا إذا علم الإذن، وإن كان من السعار التي لا تبغي، فالمختار أنه لا بأس بالتناول ما لم يتبين النهي. وأما إذا كانت الأشار على الأشحار فالأيضل أن لا يأخذه من موصع ما إلا بإذب، إلا أن وكون موصعًا كثير الذمار يعلم أنه لا بشق عليهم أكد دلك مسلمه الأكل و لاسبعه الحيمل وأما أوراق الشجر إذا سقط على الطريق في أمام العليق ``، فأحدُ إنسان شيئًا من دلك بعير إذَت صاحب الشجر، فإن كان هذا ورق الشجر ينتفع بورقه تحو التوت وما أشبهه بيس له أن يأخذ، ولو أخذ يضمن، وإن كان لا ينتهم به له أديأخذ، وإن أخذ لا تضمن.

٩٥٧٦ - رفع الكمتري من من جار ورفع النفاح وأكلها يجوز وإن كثر . هي عناوي أهل سنسرقك وفي عدا المرضع أيصًا: وفع الجميد من السقاية وحسله إلى منزله يكرم، وفي هذا المؤصع الخمور الذي بلعب به الصبيبان في يوم العبيد لا تأمر باكنه إذا لم يكن لمبهم به على وجه المقامون

٩٥٧٧ - وفي افشاوي أبي الليث رحمه الله معالي ١٠ لا بأس بالأكل متكيا إذا لم يكن على وجه التكس

٩٥٧٨ - الأكل يو والأصبحي قبل الصبلاة فيه روايتان، وطختيار أنه لا يكور، ولكن يسحوالإساك

٩٥٧٩- أكل العين مكروه، هكذا ذكر في افتادي أمن اللبث رحمه الله تعالى - وذكر الشمس الأثمة الحلاء في في شوح صومه : إذا كان يحاف على نفسه أنه له أكله أوريه ذلك عنة أو أفقه لا بناح له التناول، وكذلك هدا عي كل شيء سوى الطرن، وإن كان يتناول منه قليلا وكان يفعل فلك أحيانًا لا يأس به. والرأة إذا اعتادت أكل الطين تميم عن دلك بذا كان ذلك بوجب تفصامًا في جمالها في هذا الموضم.

وعايتصل بمسائل الأكل وضع الملحة على الخبز على الخوان:

وإنه مكروه الأمه استحفاف بالحمزاء ولكن بنبغي أدابوضع الملح وحده على الحبراء هكفًا ذكر في أقتاوي أهل سمسوقند ، وكان الفقيه أبو القاسم الصفارية، وأن لا أجد سنة الدها بدالى الصياعة، صوى إلى أم ترفع المناحة من الحيل، والمذخفان الهمرواله بأسا وكذلك لعليل الخراط الحرال مكروم وكذلك يكره وصع الحير لحات القصعة، قال الورايا كثيراً معلوا دلك محارى وسعو فلا معضر والكفار من الأنمة وثم يتعوا عند، وكذلك يكره مسح الأصاح والسكان بالحرافه في وصع الملحة مكر، وحد ذلك، والدا الترج الإمام فاهر أم ين الحد القصعة وفي سمح الأصابع والسكان باحيز، وباكذ بأكر فلك خير معد ولك المراجد وإلى أكال المراجع الإصبح الإصبح الاستحرار بالحير، وإلى أكل المراجع بعد ديك المنابع وإلى أكل المراجع بعد ديك

م ۱۹۹۸ مصلح العمك للنساء لا ياس به يلاحالاف، واحتلف مشايع رحمهم الله تعلى في مصلح للرجال، مهموم لله المراس بي و مسهو الله تعلى في مصلح للرجال، مهمومي كو مالك، و مهر في قال إن كان الرحاح حالي على الرح يصاح المالؤان، و كان برسع حالياً كان المحلوج الرحاع في كرد. قال تسايل الطاري الألفة الحلومي و حمله عه تعالى في شرح كتاب الصويح الوظائف المالو به في حل الرحاق والمسلم، حملكا الاكان تعرض صلحح، وفي محلفات الفقائم ألى اللهت الفائد عن الرحاق والمسلم، حمل المحلمة الله تعالى المناسفة على الله تعالى مالهة تعرف المحلمة الرحامة والمحلمة الله تعالى مالهة على المحلمة المحلمة والمحلمة والمحلمة الله تعالى مالهة على المحلمة والمحلمة والمحلمة المحلمة المحلمة الله تعالى مالهة على المحلمة والمحلمة والمحلمة المحلمة المحلمة

انفصل المثالث عشو في التهنئة ونثر الدراهم والسكر وما ومي صاحبه

AAA الأصل فيه ما روى عن التي يجهزا وأن سف قدا . أو الشهدة حائرة إذا أذا بسحبها فيها ، والأصل فيه ما روى عن التي يجهزا وأنه لحر حميس بديد أو من بدنات وقال من شاء النفع الله إذا عرضا هذا و فقول الناوصع الرحل معدراً من السكر أو عبداً من المراهبون فرح وقال ، في ساء أخذ مه شيئًا أو قال من احدمه شيئًا ، فيو له و وكل من اخذت شيئًا بها بعسس ملكًا له ، ولا يكون لعيوه أن يأحد ذلك منه الاسعة بهزلة الهيئة منه اليه في قول صاحب الكرونية برائم المناوعة من الأخذ قول للت المناه ، فقد حرى بين صاحب الدراهم فالسكو وبدر الأخذ عند هما وقد تعمل لها القدم، فيصبر القوض منكًا لتقابض، فيصبر القوض منكًا لتقابض، فيصبر القوض منكًا لتقابض، فيصبر القوض منكًا لتقابض، فيوساء إلى الدراهم والسكو وبدر الأخذ عند همه وقد تعمل لها القدمي، فيصبر القوض منكًا لتقابض، فيوساء إلى القرائم معنى قوالما إلى هذا بمراة قويه

٩٩٨٩ - وإن قبيل عما النصرف وإن كان منكا من الأحد إلا أم كها بحسين قهيه مه بحنمن الإقراض منه، وجعله إقراضاً أولى و لأنه أقل فيكون منيقاً أن هما كما قلنا فيمن وقع إلى رحل ألف درهم، وقال، خذها هذه الدرهم فاعمل مها على أدريكون الربح كله لك: كار ذلك إفراضاً ، وحريكن هية والأمه احتمل كلا الأمرين، والعرض أقلهم، وكلالك إذا ولع إلى وحل كر حنطه، وقال الروعة في أرضى أن على أن يكون الحارج المدلك، فقال معبر الأرض منه ، وهفروض لكر منه والم يجعل هية منه، وهريقه ما ذلك

والجواب، هذا هكذا في كل موضع لبريتر مع احسال كرنه في ماني كونه فرصاً كلما في تلك المُسألين ، وهذا توجع احتمال كوله فية بحكم العرف، قال الدهارف والمعدد وبما بو

⁽²⁾ أحير حب أبواده وفي است (1970). بالناص الهينان الداعظت فينط أباسلح، والن حيرية في محجودة (200) أحير المائة أبواده الكاري (200) أباس الرفضة أن الأطاع أورادية في وأدار مائيات والبيغي في است الكاري (200) (400) والمؤرد من الرفط فيناك والطحاوي في الداج معالى الأثار (200) والمؤرس في الأوسط (200).

⁽۱۱ هکتاوردعی)نسخ آط و ف و د دونی آلاصل مسکند

⁽٣) وروغي سعة على في أياضي

الماسي بهبو بريدون في مثل هذه الهبه دون الفرص

الدنيل عليه أنه كمه حرى المعارف مهذا فيما يضح فيه الإقراضي، وهو ما كان من دوات الأمنال، حرى فيما لا يصبح فيه الإفراضي، وهو ما ليس من دوات الأمنال، وهو أنه الساحر إد أنقل عليه أمنعته في الفقرة وعمز عن حدالها بطرحها ويقول. من أخذ شيد فهر أم، وهنا لا يمكن حسله على القرض، لا لأن إقراض المناع لا يصبح، فعلمنا أن المعارف مي مقل عذا التصرف الهية دوا أنسد فقد والدارهم في العرض والوليسة، وأحد الم يقل مأن المحود بكون فرضا على الأخذ مع أنه يصلح الفرض، فعلمنا أن التعارف في هذا الماس الهية دوا المسادة والم

فان فين: كيف يمكن أن يجعل هذا هيه، وأن التوهوب له وقب الهنة محهول، وجهالة الموهوب له وقت الهنة يمنع حنواز الهنية؟ ألا ترى أن من قبال: وهيت هذا العن لواحد من عرص الباس، كانت الهنة وسدة، وفسادها لحهالة الموهوب له، وجهالة الموهوب به يمنع حوار الهية

والجمات أن الموهوب له والموعوب وران كانا مجهو لين وقت الهيمة إلا أن هذه الحهالة الرول عند الشفري، وما تمنع جواز الهية .

الاترى أن من وهب لرجل مشاعًا بحض القسمة وسلم، تجوز الهية ، ويجعل كان الهية من الانتداء وردت على القسموم، وهذا لها عوف ان مام الهية بالقبض، فيكون العسرة لحالة الفيض، ووغت الفيص، ووغت المعرف المعاوم، ويحوز كلما لو وهيه به عند الاعد، وكذلك الرهوب إذا كان عالمية عن مجلس الهية، وأمر الواهب الموهوب له بفيضها عصفر، جارت الهية لما ذكوبا أن العمره قبالة القبص، وصار من حبث لمعنى، كأنه قال الموسية المهية المعنى الهية، وكدلات إذا وهب الدير من عبر من عليه الدير، وأمره بنيضه، فتبضه المهية عند القبض بطيرة وأمره مية وكذا الهية عند القبض بسير عباً فكانه قال الفندة في العمل العملات المعلم بالذير اللهية والموهوب لم معلومات والمراه وعروه في هماك من أحد شبنا بصير ملك المحلم المعادمات وعد الاحد الهية والموهوب لم معلومات و وصار واعميا عند الانتهاب وصار واعميا عند الانتهاب وصار واعميا عند الانتهاب كأنه قال للمنتهب: هو لك

-٩٥٨٣ - اختلف المتنابح رحمهم الله تعالى في مؤ الدراهم والعماير والعلوس التي تنت

عليها اسم الله تعالى ، صهير من كره ذلك ؛ الأنها نفع تحت أقلام التلين ينهبون، فيطاويها، وفيه فرك مُعَلِيعِ اسمِ أنه تصالى ، ومنهم من لم يكره ذلك؛ لأنه لم يقتصب بذلك تعظيم الغراهم وإعزازها لاإهالتهاء والنهابهم لقلك تحقيق ففلك العرر

٩٥٨٠- وإذا نتر السكر ، فحضر رجل لم يكن حاضرًا وقت النثر قبل أن شهب المطور ، وأراد أنا بأخمد منه أسبطاء هل يكره ذلت احتلف الفضايخ رحمهم اله تعالى فيما فال بعضهم الدأن بأخده واستدل هذا الفائل بقول الببي ببيجة ممن نداء أقطعه وومعلوم أناحك يتناول المحاضر واللذي يحضرهم وكان القفيه أبر حعفر رحمه الشائداني يفول البسراء ذلك

وإذا نثر السكر ووفع في ذيل رحل أو كسه، وأحد غيره كان ذلك للآخف. مكداذك مر المنتقى أ. وذكر هذه المسألة في متنوى أهل سمر فندو فصل الجواب تفصيلا، قال: إن كان بسط ذيعه أوكسه فيقع عابدالسكر لايكون لأحد أخذه ولو أخذه كان لصاحب الذبرأن يستردمنه وإدال يبدط ديله أوكمه ندنت فأسكر للأخذه ولبس لصاحب الفيل وللكم أن بسر ده منه .

٩٥٨٥ - وإذا دخل الرجل مقصورة الجامع، ووجد فيها سكراً حوله الأشذ، إلا هلي قول الفقيم أمن جعمره لأن السكر إغابذخل في المفصوره لأحل المذو في العند غالبًا، والموحود يقية النثار غائله إلا أو هذا الرجل لم يكن حاصرا وعند الدر ، فلا يملك الاعدار على قبل الفقيه أبي يعقر

ولو مريسوق العابين"، فوجد سكراً لم يسعه أنا بأخذه، لأنا الغالب أنه سقط من حوانيتهم والحكم للغالب

٩٥٨٦ - وهي أفناوي أمي اللبت : إذا دفع الرجل إلى غيره سكرًا، أو دراهم لينثره على العروسء فأراد أوبحس لتصبه نستك ففيما إفا كتان المعفوع دراهم ليبو كادفك والاتدماس بالشر لا بالحبس، وكذا ليس له أن يدفه الدراه، إلى غياه ليتواء لأن صاحب الدراهم الشت. أما ما أمن غيره، وإذا نتر دليس له أن يلتغيد منه شيئًا، وفيما إذا كان الله فرع سكراً له أن يحبس قدر ما بحسب الناس في انعادة - هـ كاف اختار - العقب أبو اللبث رحمه الله تعالى ، قال: كان أمر المبكر على السهولة، وأمر الدراهم على الاستقصاد، وبعض متبايخنا وحسهم الله تعالى فاقوا: فيس له فلك، وله أن معفع السكر إلى غيره لينثره، ورذا كان نبر، له أن يلتقط، كيانا اختاره الفقيه أبو اللبث، ويعض مشايخنا فالنوان ليس لما دلك، كما في الدراهم.

(1) هکذاوردمی بسیع افذا و حداوا م دومی لاصل بسوی اندایز

المادص ١٣٠: النهلة ونتر لشراهم

الاعتداد فالقادي الوادر الن سلمانية العز أبي يوسف رحسه له تعالى، وحل نفق حماره فالقادي لفريق وحياه إنبان وسلخه المحصرة صاحبا فحيا الحارة فلا حيل له على آخذ أبلك، ولو لم ياق احمار على الطويق، فأخذه رجل من مثرل صاحبه وسلخه وأخذ جنده فلصاحبه أل رأخذ الجند ويرد ما زاده الدياغ فيها، وعنه أيضاً في شاه ميشة نبلاها أهلها، فأخذ رجل عبوقها وحلاها وديفها، فقائل له، وإن جاء ساحبها بعد ذلك آخذ بالله ورد ما زاده الدياغ فيها مسأله الحمار، فيجوز أن يتاس كل واحد من المسألين على الأخرى، فيصله المحال ومن هذا جسن بناس كل واحد من المسألين في كتاب الفقعة -إن شاء الله تعالى المسألين روايتان، ومن هذا جسن مسائل كثيرة المسائل في كتاب الفقعة -إن شاء الله تعالى المسألين روايتان، ومن هذا جسن

الفصل الرابع عشر في الكسب

بدأ محمد رحمه الله تعالى كناب الكسب الذي صمه بحديث والعالى صمعود رضى تعالى عنه عن رسول الله يتيج أنه قال " عملك الكسب فريضة على كل مسلم كما أن طلب العالم قريضة " "، وهذا لأن ائه تعالى فرض العرائض على عباده، ولا بنوصل إلى أداء الفرائض إلا بالكسب، فكان فريصة بنزلة الطهارة لأداء الصلاة

وبيدا دلك أن فاكنه من أناء القرائص بعنوه بديه والاحتصول لقبرة السنا عادة إلا بالفوت والاحصول القوت إلا بالكسب، فكان هربصة وكدللا لابد المسالاة من الطهارة ، ولا بد الطهارة من أنيه يتوضأ بها ، ولاحضول الأنبة إلا بالكسب، وكذلك لا ما للعملاة من ستر العورة ، وستر العورة إلى يحصل بالنوب، وطريق تحصل النوب الكسب، فهم معنى قوله - إنه الإبترص إلى أداء القرائص إلا بالكسب فصار الكسب فرضاء كيف وأن الله تعلى أمر بالتجارة من كتابه بقوله : فإقباداً فصيت الصلاة فالتشروا في الأرض والتقوا من قضل فقلاً " والمرادمة النجارة ، والأمر على الوحات ...

ولآن الكسب طريق الأنب والرسق ، وآول من اكسب أبونا هو عليه العسلاة والسلام، عباده لما أهبط إلى الارض أماه جبويل صاوات الله عبيه وسلامه ما لخنطة ، وأمره أن يرجهها عزر عها وسفاها وحصدها وداسها وطحني، وخبره ، وكذلك نوح صنوات الله عليه وسلامه كان بحاراً بأكل من كسبه ، وإدريس صلوات الله عليه وسلامه كان خياطاً ، وإبر إهيم صنوات الله عليه وسلامه كان مراراً ، حتى روى أن بينا بطاق قال: اعليكم بالبر عبان أماكم إيراهيم كان يزازاً أنا وداوه سالوات أنه عليه وسلامه كان بصرح الدروع ، وسنيم أن حدقوات أنه عليه وسلامه كان بصح الكانل ، وزكروا عليه السلام ككان فجاراً ، وعيسى سليه السلام كان بأكل من عزل أمه ، ورجا كان بنفط السنايل ، قطيعا أن الكسب طرض الأنبياء والمرساين عدلوات الله

⁽٧) دكورة الشاوي في افيض القطير (١٤/ ٣٠٠ بلطة) اطلب كسب (حلال) وابي حجر في السل السلام (١٠٠٠).

و1) مورة وفيعة الأيتاري

 ⁽¹⁾ أعراضا أنو عبير في احتيا الأوبياء ١٣٦٩.

على نبيها وعليهم، وتحن أمرنا بالاقتداء بهذاهم، قال تعالى ﴿فَيَهُدَاهُمُ افْعُهُۥ ٢٠٠٠

٩٥٨٨ - في الكيب عبر مرائب : فيقدار ما لا عد لكل أحد منهم يعني ما يقيم به صابحه ليفتر ض على كل أحد اكتسابه عيناً، وكعلك إذا كان له عبال س زوحة وأوثاه صغار، فإنه يفتر ص عليه الكسب بمقدار كفايتهم عبنًا؛ لأن نفقة الزوجة مستحقة على الزوج، وكذلك نفقة الولد مستحقة هلى الوالد، و لا يتوصل إليها إلا بالكسب، فصال الكسب مستحمًّا عليه [وكذلك إذا كالدله أبوال معسران بمترص حليه الكسب بقدر كفابتهما لأد نقفتهما فرخل عليه أأناء ومازاد على فدر كفايد، وكفاية عياله ساح إذا لم يرديه الفحر والرياء.

تم المُذَهِبِ عند جمهور القفهاء وحسهم انه تعالى: أن جميع أنواع الكسب في الإياحه على السومة وقال بعض القفهام: الزراعة مدمومة، والصحيح ما ذهب إليه جمهور العقهام، فغال صبح أن رسيال لله رفيخ أزرع بالحرث، وقبال عليه الصلاة والسلام: ١٠طلبوا الروق في خداما الأرخر فالتن يعنى الزراعة، وكان لاين مسعود والحسن بن على وأبي هريرة وضي الله تعاكي عشيد أرض بسواد العراق يزوعومها ويؤدون خراجهاء

٩٥٨٩ - ثم اختلف مشايختار حسهم الله تعالى في التجارة والزراعة : أيهما أفضل؟ قال بعضهم: التحارة أقضل، قال عمر وضي الله تعالى عنه. الأنا أموت بين شعبتي وجاء أضرب في الأرض أيشفي من فضل الله أحب إلى من أن أفتل مجاهدًا في سبير، الله. أكثر متمايخة وحمهم الله تعالى على أن الزرعة أفضل، لأن الزواعة أصر تقعًا؛ لأنه يتناول عا تحصل بررعه هو والدراب والطبور .

١٠٥٠- قال: وعلى النام الخاد الأوعية لنقل الماه إلى النسام، لأنهن بحضمن إلى الماء للشرب، ولا يكنبي الخروج ليشرين من الأمهار والخياص؛ لأمين أمرن بالقرار في البنوت، وكنان على الأزواج أن يأتوا بذلك إنهان، لأن الشرع أترمهم ما هو من حوالجهن كالنفقة، والأاءمن حوانجهن.

٩٥٩١ - قال. ومن امنتج عن الأكل حتى مات وجب دخول النار عليه ؟ لأنه فتل تصمه قصداء فهو بمنزلة مانو قتل نفسه بحديدة.

وفي واتعات الناطقي" إسكاف أمره إسبان أن يتخذ له خفًّا مشهورًا على ري القسقة

⁽¹⁾ سورة الأنعام: الأبة ١٠.

⁽٣) هذه العبارات أنبت من حسيم انسخ التي صدما

٣٠) ذكر وابن الجواري في التمال الشاهية ((٩٩١) ، والهيشي في أمحمع الروائد ٢٠/١٠٠٠.

أو الفجوس، وزادله في أحره، فإني لا أرى أن يفعل فلك. وكذلك الخياط، إذا أمره إنسان أن يخيط له كابًا على رى الفساق، وكذلك كعب الرجال مع سويره، وبيع الربار من العسرابي، وبيع قدسوة المجوسي عن للحوسي حائز من غير كراهة، فاللوا: وبيع المكعب المفضض من الرحال إذا عمم أنه بابس مكروه، والكلام هذا أظهر من الكلام في البيع المكعب مع موبره.

1995 - وفي الديون " إذا استاجر وجل رحلا نعسل الميت، قلا أحر له . ولو استأجره لحمل الميت ، أو حقر الفيره فله الأجر . وفي الفدوري ذكر مسالة الفسل وحص الميت، وفصل الجواب فيهما تفضيلا، قال : إن كان في موضع لا الجدم يغسله ، أو الحسلة غير هؤالا الله أجر لهم، وإن كان لمه أناس عبرهم، فنهم الأجر، وسنأتي هذه المسألة في كتاب الإحارات -إن شاه الدائعالي - .

٩٩٩٣ - وفي افشاوي أهل مصوفند : استأخرار خلا لضوب الطلل، إن كان للهو لايجور، لأنه معصية، وإن كان للعزو، أو للقافلة بحور، لأنه طاعة

وفي الشفى " إبواهيم عن محمد رحمه فه تعالى : في افرأة بانحة ، أو صاحب طبل ، أو مزمار الانسب مالا ، قال : إن كان على شرطه رده على أصحابهم إن عرفهم، يريد بقواه : على شرط إن شوطوا لها أو له ما لا بإراء النباحة أو بإزاء العناه ، وهذا لأن بذا كان الأخذ على شرط كان المال بقابله العميم ، فكان الأخذ معصيه ، والسيل في المعرف ، دها ، ودلك هم يرد الأحرذ إن تمكن من رده بأن عرف صاحبه ، وبالتصدق منه إن لم يعرف ، ليصل نقع ماله إن كان لا يعمل إليه عين ماله ، أما إذا لم يكن الأخذ على شرف فقم يكن الاحذ معميية ، فالدفع حصل عد الذلك يرصاب فيكون له ، ومكون حلالا .

4098 - وفيه أيضاً عن محمد وحمه الله تمالي: في كسب المدية إلى قصى به دين لم يمنع المناحب الدين أن يأخذوه الأنه في يدها عمرالة العدساء وأما في القصاء فهو محير على الأخط وينبغي على فياس السأله المتقدمة أبنا إذا إخلت ذلك من عير شرط، أن يسع ارب المدين أن يأخذه، وقبه أيضاً عن أبي يوسف حمله الله تعالى، إذا روت ورثة خماراً وهم مسلمون لا أقسم الحدر بينهم، وككبا تحلل، نم تقسم

وقى أقتاوي أهل مسترقت : رحل مات وكسبه من بيع النادق، إن نورع ورثته عن أخذ فأسك كان أوسى، ويردود عسى أربامها إن حوقوا أربابها؛ لأبه لكن فيه مرع حبت، ويد لم يعرفوا أرباب، فالميرات حبلال لهم من الحكم، ولا يترسهم التصدي، ولسنا تأخذ بهذه الرواية، بل هو حرام مطفق على الورثة، فال: وإن تراعو، وتصدقوا كان أولى. و قدالت طحواب عيسة إذا أحدُ وعنوه أو طلعاً إن تبوع الورقة كان أولى ، ويافه أواه الواوت أن يتصدق بنخي أن يتعدد في بنه أن حدماء أب

وفي اصاوي أهل سمر قناد خال: وأما الدي يأحده الذبحة والغوان والمفتى ، عالأمر فيه أيسير : لأن در «إعطاء رفيناه من عيمر عشد. ، قد دكرانا الكلام في كنسب المفتيه والسائحة ، والفتوى على ما دكرنا قبل هذا.

ستن الفقية أبو جمعه را حمة الله تعالى عمن اقتسب ماله من أمر السلطان وجسع المال من أعدة النواديات للحرمة وغير دنك، هل يجد الأحد عرف ذلك أن يأكل من طعمه " قال، أحب إلى بي دبت أن لا يأكل منه، ويسمه أكنه حكمًا إذ كان ذلك لعمام لم يقع في يد المعلم غصاء أو رضوة.

ه ۱۹۹۹ او حق بيليج الدعولة في مساجد الحامج، ويكتب فيه التواراة والإنجيل ويأخد عليه حالات ويقوب: إلى أدفع هذا هدرة لا بحق له الأخوذ؛ لأنه مص على الهدية، وأخد المال عالى الجدرة لا يحول.

٩٩٩٠ - ودكو محمد راحيم الله معالى في كتاب الكسب كسب الخصى مكروم، والمريز د به ١٠: تشميم، وإن أود به أن التخاذ، حصيد والحصاء مكروم، بقل ذلك من كتاب الطحاوي هكذا

^{11.} وردائي فيا مدينه وفي تبيخة م الله

الفصل المنامس عشر في زيارة القبور، وثراءة القرآن في المقابر ونقل الميت من موضع إلى موضع أخر

۹۹۹۷ روی این آن مایکه آن می داارج میرین آنی یکر رخیل الله تصالی عنه مساب خارج مکه علی اتنی مشر مسلام فنقل إلی مکه و دون بحکه ، فحدال عدالته و صی تعالی علیه حاصة از معتمره ، وزار سافیرم ، وفاتت آن و اتله بو شهدتك ما زرتك ، وبو شهدتك ما دنيك إلا في مكانك الدي مت فيه

قولها . أحاراته لو سهدتك سررتك الكيم المتبايع رحمهم الدعالي في بأويده وفي معناد، قانو، أرادت مهذا بين أنا ريازة الشور ليست يواحيه، وراي هذا لقول مال تفاضي الإدمركن الإسلام على السنة في رحمه في إدائي .

وبعضيهم في لواء أوادت بهذا بهذا بعد عنفرها في زير ته حياة ظاهر صوله عليه الصلاة والسلام العلى تقدروا الدرائي و و الكنم ساء من زيرة القيور ، وحد بيث وإن كان مؤو لا ، طحشمه ظاهر قالت ما قالت - و وحد العلاو أنه دات عليها نقاه عند لموت في رب في و فالها مقاء لقاءه عند للوت ، وإلى مذا القول مبال الشيخ الإسم الأحل شيس الأنسة السرحسي رحمه الدنيالي .

وبعضهم قالواء الرادت بهذا بيان أنا ريارة الشور مع أنها عبر مكر رهة مي حق المسادة فإذ الحاديث الوارد في هذا السب منسب - المسحة فوله عليه الصناةة والسلام : «تشت نهيتكم عن زيارة الفسود فيرواروها ولا تقوارة هجرًا أأثاء وفكن المنبك أوفي، ألا بري أمها فيالت الو

⁽¹⁾ الفراحة الدينية في السحافكية في 1990، بالمساورة في يبيين أمن ريازة تشوراء والمسائلين في المسافرة في المحافظة المحافزة الم

⁽³⁾ أشرحه القريبين في منه (10 (11) بالدين منه في الوحشة في ريادة الأدورة والشائل في الشاء (30 أشرحه القريبية) (35 أم (30))))))))))))))))))))))

شهدنك مدر رنك ووالي هذا العوار مال الشيخ الإسم شيح الإسلام رحمه فله تعالى

و مواهها الله شنهدانك ساه فشك إلا عن مكالك الذي حب فيه الما فهو الأعليل أن مغر ليب في مكانه الذي مات ولا وعي مقال ذاك أقوم أنضل

الده الله الما المحمد والمحمد الله تعالى في السيرات أحد إلا نا أذا ودقر الدان والقابل في الكان الله مات قيم، وفي مقال أراعت الشوم، وإن تقل ميلا أو مسين، أه محر دلك، فلا المرد وغدائلي للهامين المالية والمحرود، وإلها المرد وغدائلي المالية معلى ذلك مكروه، وإلها مدار قائم ميلي عصواً والأنه الا بد منه في الأعم الأغنس، عبار العالمات في كل ملحة أذا يكون مقال مقال عالماته من المحرود، والمالية عمراء وأما الريادة على ذلك فسيدة في الأعم الأعلم، وقيد تنب بالهداد، وحمل التجامة من عبر فائدة وكرم قال تسمل المالية السراخين وحمد الله تعالى في المرح المبيرات أو المراك في يكن في نقلة إلا ناحر دوم كان كافياً في كراه،

ودكر منهج الإستلام رحمه الله تعالى في أشواحه ؛ أنّ غلّ البند من الدة الى نفرة تفرض ليس بكرود. وهي اسبو العينوال مطبقًا أن نقل المنت من طفا لي بلد ليس مكروده. وحكم والدالتران في الفار من قبل هذا، فلا تعيد

الفصل السادس عشر في أهل الذمة والأحكام التي تعود إليهم

٩٩٩٩ - بجب أن يعلم بآن أهل الذملة لا يمنعون عن الدخول في سائر المساجد سوى المسجد الخرام عندته خلافًا لمالك، وهل يمنعون عن الدخول في مسجد الحرام لا

ذكر محمد وحمد الله تعاني في السير الكبير" في بات دحول الكافر في المسجد: أنهم يمنعون، وذكر في الجامع الصغيراً: أنهم لا يمنعون، وهكذا ذكر الكرحي في محتصره!. قيل: مذكر في الجامع الصعيراً قول أبي يوسف وأبي حنيعة وحمهما الله تعالى، وله كان يقول محمد أولا ثم رجع، وقال: يمنعون، وهو ملذكور في السير.

قوحه قول محمد الآخر قول الله تعالى: ﴿ فَلا يُقَرَّبُوا الْمُسْجِدُ الْعُرَامُ تَعَادُ عَامِهِمَ فَذَا ﴾ أي يعد عام الفتح ، فقد حص السجة الحرام بالهي عن الدخول ، ويدا وأنى يوسف وحمهما الانخول فيه واقتصاد الحرام ، وجه قول أبي حيمة وأبي يوسف وحمهما الله تعالى: إن القافي رعا يجلو للقضاء في المسجد الحرام ، وأهل الذمة لا يجدون بقا من وفع ظلساتهم إليه ، وكذلك المسلم وعا يكون فه حقًا على الذمي ، ولا يجد بنا من إدحاله المسجدة غلو لم يجز لهم الدخول في المسجد الحرام أدى إلى إيطال حضر فهم وحقوق المسجدة في أن يطال حضر فهم وحقوق المسلمين ، ونساد ذلك عا لا يختى ، وبهذا الحراج إذ الفخول في سنة الساجد.

والحواب عن التعليق بالآية ما حكى عن الفقية أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى: أنه ليس الراد من القربان المذكور في الآية تقربان من حبث الدخول، وإنها المراد القربان من حبث الدخول، وإنها المراد القربان من حبث التدبير، والاستبلاء والقيام بالعمارة، فرؤساء قربش كانوا ينون ذلك قبل الفتح، وبعد الفتح منبوا عن ذلك، فإنه روى أن رسول الله يُغِيَّ لما دخل مكة عام الفتح أخذ مفاتهم المدجد منهم ودفعها إلى من أراد من المسلمين.

وجواب آخر: إن كان المراد من القربان المذكور في الآية الفخول، ويكن على الوجه الذي اعتدوا في الجاهلية، وهو الفخول تعبادة غير الله تصالي والطواف، لا على وجه المشروع، فإنه روى أنهم كانوا يطوفوز بالبيت عراة.

المراد أصحابنا وحمهم الله تحالي فرقوا بين الكافر وبين المسلم الجنب، فلم يحوزوا

¹⁰⁾ سهورة النوية : الأبد ١٨

ج؟ - كتاب الكرافية والاستحسان ... - 1.4 - الله ترت ا<u>لطر تسمو الأحكام الرتمية ليمم</u> للمسلم الخلف الدحول في المسجد، وجوزو الفكافر الدخول في المسجد، مع أن الكافر جسب، فأما من الكافر من لا معسر، ومنهم من يغتسر، ولكن لا يدري كيفيته، ولهذا لايؤمر بالاعتمار إذ أمسير.

و لشرق أن المسلم بدين وجنوبه باطنابة، ويعشف كهان الخنابة مانعة من الدحول في المسجد، فعادننا على حسب عنقده ويبدا احكم في حقه عنى ما بدينه الأهاء لكافو فلابدين وجنوب الاعتبسال من الحديد أو لا بدين كابة بنده والا بامنة الماطنانة مانعة عن الدحاول في المسجد، فعامك معا على حسب الاعتقاد بالباغي حقم الحكم على ما بديمه فيهذا افترفاء

• ١٩٦٥ وإذا فالدائكا فيرس أهل الحرب أوس أهل الدوية للسبور علمتي القرآن ملايات المداية للسبور علمتي القرآن ملايات بأن بعالمه ويقفهه في الدين، هلل الفقال العل الدفعائي يقبل بفشه قال الدنعائي ولا أحل المداية المراكزة المساوية المراكزة المراكزة المساوية المراكزة المركزة المراكزة المراكزة المراكزة المراكزة ا

47.4 قال محسد، حسم الله تعالى، ويكره الأكل والشرب في أوال الشركية قبل العسل، لأن الغالب والظاهر من حال أوانيهم التجالسة، فإنهم يستحثون الخمر والهنة، ويشربون دلك ويأكلون في فصاعهم وأوانيهم فكره الأكل والشوم، فيها قس الخسر اللهنة، في الظاهر، كيما كبره لوصوه سيور الدجاجة؛ لأنها لا تتوكى من لج تم في الغالب والظاهر، لواكل مع هذا أو شرب فيها في الغلب جاله والانكول كلا، لا سارنا حرالة الأن الخلهارة في الغالب الملهارة في الأنسية أصل، والتحاسة عارض، فيحرى على الأصل حتى يعلم حادوت العارض، وما يقول أن الشاهر هو النجاسة، قتار نس، فيك لطهاره كالت ابنة يقين، والله تا لا يزال ولا يغين متله الا ترى أل لو أساب عليه إنسان أو نوبه سؤر الدجاحة، أو الله لذي أدين العملي فيه يده، ومالي مع دائل جازات صائلة، وطريعه منا فلت، إن الأصل عي الاحالة فلا النجاسة بالشال،

۱۹۶۰ - و هذا إذا لم يعام بسجاسة الأواني و فأما إذا الله فإنه لا يحور أن يشرب ويأكل ------

⁽¹⁾ من قادرية : الأبة ١

ج ٨ - كتاب الكراهية والاستحسان - 19 - الفصل ١٦١ : أمل الذمة والاسكام التي تمرد اليهم منها قبل الغسل، ولو شرب أو أكل كان شارباً وأكلا حراماً، وهو تظيو مؤرائد جاجة إذا علم أنه كان على منقارها نجاسة فإنه لا يجوز الوضوء به .

والصلاة في سراويلهم نظير الأكل والشرب في أوانيهم، إن علم أن سراويلهم نحسة، لا يجوز الصلاة فيها، وإن لم يعلم تكوه الصلاة فيها، وإن صلى يجوز.

47.97 - ولا يأس بطعام اليبيود والنصاري كله من الذبائع وغيرها؛ لقوله تعالى: ﴿ وَهُمُ مُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ ال ﴿ وَهُمُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

ولا بأس بطعام المجوس كله إلا الذبيحة فإن ذبيحتهم حرام، قال عليه الصلاة والسلام: "منو ابالجوس ممة أهل الكتاب غير ناكحي نساءهم ولا أكلي ذبائحهم"".

ولم يذكر محمد وحمد الله تعالى في الكتاب الأكل من الجوس، ومع غيره من أهل الشرك أنه هل يعرم أم لا؟ حكى عن الحاكم الإمام عبد الرحمن الكاتب وحمه الله تعالى أنه إن ابتلى به المسلم مرة أو مرتين، فلا بأس به، فأما الدوام عليه فيكره؛ لأنا نهينا عن مخالطتهم وموالاتهم وتكثير سوادهم، وذلك لايتحقق في الأكل مرة أو مرتين، إنما يتحقق بالدوام عليه.

97.8- وجل له امرأة ذمية ، أو أب ذمي، فيس له أن يقوده إلى البيعة، وله أن يموده من البيعة إلى منزله، لأن الذهاب إلى البيعة معصية والى المتزل لا ، ولا يحمل الحمر إلى الحل للتحليل، ولكن يحمل الحل إلى الحمر ، وكذلك لا يحمل الجيفة إلى الهرف، ويحمل الهرة إلى الحيفة .

٩٦٠٥- مسلم له امرأة من أهل الذهبة ليس قه أن يمنعها من شوب الخمر ؛ لأنه حلال عندها، ذكن بمنمها من إدخال الخمر في يشه، ولا يجبرها على الفسل من الجال؛ ؛ لأن ذلك

⁽¹⁾ سورة للائدة: الأبة ٥.

⁽¹⁾ مكفا ورد في أظ أو "ف ، وفي الأصل: من أعل الفعة.

 ⁽٣) أخرجه مائك في اللوطأ (١١٦)، وابن أبي شبية في مصفه (١٣٦٥-٢٣٦٥)، والشاصي في مصفه (١٩٢٥-٢٩١٥)، والبيطي في استه مسئله (١٩٠١-١٠٠١) والبيطي في استه الكبري" (١٩٤٤)، والبيطي في استه الكبري" (١٩٤٤)، والبيطي في استهما (١٥٥٠)، والبيطي في مسئله (١٥٥٠)، وابيل عبد الرفي التصفيل ٢٤١٦)، وابيل أبن عبد البيطي البيطي الميال إبن عبر.

فيس بواجب عليها .

و قال في الفدوري في النصر البة تحت مسلم: لا ينصب في بيته صليعًا، وتصلى في بيته حيث تباعث

٩٩٠٩ - بن سال من أهل الدمة مسلمة عن طريق السعة؛ فلا تسمى له أن يدل عمله ؛ لأنه وعامة على المصيف ولا بأس بالذهاب إلى ضيافة أهل الذمة؛ لأنه نوع بر

93.97 - وإذا أجَر السلم نفسه دميًا ليعصر له، فينخد حمراً، فهو مكروه، وأو أحر يفسه ليهمل في لكنيسة ويعمره، فلا يأس به إدنيس في نفس العمل منصية

٩٦٠٨ - ولا بأس بأن يصل الرجل السلم الشيرك قريبًا كان أو يعبدُ، محاربًا كان أو ذُمِّهُ أَوْ أَرَادَ بَلُحَارِتِ السَّمَانِ - وأَمَا إذَا كَانَ غَيْرِ مَسْتُمَنِ وَلا يَبْغِي أَنْ يَصِلُهُ بشيءَ .

والأصل في ذلك قول الله تصالى. ﴿لا يُسَاكُمُ اللهُ عَن النّبِيّ لَم يُضَائِمُ هُم مِن السّبِير . ﴾ الاقتبة إلى أخرجا، الله بين بأول الآية أنه ما بهانا عن ميرة الله مي ومن باحر الآية أنه فهانا عن ميرة أهل الخرب، إلا أن نشساً من صار مخصوصاً عن آخر الآية ؛ لأن الأمان المؤيد أو المؤقف عن الإسلام في حق أحكام الديب، فكمنا لا يكون بصنة السلم مأس ، فكما لا يكون بصلة الستأمن بأس ، بخلاف غير المستأمن ؛ لأنه لم يوجد في حقه ما هو ضف عن الإسلام حتى بلحق بالسلم عق حق هذا أخكم، فهي داخلا نحت الذيب .

97.9 - هذا هو الكلام في صنة المسلم الشرك. جننا إلى صلة الشرك المسلم، فقدروي محمد وحمه الله تعالى في "السير الكبير" الجباراً متعاوضة، في بعضها أن رسول الله يَشْخ قبل هذار الشركين، وفي بعضها أنه لم يقبل، فلا بد من التوفيق

9319 - واحتلف عبارة النشايخ رحمهم الله تعالى في وجه الترفيق، فعدرة الغقيه أبي جعفر الهندواني: أن ما روى أنه نم يقبلها محمول على أنه إعمالم يعبلها من تمحص علب على ظن رسول الله يحلج أنه وقع عبد ذلك السخص أن؛ سول الله يحلج إلا يفاتمهم طمعًا في المال لا لإعلاء كلمة الله، ولا يحرز قبول الهدية من مش هذا الشخص (في رماننا، وما ووي أنه عليه المبلاء قبلها، محمول على أنه قبل من تسحص غلب على ظن رسول الله يحلج أنه وقع عبد ذلك الشخص أن؟ " رسول الله يحلج إله المالية الله وقع عبد الله المحمول أن؟ " رسول الله يحله إله المنابعة الله، لا الطلب

⁽١) سورة المشحنة : الايفاء

⁽٢) مؤه العبار: أنبت من السنع التي يوجد عنده كلها.

المال. وقبول الهدية من مثل هذا الشخص جائر في المائنا أيضًا ؛ لأن قبول الهدية حينظٍ لايكون لترك القائل، بل للتأليف، وبه جائز

ومن تشايخ رحمهم الله تعالى من وعل من وجه أخراء نقال المهيقيل من شخص علم أند توقيل منه نقل صلابته وعوته في حقده ويلين له بسبب قبول الهدية على ما قال عليه الصلاة والمسلام: «الهذبة تذهب وحر الصدرة"، ومنى كانت الحالة علم لا يجوز قبول الهدية؛ لأن سبيل المسلم أن يكون غليظا شديدًا على الكفوة ويقي من شخص عدم أنه لو قبل منه لا تغل صلابته وعزته في حقده ولايدين له بسبب قبول الهدية .

إذا قبال للذمن: أطال الله بقد مك ، إن كان من نب أن تعالى يطبل بقاءه لبسلم، أو يؤدى الجزيه عن ذل وصفار قلا تأس به ، وإن له يم فيئًا يكرد .

9919 - وفي آخذوى أهل مسمرقند"؛ وفي هذا السوضع ليضاً: مسلم دعاه نصراني إلى داره ضيفًا، حل له أن يذهب الآن فيه ضراء من البر، وقد نلبنا إلى ير من لم يقاطنا في الدين، غان لك تعالى: ﴿لا يُسْهَاكُمُ أَهُ عَن الَّذِينَ لَمْ يُقَالِبُو كُمْ فِي الدينِ وَلَمْ يُخرجُ وكُمْ مِن ديّرَكُم أن تَبْرُوهُ مِن ﴾ "الآية.

وفي أضحية "الموازق": اللجوسي أو الصوافي إذا دعي رجالا إلى طعات [يكره الإجابة ، وإن قبال المن طعات [يكره الإجابة ، وإن قبال. المنظرة اللحوصي يبيع المنطقة ، والوقودة ، والنصرائي لا ذريحة له أ" ، وإلى يأكل ذبيحة السلم أو يختف ، وإن كان الداعي يهوديًا ، فلا يأس به الأنه لا يأكل إلا من ذبيحة البهودي أو ذبيحة السلم، وما ذكر في حق النصرائي يتفالف رواية محمد وحمدالله تعانى على ما نقام ذكرها .

وفي الباسع الصغير". عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: والاباس بعبادة البهودي والتصرائي؛ لأن العبادة من باب البر والصلة، والاباس بالبر في حقهم، وقد صح أناد سول الله علايه دياً في جواره، وقد مرام أمراراً.

⁽¹⁾ أخراحه الترمذي من أسنة ((۲۲۷): باب في حث التي وظية على التهادي، وابن عاد المراس أحامع العام وواطكم ((1/ ۲۳۲))، وقلسهاب في أحسنده ((۱۹۵))، وأبو يكو المنوشي في أحكارم الأشلاف ((۱۹۹))، وذكره الاجهادي في أحتشف الحداد ((۲۰ ۲۲)، والمتاوي في أضص القدير ((۲/ ۲۷۲)، كشهم من حديث أبي هربود.

⁽۲) مضي تخريجه

⁽٣) هذه المياره وردت في جميع النسخ التي في أيديا.

الفصل السابع عشر في الهد اباوالضيافات

عدايا انفضاة يأتي في كتاب أدب الفاضى من هذا الكتاب -إن شاء الله تعالى-

9317 - وأما هذيه السيترض المفرض: فإن كانت الشيوطة في الاستقراض، فهي حرام ولا ينبغي المستقراض، وعلم أن حرام ولا ينبغي المستفرض أن يقال و إذا لم نكن الهذية لشروطة في الاستقراض، وعلم أن المستقرص أهدى إليه لاجل الفرض، فإنه لا يقبي، وإن لم نكن مشووطة في الإفراض، وقم يعلم أنه أهدى إليه لأجل الدين أو لا لاجل الدين، ذكر شبخ الإسلام أنه لا بأس لغبولها، والتورع عنه أولى، وحكفا حكى عن بعص مشايخا رحمهم الله بعالي.

9317- بعد هذا قالوا: إذا كانت المهادة تجرى سنهما فيل القوض بسبب الفرائه ، أو العبداقة ، أو كان السنفرض معروفًا بالجود والسخاء فهذا قائم معام العدم أنه أهدى لا لأجل الدين ، قالا بدرع عنما وإن نم يكن شيء من ذلك ، ها قال حالة الإشكال، فينورع عنه حتى يتيش أنه أهدى لا لأجل الدين، ومحمد وحمه انه تعالى ثم يراً ما ماك بلا تعصيل.

جننا إلى فصل الدعوة

9718 - قال محمد رحمه الله تعالى: و لا بأس بأن يحيث دعوة رجل له عليه دين ، قال شبخ الإسلام : هذا جواب الحكم، عالما الأفضل بأديتورع عن الإسبة إذا علم أنه لأجل النبخ الإسلام : هذا جواب الحكم، عالما الأفضل بأديتورع عن الإسبة إذا علم أنه لأجل بثورع إذا كان يدعوه قبل الإقراض في كل عشرون يوم، وبعد الإقراض جعل يدعوه في كل عشرة أبام أو زاد في الباجات ، أما إن كان يدعوه بعد الإقراص كما كان يدعوه في كل ولا يزيد في الباجات ، قالا يتورع إلا إذا نص أنه أضافه لا لأجل الدين . أهإن كما لا يدعوه قبل الإقراص يتموع إلا إذا نص أنه أضافه لا تأخل الدين . أهإن كما لا يدعوه قبل الإقراص يتموع إلا إذا نص أنه أضافه لأحل الدين .

999 ه - وأن هذاب الأمراء في زمانيا: حكي عن الشيخ الإمام أبي بكو محمد ابن الفضم البخاري وحسمه الفائعالي أنه سنل عن هذابا الأمراء في زمانيا؟ قال 1 تودعلي

⁽١) ما من المفوقين سائط من الأصل وأشناه من ظاوم وقع.

أرباب والنبخ الإمام الراهم أنوابك مجمدان حاملا رحمه القائماني سنارعار فدرا فقانون بوضع في بيت المال ، وهكذا ذكر محمد وحمه الله تعالى في المبير الكبير .

و ذكر دنك النسب الإمام الخليل محسد بن الفضاء عندال. اكست أعلم أن القدمت هذا إلا أبي لم أفعابه منحناقية أن يوضع في بيت المال، ثم الأسراء يعسر فيوفهما إلى مسهدواتهم والهوا فمع فقد علمنا أمهم بمسكون ببت الله الشهواتهم لاخماعة الاستميل

وعن محمو وصلى الله تعانى عنه. أنه كان يتم مساح عن قابل الهنداي، وإذا فبلوها ودوها على اصحامه إن فقاء اعلمهم، وإن لم يقدروا عليهم وصعوها في بيت المان.

٩٦١٦- والخنكف الصبحانة رضي الله تعالى عيهم، ومن يعتجو في حوار قبول الهدية من أمراه الحور، فكان ابن عناص رائن عمر رضي الله بعالي عبيم يفيلان هدية المحتار - وعن إبراهم السحمي رحمه الله تعالى الله عالديجوأ والمثاء وأبو فروكو الدرواء رصي الله تعالى عمهما كبادا لا يحوزان فلك وعارعان رصيراته بعالى عندران الملطأن يصبب الملال والحاح ووزأعطاك شبئا فحدره فإراما يعطبه عالان للتار

وحاصار تلفعت فيه أندان كالدأكثر مله من الرشوف والخراد أجيمي فمل الجانوة ماه ما بمبعثم أذاهك لمعنى وجمحتان الوإنا كباذ صنحت تجازة وروعه وأكثر مبالعس ولنتاب حية لأمل مقبول الحائزة هذه ما قدريعلم أن دلك له أأسر وجه حواجه وفي قب له رسول الله يثاني الهابة من بعض للشركين وثيل على ما قلنا

٩٦١٧ - وفي عيون لمبائل : وحر أهذي أبي إنسان واصافه ، إن قال غالب ماله من الحوام، فلا يندمي ألديفيل ويأكل من طعامه ما ليريحم أن ذلك الذب حلال استمراضه أو ورثاب وإذا كان ما ساماله من خلاق، فلا بأس بأنا بقبل ما لم وتين له أن ذلك من الحرام دوهما لأن أسوال الناس لا تحدو من قليل حرام، ومحلو عن كذير حرام، فيعتمر الغالب ويسي عليه

٩٦١٨ . وهي افتتاوي أهن مسطرة لدار رجار دخل على السلطان، فللقبلغ إليه شيء مأكول، فإن تسراه بالنمز أوال يسبره، ونكن هذا فرحل لا يعلم أنه معصوب بعينه حل له أكله وأصارفا اشتواه بالتمنء فلاد العقاويتم على متل التمر المندر إنيه لا علي عين المندار إليه، فلابتمكن اخبت في المشرى، هكذا ذكر ، وهنا اللمات تأتي معدهدا في مسئل المصب زن شاء الله تعالى – .

للما إذا لم يشتر ولكن لا يعلم الشاخل أنه معصوب بعينه ، فالأن الأشينه على أصل ولإباحة ما قم يعلم دليل الحرمة ، فالاجرم لو علم دليل الحرمة ، بأن علم أن هذا الشيء مغصوب بعينه لا يحل له الأكل ، هكذا ذكر ، والمسجيح أنه ينظر إلى غناك مال السلطان ، وبني الحكم على ماذكونا قبل هذا .

9719 - وفي المصيبة بعد تلاقة أيام . ويقال فيما بين الناس: سه ديكر .

937 - وفي النوازل : الضيف إذا أعطى اللقمة بعضهم بعضًا يعتبر في دلك تعامل الناس ويترك القياس بالاستحسان، ولا يجوز أن يعطى سائلا لأنه لا تعامل فيه.

9379- وفي "العبران": إذا كان الرجل صيفًا عند انسان فناول لقية من طعامه من كان ضيعًا أيضًا قال بعض مشابحنا رحمهم الله تعالى "لا يحل للمالأكل على موره وبل يضعها على المائفة ، ويأكل من المائفة ، هكذا روى عن سحسد رحمه الله تعالى ، وكثير من المشابخ جوز وا ذلك استحسانًا لوجود الإذل هادة . ولا يجوز للمشيف أن يعطى من ذلك إنسانًا دحل عليهم لطلب انسان وأو حاجة أخرى الأنه لا تعامل للمشيف أن يعطى من ذلك إنسانًا دحل عليهم لطلب انسان وأو حاجة أخرى الأنه لا تعامل المهد وقو باول من المائفة هرف احساحه الدار ، أو هرة غير صاحب الدار أشيفًا من الحيز أو قليلا من اللحم، فلا بأس بده لأن فيه تعاملا ، فكان الإذن به بابنة عادة ، ولو ناول كلب صاحب الدار أ" أو كلب غير صاحب الدار الا يجوز ، لأنه لا تعامل فيه ، علم يكن الإذن تابنًا عادة ، فلو تاول شيئًا من الخيز للحترف ، أر ما أشبهه ، فهو في سعة منه ؛ لأن فيه تعاملا ، وأما رفع الذلة ، فهو حرام يكل حال ، إلا أن

٩٦٢٧ - وفي هيئة العيمون : لو دعبار جل قبوسا إلى منزله لضميافة ، وفرقهم على الإخواف، فليس لأهل أحد الخوافين أن ينتاول من طعام الخوال الأخر ؛ لأنه إنما يباح طعام كل خوان لجماعة معينين ، فلا تثبت الإباحة في حق غيرهم .

٩٩٢٣ - وفي افتاري أهل سمرقند ": رجل بأكل خبرًا مع أهله، فاجتمع كسيرات الخبر ولا يشتميه أهله، فله أن يطعم الدجاجة، أو المقرة، أو الشاة. ذكر الشاة والبغرة والدجاجة، ولم يذكر الكلب والهرة، قال " ولا بنيمي أن يلغيها في الطريق أو في النهر، إلا إذا

⁽۱) وردت فی سختی کا و ف

وضع لأجل النمل للأكل ومستديجون مكدانقل عي السلقيار ضي اله تعالي عنهما

١٩٦٢ - أب العبيس إذا أحددي إلى محشَّم العبيس، أو إلى مؤديه في العبيد، إن لم يسكُّل، والمايام عليه لا تأمر به؛ لأنه براوير المحتم مستحب، وأما أحر العدم: فنقول: لا مأس مها هي رمانيا، و مسأتي دلك هي كتاب الإجازات مع ما مجانسها حن ساء طرندالي - .

وحكى عن الإمام أمي الليت الحسمانط أنه كنان يعمل " كنت أمني بشلانة أشار باده فرحمت عيد، كنب أمن أنه لا يحا إللمعلم أخد الأجر على تعليم القران، وكنب أفتى أنه لا ينبعي للعالم أذ يدحل على الملطانا ، وكنت أدني لصناحت الدلم أن لا يخرج إلى الفريء فيبا كرهمونشيء ليجمعو العاشية على دلك كلعاء وإنجارجع خرزاً من ضياع القرآن والخفوق والعماء

انفصل الثامن عشر في الغناء واللهووسائر المعاصي والأمر بالمعروف

9370- فكر محمد رحمه الله في النمير الكبير أعن أنس من مثلك وصي الله بعالي عنه أنه فحل على أحبه براء بن مالك وهو كان يتغيى ، هوته ، يتغنى نظاهره حجة لن يقول . لا يأس للإنسان أن يتغنى إنا كان يسمع ويجنس نفسه ، وإنما كان يكره إذا كان يسمع ويؤسس نيره ، ومن قباس من يقول الايأس به في الإعراس والوليمة .

9979 - ألا ترى أنه لا تأتى بضرب إلى فوف في الأغرابي والوابعة ، وإن كان ملك نوع نهو ، وإغذام يكن به تأتى لأن فيه إظهار النكاح وأعلانه ، وبه أمراد صاحب الشريعة علا حيث قال : «أعلوا النكاح ولو بالدف" ، فكفلك كنفى ، ومهم من قال : إذا كان بنفى ليستفيد به نظم الفوائي ويصير فصيح اللسان لا بأس به ، ومنهم من قال : إذا كان وحده فتغنى لدنع الموحشة عن نصيم ، فلا يأس به ، وبه أحدُ شميل الأنمة السرخيلي وحده أنه تعالى ، وإنها المكووه على قول هذا القائل ما يكون على صبيل اللهو ، وذكر شيخ الإسلام أن حسيم دلك مكروه عند علما إذا رحمهم إنه تعالى .

وبحدج مفاعر قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ النَّاسَ مَنْ يُسَلِّرِي لُهُوَ الْحَدِيثِ ﴾ "أحاه في النفسير آن المراد عنه الدناء ، وحديث البراء من مالك رضي منه تعالى عنه محمول على أنه كان بشك الشعر المساح يعنى به الشعر المذي كان فيه الرعط والحكمة ، وهذا لأن لعناء كسا يطلق على الغناء المعروف يطلق على غيره ، قال عليه الصلاء والسلام: حمل لم يتعن بالقرآن فلبس مناط".

9779 - فلنا" وإيشاء ما هو مباح من الأشعار لا بأس يه ، وإذا كان في الشعر صفة للرأة إن كانت امرأة بعينه ، وهي سبة يكره ، وإن كانت امرأة ميتة لا يكره ، هذه الجملة من السرح

⁽١) أخرجه الشرميدي في سبب (١٠٨٩) بالداما حياه في إعبالان الكاح والراساحية في السبدة (١٨٩٥): باب إعلان التكاح والرائم نبية في المصفة (١٨٩٥): باب إعلان التكام والرائم نبية في المصفة (١٨٩٥) والبرائم في التكريل (١٨٤٤). وذكره الراحج في التكليل أخل المجافق في التكليل التلاثم التل

¹¹⁾ سورة نفعال. الأية 11.

⁽۳) مصي تخريجه.

479 - وفي الادبوق المرار معاوفه الدائمة عمود اللاهي كالعموم بالدهميين. وعبو فلك حرام كان حسيع دلت من الماحي، وقد مان عليه المسلاة و السلام: اللاحي محصية والحدوم عليها مس و الملاذ مها من الكفوات ومما غرج على الجه التستيد لعصم اللسب، مالوا: الا أذ يسمع مفته مكون معمورًا ، و واحب على كل راحد أن يجتهد حي الإسمع

منعسسين الحسن عن أمل حقيقة رضم المانعتالي عبه قرال مل يدعي إلى وليسة أو طماعت في جدالم قالمكا أو عدام، فلا دالس إلى يقاعت وبأكل ما قال أبو حليقه و حمد المانعتالي : عدد التندين بيد مدة

والعلم بأن عدد المسألة على وجهون الأول الذيكون النص والعدة على المائدة، وفي عدا الوجه والبسغي أذ يقتعد، تقويه تداني مخولا تقامل بعد الدكري مع القرم الغالمين لا الا وكذلك إذ كان على المداندة قوم يسرمون المسراء علا يسعى به أن يغمد، عقد صح أن رسول العدجة من الدينتان العلمام في مجلس يشرب فيه الشراب، والقديم إذ كان على طائدة قوم يعتمون الايقاعد، قد عبدة أشاها الدي والمعدد، لأبها أشاء من الزاد، قال عليه الصلاة .

، والوجه السابي الله يكوار المحدولة ما متزال، وفي هذا الوجه لا يأس بالديق عند على المائلة وبأكل، وهو المراد من للدكور في الكامو .

قبل العبقارة؛ كانا الدرجل ده حسبه يتركون ما هم عامه الحسبته، فأما إذا الديكل الهذه الصفة، فالايتسعى أن يقصد ورأكل، بن يصرص عميم، وقول أبي حيفة رصلي فه العباني عبد السبب بهذا مرة، يحتمل أنه كان بعد ما صارته حشبة

وعالي فيلس ها المالدول البيمي الدومال في التوجه الأولام إذا لادي أو جالة الاحتمام. بك كول ما حمد عليه المستمته لا يأسي بأدايعكما ويأكل الل المعلوم أولي، الينسم ذالك سبما الاستعمام على العليمة

⁰⁰ فكوه تحدَّد الناوي في الفضي نشير (١٥٠ - ق. والعظم النول في الموي تخديد (١٨٩/١٣)

التعليم والأملاء الاجتما

⁽۳۳) که ماگوید انجاع کاردان کی اقدار در با تاکید (۱۳۰۰ تا ۲۳۳۹) دراندهای کی امار و بالاها با از از ۲۵۱۹ میل صفیان آن استیت و حاص او فقاری در از فیشن اشتیران ۲۳۹۳ در

وقيل حفيا: ما ذكر من الوحه الثاني أنه يقه د محمول على ما إذا كان الرحل خاصل المذكر "أولا يقتدي به، أما إداكان حاليًا ويقتدي به فلا يقعد ولا يأكل، حتى لا يصبح قدرة المشر - وقول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: أا إنثيث بهذا مرة صحمول على أنه كان ذلك في أن يصبح مقددي.

وقبل: يقعد في الوجه النامي على كل حال، وإعلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يقل عليه، ووجه ذلك أن الساول من الوليمة والضيافة سنة، والنعب والنماء حوام يساشره غيره، فلا يحوز نوك السنة يحوام يباشره عبره، إلا إذا كنان في المجلس كما في الوحه الأول، ولم يوجد ذلك همتا.

وهذا كله إذا علم بعد الخضور. فأما إذا علم قبل الخضور لا يحضو أصلا. وقد قبل: أو كان هذا الرحل معال لا يمناعون عن العسق، لو امناع هو عن الاجابة يقترض عليه الاستاع عن الاجابة [فإن كالرحال يمنامون عن الفسق فو استاع عن الاجابة "الا بأس بأن يجسم، ويظمم مكر المقور غير مصغى إليه.

9779 - وفي "البوازل": فراءة تسعر الأدب إذا كنان فيه ذكر الفسق والغيلام والحسر مكروه ، وقد ذكرنا غيث في ول مذ الفصل ، والاعتماد في العلام على ما دكرنا في الرأة تُمة .

رجى أظهر الفسل في داره، بنشام إليه إبلاء للعذر، فإن كاف عنه لم شعرص أنه. وإن لم يكف عنه فالإمام فيه بالخيار، إن شاء حبسه وإن شاء أدبه بضرب سباط، وإن شاء ارعجه عن داره؛ لأن الكل يصلح للتمزير ، ودكر في فناوي النسفي أنه يكسر دنان الخدر، وإن كان فند التي فيه الملح، وذكر أن الكامير الإيضيمن الدنان، وسنأتي هذه المسألة مع أحناسها في كتاب الخصيب إن شاء الله تعالى -.

٩٩٣٠ وفي النوادراً . رجن رأى مكرًا، وهذا الرآبي برتكب مثل هذا النكر، يلزم
 الرائق أن ينهى عنها ه لأن الواجب عليه ترته النكر والنهى عنه، فإن ترك أ هذهما لأبوجه
 ذلك نواك لأخر

٩٦٣١ - رجل يعلم أن فلانًا يتعاطى من المناكب ، فأراد أن يكتب إلى أبيه مذلك ، فال:

١٩٤٨ قامل الدكر - خُص السخط لذي لا ساعة لده وفي الهندية ؛ كمناور بوغلار

⁽٣) هذه السارة ورادت في حديم السخراذي في مشاول أحسار

⁽٣) وورد في سمحه ج: رقي الفرارل

إِنَّ وَقَعَ فِي قَسْمَ أَنَهُ بِيكُلِ ثَلَابِ أَلْ يَعْبِرُ عَلَى اسْهَ فَلْبِكَتُ وَ لَأَقَ الْكَتَابَةَ تَصْدَهُ وَإِنْ وَقَعَ فِي قَلْمَ لا يُحِكَّهُ ذَلَكَ لا يَكِتُ ؛ لأنه لا يَغْبِدُ فِي هَذَهِ الصَّورَةُ سَوى وَهُوعَ الْعَدَاوَةُ بِنَ الوالدُو وكذَلَكُ هَذَا الْحَكَمِ بِنَ الرَّوجِينَ ، وَبِينَ السَّطَانَ وَالْرَعِيةَ .

9 ۱۹۳ - قال محمد رحمه الله تعالى في "السير" الا بأس بأن يحمل الرجل وحده عنى الشركين، وبال كان غالب رأيه أنه أيقتل إذا كان في خالب رأيه أنه ينكى فيهم كاية بفتل، أو جرح، أو هزية، وإن كان غالب رأيه أنه أيقتل إذا كان في خالب رأيه أنه أن كان فيهم أصلا الا بقتل ولا بجرح والا جزيه، ويقتل هو فإنه الا يبدح له أن بحمل وحده، والقباس أن يباح له دنت في الأحوال كلها، وإل عتم أنه الا يقتل والأنه ينتفى بما قصد اخباة الدائمة معنى، قبل الشيعاء أحيا، معنى، قال الله تعلى: ﴿ إِلَى أَحِبُ أَحِبُكُ رَبِيهِ ﴾ إن كان مهلكا نسم صورة، والعبرة للبعنى، لكن تركنا القباس فيما إذا كان يعلم أنه يقتل، والا ينكن قركنا القباس فيما إذا كان يعلم أنه يقتل، والا ينكن قبله، يقسية القياس

وأما قوله تعالى: ﴿وَلا نُفُوا بِأَيْدِيكُم إلى النَّهَكُمُ ﴾ قلاهل التقسير في تأويل الآية ومعناها كالام، فالمحققون منهم قانوا. معنى الأية أنفقوا الرواسكم في الجهاد، والاناهرا بأيديكم إلى الموت المعتاد مرازاً عن الفتل في الجهاد، وأحسنوا تسليم أنفسكم وأموالكم التي اشتراها الله تعالى منكم بالجنة والنعيم، وبعضهم فانوا " معنى الآية ﴿وَلا تُلفُوا بَابِدِيكُم إلَى النَّهُ كَانَ التَّهُكُهُ * " بَرْكَ الجَهاد، وفها رجوه أخر عرف ذلك في كتب الخالس .

ثم فرقوا بين اختماة على المشركين وبين الأصر بالمعروب والسي عن المنكر فيسما بين المسلمين، فقالوا: من أراد أن ينهي قومًا من فساق السلمين عن منكر، وكان من فالب رأيه أنه يقتل من أجل ذلك، ولا يتكي فيهم تكاية بضرب، أو ما أشبهه، فإنه لا بأس بالإقدام عليه، وهو العزية، وإن كان بحوز فه أن يترخص بالسكوت، وقائوة في الحيلة على انشركين: إذا كان عالب وأيه أنه مني حمل عليهم يقتل من غير أن ينكي فيهم مكاية لا يحل ذلك، ولا فوق يهمما محت عليه الأمر ما لعروف والمهي عن المنكر بنكي فيهم تكاية لا محالة، وبيان

⁽١) هذه لعمرة أثنت من النسخ التي توجد عدنا كلها.

⁽٢) سورة ال عمران: الآية ١٩٩٠.

⁽٣) سورة البدرة الأية ١٩٥٠.

⁽⁾⁾ مضى تخريب

دلك من وجهين: أحدهما أن المسلمين يشرئون الفساد حال ما يشتملون بقناله والمجادة معه، مثل النساد، وحصل فوع نكاية بالأمر بالمروض بتغليل النساد، وأما الكفار لا يشركون الكفر والحراب حال ما بسنغلون بقاله، بل يحقمون ذلك ففعله لا يؤثر في تغليل الفساد، فيعثير التكابة من حيث لجرح والعدرب.

الثاني أن الفوم هناك بعقفدون ما يأمرهم به، فلا بدوان بكون فعام مؤثراً في مطنهم، وهنا الفوم لا يعتقدون ما يشعوهم، فلا بنامر قعله في باطمهم، فيعشر الأثر من حيث الظاهر، فإذا لا فرق بنيما صورة إنما العرق من حيث المعنى، هذه الجملة من ضرح شبح الإسلام

9347 - ودكر الفقيه أبو الليت رحمه الله تعالى عن كذب البسان آ. آن الأمر بالحروب على وجوه، إذ كان يعلم بأكبر وأبه أنه لو أمر بالمعروب يذباون اللك منه ويمتدون عن المكر ، فالأمر وحب عليه ، ولا يسمه تركه ، ولو علم بأكثر رأبه أنه لل أمره بدلك قذفوه وشنموه فتركه أنصل ، وكدلك لو علم أنهم يصر بونه ، ولا يصمو على دلك و بقع يبهم العداوة ويبسع منه الفتال فتركه أفضل ، ولو علم أنهم لو صربوه صيرعلى ذلك : ولم يشتك لأحد ، فلا تأس به وهو مجاهد ، ولا يضاح ضهم ضربًا ولا تشتما ، فهو بالحيار، ويومجاهد ، ولو عدم أنهم لا يضاون منه ، ولا يخاف منهم ضربًا ولا تشتما ، فهو بالحيار، والأمر أفضل - و نه سرحانه ونعالى أعلم .

الفصل التاسع عشر في الند اوي والمعالجات وفيه العزل والإسفاط (**

١٩٦٣٤ - ذكر محمد في الديوا في بات دراه الجراحة عرزايل أمامة الساهل رصر الله تعالى عند: ﴿ أَنْ رَسُولُ اللَّهُ ﷺ داوي وجهه بعظم بال ﴿ فِي الحديث دليل على أنه لا يأس بالتداوي، وله نفول. ومن الناس من كره دلك ، ويروي أنثراً تدن على كراهته ، وتحل نسندل بها روينا لفوله عليه الصلاة والسلام: النداووا عبادات فإن الله تعالى لم يحلق داء إلا وفد خلق له دواه إلا السام والهرم الله ولكن يتمغى لمن ينتخل بالنداوي أن يرى الشفاء من الله تعالى لا اجر الدوامة ويعتقد أن الشافي هو الله تعالى دون الدواس

وتاويل ما روي من الأخيار إذا كان يري المشفاء من الندر ، ويعتقد أنه كو لم يعالح لايسلم، ويحن بعول إنه لا يجوز التداوي لتن هذا.

١٩٣٥ - قال محمد وحمه الله تعالى: و لا تأسر بالتناوي بالعظير إذا كان عظم شاف أو بفرق أو بعد ، أو فوس، أو غيرهم الدواب، لا عظيم الخزير والأدمى؛ فونه يكره لتذاري مهماء فقد جوز التداوي معظم سوي الخزير والأدمي من الحيوامات معلقًا من غير فصل بسما إِنَّا كَانَ الحِيرِ انْ ذِكِكُ، أو مينًا، ويسمأ إذا كان العظم وطنَّ أو يأسنًا. وما ذكر من الجواف يحري على إطلاقه بذا كان الحيوان ذكيًا؛ لأن عظمه طاهو رطية كان أو بإيسًا، يجوز الانتفاع به حميم أنواع الانتفاهات وطباً كان أو يابساً ، فيجود الثداوي به علم كل حال.

٩٦٣٦ أما إذا كان الحيوان مينَّة فرغا يجدر الانتماع بعظمه إذا كان يايسًا، ولا يجوز ، لانتهاه به إذا كان وطبًا . وهذا لأن البيس في العظم بمؤلة الدياغ في الجلد من حست أمه يقم ولأمن من فسناد العظم بالبيس، كما يقع الأمن من فسند الجفد بالقياغ. فم جلد البيئة يطهر بالدباغ، فكذا عظمه بطهر بالبس، فبجوز الانتفاءية، فيجوز التداوي.

وإغالم بجز الانتضاع بعظم اخزير والأدمىء وأما الحنزبر ضلاته مجس العين بحميع أجزاءه، قالانتفاع بالنجس حرام. وأما الأدمي فقد قال بعض مشايختا رحمه الله تعالى: إنه الم يجز الانتفاع بأجزاه لنجاسته ، وقال بمصهم: لم يجر الانتفاع [به لكرامته وهو الصحيح،

⁽١) ورد في تسجة أف أو سنجة أم) وإسفاط الولد.

^(?) مخي تخريمه

فإذا لله مسجانه وتعالى كرم بني ادم، وقصيهم فني مبائر الأشياء، وهي الاشماع [أ] بأخزاءه أنوع إهلية له

وفي اللوارث! المرأه بأقل القلقية التصل السهل لا تأس به إد لله نكل فوق الشيخ ، وثو أكلت قوق الشيخ ، فهو حرام (لأن الأكل فوق لنسخ حرام، ونيس فلما الحكم يختص!!! بهذا المرضح ، بل هو الحكم في أكل حميع الماحات ، وأكل حميع المباحات قوق السبخ حرام. وفي افتاري أهل سيرفد : إذا كانت تسهل هسها لروجها لا تأس به الأنا مذا فعل

مياح اقتماد المباح . 1979 - وهي اللوازل - رجل إذا ظهر به داد، فضار له الطلبيب: ف، عليك الدم. الأخرجة قام بحرجة حتى دات. لا يكون ما خوذًا، لأنه لا يقلم بقيدًا أن الشفاء فيم وقيم. أشكا: استطال طنه أو رمدت منه، فقريد لج حتى أصعمه ومات فيم لا إلم عليه.

خرق بينه وبيمنا إذا حاج وتم بأكل مع القُمَّارة على الأكل حتى دات، فإنه يأثُم - والعرق أن الأكل قدر قونه في شفاه يقول، وإذا تركه صار مهلكًا نضيه، ولا كذلك المعالحة

9379 التيداوي بلين الآنان إذا أشاروا به لا بأس به ، هكدا دكر صدر الشهيد رحمه الله تعالى ، ويد عفره الأو لين الآنان حرام، والاستشفاء بالحرام حرام، وما قال صدر الشهيد فهو شير مجري على إطلاف، وإذا الاستشفاء بالمحرم إلى لا يجرز إذا لم يعلم أنا عبه شفان أما إذا علم أن ف شفاء وليس له دواء أحر ميره يجوز الاستثفاء به .

١٩٦٣٩ - ألا ترى إلى 160 محمد رجمه الله تعالى في كتاب الأشرية (إذا خاف الرجل على نفسه العطشر ، ووحد حمراً شرعة ، إذ كانت تدفع عطشه ، ولكن تشرب بفله ما يرويه ويدقع علف ولا تشرب الرددة على الكفاية

وقد حكى عن يعض مشايح بلخ رحمهم الله تعالى: أنه سنل عن بعني قول من مسعود وضي الله تعالى عدد الزدالله لم يحمل شعاءكم بيحا حوم عليكم الآفال: يحوره إن عبدالله ولل دلك في نام موف له دواء غير المحرم، لأم حينظ يستعلى بالحلال عن احرام، ومجوز الذ يقال الكيف الفرمة عدد الخاجة، دلايكون الشفاء في الخرام، وإنمايكون في الحلال.

⁽١) هذه العماء وأنبيت من المسيخ ديني موجد عندما كشها.

⁽⁷⁾ ورد في علمة طاء الأنستمي.

⁽٣) وأخرجه إلى أن تراغ أن المصنف (١٠١٧)، دكره العجلوني في النف الحقام (١٧٢٤) من حديث أبي رائل و إلى النفسة الدراسير (١/٢٥).

- 4- كتاب الكراهية والاستحمال 💎 - ۸۳ - المصنية ١٠ الديون والماءات ورم العالم والإسماط والورائن مراهمًا أشار إليه الطيب شراب التحمر واروى عور جيباعة من أثمة بلجء أبه

ينظر إذا كان يعلم فينًا أنه يصلح حل له الناوي، وقال المقياة عبد الله الرحمة الله تعالى حالبًا

عر أستاده الإدلابحي بالتدواء

* 99\$ - وفي الدود ل - رجل أدخل مبرا قامي إصابحه للتساوي ، قال أبو حشمة رحمه الله تعالى أريكهم، وقال أنها بياصفها رحيه أنه تعالى الأبكر و، والفقيه أبو السب الحمه الله معاتر الحديثيول أبل يوسف مكان الحاجة . وهيه الصان العبحق إذا وصعرعش أخراج إذا عرف به الشفاء فلا بأس بذلك؛ لأبه يكان دواء حيناني

١٩٦٤ - وإذا سال الدومن أنف إسار مكت والحة الكتاب على حبايته بالدم، أو كتب بالبران، فقد دفريا دلك في اهذا في فصل القراب

جننا إلى مسائل العزل وتفسيره ألايطأ الرجل امرأته أوأمته فيعزل عنهافيل أفايفع لماء في الرحم مخافة الحموات

١٩٦٤ - منقول : اختلف أصحاب رسول النابة وفي الحال، فعمل رضم الفائمالي عنه كالريكوء فلكء والزاعياس والراعب والريسجود رميرافه تعالى عبيبرأ حميس كالوالا وكر هوال ذلك ، إلا أن عسامة وحسهم تقامع لي ذالوا التي الله المكوحة الحروب شير ما وصاهة ا العن العنال، وفي الأمنه المتكوحة بضغوط وصبا المواني عندائس حضمة رضي الله العالمي عنه . واصدعها بتشاطرات الأمها وفي الأمة الملوكة لاينيتا طرانياها يلاخلاف والسألة على هد الوحدمذك مي الخاب الصحي

٣١٤٣ . وفي افتاوي أهار منعافية لل أبه إذا عزل خوفًا هن الوفة السوء الفساد الرمان؛ فهو حافز من عبر رصا المرأه.

هفاهم المتزاوهن العوالي أماؤن وافتت الإلفاء بعداء وعبل بالدولي واحمهاه هرابدح الها ذلك؟ إنا أدادت هنت بعد مصى مده ينتج فيه الروح، فلنس لها ذبته الأبه بصبر فاطله ه فإرداعان حبًا على ما عليه التنافي وقلا بعد أنها ذلك كما بعد الأنفيدان.

وردارُ الانت الإلقاء فنن مضي مدة بنيخ فيه الروح، احداث المسابح رامسهم الدناس فيده قال معضمهم: يحل لها فلك الأنافيل مغربين مدة بمخ دروه الروح لا حكم لها واقهدا والعزارا سوادر

\$33\$- وفي الفتاري أهل سما فندار إذا أرادت إسماط الماليات فلهما ذلك إذا الم

جه - قدم الكرهة ، الاستحداد - حه المستهد المدن والإساء المسترة المسترد والمستدان و والمستدان و الإساء المستم شيء من حلقه لا يكون و لداً و كدن الفقيه على ابن موسى القبي و حسة الله تعالى يكره مها ذلك و كان يقول الماء الماء

9989 و بن بكاح فتدي أهل سمرقند المراه موضعة ظهر بها جوره و تقطع لشها . و بخاف على و لدما الهلاك و لبس لأب عدًا الولد سعة حتى يستأخر الفتر، هل يبح قه أن تعالج في إستاط الولف طاور: يباح ما دام نطقة ، أو علقة ، أو مصغه لم يختل له عضو الأنه لمن بادمي ، و ذكر في الواقعات المرشه في الباب الشاك من النكاح في نقبل السآلة ، إن خطته الإستان إلا في مانة وعشر با يومًا.

9323 - الحجامة والفصيد والقاء العملي على العلهم معاد تحرك الوالد لا بأس عاء وقبل تحرف لدارو عال قرم الولاء لا ينهم أن يقعل ذلك -والله أعلم-.

الفصل العشرون في الختان والخضاب وقلم الأظافير وقص الشارب وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها بشعرها

طالاه - اقتصى وقت الختان التى عشر سنة ، وأما آول وقنه فقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه : لا علم لى به ، ولم يروحن أبى يوسف ومحمد وحسيسا الله تعالى في هذا شيء . تعالى عنه : لا علم لى به ، ولم يروحن أبي يوسف ومحمد وحسيسا الله تعالى في ، بعضهم قالوا : أول وقته إذا يلغ سبح مستن وبعضهم فالوا : إذا يلغ عشر سنين ؟ لأنه أول وقت يجوز إيصال الألم إليه ، قال عليه الصلاة والسلام : "واضريوهم عليها إذا يلغوا عشراً" ، وبعضهم لم يوقوا في ذلك وذناً ، وقالوا : إذا كان الصبى بحال بطيق ألم الختان يختن وإلا ذلا .

٩٩٤٨ - وإنه من جملة السنن حتى قال: إذا اجتمع أهل المصر على ترك الحتان بحاربهم الإمام؛ لأن الحتان سنة ، فيحاربهم في تركه ، كما يحاربهم في سائر السنن .

وفي المبيون": خلام ختن ظلم يقطع الجلدة كلها، فإن قطع أكشر من النصف يكون ختاتًا؛ لأن الأكثر يقوم مقام الكل، وإن كان تصفًا، أو دون لا يكون حداثًا لاتعدام الحدان حفيقةً وحكمًا.

9389 - وفي صلاة "التوازل": الصبي إذا تم يختن، ولا يكن أن يد جلده ليقطع إلا يتشديد، وخده طاهرة، إلى الشهر من يتشديد، وحد فته طاهرة، إذا وأه إنسان براه كأنه احتى، بنظر إليه اللغات وأهل البهر من الحسامين، فإنه لا يشد عليه ويترك؛ لأن الحسامين، فإنه لا يشد عليه ويترك؛ لأن الراجيات تسقط بالأهفار، فالسن أولى، وكذا الشيخ الضعيف من أهل المجوس إذا أسلم، وقال أهل البهر، إنه لا يطين الحتان يترك.

وفي "قوائد الرستخفي"؛ اختل الصبي ثم طال جلدته، إن صار بحال تستر حشف، يقطع، وما لا قلا .

990 - اختلفت الرواية في ختان النسام، ذكر في بعضها أنهاستة. هكفا حكى عن بعض المُضَايِخ، واستدل هذا الفائل بما ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحناني: أن الحناني

 ⁽¹⁾ أخرجه أبو داود في استه (١٩٤٥- ١٤٩٥): ياب مني يؤمر الملام بالعبلاة، والبيبغي في الكبري:
 (٢٥٨١). وذكره المجلوبي في كنف المفاه (٢٢٨١٦)، والرياس في المب الرابة ٢٠٩٨٠.

تعديل ، ولو تنان مكومة لكنها لا يعديل ؛ لإنه يعديل أنه موافّد وعلى هذا التشمير لا يعود الموجل أن يدعل ذلك، ويعد مل أنه وجل، وعلى هذا التقدير لا يجوز التمرأة أن نقعل ذلك، تتعذر الععل الانتنام القاعر وسقط

. ذكر شمس الأنمة تحلواني رحمه الله تعالى في أدب القاطبي للخصاف" أن الزنان الساء مكامة.

970 1 - وخصيا، الفرس لا بأس به عبدنا، ومن الباس من كرهه ، وكذلك خصاء سائر الخيوفات، سوى يتي أوم لا تأس به عندنا، ومن الناس من كرهه، والذي كرهه احتج بما روى ابن عبيس رصى الله تسائل عنيسيا: «أن رسول الله يخلابهي عن خيصيا، الإبل والبيقو العتم والخبل الله وه إماماني - ﴿وَالْأَمْرِ أَنْ مِلْكُولُ خَلَقَ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَا قالوا ويؤيد عا رووا.

و عناتا لا بأمل مخصد سائر الحيوانات مون بني أدم، وتأويل الأية خصاه بني ادم العلم الحسلة من الشيرح السيرال وهذا هو الناويل لفوله عليه الصلاة بالسلام، الاختصاء في الإسلام الله وقيل: في تأويل الحديث أن يحصي الرجن نقسه، وإنه حرام.

9364 وفي إحدادات الأصل الانصفاء بني الاجراء بالإنصاف وأما حداء بالإنصاف وأما حصاء الصربي وغيد ذكر شبيل الانها الخوالي رحيمه اله العالى في شرحه الله لا بأس به عبد المهدية رحيمها أنه الحرام، وقد صح عن عبر المهدية رحيمها أنه الحرام، وقد صح عن عبر وقي شاعلي عبر دمن الله أنه يها إقال كان عبد مشعة المادورة على مشعة المادورة المهدورة المادورة المادو

9364 - فأما سبعة البهائم فقد كرف بعض أصحبت ويعصهم حوزوها؛ الأناجه ملفعة الماهوة، فإلها هدراسه، وعن رسول الله ينج الله نهى عن كل الحبوال على أنو حه (أل قهما يشير إلى جهازه كان غير الرجه

⁽¹⁾ الخرج السرعدي من الكامل في تسعفاه الرجان (1 \$30 و تعناه المهاقي في أالحوي (\$18.0 م

^{1190/9} ALPROPERTY

٢٠٠٥ وقره الربيعي في أنفسه الرابع ١٣٠ هـ في وللناوي في اليعن الفاير ١٠٠٠ ١٠٠٠.

⁽⁴⁾ ذكر ومسترك مياون من الصفة الأخودي (4) - 7)، والكاري في البطر القدير (751/4)، والمستركاني التي المرافظير (4)/4

9308 وهي التوازل الإفارت بوم الجمعة نقام الآلفير اإذ وأي أنه حاور الحدقيل يوم الجدعة ومع 1308 وهي التوازل الإفارت بوم الجمعة نقام الآلفير اإن وأي أنه حاور الحدقيل يوم الجدعة ومع 130 فقود فويلا كان رزة عيميقاً وإذ الميدور الحدود وقته تمركا بالاختيار، عهو مستحب والان هائلة وضي المدنجالي عنها ووت عن رسول الديجة أنه قبل المانخيان عهم أطفاره يوم الخدمة أعافه الله من البلاية إلى يوم الخدمة الاحرى وربودة ثلاثة أيام أن وثو قلم أطفاره أو عز شعره بحب أن يدفن، وإدار مي ولاداس، وإدارت الدار الكيورت الدار،

9360 - ويستى قدر حل أن يأخذ من شاريه، حتى مصر مثل المحاجب، هنال الفقه: وقد استدن بعض اللذائج من أصحابها إحداثها الله تعالى بهذه استألاه أن وحلا لو توصأ، ولم بصل المه إلى ما تحت شاريه أنه بجور - الأنه وحصر في مندار الخاجب، ولو لم رصني ما تحت حاسب، يجور ، فكذا هذا وبه لأخل، وعليه الفناري.

وهذا الذي ذكرنا كنه في حل عبر العازي، وآما العازي في دار الخراب بدب إلى توفير الاظفار ليكرن سلاحًا لد، وبندب إلى نظويل الشارب بكون أهيب في دير العدو

وإذا حلقت المراة تنصر رأميها، قباد حلقت لوجع أسباب، قبلا بأس مه وإدا حقف تشبها بالرجال، فهو مكروه، وهي ملمونة على لسبان صحب بشرع، وإذا وصفت أذ أشعر عيرها يشعرها، فهو مكروه، وقبل عليه الصلاء والسلاج، الموزانة الواصلة والمستوصلة فل والمستوصلة هي التي نصل شعر المراة بشعر المرأة أحرى، وإنجاج من الرحصة في شعر غير بني أدم تناخذه الرأه وتزيد في فرونها، هكذا ذكر في النواول ، وها و مروى عن أبي يوسف و حدة الله تعالى.

٩٦٥٩ - قال: وزدالم يكن للعبد ضعر في الحسية، فلا يأس للتجار أن بعلقوا على جارته شعرًا، لأه يوحب وبادة في النهن، وهذا دليل عنى أهاره اكان العبد للدخص، ولا يوبد بعد أنه لا يقعل درك ، وانه أعلم .

⁴³¹ أكبر مدعيد غرز يرفي مصنفه (37019) فختصرًا والهينسي بن مجمع برواند (37117) ته قال: - قرم أحمه الرافات وهو هرميت وأنواد حامج، مولمي هي العرووس تأثور المحافر (3779)، والن - حيان في المحورجين (4714)

⁽³⁾ أحرب السعارى في صبحب من 1949 و 204 (1949) بات أوضاع في التبحر، ومسلوقي معرب السعارة في التبحر، ومسلوقي ميحب (1947) بدر غرب من الواصلة و الترمدي في السعار (1947) بدر ساحات عن مواصلة التبحر، وفي بالمعاجب في الواصلة والسيائي في السعار (1944) بالاستوجرية وبين مناجع في السعة (1944) بات الواصلة والرئيسية، وعبد الرز في ما مستقم (1948) وإسعاق برز الهواد في الدائم (1945).

الفصل الحادي والمشرون في الزينة والخاذ الخادم للخدمة

بالذي يرجع إلى البدن، فقول: انفق المشايخ رحمهم الله تمالى أن اخضاب في حق الرجل البلدن، ونوع برجع إلى غيره، فينذأ بالذي يرجع إلى البدن، فقول: انفق المشايخ رحمهم الله تمالى أن اخضاب في حق الرجل بالحموة سنة، وأنه من سبعاء السلمين وعلاماتهم، والأصل قيه قوله عليه الصلاة والسلام اغير والشبيب ولا تشبهوا باليهودة "، وقدل الراوى: رأيت أبا يكر رضى الله تعالى عنه على حسر رسول الله يحق و لمنتهوا باليهودة "، وقدل الراوى: رأيت أبا يكر رضى الله تعالى عنه على الدر وأسا المخضاب بالسواد فهن غرق ذلك من الغراة ليكون أهيب في عين العدو ، فهو محمود منه ، انفق عليه المشايخ رحمهم الله تعالى "، ومن فعل ذلك ليزين نفسه المنساء وليحبب نفسه إليهن ، فذلك مكروه ، عليه عامة المشايخ ، وينحوه ورد الأثر عن عمر وضى الله تعالى الله عنه ، وبعضهم جوزوا ذلك من غير كراها ، روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى [أنه تنالى الله المنال الكوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى الكوري " .

9708 - انفق المتنابخ وحمهم الله على أنه لا بأس بالإنمد للرجل، وانفقوا على أنه يكوه الكحل الأسود إذا نصد به الربة [والحنفوا فيما إذا لم يقصد به الزبة] ((عامتهم على أنه لا يكوه: في خرج السبر الكبير - أيصًا، وفي أفناوي أهل سمرقند : لا مأس بالاكتخال بوم عضوراه، ووي أن أم سلمة رصى الله تعالى كحلت رسول الله في عشو وسلم يوم عاشوراه.

٩٦٥٩ - وفي المنتقى الروى الحسس عن أبن حنيفة رضى الله تعالى عنه أنه قال. لا بأس مان تخصب المرأة بديها ورجاليها تنزين بظلك لمزوجها ما لم يكن خضايا فيه تماثيل، ولا

⁽۱) أخرجه الترمدي في استه (۱۷۵۱): باب ما جامع الخضاب والنسائي في استه (۱۷۳۱). (۱) أخرجه الترمدي من استه (۱۷۵۱). (۱۵۵۷): باب الاتفاية الحصاب وأحمد في مبتده (۱۵۵۸)، وابن حيان في اصحيحه (۱۵۵۷). والبيخي في الأكبري (۱۵۵۰)، والطمرائي في المبتده (۱۵۹۰)، والطمرائي في المبتده (۱۸۹۱).

⁽٢) ورد في اطأن الفق عليه الشايح، وعليه من فعل ذلك . . . والخ.

 ⁽٣) ما بين المقونين ساقط من الأصل وأثبتناه من خوم وف.

⁽٤) ما بين العقوفين سافط من الأصل وأثبتناه من هـ وم وف.

كالرحل

١٩٦٠ وأما الذي يرجع إلى غير البدل قال محمد رحمه الله نعاس: لا بأس بأن ينحذ الرحل في يته سريراً من دهسه أو قضة ، وعليه عرش الديناج بتجمع بقالك للناس من صر أد بقعد، أو يتام عليه؛ فإن ذلك منقول عن السف، من الصحيانة والنابعين و فيي الله تعيالي عنهما ، روى أذ المحسن رضي الله تعالى عنه أو احسن رضي الله تعالي عنه 1 م توج بك بهر بانو المرأة بزدجرده زبنت يبشها بالفرش مي الديباح والأواش افتخفة من الذهب والفيفية و قدخل عليه بعض من مني من أصحاب رسول اله يؤخي، وقال. ما هذا في جنك يا ابن وسول الله (25% فقال: هذه امرأة تزوجتها، فأنت بيلاه الأعباء، فصر أستحس أن أصعها مرز ذلك.

وعن محمد ابن لخفية رصي الله تعالى عبد الله زين داره يميا عدا، فعانب في ذلك بعص الصحنية، فقال: إلمَّا أتجمل للناس بهذا ولست أستعمله كيلا يتطر أحد إلى بعين الجهار.

وقول محمد رحمه الله تعالى؛ من غير أله يمعد أو ينام عليه، مذلك رجم إلى قوق محمد رحمه الله تعالى؟ لأنه لا بري القعود والنوم على الديباج على ما من الأماعلي قول أي . حنيفة رضي الله تعالى عنه الايتأني، لأبه يرى النوم والقعود على الديناج على ما مو.

٩٦٦١- ذكر المقيه أبو جعفر في أشرح المدر الكسر . أنه لا يأس أن سنر حيفان الديوت باللبود المغشة إذا كان فصد فاعده دفع البرد، وإن كان قصد ماعله الزينة، فهو مكروه، وذكر شمس الأثمة السراخسي رحمه العائماني في اشراح السير أيصاً الأباس بأنابستوا حيطان البيوت إذا كان قصه فاعله دفع الحواء وزاد عليها فعال أأو بالحشيش إذا كان قصد فاعله مقع الحبراة لأنا سقصبوه فناهله الانتفاع درن الزينة ، فإغا يك ممر أدلك ما يكره على قصيد الوينة ، فيقيد صبح أن عيمير وضي الله تعيالي عنه أمر بيز حره، ولم وأي سرميان ذلك ، قيال ا فأسحمومة منكم هدا أوتحولت الكعب في كمده أشار إلى معني انكراهة، وهو نشبه ساتو البوات بالكعاق

٩٣.٦٧ - رفي فناوي أهل سمرقبه - إرخاه السنر عني البيب مكروه، قالوه: نص عليه محمد رحمه التوشعالي في السير الكبير الالموزية ولكيَّر.

ذكر محمد رحمه الله نعالي في "السير الكبير"؛ عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه عال: و أست رسوله الله ﷺ في قبة حمراء من أدم يوم هنج مكف بررأيت بالالا رصي الله تحالي عام فه أدخل عليه وغبراءه لم أخرجه يهريقه ، الحديث إلى أنا قال. اتم خرج رسول الله ﷺ وعليه

وقوله حرج رسول الله يؤلا وعلمه حمة حمرانه إن كان ذلك قبل تحرج الإبريسة على الرحال فلا حدجة إلى حمله على محمل ، وإن كان بعد ذلك فالراد من الحلة النسوح من القطل ، قإل العرب كانوا يسبعُون السوح من القطن حمة حودته ، وقوله . حمرا إن كان ذلك قبل عرب قبس المعسقر ، وماز عمر على الرحال ، فلا حاجة إلى بأوبيه وحمله على محمل ، وإن كان بعد ذلك فهو محسول على تون القعلى ، يعنى وعليه همة مسترجة من قعلن تومه . أحمر

_

⁽⁴³⁾ أخرجه النحة في في السجيحة (١٩٥٥-١٩٥٥) درات العبلاد في الرح الأحورة وفي إليه العبلاد في الرحورة وفي إليه العبلاد من المحرورة وأمان المحرورة وفي إليه العبلاد في الحجود الإلامان المحرورة وأمان المحرورة وأمان المحرورة في المحرورة والسائل في المسائل في المسائل في المسائل في المسائل في المسائل في المسائل في المحرورة وأمان أمان في المسائل في المحرورة المحرورة في المسائل المحرورة المحرو

الغصل النانى والمشرون في قتل المسلم والده المشرك ومن بمعناه وقتله سائر محرمه

٩٦٦٣ - قال محمد رحمه اله تعالى: لا بأس بأن مقتل الرجل المسلم كل ذي رحم محره من المشركين بمدئ به إلا الوالد حاصة، فإنه يكره له أن يبتدي والده بذلك، والأصل فيه قرله تحالى: ﴿ وَقَائِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَةٌ ﴾ "أمن فير فصل بن كافر وكافر ، لكنا تركنا ظاهره في حق الوالد بالإجماع وبنص أخره وهو قوله تعالى: ﴿ وَلا تُعُلِّ لَهُمُنا أَفَّا ﴾ "، والنبي عن التأنيف فهي عن الفنار بطريق الأولى . وقد صيص الوالد عن ظاهر ما تلوذا لا يال هالي تخصيص عبر الوالد، من الابن والأخ والعم والخال وأشباههم؟ لأنَّه اجتمع في حق الوالد حرمتان وحرمه القرابه وحرمة الأبوق فإن للأب زيادة حرمة بسبب الأبوة تسبب هررنف مان له قرابة محرمة للنكاح، حتى لا يفتل الوالد بالولد ولا يحبس يدييه: فتخصيص الوالدعور ظلعر ما تلونا وله زبادة حرمة لا تدل على الخصيص غير الوالد وليس له تلك الزبادة، وإذا ثبت هذا في الوالد ثبت في الوالدة من طريق الأولى؛ لأنه اجتمع في حقها ثلاث حرمات، حرمة القرابة، وحرمة الأمومة، وحومة الأبوة، فإن للأوزيادة حرمة ليست لعبرها، حتى لاتقتل بولدها، ولا تُحبر بدين الولم، والأمومة، فإن الأمومة عالمُوم التين، فيخصص الأب ص ظاهر الولاية، وله حرمتان بكون تخصيصًا للأم، ولها ثلاث حرمات.

وإذا ثبت هذا الحكم في حق الوالد والوالدة، بشبت في حق الجد والحيدات من قبل الأم والأب؛ لأنهم عنولة الأباه والأمهات: ألا ترى أنهم لا بقتلون بوقد الوقد ولا يحبسون بديته كالأبوالأم

٤٦٦٤ - وهذا إذا لم يضعر الوالد إلى قتله، ذاَّما إذا اضغر إلى قتله، فلا يأس يقتله إذا المريحكة الهرب منه؛ لأن ترك الأب حتى يقتله إهلاك نفسه ، والقامور به من حتى الابن شرعًا أن لا يعترض للأب يسموم ابتداء لا إهلاك نصمه ، وهذا كلما ذبيه عن قتل الصبي والشيخ الفاني ابتداء، لم إذا جاء الاضطرار منه بأن قصم واحد منهم مسلمًا بالقتل. كان للمسلم أن يقتله،

⁽١) سورة النوبة: الأبة ٢٦.

⁽٢) سورة الإسراء . الآية ٣٠٠ .

وحاروقه مراقليان

وإذا فقر بوالده مي صف لا يعصده بالقتل، ولا يُكنه من الرجوع حتى لايعود حربًا على المسلمين، ولكن يلجته إلى موضع ويستمسك به ما حتى يعنى مفيره ويقتل. قال محمد رحمه الفاعدالي: وهو أحب إليان

4979 علاا هو الكلام فيما بين النبرك والمسلمين، بفي الكلام بين أهل البغي وبين أهل العلى وبين أهل العدل، فيفول: لا يشغى العدل، في حرم محرم من أهل البغي بالغلل ؛ لأنه الجديم بي حق البغي حرمتان، حرمة الإسلام وحرمة الفرانة [فكان نظير الآب النفرك الذي الحديم فيه حرمة القرائة الغلل الأبوة وهو نظير ما قالوا. لا يبغى لمسلم أن يقتل كل دي وحم محرم في الوحم، وألحقو مبالأب لاجتماع الحرسين، وهو حرمة القرابة وحومة الإسلام - وانة أعلم-.

⁽١) مامن المغولون سانها من الأصل وأثبته من طاره وف.

الفصيل الثالث والعشرون فيما يسع من حراحات بني أدم والحيوانات وقتل الحيوانات وما يسع من ذلك

4999 في فقاوي أبي الليك وصله لله تعالى الاصامرة فعالم حالت و وعلم أناما. في يطلب حي العبائد يشكل يطلب من الشق الأيسر، وشفلك إذا كنان أشتر رأيهم أنه حي يشق علنها الفي القادوري الوفي كالع الشاوي أبي المؤلف اللكر إذا حوصف فيلما دون العربيم. فحافت بأناد على لماء مرجها، ودني أوان الولادة ترال مدرتها، إلما بليصة، أو يطرف درهم، لأن بدوله لاللحرج الولد

٩٩٦٧ - والو اغتراص الوائد في بطن حامل والم يواحد سبيل إلى استنفراج ذلك (لا يقطع الوائد أربًا أربًاء ولمو الم يقمل ذلك يختاف الهلاك على الوائدة، فإن كناء الوائد ميشًا في البطن الإباس مع وإن كان حمًا لا يفتي بجواز القطع الأن هذا فتال النصل لصيانة نفس اخراء والشرع المراج دعشه

المعادلة وفي القده وي و العبول : وحل اللح ورة لرحل فيمات المسلم، ولم يلخ مالا ، قال: الابتقار بصه وعليه الفيسة ، ودكر في أور الفيل البائل من كتاب الحيطان أنه يشن بطن المبتلع ، وصورة ما ذكر في كتاب الحيطان أرجل ابتلج عشره دائير رحل، ومات البتلج بشق بطاء وعلى ما ذكر في الفرق [بي المبتلح وبين لم أة الحامل إذا مات واصطرب في بطنها شي- وعلى ما ذكر في العيرة، المعتاج إلى الفرق [أ] . ويلفو أن مي مسأله الجنب لوجوزنا النبق كان به يطال حرامه الأعلى، وهو الأنمى لهيانه والأذرى وها الأنمى لهيانه

۱۹۳۹۹ - ولي البقائي عن أبي بوست رحيته الله تعالى أنه قال . الكود من طلب العليد مه طلب منه اللهواء قال: وأكداء تعليم البلاي بالطير الخي بأخد فيحديد، قال: ويعلم بالمذبوح قال، ولا ناس بالحدار وغيره ويكون به الغام، ويكون صاحبه معه في بلاء وبعب ريعجز عن

١٠٠ ما من معمومين ساقط من الأحس، البيناء من ط ره وعد

⁽٢) مدين بمقونين مافظ من الأصل وأنساوهن فا بجوفيه

م المنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة والمنابعة المنابعة والمنابعة والمن

• ١٩٦٧ - وفي عباوي أي اللبث رحمه الله لعالى وجل مضعر لا بحد سنة ، وخاف الهلاك، فقال لعرجل المعد بدي وغلول الهلاك، فقال لعرجل الفعم بدي وغلوله ، أو اقطع من قطعة وكلها لابسعة ذلك ، لأنه وعد يؤدي إلى إنلامه. ومن أذ الري أعل سمر قنداً : رحل له كلب عفور في قرية كل من مرعليه عمد . ملاهل الفرية أن يقتلوه هذا الكلب، دفعًا لضرود، فإن عفى أحداً من أهل لفوية هل يعب الضمان على صاحبه؟ إن لم تشدموا إليه فل الحض فلا صحاب وإن تقلموا إليه فطيه المهان، وقيه نظر.

9741 - وفي الواقعات أ. لا ينبغي للرحل أن يبخط كندا في داره إلا كلبا يحرس ماله ؟ لأو كل دار فيها كلب لا يدخل فيها الملاكة . وفي العيون القرية فيها كلاب كثبرة ، ولأهل الفرية فيها ضروء يؤمر أو إب الكلاب بقتل الكلاب دفعًا للصدر عنهم، وإن أبوا رفعوا الأمر إلى الإمام حتى يأمرهم الإمام دلك.

٩٦٧٧ - ومي أصحية اللوازل ٢ وجل ، كلاب لا يحتاج إليها، وجبراله فيها صوره وإن أسكها في ملك، فيهل المبراه منعه الأنه بتصرف في ملكه، وإن أرسلها في السكة، ظهم منعه، فإن امتنع وإلا رفعوا الأمر إلى القاضي، أو إلى صاحب احسمة، حتى مجمع عر دلك، وكذلك من أصلك وحرجة أو حجلةً أو عجولا في الرساق، فهو على هدر الوجهر.

9997 . وفي افتياري أهل مسيوقيد : [الهرة إذا كانت موفية لا يضوب، ولا يعرك أدنيه، ولكنها يذبع بالسكين الحاد، وفي أفتاري أهل مسيرقند ، فنل أأأ اجراد يحل؛ لأنه صب الاسبها إذا كان به ضور عام.

وتكمم الشريخ وحمهمانه تعالى في قتل التمل اقال انصدو الشهيد والمحتور لنفتاوي أمها إدا بهدأت بالأذي فلا تأس بقتمها وإدام يسائي يكوه فتلها .

والأصل في ذلك ما روى أن نملة قرصت نيبا من الأنبياء، فأحرق بيت النعل، فأوحى الله تعالى: هذا علة واحدة؟ أن هلا قبلت تلك النهية الواحدة؟ فيه دليل على جواز قتلها عند الأدى، وعلى عدم الجوار عبد المدام الأدى، وانقفو، على أنه لا يجور إيقامها في الما،

٩٩٧٤ - قبل الفيلة يجوز على كل حال، وفي فتاوي أهل سيرقد " إحراق الفيلة

⁽١) هذه العبارة وردت عن الاستعالى في أيلينا جميعًا

والتحف مبارات والكروف مناه في الحارثين لا يعادب في الناو إلا ديها والرطوصها مينته ميات. والكل بكره من حيث الألاب.

الطلبق الذي يقال به ماتمارسية السلاماتي في الشامس فيموس الديد الراواردية ماس الالروائك منفسة للدس وألا تري أن السيمك بالني في التسمير فيسوت والايكوارية ماس 111.

٩٦٧٠ ولا يأس يكي الصبيبات إذ كبال أماء أصبيهم الأن دلك حداراه ذكره في واعمات الناطعي ، وعده أيضًا الارأس يشف اذن الطول من الباساء مشد صح أنهم كالوا يعملون داري في رس رسول الدين من من إنكار واعد أشام-

⁽٢) ودين الدي فين سائط من الأصور وأنسناه من طارع وعد

القصل الوابع والعشرون في تسمية الأولاد وكناهم

9329 ... وي عن رسبول الفريخ أمه الها 10 من من أولادة م أساسه الأسبياء وأحب الأسبياء وأحب الأسبياء وأحب الأسبياء أو أحب الأسبياء إلى الأسبياء إلى الفريدة إلى المراجع أن يسموا عبد الرحمن وعبد الرحيم؛ لأن العجم لا يعرفون تعسره، ويسمون بالتصغير ...

وروى عن النبي ﷺ: • أنه نهي أذ يستموا المعلوك نافعًا أو يوكة أو ما أضيه ذلك • قال الراوى: الأنه لم يحب أن يقال: نهس هذا يركة ليس هذانافع إنا طلمه إنساناه وهي الأثر الايفول الرحل: هيدي أو أمني ، بل يقول: فناي.

9379 - وفي الفشاوى النسمية ناسم لم يذكر الله قال في عساده ولا دكره رسون الفيطي ولا استعمله للسلمون و تكلموا فيه والأولى أن لا يقعل وروى: (إذا ولد لأحدكم ولد قمات فلا يدفئه حتى يسميه إن كان ذكراً باسم المدكر وإن كن أنش ناسم الأنش ران لم يعره ، مسمم يصلح فهماه .

476 هـ وأدرا الكلام في الكنية فكان هادة العرب آنه إذا ولد لأحدهم أول الولد كان يكنى به واهرأته تكنى به أيضًا ، يقدل للزوج : أب فلان ، ولامرأته أم فلان ، كنما فيل أبو سلسة وامرأته أم سلمة ، أمر الدرداء وامرأته أم الدوداد، وأبو غر وامرأته أم غر ، وكان الرحل الايكنى ما تم يولد له ، ولو كنى به الصعير بأي يكو وطيره ، كره بعثه بهم ، إذ ليس لهذا ال السبه بكر ، ليكون هو أد يكر ، وتعاملهم على أنه لايكره لأن الناس يوبدون بهذا المضال أنه ميضير أباً في نام ، الحال لا التحفق في الحال .

٩ ٩٧٧ - ولا دأس أن يكني لكنيسة رحسوان قه ﴿ وَالذِّي وَوَي عَنَ رحسولَ اللَّهُ وَالذَّا

 ⁽⁴⁾ أسرسه إلى ماترهي ألفيل (٢٤٩٦)، وذكر أبو تسحل في المردوس بأثور الخطار، (٢٤٠٠).
 (4) أخارة الناسة أسم الأسماء إلى نقار الما وذكره أبر محمر من أنج الباوي (٢٠٠ / ٥٥٠) وأحال إلى مسلم، ومعينون في كشف الخطاء (٢/١٠)، وتسمه إلى مسلم وأبي داود والترمدي من مديث إبن

قال. السقوا المسعى ولا نكلو بكيني أأن فقيد قبل نايه مسبوح اروى عن على رصى الله المال المسقوا المستواد وقد كال استأذا منه ، وهن الله المال عنه أنه سمى الله عنه أنه مسلى الله عنها: أن المرأة فالت توسول الله يُثلق إلى ولدت غلامًا فسبيته محيدنا وكليته أبا القاسم، فأكر أبي ألك تكرم ذلك، فعال : ما الذي حرم دارس وأحل المهيء أو ما الذي أحل المهيء أو ما ألك أحل المهيء وعلى محمد وحمه القامة الى أن من المهي بالسم وسول الله يثلق أكر أن أن كلمة الكرم ألك أكره أن المهر، والله الله الله المهر، الكرم أن يكون الكمية الكرم أكلمة الملمة .

⁽¹⁾ أحير حيد السحية في في السحيسيد (١٩٥٤- ١٥، ١٥٠٥- ١٩٥٤ ١٩٥٤- ١٩٥٢) و ١٩٥٢ (١٩٥٢- ١٩٥٥) وإلى من ذكر في الأسواق ، وفي الدروق الكرواق (١٩٥٥- ١٩٥٥)، وإلى أي شويية في أستينة (١٢٧٥٤) وإلى الشوية والطريق والطريق والطريق والطريق والكرواق الاستناد (١٥٠٥) وإلى الدروق عبد ١٩٥٥).

الفصل الخامس والعشرون في الغيبة والحسد

418- ذكر في "لعبون": رجل اغتاب أهل قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قومًا معروفين. وفي "فتاوى أهل سمرقتل". رجل ذكر مساوى أخبه المنتم على وجه الاهتمام، فلا بأس به الأن هذا ليس بغيبة ، الغيبة زن يذكر فلك مربد السب والتقص. ولو كان الرجل يصلى ويضر بالناس باليد واللسان لا غيبة في ذكره فاقيه ؛ لفوله عليه الصلاء والسلام: «ذكره المناسق بما فيه أسم وإن أعلم السلطان ليزجره، فلا إثم فيه.

روى عن عبدالله بن مسعود رضى الله تعالى هنه : أنه قال : الاحسد إلا في النين وجل أناه الله تعالى مالا فهو ينفقه في طاهة الله ورجل آناه الله تعالى علماً فهو يعلمه الناس ويقضى به الله الله يطاهره الليل على إباحة الحسد في عذين، الأنه استنتى من التحريم، والاستشاء من التحريم إباحة .

قال شبخ الإسلام وحمه الله تعالى: وليس الأمر كمة يقتضيه ظاهر الحديث، والخسد حرام في عدين، كما هو حرام في غيرهما، وإنما معنى الحديث لا يتبغى قلإسان أن يحسد عبر، ولو حسد فإنها يحسد في هذين، لا لكون الحسد فيهما مباحاً بل لمعنى أخر، أن الإنسان إنما يحسد غيره " لنعمة براها عليه فتحناه " لنعسه، وما عنه هذين من أمور الدنيا ليس بنعمة ، لأن مأل ذنك منخط الله تعالى، والنعمة ما يكون مأله رضاً الله تعالى، وهذان ما يهما وضا الته تعالى، وهذان ما يهما وضا الله تعالى، وهذان ما يهما

 ⁽١) دكره اين حجر في أسيل السلام (٤/ ١٥٨)، ثم قال: ومو حديث ضميعه، وأنكره أحمد، وقال تهيئمن: ليس بشرع

 ⁽۲) أشربية البخارى في "صحيحة" (۷۷ و ۲۷۲ و ۲۷۲ و ۲۷۲ و ۲۸۲۱) و سلم في "صحيحة"
 (۵) (۱۵–۱۹۳۸): باب فضل من يقوم بالقرآن، والترمذي في "منتة (۱۹۳۵): باب ما حادثي الحساد، الن ماجد في "منتة (۸۰۲۰-۲۰۱۷): والسائل في "منته الكيرى" (۵۸۲۰): باب فضل العلم، وابن حبان في صحيحة" (۹۰ و ۲۲۰۵): في إباحة الحسد، والبيبش في "الكيرى" (۷۱۱۷): باب وحوب المدةة

⁽۲) وردش ف و م : إلها بعسد غيره هادة.

⁽¹⁾ ورد في سنخة آم ، فيتمنى ذلك.

وبعض مشايخا رحمهم الله تعالى قالوا: الحسد المذكور الدموم أنابري على غير، معمة، بينمي روال تلك المعمة عن ذلك الغير، وكيونتها لنفسه، أما لو اتناها لنفسه إفالت الاسمى حسامًا على يسمى غيفة، وكان شيخ الإسلام يقول: لو تحي تلك النعمة بعينها للعممة أنّا، فهو حرام ومذموم الآنه تمني الزوال عن ذلك الغير، والأصل قيم قوله تعالى: ﴿وَلا تُنمِّوا مَا قَصْلُ اللهُ وَمِعْهُمُ عَلَى بِعَضِيكُمْ عَلَى بِعَضِيكُمْ اللهِ اللهِ عَلَى عَلَى المَالِ

9184 - ودكر شمس الأنمة السرحسي رحمه الله تعالى أنه قال: معنى الحديث أن الحسد مذاموم يضر الحاسد إلا فيما استثنى فهو محمود في ذلك، فإنه لس محمد على الحقيقة، يل هو عبطة، والحسد أن يتمنى الحاسد أن تذهب بعمة المحمود عنه ويتكلف لذلك، ووبدالد أن تلك النصمة في غير موضعها، وعمنى الغبطة أن بنهى لنفسه مثل ذلك من غير أن يتكلف وبتمى ذهاب ذلك عينًا، أورد محمد وحمه أن تعالى هذا الحديث في أدب القاضي - والله مسحالة وتعالى أعلم - .

⁽١) منه العبارة وردت في النسخ التي عبدنا كلها.

⁽٢) سورة الساء : الآيه ٢٦.

القصل السادس والعشرون في دخول النساء الحمام وركوبهن علي السرج

9784 - وكي محمد وحمه الله تعالى في السير الكبير العن عمر ان عبد العريز وحمه الله تعالى أنه كتب أو لا تدخل احمام امرأة ولا نفساء أو مويضة و لا تركب امرأة مسامة الله تعالى أنه كتب أو لا تدخل احمام امرأة الله على مسبل العمواء و ولكن بصيغة الحمر ، وقوله: إلا تفساء أو مريضة استناء طالة العدور ، ولا حلاف لأحد في إلماحه الدخول لهن بهذه الأعدار ، أما أما يعتبر الأمراض ، فكان سسب التعدوي سائر أما يعتبر المراض وقد أبيح قها في حال العدر ما هو أشد من هذا، وهو كشف العورة للتعاوى ، وأما لعدار التفاس فلان موخ موض ، وقاس بعض مشابحا و حمهم الله تعالى الحيض باللهاس من حيث إنه موس كالمفاس عن

9394 - وأما دحولهن الحمام بعير هذه الأعاتار فقد اختلف الشايح وصمهم الله تعالى هي دلك، بعضهم قالوا، لا يناح، وإليه مال شيخ الإسلام المروف بـ"خواهر زاده ، ويستدل هذا العائل بعموم قوله: لا تدخل الحسام امراف ويسمدل أيضاً بامساع محمد ، حميه الله تعالى عن ودهذا الحديث عنا ذكره، فإنه لم يقل والانافظ من فال على أذ ذلك فوف.

ويؤيد دلك قوله عليه الصلاة والملام. الإداء وأد وضعت جنبابها في غير بيت الروج فعليها لعة الله والملائكة والناس أحمعيريه، ولما دحت سناه حمص على عائمة رصى الله نعالي عنب قالت: أنز اللثي تلاحلن الحمام، فغنن العم، فأموت بإخراجهن، وغسلت موضع خلوسهن.

9748 - وبعضهم قالوا: يباح إذا خرجت بإدن روجها منقصة، واثر رت حبن دخل الخيام، إنه مال شهيل الألبة السرخين وحبه الله تعالى . وهذا لأن دخر ل الحيام ما لأجل الرينة وهو بالساء ألي منه بالرحل، أو للحاحة إلى الاغتسال، وحاجة المرأة إلى اخبام لذلك أشد من حاجة الرحل؛ لأن أسباب الاغتسال في حقهن اكثر، وهي لا شمكن من الاغتسال في الحياس والأميار والرجل يشمكن من ذلك، فالإباحة في حل الرجل يدن على الإباحة في حل الرجل يدن على الإباحة في من المريز إذا، الروح أو تخرج عبر متفاعة.

97.40 - وقوله و لا تركب امرأة مسلمة على سرح بظاهره بي النساه عن الركوب على السرح ، ومه نقول : إنه خرج موافقاً لقوله عنيه الصلاة والسلام : المن نفه المروج عني السروج أن والمعلق في النبي من وجهين : أحدهما : أن هذا تشبه بالرجاف و قد تهينا عن ذلك والداني أن أب إعلاه النفي وإظهاره للرجال وقد أمرت بالسنر ، قالوا : وهذا إذا كانت شابقه وقد وقد تشابقه وقد وقد تشابقه وقد وقد وقد المرت مع زوحها لمغربان ركبت للجهاد ، وقد وقمت الحاجة إليهن لفحهاد أو نلحج ، أو للعموة ، فلا بأس إذا كانت مستشرة ، فقد صع أن نساء المهاجرين كن بركبي الأفراس ، ويخرجن للجهاد ، وكذلك بنات خالد ابن الوليد كن ويخرجن للجهاد ، وبدا وين العقوف ، ويدا وين الجهاد ابن الوليد كن بركبي الأفراس ،

الفصل السابع والمعشرون في البيع والاستيام على سوم الغير

9989 دكر محمد رحمه اقه تعالى في الجامع الصغير أن أن بيع السرقين جائز مندا. الأن السرقين جائز مندا. الأن السرقين متعم مه وإن كان نجساً، فمجوز سعه كالثوب النحس. سان الانتفاع أن الناس اعتادوا إلىقاء السرقين هي الأراسي لاستكناو الربع من غير بكس منكر، وإذا ليت أنه متقع به كان مالا عرف وضرعاً، ولا حل ذلك الناس يحرزونه وبحرى فيه اقشع و الفس، وإذا ثبت النابع.

٩٦٨٧ - ويكوه بع العقرة الحالصة؛ لآب غير منتفع بها؛ لأب الشاس لا يحرزونها. ولا ينتفعون يها، وإلها بتفعول بالتحروط بالترات، فلتخلوط بالترات منتفع به فيجوز السع، أما غير المخلوط فليس تمنتفع له، فلا يجوز النبع، وهن يجوز استعمال العدرة: النافصة؟ فعن محمد حمد الله تعللي لا يجوز، وعن أبي حشفة رحمه الله تعالى فيه، وإينان

قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصعير البضائد و لا ناص بيع من يربد، وهو بيع الله قدرًا وحد كسدت بضاعته و والأصل فيه هاروى عن اللبي تلخير الباع فعيًا وحلسًا بيع من يزيد، ولان الناس يعاملون كبيع الزايدة في الأسواق من لدن رسول الله يجهز إلى يومنا هذا من عبر تكبر منكر . وإنها أورد هذه المسألة لإشكال وهو الاستبام على سوم الغير سبى عنه قال عليه قصلاة والسلام الا يستام الرجل على سوم أحيمه ، فنض بعض الماس أد بيع الزايدة استبام على سوم الغير أن يسترى معدما وكن المتمام على سوم الغير أن يسترى معدما وكن تلك المتمام على مقدار .

9364 - وإذا أردت أن تعرف الفرق بين الاستنباع على سوم الغير وبين بيح المرابدة .
معدوفة دلك بحرف وهر أن صاحب المال إذا كان بدادى بسلمته عطليه إبسان بتمن ، فإن لم
يكن عن النداء، فلا بأس لعيره أن يزيده ويكون هذا بيع الزايدة ، ولا يكون هذا استبامًا عل
سوم له بر ، وين كمه عن النداء ، وركن إلى ما طلب منه ذلك ، الرجن ، فليس للغير أن يزيدهي
دلك ، ويكون هذا استبامًا على سوم أخيه ، وإن كان الدلال هو الذي ينادى على السلمة وطلبه
إنسان شمر ، وذال الذلال ؛ حتى أسأل المالك ، فلا بأس للغير أن يريد في هذه الحالة ، فإذ
أخير مالكه بذلك ، فغال: المعادلك واقبض النمن عليس للغير أن يريد في هذه الحالة ، ويكون هذا

استيامًا على سوم لعمره وهذا لأن النبي من الاستنام على سوم الغير لدنع الوحسة، والموحشة إنما عصل إذا ركن قلب صاحب مستعة إلى ما صلت منه وعزم على سعهه بأنفت، أما فس ذلك قال إ

والدنين صبى صحة ما قلته ما روى في حديث فاطعة بمث نيس: إليه قالت لوسول الله يُلغُ: إن معاورة وأما الحيم بخاصات إصافري؟ فمثل عليه الصلاة والسلام. أما معاورة فصعلواك لا مال العراما أنوا خيم الا يرفع حصاد عن أهمه الكحي أسامة بي زيده، فقصات. فو حدث منه خيرًا كثيرًا، فثبت بهذا الحديث صحة ما دمنا إله من العرف.

٩٩٨٩- وهي وهنعة العيون : وحل الشتري جدية وهي لنس البائع إذ استرى تولاً وهو مير النائح أن ، فوطئ المشترى الخارية، وليس لتوب، وهو لا يعلم، ثم علم فهل على الشترى إثم؟ ودى هن محمد وحمه فه تعالى الذا الجماع و تليس حواه، إلا أنه يوضع عن المستوى الإنم، وقال أبو يوسف وحسه الله تعالى ، الوالمة حلال، وهو مأخرو في إنهاد الجارية

وإذا تزوج العرأة، ثمم تنهو أنها كالنت منكوحة الغير، وقد وطنية الزوج التعاني، يجب أد تكون المسألة على الحلاف الدير ذكرنا - إلله تعالى أعام .

(۱) همه أهمرة وردت في السبح التي تو مدعنانا

الفصل الثامن وللمشرون في الرجل يخرج إلى السفر وعنعه ^(۱)الوالدان والعبد بخرج ويمنعه المولى: والمرأة تخرج وينعها الزوج

• 839 قال محمد وحمد الله تعالى في السير : والا يخرج الرجل إنى الحهاد، وقد أن أم إلا بإدنه ، إلا في النعم العام ، والأصل في ذلك ما روى عن رسول الله يخفي أنه سئل عن أفضل الأعمال ، فقال : «الصلاة لوقتها ثم ير الوالدين ثم الجهاد في سبيل الله "" ، فهذا نتصيص عنى تقدم بر الوالدين على الجهاد واللهني أن الخهاد فرص عام ينوب تجعف ، وطاعة الوالدين وبرحما فرض خاص لا يتوب البعض فيه عن البعض ، ولا شئل أن الاشتغال مالغرص الحاص الذي لا ينوب عنه غيره فيه أولى من الاشتعال بالفرض العام الذي بنوب عنه غيره وهذا استحمال ، والقياس أن يحرج يغير إقتهما .

1999 ولو أراد أن يخرج من بلفة إلى بلذة لنتجارة أو للفضه، وكان الطويق أمثًا الإيخاف عليه الله الله وكان الطويق أمثًا الإيخاف عليه الهلاك، هنه أن يخرج من عبر إذنهما قباسًا واستحسانًا، وجه الفياس أن الجهاد فل النشر العام إما أن يعتبر فرض كفاية وكفاء هنا ولد إذامة التطوعات نحو الصلاة والصوم مغر إذن الواقدين، وإن اعتبره فرض كفاية فكذا للولد إقامة ما هو فرض كفاية من غير إذن الوائدين، كميلاة الحيازة، ورد السلام، وما أشيه دلك.

وجه الاستحسان في ذلك ساروينا ومسروى: أن رجلا قال لوسول الله فيخا: إلى أريد الجهاد، فقال له: ألك أم؟ فقال: نعيم، فقال: ألوم أمثل، فإن الجنة عند رحل أمك ¹⁹⁵. روى: أن رحلا جاء إلى رسول الله بخض وقال: جنت أجاهد معك، وتركت والدي يبكيان،

⁽١) وود في سبحة عداً: وبيمه أموان، أو أحدهما، أو غيرهما من الأفرس، أربيعه الوالدان.

 ⁽³⁾ أمرجه المعاوى في صحيحه (١٧٠٩٦) بالدوسمي التي والإدافعلاء عبلاء ومسلم في حمديدة (١٨٥٠) من الإعمال (١٨٥٠).
 (٨٥٠) بالدكون الإعمان بالله تعالى أفضل الأعمال، وابن أن شبيه في مصدقه (١٣٦٩٠)، وطميد المستفرح على محيح مسلم (٢٥١).

أخرجه البخاري في غاريخه (١٢١٧ / ٢٦٥)، ذكر بعياء الهيشين في محميع الزوائد (١٣٨ / ١٩٣٨ ، وذكره الري في الهمال (الكمال (١٩٣١ / ١٨١) الفطة الدكارة نصابها

حه - كتاب الكوافية والاستحداث (٢٠٠٥ - ١٥٠١) له نوحال مع الروح أوقواله أونولي قفال عليه الصلاة والسلام، الأهب فأضحكهما كما أبكيتهما الله وقال عليه الصلاة والسلام. اليعمل البارات شاء قلن يدخل اسر وليعمل العاق ما شاء قلن يدخل الجنة الله وقال عليه الصلاة والسلام (همر أصبح ووالداء واضيال عنه قله بابال مفتر حيال في الخنة الله قتر كنا

القياس في الجهند ميذه الأثار، وما تبت مخلات القياس لا يقاس عليه غيره. والنصى الوارد ماشنر الطابذن الوالدين في حق اجهاد قبل مجيء النفير عامل وفي الخروح إلى الحهاد وتفجيعهما ، وإحاق الشفة بهما لما يخافان عليه من الهالاك ، بالقدر في الجهاد لا يعتمر وارفأ دلالة في صلاة الحنارة ورد السلام، ولا في غير هما من النطوعات وهما لا يخافان عليه ويسيب إقامة هذه العيادات ووإذا لم يعتبر واردأ فيهمنا ولالذرد صلاة الحارة وردالسلام إلى ما ينتضيه القياس، ولا يعتبر واردًا أبضًا دلالة بعد معيره النفير العام؛ لأن ولجهاد حال محيء النفير العام فوضر عين على الأسرقة واعلى الحيهاف حتوراتو ترفه موالفهوة أتيم كيما لواترك المصلاة المفروضة والصوم المفروص، وقبل التعبير العام الجمهاد فرض الكفاية، حتى بر ترك مع القدرة في مأتم، كسا تو ترك إلى التطوعات. والفرض لعين قوقي قرص الكفايف فالنص الوارد بانستراط الإذنا ثمار النعبر العام لا يصبر وارها بعد النعيل العامرة لأن المنصر بدل على مثله ، وعلى ما دوله ، ولا بعل على ما فوقه ، فيرد هذه الخالة ، وهو ا ما بعد مجيء النمير العام إلى ما يفتصيه القياس، ولأن النفير إذا كان عامًا، وكار واحد من السلمين مقصود بالفنل، فكان للولد الدفع عن مصديعير إدن الوالدين، وإن كان في خروجه تفجيعهما، وإلحاق الشفة بهما، لأن الولد مضمر في ذلك، وصدر كما لو قعبد إنساد قتل الوالدكان للمجافعة عن نفسه وفي إذن أواللدين وعفريقه ما فقتاء باكدلك هنا البخلاة بالما إذا لم يصر النفير عامًا؛ لأنه بالخروج إلى الجهاد لا مدقع الفتل عن نصبه؛ لأن الفتل لم يتجه صبه لا

 ⁽²⁾ ذكره القرطس في تفسيره ١٩٥٠/ ١٥٥، وسنة إلى مسلم في غير الصحيح « ولكن له شاه، خط البخاري ومعلم من حليث عمرو بن العاص

⁽٩) ذكاء أبو شجاع في الفردوس تأثير الحطاب (٩٣٠ تاراء والتراضي في تعديره الفاتاة ٢

 ⁽⁷⁾ أخرجه مباد في رمده (٩٩٣) من حقيت من قساس، «السيمن في اشتما الإيان (٩٩٦٥)، وأو شنجاع في المردوس يشور الخطاب (٩٩٤٦)، وذكر «مقاوي في البهر القدير (٩٨٦-٨٠)، وأخرجه في أي خاذ في اعلم ١٩٤١ في ومدالكريوني أخيار فرور (٩٨١).

⁽⁴⁾ هكذا وردهي الأصل وسنحة على وكان بي عند والع العرص عن في حزا من قار على الحهاد،

⁽⁴⁾ هذه السارة أثنت من حسم النسخ للي في أيسينا.

حقيقة ولا عبارة، فلا يضطر الرائد في هذه الحالة إلى تمحيمهما، وإدخال الشقة عاليما، وقد منه لولاخال الشقة عاليما، وقد منع لولدان تقجيع الأنوين، ولهذا الانفاد الولدان تقجيع الأنوين، ولهذا المناد المناد المقدم تقدم الايجوز تفجيعها وإدحال المناقة عليهما، فلا يجوز تفجيعها بالخروج إلى الحهاد من عير ضوورة، ويذا حرج لشجاره، أو تلتفه فليه كالمات تأثم بعد هذا إن شاء الله تمالي

1943 - وحكمًا الجواب في قالب لا يخرج إلى الجهاد بغير إذنا المولى ، إلا أن يقع النفر عامًا . وحكمًا الجواب في قليد الإنجاز إلى الجهاد بغير إذنا المولدي إلى الإنجاز الإنجاز وردًا في عبده أكثر مانتها الموادين في عبده أكثر من حقي السند في عبده وقبيل لموادين حقيقة ملك في وقبة والدهما والا حل مالك، وإنمًا بهما حق ملك في تحسب والدهما ، وكما منع الوائد من نفسهم والدهما والدهما والدهما والدهما الإنجاز الوائد من المحيد كالجواب في العبد كالجواب عبما من الوائد والوائدي .

قال فين: الوقد إلما كان له الحروج بغيز إذن والقيم إناجه النصر عامًا • الآن منافع الوقد غير عما الدنوال بها وأما منافع المها عموكة للمولى، فهذا إلى يقاتل بملك غيره، فلا يتحل إلا وإذن صاحب المال .

قدا: معم، مقاتل الحيد عناقع علوكة للسولي بغير وذه ولا أنّ القتال بملك العير بغير وذه حال الضرورة مناج، فيناح للعبد ذلك بعير إذن الولي.

۹۳۹۴ - وإن كان له أيوان، وقال أذا له بالخروج إلى الجهال كان له الخروج « لأنه إنما منع من الخروج فقهما، فإدا أنما له الخروج إلى الجهال، فقد زلل المنع من الخروج فإن المدع، وكان كالعدد لا يخرج إلى الحهاد بغير إذا مولاء، وإذا أدناله مولاه بالخروج، كان له الخروج؛ لأن المند من الخروج قد زلل، فكذلك هذا.

9798 - وإن أفاق له أحدهما ، ولم يأذن له الآخر فإنه لا يخرج ، لأن كان عمرها من الحروج في كل واحد من الأبويل ، فإذ أفال له الحدمية في الخروج إلى الجمهان ، ولم يأدن له الأحر فالمانع من الحروج لم يزل بعد ، فيفي النع ، وكان كعبد بين لمريكين أذن له أحدهما في الحروج إلى الجمهاد ولم يأذ ، فه المولى الاخر ، لا يباح له الحروج ؛ لأنه كان عنوها عن الخروج حق كل واحد من الموليين ، فإذا أذن له أحدمها ولم يأذن له الأخر لم يرك المانع ، فيفي المع

٩٦٩٥ - والوالدان في سمة من أن لا يأدة! له إذا كان يلخلهما من ذلك مشفة شديدة؟

⁽¹⁾ فكفا ورد مي نسخة منه ومي الأصل وليخش في أو أخراء الولديان الد

- ٨- كتاب الكروبية والاستحمال - - ١٠٠٧ - العصل ٢٥ السعوجال منه الزوع أوالوائداً والولى الم

لأنهما بحملات على ماهو الأفرى في حقهما، وهو مرهما.

979 - تبريان كاره الوالدائن أو أحد الفهاع روح فإلى جهد الأفرق بين أن بحداث الفايعة عليهما بأن كان معموين وقان لفلتهما عليها، أو لا بافاف عليهما الفيعة متى عرج بأن كانا موسرين ولم نكن نفقتهما عليه، فإنه في الحائين حميعًا لا يباع الحروج استحسانًا ؛ لأنه منع من الحروج قبل إذبهما خرعًا فا بمحقهما من التعجيع لا يخاف عليه من القنزاء وهذا المعنى لا يوجب الفصل بينما إذا كان يعاف الفيعة عليهما أو لا يحرف عليهما.

9.79 منا المادي دكرة لفه إذا كان أموه مسممين، فأما إدا كان له أبوان كام ان أر المدهمة على المدارة المواد المدهمة على المدهمة المن المائة على المدهمة المن المائة على المدهمة المن المائة على المدهمة المن المائة المدهمة المن المائة المدهمة المن المائة المدهمة المن المدهمة المنافعة المدهمة المنافعة المناف

قاد إذا وقع قدريه سال أنه إنه أكرها عروجه الجهاد كراهة أن يفاتل مع أهل ديمه وماته لا ما للحقها من التمحم والمنتقة لأحل ما يخافان عليه من فقه كان له اخروج بعر إدبهها الألهما نهيا عن مفاتلة أهن الكفر، والنهى عن مقاتلة أمل الكفر معصية، ولا تجب طاعة للخلوق في معصصية الخالق، قباء فه معالى: ﴿ وَلَا تَحَاهَلُنَاكَ عَلَى أَنْ تُسْتِرُكُ فِي ما لَيسَلُ لُكَ بِهِ عِلْمُ فَلا يُعْطِهُمُ اللهُ أَنْ وقال عليه الصلاة والسلام: ﴿ لا طاعة لمعاول في معصية خالل أن يتحد الخروج الذي يتحد الخروج الذي ميانا لم يسعد الخروج الأن يخاص الضيعة عليهما، وإذا خاف الضيعة عليهما لم يسعد الخروج الأن صيالة بما عن الضياء والسلام الإلان عالم الذي أنه والإلهاء الذي الذي الذي أنه وإذا ما

⁽١) سروداندان الإرادا

⁽٢) سور ولفعاني الأبة ١٥

⁽٣) آخر حد البرمذي عادمات حاد ١٤ هامة مخطوق في مقصمة الخالق، والبرائي شد، قاس أصداء (٣٠) آخر حد البرائي في المستود (٣٠٥٠)، والطيراني في الأوسط (٣٠٥٠)، وهي الكيبس (٣٠٨٠)، والطيراني في الأوسط (٣٠٨٠)، والبيبقي في المندة الكيري (٣٥٠٨٠) بات الفيالاء حلما من لا يحمد الفعاد، والخلالد في المندة ١٤٥١).

معجور في معهد اعليه بان يعرب و ديان ان يعرب و والسعة الدار المتعان في و يسمه ال

9394 وأم يذكر محمد رحمه الفاتهائي في الكتاب أنه إذا تحري ولم يقع خربه على السناء مل شك في دلك، ولم يقع خربه على الكتاب الم شاك، ولم يسرحج أحد الظين على الأخير أنهيما كرها خروجه لما بلحقها من أثله، أو كرها حروجه لما بلحقها من أثله، أو كرها حروجه لما في من الفتال مع أهل دينهما، قالوان وعلى قياس ما ذكر محمد رحمه الله نعالي في السيرال في مات طاعة الوالي يجب أن الا يحرج، فقد ذكر في باب طاعة أنوالي أن الأمير إذ أمر المدين بشيء وشكوا أنسم بتفعود به أو بتصروون به وتساوى الظياد قال عليهم أن يطيعوا الأمير ولا يستمهم خلاف، لأن في سفوطه علا مسقط بالشك بستمهم خلاف، لأن لل طاعه الأمير واحد عليهم مقين وقع الشك في سفوطه علا مسقط بالشك

9799- وإن كان له أبوان مسلمان، أو كافران. فأنفاله في الخروج وله حدان وجدتان لكرها حروجه فليخرج، ولا بلتغت إلى كواهة الحدين والجدين حال قيام الوالدين. لأن الأجداد والجدات حال هام الأبويل أخفرا ضوعًا بالإخواء والأخوات ولم يلحقوا بالأبوين، ألا قرق أن الجد لا يلي على حدوده، لا في النفس، ولا في المال حال قيام الأب، ولا مكون للجد حق احضائة حال قيام الأم، كسالا بكون المائح،، فقد ألحق بالأخ والأخب حيال قيام الأمايا، فكما لا يعتبر كرافة الإخواة والأخوات في اخروج إلى الجهاد، وبعد وجود الإفل

بالنبك. فإن كرها حروجه لكواهة فناته مع أهل ديم، ولأحل السقة عليه أيضًا لم يحرج

ألو حود المعني المَّاسِم عن الخروج هو أخوف والمُشْقَة عليه .

4900 - فأما إذ كان الأبواز ميتين، وكان له جند من قبل الأب أب الأس، وجنده من قبل الأم أم الأم لمدييخرج فإفلهما، الأن الجند معند موت الأب جنزك الأب لا يمتزل الأيخ ألا ترى أنه عن من الولاية على سادت غام مقام الأس، فأذذا في سق الإدن بالجهاد، والجدة أم الأم بعد موت الأم قامت مقام الأم في الحجيانة، يمكل في سؤر الإذن بالجهاد تقوم مقام الأم، وإذا قسا مقام الأبوين لم بعض إلا بإدنها، كما لا يسترج إلا بودن الأبوين

امن الأموين لا يعنم كرافة الجدّ والحدة حال قبام الأموين بعد وجدد الأدب من جميعهما.

98 - 1 وإن كنان له حدان أحدهما من قبل الأب أب الأب والأحر من قبل الأم آب الأم، وحدثاه إحداهما من قبل الأم أم الأم، والأخرى من قبل الأب أم الأب، فالادل إلى أب ج٨- كتاب الكرمية والاستحداد - ١٠٩٠ الصليم ، السفر در مع الزوم اراؤ الداولي الداولي الداولي الداولي الداولي الأب وبأم الأب وبأم الأب وبأم الأب وبأم الأب في حق الولاية والخصائة، فأخفا بالأخ والأخت لا بالأبويي، فكذ في حق الإفاد يصبران سحجوبين بهما، وبلحقان الأخ والأخت لا بالأبوين، في عند إذا أب الأب وأم الأم، وكا منها لهذا.

40.5 قان لم يأذن له اللذان ذكرنا وهو الجند من قبل الأب واجته من قبل الأم وأذن قه الآخران قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب : لا يعجبني أن يحوج وكان المقام أحب إلى من الحروج ، فلم نشبت الكراهة هما لحق الجد من قبل الأب والجنة من قبل الأم ولكن جعل المقام أحد من الخروج لحق أم الأب ولأب الأم .

٣٠٧٣ - ومنها إذا كان ثه أبوان وجدنان ولم يأذن له أبوان وأذن له الجذان والجدنان أثبت الكراهة. فيضال: لا يبيعني له أن يخرج، ورغه قسل هكذا لأن الأبوين أقرب من الجدود والحدات، فلارتماع درجة الأبوين أثبت الكراهة إذا لم يأدن أدهي الخروج، ولا تحطاط درجة الاجداد والجدات لم تنبت الكراهة إذا لم يأذن له الجداد والجدات لم تنبت الكراهة إذا لم يأذن له الجداد والجداد والجدة من قبيل الأم بعد وجود الاذن من الجداد من قبل الأم والجداد من قبل الأب وجداد من قبل الأب وجداد وقبل الأم إلا إلا إلا أب الأم فإنه الإجداد]" إلا يؤذيها .

99-8 - وإن أذراله أحدهما ولم يأذراله الأخر، فإنه لا يحرج، قارا أم الآب وجد من فيل الأم أب الأم، علل محمد رحمه أن تعالى في الأم أب الأم، علل محمد رحمه أن تعالى في الكتاب، وقال لا يخرج أم الأب وجده من قبل الأم، علل محمد رحمه أن تعالى في الكتاب، وقال لا لأنه بمؤلة أفوائدين إذا لم يكن و لذان يربد بقلك حرالة أعلم - أن أم الأب حال عدم الأم والجدة من قبيل الأم نكرا بمنزلة الأم وليست بمنزلة الأعت في حل الخصائة حتى كانت أونى بالحضائة حال عدم الأم والجدة من قبيل الأم من الأخت، فكذا في حق الإذان في الجهاد تكود بمنزلة الأم، ولم يكن بمنزلة الأخت، ولا يخرج إلى الحهاد بغير يدن الأم، ولم يكن بمنزلة الأب في الخياب بمنزلة الأب في عند الخياب، حتى الولاية عليه بالنفس والمال. فيهم عنزلة الأب لا ينتص بقصاص لوليد البت عليه ولم قذف ولد النت، فإنه لا يحد حد القذف، مكان في هذه الأحكام عنزلة الأب، لا بمنزلة ولم قذف ولد النت، فإنه لا يحد حد القذف. مكان في هذه الأحكام عنزلة الأب، لا بمنزلة ولم قذف ولد النت، فإنه لا يحد حد القذف. مكان في هذه الأحكام عنزلة الأب، لا بمنزلة ولم قذف ولد النت، فإنه لا يحد حد القذف. مكان في هذه الأحكام عنزلة الأب، لا بمنزلة ولم قذف ولد النت، الله لا يحد حد القذف. مكان في هذه الأحكام عنزلة الأب، لا بمنزلة المنزلة الأب لا بمنزلة الأب لا بمنزلة الأب لا بعر المناب لا بالأم يدين وجب لوليد النقذف. مكان في هذه الأحكام عنزلة الأب، لا بمنزلة ولمن المن في هذه الأحكام عنزلة الأب، لا بمنزلة ولمن المناب الأم يدين ولا ينتول الأم يدين ولد النبت المناب لا بمنزلة الأب الأم يدين ولد النبت الأم يدين ولم قدن المناب الأم يدين ولد النبت الأم يدين ولد النبت المناب الأم يدين ولد النبت المناب الأم يدين ولد النبت الأم يدين ولد النبت المناب الأم يكام عنزلة الأم يكام يكام عنزلة الأم يكام

⁽١) ألبت من الذ

⁽٢) ألبت من أظ

9000 فإن كان تجديل فيل أبيد. وأم ولم يكن له أب، وإنه الا يحرج إلى الجهاد الا يخرج إلى الجهاد الا يغل فيل الأول الأم وإذن أبقد ما فيل الله المبدو عنها الالا يقل الأم وإذن أبقد من قبل الأب في حق النفس، المال حسيف، حال عدم الأب، فلا يخرج إلا يود الأبويل، فإن سويكن أم، وكذت له حدة من قبل الأم، وجدة من قبل الأم، وجدة من قبل الأم، ولم تأذن له الحدة من قبل الأم، وجدة من قبل الأم، ولم تأذن له الحدة التي من قبل الأم، ولم تأذن له الحدة التي من قبل الأم، ولم تأذن له الحدة التي من قبل الأب عدما الا يكون حتى قائد الحدة من قبل الأم، ولم تأذن للجدة من قبل الأب، كما الا يكون المحت الأم بالجهاد، ولم تأذن الأحت الأم بالجهاد، ولم تأذن

٩٧٠٦ - وإن كن له أم وحدات، فأدنت له الأم، فلا بأس بأن ينترج، لان الجدات حال قبام الأم تنزلة الأخوات في حق الخصافة، حتى لم يكن لهم من خضانة حال وجود الأم، كما لا يكون للأحوات، فكذا في حق الإدريا لحهاد قامت الجدات مع الام مقام الأحوات، وكفا وذكار له أب وأجداد، فأدرك الأب، فلا بأس بأن يخرج.

أبو قبال: وقلك لأن الأجداد حيان وجود الأب تمنزلة الإخواد، لا بمرابه الأب مي حتى الولاية واليراث، مكدا من حق الإذل -والله سيجانه وتعالى أعليه.

1999 قال، وقل سفر أراد الرجل أن بسافر عبر الحهاد، تشخارة، أو دلعج، أو المعجرة أو المعجرة أو المعجرة وكرد دلك أبراد، فل سفر أراد الرجل أن بسافر، عبر الحهاد كله على وجهورا إما إذا كان المعجرة فكرد دلك أبراد، على اله أن بحرج بعر إذا يبعا كله على وجهورا إما إذا كان المعجودة بأن كانا معسوين وكانت تفقيها عليه أن أو كان السفر سعراً يخاف على الولد الهلاك فيه وكرات السفية على المواد المارة ما شياعي الحرائة الا يخرج بقير وذا يعان المعلودة عليها، فإنه الا يخرج بقير وذا يساد كانت لمعمود معراً يحاف على الولد على المارة على المرات المعمودة على المارة والكنب مباح، الهلاك الا تعليها في على حالت المعمودة على المرات المعمودة على ما المراج المعمودة عليها مكن ساله بفي المراة والمحرود بالمعرود المعرود المارة والمارة المكن بالكرد، حتى المرات والمراحة والمارة المكن بالكرد، حتى المرات المعرود المعرود المارة المكن بالكرد، حتى المرات المعرود المعرود المارة المارة المنات المارة المار

١٩٠٧ما يين المعدوين سابط من الأصل وأثبتناه مراص وجوف

ج4-كتاب الكرهية والاستحسان - 111 - الفصل ٢٥ السفوحة ما الزوج أو الواتفاواطي خاف الضياع طبيماء فلا يقرض عليه الخزوج للحجء ويكون بمنزلة حجة التطوع، ولا يجوز الاشتقال بالتطوع والمباح إذا تصمن توك فرض، فعلى هذا قانوا: لا يباح لما الخروج للفقة علم إذن والديم، إذا كان بخاف الضيعة عليها.

9 • ٩٧ - وإن كان سفراً بخاف عليه الهلاك فإنه لا يخرج إلا بإذبهما: الآنه إذا كان مغراً يخاف عليه الهلاك، كان بحرّلة الجهاد، فلا بخرج إلا بإذنهما، وكذا هذه وكفاء لجو اب فيما إذا خرج للتفقه إلى ملذ أخر، إن كان لا يخاف عليه الهلاك يسبب هذا اخروج كان بحرّلة السفر للتجارة، وإن كان يخف عليه الهلاك، كان بحرّلة الجهاد.

٩٧١٠ هذا إذا خرج للتجارة إلى مصر من أمصار المسلمين، فأم إذا خرج للتجارة إلى أرض العدو بأمان، فكرها خروجه، بأن كان أمرًا الإيخاف عليه منه، وكان قومًا يوفون بالعهلة يعمر قون بذكك، وقد في ذلك منفعة، فلا بأس بأن يعصيهما؟ لأن أرص الحرب -والحالة هذه من حيث الأمن- بمنزلة أرض الإسلام، فكان الخروج إليه للتجارة، والخروج إلى مصر من أمصار المسلمين سواء.

9911 - وإن كان يخرج في تجارة إلى أرض العدو مع عسكر من عساكر السلمين، فكرم ذلك أبواء، أو أحدهم، فإن كان ذلك العسكر عظيمًا، مثل أهل العائقة ونحوهم، لايخاف عليهم من العدو غلبة أكبر الرأى، فلا يأس بأن يخرج؛ لأن الجيش بذا كان عظيمًا، فالظاهر

⁽١) صورة التوبة: الآية ق.

⁽٢) سورة التوبة : الأية ٢٩.

آ هم بتنظر روى. ويند صافى فامن علوه بود ولا يصبح ما كناد معهم، قبلا تأس بالديجرج فيهم آل ويكون الخروج للدجاره إلى أرض المقوامة يهم، والخروج إلى مصبر من أمصار. المناسق مواد.

١٩٧٦ - وإن كنان بخياف على أهل العيمكر من العدود ، مخالف الرأن ، كنان شوعه الحهاد ، فالابخرج بعير إنسما ، وكديث إذا كالب سرية أو حديدة نجل وتحوها . فإنه لا يخرج إلا ولابها ؛ لأن العالمي هو الهلاك في العرايا ، فكان منون الهلاك .

هذا الذي فكرنا في الوائدين والاحتاد والحداث ، فأما من مو هم من في الرحم منحرم كرانات وربيات وإخواته وسمائله ، وحالات ، وكان في رحم محرم سهم إذا كرهوا مروامه للجهاد، وكان يشق طلت طليم، هل له أن يخرج دهير إفهيها إن كان يخاف عليهم الضيعة، بأن كان معتلم عالمه بأن لم مكن تهم مال ، إن كانوا صعا أن أن سندار ، أو كن كمار إلا أنه لا أنواج لهن ، أو كمانوا كسارً والله لا حرفة لهم ، فإنه لا يحرج مغير وديهم ، كما فكرامان

99.19 وإن كان الإيمان عليهم الصيعة و بأن له تكن نفتهم عليه و بأن كان قهم مال.
أو أم يكن لهم مال، الإلا أيم كبار أصحاحاً أو كنائر لهى أرواح كان حال بأن يخرج بعير إدبيم.
لأن القرباس في الوادوي أن يحرج بعرون بسب إلا أنا يركنا القياس في الوالدين بالأثر،
وخلاف القياس، والمسل الواد في في النبي، الخلاف القياس، والهما من احرامه ما يس تغيرهما من ذي الرحم حيى لا تحبسوا على أو لادهم، وما يغصوا ولم يحا واحد القائم،
لأولاهم لايمنسو واردًا ولالة ميمناها، الوالدين من ذي الرحم المحرم، واسالهم هذه الحرامة، فيروزة إلى اليفتهم القياس

3/18 وأما المرائد : إذا كال يتحاف عليها الصيدة، فوله الابخراج الإبراذيها الأل عليه الفيدية : وأما المرائد : إذا كال بيدية الله عليه الفيدية : وأن كان الإبرائية : كان المناجرة عليها . وأن كان الفيدي في المواجهين الابوجية وأن كان الفيدي في المواجهين الابوجية وأن كان الفيدي في المواجهين المرائد من المحرفة ما للوادي ، وأنه المتحافة ، تعالى أهام .

997 0 - قال محمد وحمد لله تعالى 1 إذ حده الشير ، فلبي وأهل معرف أو مصر فروت. من العدواء ، فيد حاله العدو يريه ولا ألمد كلم ، وقرار ركم ، وأموالكم م، فلا تأمل مأن محرح الرجل بغير إذن والديم ، بإلى نبهام، فلا تأمل بأن بمحبهما إذا كان من يقدر على الحماد، وقد

⁽۱) رود في سنجة الجاز معهومكان فيهم.

وكرنا فقال

٩٧١٦ - و ليمن لمواندين أن ينهيا الولد عن الخروج في هذه الحالة ؛ لأن النشال في هذه الحالة فرض عين، وليمن لهما أن يمها الولد عما هو فرض عين.

وهذا إذه كان بالولد قرة اغتال ، أو يحصل يخرو حد قوة للمسلمين [مآما إدا المريكن به قوة القبال، والإيحسل بخروجه قوة بمسلمين، فيد لا يخرج إلا بإذب الأثاف الحهاد بدد] " المدير العام إنما يعتم من على الفادر، أو على من يحصل بحروجه فرة للمسلمين وإداكان الدين والاكان المينة على الفتار على الفتار على الفتار على الفتار على عليه حاله العجر، كان جواب في حق الفتار المحي، الدير كانواب في حق الفتار العام، وقبل محي، العبر العام كان لا يخرج القدر إلا يوديها، الكفائد على الفاد المحي، القدر إلا يوديها، الكفائد العام، وقبل محي، العبر العام كان لا يخرج القدد إلا يوديها، الكفائد العبر،

49.19 أنه الجهاد بعد التعبر العام لا يفتوص على حسيع أهل الإسلام شرقًا وعولًا ورض عبن، وإن بعمه الشير العام، وإنه بفترض فرض عبن على من كاذا البقرب من العدو، وهم يشترون على ما كاذا البقرب من العدو، وهم يشترون على الجهاد، أما من وراحم ببعد من تلعدو، عبد بفترض عليه فوض أعليه فرض عبن حتى بسعهم ترقه، وه لم يحتج إليهم، فأن إذا احتيج إليهم، مأن عجز من كان بغرب العدومان العدومان العام، أو لم يحجرو الله إذا التيم تكاسفوا، ولم يجاهدوا، فإنه بفتوض على من بليهم فرض مين، كانصوم والصلاة لا يسعهم تركه، ثم وثم إلى أن بفترض على حيد إهل الإسلام شرقًا وعربًا على خذا التربيب والعدويج

و يطيره الصيلاة على طبت، فيانا من مات من ياحية من براحي البلدة، فعلى حيراته وأهل محكه أن يقرموا بأسبانه، وثين على من كان سعد من ليك أن يقوم بذلك، وإن كان الذي يبعد منه يعلم أن أهل اللحلة يضيعون حقوقة، أو يعجرون عنه، فعلى الذي يبعد منه أن يقوم إنه كان هذا:

تم بسبوي أن يكون المستفرض عدلاء أو ماسفاء بصل حبره في نلطه الآل مذا خبر مستره ويشتهر بين المشعبين في الحالو، وكذا اجواب في مادي السلطان يقبل حبره عدلا

⁽¹⁾ هذه العارة ورفت في حملع السبح التي عبدنا دون الأصار

⁽٢) وفي نشخه اما از إذا على عايقات مه لعاور ا

٢٤٥ و. د لسخه من والويعجر عن الفاومة إلا ألهو تكاصلوا

ثم استنهاد في الكتاب الإيضاح ما تقدم، فقال: ألا ترى أن وجلا ثو قطع الطريق على رجل لياحد مناه، أو ليعتلم أو أراد امرأة تبغجر بها : وقد حضر ذلك رجل يظل أن به فوة علم وأنه ينتها منه الم ينته المطلوم عن يريد ظلمه ، وإن كان مع الرجل الذي ربعا أظلمه أن أن يعينه أبواه ، فهاه عن ذلك ، فليس بشغى له أن يطيعهما ، ولا يستعها أن يعلمه ولا أن يعينه أبواه ، فهان كان كدلك ، فليسهما ، وإنها ينبغي طاعة الوالدين في التطوع الذي يستعه مركه ، فيقال المرهما أفصل من الجهاد، والتطوع ، فإذا جاءت الفريضة ، والأمو الذي لايسع الرجل فيه إلا أن يعين ، لم بالشفت في هذا إلى طاعة الوالدين ، مكانت طاهة الوالدين ، مكانت

4914 - ولا تسافر الرأة يغير محرم ثلاثه آيام فما توقها ، واختلفت الروبات فمما د، ن اللك ، قال أبو يوسف رحمه الله تحاكي : أكره لها أن تسافر برعاً بغير مجرم، وهكذا روى عن أبي حيقة رضي الله تعالى عنه .

وقال المقيمة أبو حمقو رحمه الله تعالى . انعقت المروايات في الثلاث، فأسما دون اشلاف: قال أبو جعفر ، هو أهول من ذلك ، وقال حمادر حمه الله تعالى ، لا يأمر الممرأة أن تسافر بغير محرم مع الصاحين، والصمى، والمعتود، ليسا بحرمين، والكبير الذي يعقل محرم -والله تعالى أعلم-

⁽١) ألنت فأه الكنبه من بسخه ع

الفصل التاسع والعشرون في القرض مايكره من ذلك، ومالا بكره

٩٧١٩ - ذكر محمد رحمه ان تعالى مى كتاب الصرف عن أبى حتيفة رضى انه تعالى عن أبى حتيفة رضى انه تعالى عنه : أمه كنان يكره كل قرض حر منفعة، قال الكرحى : هدا إذا كنات المفعة مشروطة فى المعقد، وذلك بأن أفرضه غلة ليرد عليه صحاحاً ، أو ما أشبه ذلك ، وإن لم يكن مشروطة فى المعقد، وظاء أما تأخيف مأعظاء المنقرض أجود عا عليه، ولا بأس به .

٩٧٣٠ و 2.5 لماك إذا أفرض الرحل وحلا دراهم، أو دنائير نيشترى المسترض من المقرض من المقرض و كن القرض ولكن المقرض مناعًا بشمن غالي، فهو مكروه، وإن لم يكن شرع المتاع مشروط أنى القرض ولكن المستقرض المناعًا بشمن غال، فعلى قول المكرخي. لا بأس به ودكر الخصاف في كتابه، وقال. ما أحب له فقك، ودكر شهس الألسة الحلواني رحمه الله تعالى: أنه حرام؛ لأن هذا قرض جر منفعة؛ لأنه بقول؛ لو لم أشتره منه، طالبتي بالقرص في الخال.

9979 - وذكر محصد رحمه فله تعالى في كتاب الصرف: أن السلف كانوا بكرهون ذلك، إلا أن اغتصاف لم يدكر الكراهة، إنما قال: لا أحب له دلك، فهو قريب من الكراهة، ولكن دون الكراهة، ومحمد رحمه الله تعالى لم ير بعلك بأساء فامه قال في كتاب الصرف: المستقرض إذا أهدى للمقرض شبأ لا بأس به من غير قصل، فهذا دليل على أنه رفض قول المسلف رضى الله تعالى عتيم.

9٧٢٢ - قبال شيخ الإسلام: من قال عن السلف، فذلك محمول على ما إذا كانت المنفعة وهو شراء للناع في مسألتنا بذعن غال مشروطة في الاستفراص، وذلك مكرو، بلا حلاف. وما ذكر محمد رحمه الله تعالى محمول على ما إذا لم يكن المنفعة - و هي الإهداء-مشروطة في القرض، ذلك لا يكره بلا خلاف

هذا إذا تقدم الإكراض على البيع. فإذا تقدم البيع على الإفراض، وصورة ذلك: رجل طلب من رجل أن يعامله عالة ديدار، فياع المطارب منه المعاملة من الطالب توبًا، فيمنه عشرون ديناوك بأربعين ديناوك ثم أقرصه سنين ديناوك حتى صبار للمقرض على المستفرض سائة ديناو، وحصل للمستقرص ثمانون ديناوك ذكر الخصاف: أن هذا جائز، وهو مذهب محمد بن سلمة يمام بلخ، فإنه روى أنه كان له مبلغ، فكان إدا استفرض إنسان منه شيئًا كان بيهم أولاً سلمة بشمن غال، ثم يقرضه بعد الدنانير إلى تمام حاجته. وكثير من المشايخ رحمهم انه تعالى كانوا يكرهون ذلك، وكانوا يقولون: هذا قرض جو منفسة؛ فإنه لولا ذلك القرض كان لا يتحمل المستفرض خلاء ثمن النوب، فكان قرضًا جرمنفية.

و من المشابع وحمهم الله تمالي من قائل: إن كانا في مجلس واحد، يكرم، وإن كانا في مجلسين مختلفين، لا يأس بد؛ لأن المجلس الواحد بجمع الكلمات المتفوقة، فكانتا واحداً معنى، فكانت المنعقة مشروطة في الفرض.

وكان الشيخ الإمام الأجل شمس الأقمة الحلواتي رحمه الدتمالي يقني بشول اخصاف. ويقول محمد بن سلسة، ويقول: هذا ليس بقرض جر منفسة، هذا بيج جر منفسة، وهو الغرض.

الفصل الشلائون فى سلاقاة الملوك: والتواضع لهم وتغبيل الرجل وجه غيره، وما يتصل بذلك

9077 - قال الفعيد أبر حعفر رحمه الله تعالى : من قبل الأرص بين بدى سلطان، أو أمير، أو سجد له، فون كان على وجه التحية، لا يكفر، ولكن بسير أثماً مرتكياً للكبيرة أما لا يكفر؛ لأن السجدة على سبيل التحية نفسها ليست بكفر، ألا ترى أن السجدة نغير الله على مسل التحدة كانت مباحة في الانتشاء، والكفر لم بنح في زمان ما. والدليل على صبحة ما قلت: أن الله تعالى أمر الملائكة بسجدة أدم صلوات الله عليه، ولا يجوز أن يكون الكفر مأموراً به.

تم تكلم العلماء وحسهم الله تعالى أن سجدة الملائكة كانت فن؟ بعضهم فالوا. كانت به تعالى، ولكن التوجه إلى أدم كان تكريساً ونشوبقاً الأدم، ألا ترى أنه يستقبل الكعبية في الصلاة، والصلاة تكون لله تعالى، والتوجه إلى الكعبة لتشريف الكعبة، كذا هنا.

وقال بعضهم: لا، بل كانت السجدة لأدم على وجه التحية والإكرام، ثم نسخت ذلك بضوله عليه الصلاة والسلام: المو أصرت أحداً أن يسج نالاحد لأموت المراة أن تسجد الزوجها الآلواما الإثم؟ فلأنها لوتكاب "ما هو محرم، ومنهى عنه، وارتكاب للحرم يوجب الإثما".

والذليل على صحة ما قلنا مسألة ذكرها في واقدات الناطقي، وصورتها، إذا قال أهل الحرب لمسلم: السجد للملك وإلا قناناك، فالأفضل له أن لا يسجد؛ لأن هذا كفر صورة. والأفضر قلابسان أن لا يألي بما هو كفر صورة، وردكان في حاله الإكرام، وإن أراد أن يسجد

⁽١) آخرجه أبو تاود في استاه (١٩٤٠): باب في حق الزوج على الرائد واكترساني في سنه (١٩٥٥): باب حق الروج على الرائه وابن ساحة في سنه (١٩٥٥): باب حق الروج على الرائه وابن ساحة في سنه (١٩٥٥): باب حق الروج على الرائه وابن أب مناحة في الجامعة (٢٠٥٩٨)، والدائم في احساده (١٤٤٨٠): باب الدائم في المسادة (١٤٤٨١): باب البائم في المسادة الرائم على الكبري (١٩٤١٥). باب ما جاء في عظم حق الرائع على الرائه وابائ أبي أوفي في المسادة (١٤٤٥)، وأحساد في المسادة في المسادة (١٩٤٦٥).

⁽٢) ورد في تساقه في أوتسخة أما : ارتكب.

⁽٣) فالما أهبارة أنبت في جميع الشمخ التي هندا.

بنيه التحيه، فالأفضل له أن يسجد؛ لأن هذه تيس يكفر . فهذه المثالة تؤيد ما ذكرنا بيمن سجد طلسطان (على رجه النحية أنه لايكفس، هنذا إدا سجد نبية التحيف ورن سجد بنية العبادة تلسلطان [1] ، أو نم تعضره النبة ، فقد كفر إحقاهم الكلام في السجدة، جشا إلى الانحناء طلسلطان ، أو لقرم، وأنه مكروهة؛ لأنه يشيه فعل الجوس]"! .

9978 - رأما الكلام في تقبيل البدد فإن قبل بد تقسه لقبره، فهو مكروه؛ لأن ذلك من فعق الفساق، وإن قبل بد غيره، إن فبل بد عالم، أو سلطان عادل لعلمه وعدله لابأس بعا هكذا ذكر في فقاوى أهل سمر تقدأ، وقد صح أن عبد الله بين عباس وضي الله عبهما أحدًا بركاب زيد بن أبات وضي الله تعالى عنه، فقال زيد: مهلا بنا ابن عبر رسول الله! فقال عبد الله مكذا كه نصيع "بعلما ما أكابر أصحاب رسول الله يُظفّه فلما استوى زيد بن نابت على مخته قال لابن عباس: باولني بدك، فناول، فقبل ويديده، وقال: كنا نصيع هكذا بأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا يدلك على أنه لا بأس يتقبل بدغوه لعلمه، أولشوة .

وقد حكى عن سعيان رضى الامتعالى عنه: أنه سمى تقبيل بدالعالم، أو السلطان العادل سنة، فقال له عبدالله بن المبارك، ومن يحسن هذا غيرك، وإن ثبل يدغير العالم، وعير السلطان العادل سنة، فقال له عبدالله بن المبارك، ومن يحسن هذا عيرك.

9913 - وإن قبل يد عبير العالم، وغيير السلطان العادل، إن أو ادبه تعطيم المسلم، وإكرامه، فلا يأس مه، وإن أو دبه عدادة قم، أو لبناق مه شيئًا من عوض الدنيا، فهو مكروه، وكان الصدر الشهيد وحمه الله تعالى يفتى بالكراهة في هذا الفصل من غير تفصيل، وعن على الراري أنه قال: كانت عل على الأمون، ونقيل بدء، ويشر يفرل: هذا فسي.

۹۷۲۶- و أما الكلام في نفيها الوجه حكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أمه قال: لا يأس أن يقبل الرجل رجه الرحل، إذا كان فقيها، أو عالماً و أو إهذا، يربد مقلك إعزاز الدين ، فقد صح أن رسول الله يك قبل بين عيني عنمان ابن مظمون بعد موته، وقبل أبو بكر رضي الله تعالى عنه جمية رسول الله تلا بعد موته.

وقد ذكر في الحامم الصغير ؛ ويكره أن يقبل الرجل وجه أخر أو حبيته أو رأت -والله

⁽١) عدم المبارة أتبت من النسخ التي توجد عندتا كلها.

⁽٢) هذه العبارة ألبنك من حسيم النسج ثاني في أيمسا

⁽٣) ورد في سبخة أطأ الفعل مكان تصنع

9۷۲۷ - وجل أيختفط آ" إلى وجل من أهل البياطل والمشرد فيدفع ظلمه وشره عن نفسه ، فإن كان هذا الرجل مشهوراً عن يقتدى به يكره ؛ لأنه إذا كان إيخنلط "" إليه يظن أل يرضى تأمره، فكان فيه مفلة أهل الحق، وإن لم يكن مشهوراً يقتدى به، لا يأس إن شاء الله تعالى ؛ لأنه عرى عن هذا المنى.

997A - وحل يدعوه الأمير ، فيستأل عن أشياء ، فإن تكلم بنا لا يوانق الحق ، يناله المكووه الا يتبغى أن يتكلم ، بحلاف الحق ، لقوله عليه الصلاة والسلام: همن تكلم عند فالم بحايرضيه يغير حق يغير الله تعالى قلب ذلك الظالم هليه ، ويسلط عنيه ، وهذا إذا لم يخف القبل ، أو نلف بعض حسده ، أو أخذه ساله ، فإن خاف ذلك ، لا يأس بدلك ؛ لأنه مكره عليه معتى حوالة سبحانه تعالى أعلم - .

⁽¹⁾ هكفاوردس نسخة أصاء ووردش الأصل وتسحني أطالوام : مختلف.

⁽٢) هكذا وردين نسخة حياء رورد في الأصل و حلى أم : يختلف.

الفصل الحادي والثلاثون في الانتفاع بالأشياء المشتركة

9979 فكر في وديمة العبول و الواقعات ، الأرض أو الكرم إذا كان بن حاضر و غائب الراض أو الكرم إذا كان بن حاضر و غائب الراض الروبائل ويتبهم الاطهام أو الغائب برقع الأمر إلى القاضية ولو لم برنع فعي الأرض برع بحصته ، ويعليم لله ، وهي لكرم يشوم عبه ، فإذا أدركت الشوة بيجها ، وبأخذ حصته ، وتوقع حصة الغائب ، ويسعه ذلك إن نباء الله تعالى ، نباذ أدم العائب ، فإذ شاء فسس القبسة ، وإن نساء أحراء ، وذكر عن محمد وحمته الله تعالى في موضع اخرا الو أن الشربة التحديد من النسوة عندي ، وبحفظ تمنها ، فإن حفر ساحته و أجاز فعله يحراء وإلا صعة القبعة .

وإن لوينجمر، فهو كالمقطف يتصدق بها، قال الفقية أو المشف رحمه الله تعالى، وهذا استحداث، وبه بأخذه وقال: ولو أدى الخراج كان منظومًا

996 و دكر معدد وحده العالمان عن شروط الأصل في الدراة كانت مشتركة وأحد الشريكين عائد، فأراد الخاصر أن يسكنها إسالًا، أو بواحرها إسالًا، فألد أما بهما بهما ويل عه تعالى فارسخى له ذلك الآل بسعرف في نصيبه، وبصيب شريكه والتصوص ملك العبر عرام، حقّا فه تعالى، وحقّا فصاحب الملك، وفي الغضاء لا عبوع فردلك الأل ملك الإنسان الا يميع عن ذلك الأل محمة نصيب شريكة من الأجراء وبرد ذلك عليه إن قدر، وإلا يتعدد أن الأن تمكن فيه حبت عن مريكة أن وكان كالماصب إذا أحر، وفيض الأجرينصذى، أويرده على المنصوب منه أن سريكة أن وكان كالماصب إذا أحر، وفيض الأجرينصذى، أويرده على المنصوب منه أن ما بخص بصيبه بطب له الأله لا خدت فيه. عذا إذا أسكن خيره، فأما إذا أسكن بفسه وشريكة عنش، ما القراس أن لا بكون المائلة فرسا به وبن الله تعالى، كسا لو أسكن غيره، وفي الاستحداد في المنازات في الكنات في هذا أمر الدور فرسا به أكان له أن بسكن حال غيبته ، فأب ليس له المكان غيره حال غيبته ، فأب ليس له وحده في ندال مائلة المناز في في المناز في في الكناب ، فتال حكما عامة المنور.

٩٧٣١ - وفي العبون : قو أن داراً غير مفسومة من رجلي غاب أحدهما لوسع الحاضر. أن يسكن بقيدر حبصته، ويسكن الدار كلهاء وكيفًا خياده بين رجلين عياب أحدهميا : فللحاضر إ`` أن يستخدم الحادم بحصته، وفي الداية لايركيها الحاضر ؛ لأن الناس يتفاونون في الركوب، أما لايتماونون في السكن، واستحدام الخادم، فبتضور الغاتب بركوب الدابة، ولا يتصور بالاستخدام، وبالسكني، في إحارات التوارك ، عن محمد فين مقاتل أن للحاضر أن بسكن الدار فدر تصبيعه وعن محمدا أذافلحاض وأذا يسكن حموم العار إذا خاف عبلي الدار الخراب إناليم يسكنها

وروي ابن أمي مائك هن أبي بوسف عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى في الأرص: أنه اليس للحاضر أنا بررع يقدر حصيته، وفي الداراله أنا يسكن، وفي الوادر هشام: أن له ذلك

٩٧٣٢ - وإذا أراد الرجل أن يحدث الطلة في طريق العيامية ، و لا يضير بالجامية . فالصحيح من مدهب أبي حنيفة رضي الدنعالي عند أن لكل واحد من أحاد المسلمين حتى الذو وحل الطرح، وقال محمد رحمه الله تعالى الدحل المنع من الإحداث، وقيس لدحق الطرح، وقال أبو يوسعه، حسمه الله تعالى السي له حق المنم، والاحق الطرح". وإن كان مضر ذلك بالمستمين، فلكل واحد من أحاد المشبين حق الطرح، والرفع

وإذا أراد إحداث الظلة في سكة غير مافذة لا يعتبر عبه انضرو وهدم الضرر عندنة، بل يمتمر فيه الإذن من الشركاء، وهل بياح إحداث الظلة على طريق العامة؟ ذكر أبو جعفر الطحاري: أنه بدح ولا يأثم قبل أن بخاصمه أحد، وبعد ما خاصمه أحد لا يبارله الإحداث، ولا بيناح الانتماع، ووأثم بكرك الظلف، و قال أبو يوسم، ومحمد رحمه ما الله تعالى: يباح له الانتفاع إذا كان لايضر دلك بالعامة.

وفي المنتقى أنا قال: ودا أواد أنَّ بنني كنيفًا، أو طلة على طريق العامة، فإني أمنعه عن دلك ، وإذ بني ثم احتصموا نظرت في ذلك ، فإن كان فيه صَرر أموته أن يقلع ، وإن لم يكن فيه صرر تركته على حاله.

⁽١٤) أشتت هذه العبارة من جميع النسخ التي هي متااول أودينا.

⁽¹⁾ هكد وردعي الأصل، ووردعي نسخة أطأ ؛ إحداث مكان أن يحدث.

⁽¹⁷ وردني نسعه م الحق الرفع.

وفيال محمد وحمه الله تعالى: إذا أخرج الكنيف، وثم يدخله في داوه، لم يكن فيه صرر ترك، وإذا أدخله في داره، منع عنه؛ لأنه إذا أدخله في داره، فالبينة على الذي بخاصمه أنه من الطريق.

9979 - قال في رجل له ظلة في سكة غير نافقة: فليس الأصحاب السكة أن يهدموها إذا لم يسلم كيف كان أمرها، وإن علم أنه بناها على السكة، هدمت، وقو كانت السكة نافقة، عدمت في الوجهين جميعًا، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان قيه ضرر، أعدمها، وإلا بلا فالحاصل أن ما كان على طريق العامة إذا لم يعرف حالها، يجعل حديثة، حتى كان للإمام وقعها، وما كان في سكة غير نافقة، إذا لم يعلم حالها، يجعل قديمة، حتى لا يكون لأحد، فعها.

فال شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى: وتأويل هذا في سكة غير تافذة أن نكون داراً مشتركة بن قوم أو أرصاً مشتركة بيشم ، ينوا فيها مساكن وححوات، ووفعوا بينهم طريقاً ، حتى تكون الطريق ملكاً لهم ، فأما إذا كانت السكة في الأصل أصيطت بأن بنوا داراً ، وتركوا هذا الطريق للمرود فيه ، فالجواب فيه كالجواب في طريق العامة ؛ لأن هذا الطريق بفي على ملك العامة . ألا ترى أن لهم أن يدخلوا هذه السكة عند الزحام .

وحكى عن الشيخ الإمام الأجل تسمس الأثمة الحلوائي وحمه انه تعالى: أنه كان يقول في حد السكة الحاصة: أن يكون فيها قوم يحصون، أما إذا كان فيها قوم لا يحصون، فهي سكة عامة، والحكم فيها نظير الحكم في طريق العامة -واقه أعلم-.

الفصل الثاني والثلاثون في المثفرقات

4976 - رحل قد امرأة لا تصلى، يطلقها حتى لا تصلحب اسراء لا تصلى، فياد لم يكن له ما يعطى مهرها، فالأولى أن يطلقها، قال الإمام أو حصص لكبير السامب محمد ابن الحسن- إن لقى لله معالى ومهره، في هنته أحب إلى من أن يعا مرأة لا تصلى.

عمو الاعصاد في الخمام من غير ضرورة مكروهة، رمى أد اوى أهل سامرفند : قال العقبه أبو جعقر: سمعت تنبخ الإسلام أبا بكرية وقال لابدُس مازية مؤ الوجل الرجل إلى الساق، ويكره أن يغمر الفحد، وتجميم من وراه توب أو غيره، قال الفقيم أبو جعفو: وتنعل نبع هذا، ولا يدُس به .

. قال الفقية أبو حفقر وحمه الله تعالى، هذا، وكان الشيخ أبو بكر يقول: يضمو الوحل وحل والفاته ولا يعمز فحذ والدنة.

977 - من أمسك حراما لأحل غيره، كالحمر وبحوم إن أمسك بن يعتقد حرمته كاخمر عسك لنمسم لا يكره، وإن أمسكه لن يعتقد إلاحام، كانا أو أمسك العمر للكافر يكره.

۱۹۷۳ مثل مالك بن أنس رضي الا تعالى عنه عن قوم أوادوا الخروج على منطانهم خروه ، هن يحل لهم فتك إفاده المراجع على منطانهم خروه ، هن يحل لهم فتك إفاده الله فتك إلى السبعهم دلك ، وكان بسندا، بما روى هن رسول الله يخلج أنه قال . فأن بعدم التي عشر أنفا من هذا كاستهم واحدة "أو ويعول الراسول الله يخلج أنه قال . فأن بعدم أنفا لا يعسون إذا كانت طلمتهم واحدة . ووعد أن ابني عشر أنفا لا يعسون إذا كانت طلمتهم واحدة . ووعد التي عليه الما لاه والسلام حق ، وإذا كان في الفروج على السلطان المع حوره لا يكون سعياً إلى إملاك أنفسهم ، فيسعهم ديت ، وإذا كانو ، أفل من التي مشر أنفا ، لم ينبقن يخلسهم ، في علال من التي مشر أنفا ، لم ينبقن النسيم، فو حد جود ، ولم يعاوا بقصادهم السلطان الجائز بالأذي ، فكانوا ساعين في إعلاك النسيم، فات على المرابعة الشاهدة ، فلا يستهم ولك .

١٩١ فكرة تشارك موراي في أتحقه الأسوطي ١٣٩/٥

9979 مثل الفقيه أبو بكو رحمه الله تعالى عن قراءة القرآن! هو أن أفضل للمتفقه، أو دراسته للمقه؟ قال احكى عن الفقيه أبي مطبع أنه قال: النظر في نتيب أصحابنا من قبر سماع أصفل من قبيام لبلغه في أخر النوازل!. وعن أبي عناصه رحمه الله تعالى أنه قال: طلب الأحاديث مولم بطلب فقهه، وفي قتاوي أهل سموقند : بكره الخلوس في المسجد في المصبة للانة أيام، وفي غير المسجد جاءت الرخصة ثلاثة أيام لفرجال، وتركه أحس، وفي النوازل: الا بأس بأن يتخذه في المسجد بيت يوضع في البواري لتعافل المناسعة بيت يوضع في البواري لتعافل الناس

۹۷۳۸ و فی نتراهه آوافعات الناطقی : ویکره الوضوء فی المسجد، إلا أن یکون فیه موضعًا اتخد لذنك، و لا بصلی فیه، ونی انقدوری: كره أبو حتیقة وأنو یوسعه رحمهما الله تعالی الوضوء فی انسجم، وقال محمد، حمه الله تعالی: لا ناس به إذا لم یکن علیه قدر

وفي النوازل - شهاده جاريصلي في البوع مرة واحدة أنبية الحسجد، ولايصف أكثر من ذلك، لأن فيه حرم.

٩٧٣٩ وإذا تعلق بنيات الصنى بعض ما يلقى في المسجد من الهواري والحسيش، مأسوحه، قليس له أن يرده إلى السحد إذا نم يتعمده الأنامة في المسجد بعثرح، خادم المسجد عسى، وإذا وقع خارج المسجد لا نحب خليه الإعادة إلى المسجد.

• 3٧٤- رجل مات فأجلس ورثه على فبردرجالا يقرأ الترأب تكلموا فيه بعضهم فالوا: يكره وبعضهم قالوا: لا يكره والسألة في الحقيقة بناء على أن قراءة القرآن عي النبور على يكره؟ والمختار أنه لا يكره وهل بناء على است؟ فكلموا فيه واللائب أنه بنقع ولأن الأخبار وردت يقراءة ابة الكرمي وسورة الفاقحة رسورة الإخلاص، وعبير دلك وحكى عن الحقيم أبي بكر القاصي رحمه انه تعانى: أنه أرضى عند مونه بذلك.

وفي انوادر هشام ۱۰ قال سمعت آیا یوسف رحمه الله تعالی بقول: رجی اشتری ثوباً بعشر قدراهم، وارجع له داخال، قال: لا نقیله حتی بقول: آنت فی حل، آر هو لك .

٩٧٤٦ - مناع محمد بن مقائل . حمه الله تعالى عن رجل سرق ١٠٠ وأساله وفي أرضه . وكرمه؟ تأجاب أنه مطيب له ماحرج من [نزله] [1] .

٩٧٤٢ - رجع غصب شعيراً، أو تهاه و سمن به دايه ، فإنه بجب عليه قيمة ١٠ خصب،

⁽١) وردمي تسخة ظ ، هر هو .

۲۶) وردهی نسخهٔ اف ، من مؤله،

وما زاد في الدابة يطيب له. ذكر القيمة وقع سهواً، والصحيح أنه عليه مثل ما غصب، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: وقد حكى عن مفض الزاهدين أن الله وقع في كومه في عير توبته، وتحل لانقول شطع الكرم؛ لأنافيه إقساد الله، ولكن لو تصدق لنزله كال حساً، فأم يقطع كرمه، أما لا يجب عليه التصدق في الحكم.

4VET - ستل الفقيه أبو الفاسم رحمه الله نعالى، عن رجل زرع أرض رحل بغير إذه، فلم يعلم صناحب الأرض، حتى استخصف الزرع، فعلم، ورضي به، هل يطب للزارع! قال: نام، قبل له، فإن قال: لا أرضى، لم قال: رصيت، هل يطب له؟ قال: يطب له أيضًا، قال لفقيه أبو اللبث: وهذا استحسان، وبه تأخذ.

9982 - اختلف العلماء وحمه الله تعالى في كراهبه تعلق الجُرس على الدواب، فعنهم من قال: بكراهبته في الأسفار كلها، الغرو وغيره في دلك سواء، وهذا المقاتل يقول: بكراهية دلك في الخضر، كسايقول: بكراهيته في السفر، ويقول أبضًا: بكراهبة اتخاه الجُلاحل في رجل الصغير

وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير": إنا بكر «اتخاذا الجرس للعزاد في طار الحرب، وها بكر» وهو المذهب عند طلما «الرحم» الله تعالى ؛ الآن العليق الجرس عنى الدواب إنما بكر، من دار الحرب، الآن "العدو بشعر بمكان المسلمين، فإن كان بالمسلمين فله يتبادرون أليهم» في دار الحرب، وإن كان بهم كثرة، فالكمار يتحرزون صهم، ويتحصنون، فعلى هذا قالوا "إداكان الركب في الفسازة في دار الإسلام يتحافون من اللمسوص، يكر، فهم تعليق الجوس (على اللواب أيضًا، حتى لايشمر الملموص، فلايستعدون لفتلهم وأخذ أموالهم، والذي ذكرنا من الجواب في الجواب في الجلاحل.

قال محمد وحمه الله تعالى في السير الكبير : فأما إذا كان في دار الإسلام فيه منفعة الصاحب الراحلة، فلا بأس به . قال: وفي الجرس منابع جمة ، سنها إذا ضل واحد من الفافلة يلتحق بها بصوت الحرس، ومنها أن صوت لجرس يبعد هو ام القبل عن الفافلة ، كالدلب وغيره، ومنها أن صوت الحرس يريد به نشاط الدواب ، فهو نظير الحقو ، فإنه حوز ؟ لأنه يزيد

 ⁽¹⁾ ورد في تسيخة الهاأ وهذا الغائل بقول بكر اهية الشائي الحصر كما يستأس ، ويطهى بصوب المراهبراء
 وقال مجمد رحمه العائي السير الكبير . . . والخ.

⁽٢) أنتك هذه العبارة من نسخه خر وسنحد م].

⁽ع) أتبت فدوالداروس تمحني أظ و ح ..

عَ رَنشاط الدواب.

د ٩٧٤ - والحناف الناس في فيرب الدب في العرس، قال بعضهم: لا بأس به الما روى عن هانشة رضى الله تعالى عنها، أن وسول الله يعلا قال: •أعلنوا النكاح والحملوه في المساجدو أضربها عليه بالدنوف. ٩٤٠.

وقال محمد ابن سيرس: مسمعت عمر بن الخطاب رضي الشالي عنه كان إذا سمع صوتا أنكره، مثل عنه، فإن قائوا: عرس أو خنان، أفره.

و قال معقبهم : يكره ، لقوله عليه الصلاة والسلام : «كل لهو لنسز من باطل إلا ثلاث تأديبه فرسه ورميه عن قوسه وملاعث مع العله .

9981 - قال الفقيه أبو الليث وحمه الله تعالى . الدف الذي يضوب هي زماننا هذا مع السنجات والجلاجلات، يتبعى أد يكون مكروها بالانفاق ، وإغا الجلاف في الذي كان يصوب في الزمن المتقدم.

9929 - قال محمد رحمه الله تعلى في الجامع الصعير ، مسلم باغ صعراً ، وأخذ السه ، وعلى بائ الحمر دبن الرجل كره الصاحب الذبن أن يقضى دبه من ذلك ، وإن كان البائع نصر انباً فلا بأس به ، والوجه في ذلك أن القيم اليس بنقوم في حن المسلم، فلم يجز يبعه ، ولم يملث تمنيا، لا بالعقد ولا بالقيض ، بل بقى اللمن على ملك مشترى اخسر ، فإذا أخذ صاحب الدين ذلك ، فقد أخذ ملك المبتوم عي حق الذمن فجاز بيعه ، وعلك المبتوء فلم إذنه ، فلا يحوز ، فأما الخير المتقوم عي حق الذمن فجاز بيعه ، وعلك المبتوء فيجوز

٩٧٤٨ - و لا يتبغى أن يتصدق على السائل فى المسحد الجامع؛ لأن هذا إعانة لهم على الذي الناس، وقد قال هذا إعانة لهم على الذي الناس، وقد قال قبلة في شهادة من يتصدق فى المسجد الحامع، قال الفقية أبو بكر بن إسماعيل الزاهد وحمه الله تعالى: هذا ليس بحام إلى سبعز فلماً ليعبر كذارة له .

٩٧٤٩ الصيرة إدا أصاب طرقا منه نجاسة ، ولا يعلم دلك بعينه ، فعرل منها ففيزًا أو ففيزين ففسل ذلك ، أو أرال ذلك عن ملكه يبيع أو هبة ، يحكم عظهارة ما يفي من الصيرة ، لجواز أن المعروف" هو الذي أصابه المحاسة ، فلا يتيقن شجاسة ها بقي، وقد عوفناه مساح

⁽۱) مسلمي تحريم هذا الحديث، وقد أخرجه الترهية بي كن أسنته (۱۹۹۹)، والي صاحبة في اسمله (۱۸۹۵): بات إعلان النكاح كما بشي

⁽٢) وود من أطأة قروال أن المودق هو الذي أصابه النجاسة .

التناول، قلا نشت المرامة بالشات.

ولا رورة عن أصحابنا في هذه المسألة، ومشابخنا وحمهم الله تعالى استخرجوها من مسألة في السيراء وصورتها في الوالوحلا من أهل المقمة وخل حصنا من حصون أهل الحرب، قد حاصره المسلمون، ثم إن المسابئ فتحوذ الحصن، وأخذوا بالرجال، وعلموا يقينا أن الدمي ميهم، إلا أنهم ثم يعرفو ويعيم، وكل واحد مهم بدعي أنه الدمي، فإنه لا بحن للمسلمين فتلهم، ولوقت واحد من أهل الحصن بعدها مات واحد منهم، فإنه يحل للمسلمين فتلهم، لأنه بعدها فحل فيه الذمي أو مات أو نصح واحد منهم، أو قتل، أو حرج واحد من حصن، مريبينين أن فيهم من هو محرم القني، لجواز أن بحرم القبل من قبل، أو مات، أو حصن، حريب، وقد عرضاهم مباح الفتل في الأصل، فلا تبت خرمة بالشل .

• ١٩٧٥ صبى صمع الأحديث، وهو لا يعهم، ثم كبر، حاز أه أد يروي من المددث، ويذا قرئ هائ على صبى مع الأحديث، وهو لا يفهم، ثم كبر، لا يجوز أنه أن يشهد عا قيه، ألا ترار أن الله المائع إذا قرئ عليه صال، وهو لا يفهم ما قيه، لا يحوز أنه أن يشهد عا قيه، ولم صمع الإحديث، ولم يفهم "الإحديث، ولم يفهم" معناه جازله أن يرويه.

تعلم علم لمكلام والنفتر فيه ، و وواه قدر الحديثة منهى، وتعلم علم التحوم قدر ما يعرف القبلة ، ومواقبت الصلاة ، لا بأس يه ، وما عد ذلك، فهر حرام

۱۹۷۹ التحریه فی تشاطر فی والحیلة فیها هل بحل إلاتان بتكلمه متما برحستر شدی أو غیر دعلی الإنصاف بلا نفتت، لا بحل، وإل كان بكلمه من بربك التعمت، وبريد أن يطرحه. بحل، بل محتال كل الحیلة تلفعه عن نفسه - لأن دفع التعنت مداوع بأي طريق بمكل الدفع

قال حشام في الرائره : وأبت على أبي يوسف رحمه الله تعالى نعين مخصوفتين عسامير الحديث فقلت . أثرى مهذا الحديث مأساة فقال . لاء فقلت . إن سقيان و فور من يزيد يكرهان ذلك ؛ لأنه تشبه بالرحبان ، فقال أبو يوسف رحمه الله فعالى . كان وصول الله تطخ بيس انحال التي لها شعر ، وإنها من نياس الرحيان - تعد أشار إلى أن صورة المشابهة فرما بتدن مدمد لاح الدياد لا يضر ، وفاد تعلق بهذا الناع من الأحكام صلاح الدياد ، فإن من الأحكام .

9901 - قال في أطامع الصغير ﴿ وتكره هذه الخرقة الذي تحمل. وعسع مها العرق. وهكذا ذكر في الشدوري، من أصحابنا وحميم الله تعالى من قال. الكراهة في الخرقة التي لها

O1 ورد في سنجة أم : وهو لا يفهم معاد

قسمة، أما إذا كانت شيئًا لا ترمة له لا تكر وه لأن إعداد ما له قسمة لإزاله العرق فيه تضبيع لماله و والمنهوس قال باذكر هة على كرا حال، وإطلاق لفظ الكتاب يلك هلبه، وإنه كرم؛ لأمها سعد محدثه لم يفعفها النبي عميه الصلاة والسلام، ولا الصحابة، ولا المابعول، وإما كالرا يمسحون المعرق بأطراف لرديشهاء ولأن فيه صرفاس التكبراء ونشه بري الأعاجم، وكذلك والحرقة التي يجتمع بها مكروهم، والحرقة لني يجمع بها الوضوء منعللة ، ومسهرس أطنل في ملك والنواوات المشمين ذلك

والحاجبار أن من فعار شبكا من دلك تكباك فهو مكروده ولدعمة، ومن فعل ذلك خَاجة لايكرها وهوانظير المربع في جاوس والانكاب قد مفعله الرجل لخوة وتكرأنا فيكرها وقد يفده الرحل لحاجته فلابكره

٩٧٥٣ - رحكي عن الحاك الإصام رحمه الله تعالى: أنه كان يكر، استحمال الكواعة في ولبدة. فيمسح بها الأصابع، وكان يشعد فيه، ويزجر زجراً طبعً.. ولا تأس تأن بربط الرحل في إصمعه أو حرقه الحيط، فالحاجة إلى التذكر ، فقد صم أنَّ رسولُ انَّه ﷺ أمر يعض أصحابه ر صي الله تعاني عنهم خالث"

وقال أنو حنيفة وحمدالله ته الني ولاجته م من الخنزير بجاله، ولا عبره، إلا الشعر للإساكفة، وقال أمو يوسف و صدافة تعالى الكرد الانتفاع بالشعر أيضًا، وقول أبوحنيفة رضي فه تدلي عنه نُطهر؛ لأن حاجة الأساكفة إلى شعرها حاجة ماسة، وخبرها لا يقوم مفامها في إقامة مصابحة الأمري

قال الفقيد أبو المبيل رسمه الله تعالى: فعار خص بعض انتاس في أن يبول الرجل فانعاً ، وكرهه بمضهم إلا من عذري ومه نقول.

٩٧٥٤. النصيعية بالديات. أو المدجاجة في أيام الأصحية عن الأأصحية عليه لعسرته نشبها بالمضحن مكرون ودكر النبيخ الإمام الزاهد الصعار في كناب خيان التوجيد بالفارسية، وقال. هذا من رسم اللجوس.

وروي تعبير بن يحبى بإسنادته عن محمد بن الحسن أمه قال: ليس للعالم من بيت المال نصيب ؛ الأنه وارث الأسباء، وقد قال الله تعالى في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: ﴿ قُلُّ لا أسالُكُم عَلَيه أجرًا إلا الصَّوَادَ في الصَّرِينِ ۗ أنَّ وقال الله تحالي: ﴿إِنَّ أَحْرَى إِلَّا عَلَى

⁽⁴¹ رود مي نديخة عن " بدللة. فول أن يومنص، وفي نسخة م " فالدالم يوسف، وقال أبو حبية عارة وهم سور (الشروي الأيا ٢٣

الله ﴾ أن قال والعزاة لهم تصيب من بيت المال

المرأة في بيت زوجها، والأمة في بت مولاها لا تطعم، ولا تتصابق بالطعام الخدير، كاخطة وقيشها، وأما مغير المدحر من الطعام تنصدق على الرسيد، وإن أم يأد الروح والولى بدلك صريحًا، ويكون ذلك يؤذن المولى والزوح، ماعتبار العرف والعادة.

الخطب إذا وحد في نهر جاري، جاز أحده والانتفاع به، وإن كان له ثيمة وقت الأخذ. الأب إذا احتاج إلى مال ولده، فإن كان في الصر، واحتاج لفقوه، أكل يغير شي، وإد

الا به بالإد احتاج إلى مال ولنده على كان ان النصر ، واحتاج عصوم اهل بعير صيء وإد كان في السفر ، واحتاج لعدم الطعام ، لا يقتقره ، بل هو موسر ، أكله بالقيمة ، و حد اليسار هنا أن لا يجز له الصدقة .

٩٧٥٥ - قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب: ويفترض على التاس إطعام المعتاج في الرقت الذي يعجز عن المروج والطلب. وهذه الممالة تشتمل على تلاتة مصول.

970٦ أحده: أن المحتاج إذا عجز عن الحراج ، يعترض على كن من يعدم حاله أن يطعمه مقادار ما يتقوى به على الخروج ، وأداه العسادات ، إذا كان قادراً على ذلك ، حتى إذا مات ، ولم يطعمه مقدار ما يتقوى به على الخروج ، وأداه العسادات ، إذا كان قادراً على ذلك ، حتى إذا الصلاة ولم يطعمه أحد عن إيعام حاله ، الشتركوا جميعاً هى المأن ، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام : "أيا رجل بالقامن إلى جنبه طاوا" . وقال عنيه الصلاة والسلام : "أيا رجل بات جنفك بن قوم أغنياه فقد برنت منهم دمة أنه وهمة رسول الفاأ" ، وكذلك إذا له يكن عند من يعلم محاله ما يعطم ، ولكمه قادر على أن يحرج إلى الدمل ليخبر بحاله ، فيزا استعوا من ذلك حتى مات ، اشتركوا من الذائم ، وذا قائمة به البعض سقط عن الباقين .

٩٧٥٧ - الفسل الشابي: إذا كان المستاج قادرًا على الخروج، ولكن لا يقدر على الكسب، فعلية أن يخرج، ومن يعلم بحداله إذا كان عليه شيء من الواجبات، فليؤده إليه حنيًا، وإن كان المحام بقدر على الكسب، فعليه أن يكسب، وإذا كان المحام بقدر على الكسب، فعليه أن يكسب، وإذا يحل له أن يسأل.

⁽١) سررةبوس الأبة٢٢

⁽٢) ما بين المقولوز سائط من الأصل و فشاه مي ظارح وه.

 ⁽¹⁾ أصراجه ابن عبد البراقي أجامم المعوم والحكم (١٣٩٨)، وابن قليلة في الأوبل محدث الحديث (١٠)
 ١٧٢، وذكره الهيشمي في أعجم الزوائد //١١٧

⁽۵) أخراجه أخليت في حيثيم (۵۸۹))، والجائم في أحسندرك (۲۹۹۵)، والحارثي في مصدة . - (۲۹۵)، وذكرماريتم في حسب الرقية // ۲۹۹

4904 الفصل النالث: إذ كان الحتاج عاجرا من الكسب، ولكه قادر على أن يخرج، ويطوف على الأنواب، فإنه غشرض عليه ذلك، حتى إذا لم يفعل ذلك، وقد هلك كان أنمًا عند الله تعالى، وهذا لأن السؤال في هذه الحالة يوصله إلى إقامة الفواتض، فيكون مسحقًا عليه، كالكسب في حق من هو قادر على الكسب.

4909 - ثم قال: والمعلى أفصل من الآعة. ومقوطلسانة على ثلاثة أوحه: أحدها: أن يكون المعطى سؤدياً لواجب، والأخذ فنادر على الكسب، وفكته محتاجاً، فههنا المعلى أفضل بالانفاق؛ لأنه في الإعطاء مؤدي للمرض، والآخذ في الآخذ شرع، فإن له أن لا يأخذ ويكتسب، ولا شك أن درجة القرض أعلى من درجة البرع.

والتاني أن بكون المعطى والأخد كل واحد متبوعًا، أما المعطى، قطاهر، وأما الأخد مأذ بكون قادرًا على الكسب، وفي هذا الوجه المعلى أفضل؛ لأن العبادات مشروعة بطريق الابتلام، ومعنى الامتلاء في الإعطاء أظهر؟ لأن الابتلاء في العمل الذي لا تميل إليه النفس. والنفس تمير إلى الأخذ ما لا تميل إلى الإعطاء.

والثالث: أن يكون العطى متبرعًا، والآخذ مفترضًا، بأن كان عاجرًا عن الكسب، وفي هذا الوجه المطى أفضل عند أهل الفقه، وقال أهل الخديث -أسمد ابن حبيل، وإسحاق بن واهويه رحمهما أنة تعالى-: الأخد أفصل ههنا.

وفي أنوادو ابن سلماعية - عن أبي يوسف رحمه الله تعالى . إذا كان بالرجل سلعة ، وذلك مثل الغادة في العين وغيره ، أو كان به حجر ، فأراد استخراجه ، ويخاف منه الموت ، قال إن عمل أحد رجّه ، فلا بأس بأن يفعل .

٩٧٦٠ - لا بأس بالاستخبار عن الأخبيار المحدثة في البعدة. هو المخدر، لا فيه من المدلجة.

9971 - الغنى إذا أكل ما تصدق به على الفقير ، إنّ أباح له الفقير ، ففي حال التناول اختلاف الشابخ رحمهم اله تعالى ، وأن ملك الفقير الغنى لا تأس به ، بدليل حديث بريرة رضى الله تعالى عنها : أهم لك صدقة ، فنا هدية " ".

ابن السبيل إذا تصدق عليه، ثم وصل إلى ماله، والصدقة فائمة، لا يأس بأن يتناول من تذك الصدقة أو كذلك الفقير إذا تصدق عليه، ثم استغنى، والصدقة فائمة، لا يأس بأن يتناول

مرا ثلك العبدقة إ``.

باع الجيران في، العفر ، أو الرفق في السفر مناع البيت الذي لا واوث معه ليصرفوه إلى تجهيزه وتكفينه و دفته ، فلهم ذلك، في وديمة العمول أن وحكى عن نصير بن بحس رحمه لقه اعالى قال: مسمعت أبا سليمان الجورجاني ، قال: مات غريب عند محمد بن الحسن ، قباع محمد بن الحسن كتبه ، قال نصير : عبت لأبي سليمان ، أكان محمد يومنة قاصيًا؟ قال: لا .

وحكي أنه مات رفيق لوكيم لجراح في سفوه، فناغ وكيع مناعه، وكتبه، وقرأ هذه الآبة. ﴿ وَاللَّهُ يُعِلُّوا الْعَلَيْدَا مِنْ الْعَصِيمَ ﴾ [ا

وحكى عن القفيه أبى حعقر الهدوالى وحده الله تعالى أنه قال: هى مبت في محلة جمع ألمل المحلة دراهم، المستروابيا كفئاء فاشتروا أنه الكفن، وكفنوه، وقفس من الدواهم فضلة، قال: قال كان فلك من قرابتهم، أو من جسراتهم، قاموا بتكفيده سحق الصحية، أو القرابة، فإن ما فضل من الممال و هليهم، فإن لم يحرف مال كن واحد صهم، قهو مينهم جميفًا، وإن ثم يشتر عليهم، ودعلى ورئهم، وإن لم يغدر على ورئهم، فأحب إلى أن بصرف إلى صبت فقير من أهل نلك المحلف فيصرف فلك رلى كفنه، وإن لم يكن بينهم وبين البث قرابة، والاكان من جبراتهم، وإنفا هو غربب " برل، الموت فيهم، أو الحرج، فوصع هندهم تيكفوه، رأيت أن يصرف ما فضل من الدراه، إلى كف مبت احرمحتاح والله أعلم هندهم تيكفوه، وإنت أن يصرف والله أعلم

٩٧٦٣ - التحليف بالعلاق والعناق، والأبحاد المعلقة، ذكر في خدوى أهل صعرفند : أن بعض لشابخ رحمهم الله تعالى رحصوا فيه، واختيار المصدر الشهيد الكبير حسام الدين أنه يعنى بعدم الجراز، والايالخ المنتفني، يكتب في الفتوى: الرأي في دلك للقاصي.

٩٧٦٣ - وندرجل أن يدخل الدار التي أجرها، وسلمها ولتي الستأجر، لينظر حالها، ويرم ما استرم منها بإذن المستئامر، وبغير إذه عند أبي بوسف وسحمه وحمهما الة تعالى، وعند أبي حيفة رضي اله تعالى عنه . لا يدخل إلا بإذن السالجر

٩٧٩٤ - في سرقية "الأصل": لا يحوز حيل تراب ريض الصر ؛ لأنه حصر: فكان حق الجماعة، فإن البلام لمي من الريض، والايجتاع إليه ، لا يأس معند

- ٩٧٦٥ - مي وقف فتناوي أبي الليث]: الكرع مكروه في فواتد الفقيه أبي حعمر لأثر

⁽١) هذه الجيلة (وردت في جميع النسخ اللي عنديا.

⁽٦) سورة البغرة الاية ١٦٠

⁽۲) وردت بر سبحتی ط ٔ و ام ، وإما کان فریب

25 点的

٩٧٦٩ - منتن الفقية أبو جمعقم وحمله الله تعالى عن فوم قرأوا فراءة ورد، وكبروا بعد دلك حنهرًا، صال: إن فراديدتك الشكر، لا يأس به، قال: وإنه كبيروا بعد المبلاة على أثر الصلاق ولم يكون وأنه يدعة.

ولفًا كسورًا في الرياطات، فيانه الايكره إذا أرادوا به إظهيار المقودة و الوضع منوضع الخوف، وإذا البروا في مساجد ارباطات، ولم يكن الموصع مخوفًا، يكوه

قال العقبه أبو جعفر الهندواني رحمه الله تعالى: استمعت شيخي أنا بكر بقول: سئل وراهيم عن تكبير أمام التشريق على الأسواق والجهر بهاد قال: قلك تكبير الاحتراكة، وامن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يجوز، قال اللقية: وأنا لا أسمهي عن قائك.

قال عليه انصلاة والسلام ، القورة الفاجري فيه يحفره الناس ""، ومن عن محمد بن الخسو ، أنه قال في تأريق غذا الحديث ، مراد رسول الله يتزه أن يكون قصد الذاكر النصيحة حتى لا ينضرونه أحد ، وفي هذه الصورة لا إنم على الذاكر، فأت إذا حكى" في صدره فعم، وهنت ستره، صارعين، وفي قال عليه الصلاة والسلام ، اللهية أشدم الإناه .

4939 قبل الفقيه أبو نصر رحمه الله نعائي : إذا غرس على شط نبر عام، لا نفير بالمارة"، فقلك يباح له ، وفي شاء من السلمين أن بأخذه يرادع ذلك ، وإن جعله وقفاء صار وفقاً ، وأما على مدحب أصحاب رحمهم الله تعالى ليس له ذلك، وحكى أن محمد الل سلمة كان قد لني دكانًا على ما نهر واراً الماسته، فقيل الشيخ أبي نصر : ما نقول له؟ قال ، لا أبعده عن المهالا .

۱۹۳۸ و حکی من أمی نصر رحمه نه تمالی تُه قال. کل سیء حاز للإنسان بملکه، کاملحام والماء الذی بحوزه بکوزه، فوا، المصطر بشائل ما دون السلاح، وأمة فی ماه السر، و ما آشیه بشائله بالسلاح، وغیر السلاح.

٩٧٦٩ - وعن أبي بوسم ، وحسم الله تعالى في الرحق إن طبِّن جادر دور، ، والدفل هوا ،

^{•• · · ·}

أسر مدان هدير في الكامل في ضعف الرحمال ٢٠ (١٧٣)، ذكر دان الحرري في العمل التنامية ١٩٣.
 ١٧٧٥ . والعرض في تعسير ١٣٠٥/١٥ والمدوي في طبعي العمير ١١٠ (١٩٩).

⁽۲) ورد في حاشية سنحة اط : حال مكال حكي

فالاناهكالماوية نسخ ظالو الماوام سيورداني الأصلي العامد

المسلمين. فالفياس أن ينقض ذلك، وهي الاستحسان أن لا ينقض، و نترك على حالم، وروى. عن أس نصر بن محمد المروزي مسحب أس حسيقة رضي ان تعالى عنه أنه كان إذا أراد أن يطين داروسجو السكة عدنيه . نبرطيقه ، كبلا با خذشيناً من الهواء

مستم تصريح محيى عن الحقاع إذا كان حارجًا من السكة ، أو متعدمًا بحدار الشريك ، فأراد أن ينفض ، أو بغطع ؟ قبال: إن كانت السكة دفقة ، فيه أن ينفض ، فإذا تعقب لا يؤمر بينامه ، وليس نصاحت الجنفع حق العالوا ، وإن كانت السكة عبار ماددة ، فإن كان أدريدًا ، قلصاحبه حتى لغرار ، وليس لشريك حق التقيير ، وإذا يقض لا يؤمر بالداء تاناً

عول الرجل إذا كان على هبئة غرل المرأة يكره.

في صوم شمس الأثمة الحلواني: تنجيح المؤذن عند الأذان والإقامة مكروه.

في فناوي هن مسرقند : ونكره الإشارة إلى الهلال عند وؤيته . .

في الحشوى أهل مسعولتها ، وفي هذا الموضع أيصاً. إذا وجد تي الصبوة طريقًا لا يأس بالنفي فيه ، إذا لم يقع هي قلبه أنه محدث .

رجل الحقاص رجل شيئًا، ويعرب، ودحل داره، فلا بأمر الدمأخود منه أن يبنيه ويدخل داره، ويأحد؛ لأنه موضع الصه ورة

۱۹۷۷۰ فی ۱۰ اوی آبی اللبت رحمه افتانسالی : إذا رفع طبئا، آو ترایا من طریق المعمور، فلی آبام لارحال حاز ، بل هو أولی، وهی غیر ایام الاو حال إن لم بصر کالارض ، فكفت، و إذاكان كالارض، و حناج الرافع إلى فلعه لا يسعه ذلك إذاكان فيه مضرة بالمارة.

عي هذا الموضع أيضًا أهل فرية ابتلوا بالدياسة باحمر، فلا بأس به.

رجل مستنى في الطريق: وكناك في الطريق مناه، فلم بجد مستلكَّ إلا أرض إنسان. فلاتأس بالمتنى فهذه لأن فيه فمو ورة

۹۷۷۹ رفتار من صاوى أهل مدوقت " مسألة الروز في أرض الغير على التعصيل" بن كان مى الأرض الغيار حالفا وحالن لا يو فيساد الآن فقت دليل عدم الرضا من صحب الأرض بالروز فيه دوإن له يكن مناك حائظا، فلا بأس يالروز فيها. والخاص أن العتبر في هذا لياب عادت الناس.

9977 وفي أواقعات للناطقي أن نهر لرجل في أرض رجل ، أراد صاحب النابر النا يتخل الأرض لبعالج نهره البس له ديت ؛ لأن الأرض ملك القبر ، ولكن يسقى أن يشي في معن التبر ، وإن كنان النهر ضيفًا ، لا يكته اللبي في بعيد ، لا يلاخل في الأرض أبضًا ؛ لأن الأرض ملك عليم ما فلا يدخل إلا بإدماء فين المذا الخوات على فعال أبي مسيعةً وصلى الد تعالى عند الأما لاحرام ثاني عنده أما على مولهما الفلامر حرايا الله أداير على الحرج وبيل الماذكو تمول ذكل، وتأويل المسألة عالى فولهما الإنا بساحت النهر ماع الحويم من صاحب الأرض.

٩٧٧٣ - القبلولة المستحة مي القبلولة بين المتحلين داس الحنطة وداس السعير .

4974 - بساط أو مصلى، كتب عمله في النسج . المُلك لله أن يكره بسطه، والعجود عليه، واستعماله، فلو قطع إحرف من الحروف، أو ميد على بمش الحروف على له نيق الكلمة متصلة، لا تثبت الكراهه؛ لأنه بقية حروف [1] وللحروف المُودة حرمة > لأن مطم القرآن وأندار الذي يجيح، واسطة فالمطروف

وقد روي أن واحدًا من الأكنة رضى الله تعالى عنهم رأى لشربات برمون، وقد كاله المكتبوب على الهدف: أنو حهل لعندالله الصعيم عن ذلك، ومضى لوحهم، تم رجع درجمعم قدموا المواقد وكانوا ومود كذلك، قفال (فالمينك الأحل الحراف.

قتل الأعونة والسعاة والظلمة في أيام لقترة:

لمفتى قدير من مشايخها وجمهم الفراسال بإياجتم، وعد حكى عن الشيخ الإمام الأحل الراحد العيشار أن الحصاف أوود في أحكام المرأن من صوب الصرابيب على الناس على ومده وكان السيد الإسام الأحل أمر شجاع السمر قدى دفول: يثناء فاظهم، وكان بعني مكفر الأعونة، وكذلك القناضي الإمام عماد الدين السمر فندي كان يفي بكفرهم، ومحل لا نفني بكرهم

9۷۷ و افغال الدور فيه ، وقد ميل دخره في مدامر أنه يكره: لانه موضع قراءة القرال، فلا يليني به إدخال الدكر فيه ، وقد ميل بحلاله أيصًا

995 - السيطان إذ قبال تلخيارين اليموا عشوة امناه من الحيز بدرهم، ومن نقص عن دلك فعلت في حقه كداء فاشترى رجل من الخيارين عسوة أمناه من الخيز بدرهم، وقو لا حوف السلطان لا يسمع عشوة أمناه دروهم، لا يحل للمشترى أكله والأن الخياز في معنى الكرد على البيع، فإن أحازه المائع بعد ذلك عن احتيار، حن للمشترى الأكل.

^{17)} مدة المبارة وردت في حميح النسخ التي يو مم عنديا .

بيع المكره إذا عُقه الإجازة من الباتع بخرج من أن يكون بيع مكره.

٩٧٧٧ ، في عارية "الواقعات" : رجل أراد أن يستمد من سجرة غيره، فهذا على ثلاثة أوجه: الأول : أن يستأذته وفي هذا الوجه له أن يفعل ذلك، إلا أن يتهاه.

الثاني : أن يعلمه وفي هذا الوجه له ذلك أيضًا ، إذ لم ينهه ، فهو إذن دلالة .

القالت: إذا لم يستأنف ولم يعلمه وأنه هلى وجهين إن كان يبتهما اليساط، فله أن يفعل ذلك، لمكان الإذن عرفًا. وإن لم يكن ينهما البساط، لبس له أن يفعل؛ لأن مي الإدن عرفًا تردد.

4994 - وفي "قتاوي أهل مسترقند" : طلبة العلم إذا كانوا في مجلس، ومعهم محابر ، فكتب واحد من محير غبره بغير إذنه صريحًا، لا بأس به الأنه مأذون دلالة الان^{داء} لو استأذنه لا يقتل عليه .

9۷۷۹ - وفيه أيضًا: استأجر كتابًا ليقرأه، قوجه في الكتاب خطاء إن علم أن صاحب الكتاب يكره إصلاحه، لا ينبغي له أن يصلحه؛ لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه. وإن علم أنه لا يكره إصلاحه، فإن أصلحه حاز؛ لأنه مأذون دلائة، وإن لم يصلحه فلا إلم عليه؛ لأن الإصلاح ليس بواجب عليه .

٩٧٨٠ وجل في عاره شجرة فرصاده وقد باع أغصائها، وإذا ارتفاعا المشتري اطلع على عودات الجيران، فقد قبل: ينبغي للجيران أن يرتعوا الأمر إلى المناضى، حتى يمتعه عن ذلك، وللختار أن يخر الجيران المشترى وقت الارتفاء ليستروا أنفسهم، ويفعل ذلك كل يوم مرة أو مرتبز؛ لأن هذا جمع بين الحقوق. فإن قم يضعل ذلك، إلا أن برفع الأمر إلى الحكم، فإن رأى الحكم، بالمناصد.

شوك أو حشيش نبت على الفينور ، إن كان رطباء بكره قلعه ، وإن كان بابساء الإيكره ؛ لأنه ما دام رطباً يسبح ، فريسا يكنون للبيت أس شبيحها ، ولا كذلك البابس .

٩٧٨١ - ميت دفن في أرض غيره، فإن شاء وب الأرض أمر بإخراجه، وإن شاء صوى القير مع الأرض، وزوع عليها، فله أن يستخلص الظاهر والباطن، أو الظاهر وحد.

رجل يعمل أعمال البرء ويقع في قلبه أنه ليس يؤمن، إن وقع في قلبه كه وي مؤمن بشر انبست، أو أعماله لا يتقعه؛ لأنه عصى الله، فهو مؤمن صالح، وإن وقع في قلبه أنه ليس

⁽١) وردنسخة الداو افدا و اما داياه.

تهومن والموالعرف غلف والمنظم فقد معنى دلمات فيهو قناف بالثقاء أمهان محصر هملة للملماء وواحد وكالو فلكند من نفسه و فيهو دونس الالد المحرور على هذا عبير ممكل .

ا قبل في الشمعة حتى الأولاد التنفقة طلهيم: إذا أواد الأب أدياهم له بديء أسيمول. موالد إبدالي بدوان فالاركار شور الألدانو أن موجورة رصه الابورة فيصير عاد الكأر.

رجن أبي فاحتمد تم مده وأنت وإن أنه تعالى لا تسمي له أن تخيير الإمام فا تشع لامامة الأرة وأن أشرر مده ب

4948 ... من عصب من أسم ، و سرى منه حساله شرعت أنوه ، وهو ، وقع ، وقع منه فوه الابواحذ بالدار في وأخوه الأم التقل إليه بالإرب الكه أثم في السرقة والعصب وها، وها، مسألة دين عني أدمر كاد أعلى احر دين الطالب صاحب الدين وطاطر هو مع القدرة ، وطالب حد حد الدين المهلة بشبه إلى أنه لا مؤ المسورات في الدين الوقع في كشاب أه مد وجد الإراق الماللة عن الدين الله والماللة المنابع وحد يهو الله عني الله بالكسام المدين عن الحصامة الماللة المنابع المدين عن الاحمومة الماللة المنابع المسامة الماللة المنابع المسامة المسامة المنابع المسامة المنابع المسامة المنابع المسامة المنابع المسامة المسامة المنابع المسامة المنابع المسامة المسامة المسامة المنابع المسامة المنابع المسامة ال

رجن له صنى أخو بريء فطالب فساحت القائلة وساطو القرود مع الفائدوه وصات الصاحب الدين وتردمه ولك تكسور فيه

[قال أكثر المشايخ الا مصوده لصاحب الدين في الاحرة مع الديون الا خصومة الديون الا خصومة يستب الدين و وقداله فل الدس إلى الوالشاء و منا عشد إلى أما لا حق الدين الأمل الدين الدين الدين حق الدين حق وعد عمل في كشاب الشصب بحيلاهم أوقال بعض الشابع الامل لعلما وعلما حب الدين حق الحاصدة ما والكرود أدى اللايون الدين إلى الوارث ألا أو أيراً والهار عد يسوأ الوعمال الشابع راحتها إله العلل والمام الشابع راحتها إله العلل والمام اللها والمام المام الما

۱۹۷۸۳ رجل به على أخر فيزي وهو لا يدار على الدناية المداكات إلوامة أولى من أن يدع الدين عبيدة لابه في الإمراه للخليص به على عذات الأخرة الخطال الداري الدرات.

ر سال عاليه اروز ، فقد سايمه والثان يعلم بالدين ، فعليه أذه وبعاس الشركة ، وإند على الإمن أشأ حتى مات ، فالإين لا يؤاجد به في الأحرة

والارواد الرابعثمومين مناقط هو الأعمل وأشباده والمرارات

٩٧٨٤ - رحل مات وعليه دين قد سيه، الدريز احديه في الأخرة؟ إن كان الدين بسبب التحارف لا يؤاخذنه ، وإن كان بسب القصيب. يزاخذنه ؛ لأنه جان في أصل نه صد ، ولا كذبت في التجاري

وحل ليس له مال، وله عبال، وبحثاج الناس إليه في حفظ الطريق و لبدرقة، فإن كان يقادر على أن يعمل هذا المهدر، ولا يعمل عباله، فالأفصل أن ينسخل لذلك العمل، وإلى لم ينكنه القبيام بذلك إلا وأن بصبح شباله و فالقبام بأسر العبال أولى، وإن فام بصعد العريق، فأهدى إليهم فإنا البرياخذم فدلك أولي وأحسم وإنا أحذه فليس بحراج

٩٧٨٥ النسمير الذي يرحد في بعر الإبل والشاة يغسل، ويوكل، والذي يرحد في أخناء البقر لا يؤكل، مكنا فيل، والم ينضح في العرق.

٥٧٨٦ . حيثة من قبدر السلة فإذار قبعاءاً أفي دهر أأأان حنفقة فطحار الحنطة ، يؤكل . قال: إلا أن يكون كثيرًا فاحشًا يحيث ينفر عنه الطبع، والحواب ظاهر في الحنظة، مشكل في الدهن.

٩٧٨٧ - خبز وحد في خلاله سرفين الفيرة، قبل إن كان على صلايته، برسي ويؤكل الحمرة لأبه (المهنجس) أأثه وفيه نص

٩٧٨٨- رجل قال: إذا تناول فلان من مالي فهو حلال له، فتناول فلان شيئًا من ماله، فهو خلال له، ولو قال: كارمن تناول من مالي، فهو له خلال، فيناول رجل شبئًا، فهو ليس بحلال له، ويضاعن بالشاول، هكفًا قال محمد بن سلمة ، وقال أبو تصر محمد بن سلام: هو ، فه حلالي، و لا صمان عليه بالشاول.

٩٧٨٩- وقو قال لرجل بعيمة حميم ما تأكل من مالي، فقد حملتك في حل، متناول ئىڭ، قىم خلال يالا تىلات

ماتت الفارَّة في صبغ ، فصبح فيه التوب، ثم عبيل التوب ثلاثُ ، يحكم بطهارته .

⁽٢) فيكذا درياس الأصل، وورد في نسبتم طروف والع أن سفطت مكان وفعت

⁽۲) ورد في سحة ف القي دارور (دهن

⁽٣) هكذا في عدا و من ركان طالم بسجل. وكان الأحس سامي

والسرجل إداكان في بيت، فأخفته المؤلمزقة، فلا مأس [أن يغو إلى الفصاء]"، مل يستحب، ألا نرى إلى ماروى: `أن رسول الله فلله مراً بحائط مائل، فأسرع في المئني ""-والله سبحانه وتعالى أعلم-.

تركتاب الكراهية والأستحسان من اللحيط"

⁽¹⁾ وفي تسخة أطأة أنَّا بقر إلى القصاف

 ⁽٣) أخرجه أحمد في مسئله (١٩٥٨)، وأبو يعلى عن أسئله (١٩٦١)، والبيقي في ضعب الإباد (١٣٥٩)، وأبو داود في المراسيل (١٩٧٤)، واللبساس في الديات (١٩٤٨، وابن عدى في الكامل في الضعفا، ١٩٤/،

كتاب التحري

هذا الكناب بشنط على تلانه فصول: الفصل الأول: في مسائل الصلاة. الفصل الذني. في مسائل الزكاة الفصل الذات: في المتحرى في التياب والسائيخ و الأواني والموتم.

الفصل الأول في مسائل الصلاة

١٩٧٩- بحب أن يعلم ، أن مع وقة جهة اكم قواء دل بدل عالمية أو بالتجرى عدد العدام الأدلة ، قسن الدلائل للحارب التصوية في كل موضع ، الأن قالك بالفاق الصحابة ورضى الله نصال عليها ومع بعدهم ، فوان الصحابة وتحوا المراق، وحعلو القبلة ما يبن المغرب والمشرق ، ثم فتحوا حراسك، وجعلوا القبلة ما يبن المغربين، مغرب الشتاء ومعرب العيف أو تكون تكون المعرب المعاون يصاوف إليها أيضاً من غير تكون منكواً "!".

ومن الدارل الدوال مي كل موضع من أهل دات الوضع و الأن آهل كل موضع أسبت تفيئتهم من خيرهم عادة، ومن الدائل النجوم أيضاً على مرحكي عن عبد من البارك، أنه قال: أن أهل الكوفة للجعلون الحدي خلف الفقا في استقبال القبلة، وتبحن نحل الحدي خلف الأذر البسلي . وكان النسيح الإسم الزاهد رئيس أهل السنة إسم الهدى أبو منفسور الدريدي يقول . السبل في معرفة جهة الفيمة أن ينظم إلى مغرب الشمس في أط ل أيام السنة، فيجيته، نم ينظر إلى معرب الشمس في أفصر أيام استه، فيعينه، المربع النائين على بيسه، والنبت على بداره، وإكرن مستقبلا له هذا الدلة إن وحه دلك الوضع، وعده الضعاع هذه الأدلاء فاصابة جهة الكامة بالحدي.

و جملة هذا الفصل على أديعة أوحه : أحدها: إذا صلى إلى جهة من غير شنك ، ولم يخطر بهانه وقت التكبير أن هذه الجهة قبلة أو لبست بقبلة ، وفي هذا الوحه إن علم أنه أصاب، أو كان أكبر وأبه دلك بمعزنه الأنه لو لم يعلم أنه أصاب أو لم يصب تمريه ؛ لأن اجوار أصل فيما يقعله المسلم العاقل، فلأن يجزنه إذا علم أنه أصاب أو كان أكبر رأيه ذلك، أولي.

وإن علم أنه أحظاً القبله، لا يسترنه ؛ لان اجتواز في الوسم الأول بنوع طاهر من حيث إن الجواز أصل فيما بفعله العاقل المسلم، وهذا لوع فلحر، والنابت بالناظيل هوفي النابت بالطاهر،

(۱۲ مابير المفرور ساقطاس الأصل وأنشاء من طاوم وف.
 (۲۲ ورد في سنجة م أ المراغيز تكير مبكر مبير

و كذلك إنها كان أكثر الرأن أقيم مقام العلم في حق العمل. وهمانا كله إداعهم أمه أصاب الو. الخطأ بعد القرام من الصلاة

999 - فأما إذا علم في خلال الصلاة أنه أصاب لقالة، أم كان أكثر وأمه قد ذكر تسخ الأسلام في شرحه أنه لا يحور، ويعزمه الاستقبال، وذكر ضمن الأنمة السرحمي، حمه أنه بعالى في شرحه أن فيه اختلاف المشايح. كان الشيخ الإمام الجبي أبو تكر محمد بن الفضل رحمه انه نعالى يقول: لا يجوزه، ويغزمه الاستقبال الأنماء الجبي أبو تكر محمد بن الفضل الشال الماصيمة الأن الترجم إلى القبله في الحال الماضية كان البقا بطاهر، وبعد ما علم أنه أصحب أو كان أكبر م أبه ذلك، فالتوجه إلى القبلة ثابت بالدابل و كان أكبر م أبه ذلك، فالتوجه إلى القبلة ثابت بالدابل في الانتهاء فو ق خال الأول أم مكنه المام يعلى الاصحف. ألا ترى أن الورية المام يه خلال المعان المورد أن يبي على الاصحف. ألا ترى أن المورد إذا يبي على الاصحف. ألا ترى أن

وكان الشيخ الإمام التراهيد أبو بيكر من حامده حمد الله اتعالى يقول. بحرته، والإيلام الاستقبال؛ لأن صلاته كانت صحيحه في الابتداء لانعدام دنيل الفسد، فالشيء لا يؤدد العوة حكمًا، محلاف ما بعد طنك؛ لأن هيك صلاته ليست بصحيحه إلا بالتيفن بالإصابة، فإذا نيف أنه أصاب، فقد تعوى حانه حكمًا، ويزمه الاستعبال، أما هيفا بعلائه.

الوجه الثاني: إذا شنيها: عليه الفيلة، فلم يتحر، وصلى إلى جهته، إلى علم أنه أخطأ. أم كان أكثر وأبه له أخطأ، لو أصاب، لا يجرك، وإن عبد أنه أصاب، يجرله

هذا كله قبل الفراغ من الصلاف أما إذا لم يعلم أنه أخطأ، أو أصاب. إنما لايحرك ؟ لأن التحرى افترض عليه حال الاغتباء شرطًا لجو ر الصلاف فإذا ترك التحرى، فقد ترك نبر مأه من شواقط حوال الصلاف فلا يجرقه ، كما لو ترقه ضرطًا أحر ، فإذا طهر المكلام فيما إذا شريعهم أمه أخطأ، أو أصاب ظهر الكلام فيما إذا هذم أنه أخطأ، أو أكبر رأيه دلك من طريق الأونى.

ة رق بين هذا ربين المسألة الأولى، فيان في المسالة الأولى إذا لم يعلم أنه أصاب، أو لم يعدن، وإذه المزاد، ووجه الدرق أن في المسألة الأولى المراسر الرئا شرطا من شرائط جواد الصلاة، الأن التعرى إن يجب حال الاغتماد، وتم ينشه عليه أمر القبلة " في المسألة الأولى، أما مهنا فقد شنيه عليه أمر التحري، فإن التحرى شرط خوار الصلاة، فإن ترك ذلك، فقد ترك شرطا من شرائط حوار الصارة.

⁽١) وروافي السحة أطار حال الفيلة بكتابي: أم العبية .

9948 - وإن فين (له صار تارك شرطًا من شرائط جوار صلواته النان الإيجزاء . وإن عدم أنه أصاب كما أو غرى ، ووقع أدرية على جهذا متران الله بها أن وحدلي إلى جهذا أحرى؟ والجوار النائد وي أحدية الله المحرى؟ والجوار النائد وي أحدية الفيدة الأن المحرى عليه وهو إحدية الفيدة الأن الشحرى عليه وهو إحدية الفيدة الأن الشحرى عليه والمحرى المحرى لم مكن فرصاً عليه والأن ما افتر علي الطلب أن عاذا علم أنه أصباب المقدة وتبين أن المحرى لم مكن فرصاً عليه والأن ما افتر عليه الإينى فرصاً على حميل المتحدد بنائه المحرى ويرفع أمرى والأن عليه المنافق في منافق أمرى والأن الموجدة المرى والأن عليه المترفق المبينة الأن الموجد إلى ويله النائل المبينة التي وين قريد عليها الترفق المبينة المران المبينة في المبان والتوجه إلى الكامية مال المبينة فرض أحرى أو من تراد من مسان ما هو فرض فرض أحياه والله بالإدراء صلاله الموجدة والى المبينة المران المبينة المران المبينة المبان أن المبينة المبان أن المبان المبينة المبان المبينة المبان المب

٩٧٩٣ - قامة (ذا كنان أكثر ما أنه أصاب. وكان ذلك بعد العراغ من العملاء) هل يحرفه الم يذكر محسد رحمه الله نصالي هذافي الأصل م وقد اعتلف التلف الثلمايج رحمهم الله تعالى فيه معضهم قالول يجزئه ؛ لأن أكثر الرأى أقيم مقام العلم مواوعلم أما أصاب يجزئه ، فكذك هفت.

المدليل عليه أن محمد لله وحدم لله تمانى سوى بين العلم وأكبر الرأى قبل الفراغ من الصلاف فقال الركان أكثر وأبه أنه صلى إلى الفيئة قبل الفراغ من الصلاف بلرمه الاستعبال. كما واعلم أنه صلى إلى الفيلة .

منهم من قال: لا يجزئه الأن التحرى ترمه بيقين، فلا يسقط إلا يبقى مثله ، وعالم الوأى لا يبقى مثله ، وعالم الوأى لا يوجب علم اليفن، فلا يسقط ، فرض التحرى ، ومقا يحلاف ما لوكان أكثر رأيه في الصلاة أنه أصاب ، فإنه بلزمه الاستصال إكبا لو علم نبعناً الأن كثر الرأى في الصلاة إنه أن يبحث بالعقم، أو بالحهوب وبأى ذلك ما ألحفت بلزمه الاستفيال [1] ن ألم غناه بناه لم، وبلان الحالة الذائمة ألم ي من الحالة الماصيف فلا يكتم البناء حتى الماضي وبن ألمعناه و بلهم، فلا يقتلون منذ الشروع، فأما بعد العراع، فالتحري كان فرضاً عليه يقن، فلا يسقط منه إلا يبقين منذ

١٠١ مكفا ورد في الديم التي عباد، تنها و روزه في الأصل: العالب مكان: الفقاب.

⁽¹¹⁾ ورد نی تمخهٔ به ایجرک

 ⁽T) عدد الدور وورادت في حسم السيخ التي عالدا.

4948 - الرجه الثالث: إذا شك وتحرى، وصلى إلى الجهة التي وتع التحرى عليها، وفي هذا الدوجه تجزئه صلاته، وإن علم أنه أخطأ الفيلة، وقال الشافعي وضي الله ممالي عنه : لا تجزئه صلاق إذا علم أنه أخطأ الفيلة . وجه قوله : إنه أدى حكماً عن اجتهاد، وقد ظهر خطأه بيقين، فيلزمه الإحادة، كما لو توصأ بماه على طنه أنه طاهر، ثم ثبين أنه بجس، أو صلى في لوب على ظن أنه طاهر، شم تبين أنه نجس.

وجه قول علمامنا رحمهم الله اتعالى حديث عبد الله اين عامر بن ربيعة رضي الله انعالي عند والله معروف.

وأما مسألة التوب والماء، فلناء القياس في القبلة أن لا يجوز، كما في الماه والتوب، إلا أنا تركنا القياس في القبلة وللتوب، والنصر الوادد في القبلة ولا يقاس عليه غيره، والنصر الوادد في الفيلم لا يكاس في القبلة لا يكون واردا في الماء والتوب دلالة؛ لأن الصلاة إلى غير انفسه أخف من الصلاة يغير وضوء، وفي ثوب نجس الأبلة يجوز بالعبفر الذي لا يجوز بتال فلك العفر الصلاة بغير وضوء، ولا في ثوب نجس، فإنه بعثر السفر فيما دون ذلك، يجزئه التطوع إلى غير القبلة ، فرد فصل الماء والثوب إلى ما الوادد في القبل، بحدث القباس لا يكون وارداً قبهما دلالة، فرد فصل الماء والثوب إلى ما يقتضيه القباس، والقباس ما قاله.

وهذا إذاك ن معد الفراغ من الصلاة، فأما قبل العراغ من الصلاة إذا علم أنه أحساب القبلة، فإن يخشى في صلاته ولا يستفير، لأن الحالة الثانية مثل الحالة الأولى؛ ولأن الجهة التي وقع عليها التسحري صارت قبلة بالنص كالكعبة، وإداكات الحالة الثانية مثل الحالة الأولى، لا فوقه المكنه البناء على الحالة الأولى. إن أهل قبا كانوا يصلون إلى بيت المقدس، فلما تحولت الفيلة إلى الكعبة تحولوا إليها وهم في الصلاة، وحازت صلاتهم.

9۷۹۵ - الوجه الربع: إذا ضك وقدرى، وأعرض عن الجهة التي وقع تحربه عليها، وصلى إلى جهة أخرى، لا يجزئ في ظاهر رواية أصحابك، وروى أبو مليمان الجورجاس عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يجوز، وجه طاهر الرواية ما ذكرنا. وجه رواية أبي منيمان: أن النوجه إلى الجهة التي وقع تحريه عليها لم يفرض بعينه، بل ترجاء أنها كعبة حقيقة، فإذا أصاب الكعبة بجهة أخرى، فقد حصل ما هو المقصود من النوجه إلى الجهة التي وقع كريه عليها، فسقطت فرصية الترجه إليها.

وعابلحق بهذا الفصل:

٩٧٩٦ - إذا صلى إلى تجمه التي وقع تحريه طليم وضعه أو ركمتين، نام علم أنه أحطاء فعليه أن بتحول إلى حهة الكعمة ، وبيني فلي صلانه .

9۷۹۷ وزدا وقع نحدید إلى جهلت فصلى بالبهدر؟ ماه شم تحول رأبه إلى جهلت أحبرى. يتحول إلى الجهلة النديف وكذا الثامة والراحة وبالأصل فيه حديث أهل فياسلى مرويد.

واختلف للتأخرون مساد طلى إلى جهة بالتحرير، ثم وقع محايه مني حهه أحوى، وصلى إليها وكعة، تم وقع خريه على الجهة الأولى، فمنهم من قال استنقال تمك الحهة أيضاً، وصهر من قال اليومهم الاستقبال

4948 رجل أم فوضا في بهذ مطاعة ، فتحرى إلى الفيلة ، فصلى إلى انشرق ، وتقرى من خلفه ، ومبلغ بعصصه إلى المبلغة ، ويعضهم إلى ديد العبلغة ، وتعهم خلف الإصاو ، لا يعلنه ودن و العدد والمبلغة ، وتعهم خلف الإصاو إلى هذا الجانب لذي وحد من الإصاو ، أجز أه من وهذا إذا كان عدد كل واحد منه أن وجه الإصاو إلى هذا الجانب لذي وحد ، ولد ينتقدم على مسمد الاعوز صلاته ، وأما إذا كان عند واحد منه أن وجه الإعام إلى خلف خلف أخر وأما إذا كان عنده أنه تقدم على إصاحه القوز صلاته ، وأما إذا كان عنده أنه تقدم على إصاحه التوقيم والحرد ، وأنه إدار على إصاحه التوقيم في جوب الكعبه ، وأنه يحوز صلاة الكن من توجهه إلى حالب أحر و الأن هناك أحدالم تو ومه العرب أحر و الأن هناك أحدالم تو ومه العرب أحر و الأن هناك أحدالم تو ومه الدي الدين المناف إلى مناف أحدالم المناف بعدال المناف المناف أحدالم المناف بعد المناف الم

ومما يتصل بهذا القصل معرفة مكان التحري.

98.98 دشور في باب فيبلاة الفريض من الأصل مستألة قبال على أن الشخيري في باب القراف كما يجوز حارج الصر يجوز في المصر ، وصور ما تقوم مرضى في بيث بالبيل أمهم قامدهم وصلى بعضهم إلى القدام، ويعقسهم يني غير القراف، وهم يطنون أنهم أصابو موشي تحود فسلاتهم جائزة الأنديجي، دلك من الأصحاء حالة الانتشاد، قمن الرصي أولى ، وحد الاستدلال بيا أن محديدًا رحمه الله تعالى حكم بحواز صلاتهم من غرز فصل بإنهما، إذا كان البيت في المصوء أو خارج المصود وعن أبي بوسف رحمه الله تعالى أن الرجل إذا كان ضعيفًا . وكان لبلاء ولم يجد أحدًا يسأل، فأراد أن يصلي تطوعًا ، جاز له التحري .

900 و وذكر شمس الأثمة الحقواني رحمه الله تعالى في شرحه مسألة الغبيف، فقال: إذا كان الرجل ضبقاً في بيت إنسان ، فتام القوم ، فأراد الضبيف أن يتهجد بالليل ، وكره أن يوا كان الرجل ضبقاً في بيت إنسان ، فتام القوم ، فأراد الضبيف أن يتهجد بالليل ، وكره أن يوقظهم ذكر أن بعض مشايختا رحمهم الله تعالى فالوا: لا يجوز له التحرى ، وبعضهم قالوا: إن كان بريد يهجد الفيل يجوز قه الشحرى ، قال شمس الأثمة الحلواني رحمه الله تعالى عن مشايختا : إن الصحيح أن لا يجوز قه التحرى في المعر ؛ لأنه بتوصل إلى إصابة الجهة بالسؤال ، أو يجد من بسأله غالبًا ، والمنكم بين على الفال . قالوا: وما ذكرنا في باب صلاة المريض محمول على البيت الذي يكون في الربط ، ولا يكون لمه ساكنون ، والمرضى مسافرون . وفي كتاب التحرى رجل دخل مسجداً الربط ، وقبلته مشكلة ، وفيه قوم من أهله ، فتحرى هذا الربط القبلة ، وصلى ثم تبن أنه أخطأ ، فعليه أن بعيد الصلاة ، وإن علم أنه أصاب جازت صلاته ؛ لأن المسؤال من أهله ما أنه ضيعه وليه بعيد الكهة ، فإقا أصاب ، فقد حصل المقسود .

٩٨٠١ - قال في كتاب التحري عفيه هدفه الممالة : وهو تظير من أني خيام الأحياه : ولم يجد ماه : فيسم، وصلى ، ثم وجد الله ، فإن كان في الحي قوم من أهله ، ولم يسألهم الإيجازته النيسم، وإن كان في اللحى قسوم من غير أهله ، فلم يسألهم ، أو سألهم ، فلم يخرهم ، أو لم يكن بحضرته من يسأله جازت صلاته .

۱۹۸۰۲ و ذكر القدوري في شرحه من محمد رحمه الله تعالى: فيمن بان له الحطأ بمكة. بأن كان ثمه محبوساً في بيت، فاشتبهت عليه القبلة، فتحرى، ولم يكن عنده من يسأله، أنه الإإمادة عليه، قبال ثمه: وهو الأقيس؛ لأنه إذا كان محبوساً في بيت، والقطع عنه مسائر الأرقة، تمين عليه التحرى، فقد أني بحائم به، فيجوز، قال: لمه.

وقال أبو بكر اثر ازى رحمه الله تعالى: عليه الإعادة؛ لأنه تبقن مالخطأ بحكة مقطوع بها، قال: تسه. وكذلك لو كنان بالمدينة ؛ لأن القسلة بالمدينة مقطوع بها، نصيبها رسول الله كلية بالوحى، بخلاف سائر المبقاع.

الفصل الثاني في مسائل الزكاة

40.0° وإذا دفع الرحل زكة صاله إلى وجل أولم بخطر بيناله عند النفع أنه غنى، أو فقير جناز، إلا إذا علم أمه غنى، وإن دفع إلى وحل !! أظن أنه فقير من غير أن يستدل على كومه فقيراً ما، وجعل أمارة على الفقر، فالجواب فيه كالجواب في الفصل الأول، ومعنى المسألة أنه لم يشك في أمر المفوح، بل كمه وأه وقع في قليه أنه فقير.

فإن اشتبه هليه حال المدنوع إليه ، فدفع إليه معد ما تحري ، و وقيع في أكثر وأبه أنه نقير ، و أخير الشنبه هليه حال المدنوع إليه ، فدفع إليه معد ما تحري الفقر ، و وقيع في أكثر وأبه أنه نقير ، وأخير المفقر ، ورأه بسأل المس ، ورقع في قلبه أنه نقير ، وفي هذه الوجو ، كلها إن علم أنه نفير ، أو أكثر وأبه أنه نقير ، أو لما يعلم شيء ، أو علم أنه فني ، أو كان أكثر وأبه أنه غي ، حاز هي قول أي حنيقة ومحمد وحمه ما الله نعالي ، وهند أبي يوسف وحمد الله تعالى الجواب كذلك ، إلا في وجه و، حدد وهو ما إذا علم أنه عنى ، فإنه في هذه الصورة لا يحز كه عن زكاة ماله عند أبي يوسف وحده أنه تعالى .

قال شبخ الإسلام: وله ألا بسترد ما دفع إليه، و هذا خلاف الرواية، فالرواية منصوصة عن أبي يوسف أنه لا يملك الاسترداد.

شم إن بعض مشايختا ذكروا أن محمد رحمه الله تعالى جمع بين فصول خمسة. بيسا إذا أخبره المدفوع إليه، أو هذل أخر أنه فقير، آو رأه في زى الفقراء، أو جالسًا في صعب المغراه، أو رآه يسأل الناس، و وقع في قلبه أنه فقير، ذكر هذا الشرط، وهو الوقوع في قلبه أنه فقير فيما إذا رأه يسأل الناس، ولم يذكره في الفصول الآخر هذا الشرط، وأنه شرط في القصول الآخر أيضًا، وهذا الأنه إذا وقع في قلبه صدقه كان بمنزلة التحري.

شم على قول أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله تعالى إدا ظهر أنَّ الملفوع إليه غنى. و جازت الصدفة عند أبي حبيفة ومحمد وحمهما الله تعالى على يحل للقائض؟ اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم. لا يطيب، وقال بعضهم: يطيب، وقال بعصهم: يهرد، إلى المدعى عليه

ما بين المتوفين ساقط من الأصل وأتبنياه من ط وم وف.

و جه التمالث.

٩٨٠٤ فيرالعطي هل يفاب على ذلك؟ قال معضهم . يفاب تواب المعاصلة مع الناس والبرالهود ولايثاب ثراب الصدقة.

١٩٨٠٠ واستشهد في الكتاب حجة لأبي يوسف رحمه الدنعاس في المسألة للخناف فيهذ، قال . وهو عنزلة رجل مرصاً باء، وصدل، فيه تين أنه كان غير طاهر، أو ذكر أن هذا بجزئه ما لم بعلم، فإذا علم، أعاده.

٩٨٠٦ قال شمير الأثمة الحلوان وحسه الهانعاني: تحك هذه النفقة عاشة عطيمة. وإنه جعل تذك الصلودت مجرنة ما لو يعلم فاسدة في الحقيقه : قال محمد رحمه الله تعالى : وكاللك كن صلاة وفعت باسدة، وهو يظن أنها وفعت حائزة، فسأت قبل العليم، لم وهاقب والعبوة للاعتده، لا لم عندائه تعالى اقال: وهو نظير ماروي عن أبي يوسب رحمه الله تعالى فيمن انستري أمة، ووطنها ما أرّاء ثم مستحفث، إن وطنها، حلال له، ولا يسقط إحصاله والأبه وطثها وعنده أبها ملكه وفاعتبراما علده أوعلي فون أبي حنيقة ومحمد رحمهما الله تعالى: الوط محرام، إلا أنه لا إثم عليه.

٩٨٠٧ وبنا ضك في حال المدفوع إليه، فدهم إليه من عبر تحري، إن ظهر أمه غني، أو وقع في أكبر رأبه أنه غني، أو لم يعلم نشيء، لا يحمور . وإن ظهر أنه فغير ، يحور . وإن وهم في أكثر رأبه بعد اللك أنه فقيراء والخنافات الكشايخ وحسهم الله تعالى فيه، أكثرهم هلي أنه لايمون

٩٨٠٨ - وأما إذا انستبه عليه حالة المدموع إليه، وتحرى، ووقه في أكبر رأيه أره فني، ودفع إليه مع ذلك ، فلا يجزئه ما لم يعلم عفره.

وإذا علم أبه فضير اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على ثلاثة أفاويل: بعضهم قالوال يحوز إجماعًا، ويعضهم قالوا: لا يحوز إجماعًا، ويعضهم هالوا: عند أبي حزمه ومحمد وحمهما الفائعاني الايحوزاء وعندأني يوسف وحمه الفائعاني يجرزه على عكس ما ذكرنا من الاختلام فيها بن أبي حتيفة ومحمد، وبن أبي يا سف رحمه الله تعالى.

٩٨٠٩ - لو طهير أن للفصوع إليه أب النافع، أو النه، كمان على الحيلاف في طاهو الرواية، وذكر أبو شجاع عن أبي حنيقة رصلي الله معالي عنه: أنه لا يحور..

• ٩٨١ - ولم ظهر أن للنخوع إليه هاشمي ، كان على الخلاف في طاهر الروامة.

ي حجم العدلي أو والنان - والله أحاج بالصوال- .

٩٨١٦ - [واز ظهر أن ندووع إليه ذمي، كان على هذا الحلاف في ظاهر الرواية [ال. وذكر أبو بوسف في الأمالي عن أبي حشه وضي الله تعالى عند. أنه لا يجزله.

9817 وزن ظهر أنه حربي غير مسالين، ذكر في توادر الوكاة أنه على هذا الاختلاف، وذكر في جامع البراءكة هن أبر يوسف عن أبي حنيفة رحمها الله تعالى أمه لا يحرفه وإله ظهر أنه حربي غير مستأمن، لا يحود عند أبي حنيفة رصى الله تعالى عنه دنفاق الروايات ١٩٨٣- وإن ظهر أنه عبده، لا يحود إجماعًا، وإن ظهر أنه مكانيه، فعن أبي حبهة

انفصل الثالث في التحري في الثباب، والمساليخ، والأواني والموتي

49.44 إذا كنان مع الرجل ثولك، أو نبات، واقتعض نحس، والتعص طاهر، فبان أمكن التبيز بالعلامة تبزء وإن نعفو التبيز بالعلامة إن كانت الحالة حنة الاصطرار، بأن لا يجد ثولًا ظاهرًا بيفين، قاحتاج إلى الصلاف وليس معدم بمسل به أحد التويين، أو أحد، الأتواب، يتحرن.

و إن كانت الحالة حالة الاختيار ، إن كانت الغلبة للطاهر بمحرى، وإن كانت الغلبة اللنجس ، أو كان على أسراء لا يتحرى

فيها في حالة الاستطرار إذا وقع قبرته في التبوين على "حدمها أنه عاهر، قتصلي فيه الطهر، تتصلي فيه الطهر، تم على المنظور، تم وقع أكثر رأيه على الأغرائة هو الحاهر، مصلي فيه المصورة للإيجازة والعملية أو لم يحلم أداعي أحدهما أخاصة حتى صلى في أحدهما الطهر، وفي الأحراق معذر ، وإذا في أحدهما فناور وأم يشرراً هو الأون أو الأخراك في الادامهر الجزازة، وصلاة أنصر طاعدة.

4819- وفي الخوزل - إذا كان أحداث بين فيسًا. فصلي في أحدهما الطهر من غير تحرى، وصلى في الأخر العصور، تهاوفع تحره على أن الأول طاهر، قال أبو حبيفة رصى الله تعانى عند. هذا تم يصل ششًا، وقال أبو توسف وحداثة تعالى. صلاة الظهر جائزة

900 - وأما التوب الواحد إذا أصب طرقا مه نجاسة ما بعة حواز الصافاة وهي عير حرية مل يجوز الديافة وهي الواحد إذا أصب طرقية معلى المعتاجرين من مشايخا وحسهم الله تعالى جوزوا ذلك وورغ بهم قالوا إذا غسل صوأ امنه من عرو غوى وصلى ولا يحكم عصاد مبلاته وما قاله المشايخ خلاف ما دكره هنام في موادره أعن محمد وحمد الله تعالى و فقد ذكر تمه أنه لا مجوز التحرى في نوب واحده قال القاضى الإمام أبو على النسفى وحمه الله تعالى: ونظير هذه المسألة مسألة أخوى لا معقط جوابها وأن الخطة التي تداس ما خمره عبول من بغيرها وطوعزل بعضها وتحدل وتعيب بعض الخطة ويختلظ ما أصبيب من بغيرها وطوعزل بعضها وحمس تناونها وكذلك لوعول بعصها ووهمه من إسان والمنسدى عبه من والمتعدي عبه من والمتعدي عبه من والمتعدي عبه من والمتعدي عبه منه أو باعد

9839 - ونظير هذه السائة في النهادران وجلاق في السفر، وصعهما توبّان، أحدمها طنعراء والآخو تحريا، فاصفور أحاهما التي توب بالناح وي وصلى الآحاو عي ارسافحار بالنحري، مجوز صلاة كراء حدمتهما.

ولو أم أحدهما ، واقتدى مه الأخر ، فصلاة الإمام حائرة دوك صلاة القندي

ونظیر همایه المسألة مسمألة أخرى: رجانان تلاعبها، همسال من أحدهمها قطرة من دم.. وحجم تل واحد منهمها أن ذلك منه، فصلى كل واحد منفردًا، حدرت صلام، ولمر افتدى أحدهما بالأخر، لا يجوز صلاة الهمدي

40.30 و ومن هذا الخشق مسأله أخرى الثلاثة للاعبواء فسال من أخذهم قطره من دم، أو نسبة أحدهم، أو صرف ثم جمعدوا جديدًا، ثم أم أحدهم في الطهر، والثاني في العصر، والشاشية في القريب، قنصلاة الظهر جائزة للنكل، وإلا تحور صلاة العصير لإمام العرب، والأخوز صلاة الغرب لإمام الظهر والعصر ووابة واحدة، وفي إمام الغرب، وابتال، قال أبو القسم الصفار الخور الصلوات كلها.

9939 - إذا كان في تسمر ، ومعه أوالي بعضها تحسقه ويعضها طعرق، إن كانت العلبة المعالموت وعلمها طعرق، إن كانت العلبة المعالموت وحورة المعالم والدول و المعالم والدول و المعالم والدول و المعالمة المناجسة . أو كانت المعالم والدول العالم المعالمة المعالمة المعالم المعالمة حالمة المعالم والمعالم والمعالم والمعالم والمعالمة والمعالمة والمعالمة والمعالمة والمعالمة والدول والمعالمة والدول والمعالمة والدول والمعالمة والدول والمعالمة والدول والمعالمة والمعالمة والمعالمة والمعالمة والمعالمة والمعالمة والدولة المعالمة والدولة والمعالمة والمعالم

وههنا مسالة أحرى لا ذكر لها في المسبوط : إن اختلط إناء بأولى أصحابه في المسبوط : إن اختلط إناء بأولى أصحابه في المسبوط : إن اختلط إناء مراف طعام مشترك بين جماعة عالم أصحابه و واحتاج [به صور إلى حبيده ، وع قدر نصيده و كدا رغيده إذا احتلط بأرعة في صاحبه قال بعصهم : لا يتحرى في لا والى والأرغمة ، والكن يترمم حال بحله ، وعدا كله في حالة الاختيار ، فأما في حالة الاستقرار . فأما في حالة الاستقرار ، فأما في حالة الاحتيار ، فأما في حالة الاحتيار ، فأما في حالة الاحتيار ، فأما في حالة الاستقرار .

- ٩٨٦ إذا كان للرحل مساليم و بعضها دبيحة، وبعضها مبنة، إن أمكن المحرز

بالمالديين للمعرفين سافعاس الأبسل وأستناوس فأراووف

بالخلامة يحمر في الوجوء كلها، وبساح الثناول: وإن نعدر النمييز بالملامه، فإن كانت الحالمة حالة الاضطرار، ويعلى به أن لا يحد ذكية ليقين، وأضطر إلى الأكل، يتناول بالتحري عالم كل حال. وإن كانت الحالة حالة الاختيار، فإن كانب العلمة للحراج، أو كانوا مم م، المريح، التناول بالتحريء وإن كانت الغلبة للحلال يحوز التناول بالنحري.

٩٨٢٠ - والزيت إذا اختلط به ودك البينة، إن كان الخلية للحرام، أو نتانا على السوام، الايحوز الانتفاع به يرجه من الوجوء، وإن كالت الغلبة للزيت، لا يحل الأكار، ويحل ما عدا ذلك من الاستعباح، ودبغ الجلد، واليم بشرط أن لايشترط عليه.

٩٨٨٣ - إذا احتمم مواتي السلمين وموتي الكفارة عان أمكن التمر بالعلامة (شوره وإن كان تعدّر التميز بالعلامة ¹⁹ء فإن كانت الغمة للمسلمين، بغلسوان، ويكفنون، ويدفنون في مقاب السلمين، ويعملي عليهم، ويتوى بالصيلاة الدعاء للمسلمين، وإن كيانت الغلبية للكفاراء للميصل عليمهما ويغسلوناه ويكفئوناه ويقافونا في مقابر الشباكين. وإنا كالوا سواء، فكذلك الجواب، لا يصلي عليهم، ويدفدن في مقام المشركين. فيها : عبد أبي ورميف المحون في مقابر المطمين، وقال الفقيم أبو جمعر رحم الله تعالى: بنخذ الهم مقبرة على حلية .

⁽¹⁾ ما بين دادته مين سائط عن الأهيل رأنساه من طاوع وف

كتاب اللئبط

هذا الكتاب يتنتص على خيسة فسوان:

المصل الأول: في بيان حاله، وصفته، وما يستحب فيه، أو تقرض. الفصل الثاني: في مان أحكامه الفصل النالف، في بيان من الي عليه. الفصل الرابع: في دعوى نسب النقيط. الفصل الحاسر: في تصرفات الفهيط بعد البلوغ.

الفصل الأول في بيان حاله، وصفته، وما يستحب فيه، أو يفترض

9834 - الفحب لعلمانا وحمهم الله تعالى في اللقيط: أن حرام باعتبار الدار؛ لأن الدار دار أحرار، فين الأصل في الأصيفاخرية، والعبرة في حق الدين على رواية كتاب النقيط من الأصل المكان لا لقواجد، حتى لو وجد في مكان السلمي، يحكم بإسلامه، سواء كان الواجد كافراً، أو مستماء وار وجد في مكان الكاه رين، يحكم بكفره، سواءكان الواجد مسلم، أو كافراً

وعلى يعض روانة كتاب التحوي من الأصل: العبرة للواجد. وعلق بعض رواية كتاب الدعوى من الأصل، وكتاب المتاق : العبرة لم يوحب الإسلام أيهما كان.

4448 وفي المنتقى . يعتبر الزي مرة، حتى إذا كان عليه زي أهل الشرك، بحكم يكفره، ومرة يعتبر دين الواحد، ويعول: الملتمطاؤة كان ذهباء وزي اللفيط مشكل، فادعاء مصراتي، فهو ابنه، وهو على دينه، ولا ينظر في ذلك إلى الوضع الذي وجد قيم إن كان مسجداً، أو غيره.

ورقعه أفضل من تركمه فا يمه ترك الرحم على الصغير ، وعد قال عليه الصلاة والسلام : همز لها برحم صغيرات ولم يوقر كبيرنا فليس سالا أن قالوه : هذا إذا كان لا يخاف عليه لا محالة ، أما إذا كان يخاف عليه لا محالة ، بأن وحده واقعا في الماه ، أو بين يدي سبع ، يفترض عليه الأحد .

9979 - إذا جماء المنتقط باللقبيط إلى انفياضي، فطلب من الفضي أن يأحمده منه . فللفاضي أن لا يصدقه في ذلك سون بم يقيمها على أنه القبط، فلائه متهم، علمل هو والده . أو بعض من ينزمه نفقته ، و حتال بهذه الحيلة ، ليدقع النفقة عن مسه ، وإذا أقام البينة على ذلك ، فالقاضي يقبل بنه من غير خصم حاصر ، أما لأن هذه سنة فامت لينكسف الحال، أو

 ⁽۱) أخرج و قروال سنة (۱۹۹۳) باب في الرحمة و أخرجه الترمدي في مثلة (۱۹۹۵ و ۱۹۹۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸۸ و ۱

لأنها عبر منزمه، فالخصم في مش هذا نيس شرط، وإذا قبل الشافس بيشه، إن شباء فيغس الله يع منه وإن شاء لم يندف مده ولك بريه ما تولى، ويقول له: قع التومت حفظه، فأنت وما النزمت، وليه قتل أن تومر ما لم ألزمه.

هذا إذا نبر يعلم القاضى عنجزه عن حفظه او لإنفاق عليما رئما إذا علم، فالأولى أن بأحقاد الله نظرًا للقبط اوإذا أخذ منه بضعه على يدى رجل، البحفظة، اعإن جن الأول بعد ذلك اوسأل من القاصي أن يرد عليه والقاصي بالحيارا: إن نباء رده عليه ، وإن نباء سرد

49.77 - وهذ يتخلاف ما لو التفظ تفيطًا، حجاء به آخر ، والتزعم من يدم الداحتمايا ، فالغناص يادفعه ولى الأول ؛ لأنه في الفصل الأوث النتيقظ أسقط بدما خصاره ، وصار حاله تحال حرد من الناس في طلب الرد ، ولا كذاك في الفصل الذاتي .

9057 - وإذا رجد العبد لقيطًا، ولم يعرف ظلك إلا يقوله، وقال المولى: كذبت، بل هو صدى، فالقول قول المولى إن كان العبد محجورًا، إن كان مأدركًا، فالقول قول المبد؛ لأن العبد يقوله الهبد المقبط في يدى، مخبر بسقوط حق مولاه عنه؛ لأنه حراء والمحجور لا قول لمه في إسفاط حل المولى عما في يده، بحلامه المأذود، والله أعموا.

الفصل الثاني في بيان أحكامه

9۸۲۸ - شهادة الرقيق بعد ما أدرك حائرة إذا كان عدلا، وحكم حنابته و والجنابة عليه كحكم عبره من الأحرار : لأنا حكمنا بحريته باعتبار الظاهر، وبحد قافله في نفسه، ولا يحد قافله في لمه ؛ لأن الأم في صورة الزانبات؛ لأن لها وقد لايمرف له واقد، ولا كذلك نفسه، وميرانه للمسلمين، وعقله ونفقه في يت مال المعالمين.

9۸۲۹ - وإذا وجد مع النقيط مال، مقطك الأل له، نسبق بد، إليه، ونعقت في ذلك المال، يأمر القاضي المنقط أن ينفق عليه منه، وقبلي: ينفق بغير أمره أيضًا، ويصدق في نققة منفه وكذلك إذا وجد على الداية، قالدارة له .

وعن محمد رحمه الله تعالى في التوادراً: أن التقيط إن كان بحال يستمسكه ، رإن كان بحال لا يستمسك على الذابة : ولا يشد عليها ، فالدية لاتكون له -ولف سيحانه وتعالى أعلم- .

القصى الثالث فى بيان من بلى عليه

٩٨٣٠ - الولاية على اللفيط للإمام، قال عليه الصلاة واستلام " السلطان وفي من لا ولي إله المداخلة وفي من لا ولي حديث المداخلة عليه عليه عليه عليه الفياء ولا حقد السع، والشراء الأن بعود عنه التصوفات بعنهما الولاية ، ولا ولاية للملتقط على القيط، إقاله حن الجعظ والتربية الكويه مقعة محضة في حق الطيخ، ولهذا السبب لا نتبت الولاية .

فإن وحد مع النفيط مال و أمر القاصى المنفط أن يتفق عليه من ذلك الال، فلما المنزى له من طعام ، أو كسواء فذلك جائز ؛ لأن العالمي لما أمره أن ينفؤ عليه من ذلك الذال، فلمد أمره بأن يشتري له ما يحدج إليه من الطعام، والكسواء، والفائضي يملك ذلك بنفسه، وبماكاه المنتفط أيضًا بأمره.

السلسين، وإذا قبيل المتنفظ خطأ، محب الدنة على عباقلة الشائل، ومكون لبيت منال السلسين، وإذ قبل عبداً، فصالح الإسام الفائل على الدية، حال ولو عنى عن الفائل لا يحوره، ولو أراد أن يقتل الفائل، قله ذلك عند أنى حبيفة ومحمد رسمهما الله نعالى، سلافًا لا يوسف. وإذا كان له استيف الفصاص في قولهما؛ لأن العصاص في الأنبيل شرع طحكمة الحياة على ما قال الله تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي القَصَاصِ حِياةً ﴾ وذلك بط يزاجر، حتى بالأنبيل شرع طحكمة تفكر الرحار في نفسه أنه أو قبل عبره، يقتل، يترجر عن فتله، فيكون حياة لهما جميمًا ، ومنذ المعنى موجود في التلقيظ، وكان للإمام أن يستوفى القصاص. وإن شاء مال إلى لدية؛ الأنه مجتبدة، وليس له أن يدفود الأنه نفسه الاستيفاء حقوق المسلمين، الا الإنطال، المجتبدة الأنه

٩٩٣٧ - وإذا أندق الملتقط على المقيط من حال مسه، إن أمنق بغير أمر القاصي، قهو في ولك متطوع، وإن أنفق بأمر الفاضي إن كان العاضي أمره بالإنصاق على أن يكون وبنًا عليه، فإن طهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على أبيه، وإن لم يظهر له أب. طه حق الرجوع عليه

 ⁽۱) أشراحه السائل في الكبرى (۱۹۳۹). باب موض الرأة نفسها على مرائز في دايز أي شبيه في أمضت (۱۹۹۳) (۲۹۷۳). وأصدى استه (۲۵۲۹)، والورع للإمام (۲۵۲۹)، والورع للإمام أحمد (۲۵٬۰۰۹).

٢٠) سروفتيرة الإناولا

ية كسرة وإن كان الفاضي أصوء بالإنفاق ، ولم نقل على أن يكون دماً علمه ، فكر نسخ الإسلام: أن في الحسالة بوايدين ، وذكر نسبخ الائمة السرحسين : أنه لا يكون له حلى الرحوع في ظاهر الرواية ، وذكر الطحاري عن أصحابنا : أن له حلى لرحوع ، والاصح ما ذكر في اعتمار الإنفاق محسل المتحر الرواية ، فنا حكى تسمل الانفاق محسل ، ورحهه أن مطلق الأمر بالإنفاق محسل بحد سر أن بكون للحن والرغبة من إغام عاشرع فيه من السرع ، وإغام نقطع هذا الاحسمال بالأمر على أن يكون وبرا بنقطع هذا الاحسمال الماكر على أن يكون وبرا عنه

٣٩٣٣- وإذا ملخ للفيط، وصدق الملتقط فيما ادعى من الإنفاق عليه و مع عليه مذلك. وإن كذبه كان القول قول اللفيط، وعلى المنتقط البيئة، لأنه مدعى دينًا ليصبه على اللفيط وهو يتكو

١٩٩٣٥ . وفي المنتفى": لو جمل الإمام والاه اللهبط للمنتفط جارة الأنه فقده في فصل محتهد فيه ، فإن من العلمة مرز قال " بأن الملتقط لللما العنق من حيث إنه أحياء . كالمعنق والله أعدم - .

الفصل الرابع في دعوى تسب اللفيط ورته

4400 [إذا أدعى المناقط نسب النفيط، فالقباس أن لا تصبح دعوق، لمكان التناقض، * إدارهم أنه لفيطه والمه لا يكون لقبطً، والأن هذا إقرار على النقيط، قياء بلؤامه أحكام السب، والإقرار على العبر لا يصبح.

وهي الاستحسان؛ تصبح دعوته ؛ لأن هذا إقوار على نفسه من وجه من حيث إله تلزمه مقتله ، ويجب عليه أن يحفظه لم وإن كان هذا إقراراً على اللفيظة عبو إقرار عليه ؟، وتفعد من كل وحد، وبالاللفاظ لمن له هذه الولاية.

وصايقوا ما بأنه متناقص ، فلناة تعلم ، واكن فرما طريقه طريق الخفاف فقد يشتيه على الإنسان حال ولده الصغير ، ويطن أنه الفيط ، أنه تمن له بعد فظله أنه ولنم

وإن تصدر جيء فالمسألة على الفياس، والاستحسان، وهذا فياس أخراء لأن المتأخرة لأن المتأخرة لأن المتخدسان، وهذا فياس أخراء لأن المتأخران أن بأحده من بد المنتقط، ويبعل عليه منا ليت من احل، وإذا مات اللفيط وادعى راطل أنه أنه لا تصح دعوله، قملي علنا جواب الاستحسان برق بين حال الحياة، وبعن ما بعد الموت الأنه في حال الحياة إنما صبحت دعوله الأنه أن عايده اللفيط من كال وجه ، وهو السب، وبالموت منتمى عن النسب، بني الامه وموى نايرات، فلا يصدق إلا يصدق إلا يصدق الا

۱۹۸۳ و او ادعی انتخط آن النقیط عبده، ایم نصدنی سی بلک و الآیا حکمنا محربته حامراً به فلایبطل دلک بحرد قوله .

وقو ادعى رجل أنه الله من العرائة هذه، أو من أمته هذه، و سندفته المرائد أو الأاسة، أن تصديل الرواحة فظاهرة الآنه أثر عليها بما يلازمه من سقوق لمسلم، وإقرار الإنسان على زوجته الايصح إلا يتصفيقها، وأما نصديل الآنة، فلانه وإن أثر على عنو دنه، وتكل بلازمها في الحال وبعد احرية مؤاذ حقوق انتسب كما شرمها في الحال، وإرامها بما الحريث، وإقرار المالك على تماوك عابار مها بعد احرية لا يصح إلا تصديق المطوك.

٣٨٣٧ - وله الاعاد عبد أنه النه من امرأته عده. وهي أمة، وصدقت المرأة، وصيدقهما

أثبت فأستاره و ظهر وفال في الأصو باهي.

البرائي، وقبال، هم عبيدي، ثبت النسب، وكنان النقيط عملوكنا لمولى الأمة، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله نصالي؛ لأن من ضرورة تبوت النسب من الأمة أن يكون علوكنا له، وعند محمد رحمه الله تعالى هو حر؛ لأبا حكمنا بنيات نسبه؛ لأنه متعمل، وليس في إبطال الحرة النابد من حيث الطاهر نفع، بل فيه صرو، وثبت من الرجل، والا يجعل أبن الرأنه هذه.

4873 - ولو ادعال أمر أة النافيط أمه ابنيها ، وهي حرفا و أمة لم يصدق على دلك إلا بسينة ، فإن أقامت امرأة و حدة على أبها وكذته فين دلك منها ، إذا كنائت عبدلة حرة أطمق التحواب ، ومم نفصل بينهمما إذا كان لهما أوج ، أو لم يسكن ، مور مشايعات وحدهم التا تعالى من قالت الممالة محمولة على ما إذا كان لها زوج ؛ لأنها تحمل النسب على فراش الغير ، أما إذا مريكن لها زوج ، فلا يحتاج إلى البينة ، وهي والرحل موا .

و من المشابح من أجرى الممثلة على إطلاقها . وقال: المفكم في حقها يثبت بحقيقة الولادة ، وللقابلة وقوف عليها ، فلا لا من إقامتها ؛ لقبول قولها ، فأن في حاف الرجل . احكم لا ينقطم " عن الحايفة ، وعلق بالسب " الظاهر ، فكان قوله مغيود .

9879 وقو ادمى الفيط دمى، فالقياس على الاستحسان الدى 65 و11 في المسلم أن الايصدق، وفي الاستحسان مصدق، وبقت نسبه مه، ويكونا مسلماً، ووجه ذلك أنا إثبات النسب تبع، وإقبات التبعيد في الدين ضرو، والنقع يتفصل عن الصرو، فجملنا النقع وبعينا الفد،

• ١٩٨٥ - وهي المتنصر : الحسن عن أبي حيفة وصي الله تعالى عنه . ويقبل عني الملتفظ المستم شهر والتبل عني الملتفظ المستم شهر المستم المستم

٩٨٤١ - وإن ادعاء رجلان، يثبت النسب منهما، وقو سين أحدهما بالدعوة، فهو للمبابق، ولا تقمل دعوى الأحراء مد ذلك، ولا أن يقيم الاخوايينه أبه ابنه، لا أنا السمن في

⁽١) مكذا ورد في تسخيل ف أو أم له وورد في الأصل وسنخه أط المقطع ا

⁽۲) ورومی سنجتی ظار ما مانسب الظاهر .

الدعاوي لايثاوم البنة.

الاست من واحدة منهداه الرأتان، فعلى قول أن بوسف ومحدد وحمهما الله تعالى: الابشت الله من واحدة منهداه الأن لبات النسب في جانبها يبتني على حقيقة الولادة، واجتمعاع المراني على ولاده ولد واحد لا يكون، بخلاف حالب الرجل الأن الحكم في حقه منقطع عن الحقيقة مبنى على السبب، وهو العراش، وأساعلى قول أبي منبعة رفسي اقه تعالى عنه فالنسب ينت من الرأتين، ولكن لا عدمن حجة عند التعارض والتنارع، والحجة شهادة مرأة واحدة على رواية أبي حقص، حتى إنه إذا أقام كل واحد منهما امرأة، ينت النسب منهما، وعلى رواية أبي سلمانان الحجة شهادة وحلن، أو رحل وامرأتين، قان أقياما دلك يثبت النسب منهما، وما لا قلار وإذا ادعاء المنتقد والرجل أحر، فالملتقط أولى.

9.447 - وإذا ادعى اللقيط وجلان، كل واحد النهما يدعى أنه ابناء و وصف أحدهما بعدلامات في جمساده وأصاب، ولم يصف الأخر، فقصى للدى وصف، وجمل إصابة الوصف علامة صدقه في دعوام وإن لم يصقه واحد النهما، فهو إنهما، ولو وصفه أحدهما، فأصاب في بعض ما وصف، وأخطأ في العص، فهو الهما

ولو وصيفاه وأصاب أحدهما دون الأخر، قيضي للهاي أصاب، وكذلك لو قيال أحدهما: هو غلام، وقال الآخر، هو حاربة، يقفيي للذي أصاب.

ولم نقيره رجل بالدعوة، وقال: هو قبلاء، فإذا هو جارية، أو قال جارية، فإذا هو علام، لا يقضي له أصلا.

\$ 4.4.8 ولو ادعى، وجن أنه امنه من هذه المرأة الحسرة، وادعى أحمر أمه عبيد، وأقيامها البينه، عض الحدة واقيامها البينه، عض الحدة وادعى أحدهما أنه بهم من هذه المرأة الحرة، وادعى أخر أنه السمان هذه المرأة الحرة الحرف فضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة المواقعة كل واحد منهمه بيئة أنه امه هذه المرأة الحرف عين كل واحد مهما المرأة أخرى، قضى بالولد بينهما.

9A40 - وهل شبك نسب الولد من المرأتين؟ فعلى قول أبي حنيفة و حسه الله تعالى : بثبت، وعلى قولهما: لا بثبث .

ويُؤا دهي نسبه وحلان، وأقاما البينة، ووقتت بينة كل واحد منهما، فإن هرف أن الصبي على أحد الوقتون، قضى له، وإن كان من الصبي مشكلا، يحتمل أن يكون كال واحد من الوفتين، معلى مول أبي يوسف وصحيف، يسقط اعتبار التاريخ، ويقضى بينهما بالثاق الروايات، وأما على قول أبي حنيفة وحمه الله تعالى: ققد ذكر شبخ الإسلام أنه احتلف

الروايات على قول أبل حنيفة رحمه الله، ذكر في رواية أبي حفص: أنه يغضي بينهما، وذكر في روالة أن سنسان: أنه غصى لأسقهما تاريخًا، وذكر شمير الأثمة الحُلُوالي ذكر في عامه الروابات: أنه يفضي بينهما وذكر في بعض لروابات: أنه بقضي لأسبقهما تاريخًا. قال رحمه الصعالي: والصحيح ما ذكرته في عامة الورايات.

٩٨٤٦ . وفي الفدوري: ادعى للقبط مبيلم وذمي، قصى للمسلم ؛ لأنَّ منفعة الصبي غه أكثر وكدلك إداعتهم للمستم فميال ووشهد تلدمي مسلمان وقصي تنسيقم والأن شهادة كل واحد من الدعيين حجة على صاحبه، فاستوباء فكان السام أولى و أي الأصل إذا النفط القيطة مسلم وللعيء وتبازعاني كوله عند أحدهماء قضييه للمسلم

الفصل الخامس في نصرفات اللقيط بعد البلوغ

9834- اللقيط إذا والى الملتظم أو رجالا أخر بعد ما أدرك جاز، وهذا إذا لم يتأكد ولا البيت المال، فأما إذا تأكد بأن جنى جناية وعقل عنه بيت المال لا يجور موالاته، وإذا بلغ كان لبيت المال لا يجور موالاته، وإذا بلغ كانراً، وقد وجد في مصو من أمصار المسلمين، يجبر عنى الإسلام، ولا يعتل استحسانًا؛ لأما حكمنا بالإسلام، وتكن لا يقتل استحسانًا على من حكم وإسلام، فيما المدلان إذا المغ كافراً، وإذا أثر بالرق الإسلام، وتكن لا يقتل استحسانًا كانولد المولودين المسلمين إذا اللغ كافراً، وإذا أثر بالرق لغير، وصدقه ذلك الغير في ذلك، كان عبد أد.

قالوا: وهذه إذا له تتأكد حريته بقضاء القاضي عليه بما لا يقضى به إلا عني الأحرار، كالحد الكامل، والقصاص في الطرف، أو ما أنبه ذلك، أما إذا تأكدت حريته بقضاء القاميي لم يعبل إفراره بدارق بعد ذلك.

9.484 - وإذا تزوج العراة بعد ما أدرك، واستدان دينًا، أو بليج إسسنًا، أو تكفل لكفالة، أو رحب هذه أو تصدق بصدفة، وسلمها، أو كانت حيدًا، أو درد، أو أحتفه، ثم أفر أنه حيد لفلان لم بصدق على إبطال شرء من ذلك، وكذلك في سائر التصوفات.

9.8.9 - وإذا كان النفيط المرأة، وتنزوجت بزوج الم أقرت بالرق لإنسان، وصدقها المقر له، فهن أمة للمقراء، ولمكن التكام بنها ومن الزوج على حاله إد ليس من ضرورة المفضاء برقها بطلان النكاح والأن الرق لا ينانى النكاح ابتداء وبقاء، بحلاف ما إذا أقرت أنب بنت أب زوجها، وصدقها الأب في ذلك حيث يعلل النكاح الأن الاختية تنانى النكاح بتناء ويفاء، وإذا أشت الاختية انتهى النكاح، وأو أعتقها القراله لا خيار قها؛ لأذ إقرارها بالرق لم يعتبر في حق الزوج.

والأصل في ذلك أن كل حكم للحق الزوج، بنضرو صه ضوء لا يكنه دفعه عن نفسه لا تصدق في إفرارها في حق ذلك الحكم، وفي كل ما يكنه دفع الفسرر عن تعسه تكون مصدفة في حقد، حتى إذا طلقها ثنين، ثير أقرت بالرق ملك وجعنيا، ولا يصبر صلاقها تنبن بإقرارها بالرق؛ لأن الروج يتصرو يذلك على وجه لا يكنه دفعه عن نفسه (ولو كان طلقها واحدة، والحرث بالرق بعد ذلك حسار طلاقتها بشيزة الأبه مديمكن عن دمع الصيرر عن بصمه إا البأن يراحعيمه لمريسكها ولايطاقها وعلى فلالقياس بعرج حنر فده الأحكام حواله سلحانه وتعالى أعلع

كتاب اللقطة

هذا الكتاب يشتمل على أربعة فصول:

القصل الأول: في أخذ النفطة، والانتفاع بيا وقلكها. القصل الثاني: في تعريف اللقطة، وما يصنع بها بعد التعريف. الفصل الثالث: قيما يضمن الملتقط، وقيما لا يضمن. القصل الرابع: في الخصومة في المقطة.

الغصل الأول في أخذ اللقطة، والانتفاع بها وقلكها

• ٩٨٥ - يجب أن يعلم بأن لتفاط اللقطة على توعين: توع : من ذلك يتشرص، وهو ما إذا خاف نسب هها، وتوع " من ذلك لا يفترض، وهو ما إذا ثم يحف ضيا هها، ولكن يتاح الخدها، أجدم عليه العلمام، والخفاموا فيها بيهم أن الترك أفضل أو الرفع؟ ظاهر مذهب، أصحابنا أن الرفم أفضل؛ لأنا فرالم يرفع هو، وند تصل إلها يد خاته

و معض المتقدمي "أمن أتمة التسمين قالوا. الترك أفضل الأن صاحبها بطلبها في الشي. منقطت منه، فإذا تركها، وصل إليها طالت، ومن العلماء من قال: إن كان الرجل عدلا، يأمن على مفسه الخياف، فالرفع أفضل ، وإن كان فاسقًا، لا يأس على مفسه الخياف، فالترك أفصل.

ا ۱۹۸۹ تم ما يحده الرجل برحان. وع. يعدم أن صاحبه لا يطلعه كالنواة في مواصع منفرقة وقتور الرمان الرحان مواضع منفرقة وفي عدا الوجه له أن يأخذها وببتغ بها والا أن صاحب و وحد في بده بعد ما جمعها ، فله أن يأخذها : والايصير منكاً للأحد، عكما دكر شبح الإسلام خواهر وادد، والسبس الأنبة السرخيس في سرح كتاب اللقطة ، وهكذا ذكر المندوري في شرحه في المدن المنفورة من كتاب الحطر والإباحة .

و وجه ذلك أن إلغاء هذه الأشياء في الطرق إذنا بالأخياء وإباحة الانتقاع بها عادة، وليس بتمليك؛ لأن التمليك من المجهول لا يكون، والإباحة لا تزيل ملك المبح، والمباح له ينظع به على حكم ملك، فإذا وجدها صحبا في بده، فقد وحد عبل ملكه، فكان له الأخذ

. و مكر ذريع الإسلام في شارح كشات اللبائح: أنه ليس للمالك أن يأخدها من يده بعد ما جمها ، وأخذه ، وله نصر ملك للاخد

٩٨٥٧ - وكذا الحوالب في النفاط السبائي، فإن قال الراحي حالة الراحي: فد أنحده من الساء، لا يكون للراحي أن يأخذ بعد ذلك من الأخذ بلا حلاف. وتأويل هذه إدا قال الأقوام معمومين، دكره الفعيه أبو اللبث في فتاواه في كتاب الهية والصدقة. أما إذا لم يقل دلك الأقوام معلومين، ديكون للراحي أن ياخذ، من الاخذ.

⁽١) ورد في سنحة الله - وبعض الاأخرين

ع. ١٩٨٥٣ ودكر في تناب البوع من فتارى أمن اللبت: رجل رمي بثوله ، لا يجوز الاحد أن الخذه ، إلا إذا قال وقت الرمي " فيالخده من أراق، وتأويله ماذي با

وهذا الذي ذكرنا من الناوط في السأاني خنيار الدفيه أبي الليث. ويعض مضيخنا قبالوان ليس للوامي أن بأحذ بعد ذلك، وإن لم يقل الرامي لأقبوم معمومين، ويستمل هذا الفائل طوله عليه الصلاة والسلام حين بحريده : ممن شاه اقتطع أن ومعلوم أمانم بحص فولًا معلومين، بإرتالول الكال.

وبوع أخر بعلم أن صاحبه يطلبه ، كالدهب والقصف وسائر العروص ، وأضعها . وفي هذا الوحد له أن يأخذها ، ويحتظها ، ويعرفها ، حتى يوصلها إلى صاحبها . وفشور الرمالو والتوال إذا كانب محسمة . فهي من النوع الثاني • لأن صاحبها 12 حممها ، فانظاهر أنه ما ألفاها ، إذا سقطت منه ، كامت من النوع النائي .

\$ 400 وفي عصب التوارث الذا وحد حوزه، فيرأحرى حتى يلعث عشراً، وصار لها فيسة، فإن وجدها في موضع واحد، فهي من النوع التالي بلا حلاف، وإذ وجدها في مواضع متعرف، فقد اختلف المتديع فيه، قال الصدر الشهيد، و فختار أنها من النائي، بحدلاف النوى، وفشور الرحان، وإذ (وجلاما في مواشع متفرقة، والعرق أن الناس في عاداتهم برمون بالنوي وفشور الرمان آلاً، والرمي بهذه الأشب، إماحه الفاع، ولا كذلك الموز

قبل. إلا إذا وحدم كن ألمحاو احوز في الخريف، فدتركها مدحها عنداجناء الفسر، وجمعها حشيرات أن بأحد، ومتقع بهاء لأن بركها نحث الأشجار في مدا الوقت الانفاع الناس به معناد.

ه ۱۹۸۹ و يون احتاري أهل سيمر قندان اخطب الذي يوسد في الله، لا بأس بالتنفيد. والانتفاح مه وإن كان له قيمة ، والذيت التفاح والكمنوي، إذا وسف في نهر جارٍ. الا بأس بأخذه والانتفاح مد وإن كار

٩٨٥٣ - وإذا مرافى أبام الصيف شمار سائط أدت الأنسجار، فهده المسألة على واحوه. إن كان دلت في الأمصار، لا يسعه التناور منها، إلا أن يعلم أن صناحها قد أباح ذلك إما مها. أو دلالة والأبدلا عاده منافي الإباحة.

273 هذه العلوة ورادت في جمع السح التي توجه حمما دواد الأصل

⁽۱) مصي تعريمه.

وإن كال في الحائط، والشمار عا يبقى، كالجور وتحوه، لا يسعه الأخف إلا إذا علم الإذن. وإن كان النبار عا لا شقى، تكلم المشايخ فيه، منهم من قال: لا يسعه أن يأخذ ما ثم يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك، ومنهم من قال. لا بأس به ما ثم يعلم النهى، إما صريحًا، أو ولالة، وهو المحتار.

وإن كان ذلك في الرسائيق الذي يقال بالفارسية بيراسته، وكان ذلك من الثمار التي تبقى لا يسعه الأخذ إلا إذا علم الإذن، وإن كان ذلك من الثمار التي لاتبقي يسعه الأحدة بلاخلاف ما لم يعلم النبي.

وهذا الذي ذكرنا كله إذا كمانت التسمار مساقطة لحمت الأنسجار [فسأما إذا كمامت على الأنسجار أناً، فالأصل أن لا يأخذ في موضع ما، إلا أن يأذن، إلا إذا كان موضع كثير الثمار يعلم أنه لا يشق عليهم ذلك، فيمسعه الأكل، ولا يسعه الحمل، وهي أوافعات الصفر التنهيد : حمل الحمل من الصفاية إلى منزله بكره ولا يحل.

480٧ - في أنتاوي أهل سيرفند"؛ امرأة رفعت ملاة المرأة وتوكت ملاتها عوضاً ه نم جاءت المرأة التي تركت حتى أهل سيرفند"؛ امرأة رفعت ملاة المرأة الأخذة ليس لها أن نتفع بها وطريق دلك أن تصدفي بهاء الملاة على ابنتها إن كانت نقيرة على نية أن الصواب لصاحبتها إن رضيت وشريق تهب الابنة الملاة منها و فيسمها الانتفاع بها ؛ لأنها عنزلة اللفطة و ولا يحرر لها الانتفاع بها (ابتداء)" إن كانت غية و ويحل إن كنت فقيرة، وكذلك الجراب في المكعب إدا سرق وتوك عوضاً.

٩٨٥٨ - في أفتاوى أبي اللبث أ. إذا كان في الفيرة حطيه، يجوز فلرجل أن يحتطب منهاء هكذا ذكر في ألعبرة أو وهذا إذا كان في الفيرة وطبة بكره، كذا ذكر في " منهاء هكذا ذكر في العبرة أو وهذا إذا كانت بابسة وأما إذا كانت رطبة بكره، كذا ذكر في " "فتاوى أبي اللبث أو لأنه ما دام رطبًا يسبع، وربما يكون للميت أنس بنسبيحها، وفهذا فلنا: يبع الحشيش الرطب بلا حاجة لا يستحسه الأنه ما دام رطبًا يسبع.

- ٩٨٥٩ - وفي "شرح الفدوري" : مي كتاب الحظر والإناحة عن أبي يوسف: في رجل ألقي شاة سبته فيجاء أخر وأخذ صوفها، كان له أن ينتفع به، ولو جاء صاحبها بعد ذلك له أن يأخذ الصوف منه، ولو سلخها، ودبغ حلدها، ثم جاء صاحبها كان له أن يأخذ الحلام وبردما زاد الملياغ فيه.

ما بين المغومين سائط من الأصل وأنبتاه من ظ رم وق.

⁽٢) ورد مذه الكلمة في نسخة م

٩٨٦٠ - وهي أو العات الناطائي : إذا سقط في الطربق في أيام يصنع الفرورق الشجر الذي ينتقع بورقه كا لدوت ، وأنساءه ، فليس له أن يأخفه ، وإن أخف ضمنه ؛ لأنه مملوك منتفع ، وإن كان ورق شجر لا ينتقع به له أن يأخذ .

9.431 - في افتاوى الفضلي : المزارع إذا التفط الدينيل بعد ما حصد الروع، وجمعها كانت له خاصة ؟ لأنه لم يلتفط الزارع، ونهم ينتقطها رب الأرضى، فكانت مساحة الشمط . كانت له خاصة ؟ لأنه لم يلتفط الزارع، ونهم ينتقطها رب الأرضى، فكانت مساحة الشمل . وقال ذكر نا مسألة النوب قبل هدا . وفي موارعة النوازل : مبطحة ديها بقية ، فانتبها الناس، قال الفقيه أبو بكر . إذا تركها أهلها لها تحذ من شاء ذلك فلا بأس به ، وهو تطير من رفع زرعه وترك نمه سنابل ، قالشقط عبره ولا بأس به ، كذا ههنا

9.37 - عن التواول : مسالم يجسع الدهافين في إماءهم من الدهن الذي يقطر من الأوقية الا من داسلها يطوب الأوقية ، هل يطب لهمية إن كان بحال بسيل الدهن من خارج الأوقية الا من داسلها يطوب الأم ها حارج الأوقية ، وابن كان الدهن يسيل من داخل الأوقية ، أو من الداخل و الخارج و لا يعلم ، وإن زاد الدهان لكل واحد من المشتريين شيئًا طلب اله ما يقطر ، وإن لم يرد لا يطيب ، ويتصدف به ولا ينتفع به إلا أن يكون محتاجًا ، الأن سبيله سبيل المنظمة ، والحكم عن اللفظة ، والحكم عن اللفظة هذا على ما نين ح إن شاء اله نعالى - .

٩٨٦٣ - قوم أصبابوا بعيراً مذبوحًا في طريق البادية إن كان قريبًا من الماه، ووقع في القلب أن صاحبه فعل ذلك، لأمه أباح الناس، فلا بأس بالأخذ، والأكل في العيون .

وفي فناوي أهل سمرقنداً : إذا أذن فيها صاحبها جاز الأخذ، والأكل.

9ATE - في كراهية اعتاوي أمل مسرقند " رجل له دار يؤاجرها، فجاه إنسان بإيل، وأناع في داره، واجتمع من ذلك بعر كشير، قال " إن ترك صاحب الدار دلك على وجه الإياحة، ولم يكن من دأبه أن يجمع، فكل من أخذ، فهو أولى [وإن كان دأب صاحب النار أن يجمع، فكل من أخذ، فهو أولى [وإن كان دأب صاحب النار

قى الوادر هشام : سرقين الدابة في الحان إذا ذهب صاحبها ، فهي لمن أخذها ، لا
 لهماس الحال .

9879 - وهي اختاوي الفضلي : وجل فناطع داراً سنين معلومة، وسكنها، فاجتمع فيها مرازين ؟ثير، وقال حمده الفاظع، فهو غن هيأ مكانه، وإنّا ام يقمل ذلك أحد، فهو لن سبقت

١٤) ما من للعقوفين ساقط من الأصل وأنشاه من ظاوم وف.

يده إليه بالأعدد والرقع، وكان القاضى الإمام كرا الإسلام على المستقدي بقول الهي لمن مسئت بنه إليه بالرقع على كل حال، وكان لا يعتبر مهي المكان، حتى قال الزاخرب حالطاء وحفل موضيقاً بجتمع فيه الدوات، قسر فيهد أن يسقت إليها يده، معالات ما إذا هما مكاناً لأحل الصيده الان مناك ما اعترض على عمله فعل معتبر، وهو إدمال فيها مهاجب الدواب عراحة المكان،

وفي احتوى أبن اللست المشار أبد صار عن المنام نجوم هي مكانا، فاجتمع من داك مو كتبراء فجاء أحراء والتشطها، قال: إن كان أربات الغلم حسم اهلتك، وهنأوا مرافعي نضمهم البجتمع بعرفاء أو كانوا مشجود على ذلك، لا يجوز لأحد أن تأخذ ذلك من غير إذبهم، وإن البهك تنها مسردلك، فلا يأس رالأحد منه .

49.44 وفي دعوى الفصلي أن ساحة بيضه ما يعرج فيها أصحاب السكة التوات والسرفي والرمد ويحوف حتى اجتمع من ذلك شرة كثيرة ولادكان أصحاب السكة طرحوها على معلى الرمي بياء وكان صاحب الساحة في أنساحة الذات، فهي للداحب الساحة، وإن لم يكن هذا الساحة لذلك، فهي لل صبعت بدو إليا بالرفع، وكان العاصي الإمام ركن الإسلام على السفادي فهول هي فن ميفت بدورتها بالرفع على قل حال

40.77 و في افتاري ألى اللبت . و جل له راج حداده احتلط محدم أهلي لغيره. لا نبعي له أن باخذه، وإن أحد بطلب من صححه الأنه في معنى الصافة، والملقطة، قال فرح عنده، فإن كان الأم عربيًا لا يتعرض لغرخه، وإن كان الأم لصاحب العرج والخريب ذكر، فالعرج له، والديس يتوقد من الأم، فيكون لصحت الأم، فإنا لم يعرف أن في مرجه عرب لا عني، على صحب الدح.

4878 وهي القارح الصافر الناوس الأثماء الساوخ سي الناوس النفال برج حاملها، وأواكرت حمدمات الناس فيها، وما يأخذ من فراحها لا بحل له، إلا إذا قال فقيرًا، وبحل له أن شاول لها حدم وإلى كان فك شيخي أن سفيدار بها على فقيرا، ثو تشتريها مه بشيء. وفيه الهمك راجا أحد حمامة في القمر بعلم أن مثبها لا يكون وحثية، فعيه أن بعوفها.

9۸۶۹ - وقده أيضًا ، ومن أحدًا دريًا أو ما السبهة في سواد أو مصر ومن رجليه سبو أو جالاجل و وهو يعوف أنه أهدى، دخلية أن يعرفه اللي دعلى أهله ، وإن تبون لدوت بدالعبر عليه الأنه لا يخوج من الليضة مع الحلاجل والسير ، فأما إن نقلت من يدصا هيه وأرسد ، وأياً ما كان لا يربل منذا صاحب عدم وكان عتراة المقلق، وكدلت إذا أخذ طياً في عنه قلادة

الفصل الثابي في تعريف اللقطة، ومايصنع بها بعد التعريف

• ٩٨٧- قال الشبيخ الإمام الأجل شمس الأثمة الخلوالي. أولَى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الأخذ، ويقول. أخذها لأردها. قان فعل دلك، ثم لم يعرفها بعد ذلك كفي.

ومر المتنابخ من قال: يأتي على ذلك أنوات السناجة ، وينادي. وقد ذكر محمد في الكتاب: يعرفها حولاء ولم يفصل من الفضل والكشو.

۹۸۷۱ - و عنع محمد روایتان: روی الحسن عنه می المحرد: إن كانت ماشی درجم قما فوقها بعرفها خوالا ، وإن كانت أقل من (ماشی درهم إلی عسرة يعرفها شهراً ، وإن كانت أفل من عشرة ، بعرفها ثلاثة أيام ، وروی محمد عنه : إن كانت عشرة مما بوقها بعرفها خوالا ، وإن كانت أقل من آ" عشرة بعرفها على حسب ما يرى .

وروى الحسن عن أصحابها: إن كانت مائتي درهم فصاعدًا، يعرفها حولا، وإن كانت عشرة فصاعدًا يعرفها شهرك ران كانت أثلاثة فصاعدًا يعرفها، وإن كانت أ"درهمًا فصاعدًا، يعرفها ثلاثة أيام، وإن كانت دائمًا يعرفها يومًا، وإن كانت دون ذلك ينظر بهنه ويسرة، وبضعها في كف نفر

والفقية أبو حمقر كان يقول؛ إذا للع مالا عظيمًا بأن كان كايس ألف درهم، أو مائة دينار بعرف ثلاثة أحوال.

9847 - وكان القاضى الإمام أبو على النسعي محكى عن الشيخ الإماء، أنه كان بروى عن محمد: تعرف اللقطة ثلاث سين قل أو كثو، وكان الشيخ الإمام شمس الأنمة السرخس يقول. شيء من هذا ليس شقدير لاوم، بل يبني الحكم على عدالت الرأي، ويعرف القليل والكثير إلى أن يفسه على رأيه أن صاحبه لا يعلله بعد ذلك.

٣٨٧٣ - وفي النبتي " قدر منافالتعريف في العصفور والطائر بيوم، ثم على قول من

(۱) هده تعیارهٔ وردت فی امتر او اصال

⁽٣) مكم هذه تعارة في سبخة ام

قدر مذة التعريف بحول، أو أكثر، اختلف الشايع فيه ، بعضهم قالو : يعرفها كل جسمة. وبعدهم قالو:: منة أشهر .

٩٨٧٦ - وحد كله إذا كانت اللقطة شيئًا يبقى ، وأما إذا كانت شيئًا لا يبقى يعربها بق أن ينتهى إلى وحد يخشى علمه العساد، تم معد مغيى مدة التعربف تو لم يظهر لها طالب، برقعها إلى الإمام، حكما ذكر في أسوادر ، ولم يدكر في النيسوط أن الملقط برقعها إلى الإمام

فال في اللئني ... ومثل أبو يوسف والحسن اله أن يأمر غيره يعطبها حتى بعوفها.. بويد به إذا عجز عن التعريف بنفسه

9.479 وإن مات في يده مالا صبان عنى أحد مى ذلك المراذا دفعها إلى الإمام، كان للإمام الخيار، إن شاه نجل صدفتها على القيار، إن شاه نجل صدفتها على الفقراء، وإن شاه أنجل من جل موثري على « وإن شاه نجل مشابه أن الامام مصب نافراء في من جل موثري على « وإنا شاه نجل الملتقف، الإمام مصب نافراء في من صاحب الملتقف، وإذا ردى على الملتقف، خالاتقط بالحيار، إذا بداء أسبكها، وأداء الحقظ فيها حتى ظهر نها طالب، وإذا شاء تصدق بها، على أن يكرن التواب لصاحبها، وإن شاء باعها إن لم يكن در هو، أو دنابو، وأسبك المنها، فإن نهدي، والمدك الراحدان، وإنا شاء على المدية، والتواب له، وإجازه المهدية في الاتهاء عن الإدارة والمهدئة.

و منه علم الإجازة إلى كانت فائمة في يد الفقير ، أخذه عنه ، وإن كانت هانكة ، كان له الخيار ، إن شاء فيحي اللقير ، وإن شاء فيمن النظط

فإن قبل: كيف صمن المنقط، وقد تصدق وقد تشرع؟

قفياء التسرع ما أنومه التصدق، ويقا أدن له نقلك، ومثل هذا الإدن يسفط الإنم، أما الإسقط عصمة يتبت حقّا للعبد، كالإدماض أومي إلى الصيد، حكى عن الداخي الإمام أبي جدمر أنه كان يقول: ما دكر في الكتاب محمول على ما إذا تصدق يقير أمر القاضي، أما إذا تصدق إمر القاضي، فليس للمالك أن يضمن الملتقط.

9447 وإن كال النافط الحجاجًا، فيه أن يصرف اللفظة إلى نفيته بعد التعريف؛ الأن الفسرف إلى فقير أحو لإيصال التواب إلى المالت، وفي حق هذا المعنى الصرف إلى فقير أحراء والصرف إلى نفيته سواء

الوان كان فليه ، قليس له أن يصرفها إلى نفسه "أ.

⁽١) وردمي سنجة أف النصب كالنطة

9.009 - فيان باع الشاضي، أو باع المنتقط بآمر الشاضي، تم حضر صاحبها، لم يكن له إلا السِم؛ لأن السِم نفذ يولاية ضرعية.

قان ماعها بغير أمر القاضي، ثم حصر صاحبها، أو هي قائمة في يدالمتشرى، كان تصاحبها الخير، إن شاء أحرز البيع، وأخذ اللمن، وإن شاء أبطل البيع، وأخذ عين مائه و لأن هذا بيع صدر لا عن ولاية، فيتوقف على إجازة المالك.

وإن كانت قدهلكت، فالمالك بالخيار، إن شاء ضمن البائع، وعند ذات بنفذ البيع من جهة الدائع في طاهر الوراية، وبه أخذ عامة المشايخ. وفي رواية أخرى ببطل البيع، وبه أخذ بعض المنابخ.

4000 - وفي الوديعة إذا باعها المودع، وسلمها إلى المشترى، فهلكت في بد الشئرى، ثم إن المالك ضمن الباتع، لم ينقذ البيع باتقاق الروايات، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه. وذكر شمس الأثمة المسرخسي في شرحه: أن بيع المودع بنقد من جهته، كبيع المنتقط، وأشار إلى المعنى الجامع، فقال: للمثقط حين رفعها لبيمها بعير أمر الغاصي، صار ضامناً لها، فيستند ملكه إلى تعك الحاقة، فينقذ بيعه، والمودع حين رفعها لبيمها، لا يصير ضامناً لهستند إلى تلك الحال، فينفذ بعمه، وإن شاه ضمن الشعوى فيستمها، ورجع بالتمن على البلام، وجعل استرداد القيمة من يده بمنولة استرداد العين من يده.

9.489 - في وديعة أهل مسمر قند : عرب مات في دار رجل ، وليس له وارث معروف . وتحلف من المال ما يساوى خمسة دراهم ، وصاحب العار فقير ، فأراد أن ينفقها على نفسه ، فله ذلك - لأبه في معنى اللفطة .

الفصل الثالث فيد يضمن الملتقط، وفيعا لا يضمن

 ١٩٨٨- إذا مدكن اللقطة في يد الملتقط، قهذا على ثلاثة أو جد: أحدها: أن يأحفها ليردما على المالك، ويشهد عند الاخذ شاهدين أنه إضا أخذها بيرده؛ على المائك، ومي هذا الرجد الاصدان، الأن أخذها ليردما على الماك مدوب إليه شرعًا، ولا يصمح مبيًا للضدان.

الوجه التاني" إذا أخذها عنسه، وأمر بذلك وفي هذا الوجه هو ضياس ؛ لأبه ينهي عن الأحد لنفسه، فيصير به فاصيًا ضامةً.

4604 - الرجه الشال، إداد عن أنه أخدها ليرده على الذلك، إلا آنه لم يشهد على ذلك، ولكن صدقه الشائل أنه أحدها ليردها على الذلك، ولكن صدقه الشائل أنه أحدها ليردها على الذلك، ومهنا لا صدمان، وإن كديه نشات في ذلك، دادعي أنه أخذها ليضم فعند أي يرسف القرل قرل الشقط مع يهده الأن الفاحر شاهد له الأن الفاحر الدائل الفاحر مباشره مناهو حلال، والحلال هها الاحد للرد على المائل، وعد أي حيفه ومحمد رحمهما فقد الفول دول صاحب اللقطة؛ لأن الأصل في عمل أخر أن يكون النصه ما لم يقم دليل بدل على العمل للقبر، وذلك الدنيل ههنا الإشهاد، وإذا قرك الإشهاد، ولم يوجد دليل العمل لغيره، عهم به يقضية الأصل

ولو وحد لقطتان، أو ثلاثة، وقال: من مسمعتموه بيئند ضالة، فبالره على، فهذا نعرف نلكل، ولا فيمان إن هلكت عند،

وفي المناوي أهل سيرقند : لقطة في طريق، أو مقازة: ولم يحد أحدًا يشهده عليه عند الأحد، قال: يشهد إذا ظفر بمن يشهد عليه، وإذا عمل ذلك لايفسس؛ لأنه ليس في وسعه أكتر ص هذا، وإن وجد من يشهده، فعويشها، حتى جاوزه ضعن؛ لآنه ترك الإشهاد مع القدرة عليه ، وإذا النقط لقطة تبعرفها، ثم ردها إلى مكانها الذي وجده فهه ، فلا ضمان عليه تصحبها، وإن هلكت قبل أن يصل إليها صاحبها، أو استبلكها غيره؛ لأن الأخذ ليومها على المائك لا يصلح مبيا للضمان، والرد إلى مكانه لا يصمح مبياً، فانتتع وجوب الضمان.

قال الحاكم الشهيد في إشاراته: إن ما دكر في الكتاب محمول على ما إذا أعلاها إلى مكانها قبل أن يحوفها عن ظك الموضع، أما إذا عادها بعدما حولها، ضمن، وإليه ذهب المفقيه أبو جمعر، وروى عن محمد أنه إذا مشى خطوتين، أو ثلاث خطوات ثم ودها [أن] ووضعها في الموضع الذي أصابه، قبه مرئ من الضمان، ظم يعتبر مذا القدر من التحوين.

وإن كان أحدُه لنفسه ، ثم ردها إلى مكانبا ، هو ضامن لها ؛ لأنه صار ضامنًا بالأخذ ، والضمان منى وجب ، لا تقع عنه البراء إلا بالرد على المائك ، والإعادة إلى مكانبا ليس برد على المالك ، وهو مظير منا لو غنصب من أخير دابف ثم ردها على مالكها ، فلم يجدها ، وربطها على بابها .

وقى "المنتقى ": عن أبى يوسف إذا ردها إلى مكانها من غيير أن دهب بها، ثم ردها [فلاضمان عن غير فصل بينما إذا أخذها لنفسه، أو أخذها ليعرفها، قاذا ذهب بها، ثم ردها]"، إلى مكانها، ضمن على كارجال.

وتيل: إذا اعتقدمع الإضهاد أنه يأخذ لنفسه ، فهو ضامن فيما بنه وبيرا الله ، وإذا اعتقد التعريف مع توك الإضهاد ، فلا فسيان . وقبل : هذا التفصيل فيما إذ أحدُها فنفسه ، أما إذا أخذها ليعرفها ، فلا ضمان عليه من فير نفصيل ، كما ذكرك في الكتاب .

⁽١) ما بين المقومين ما نطامن الأصل وأثبتناه من ظاوم وهم.

⁽٢) مدين العقوفين ما قطامن الأصل وأثبتناه مي طاوم وف.

الفصل الرابع في الخصومة في اللقطة والإختلاف فيها والشهادة

٩٨٨٧ - في المتنفى أن ابن مساحة عن أبي يوسف وحسه الله في رجل التقط لفطة . وضاعت منه ، ثم وجدها في يدي وجل أخر ، فلا خصومة بنهما ، قال : وليس المنظط في هذا كالمستودع ، والفرق وهو ا أن المستودع مأمور بالحفظ من جهة المالك أيضاً ، ولا ينهيأ لمه الحفظ إلا الاستوداد (فكان مأمورًا من جهة المالك بالاستوداد)" والخصومة ، ولا كذلك الملفظ .

9444- إذا وجد الرجل لفطف وهي دراهم أو دناتيو ، فيجاء رجل، وادعى أنها به: وسمى رزئها، وصددها، ووعاها، وأجانها، فلم يصدقه اللفظا، فعلى قول مالك: يجبر اللفظ على ردها إليه، وعلى قول علماها: لا يجبر، بل له الخيار، إن شاء دفعها، وإن شاء أبي، حتى يفيد البية؛ لأن إصابة العلامة معتمل في تفسه، فديكون ذلك جزاف، وقد يعرف الإنسال ذلك في ملك عبره، وقد يسمع من مالكه عند طلبه، والمحتمل لا يكون حجة الإلزام.

فإن دفعه: إليه أتحدُ منه كميلاء نظرا منه للمسه ، فلمن بألى مستحقها ، فيضمنه إياه ، و لا يشمكن من الرجوع على مقا الانحد ؛ لأنه يخفى شخصه ، فيحناط بأخد الكفيل ، وإن صدقه دفعها إليه .

ولم يذكر محمد من الأصل أنه إذا أبن هل بجير على الدفع؟ وقد حتلف المشايخ قيه : بمضيم فالوال لا يجبره وقامه على ما إذا كان في يدي وجل وديعة، جد وجل، وقال: أنا وكيل المودع في استرداد الوديعة منك، مصدقه، لا يجبر على الدفع رايه ؛ لأنه أفر بحق القبض في ملك القبر، فكذا هذا

ومعصمهم قانوان يجبر على الدفع إليه ، مخلاف ""مسألة الرديعة ، والفرق أن في مسألة الوميعة اللك قفير الذي حصر ظاهر في الوميعة ، وأما في اللقطة فليس لغير الدي حضر ملك طاهر .

ثم إذا دفعها إليه في هذه الصورة، فحاه اخر، وأقامٍ بنة أنها له، إن كان انعين قائمًا في بد القابص، يقضى بالعن للمدعى، فإن كان هالك، كان للمدعى خيار في التضمين، بإن

 ⁽i) وردت على العبارة في سنحة م.

⁽٣) ورد ني تشخه ان الأمرخلاف مكان جغلاف

صمن القابض، فالقابض لا يرجع على المتقص، وإن ضمن الملتقط، فالمنقط هل يرجع على الديض؟ ذكر هذه السألة في كتاب اللقطة في موصحين، قال مي موصح: برجع.

ومن الشبايخ من وفق بين الروايتين، والأصبح أنا في المسألة ووايتين، والاعتسماد على رواية الرجوع.

٩٨٨٥ - وإدار جد شدق أو بفرق أو بعيرًا، وحسيها، وأنتق عليها في ماية التعريف، فم حاء وجل، وأقام البنة أنها له لم يرجع علمه به أمع ، إلا إذا كن الإنفاق بأمر الفاضي. وإذا ومع الأمر إلى الفاضي، فالقاضي لا يأمره بالإنفاق ما لم يقم بينة أنه انتقطها نظرًا للمالك، وقدمنا نظره قبل هذا.

فإلا قال. لابينة لي، فالعاضى يقول له: أنفق عليها إن كنت صادفًا، فإن كال صادفًا يرجم. وإن كان كافيًا لا يرجع.

قالو. : إذا كانت اللفظة شيئًا يخاف عينها الهلاك منى لم ينفق عينها، يأمر الفاصى بالإنفاق عليها : إلا أن يفتم لنسة ، فالفاشي يقول له : أنفق عليها إن كنت صادما، هإن أمام البيئة عبد الفاضي، بأمر وبالإنفاق يومين، أو ثلاثة .

بعد هذا إن كانت النقطة شيئة تمكن إحارثها، تؤاجر، وينفق عليها من الأحر، وإن كانت شيئًا لا يمكن إجارتها، باعها القاضي له بنفسه، أو أمر المتفط بالبيع، وأعطى الملتقط من السن ما أنفق رامره

وإن لم يبعد حتى جاء صاحبها، وأقام بينة، فقضى القاضى بها له، وقصى عليه بما أنفق المنشط، كان للمستقط أن يحسمها منه، حتى يعطيه ما أنفق. وهذا لايشكل فيما إدا أمر بالإنفاق على أن يكون دينًا على صباحبها، أما إدا لم يشترط دنك، فظاهر ما دكر في هذا المكتاب، يقتضى الرجوع.

قال شيخ الإسلام. يجب أن بكون في المبألة روايتان على نحو ما ينا في الفيط.

۹۸۸۹ - می المتنصی از إذا قات او جل و حدث نقطة فیصیاعت می بدی. وقید کنت آخیدتها لارده علی افالک، و آنسهدت بشات، و کنان الأسر کست قال من الاحد بالمرد علی المالک، و الإشهاد بذلك إلا أن صاحبها يقول ما كانت قطة، فإعا وصحبها بعسی لارحم، و أخده، فإن كان می موضع لیس نفريه أحد، أو كان فی طریق، فالفول فول المنقط إذا حلم، أنها صناعت عبده، وإن كان لا بدری ما قصیته صبح، منتظ، و إنا قال صاحبها: أخذ نها من متزلی، وقال المنتقط، أخدتها من الطریق ضمس، و إن وحدها فی دار قوم، أو فی دهبر، أو غيرانا القارغة الضماري إذا فالرصاحبها الوصعتية لأرجعوه وأخالها

والأصل في ذلك كنه أنَّ عد مان الغير سبب لرحوب العيمان بقضية الأحدر، وإلا إذه كان الأخد على وجه الجمط، بأن يكون في الطريق، ويكون في مكان لا يكون نفريه أحد؛ لأبه يعرض التوي والتلف وإذا كان لهذه العلقة وفكان الأخذ لتردعين ببايك ووالحالة هذه س بالدالحفظ عالم بعلم بدلك في بقضية الأسار

وفر الأصل إدا قال المالك: أحارت مالي غصيًّا، وقال المُستَطِّرُ عَالَبُ تَعَلَّمُ وَقَالُ أخدتها لكء فالمتقط ضامن من غرا نفصال

٩٨٨٧ - وإذا قائك اللقطة في يدي مسلم فادعاها راحل، وأنام عليه النبية، وأثر النافظ بذلك وأواثر بفاره والكوافال الأأروه وعباك الأاعند القاضي، فله دلك، وإن ماتك في الدو عند دلات ولا شيارا .

اقل أخليفي أأث وإذا ذات الطفخة في بدي مسلم ادعاماً وجل ما أقام عالى ذلك شاهدين. كالربيء لأتقل هده الشهادف

٩٨٥٨ ، إلا كانت في بدي قافي، وماني للسالة بحالها، فكاناك وباساً لا أدري أعلها مثلك مستمي وفي الاستحسان تقبل هذه الشيادة؛ لأن المستحق بهذه الشهادة في الخالون النباب وربيا للكافراء فأما الناكي فكما يتوهيوان يكون للمسلم بلوهم أنا بكون للكافرية فيندار فيرز للوهومات فسفط اعتبارهماء ويعبت العبرة للبد

٩٨٨٩ - وإن كان في بدائات ، ومسلم، لم نجر شهادنيما على واحد منهما قياتُ، وفي الإستحمال مازك المهادة عالى الكافي، وقضى عامل بدالكام والدقينا

١٩٨٥ م في الشنطي - مندر عن أبي يوسف وحسده الله تعمالي - مسارق دمع إلى رجل مهرقياه فيسغى للمدفوع إليه أن تصندق به إنا لم يعرف مناحمه وإن عرف صاحبه إده عليه، ولا يدفيت إلى السيارق، ولا يسخى له ذلك؛ لأنه لو وصل إلى أخذه، يجخي له أنَّ بأشيذن ويرد على صناحته ، وهو مأخور في ذلك ، فكيف يدفعه إلى المسرق بعد ما وقيس إليه والله أعدير –

كتاب الإباق

يشتمل هذا الكتاب على سنة فصول:

الفصل الأول: في أخذ الأبق.

القصل المُتَاثِينَ في بيانُ مقدار الجعل.

القصل الثالث: في بيان من يستحق الجعل، ومن لايستحق الجعل.

القصل الرابع: في بيان وجوب الضمان على الأبق.

المصل الخامس: في بيان الاختلاف الواقع في الإباق.

الفصل السادس: في تصرفات الآبق.

الفصرالأول في أخذ الأبل، ومايصنع به بعد الأخذ

9899 - فكو سيس الأكمة السرحيين وحمدانة نعالي في السرح السيوط . أبا يسعى الثواد أن يأتي بالأين بالأين الراديا في الإنسان الأنهة الحلوسي في ضرحه . أن الراديا في الزياد الخيار إلى المنافذة والضلالة . شار حفظ نضيه ، وإن شاء دفعه إلى الإدام . فال رحمه الله تعالى : وكذلك الصالة ، والضلالة . أنواحد فيه الخيار

40.48 - قال نصيص الأنف الحاواس؛ إذا جاء به إلى الشائص، وقال، مدا عبد الله أخذته و على يعد أنه القاصى من حير بنذا فقد الحاف الشابح فيه النه إذا صدقه و أخله منه و المحاف الشابع فيه النه إذا صدق من المحاف و المحاف و المحاف المحرور، ومن هذا للمي نشع لفرق بين الآلق و المحاف والمحاف المحرور، ما لا كذلك الأبور و يتقل عليه في بعد الحيور من يبت المثال الأن محتاج إلى المعتب عاجر عن الكسب عادم محبوب ولي المعتب عادر عن الكسب عادم محبوب ولك أب

يدا حسمه الراضام، فجاء رجل، وأقام بية أنه عمده، قبل تفاصل بيشه الرائد والدياذير. معاديد أن القاصل هل رضاب خاصر أنه على الأناة الحاواني الخلف شماع فيد. بعضهم قالوا الفاضل بنصب حصاً ، فم نقل هذه البيئة الراهميهم قالوا: بقبل القاصلي هذه البية من غير أن ينصب عنه حصاك وطرفه ما فكرنا قبل هذا

فالواء ويبحلت المدعى. بالنا ما بعثه ، ولا وهبته ، سريدتعه إليه .

فإن قال: كوغله يستحلف وليس ههذا حصد حاصر يدعي ذلك؟

قفت: يستجلف صيمة لدهمامه، أو يستجلف ، مراً ألى هو عاصر عن الدهم المده مديده من مسترى، أو موهوب الجاوا حافات وعهما إليه الرهل بأخامات كمسلا؟ دكر في براية ألى حقص، لا أحب له أن يأخذه من تعيلاه ولو أخد لا يكون مسيئًا، وذكر محدد في رواية ألى سليمان، الحب إلى أن تأخذه تم تقيلا، ولو أخد لا يكون مسيئًا،

واحتلف التسايح فيه المنهم من قال الما فكن في رواية ألى حقص قول ألى حريمة وحمه الله وصالاتي عن رواية ألى سليمان قولهما، بناء على أله أبا حقيقة وحمه الله لا بوى أمد الكنيز للمحهول، وهما يوباد ذلك، ومنهم من قال: في المسألة روايتان، وهو الأصح، ولكن ما دكرنا في رواية أبن سايمان أحوط، حوار أن يضها له سنتحق اخرا

90.97 - وإن لم يكن للمداعي بهذا وأقل العبداله عبداء دفعه إليده وآخذ سه كفيلاً الأن المدد مع المددي تصادف على الكان المدد مع المددي والا سال حجها . ولم الكان الدائم بينخبر في الدنغ إليه . أو يحت عليه الدفع وإنه ذكر دفعه إليه . وقد اختلف المشابخ فهما وإداياً أحداث المشابخ بينا المددي المددي المددي المددي المددي المددية عند القاصي . فلا يازمه وقت مدود الكفيل محلاف القصل الأول على إحدى المواينين

9898 - وي ليوبيدي للعبيد طالب، وطال دلية، داعت القياضي، وأصبيك لعنه . والانواجرة [بخلاف المد الفيئال إذا حي مد إلى القاضي ما تفاصي لا يبيه مد إلى يؤجره "" الله والإنواجرة [بخلاف الميال يؤجره ولو مريحية ، وعدياتي غلب على جديع أسه الخلاف الميال أبعد في حق المؤلى، وكان الإحاراء، وقيها إيفاء طالك العبر على منك المولى، وذلك أقع في حق المرائى، تم الفيضي برحم بنا أنفى على الانق مدة حيث في تعنه إدباسه، ويزن حصر مولاه ، يرجم عليه بالك.

الخدا الآبل في مقدر على أحدَه أحضل من القولاء وفي أحدُ الصال ختلف المسابح وحميم الله تعالى .

⁽¹⁾ هذه المسترة وردت في الدرج السي في أداسا

الفصل الثاني في بيان مقدار الجعل

989 . وذا أخذ أبدًا، ورده على مولاه، إن أخده من مسبوة سفو، أو أكثر، وفيمته أكثر من أربعين درهما، داء اربه ولدرهما، لا يزاد عليه، وإن كاد قيسته أأربعين ينفص من الأربعين درهم عند محمد، وهو قول أبي يوسف الأول، وفي فوته الأخر: له الجمل كاملاء لأن وجود، الحمل عرف برجاب الصحابة، وهم أوجبوا أربعين درهماً من عير أن تسرضوا تقسة العدد

[وإن كانت قيمة] " دون أربعين درهما، فعلى قول محمد، وهو قول أي يوسف الأول: يحط عن قيمته وهم، قول أبي يوسف الأول: يحط عن قيمته درهم، ويحب الباقي، حتى إذ كانت قيمته عشرة دراهم يحب نسعة دراهم وعلى قول أبي يوسف الأحر: يحب الحمل كاسلا، وروى عن أبي يوسف دراية أحرى: وما إذ كانت قيمته أو حي، أه ينقص من الجعل ما يقطع فيه أبيد.

وإن ثان الأخد في الصرب أو خارجًا منه، ولكن عا دونا مسيرة سفر ، يوضخ له - هكذا ذكر في الأصل.

9869 وفي اللحود عن أي حسنة : رفاه بحده في الصراء فلا شيء أم إداوجه الترصيح إن اصطلح الرادو الردود عليه على شيء قلل ادخلك ، ورن الخصم عند القاصي ، الترصيح إن اصطلح الرادو الردود عليه على شيء قلل ادخلك ، ورن الخصم عند القاصي ، وتقاضي يفدر الرحاح على قدر المكان - هكذا قاله بعض المشايخ ، وتقسيره ، أنه وحمد طراه من مسيدة أيام أربعو لد درها ، ويليه أنبار في الكتاب : ويعصهم دالوا : يعوض إلى وأي الإمام، وعالم أبير بالاستدر

98.99 - قال محمد وحمد الله تعالى في الأصل الراحكم في رد الصغير ، كالمكم في رد الكير [إن ردوس مسيرة السفر، الله أو معون درهماً ، وإن كان رده عادون مسيرة السفر، فله الرفسع، ويرضح في الكير [12] كتر عا يرضع في الصغير ، إن كان الكير أشدهما مؤة .

- قالوا ؛ وما ذكر من بلو ب من الصغير محمول على ما إذا كان صغيراً لايعقل الإمق فهو

⁽¹⁾ ما بين المعودين ساقط من الأصلي وأفيتناه من نذوع وف

 ⁽٢) أنت هذه المارة من السخ التي عند، كلها دون الأصل.

ضالًا، وردالضال لا يستحل الجعل، وقد نص على هذا التقصيل في المنتفي ".

٩٨٩٨ - وإذا كان الأبن بين رحلين، فالجعل عليهما على قفر الصباءهما ، فإن كان أحد المولين خاضرًا؛ والأخر غائبًا، فليس للحاضر أن بأخذه، حتى يعطيه جعله كله، وإذا أعطاه الم يكن منطوعًا؛ لأنه مضطر في أداء حصة صاحب. وهو نظير المُشترين صفقة واحدة إذا أدى أحدهما كل التمزر إراذكان الأبق لوحل والرادله رجلان، فالجما رينيما على السواء.

٩٨٩٩ - وإن كان الأش وهنَّاء فجاءته وجل، فهو رهن على حاله، والجعل على المرتبين إن كان قيمته مثل الدين، فإن كان أكثر، فبقدر الدين عليه، والباثي على الراهن؛ لأن الجمل الغراد بسبب إحيام المالية، والإحياء بقدر العين جمل للمرتهن.

ألا ترى أنه لو له يوده حتى تحفل النوى، يسقط دين الرئين، والجعل يخالف النفقة. فإنْ نَفَقَةُ الْمُرْهُونَ عَلَى الرَّاهِنِ، وجِعَلِ الْمُغْصُوبِ إِذَا أَبِيَّ مِنْ بِدَ الْعَاصِبِ على القاصب

٩٩٠٠ وإذا كالدالأش خدمته لرحل، ورقبته لرجل، فالجعل على صاحب الخنسة؛ لأن منفعة الروق الحيال فصاحب الحدمة والكلاه بالمخاطب بالجعل قرالحالي فإذا انقصت الخدمة رجم صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة ، أو يباع العبد فيه ؛ لأن صاحب الوقية ا صاحب أصل

١٩١٠- ولمن جاه بالعبد الآيل أن يسكه، حتى يستوني الجعل؛ لأنه استوجب الجعل وإحياه المالية ، فكان المال استوجب تعلقًا بالمالية ، فيحسم كما يحيس البائم الميم بشمنه .

وإناهلك في يده بعد ما فيضي القياصي له بالإمسياك بالجيمار، أو قيل المرافيعية إلى القاضيء فلاضمان ولاجعل

وإذا صائح الذي جاء بالأبق مع مولاه من الجعل على عشرين درهمًا ، جاز ؛ لأبه يجوز يدون حقه . وإن صائح على خمسين دوهمًا ، ولا يعلم أن الجعل أربعون ، جاز يقدر أربعين ، وبطل المضال.

٩٩٠٢ وإذا أبغت الأمة، وقها صبى رضيع، هردهما رجل، فله جعل واحد. وإذا رجع الموهوب في الهنة بعد ما رد الموهوب عن إياقه، فالجمل على الموهوب له؛ الأن الرد إحياء المائية له بالرف فزال ملكه بعد ذلك بالرجوع ، كزوال ملكه يموت العبد - والله أعتم- .

الفصل الثالث فيمن يستحق الجعل، ومن لا يستحق

99.7 - قال محمد وحمه الله تعالى في الأصل: وإدالكاتب لا يستعق الجعل؛ لأن متحقق الجعل بالرد لاحياء مالية الرقبة بالرد، وذلك لا يوحد في الكاتب؛ لأن حل المولى في بدل الكتابة في ذمته حاصة، ولا يصير ذلك على شرف الهلاك بأباقه، حتى يكون في الرد أحتياً.

٩٩٠٤ - وتراد المدير، وأم الوقد الجعل. وهذا اخراب مشكل في أم الوقد الأذ الجعل يستحق بإحياء الحالية، ولا مالية لأم الوقد، خصوصًا عند أبي حنيفة. والجواب لبس لها مالية العتمار الكسب، قائمة أحق بكسبها، وقد أحياء الواد بائرد، بخلاف المكاتب؛ لأن كسب المكاتب لاحق للمولى هيه، فالواد بائود لا يحيى مائية المولى، لا باعتبار الرقية، ولا باعتبار الكسب.

9900 - ولا جمل للموصى إذا رد عبد البتيم ، وكفلك كل من يعول صغيراً . ولا حجل للسلطان إذاره أبقاء لأنه قبل ما مو واجب عليه ، وكفلك وادبان وشحه كاروان إذا رد الذال مر بين أيدي الفطاع، لا شيء لهما .

99-7 ولا جعل ثلاث إذاره أبضًا لأبيه، وللاب الجعل إذاره أبضًا للابن إذالم يكن الآب في عبال الابن، وهذا لأن ردالان على الرلى نوع خدمة في حق المولى، وخدمة الاس مستحشة على الابن، وإفامة ما هو مستحق على الإنسان لا يقابل بالأجر. فأما خدمة الابن غير مستحقة على الآب، فيحوز أن يقابل بالآجر، إلا أن الأب إذا كان في عبال الابن، لا بستحق الجمل و لأن أبل للرجل بطلبه من هو في عباله عادة، وله فرا ينفق عليهم، فلا يستحق مع ذلك جعلا أخر.

وفي المقالي: روى أن الأب لا يستحق الحعل، والابن يستحق، ولا يستحق أحد الزوجين الحمل على صاحبه يرد أبغه، والاع يستحق الجعل على أخيه استحسالًا، إذا لم يكن افراد في عيال لمردد عليه .

99.94 - وثو جناه بالعبيد الأبق نيرده على المولى ، فنوجده قند سات ، . فله الجنعل في تركته ، وإنّ لم يكن له مال سوى العبد بم العبد، وبدى بالجعل ، وإنّ كانّ الذي جاء به وارث

الليت، فملا يحلو إما أن يكون ملتات أو لم يكل وتنعه ولكن كان بي عباله وأو لم يكل وتنامه وممايكن في حياله، إنا لمريكن له ولد، وله يكن في عناله، أحمدوا أبه لو أحدُه في حال حياة الفاء مانية ورده في حيال حيياة بلووث وأن له اجتماره وأحبيت وعلى أنه لي أحيدو يعدين في ث اللورات، ورده، أنه لا جعل له . وأما إذا أخده في حال حياة المورث، وحاديه إلى الصوافي حال حمله أبضًا: إلا أنه سنسه بعد مرته، قال أبو حيقة ومحمد رحمهم، انه تعالى: أنه يحب الجُعل له في حصة شركات وقال أبا يوسف رحمه شا الأبحار

ولين هان الراه وحده أو للجيكل وللله م الكن كان في عبرنامه الإسسنجين الحجل علم الكن . 5t =

٩٩٠٨ - رجار قال الغيرة: إن عماري فد أمن، فإنا و حدثه فحيدًا، وغيال المأمور . نعب فأخده المأمور حبى مسبرة تلاتة أيام وجروبه إلى المولى، فلا جعل يدم لأن المونى قد استعان منه في زده علمه ، وقد وعداله الإعابة ، والمعين لا يستحق شيئًا

أخلفا الغاامن صميره منصراء وحاءيه بيراده عال اللواريء فلمنا أدخله الصبرا الليامته فبالاال يسمى إلى مولاد، فأتحله رحل من الصبر، ورده على المولى، فبلا تبيء الأول، لأن سبب استحقاق الجعل إحباه المائمة بالردعان المولميء ولمربوحية مرالأمل الادعل فيدر متابة و لأنهما تمسا السمسابالود على النواني، ويجمعل في حق الوالي كأنهما وداد من مسيرة السفواء ذكروفي الأصل

وهي المنتفى أناحاه بالأبق من مستبيرة ثلاثة أباه والبيرده على الولل. فبأخذو منه غاصمت وجادته لعاصمه إلى مولات للمحاه الأحذ أول مرقد واقاء النيبة أنداحده مي مميرة لَلاَنَةَ أَيَاءَ أَوْجَاهُ بِهِ يُوفِ تَمَا أَنَ الْعِيدَالْ أَنْ أَخَذَا جَعَلِ ثَنْكِ مِن الْوَلِي، ورجم مني العاصب عا حد ت

١٩٩٠٨ . وفيه أيضًا الأخد أغًا من مسيرة ثلاثه أبادٍ، وحاء به يومًا، تو أبق العبار عنه ، وسار ، وهذا تحو المصر الدي فيه المولى ، وهو لا بريد للرحوع إلى المولى، فنه حجل اليوم الأول والثالث، وهو ثلا الجعل، ولمو كان العبد من حين أنو من الدي أحد، وجمع مو لاه، وأحدُه، أو أبل من الذي أخده. تما بدا له ؛ فيرجع إلى مولاه ، فلا حمل للذي أحدًا. .

ولو كان العبد فترق الذي أحد. رحاء منوحها إلى مولاء، لا بريد الإباق. طلاون جمل يوم، وقيمه أيضًا. أحدُ عبها النَّاء ودفعه إلى رجل، وأمره أناع أمر به دو لاه، وبأخارهم

١١ ناهاله عمرة وردت في نسخة ط .

الجمل، فيكون له (يعني للمأمور). فقدم به ودعمه إلى مولاه، وأحدًا الجمل منه ، يكون له. قال ثمه " وهو بمركة دين لرجل على وجل وهيه من رجل وثمره نقيضه.

٩٩٩٠ وفي الأصل : عبدان إلى بعض البلدان، ماخذه مه رجل، واستراه مه فحر، وحره و استراه مه أحر، وحره به لا جعن له و لأنه إلغا رد، ننفس، فإن المشترى بكون قاصداً غلك المسترى، ليكون غاصباً في حق الموقي، لا عاملا له مي الرو. فإن كان حين الستراه أشهد إلغا اشتراه ليود على صاحبه لأنه لا يقدر عليه إلا بالشرى، فله الجمل الأنه يعد الإشهاد أظهر أنه في الرد عمل المولى، ولا يرجع على المولى، كان الدي عمل المولى، فإن الدين عن المناسبة على المولى، إلى المدين المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة على المولى، إلى المناسبة على المولى عالم المناسبة على المولى، ولا يرجع على المولى عالم المناسبة على المولى، ولا يرجع على المولى، إلا المناسبة على المولى، ولا يرجع على المولى عليه المولى، ولا يرجع على المولى، ولا يرجع على المولى، ولا يرجع على المولى، ولا يرجع على المولى على المولى، ولا يرجع على المولى، ولا يربع على المولى، ولا يربع المولى، ولا ي

9919 - وإن وهب له، أو أوضى له، أو ورئه، فالحراب فيه كالجواب في انشرى، لايستحق الحمل .

۹۹۱۷ - أحدَ عبداً أبقًا، وجاءبه ليرده على المولى، قلما نظر إليه المولى، أعنقه، ثم أبق من يد الأخذ، كان له الجعل؛ لأن الإعتاق قيض معنى؛ لأنه إنلاف للمالية، قفد وحمل العبد إلى المولى معنى، ألا نرى أن المنتشري لو أعنق المشترى قبل القبض، عبدار قابضاً له، كفا عمدا.

ولو كان دوم، والمسألة بحملها، ثلا جعل له؛ لأن التدبير ليس يقبض؛ لأنه لا بنلف مها المالية ، علم يصل العبد إلى يد المولى أصلا.

ولو كمان الاحدة حين سمار به ثلاثة أيام أمن منا فسيل أن يأتي به إلى المولى ، ثم أعسنه . المولى ، فلا حمل فه: لأنه المولى لم يصعر قابضًا من بد الأحدة ، لأنه حين أعتقه ، لم يكن في بد الإخذى

ولو جناه ما إلى مولاه، عفيضه، تم وهيه منه، فعليه الحمل، ولو وهيه منه قبل فأن يقيضه ""، فلا جعل له الأنه نم يصل إلى السولي من جهته، لا يصورته، ولا يحمله، ولو ماعه الكولي قبل "فيقيضه لقلا حمل)" عليه الأنه وصل إلى المولى عوضه، فصار كما وصل إليه عنه، عقد الحيلة في العوف.

قال شمس الأنمة الحلواني. الراه إنما يستحق الجمل إذا أشهد عند الأخت، إنما أخذ، البرده على المالك. أما إدا ترك الأشهاد، لا يستحق الجعل، وإنا رده على المالك.

⁽¹⁾ هكذا ورد من النسخ الناقية التي عندما، ولكن وردت في الأصل خبل الغيض

⁽٢) هكذا وردمي نسخة عند ونسخة أم ، وورد في الأصل: فله جعل مكانه: فلا جعل.

الفصل الرابع في بيان وجوب الضمان على الآبق

٩٩١٣- إذا مات الأبنى عند الأخذ. أو أبق منه قبل أن يرده على المولى ، فبإذ كان حين أخذ أشهد أنه إنما أخذ، للرد على صاحب، لا ضمان صله. و كذبك إذا قال وقت الانحد المغذ أبق قد أخذته، فمن وحد له طالبً فليفله عليه، فهذا إشهاد، ولا صمان عليه؛ لأنه وحد مه لاسهاد

قال شمس الأنمة الحلواني ، وليس من شرط الإشهاد أن يكور ذلك، والمرة تكفي بحيث لا يقدر أن يكتم إذا سنق، وهذا في اللقامة

وأم إدا ترك الإشهاد وكان الإشهاد فكنّه كان عليه الصحان عند أي حنيمة ومحمد وحمه ما اله نصائي، خلافًا لأبي يوسف، وهذا إداعتم كونه أنقًا، فالقول فوله، والآخد ضامن إجماعًا؛ لأناسب وجوب الضمان قد ظهر من الأخد، وهو أحد مال النبر بنير إذنه، قهو يدعى للمقط، وهو الإذن شرعًا يكون العد أبقًا

9918 وإما أحد عبدا أمنًا، فادعاه رجل، وأفر به العدد، فدفعه إليه يعير أمر العاضي. فهلك عنده، ثم استحق أخر بالبينة، فيه أن يصبر، أيهما شاه، فإن قيس الدافع رجع به عني الفايض، وإن كنان لم يفاع إلى الأول حتى شهد عنده شاهدان أنه عبده، فند عمم أيه، فيو حكم، تم أفام الآخر البينة أنه له، فضل به فلدائي؟ لأن سنة الأول قامت في عمر مجلس الحكم، فإن أعاد الأول فبينة لم بنفيه أيضًا؛ لأن المبدئي بده، ويبية ذي البدني لللك الطبق لا تعارض بها أطارج.

9919 ويزة أخذ عبدا أبدًا، وياعه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع، وهنك العبد في يد الشنري، ثم جاه رجل، ودعفه، وأقام بينة أنه عبد،، فالمستحق با النباد، إن ضاء ضمن الشترى، وعند ذلك يرجع المنشري بالنمل على السائع، فإن شده ضمل البائع قيمت، وعند دلك يعد الباع من جهه البائع، ويكون النمل قه، ويتصدق بما فضل على القيمه من الشميرة الأنه ربح حصل، لا على ملكه بسبب كسب خييث والله سبحانه وتعالى أعلم .

الفصل الخامس في الاختلاف الواقع في الإياق

4917 - إذا أيكر النولي أن يكون عبده أبقًا، فلا جمل للراد، إلا أن بشهد الشهود أنه أبق من مولاء، أر على قرار المولى بإياقه .

49.19 - وإذا أبل العبد، وهب بنال الموتى، فجادبه راحل، وقال. لم أحد معه شبكًا. فالقول قوله، ولا شيء عليه، ولا يكون وصول بده على العبد العليلا على وصول يلده إلى الدار، ما تم يعلم كون المال في يد العبد حين أحد العبد، فالمولى يدهى عليه ذلك، وهو ينكر، فيكون القول فوله، كما لو ادعى عبد أنه غصه مالا خراء وهو يتكر.

قبان اتهم رب المال، فله أن يستجلف على ذلك؛ لأنه يدعى عليه معنى قو أقر به يلزمه: مإذا أيكر يستجلف رجاء التكول، فينقوم مقام إفواره -اسبى- والله سبحانه وتعالى أعلم بالصوات.

⁽١) وووفي سيخة م . إلى الب

الفصل السادس في تصرفات الأبق

9914 - يع الأبق من أحدى أو من من حدمها له لا يجوز، وينمه عن في بله يحوز، وهيته من الأخليم لا يحور، وإن وهنه من ابن صعيد أعان كان سرقادً في دار الإسلام يجوز، وإن كان أبو إلى دار الحويد الخلف فيه الشارح ، وروى قاضي الحرمين عن أبي حيفة رحيله الله الله يجوز⁴⁹، ويجوز إعاده من كفارة تنهون

1989 - ولو كل المولى، جلا بطلب الأبل، وأصابه الوكيل، وهو لا بعلم مد أهرباعه المولى من إلى المولى ال

 [«]كار ردت هده العبارة في الأصل و سنعة اللها و رفت في بسختي السارا م اذاته لا يحرر

⁽١١) ما من المعومين ساقط من الأصار وأتكناه من ظروم وف

كتاب المفقود

هذا لكتاب بشنعل على ثلاثة فصول:

العصل الأول. في تصنير المفعود وحكيمه. انفصل الناس: في التصرفات في حال الفنواد. الفصل التاليم: في الخصومة في البرات، وفي وارتة الفنواد.

القصل الأول في تفسير المفقودو حكمه

فأنها تفسيره: ما فكره محمد في الأصل : الرجل يخرج في رجعه فيفقده ولا بعرف مرضعه، ولا يستين أمره، ولا موته، أو أسره العدو، فلايستين مونه، ولا قتله.

وأما حكمه . فما ذكره محمد في الكتاب أنه يعتبر حيا مي حق نفسه حتى لايفسم ماله بين ورفقه ، ولا تشروج امواته ، ولا يحكم انقاضي بشيء من أمره حنى نثبت موته ، أو فقله ويعتبر مينًا في حق غيره حتى لا يرث أحدًا من أفرياءه إذ مات

ومعنى توله الايوت احداً من أقرياه والإنصيب الفقود من الطيرات لايصير ملكاً للمفقود الحابوقف للمفقود نصيبه من ميراث من مات من أقرباه و هذا لان حياة المفقود محتملة والمحتمل يكمى للتوقف كما في الجنون وإن ظهر حياً ، طهر أنه كان مستحقاً وإن لم يظهر حياً حتى بلغ من السن ما قال في الكتاب على ما بين بعد هذا إن شاه أنه تحالى و فعا وقف له برد على ورثة صاحب المال يوم مات ما احد المال منزلة الموقوف للجنين إذ العصل المنس سياً.

٩٩٢٠ - قال مشايحها : مدار مسائل المغود على حرف واحد : أن المعقود يعنبو حبًا مى مائه ، ٩٩٢ - قال مشايحها : منال غيره حتى تنقضى من المدة ما بعلم أن مثله لا يعيش إلى نلك المدة ، أو تموت أنوانده وبعد ذلك يعتبر مبكًا في ماله يوم تحت المهنة أو مات الافوان .

وفي مثل الغير يعتبر كأنه دات يوم فقد، حتى إنه إذا نقد الرجل، تدمات ابده؛ ولهذا الابن أح لأمه، وللمنقفود عصية، فغاصم أح الابن عصبة الفقود، بطل إن كان الابن فد مات قبل أن يمرت أقران الفقود، فإن حسيم مال المفود لعصمة الفقود، حتى من مات من أقران الفقود، ولا يكون للابن من حق تسمه ولا الفقود، ولا يكون للابن من حق تسمه ولا يكون للاممقود من ميران، لابن شيء؛ لأنا حكمنا بحياته بعد موت الابن من حق تسمه ولا المقفود من ميان الابن إلى أن يظهو حال الفقود؛ لأنه احتمل أن يكون حيار، فيكون أما الميرث من النه، وحيار، فيكون أما الميرث من النه، بل يكون ميراث الابن لأخيه.

- ٩٩٣١ - وَإِنْ طَهِرُ اللهُ غُودِ حَيًّا ، فَمَا وَلِمَا يَكُولُ لَهُ ، وإِنَّا لَمْ يَسْهِرُ حَيًّا ، حتى مأت

 ⁽¹⁾ ورد في نسخة ط ، إن نصيب المنظود من الانتراء من الدراك .

كورتم، مما وقف للمصفود من مآل الامن يكون مسراتًا لأح الانن؛ الأثانية الكون الأح واركًا وقت موت الابن، وشككتا في كون القشود وارثًا، فكان جعله سيراتًا فن كان وارثًا له ويغير أولى.

وإن كان أقران المعمود قدمات قبل موت الإبي، فميراث الفيقوء صار قلامي حكماً عوت المعمود، والإبن حيء فيكور ميرانه للابن، وإنا مات الابن، يكون ميرانًا لورثة الابن، فهذا هو حاصل ما يبني طرد مسائل المطود

٩٩٢٢- تم طريق تبوت موت المفقود زما البيت أو موات الأقواد.

وطريق فيول، فقد البيته أن يحمل العاضي من في يديد المان خصصاً عنه، أو ينصب عنه ضماء فضل فلد البينة .

وأما موت الأقراق، فهو الذكور في الكتاب عن محمدًا: ويشترط موت حميع الأقراف. ما بقي واحد من أفرام لا يحكم عوث

1977 - وقم يذكر أنه بعنم موت حميم أفرانه في جميع لمشاله أو في ملساله فود. واخسفف المنسيخ ميم، قال بمضهم: يعنيم موت أفرانه من أهل بالده وهذه القول أرفق بالباس؛ لأن التمحص عن حال افرانه في حميم البلدان، إما غير محكن أبر فيه حرج فاهو .

ولم يعتبر محمد في موت الفقود وجياته الدين، والشاوخ اعبروا ذلك، والمتقدمون من اللسابخ بعد محمد فقد والعصر مهانة وعشر بن سنة، وقالوا: ماني مغلى من مولده مائة وعشرين سنة، وإنه يحكم يمونه، وإن بني بعص الرامه في الأحب، ولا يحكم عونه قبل دلك وإن مات جميع أفراته.

وعن نصير بن يعيى: أنه قدره بمائة سنة، وهو المروى عن أبن يوسف، والشبح الإصام أبو بكو سحدد بن الفصل، والشبح الإسام أبو بكر سحمة بن حامد قد رأه بنسمين سنة، قال. لأن الأعمار قد قصوت في زمات فإن الصدر الشهيد حسام للدين، وعليه الفتوى.

قال شبيع الإسلام في شرحه اقول محمد أحوط وأفيس؛ لأن ما بخري ما ناوا من الذه الذا الذات الذات الذات الذات الذات ا بان دل على موته، فنقاء من بقي من أقرابه بعد مصى هذه الفاقيدان على حياته، فيقع التعارض بين دنيل الحياة وبين دليل الموت، ولا يتبت البات مع التحارض، ومتى اعتبرا، يجوت أفرائه، حيافا يتبت وته بدليل لا تعارض فيه، وما قاله الشابخ أرفز بالناس؛ لأن التفحص عن حال أفراه أنهم عائرا، أو لم يونوا، إما غير عكن، أو فيه حرج،

٩٩٣١ - وزنا أرضى رجل للمفقرديتي، لم أقصّ بهاله، ولم أبطلها: لأنا الوصية أخت المراث: ، وفي البراث يحسن حصاء الهنزد إلى أن يظهر حاله. كما هها - واقد أعلم- .

الفصل الثاني في التصوفات في مال المفقود

9970 - قال محمد: ما يخاف عليه الفساد من مال الفقود، فالفاضي ببيعه، ومنا لابخاف عليه الفساد، فالفاضي لا ببيعه، لا للنققة ولا لغيرها، وهذا لأن ولاية القضي علي المفقود تضرورة الحفظ، وما لابخاف عليه الفساد، فحفظه مكن بدون البيع، فلا حاحة إلى البيع، ولا كذلك ما يخاف عليه الفساد.

١٩٩٢ - وإن أراد واحد من أقرياء أن يبيع شيئًا من ماله لحاجة النفقة، إن كان المال عقاراً ، فليس له فلك بالإجماع، سواء كان المائم أبا أو غيره، وإن كان مقولا ليس من جنس حقه، كالخادم، والدامة ونحو ذلك، أجمعوا على أن غير الأب لا يملك المبع، والأم وغيرها في دلك على السواء، وأما الأب فلا يملك المبع قياسًا، وهو قرلهما، وعلى قول أبى حينفة وضيات عنه يملك المبع، وهو استحمال.

وجه القباس: أن جواز البيع بعتمد الولاية، ولا ولاية في مال ولده الكبير. ألا ترى أنه لا تملك بيع عفار، وجه الاستحسان، وهو أن أثر الولاية في سال ولده الكبير فائم، حتى صح منه استبلاد حارية الابن لحاجته إلى ذلك، والحاجة إلى النفقة لبغاء نفسه فوق الحاجة إلى الاستبلاد لبغاء سلة، وإذا يفي أثر ولاينه، كان حاله كحال الوصى من الولد الكبير العاصد، وقد ثبت للوصى بع العروض دون العفار، كذا ههنا

997۷ - وإذا كنان المستمقود ضروض وديعة، أو دين، أنفق المشاهبي من ذلك على زوجته، وولده، وأمريه، إذا كنان المردع مقراً بالرديعة، والمدين مقراً بالدين، ودكر هذه المسألة في كشاب النكاح من الأصل، وشهرط إقرارها باللكاح والمال، وهها لم يشترط إقرارها باللكاح والمال، وهها لم يشترط إفرارها باللكاح، وليس في المسألة احشلاف الروايتين، مل إنما احتلف الجواب لاختلاف الوصع، موضوع ما ذكر في النكاح أن اللكاح والسبب لم يكن معلومًا للفاضي، فشرط إقرار صاحب اليدبها، وموضوع ما ذكر هها أن النكاح والسبب كان معلومًا للفاضي، فنم يشترط في أرادها دائكام والسبب كان معلومًا للفاضي، فنم يشترط إفرارهما دائكام والنسب

قإن أعظاهم الرجل شيقًا بغير أمر القاضي، فالمودع يضمن، والمديون لا يسرأ، وإن

أعظاهم الرجل بأمر القناضى، فالمودع "الايصيمى، والمديون سرا"، والمقاصى أن بصب وكبلا مي جميع فالات الدغفود، طلب البورغة ذفك، أو لم يطلبوا، ولهذا الوكيل أن يتفاضى ويقبض، ويحاسم من يجمع حفّ وجب يعت جرى بنه وبي هذا الوكيل الأل الوكيل في حق احقوق بنزله المالت، أما كل دين كان المالا والده أو نصيب كان المهى حقّاد، أو عروض في بدى، جل، وحق من الحقوق، فإن هذا الوكيل الا يخصمه الأاء ليس تالك، والانتهام والوكيل بالشفى من الحقوق، والمالية في الوكيل بالقبض من جهة المالك.

نال في لكتب: إلا أن يكون تفاضي ولاه ذلك، ورأه، فأنقد، خصومة بينها و فحيتها يجوره على فغال: إلى مقالها أمثلف فيه الفضاف، وهذا نناء على أنه ليس ننفاضي أن يقصى على الغائب وللغائب وإلا إذا كان عند حصم حاضاء عندنا، ولو قصى بنفاد قضاءه؟ لكونه وافعاً في فصل محتهد مها وكذا لا ينفى تنقاضي أن ينصب وكيلا عن القائب والفشاء، وقو نص عند قصاء والإحماع؛ لا قننا.

9978 - ثم أشار هها إلى أن القصاء على انفائك وللعائب، نفاذه لايتوقف على إمصاء قامي احر، وهذ إسارة إلى أن نفس لقصاء ثيس مختلك فيه ، وها لمحتمد سبب القضاد، أدالينة ها على حجة "حرا، فيه القصد؟

وهي شوح خامج ممه عنفته على والذي القصده الله بالرحمة ال أدنفس العصماء فيه مجتلف فيه، ويتوضّع على إصار فاضي أخراء كما لو كان الفاضي محدودًا في فذف.

٩ ٣٩٣٠ وإن ادعى وحل ما لي فاءة ولا حقّا أم يانعت إلى دعواه، ولم تقبل منه اسبية، ولم يكن هذا الوكيل، ولا أحد من الوالغا "خصمة له، فإدراي الفاضي سماع للمة ، وحكم به لمذ حكمه بالإجماع

٩٩٣٠ - مرة واجع الشفود حيّا له برجع في شيء عا أغلق القاصي ، أو وكيله بأمره على واجتماء وولادو من ماله ، ودينه هليم وكذلك ما أمقوا على أنفسهم من الدراهيم والنمائير أو

⁽١) رود في سنخة على فإذ المودم

⁽٢) ورد في سيحة على الإيمران

⁽٣) ورد في تبيخة الأن عل في حجة إلى حق غية القميد.

 ⁽¹⁾ حكثه الورد عن الدسخ الدي ثوابه، عندنا ، و در دعي الأصل النبية.

النبر في وفت حاجتهم إلى الدقة، أو براب ليسوها للكسوء، وطعاه أكلوه، أما ما سوي ذلك. من الأموار إذا يعد الحاجتهم إلى النقفة، فقد مرتفاهم اللك

9987 ووفا فقد الكانب ، فترك أموالا، هل تودى مكانب من تركيبه وينظر ، إن كان ما ترك من مكانب من خيلاف حتى ما عليه ، لا يؤدى ، ورنا علم القاصي وحيوب الدين عليه « لأبه لا يكنه القضاء إلا بالبح ، وولاية الناصي في مال الفشود مقصورة على الحفظ ، وإيف ، عليه ، والبيم نيس من فين ذلك .

وإن كان (ما ترك المكانب من حسل الكانية ، وعلم القياصي بوحوب اللبيل عليه ، وإن كان] " الهذا الذك ب ابن حرمات هذا الإبن ، وترك ورثة ، قسم ماله بين ورثته ، ولم يحسل للمكانب غيره الأل المكانل لا برت غيثًا من إنه ، ولايكون في الوقعة والدر

۹۹۳۳ و إذا كان المتقود هذا باع حادمًا قبل أن يقفد، فقعل المشتري بعلس، وأراد أن يرد على والدالسمفود، فلسل له ذلك، الأو الولدالس بمانك، والا عاقد، والا بالساطمن عو مالك والا عائد، والا يرد عمر عبر هؤلاء.

وإن استحق هذا الحديم من يد المشترى، فالقاصي هل يؤدي إذا علم وحوب النمن عليه و لأن الحادم فاستحق من يد المشترى، صار الثمن دينًا له على المفعود؟ فصار الحواب فيه كالجواب عي سانر الديون.

الفصيل الثانث في الخصومة في الميراث

9977 - وإدا ها ب الرجل، وترك النبي لوالم مفقودًا، ولهذا الأبن الفقود ابن هنه فالتركة في مد الانتباء والكل مقرون النبي لوالم مفقود واحتصموا إلى القاضى ، قبان الفاصى لا ينخى أن يحرك الخال عن موضعه هكذا ذكره في الأصور ، ومعى قوله ، الفاصى لا يخرك الأل عن موضعه هكذا ذكره في الأصور ، ومعى قوله ، الفاصى ما مراك الأل عن موضعه لا ينزع الفاضى شبئًا من بد الانتبار الأن النصف فيها في أيديها ما مرارياً أن قهما بهوك أبهما بيقيل الأن المفقود إلا كان حبّا، فلهما هذا الفقود لا يشعون عليها النبياء ، فالمعمد الهما يقيل ، والنصف الأخر لا حصم أدا لأن ورك الفقود لا يشعون ذلك الأنفسم ، بالإيكربون خصمًا عن الفقود الأخر لا حصم أدا لل ورك الفقود لا يشعون مناسبة إلا عجضر من الخصم ، بخلاف هاك الفقود الذي يعلم أنه أدا لأن حل أو لاده المناسبة بالمال لاعتبار ملكه ، فإنهم مستحقون النفقة الفي ملكه إلى الاستصحاب الحال لابقاء من ما كان من راكان من راكا

وكذلك إذا قالت الابتنان. قدمات أخرباء وقال ولما الابن. هو مفقود الأنامن في يديه لمال أو لولد الابن يعضى ذلك، وولد الابن فدرد إفرارهما بعوله أنوبا مفعود.

٩٩٣٤ - ولو كان مال البت في يدي ونسي الاين المفرود مطلب الايتنال ميران ما المفرود مطلب الايتنال ميران ما الما انتفادا الايتنال ميار في ما التفورات وقد صفقوت ونبي المعال في يدي ولي المقورات وقد صفقوما في ذلك المبطبان المفورات وقد صفقوما الأخر شرك على شاي ولدي الفقود. من غيران يقوم به لهما والاسهداد الأنه الايري من المستحل لهذا الباقي .

ولم كان مان فست في يدي أجنبي، قفالت الاعتبان، سات أحرب قبل الأثب، وقال ولد الأبن أنه مفسفود، فيان أقر الذي في يديه المان أنه مفسفود، فيان بعص الابتين من دلك التعاف لا لأنهما يدعبار لأنفسهما الثلثان، وذو البد أفر مهمه بالتعلم حين قال: أنه مففود، ومطيان التعلم، والتعلم الأخر يوقف في بديه.

-٩٩٣٥ وقو قال الدين في يدبه لقال: إنه صات قبل لأب، فبده بجير على دقع الثلثين

⁽¹⁾ أنست مدمالعدارة من حسيع المسح التي في أيديما

⁽⁷⁾ مكان ورد في أحد .

إلى الاستبراء لان صاحب البد صدقهما فيسا ادعبا من نلتي ما عي يديه، ويوقف ادبت الأخر. على ياديه والأنه لا خصم له

وقو كان الذي في يديه مال لكر الريادان هذا المال دسيت، برد افست الاستان بيت أن ماهم مات، وزك هذا الذا مير قائيما، الاختهاء الشفود، فله يقبل مشهوا، الأناجم فروته يستحب الاصلى على حميم الدالة فرمايه على للعلب، فللسطان الحسيم على حميم الورية، فقالت بتنهما، ويعطى الهما النصف الآخر، ويسح العلم الأحر من يدوي ليده فيوقف على على على على الاله فلهر تبالة في البداجين حجد الذال للسبت، وما يا العالم الايتراك في يد الخائر، مخلاف الركان الوريقات؛ الأنه لم يظهر حياته، فيتوك في يديد إلى أن يسهر حال العقود.

كتاب الغصب

هذا الكتاب يشتمل على حمسة عشر فصلان

الفصل الأول: في نفس الغصب.

الفصل الثاني، في حكم الغصب،

الغصل الثالث: فيما لا يحب القسمان باستهلاكه.

الفعيل الرابع: في كيفية الضمان.

القصل الخامس: في خلط القاصب مال رجابان، أو رجل، أو مال عرد باله

القصل السادس: في استرداد المغصوب من الغاصب، وما يمنع من ذلك، وفيما يبرأ القاصب

مه عن الفسان، وما لا يبرأ

الفصر السابع: في نسب إلى الإنلاف.

القصل النامل. في الدعوى الواقعة في الغصب، واختلاف الغاصب والمنصوب منه،

والشهادة في ذلك.

القصل الناسم: في تملك الغاصب والانتفاع به

القصل العاشر : في الأمر بالإتلاة ،، وما يتصل بعد

المصل الحادي عشر: في زراعة الأرض المفصوبة والناء فيها.

القصل الناني عشر: فيما يفحق العبد الغميب فنجب على الغاصب ضمانه.

القصل الثالث عشرة في غاصب الناصب ومودع الغاسب.

الغصل الرابع عشر: في غصب الحر والمدير والمكاتب.

العصل الخامس عشر : في المتفرقات .

انفصل الأول في نفس الغصب

9979 - ويقول: الغصب شرعًا أحدُ مثل متفوم محتوم بخير إذن المالك على وحه بزيل. بدالتالك إن كان من يدم أو يقصر يده إن لم يكن من بده .

9979 - وإنه توعيان . مرع يشعلق به المأثم ، وهو منا وقع هن هلم الوقوع لا يشعلق به المأتم ، وهو ما وقع على جهل الوالضيمان يتعلق بهما جميعًا ؛ لأن الضيمان لذيو الحق، والحق يقوت في الحالين على تمط واحد .

وشوطه عند أبي حنيفة رحمه الله : كون الأحوة منقولاً ، وهو قول أبي يوسف الأخر . حتى إن غصب المقار عند لي حنيفة وأبو يوسف الأحر لا يمقد موجب للضمان .

٩٩٣٨ - استعمال عبد الغير غصب له ، حتى لو هلك من ذلك العمل، ضمن المستعمل قيمت، علم المستعمل أنه عبد الغير أو لم يعلم، بأن جاء إليه، وقال: أن حراء فاستعمله، وهذا مَا بِنا أن ضمان الغصب لا يختلف بالعلم وعلمه.

وهذا إذا استحمد في أمر من أمور نفسه ، أما إذا استعمله لا في آمو نفسه ، فلايصير عاصياً له ، فقد ذكرنا في أفتاري أهل سمرقدا أن من قال لعسد الغير : او نق هذه الشجرة ، فالزع الشمرة لتأكمه أنت ، فوقع من الشجرة ، ومات ، لم يضمن الأمر ، وفو قال : الأكل أنا ، وباقي المسألة بعالها ، صمن ، وما افترقا إلا الأنه في القصل الأول ما استحمله في أمر نفسه ، وفي القصر الثاني استعمله في أمر نفسه .

وسنل الإمام شمس الإسلام عن استعمال عبد الغير ، أو جاوبة العبر ، وأبق في حال الاستعمال قال: هو ضامي بنزلة الفصوب إذا أبل من يد الفاصب .

۹۹۳۹ - و من استحمل هـ ۱۹ مشتركا بينه و بين غيره بعير إذن شويكه ، بصير عاصبًا نصيب شويكه .

وفي أأجناس الناطعي في أحر الجنس الأول من كتاب الدعوى؛ أن قي استعمال العبد المتسراة بغير إذن شريكه روايتين عن سحمد، وروى هشام عنه : أنه يصير غاصبًا تصبب صاحبه، وروى إلى رستم عنه أنه لا يصبر خاصبًا ، وفي الدابة يصبر غاصبًا نصبب صاحبه في الروايتين وقوبًا وحملاً . وورد في زمانيا من هذا الجسن فسوى من يعض البلدان ، وصبورته : رحل كنان يكسر الخطب، فيحة غلام رحل، وقال: أعظن القدوم والحطب، حتى (أكسر أنا، فأبي صاحب الحطب فلك، فأخذ العلام الفدوم منه ، وأخذا خطب، وكسر يعضه وقال: أأأأثت بأخر حتى أكسر افاتي آأأت بأخر حتى أكسر افاتي آأنا في عبد بخطب الحرب فكسره الغلام، وضرب بعض الكسور من الخطب على عبن الغلام ، ودهب عبنه ، فانفق مشايخ رمانتا أنه لا يكون على صاحب الحطب شيء؛ لأن صاحب الحطب الحطب الخطب، ولم يستعمله فيه ، وإنما قعل ذلك بتخياره، فلا يكون على صاحب الحطب شيء.

وسئل أبو يكر عمن وجه حاريته إلى النخاس ليبيعها، فيعشها امرأة النخاس في حاجة، فهربت، فعلى قول أبي حنيقة رحمه الله : الصمان على أمرأة النخاس لا غبر، وعلى قولهما : إن شاه ضمر النخاس أيضاً ، كما عرف في الأجير الشنوك .

• ٩٩٤ - في "فتاوى أبي الليث": جارية جاءت إلى النجاس بغير إذان مولاها، وطلبت السيع، ثم دهست، ولا يدوى أين دهست، قبال النخياس دهتها على الولى، فبالقول قبول النخاس، ولا ضمان [عليه]"، ومعنى ذلك أن النخاس لم يأخذ الجارية، ومعنى الرد أمر، إياها بالذهاب إلى منزل المولى، أما إذا أخذ المخاس الجارية من الطريق، أو ذهب بها من مترل مولاها بغير أموه لا يصدق.

9981 - ركب داية رجل حال غيبته بعير أمره، ثم بزل عنها، وتركها في مكامها، فكو عن أخر كتاب اللفظة أن عليه الضمان، وذكر الماطقي في واقعاته المختلاف الروايات. ثم قال "": والصحيح أنه لا يصمن" على قول في حتيمة رحمه الله الأن ضعب المنقول لا يتحقق بدون النفل، وعن أبي بوسف في المنتقى انصا أنه لا ضمان.

٩٩٤١- وصورة ما فكر في "المنفى ": رجن قعد على ظهر دية رجن، ولم يحولها عن موضيها، وجاء رجن أخر: وعقرها، فالضيمان على الذي عقرها، دون الذي ركب إذا لم

⁽١) أثبتك هده العبارة من نسختي أظ أو أف أ

⁽٢) مكتَاورد في نسخ اف أو اظ أو أم الأورد في الأصل: فجاء.

⁽٣) هذه الكلمة رردت في ام .

⁽٤) هكذا رود في الأصل و تسجة على وورد في تسخيل أقيا م أن قال، ثمه.

⁽a) ورد في نسخة فذا بعسن.

تعظيم من اكوله ، إذ كان جحده قبل أن يعقرها ، ومعها من صاحب ، ولم يخرجها من مرضعها ، توعده هذا الأحراء فلصاحبها الخيار ، يصدر أيسا نباء

9987 – قال: أوكلفك كل من أخاء مثلغ إنسان في دار فللحب الطاع، ثم جحدت بهو ضامي، وإذا لم يحوجه من الداري وإذا لم يحاجف فلا ضلمان عليما إلا إذا هلك من قطعه وأخرامه من الداري وهذا استحمال

9988 - وفيه عن أي يوسف أيفك . وحل دخل سرك الجلء محول بن محول بن مستامته إلى من أخر من دلت المزل، أو إلى صحن ذلك الزار متاعًا، وإنما يسكل المرك الرحل وغلماته. قضره دفقي الفياس هو ضامل، وفي الاستحسان، لا صمان إذا تباد هذا الموضع في حرة متله.

998 - وسن قاضم الفصاة شمس الإسلام محمود الأورجندي عن إصطال مستوك بين رجليم، لكن واحد منهم، فيه القواء دخل أحدهم الإصطال ليندو قال صلحاء ما احتى لايضرب تقومه فتحرك النفره وتختى الحلل، ومات، قال الاضمال علمه إدالم يقله عن مكاله

9987 - السلطان إذا أحيد عبدًا من أعيان رحل، ورهن عند رحل، فهلك عند الرئيس. إن كان الرئيس طائعًا، يضمن (ويكول النسائلة حيا ايير انتسمين السلطان، لمرتبن، ويبتنى عمل هذا الجالي الدي يقال له: بإيكار إذا اخد شيئًا وهو طائع، يضمن، وكدا الضرائد إذا ذان طائعًا بصمن آنك وصار الضراد، والجدر المحروجين في الشهدة

دى الصمر الكنهيد في فيات الأولى في الواقعات من وفيعية ، وقعت قينسوة من وأمن الصمي ، وتحافظ جن ، قبل وصيعها حيث تدولها لا تقسمن ، وإن تحاف أكتبر من ثلث يصمن ،

عنى واقعات الماطعى . في العبول . وحل دخل منزد، وجل ياؤمه، وأخذ بناء من بيته يعيو إذه بهند إليه، فوقع من بده، والكسر، فلا نسمان عليه أولا إذا كان نهيد ساحب لبيت عن الأحذ فسل ذلك الأما مادون عن احده دلالة. ألا ترى أنه لو أحد كور ما، وشهر ساسه، وسقط من بده والكس إلا العبدان عابه

١٩٩٤٠ ولو أذ سوقيًا يبيع أراني من زحاج أر سره، وأحد به يعير إصابيظار إليها،

⁽¹⁾ هيمانيز وفرز ميافي ساختيات

والإماليز المعموض ساتط من الأميان واستنادس طروعوف

ومقطت من يده، وانكسرت، ضمن؛ لأنه غير مأذون في أخمَّه تصًّا، ولا دلائة.

في أفتاوي أهل سمرقند"؛ تقدم إلى بياع الخزف، وأحمد منه همسارة بإذنه لينظر فيها ه فوقست المصارة من يله على هصارات أخره وانكسرت العصارات ، فلا ضمال في المأخوذ، الأنها^{د،} مأخوذة بإذنه، ويجب ضمان الباقيات.

٩٩٤٨ - شرع في الحسمام، وأخذ طاسا، وأعطاها ضيره، فوقعت من بدالشاني، وانكسرت، فلا ضيسان على الأول؛ لأن الأول إما أن يكون مسيساجراً، أو مستحيراً، وللمستاجر أن يعيو، وكذلك للمستعبر أن يعير فيما لا يتفاوت الناص فيها.

9989 - في "المنتفى": وجل هنده وديعة ، وهي ثياب ، فجعل المودع فيها ثريًا له ، ثم طلبها صاحب الوديعة ، فدقع كلها إليه ، فضاح ثوب المودع ، فصاحب الوديعة ضامن له . قال ثمه : كل من أحدّ منيًّا على أنه له ، فهو ضامن .

٩٩٥٠ - رجل أضاف وجلاء قتسى الضيف عنده ثويًا، فأتبعه المضيف بالثوب، فخصب الثوب غاصب في الطريق، قال: إن غصب في الدينة، فلا ضمان على المغيف، وإن غصب عارج المدينة، فهر ضامن.

٩٩٥١ - في آنوادر ابن رسنم : ضرب رجلاحتي سقط، ومات، ومع المضروب مال فتوى، قال محمد رحمه الف: الضارب ضامن للمال الذي كان مع المضروب، وكذلك يضمن تيابه التي كانت عليه إذا ضاعت؛ لأنه هو الذي استبلك ذكك كله.

تعلق يرجل، وخاصمه، فسقط من التعلق به شيء، وضاع، ضمنه المتعلق.

990٢- في "فناوى أهل مسرقند"، بعث الرجل رجلاً إلى الفصار فياتحق ثوبًا له، خدفع الفصار إلى الرسول ثوبًا، فضاع الثوب من يد الرسول، وظهر أن الغوب تم يكن للمرسل، وإلما كان لغيره، قال: ينظر إن كان الغوب للقصار، فلا ضمان على الرمول، وإن كان ففير القصار، فرب الغوب بالخيار، إن شاء ضمن القصار، وإن شاء ضمن الرمول،

٩٩٥٧ - في خُصب المنتقى": بعث الرجل فيره إلى مناشيته، فأخذ البعوث دابة الأمر، وركبها، فهلكت الدابة في العلويق، إن كان بين الأمر والمبعوث البساط في أن يفعل مثل ذلك قلاضمان، وإلا فهو ضامن؛ لأن مذا ليس معتادًا، فيصير به غاصبًا.

\$ 940 - في "العيون": والخنصر اليمني واليسري سواء هو الصحيح.

٩٩٥٥ - في غصب أفتاوي أبي الليث رحمه الله "؛ ارتبن خانمًا ، أو استردم خانمًا ،

⁽١) ورد في شمخة "م : لأنها ماه مأخوذة

فجعله في خنصره قضاع، فهو ضامن؛ لأن بعض الناس يجعلونه في السنى، والسفض يجعلونه في السنى، والسفض يجعلونه في السرخسي، أنه لا يعجله في البنصر، فقد ذكر ضمس الألمة السرخسي، أنه لا ضمان؛ لأن مذا ئيس يلس معتلاه على هو للحقظ، فلا يصير به قاصيًا. وذكر شبخ الإسلام أنه فضامن، وسوى بين اختصر والبنصر، والأول أصح، وإن جعله في خنصره فوق خاتم أخره فالمروى عن محمد في بعض الروايات. أنه لا ضمان، فذكر له عن معض المبلاطين أنه يليس الحاتم قوق الحاتم، فقال محمد: يليسه للتختم، إشارة إلى أن هذا الليس ليس للتزين، فلا يكون استعمالا، فلا يكون ضاعيًا. وفي آخر كتاب اللقطة: أن الرجل إذا كان معمر وأا يدس خاتمين للتزين، فهو ضاعن، وإلا فلا يكون ضاعيًا.

٩٩٥٦ - وإن كان سيفًا، فتقلد، فإنه يكون"" ضاعةً ، وكذلك لو كان متفلعاً سيفًا، فتقلد بيفا، وإن كان متقلدًا سيفين، فتقلد بيفاء لا يضمن بالإجماع.

٩٩٥٧ - سكران ذاهب العسقل وقع فويه في الطريق، والسكوان تنائ؟؟؟ في الطريق، جاء رجل، وأخذ ثوبه ليحفظه، فيهلك الثوب في يده، فلا ضمال. ولو كان الثوب غت رأسه، والمسألة بحالها ضمن.

499A في أفتاوي أهل مسعرفتك : إذا أخذ الفلنسوة من رأس رجل، ووضعها على رأس رجل ووضعها على رأس رجل أخور مطرفتها على وأس رجل أخور مطرفتها الأخر من رأسه ، فضاعت إن كانت الفلنسوة بجرأى عين من صاحبيا ، وأخذها ، فلا ضمان على واحد منهما ؛ لأنه حصل الرد إلى الكان وان كان يخلاف ذلك ، فصاحب القلسوة بالخيار ، إن شاء صمن الأخذ ، وإن شاء ضمن الطارح .

٩٩٩٩ - زق اتفتع ، صعر به وجل ، فإن لع يأخفه ، ولع بدن منه ، فلا ضعمان عليه ، وإن أخسفه ، لم تركه ، فإن كان العمالك غاتبًا ، فهو صامن ، وإن كان حساصوًا ، فلا صعمان ، وعلى هذا إذا وأي إنسان ما وقع من كم عيو ،

997. - إلى "قتاري أبي الليث" عن خلف بن أيرب عن محمد بن الحسن: وجل أدخل دابته في داروجل، فأخرجها صاحب الدار، فضاعت، قلا صدن عليه، ولو وصع رجل توبًا في داروجل، فومي به صاحب الدار، قضاع، فهو ضامن؛ لأن كون الداية في الدارضور لصاحب الدار، فهو بالإخراج بدفع الضروعن نفسه، ولا كذلك كون الثرب في الدار،

⁽١) مكداوره في لأصل. وورد في نسخ أظ أو أف و أم : وإن كان سيفا مفقد، صار ضامنًا.

القصل الثابي في حكم الغصب

٩٩٦٩ - فتقول: للغصب حكمان أحدهما الرحوب ردالمين ملاام على حاله لم جنبير ، قال عليه الصلاة والسلام: اعلى اليدها أخدت حتى ترد أ

٩٩٦٢ - والتغير توعال. قد يكون من حيث الايادة، وقد يكون من حيث القصاف، وقديكود يفعل الغاصب، وقديكون بعبر معله.

٩٩٦٣ - فالدمجماد في الأصوار وإذا مصيدهم أحراثها لا فصيعه أجمر أو أسماء فصاحت الثوات وكانزل إبراشاه مسهر الخامس قبهة نويه أبيض وكانزالهاب للغاصيب وإلا شباء . انحد اللوب، وصبحن الخاصب ما واذ الصبع في لوبه ؛ لأن الصبيع مال متقوم للفاصب فالهوفي النوب، ونعذر إيصال مفعة كالواحد مهما إلى صاحبه على الإعراد، فلأندمن ترجيح أحدا خابين ، في حجنا جانب صاحب الثوب؛ لأنه صاحب أميا .

فإداماه، صبحة قيمة التوب أبيض، ومرك النوب عليه حتى لا بلزمه رياده غرم، وهو فيمه الصبة . وإدائماه أحد للتوب، وصمن فيمة ما زاه الصبغ فيه، فيصل إفي مالك الثوب هين عقم، وإلى صاحب الصنغ مالية عقم وفيه خيار أخرى وهو إن يترك النوب على حالم، والصبغ على حاله ، وينام النوات، ويقسم الثمن بنهما على قار حقهما.

٩٩٦٤ - وإن هيمة وأسوف تم حاء رب الثوب، كانابه أن يضمن انغاصب فيمة الثوب الأميض ، ران أماه أنحذ الله مناه ولا شربه للعناصيب، هنذا قول أن حنيفة رحمه الله تعالى. وقال أبو توسف ومحمد وحمهما الله تعاني: السواد عزلة المصفر ، وهذا احتلاف عصر ورماق. وفيل: السواد بزيد في فيمة بعص النباس، وينفص من فيمة العض، فإن كان القعصوب نسفًا ينقص بالسواد، والجواب ما فال أبو حامة رحمه الله ، وإن كان يريد، والجواب

(10 أخرجه أبو فاود في سبع (17511) باب في تصمين العاربة ، والترجيدي في حسد (٢٣٦١) عات مناجه، في أفاللعارية مؤداة، والراساحة في المشاء ٢٠٤٠٠١ الاسائقارية، وأحمد في المسدد (٢٠١٩٨)، والسمائي في الكتري (٢٠٨٣): ماب ذكر المختلاف شريك وإسرائيل هلي هيد العوار ا والترافي في المفيعة ١٩٠١/١٠ عن والبيهلور في الكماري (١٩٣٢١) معياس عميميا لوحّاء والحاكبوني مستشركه (٣٠٠٣)، والن العاروديني المنظى (١٠٢٤)

N5 5

وقع يذكر في الناب منافذة كان نقص المصعر الفوت، بأياكان فيمة الثوب الإتين، فعادت فيمة إلى عشرين، وقد يكون لون المصعر نقصاتًا في النوب.

وروى هشام من محمد وحمه الله تعالى: أنه ينظر إلى قيمة الصيخ في القوب يزيد فيه ، فإن كان فيمنه خمسة ، فاصباحب القوب أن يأخذ نويه ، ويأحذ خمسة دراهم ؛ لأن صباحب القوب استرجت على الخاصب عشرة ، والغياصب استوجب عليه قيمة الصبغ خمسة ، فصارت الخمسة بالحسسة قصاصاً ، بعي تعصد القوب يقدر قيمه الخمسة بلا جائز ، وكذلك السياد على هذ .

8938 . وقو عنصب لوبًا من أخراء وقنصره، كنان لتساحب السوب أن يأحذ الشوب الأبض- ولا يصمن الغاصب شبئًا؛ لأنه لم يتصو بالثوب شيء من مال لغاصب.

5933 - وإذا شصب سويقًا ولنه بسمن، لم حصر المالك، فنه الحيار، إن شياء ترك السويق عليه، وصمه قبية سويقه، ذكر القبيمة في السويق مع أنه السويق من ذوات الأمثال، معلى مشايخًا قالوا. المراد من القيمة المذكورة في الكتاب، المتلى، وإذا كان الراد سفيفة الفيمة، فهو محمول على ما وذا لعطم السويق.

ويمصهم فالود؛ إن كان المراد سفيفة القيمة، عهر محمول على الرواية الى لابجوز بيع السويق تفله ، فإن في بيع السويق تفله روايتين ، وإن شاء الحد السويق، وصمن سماً مثل سمر الغاصيب .

951٧- و إذا غصب توباً، و قطعه تسبطا، ولم يخطه، ذله أن ياخد نوسه، و صبيته ما نقص القطع، وإذا غصب توباً، و صبيته ما نقص القطع، وإذ شاء ترك الفويه عليه، وضبنه قيمت. هذه المسألة تبنني على مسألة أخرى، : أنامن خرى توباً لغيره، إن تناه ترك فاحشا، فصحب الفري بالخير، إن شاء ترك المتوب عليه، وضمنه بانقصال، وإن كان المتوب عليه، وضمنه بصبع فيسة النوب، وإن شاء آخذ الثوب، وضمنه انقصال، وإن كان الخرى بعيراً، كان للمائك تصميم الفضال، الإغير

٩٩٩٨- واختلف المتأخرون في الحاد الفاصل بين الخرق الصاحل، والبسير . معضهم قالوا : إنه إن أوجب تقصاف مع الفيسة ، فصاحدً ، فهو فاحش، وإن كان دون فنك، فهو يسبر - وقال بعضهم : إن أوجب لصف الفيسة وما دوم بسير ، وبعضهم قالوا : الفاحش ما لا يصفح النوب، والبسير ما يصلح

الخال ضبخ الإسلام المعروف بالخواهر راددا القالوان مباذكر واس التبحديد سرهاته

الوحود المثلاث لا يصبح و مدلس قطع القميص، فإن محمد أثبت كالك النوب والخيار بعد قطع القميص على الوحد الذي قلت والتوب بعد ما تنفع قميصاً و بمسلح القميص إن كالد لا بصلح المغذاء وأمثاله والسابط من القبيد أهل من النصف، ومن الرابع و مع هذا اعتبره محمد فاحث الوالصحيح من خد على ما فاله محمد : إن الحرق الماحني ما بعوت و بعض طعيره ووحص المفعد ، والبسير من الحرق مالا للفعة ، بأن قاب جسس مضعة ، وينفي بعض العين، وبعض المفعنة ، والبسير من الحرق مالا يفوت به شقصان في طالبة

قبال شبيخ الإسلام فسيس الأنسة الخلواني، وقبه قبيل: يراجع في دبك إلى الخياطين [وأهل المناعة] أن إن عمو ذبك نفساناً فاحتاء عهو ماحتى، وإنا عمرا دنك غصاء يسير؟ فهو يسير - وقال بعض: إن كان طولاء فهو فاحتى، وإن كان عرضاً، فهو يسير، قال محمد وحمه لله: فاقتول الأول أحمج -ولفه أعام-

حثنا إلى مسألة قطع القميص:

9939 - تنقول ، قطع القميعي خرق فاحس؛ لأنه يموت به بعض سامع ، وفي الخرق القفاحش من حب النوب بالحيا، ؛ لأنه ستميلاك من وحه دون وحه ، قبإن شاء مال إلى جهة الاستهلاك ، وصلمه النيسة ، وإن شاء مان إلى جهة النيام ، وضمته الظهمان .

599 قال لشيخ الإمام الأجل ضميل الألمة الخلوائي: القطع أنواع ثلاثة: فاحش غير مستأصل الثوب وهو ما سنة والحكم فيه ما دائره، وعظم يديرا وهو أن يقطع طرفا من أطراف الثوب، وهو أن يحمل الناب والكن يضمنه القصائل. وقام محش مستأصل الثرب، وهو أن يحمل الثوب قطعاً لا يصلح إلا المخرفة، ولا م غير أحد في شراءه وروى عن أمي هنيفة وحمد لله في هذا النصل: أن للمثالث الخير، إن نبه نوك القطع عليه، وضممه التسيدة، وإن شده أحدًا لشوب، ويصممه التسيدة، وإن شده أحدًا لشوب، ويصممه التسيدة، وإن شدة للشوب، ويصممه التسيدة، والناب وهنده المسائد وعده المسائدة للهائد.

958) . إذا فطع يدى عبد إنسان، قال الشيخ الإسام الأحل شمس الأنسة السوحسى: والحكم الذي ذكرنا في الخرق في النبوب من تخسير الذات إدا كان الحوق الحاسماء وإماماً: الترب، وأحد القصيان إذا كان الحرق سيبراً، فهو الحكم في كل عبر من الأسبان، إلا في الأموال الزيوية، وإن التعيب هناك فاحدً كان، أو بسيراً، كان فصاحبها الحيار بين أن يسلك

⁽¹⁾ هکذا زرد في سنجني فيا و ام آن

اللعبرية والانهر جمع عملي الطالست بشيء، وبين أن يستلم العمل على وعدمن له متمده الم عدمت. لأن تصميل الدفعيان متعادرة الانم يدون إلى الدما.

هذا إذا فطع المؤرب قموميًّا، ولم يحطه، فإن خاطع، ينقطه حلى النائك عالمان.

۱۹۹۷۳ وزدًا عصب دامة، وقطع بدها، أو رجعها، طلاحيار الممالك فيها، يل بضمامه الشاهة و مرك الغامة منها الركافك لو كانت شاه أو نفره، أو حزورًا، فاسحها، أو قطع بدها، أو رحنهها كان الحوام تخذك.

قال ضمس الأنسة احدواتي " ويستوى أن تكون الشاة للقصات ، أو لعبيره، وهو الصحيح ، وقد روى مي روايه أخرى أن أن في مأكول اللحم للمائك الذناء وهو بدئر محمد مي مدالة الشاة ما إذا أو د لمائث أن يأه في الشاة بعد الديح ، والا نصابه الشيمان ، هل له ذنك الا روى الخسر عن أني حيدة وحمه الشاة أن اه ذاك أن أن أن المراك والمحمد في كناب الغصب ما على عني هذا ، فإنه قال في من غميم تعميراً فصار علا عنده ، ثم حاء ، فالك ، كان بالخمار ، إن شاء أحد الحل ، وبعد ما صار حلا لم يني وبعد من صار حلا لم يني وبعد من منافع العصبير ، كالشاة بعد القبح آلم ألبث للمائك حق ، لاحد إن شاء ، فهذ بدل على أن في الشاة المؤلوم ، ذلك ، لان القبح آل والسلخ ريدة ، قال ضمى الأنمة الخلوس . والمدحرم أنه أيس له ذلك .

99YT - وفي اللفقي المشام عن محمل رحل قطع بداحمار، أو رجل حمار، وكان لا بني فيعة وف أن عساق، ويأخه الشقطان، وإن دبح حمار إنسال ديحًا، فقال صاحبه إلى أحسبته التقصيان، وأسام إليه الحمار، فإن كان لجالا الحسار ثمن، فله ذلك، وإن كان قبله، فابس له ذلك، فال مشام، لأن دبعه بمنزلة العباغ

9978 . وهي أالتوافر : إذا قطع أذن الدايد، أو يعتمد، يصمى النقصات (وجعل نظع الأذن من الدايد نقصاتًا يسيرًا، وقذاك أو هغم سهاء يضمن النقصان! ".

۱۹۹۷ وعلى شريح رضى الله تعالى عنه أنه إن قطع نف حبهار القناضي ، يتبسمن حميع القيمة ، وإن كان تغيره، وضمن النفعيان لا عير

99٧٦ - استهلاك ذلب جملة إنسانيا، وأحرف المصمن تبعدا مصوطاة الأن الصياغة في. مال الربا بصمن مع المثل بالإنلاق ، كالحودة، ولا يمكن إنجاب قيمته مصوغًا من حسدة الأنه

⁽¹⁾ ما جر العقر في سافعه من الأصلي وأنشاه من ظارم وف. .

⁽٢) منوالعارة أثنت مي سبحة اط

رياء ولا يكن إيجاب منله مصوعًا ولائه ليس من ذرات الأمثال، فتعين إيجاب الفيمة مصوعًا من خلاف الحتس

به الم يكن له فضل سابين المكسورة والصحيح ؛ لأنه رباء وإن أراد أن يضمن الخاصب به الم يكن له فضل سابين المكسورة والصحيح ؛ لأنه رباء وإن أراد أن يضمن الخاصب قيمته وضمنه قيمته مصوغا من اللهب، وكعلك كل إناء مصوغ كسره رجل، إن كان من فضة و فعليه اللهب، والمكسور للكاسر، قال شيخ فضة و فعليه اللهب، والمكسور للكاسر، قال شيخ الإسلام: قال مشيختا: هذا إذا كان الكسر بنقص من ضربه وأما إذا كان الكسر لا ينقص من ضربه فأما إذا كان الكسر لا ينقص من ضربه فأما إذا كان الكسر لا ينقص من ضربه فأما إذا كان المكسور والأن ما هو المقصود من الدراهم والمنافر قام بعد الكسر على حافة ثم تنقص، وهذا كما قل فيمن كسر وغيف إنسان: ليس فصاحبه إلا الكسور ولم يا لهناء كذا ههنا. قال شمس الأثمة السرخسي: عليه مناه وإن شاء صاحبه أخمه ولم يرجم عليه بشيء مساورة انقصت مائيته بالكسر، أو لم ينتقص.

99۷۸ - فيصب من أحر جارية شباية، وكانت عنده، حتى صبارت هجورة، فإن الصباحيها أن يأخذها وما نقصها، وكدلك لوغصب فلاماً شاياً، فكان عنده حتى هرم أخذه مناحبه، وما نقصه، وهدا إذار كان النقصيان بسيراً، فإن كان فاحشاً، يخبر المالك بين الأخذ والترك، علم أكثر المشابخ.

9979 - ولرغصب صبياً فنب عند، أو تبت شعر وجهه عند، فصار ملتحبًا، أحد، صاحبه، ولا يضمت شبيئًا، وأحد، صاحبه، ولا يضمت شبيئًا، ولى غصب جاربة تاهدة الندين، فدكسر ثديها عندها، ضمن النقصان، ولو خصب عبدًا محتوفًا، فنسى ذلك عند الفاصب، كان ضامنًا للنقصان، ولو غصب ثوبًا، فعنى عنده، أو اصغر، أحده المالك، ومانغصه، عندًا إذا كان النقصان يسيرًا، فصل كثيرًا، يخير بن الأخذ والترك،

490 - وإن كان المنصوب مكيلا، أو موزونًا، معنى عند القاصب، معليه مناه، وهذا الفاصب، معليه مناه، وهذا الفاصد لمعناصب، وإن شاء أخد الطعنم العفن، والاحتىء عليه، وإغا كان كفلك؛ لأن تضمين النفسان في الكيلات والمورومات يؤدى إلى الربا؛ لأنه يصل إليه مثل وزنه وكيله وزيادة، فتكون افزيادة بإزاء الجودة، والمجردة في مان الربا لا قيسة لها بانفرادها، والاعتياض عسا لاقيسة له ربا، وفي النبياب لا يكون ربا، لأن الربادة تكون بإزاء الحودة، والاعتياض عن الجودة في الثياب جائز.

٩٩٨٠ - غصب فضة ، فضربها دراهم ، أو صافها إناب أو غصب ذهباء فضريه دنانير ،

. أو صاغه إيام، قال أبو حيشة رحمه الله: لا يتقطع حن المالك، بل أخذ الذهب والقصة، والا أجر للغاصب، وقال أبو يوصف ومحمد؛ يتقطع حلَّ الثالث، ويعطِّه مثل ذهبه وعضته. وإن غصب دراهم، وسيكها، لم يضرب منه شيث، فإنه لا يتقطع حق المالك بالا خلاف.

ووحه فوله أبي يوسف ومحمداله أحدث صنعة متقومة ، واستهلك المقصوب من وجه، أما إدا ضرمها دراهم؛ لأنه كسرها؛ لأن ضربة الدراهم لايتأتي إلا بعد الكسر. وأما إذا صاغها إذاء، فلأنه الحرجها من الشمية؛ لأن قبل هذا لايتعين بالتعيين، والأن يتعين، وأبو حنيقة رحمه الله يقول: الاستبيلاك لم يوجده ومجود العينمة بدون الاستبيلاك من وجه لايوجب القطاء حق المالك.

وإقا قلنا: لويوجد الاستهلاك لأن الاستهلاك من وجه يتقويت بعض الأعيان، أو بتعويت جنس المنفية، ويضرب العضبة دراهم لم يقت شيء من العين؛ لأن فيبام العين في الذهب والقنضة بقينام الوزن، والوزن على حاله، ولم يفت حس النفحة؛ لأن منفحتها الثمنية، والثمنية قد ازدادت بالضرب فراهب، وكذلك بجعلها إناء قبريفت العين، ولم نفت الثمنية، بل انتقصت معنى الثمنية، والقصان لا يقطع حق المالك.

٩٩٨٣ - ولو غصب صفراً، وجعله كوزاً يتقطع حل المالك، وكان الكرخي يقول: هيذا إذا كان بعد الصنعة لا شِاع وزنًّا، أما إذا كان بِناع وزنًّا بِسَعَى أن لا ينقطم حق المعالث عند أبي حيمة رحمه الله : كما في النفرة. وقال الشيخ الإمام الأحل شمس الأنمة السرخسي: الصحيح أن الجواب مطلق، بخلاف النفرة عند أبي حنيفة رحمه الله .

٩٩٨٣- وإن كسر صاحب الصغر الكوز معدما ضمن له العاصب قيمة صفره، أو قبل أن يقيصي له بالقيسة ، قبان عليه قيسة الكوز صحبكًا ، ويأخذ الكوز - قال تُسمس الأثمة الحلواني: ولا نقع المقاصة بين الضمانين؛ لأنَّ ما وجب لصاحب الصعر على الخاصب ضمان التلاء لأنه يصمته منازوزته من الصغراء وما وجب للغاصب على صاحب الصعر صمالا الفيمة، وهو قيمة الكوز، فكاما من جسين، فلا تقع القاصة.

فال في الكتاب: إلا أن يحاسبه بما عليه . بعص مشايخنا فالوا: سراده من هذا إن اصطلحه على ذلك، فيكون استبدالا، فيجوز، أما يدون ذلك لا يجوز، لما بنا أن ما وجب لصاحب الممفر على الغاصب ضمان الثل، وما وجب للغاصب على صاحب الصعر ضمان القبيمة ، وبعض مشايخنا قالوا : تأويله إذا كان المفصوب صفراً ليس له مثل حتى وحب قيمة الصفر، فتقع الفاصة. ٩٩٨٤ - تلصب من أخر مصحفًا، ونقطه فهو زيادة، وعداجه بالخيار، إنْ شاء أعطاه ما زاد ذبك فيه ، وإن شاء ضمنه غير منظوطة ، وهذا قول أمي حسفة و سحمد ، وروى العلمي عن أن يوسف الدياخذ، بعير شوره، كرجر غصب غلامًا. وعلمه الكتاب.

٩٩٨٠ - في غصب المنتفى : غصب من اخر كاعلاق وكنب عليه، ذكر شبح لإسلام أنه يتقطع حق المانك، وذكر القاضي الإمام ركن الإسلام على استعدي فيه اختلاف المشايخ ، فالراز والصحيح أنه لاينفطع

٩٩٨٦ - هميل من أحر قطاله وغزله، ونسجه أو عصله غرلا فيسجه بنقطع حق لمالك. وقو غصب قطأه وغزله، ولمريسجه، فعم اختلاف الشايخ، والصحيح أنه ينقطع،

٩٩٨٧ - غصب حطة، وطحت، وطول أبي حيفة ومحمد فيها معره ف.. وعن أس يوسف ثلاث روايات " في رواية " منثل منا ب لا ، وفي رواية : قبالي: يزول ملكه ، ولكن لا يسقط حقه عنه، ويباع العين في دينه، وهو أحلَّ بذلك من حميم العرضاه إنَّ صاحب وفي ر رابة : قال : لَه أَن يأخذَ الدَّقِيقِ : ويم أَ الْعَاصِب عِن الضِّمالِ..

٩٩٨٨ - غصب دنيقًا فخيره، أو لحمًا فخواه، أو سنسمًا فعصره، ينقطع حق تدلك في ظاهر وومة أصحاتك

٩٩٨٩ - وكذلك إذا غصب مناجة وحجلها بالأه أر حديدةً وجعلها مسقًّا، وتقطم حل الانك ويصمن قيمة الحديد والساحة، وجميع ذلك للغاصب.

وكذلك لوخصب ساجة أوخشية، وأدحمها في يناءه أوعصب احراء وأدخمه في بناءه، أو جنصًا، وبني به، فعنيه في ذلك كنه القيمة، وقيس للمحصوب منه أن ينقض البناء. ويأخذ الساجف والخنبف والأجرى والجصري

ولمو غصب ساجة، وبسي فيها، لا ينقطع حق الحالةات وكان لمه أن بأخذها . وكان الفاضعي الإمام أبو على النسفي يحكي عن الكرخي - أنه ذكر في يعض كتبه لمعبيلاء فقال: إن قالت: فيبعة البياجية أقررمن فيبعة البناء ليبراله ألامأخذهاء وإن كالت فسمة الساجة أكثرامن فسمة وليناء وسأن وخد الساجة و

وقال. المواد مما دكر في الكتاب و حرفينا، وزعم أن هذا هو الذهب.

٩٩٩٠ قال مشايختان وهذا قريسا من مسائل حفظت هن محسد. من كان في يده الوكوف فسقطت اللولوف مابتاه تها دجاحة إنسانك ينطر إلى قيمة المجاحة اللولوف إن كاست فيمة الدجاجة أقل، يحير صاحب المؤلوة، إن شاه أخذ الدجاجة، وضمن فيمنها ما للمالث، وإدشاء ترك اللؤلوف وصمن صاحب الدجاحة فيمة اللؤلوة

٩٩١ - ٩٩٩ وكنالك لو أومغ رجاً فصيلاً، فكبر الفصيل عنى لم يمكن إخراجه من البت (لا منقص الحدار، ينظر إلى أكثر هما قيمة، ويخير صاحب الاكثر، وسنأني مسألة الدجاجة، واللؤلؤة، وسنأنة الفصيل بعد هذا مع أحماسها.

9947 - ولم يذكر من الأصل مناودا أراد الغاصب أن ينفص البناء، وبرد الساجة، هل يحل له ذلك؟ وهذا على وجهور اإن كان الغاص قضى عديه بالغيمة، لا بحل له مفص البناء، وإذا نقص، لم يستطع رد الساجة، وإن قان القاضى لم يقض عليه بالغيمة، اختلف الشايح هيه، بعضهم فالوا: يحل، وبعضهم قالوا الايحل، ما فيه من نضيع المال من عبر باندة.

9997 - عصب من أخر دارا ونفشها بهذه الأصباع بعشرة ألاف، تم جاء صباحب الدار ، اقول له : إن شنت فحد الدار ، وأعط الغاصب ما زاد الأصباغ فيها ، فإن أبي حملت الدار للعاصب بقيمتها إدا كانت الأصباغ" تبلغ شيئًا كثيرًا ، ونو بوقت ، هكذا روى هشاء عند محمد، واستشهد عليه بدحاحة ابتلحت لؤلؤه ، قال هشام : سمعت أناو سعم يقول في هذه المسألة : بقال لصباحب الذار ، أعط العاصب ما واد الفتل في دارك ، فيذ أبي ، أمره بقلعه ، وصعمه ما نقص الفلم .

١٩٩٩ ، وفي الفقوري: غصب من أخر داراً، وحصصها، ثم ودها، قبل لصاحبها: أعظهِ مازاد التجميص فيها، إلا أن يرضى صاحب الثار أن يأخذ العاصب ما حصصه.

49.90 قال هشام الظلم للحصد وحلى وثب على باب مفلوع، وتقشه بالأصباغ؛ قال: سبيله سبين الدنو، قلت: وإن كان نفشه بالشوء وليس بالأصباغ؛ قال: قهذا مستهلك الباب، وعليه فيمته، والباساله، فال: وكذلك لو نفش إناء فصة بالنفر.

٩٩٩٦ - قال عشام : وسألت محمداً عن وجل هست أرضاً ، وغرس فيها أشجاراً ، فعطلت ، وتنف ، قال: إن كان فلع الأشجار بهست الأرض ، مصاحب الأرض بالخيار ، إن شعلانات ، وتنف ، قال: إن كان فلع الأشجار ، إن شاء أخده شاعها ، وضمت النهمان . وإن كان فلع الأشجار لا بفسد الأرض ، ولكن بتقصها فيث ، فإنه بأخذ الأرض ، ويقلع الأشجار ، ولا لشعدار ، ويضعنه النفصيات ، وليس لصاحب الأرض أن يقول: إقا أحد الأشجار ، ولا أقسمها ، وأعلى قيمتها ، إنما لم أن يعطيه قيمتها إذا كان الفلم يضيد الأرض .

. ٩٩٩٧ - مسلم غصب حمرا وحللها، قال في الكتاب: لرب الحمر أن يأخذه، واحتلف

⁽⁴⁾ مكما ورد في الأصل، وزره في نسخ عنه و الم از الله ١٤٥ كان نبلغ الأصلاع نبينا.

و بعض مشايحا قانوا ، ين كان اختى الدى صنيا فيها خلا كانس حيى صار خلا من ساعته، فهار فله لداصب، وك كان قلبان، وصارت خلا بعد، فيهو يسهما على مقدار كيلهما

ويعص متمالحتا فالود إلى طللها بما يس له فيسة ، اخذه منجاذً ، وإن حملها ما له فيسة . أخده ، وأعطاه ما زاد اللح والخل فيه

459.8 - إذا فقيب عصيرا وعدا عدوم المداحول بقال يقيمه علا في كان من حسم وقيمة والمداخل على مسلم وقيمية إذ كان في حسم وقيمية إن كان في غير جديد و الوال الأن بأخد الخدر والا بعد عدد فل الدخاك الاختلف المداخل في غير جديد الألمة الخلران وحسه الله والمسلمجيع أنه لسي له دلك ودكر القدوري على أبي يوسف : أن من عصيد عصيراً ومبار عدد حلاء أو أباء حليها فيسار عدد محيداً أو أباء حليها فيسار عدد محيداً أو عبد فلك بعيد ولا تمي الاعتباء وإن شاء فلك بعيد ولا تمي الاعتباء ولا تمي الاعتباء ولا تمي الاعتباء ولا تمي القاصيم وتعبب ولا يكن تضمين التقيمان مع أخد العين القامون وإن شاء فيداري به الهاصيم فكن الحدادة الاعتباء والإسارة فيدا المن الخدادة الاعتباء والاستارات والانتباء فيدا المناسبة ا

9999 - وإد عصب جلد مينة، ودينه بما لأفستان، فيحياته به مجالًا ، وإن ده ه عليه فيمغ أحذى وأعطاه ماراد الدناع.

قال المدوري في تتابه العلا إذا أحد الحديس منزية وديمة، أما إذا ألقى صباحب البت الردة في الطويق، فأحدر جل جندها وتبعه بما لا فيسة به، دييس للسائك أن يأحذ الحدد. وتعمل متنايخنا قانوا اللمائك أن يأحد حلق، وتتعانيف أن يحيس الحلاء حتى يصل إليه فيه مائه

ولو از الاصاحب الجلد أن يشرك الحمد على الخناصات، ويضامه فصحة جاء والسن الم فقك، ولو كان المصاوب جلداً وركي، كان له ذات. قال مشمخا، هذه الفرق بين حاد شينة ومِن الجلد الذَّكر ، شهر ، دهب إليه الحاكم الشهيد . والجداب في المُنتَهُ والغَذِي واحد، للمالك أبرئزك الحلفاعثين ويصمنه فيبية جلدون

رفي القدوري: لو أن الغناصب جعل هذا الخفد أديمًا ، أو ذفترًا، أو حرايًا، لم يكن فلمغصوب منه على دلك سبيل الأنه تبقل الاسم والمعني يصنع الغاصب، فكان هو أولي باء فإن كان الجلك جلد مذكى، فله قيمته برم الغصيب، وإن كان جلد ميته. علا شيء له .

وقيه أيضاً " أو قصب خمراً وخللها، ثم استبلكه، بعليه خل مثله ؛ لأنه صار حلا على ملك مالكه. وإذا فصيد ترابُّا وفينة، أو جمعه أنية، فإن كان له قيمة، فهو مش الحنطة إذا طحمها، وإنَّ لم يكن له قيمة ، فهو له ، ولا شيء عليه من الصمان؟ لأنَّ الضمان إلهَا يقام مقام العبن عند تقاسي

وفي كل موضع بنقطع حق المالك، فبالمقبصوب منه أحق بذلك الشيء مع بين سبائر الغرماء، حتى يستوني حقه، فإذ ضاع ذلك صاعب مال الفاصب، ولايكون هذه عنزلة الرهن، هكذًا فكر في المنتفى (رني القدوري؛ أبالغصوب مديكون أسوة للعرضاء في التمن، ولا يكون أخص بشيء من ذاك.

١٠٠٠٠- وفي اللتنفي : ٢٠١١ بن سماحة في توادره عن محمد: رجار هشم طفتًا لرجل، وهو عايماع وزنَّاء فرب الطشت بالخيار، إن نماء أمسك الطفيت، ولانس، له، وبنّ شاه هفعه و أخذ قيمته، وكذلك كل إناء مصنوع. وإن كان مما لا بياع وزنًا، كالسهف، فكسره وحلء كان عليه ما نفصه ، فإن حاء اخر ، واستهلك السيف المكسور ، كان عليه حديد مثله . قالة من قبل: إنه يجوز للرجل أن يبيع سيماً بدراهم وحديد متل السيف، ولا يجور أن يبيع طنينًا بِباءُ وزَمَّا عدراهم، وصفر مثل وزن الطنيف.

قال في النَّنفي أيضًا: إذا باع الرجل شيئًا لغيره، ثم إن البائع فعل بعض ما وصفنا: فكن شيء كان الغاصب فيه مستهلكاء ولم يكن المفصوب منه أنه يأخذه، فكذا ليس للمشتري أن بأخدور

١٠٠٠ - وفي العيول: غصب من أخر عبداً فيمته حمسالة ؛ فخصاه، فصار يساوي العبادرهم، نص عن محسد أن صاحب الغلام بالخيار، إن شاء ضمته قيمته بوم الخصاء خمسمانة، ولا شيء له، وإن تماه أخذ القلام، ولا شيء له، وقال بعض المشايخ. يقوم الغلام بكم يشتري للحمل قبل الخصاء، ويقوم بعد الخصاء، ليرجع بفضل ما بيتهما. قال الصندر التنهيد حسام الدين ، وهدان الجرامان خلاف ما معطا في المدنى المتالف المتالف المتالف المتالف والمتالف فيها و فللمحوط فيها أن صاحب العلام بالخيار ، إن شاء ترك الدلام على الخاصب ، وضعته فيته حميمانة ، وإن أو أن أخذ العند يقوم العبد فيل الخصاء بعد إلى ، ديرجم بدفعيان أحد حكمي الأن هذه الريادة الذلك تاء على رحاك فالناء ، فيتأمل عند الفتوى ، عدا كنه بيان أحد حكمي القصيب

جئنا إلى بيان الحكم الاخر:

وهو وجوب الصيمان حال عجر الغناصات على إدالتين، فتفول المغصوب وهاب منتي ا كالكامي، والورس الذي ليس في فيميضه صورا، والعددي المشارعا، كالبيض، والحول، والعاواس الرائحة، وما أثب ذلك من العدديات التي لا نتماوت أحياده، وخير النفي الكانورعيات، والحويات، والعديات سفاونة، والرزمي الذي بصر بعيضه

فؤاد كان نهر مثلى، فهلك في يدا هاصب وقة مساوية، أرامعل العاصب، أو يقعل عرف وجد، على صفته يومالغصد، والذكار نتك، وحب عليه نظه، إلا إلا وفع العجر هن و دلكار ودلك بالاطتفاع عرا أيشن السراء فحيت يصار إلى الأبدة

تهراعيد أبي حبيته رحيه الله نصر القيمة بدم القتياء والخصومات وعند أبي بوسف تعتبر فيمته برم الفصياء وعند محمد نصر فيمته أخر يوم كان موجو أنا و فقطع

له إن مشاعصا مستواحن الهارونات متافق البلاء والناعن الديني، فقالوا بصحان الفيعة فيهماء الأنهما يتفاولن بتعاوت البعراء وكدائك الدهن المربي.

١٩٠١ وإن دن المعسوس مثلي، فلقيه في بلد احراء و تعسوب قائم في بده و والقياسة في هذا الملد مثل القياسة في بده والقياسة في هذا المعارف والقياسة في هذا الملك أقل من منصوب مته بأحد المعارف، والبيل له الايطاف بالقياسة وإن كان منصا في هذا البلك أقل من منصوء في العطاف منظر حتى بأخد المعارف والموالي الأشاء أحده في هذا البلد فيسه في مدالة عدل، وإن تتبه منظر حتى بأخد المعارف في ملك المعارف والكن مع صورة بتحقيم من قبل المحاصب والكان به أن الإيمارم الصورة ومعالمة بقيامة فالك البلك وإن شاه المطرف حلاف ما وألم وحده في البلد الذي غصيرة في وقد المقص السعرة حيث لا تكون الحيارة الأن القصاف بالمناف معلى قبل المعاصب والمناف بالمناف المناف المناف والمناف والمناف المناف المناف

في الفدوري.

ومن هذا النوع مذكور في المنتفى ، وصوراته : عصب من أخر دواب بالكوفة ، ورده عليها بخواسان، فإن كانت قيمتها بخراسان مثل قيمتها بالكوفة ، أمر المقصوب مه بالحيما ، وإن كانت قيمتها بحراسان أقل من فيمتها بالكوفة ، فانعصوب مه بالحيار ، إن شاء أحذها، وإن شاء أحد بقيمة الكوفة .

قال. وكفلك الحادم، وكل ما له حمل ومؤنة إلى ذلك الموضع، وكملك كل ما بكان ويوزن إلا التراهم والدنانير • فإنه يأخذها حين وجدها، ولبس له أن يطاليه بالفيسة؛ لأنها الأثمان التي تجرى فليها بياعات الناس، ومعناه أن معنى النّمنة لا يختلف باعتلاف الأماكن، فلا يطاليه بفيره، وإن شاء أنه العلالة؛ لأنها حقه.

۱۹۰۰۳ - وإن كان القصوب مناياً ، وقد هنك في بد الضاهب، فإن كان السحر في الخاصب، فإن كان السحر في الكان الدى النقياء مثل السعر في مكان الصحب أو أقتر ، برئ برة الفالم ، وبن كان السعر في هدالكان الدى النقياء ، وإن ثناء أنعظر ، لا أنه إذا رد في المكان الدى طاب به يستضر به ، وإن اختلاف القيمة في المكان الدى طاب به يستضر به ، وإن اختلاف القيمة في المكاني لأجل الحمل والمؤنف فصار كما لو كان افعي فائمه ، وبقلها إلى بلدة أخرى ، فكان بالخيار ، إن شنة أحد القيمة ، وإن شاء النظرة .

وإن كانت القيمة في مكان الخصومة أكر ، فالفاصل بالخيار ، إن شاه أعطى مئله ، وإن شاه أعطى مئله ، وإن شاه أعطى في المناد أعطى قيمة المناد أعطى قيمة المناد أعطى قيمة الأراد في مكان الغصوب فقه ، وفي المناج التناخير إلى العود إلى مكان الغصوب إضوار بالمنصوب منه ، فقائل بأنه يستم التبعة في مكان العصب ، إلا أن يرضى المصوب مه بالتأخير .

وإن قالت القيمة في المكانين سواء، قال للمنصوب منه أن يطالب بالمثل؛ لأنه لا ضور على واحد منهما. هذه الجملة في الفدوري

۱۰۰۰ - وفي الملتقى: طعب من اخر كرا من طعام، يساوى ماتة، تم صار بساوى ماتة، تم صار بساوى ماتة وخصار بساوى مائة وخصيص، تم انقطع عن أبدى الناس، وعز، وارتفع، وصار الا يقدر على مثله، وصار يساوى مائين. ثم استهلكه الفاصب، فللمخصوب منه أن يضمته قيمة مائل درهم، قيمة يوم استهلكه الخاصب؛ لأبه عن انقطع من أبدى الناس، صدر بمثولة عرص لا مثل له غيصبه رجل، فرادت قيمته ديم استهلكه علم أن يضمنه يوم استهلكه إذ نباه.

ولو كان غصب الكراء وهو يساوى مائين، فم صارت قيمته [مائة وخمسوي، ثم انقطع من أيدى الناس، ثم صارت قسته أ²⁷ مائة، ثم استهلكه الناصب، فلاستصوب منه أن نفسته قيمته مائة وخمسين آخر ماكان موجودًا في آيدي الباس، وليس له أن يضبته أكثر من ذلك.

۱۹۰۱۰ حكر اين رستم عن محمد رحمه الله تعالى في توافره: إذا خرق كدس وحل إن كان البر في السنيل أقل كيمة منه إذا كان خارجاً، فعليه الفيمة، وإن كان حارجاً أكثر فيمة، فعليه برامتك، وعليه في الخل الفيمة.

و فيه أيضًا: رجل عصب كُادسًا، فقاسه ته أقام الغصوب منه بينة، قال: يقضى له بالبركاء، ولليمة الحراء لأله غيره عن حاله، فهو كمن طحته.

١٩٩٥، وقيمه أيضًا عن محمد. رجل غصب من أحر حبية حطة، قالا شيء على الغاصب: لأنه لا قيمة لها، فقير " لو أن رجالا غصبوا حبة، قبلغ ذلك فقيز حلطة.

۱۰۰۰۷ - قال أبو يوسف الإفاعصب قوم رجلا ما له قيمة . ضعتهم قيمته ، فإذا حاء برجل يعد رجل لم أضعته شيئًا؛ لأن كل إنسان عا فصب منه ما لا قيمة له ، وقوكان في حبة حنظة قيمة ، ما حل لأحد أن يلتقط النوى ، وكان عليه أن مردها ؛ لأبها نقطة

۱۹۰۰۸ - وإذا استهلاك الغصوب، وضعته القاضي القيمة ، نظر إن كان ذلك الشيء يباع في السوق الدرهم، يقوم بالدواهم، وإن كان يباع بالدنائير، يقوم بالانائير، وإن كان يباع بهما، فالقاضي يتخير.

 في شرح كتاب العرف في باب النصب الحسن بن مالك عن أبي يوسف: رجل عصب بيضة، وأتلفها، فعيه مثلها، وهذا اخر قوله، وكان قوله الأول الثيمة.

١٩٠١٩ عن "المنتقى": وفيه أيضاً سفر عن أبي يوسف: رجل غصب شاة وحليها، ضمس قيمة لبنها، وإن غصب جاربة أرضعت والدّائه، لا يضمن فيمة اللبن، وحكاه عن موضع أحر من هذا الكتاب عن أبي حتيفة. وقيه أيضاً حشام عن محمد قال أبو حتيفة رحمه الله: رجل غصب عن أخر غماً واستهلكه، معلى قيمته، وقيه كلمات أخر، عرفت في كتاب البيرع.

استبلك سرقين إنسان، يحب عليه القيمة؛ لانه نيسي بمثلي؛ لأنه لا يكال ولايرون، إنما يحمل أوقه؟، ويضمن بالقيمة.

⁽١) مايين المقوفين ساقط من الأصل والشاء من طاوع وف.

وجب المثل، يجب في موضح الفصب والاستهلاك. وذكر شبخ الإسلام أن ضمان الجناية إغا يجب في مكان الخصومة.

• ١٠١١ - استهطك ثويًا لمرجل، وجماء بشبسته، فقمال رب الثوب: لا أريدهما، ولا أجعلك في حل، للقاصب أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يجيره على القبول، وإن لم يرفع الأمر إلى القاضي حتى يجيره على القبول، وإن لم يرفع الأمر إلى القاضم، ووضع القبمة في حجره بيراً، وإن وضعه بين يديه لا بيراً.

الفصل الثالث فيما لا يجب الصمان بالاستهلاك

١٩٩١ - كسر بيضة أو جوره لعبره، فرحده خلها فاستًا، فلا صدي عبه [لانه شهر أنه ما استهلك مالاً ، وكالمؤنث أو كنسر درهم إنسان، تو طهر أنه مستوفق، فلا صديان عند] [اوالما بلي.]

۱۱۰۱۳ من أصد تأليف حصير ونسان، فإن أمكن إعادته كما كان أمر، بالإعادة والأما قادر على وده كسا أخده ومستر كمن غصب سلس إسدان، وساقها و باب حيا كود، يؤمر بإحاده التركيب و لأن الإعادة مكناه فيومر بالإعادة، وإن ثم يكمه الإعادة كسا كان، سلم نه للغوض، وضمن فيمة الحصير صحيحًا؛ لابه عجرعي الردكما أحذ، فيصار في الفيمة.

۱۳۰۹۳ - وإذ حي شرك نعل فيره، فإن كالوالمنل من العال التي يستعملها السامه. لا شيء عليه والأنه لامنونه في إعلاق سرائهها الرون كان العل عرب قد دول كان لا يدقص سترها، والا يدخلها عبد لو أعبد، يؤمر بالإعادة، والانضمن نبياً، وإن كان بنفص سرمان ويدحمها عبد لو أحيد، يضمن لفصائل.

على أواة هامه الشاهمي المسرح بالبادار إنسان من موضعه ، أو حل سوح إيسان ، أو حال إلى توب أساره الحاتات ، أو سنجه ، فسنره ، حتى أعاده إلى حاله الأولى ، فكل ما كان مؤلف ، هفقهن تأليفه ، فالحوات به على حواما دكر ، في شدارن والخشير

في الدوارات : هذه حداو رحل، ته يئاه الهاده قبل أن يصمن النيسة ، إن ساه كالد كال ... علا ضمان عليه الآله أعده إلى ماله الأم لي مكتبًا، عسار كمن فتي مخيط إنسان. تم خاطه ..

۱۹۹۱۸ - إذا دخل على صاحب دكان بإذابه المتملق الدياء تما في دكانه المسقطة الإبشاء الله كذا ذكر في الواقعيات السامعي الدوناً ومنه الفسجيح أن ليمقوط لم يكن يقعده والدا

قفع بني حياط كرباط ليخيطه له فطيطناه فحاطة فطيطنا قاسدًا ، وعلم صاحب التوات بالقيادة فلسنة مع قلك ، فلا صحاد : لأن ليسة مع العلم رضا بالمساد، ويعلم من هذه المسائد فتير من السائل إذا ذبح شاة إنسان لا يرجى حياتها ضمن، والراحى والبقار في مثل هذا لا يضمن، هكذا ذكر الصدر الشهيد في الباب الأول من شركة أو انعانه . وجواب محمد في الأصل !: أن الراحى يضمن، وهو الفياس، والمسألة في باب إجازة الراحى. فالصدر الشهيد قرل بين الراحى والبقار، وبين الأجنى، وقم يضمن الراحى والبقار، والفقيه أبو الخليث سوى بينهما، فضال: لا يضمن الأجنى كما لا يضمن الواحى، لرجود الإذن بالقبح دلالة في هذه الحالة في حق الكل. وكذلك الجواب في البعيد؟ لأن النبح في هذه الحالة للإصلاح اللحم، وفي الإصلاح اللحم، وفي المقرس أيضاً لا يذبح الأن ذبحه ليس لإصلاح اللحم، وفي عنده هو الصحيح.

1000 - إذا رمع التراب من أرض الغير، إن لم يكن للتراب فيمة في ذلك المرضع إإن الم يكن للتراب فيمة في ذلك المرضع إإن النفص الأوضع المرضع عليه، ولا يؤمر بالكبس، وإن قال به يعض العلماء، وإن كان للتراب قيمة ذلك المرضع إنا، ضمن فيمته، فكن النقصان في الارض أو أمريتمكن.

في أدب القناضي " للخنصناف في آخر باب الينمين: الصبر ف إذا غنسز القراهم، وكسرها، ضيئ إذا قال له المائك: اغيز .

في غصب العيون : وكذلك إذا دفع إليه قوسًا، وقال له: ارم، فمدها، وافكسرت، يضمن، إلا إذا قال له: مدها، في هذا الموضع أيضًا.

1411 وفي صوف اللتنفي عن أبي يوسف في الصير في: إذا انتقد العراهم بإذن صاحبها، متميز وبي صوف اللتنفي عن أبي يوسف في الصير في: إذا انتقال العراهم بإذن صاحبها، متميز درهما، فانكسرت، قال أبو حنيفة رحمه الله تسالى: لا ضمان، وقال أبو يرسف رحمه الله تسان، والا ضمان، والا ضمان، والا ضمان، وإن لم يأمره بالغمز، فإن كان اللس يقا بعرفون الدراهم بالعمز، قالا ضمان أيضًا، ويتبت الإذن بالقمز الالاة إذا كانت الحالة هذه.

١٠٠١٧ - إذا طبخ خم غيره يغيير أمره ضمن، ولو جعل صاحب اللحم في القدر. ورضع القدر على الكالون، ورضع تحتيما العلب، فأوقد النار، فطبخ، قباته لايضمن

⁽١) هلدائجارة وردت في جميع النسج التي عبدنا .

⁽¹⁾ أنبت ملم المارة من جميع النسخ التي ترجد عدنا.

سنحسان

١٩٠١٨ - ومن هذا الجنس خمس مسائل الاحدادة. هذه السألة، النائية. إذا طلحي حملة غيره بغير أمره، ضمن ، ولو أن صاحب الحنطة جعل الخنطة في الدودن، وربط عليه الحمار، فجاء أخر، وساق الحمار، وطلعي، لا يضبل.

١٩٠١٩ - المسألة التالية: إذا رفع جرة غيره بعير أمره، فالكسرت، يقسمن. ولو أن صاحب الجرة رفع الجرة، فأمالها إلى نفسه، هجاء إنسان، وأعانه على الرفع، فالكسرات فيمة من ذلك لا أصمن.

١٩٠٢ - السألة الوائعة ، من حصل على دانة غيره نفسر أسره ، حتى هلكت الداية ،
 يضمن ، وثر حمل الذلك على دائته شمئًا ، ثم سقط في الطريق ، فجاء إنسان ، وحسل بغير وديه ، فهلكت الدائة ، لا يصمن .

ا ١٠٠٢ النسألة الحامسة: إذا قبع أفسحيته يعير وذنه، ودا فيع يغير أيام الأضحية، لا يجوز، ويضم الدابع، وإن فاح في أيام الأفسحية بجوز، ولا يضمن الفاح؛ لأن الإذن ثبت ولالة في هذه المسائل [والدلالة يجب: عنبارها ما لم يوجد الصويع اخلاف هذه الجملة، مكرها الشيخ الإمام الأجل شيخ الإسلام في باب ما لا يجزئ في الاضحية.

ومن جنس هذه انسائل]" أما ذكر محمد وحده الله تعالى في شرح المزارعة في ماب قبل باب المزاوعة التي بشترط فيها المعامنة

إن من أحضر فعدة لهدم دار، فحده أخر رهدم بغير إدمه الا يصمل استحسانا وصار الأصل في جنس هذه المسائل أن كن همل لا يتعاوت فيه الناس يتبت الاستعابة فيه بكن أحد من أحاد الناس دلاقة عدّما إذا كان عملا يتفاوت فيه الناس ، لا تثبت الاستعانة بكل واحد من أحاد الناس، كما فو حتق الشاة بعد اللبح للسلخ ، فجاه إسماد، وسلخ يعير إذاته يضمن. ذكر محمدر حمه الله تعالى هذا الأصل في هذا اللب أيضاً

۱۹۰۲۳ - القصاب إذا النبتري شاة، فجاء إنسان ونبحها، فهذا على وجهين إما إذ نبحها بعدما أخذها النصاب، وشدر جلها، وقين ذلك، على الرحه الأول: لايضين، وقي الوحه الثاني يصمن.

بزع عربم رجن من يده يعذر ، لكن لا ضمان عليه .

٣٤٠٠٠ - في أفتاوي أبي الليك؟ (الفارجل، دخلت زرع إنسان. فأخرجها صاحب

(١) مذين المفرفين سابط من الأهيل وأنسناه من ها وم وهم

الزرع، فجاه ذتب، فأكلها، إن أحرجها صاحب الزرع، ولم يسلمه بعد ذلك، فلا ضمان عليه منا أكثر الممايخ، وهو المحار للدنوي، وإن ساقها بعد [ما أخرجها، أكثر مت بحنا على أنه يضمى، سواء ساقه إلى مكان يأسها قبها على روعه، أو أكثر من ذلك، وحليه العنوي.

1004 - وكذلك الراص إذا وجد في باروكه بفرة لغيره، فطرده قدر ما يخرج من ياروكه، لا يصمن، وإن ساقها بعد الالفاد، بصمن ، قائما إذا وجد بقرة في زرعه، فأخب صاحبها، فأخرجها صاحبها، فأصد الدانة الزرع، إن أمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالإخراج، لا يضمن صاحب الذابة شيئا، وإدائم بأمره، يصمن، هذه الجملة في الباب الأول من غصب الوافعات .

الوارخ بذا دفع السفو الذي دقيعة إليبة رض الأرض مع الوزرة والأرض م زارع أ إلى الراجي: فضاع، لا ضمان على أحد.

١٠٠١٥ - في غصب عناوي أهل مسرقند : إذا امتبع صاحب الزرع عن السفي حتى فسد الزرع، لم يكن عليه ضمال الزرع، في اراقعات الناطعي

الفصل الرابع في كيفية الضمان

۱۹۰۳۱ - في "المنتقى" : بشر بن الوليد عن أبي يوسف في رجل خرق طيلسان رجل، ثم رفاد، قال : أقرعه صحيحًا، وأقومه مرفوءً، فأضمنه فضل ما بيتهما.

١٠٠٢٧- وعنه أيضًا: وجل حقوبتها في ملكه، وطعها وجل بترابها، قال: أقوامها محفورة وغير محفورة، فأضمته فضل ما مشهما، وإن طرح فيها تراباً أجبرته، وإن كان في الصحراء، فإن لم يخرج الماء، قليس عليه من دفتها شيئًا. وإن أحرج الماء وقد استحقها؛ لأنه بتر عطن، فهو ضام لفضل ما يشهما.

۱۰۰۳۸ - إذا مزق دفائر حساب إنسان، واستهلكه، ولم يدر المالك ما أخذ، وما أعطى، يضمن للمالك ثيمة دفاتر الحساب، وهو أن ينظر يكم يشتري ذلك.

١٠٠٢٩ - في غصب اختاوى أهل مسموقتك وهو نظير ما ذكر في اختاوى أبي اللبك": من خرق صلك إنسان، ضمن قيمة الصلك مكتوبًا، على قول أكثر المشابخ: ولا ينظر إلى المثال؛ لأن الإتلاف صادف الصلك، وما صادف المال، وقال بعضهم: يضمن على قدر ما ينظم به صاحبه.

في المنتقى : هشام عن محمد: سد المعتق باطل؛ لأنه لو صبه إنسان لمسلم أضمه . قلت له : فقول أبي سنيفة رحمه الله قمن صب سكر المسلم، يضمن قيمته ، أو مثله؟ قال: فيمته

۱۹۰۱- إذا كسر بربط إنسان، أو طبير إنسان، أو دود، أو ما أشبه ذلك من ألات الملاحي، فعلى قولهمة: لا ضمدن، وعلى قول أبى حيفة رحمه الشعال . يجب الغيمان؟ لأن هذه الأشياء منافئة فلاتفاع بها بجهة أخرى، سوى اللهوا، بأن بجعل ظروف الأشياء فيضمن فيستها من هذه الرجم، لا من حيث كونه طنبورا، أو بربطا، وذكر في الجامع الصغيرا: أن على قول أبي حتيفة رحمه الله ا بقسمن إلا إذا فعن بإذن الإمام، قال القاضي الإمام صدر الإملام في أشرح الجامع الصغيرا: والعنوى على قولهما لكثرة الفساد فيما بين

وذكر الشبخ الإمام فخر الإسلام على البردوي في الجامع الصغير" أيضًا: أن قول أبي

حنيفة وصدافه قياس. وقولهما استحدال قال صدر الإسلام: أم عند أم حيفة إحمه الله إذا ووحد الضمال يجره على وابد الصلاحية لحير التلهى على أدى واجد يكن الانتماع بدلت، وعلى هذا الاختلاف المود، والشخرنج؛ لانه يكن أن سجعل هذه الأشهاء متحات المران.

و في القداروي بقول في مسألة الطبور والسريط أنه بضمن قبدته خلفٌ متحوفًا. وفي المتغير ، يصمر فيمنه حساً ألواحًا.

1998 حسام عن محمد. إذا أحرق صاببًا لذمى، صمح فيمته صلببًا؛ لأما على المحمد فيمته صلببًا؛ لأما على الانتخاص، فإلى على المحمد، إذا أحرق بالأمنحرة عليه قالبل مقوشة، قال، في قولى يضمن فيمته موردة عبر مقوشة بتحميل ، فإن كان صاحبة قطع رأس التساقيل، فيمن فيمته منفوشًا، يزية منفيضًا شجرًا.

۱۰۰۳۱ - قلت، أو أحرق بساطا فنه صورة رجال" قال: ضمن فدهنه مصوراً ؛ لان الساط توصل

الله عنه إدا هدم بيُّ مصوراً بهذه الأصباع ثانيل الرحال و تغير؟ قال: "ضمه فيمة الب والأسباء عن مصور

٣٠٠٩٣ وإذ ١٥٠ جاريه معنيف صاحل قيمتها غير معنيف إلا أنايكوذ الخناينفس، مأتو مها على ذلك وإن كالت الجارية حسنه الصوت، إلا أنها لا نغنى، فهو على حسنة الصوال.

و الحدمة إذا كانت تفرقو ، والفاخنة إذا كانت تقرقو ، يعتبو قيمتها مقرقوة ، والخمامة إذا كانت تجيء من بعدد لا يعتبو فسنها على فالك

۱۹۰۴ - والفرس الذي يسبس عليه، قهو على السابق قيمته، وهي الحمامة إذا كانت طانية يعتبر فينتها عبر طائرة، وكلائك كان شام، يكون بعير تعليما.

عنصب من أخير أوضاً في ورعهم، والتقاعب الأرض بسبب الزوع، فبعلي العاصب. تقصال الأرض.

واحتلف المثنايخ في طوس معرفة المقصدان، قال بعضهم، ينظر مقبوبوا بير هذه الأرض قبل الزراعة، وكم يورجو بعد الرواعة، فمقاءاً التقامات نقصان الأرض، وقال بعضهم، ينظر بكم يشتري (هذه الأرض قبل الرواعة، ويكم نشتري) أبعد الروعة، فمقدار المفاوت نقصان

١١٥) هذه الصارة وردت مي سننج التي في أبدينا.

الأرف ، فارضك الأنعة السرخسين والفول الأول أقرب إلى الصوات.

١٠٠٣٥ - فعلم تسخرة من دار رحل مغير أهره، قرب المار بالخيار، إلى شاء ترك الشجرة على الفاطع، وصميه قيمة الشاءورة فالتبق وطريق معرفة فلك أنا يغوم الدار مع السحوة، وبدوم بدود الشجرة، فيصمن فصل هابيهما، وإنا شاء أمسك الشحوة، ويضمن فيمة النفصان قائمة أوطريق معرفة دلك أدايقوم الدارامع الشجرة، ويغير الشحرة أصلاء عنفاوت ما منهما فممه التبجرة مقطوعه والمقتبل ما ينهما فيمة بقصان العظع واحتي لواكات فيمة الشحرة مقطوعة ، وغير مقموعه على السواد ، لا شيء عليه في أفدوي أبي اللبائد .

١٢٠٣٦ - وفي اصحيموع للتواول . من قلع تسجيرة من بستنان رجل أومن ناوه، فاستهلكها وعليه نقصان ثداره أواليستان ومزاقلو سجرةمن أرص رحل فعلمه فيمة الجنب.

١٩٩٣ - جيء الي تنوري وفاد سحرات بقصيده فصيد فيها الماءه ينظر إلى فيسة النور كذلك، وإلى فيمند عير مسجور، فيصمر فعمل ما يشمذ وكذبك بتر الله وذا بال فيها إنسان على هذا، في الإفسمات الناطعي " في جنايات أهشاوي أمن بسمر فنه ". فشع وأس تنور رسيان، حتى برد، فعليه قيمة طعب مقابار ما يد حرابه النمار، وبحكار أنا يضال، ينظر لكم بسنأحر النبور المسجورة ليشفع بدمل حيراني بمدحر تالبك فيعممن ذلت الغذرة أو ينظر إلى أحرانه مسحوراً والفسين بعاويت ما يسهما - والله أعلم - .

الفصل الخامس في خلط الغاصب مال رجلين أو مال غيره بماله واختلاط أحد المالين بالأخر من غير خلط

۱۰۰۴۸ علله محمد في الأصل: غصب من خبر مثلة، وغصب من الخبر شده براً وحلقها، فسمل لكل واحد شهيما بش ما عصب منه، ولم يذكر في الكتاب أن المختوط في يكون؟

1005 - واعام أن المحاوط يكون على ند من خلط لا يسأتي معه السميز و تتخلط اللبن الدين معه السميز و تتخلط اللبن الدين و خلط الحنطة بالخلطة و في هذه الصورة يكون المخلوط ملكاً للخالط، ويتقرر حن سالك في النظاع عند ألى حيفة رحب الله، ولكن لا يحل المخالط الانتقاع بالمحلوط قبل أده المخاله وعلى قول أبي يوسعه و محمد الملك الحيارة إلى شاه فسمته مثل حقله وأن شاه شاركه في الحلوظ، وأحمعوا على أنه لو عصب دهن جور، وحفظه بدهن يور. أن المخلوط بعلى بعيد ملكاً للحافظ.

۱۹۰۰ و حدم بدأتي محد التجيز ، وجو على توعين) بوغ يحتاج فيه إلى كلفه و مشقة المناوير ، كحلماً الحاملة بالشعير

الجدوب من هذا النوع عنده ما اكالخواب في الموع الأول في ظاهر الرواية ، وبه الحد بعض المتنابع ، وروى الحدن عن أبي حيفة رحمه عنه أن قوله في هذا النوع كمولهما ، وبه أحد بعض الشايخ ، ويليه أحار في كتاب الخصيب ، وفي أول كتاب الوديعة ، فإنه قال إذا كان المالط أجنيك ولا يطفر به ، فيهمنا أن يبيعان ، ويما يتكون لهما حق البيع إذا كان مشتر ك يتهدر ، أمه إذا كان ملك الخالط ، فلا يتكمها البيد .

من التنابع من قال ما فكر من الجوات في تلك المسأنة قول أبي بوسف محمده وهو وواية الحسن عن في حيفة رحمه لنه تعالى، أما على قول ظاهر الرواية عن أبي حشفة وحمدالله لا يكون لهما حق آبيه .

ومنها من قال. ما ذكر أنه قول الكن ، وهو الصحيح، والعشر لابي حيقة رحمه الله على ظاهر الرواية أن حق البيع لهما في تنك الصورة ما كان باعتبار أن الخلوط لم يصر ملكًا للخاعف بل باعتبار أن المظوط إن صار ملكًا للخالط ، فحقهما في يتقلم عنه ، في توقف عام الانقطاع على وحدول البدل إليهما . ألا ترى أنه لا يحل للخالط الانتفاع بالمخلوط ما لم يؤد البدل إليهما؟ رادا بقي حقهما فيه، قلت: أنه بناع للحلوط لإنفاء حقهما عند تعفُّو استيفاء الصيمان من الحالط، كالمبيع في بد البائع يباع في الشعن عند نعذر استبقاء الثمن من المشتري بغيبته، كذا همنا.

ومن المشابخ من قال: لأبي حنيقة وحمه الله في هذا الخلط قياس واستحسان، العباس أن يصبر الخلوط ملكا للخالط، وفي الاستحسان لا يصبر .

ونوع لا بحتاج فيه التمهيز إني كنفة ومضقة كخلط البيض بالسبود، والدراهم والديانير، ومي هذا النوع لا يجب القيسان على الخالط بالانفاق. ولا يعسير المخلوط ملكًا للخالط بالإجماع.

وفي المنتفى : قال هشام: سالت محمداً عن رجل فصب من رجل ألف درهم، وخلط بها درهمًا من ماله، قال: مذهب أبي يوسف في هذا إذا كانت دراهم المتالط أقل، فالفصوب منه بالخيارة إن شاه ضمنه دراهم، وإن شاه شاركه في للحلوط بقدر دراهمه.

قَلْتَ: فإنْ كَانَا سُواءً، فَمَا مُذَهِبَ أَبِي بِيوسَفَ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي، وأَمَا فِي فُولُنَا: فالمفصوب مه بالخيار على كل حال، إن شاء ضمى الفاصب دراهمه، وإن شاء كان شريكًا فيه.

١٠٠٤١ - وهيه أيضُ: هشام عن صحمه: إذا كانًا مع رجل سويق، ومع رجل أحر مسمره أوزيته فاصطفعاه فانصب زيت هذاأو مستهفي سويق هداء فإناصاحب السويق يضيبن لصباحب السيمن (أو الريت) ، مثل ثمته ، أو زينه ؛ لأنَّ صاحب السويق استهلك ثمن حدًا، والمريستينك صاحب السمل سويق أنه هذا، والأن هذه الريادة في السويق.

٣٤٠٠٤ - وإن كان مع أحدهما سويق ومع الأحر نورة، فاصطنعاء فانصب سويل هذا في نورة هذا، فإن شاء صاحب السويق أخذ سويقه ناقصًا، وأعطى الأخر مثل نورته، وإن شاء فبمن مباحب النورة مثاركيل سويقه ، ومسلم له سويقه ، وضمن مباحب السويق لصاحب النورة مثل كيل ندرته؛ لأن كل واحد منهما جان.

وإنَّ فعل ذلك غريب، وذهب، قليس لصاحب النورة على صاحب السويق شيء؛ لأنَّ النورة ثم تزد في سويقه، بل نفصه، والسويق لصاحب السويق.

رفي القدوري: صب ماء في طعامه، فأهميذه، وزاد في كبله، فنصاحب الطعام أن يضمنه قبمته وافبل أن يحسب فيها الده واليسي لعاأن وهدمته طعاما مثله

¹¹⁾ ما بين للعفوقين ساقط من الأصل وأنيشاه من عذو موهس

المحافظ المتبلي فالمتعاطفات يامال مثين أوماله

وك برك الإحراب ماه من دهل . أو ريت و لأن للطامام للنال ما للدهن الدي صلب منه الله لا مثل لام ويقوم الليمة ، ولا يحور أن يعرم مثل كبله قبل صب الله ، لأنه تم يكن منا عصب متقدم ، حتى لو عصب مع صب صبه لداء العلم مثله

وهي اللمنفي ، عن محمد : رحم معه دراهم، يعقر إليها، فوقع يعضها في دراهم رحم فاستنظاء كان صابطً لها، قال . لأم مله جديه سده وإذ لمرينعمه

التراع منه الدائر في أعشاري ألى النبيات : دام مجاد النامات الدائرة ، بدهار إلى فيده ، دارا ؤاه . و ألى فيماد الداخلام أيهاد أكثر ، بخير صاحب الإناكات وأيداد الدائرة أثان مهان لصاحبها إلا النبيات فأعظم قيدة اللاحدجة و داخية، وإن داماه فتر صراباني أن مخرج النؤاؤة مم الدوار كالداء فيمة الناحاجة الاتراء بقال لهية فيها ، إن شب فأعظم فيمة الدراؤة، وإلا فعيم الداحاجة

وهكذا اجتراب في الأترجة القادمية في قارورة إستان وكنترت، وقيراد في ادفس جن أترجة ومن في قارب قرجل، فكنر شالاترجه، فلا حيار لأحد، وصين الفاعل لعداجه الأترجة فيسة الاترجم، ولمباحث الفارورة في ما القارورة، وتكون القارورة و الأترجة له بالقدمات

وفيه أنصاء منجرة فرع بدت في تُرض وجل ، فعا ويتدي حب وجل، والعندة، عنه ، حتى عضيت ، ولم تكن إغراجها إذا تكسر الحب، أو الفرع ، نظر إلى أكثرهما بديّه فيقال الصاحبة : أو قيمة الأحراء وتماكم، وإن دعا الحب، الفرع حدر، ويضرب كن و حد حيسا في التعلي يفيمة نبطت .

۱۹۰۲- و من کتاب احطان: رجل هرف شاه می مدر البادات و بندو رحو جه ، بنظر البهد کان آگار مسام در الآخر ، فيودر صباحث آگار فسا قيدة المع قردة لاكر إلى صاحبه . ويتماك مال صاحبه و رنكون مخرة الها دلك وله أنهما شد.

وكذبك إن كان للمستأخر حدد في الدار المستأجرة، لا تمكن إخراجه ولا يهدم على مل الحائظة ينظر أيهمة أكثر فيمة و ما يشاهم من العائط لواخراج العبد أو الحدد.

وهي الشفى المعشام في بواقوه عن محسد، فحاجة رامل اشبعت لوائوة رجل أخراء بقال الدرادان الدجامة: إن شتت فاعظ قسة اللولوقاء فإن أي عباحيا الدجاجة إعصاء فيسة المولوق أعظى اللجاحة بقيمتها، وكذلك إن الشعه بعيراء وقيمة اللولوة كنبرة، وإلا تشات قسم المولوة سنًا يدراً، فلا شيء عني صحير النعير

وقيم أنظُ : بمد عن أبي وصف في طائر النام أوثوه، وأراد صاحب اللفاياة أن لأحذ

الطَّائر ، قال. لا أجير صاحب الطائم أن يعطه الطائر ، ويأخذ فسة الطائر ، وكذلك شيء سئلم. اللؤلوة، وقيمة للؤلوة خبر منه.

١٠٠٤٤ . وفي العيول : رجل أودع رجلا فصيلا، أو أدخله الودع في يتماحتي عظم، فلم يقدر على إخراجه إلا بقله بانه، فله أن يعطى فيمة الفصيل يوم صار العصيل في حد لايستعيم الخروج من الباب، ويتملك الفصيل دفعًا للضرر عن نفسه، وإن شاء فلم بابه، ورد الفصيل. قال الصدر الشهيد في أواقعانه ، بجب أن يكون بأويل المبالة إذا كان ليمة ما يسهدم من البيث بإحراج القصيل [أكثر من فيمة القصيري، وأما إذا كان فيمة القصيل أكثر من قيمة ما ينهدم من البيت يوخواج القصيل ٢٠٠٢، يؤمر صاحب الفصيل بدوع قيمة ما ينهدم إليه وإخراج الفصيل، ليكون هذا الجواب مطابقاً لمَّا ذكر في النوازل ..

وفي كفاب الحيطان" وهذا إذا أدخل المردع الفصيل في بيتمه ولو استعار المردع بيثًا، وأدخل الغصيل فيه، وعظم الغصيل، وباقي المسألة بحالها، يقال لرب الفصيل: إن أمكنك إخراج الفصيل، فأخرجه، وإلا بالحرب واجعله تعلمًا نطعًا.

وإن كان حمارًا، أو بعلاء إن كان ضور البات فاحشاء فالجواب كذلك أيضًا، وإن كان يسيرًا له أن يقلع لبات، ويغوم مقدار ما أفسد من الباب، ومذا بوع استحسان؛ لأبه لولم يحمل كذلك، يتضرو صاحب الخمار والبغل بفوات حقه أصلا.

وفي واقعات الناطقي": فصار بسط ثوبًا على حيل، فجاءت الربح و سملته، وألف هي صبح إنسان، حتى الصبغ، فليس مني القصار، ولا على رب النوب شيء من قبيمة الصبغ، قال الصدر الشهيد: وحدًا بخلاف ما حفظنا من نشائل الخلافية، فالمحفوظ في الخلافية أن صاحب النوب بأخد ثويه، ويضمن ما زاد الصنة فيه، إلا إذا أبي صاحب للتوب!" أنا بأحدُ النوب، فحينتِذ كان الجواب كما ذكر الناطقي . وذكر القدوري في باب النوب بصيغه الغاصب على نحو ما ذكره الصدر الشهيد.

⁽١) ما بين معمودين سافط من الأصل وأتستاه من فذوم وف

⁽٢) هكانا وود في الأصل، وورد في ندخ أف او الله و اماز إلا يدالجي صاحب النوب، أنهذ الثوب.

القصل السادس: عن استرداد المغصوب منه في انعصب من القاصب، وما يمتع من دلك وقيما يسرأ الغاصب به من الضمان وما لا يبرأ

2013 - القال الكرامي: إذا أحدت القصوب منه في العصرة حدث يصير به عاصراً الد ثم وقع في ملك الغيرة صار مسترعة للعاصب ، وربوا العاصب ، حي مسئل المصوب ، وعنك تحد أن يستحدم معصوب أن يدس الخصوب الأن الغسب بأناب الشامل المعلى عود أحدث حدثًا، يصير به عاصل ، فقد أثاب بند عني الغصوب ، وقبوب بد الثالث توجب مقوط الصداق في العاصب، وصواء عرف ذلك ، أو الم يعرف الأن حكم يدلي على السبب به المعلم، ولا يكون العاصب عاصل المستدنة المعلم، ولا يكون العاصب عاصل المستدنة المعلم، ولا يكون العاصب عصل المستدنة المعلم، ولا يكون العاصب عاصل المستدنة المعلم، ولا يكون العاصب عصل المستدنة المعلم، ولا يكون العاصب عصل المستدنة المعلم، ولا يكون العالم المعلم، ولا يكون العاصر عصل المستدنة المعلم، ولا يكون العالم المعلم، ولا يكون العالم المعلم، ولا يكون العالم العالم العالم المعلم، ولا يكون العالم العالم العالم المعلم، ولا يكون العالم العال

وكفالك لو الزالغات ، كسى الترسار سالليوسا، فليسعا، حتى تخوق ، وعرفه ، أو به يعرف ، وكذلك إذا ، عد صاحبه ، أو وهداته ، ولد يعرف حتى ليسه ، وتحرف ، وكذلك إذا عصب طعامًا ، نه أطعمت ، طرف ، أو كهريعوف ، وكذلك إذا حناه المعصوب سعالي . الناسية أن واكر ذلك لعمام بعيد ، وقد عرفه ، أو لد يعرف ، داي من النسال .

۱۹۹۵ - ۱۱ تان قان العاصب خيار الدميق و أو شواي اللحم، له اطعيمه و لم يبوأ عن الفسمانية الأنه ب الشهابية على المعصوب في عدة الصورة والأناب خيز و والامن أعراج من ان يكون معصوبات وصور ملكاً للعاصب.

۱۹۰۵ کا مرفق و والد الفنيونيده حراليد الفات اللحدة و التور بالاحارة المحددة او التوت لليواد برئ من فيستان المهدد حتى وجمه عليه الاجر بالإحارة الآن الاجرامع الفستان لا بجددان و د فالوا عامناً بالاستاج الديد لعصوب من مولاد النبي به حالفاً معلومًا، لا يسفط عنه القدمات حتى بيطين أن الساد لان لأحرة في هذه الصورة لا جب التحليف وإنما تجب بالعمل، و منفوط الفستان معلق ليوحرب الاحراء وأما في الاستخدام الرحات الأحراء

 ⁽³⁾ فك العرب العالمة الوالأصواء وورد في مساعد في الطائرة العالمة على مدارعة الواسمة الواسمة الواسمة.
 المحكومية ، وهي مساحة العالم - كذلك إفاح - الخصواء على حيث العاصية.

ا " (هركان ورز في الأخر أ و ساطني العبا أو الم بالوزاد في تسجه الط (حرر يسل السد

بالتخليفات وكما وقع عقد الإحارة يبرأ عن الضمال.

۱۹۹۸ - وقو زوح الجاربة المصوبة الفاحس، لم يبرأ من الصمان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، حلاقاً لأبي يوسف، وهو فرخ اختلافهم في المشتري إنا زوج الجارية المُشتراة قبل لغيص، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله : لا يصير فابضًا لها، وعالى قول أبي يوسف: يصير فابضًا بها.

1999 - ولو كان المصوب منه استأخر الغاصب قدميق المنصوب عملا من الأعمال، خدانك جائر، وحر في بدانشاهيب على ضيساته، إن حلك قبل أن يأحذ في ذلك العمل، أو بعده، ضيين.

و كذلك لو استأجره لفسل التوب المفصوب الأن الاستنجار على التعليم، وغسل النوب لا يقتصى ليوت البد عليه التوب لا يقتصى ليوت البد عليه ، فإنه يتصود وقوع العص فيه ، مع كوم في بد الثالث وداره ، فلا يبرأ من الصمال، وإن كان الأجر في حمله إنما يبطل عبه الفسان إذا صدر عبيه أجراء لأنه لا يتحمل أجر وضمال، إما أن يكون له الأجراء وهو ضامي، فهذا جائز مخلاف استنجار الدابة لم كورب الأن استية أب الجارة الدابة المراجعة المائية لا يكون إلا بعد كوتها مسلمة إليه ، فشيوت بد الإجارة المناسر التفاء ضمان المصر .

١٠٠٥- ومن المنتفى : وجل حان رجلا حيفة، ثم دفعها عينها إليه، وقال طحنها لي عطحت ثم علم أله كانت حنطة : برئ من العسان، وكذلك أو حدة غزالا ، ثم دفع ذلك المؤل بعينه إلى صاحب العزل، ثم قال: انسحه في مسجه، ثم علم يه، وكذلك إذا غصب من رجل داية ومات صاحب فداية ، ثم إن ابنه استعار منه داية ، فأعار ها إياه و مطبت أخته الم يئ من القسمان.

1000- الدمه الى عن الوادوا: عن أبى يوسف رحمه اله تعالى ، قبال أبو حبهة رحمه الله تعالى ، قبال أبو حبهة رحمه الله قصب من وعل توبّك فأحرقه وجل في بده ، ثم أعطى المحرق الشاصب فيسته ، وإذا أعطى الأوب بريء . وقال أبو رسف اليس على المحرق أن يعطى الفاصب فيسته ، وإذا أعطى لا يبرأ إلا إذا كان الإعطاء بقصاء القاضى ، ولا ينبني للقاضى أن يجيره على إعطاء لقيمة ، إذا عبد أن الغالب خاصب ، لكن يضعها على يدى رجل عدل ، حتى يحضو رب التوب ، فيختار ضعاد أيها شاء .

١٩٠٥٤ - قال أبو الفضر رحمه الله تعالى، هذا المخراب خلاف ما قال في الأصل :

⁽¹⁾ ما بين معقوفين سافط من الأصل وأثبتناه من ط وم وف.

غفسية من أخر داراً و أنه أن الغاصب استأجرها من المغصوب منه و الدار ليست بحضرتها حين استأجرها و ينظر إن كان هو ساكنها و أو لم يكن هو ساكنها و إلا أنه قادر على سكناها و برئ من ضمامها: لأس أوجب الأجر عليه حينية .

1000 - وفي الجامع أفي باب منتصل بيناب العويل من البيوع الإذ أمر المالك الفاص - 1000 المراف المالك الفاص - وقف ابعد البيع قبل الفاص و كفا بعد البيع قبل السليم، الا يخرج عن ضمان الغاصب و حتى لوهلك قبل البيع ، أو بعد البيع قبل السليم، بيفك الغصب، وكف المغصوب مه إذ باع مقسم، فقبل النسليم، الا يخرج عن هممان النصب.

1998 . وقفلك المصوب منه إذا أمر الغاصب أن يضحي بالشاة، فقبل أن نضحي بها لا يجرج عن ضمامه ، نص طبه شمس الأئمة السرحسي في أول شرح كتاب العارية .

1000 - إذا رد المنصوب عنى تلتسوب منه فجواب الكتاب أله يبرأ مطلقاً ، قال الشبخ الإمام الأجل شبخ لإسلام المعروف بأحواهر زاده عن كتاب الإقرار: والمسألة في الخاصل على وجود، إن كان الأخوذ منه كبيراً بانقاً ، خنجواب ما قال في الكتاب وإن كان صغيراً إن كان محجوراً ، وإن كان صبيراً لا يعفق القاض صغيراً إن كان محجوراً ، وإن كان صبيراً لا يعفق القاض والخفظ ، لا يبرأ عن الضمان إذا رده عليه بعد ما أحده منه ، وإن وده عليه قبل أن يتحول عن مكان الأحذ، يبرأ استحسال ، وكان الخواب فيه كاجواب فيحا إذا أخذ لقطة ، ورده إلى مكان الدين ، دها بعد ما غول لا برأه وإن ود قبل التحول عن عالمتحسال .

وإن ؟!ن صبرًا يمقل القبض" والحقط، فقيه اختلاف للشابح، وفي حناوى العضلي ": أنه جراً من الضمان إذا كان الصلى يعقل الأخلاء والإعطاء من عير دكر الحلاف، وإن كان لا يعقل الأخد والإعطاء لا براً من غر تفصيل.

١٠٠٥٣ - وفيه أيضًا: إن كان القصوب دراهم، وقد استهلكها الماهب، ثم رد مثل دلت على الصبي، وهو يعقل، يرأ إداكان الذولاء وإن كان محجورًا عليه لابيراً.

١٠٠٥٧ - ودكر في أخر كتتاب اللقطة؛ يُؤانزع احتام من إصبيع باللم، ثم أعناده إلى إصابعه قبل أن ينتبه من للك النومة برئء وإداعك إلى إصبعه بعد ما النبه، ثم نام، لا يبرأ

وذكر الحسن من رياد في كتباب الاحتلاف: أخلة من ناتم نعله ، أو خدنما كنان في إصباعه ، تم أعاد إلى مكانه وهو نائمه هذا أبو بهاسف : إن لم يستبعط حتى رده برئ ، وإن

⁽١) ورد في سبحة أم". يعقل العراس.

استبقط والثماناج والثبر ودوراتم ضاع فالممن إذا لم ينتبه معد ذلك

وقال محمد الله أعاد في مجلمه " ذلك، استحمن أن يرأ عن الضمان، سواء رده في تلك النومة ، أو نومة أخرى ، وإلا ضممه ، وكذلك وذاره وإلى إصبع أخرى .

٨٥٠٠٥ – إذا لمور ثوات غير والغير أمر واحال غيلته والثم نزاعه والتم أعاده إلى مكانه و الابيراً عن الفيمان. قال مشابخة : وهذا إذا ليس كما يليس الثوب عندة، وأما إذ كان تميضاً، فوضعه على عائقه، ثم أعاده إلى مكانه، فلا تسمال، لأن هذا حفظ، وتيم باستعمال، في أغر كتاب للفطه ر

١٠٠٥٩ - وفي اللتفي"؛ ابن سماعة عن محمد: في رجل أخذ أوب رجل من ببته بعير أمره، فلبسه، ثم وده إلى بيمه فوضعه فيه، فهلك لم يضمه استحمالًا

١٠٠٦٠ - وكذبك لو أخذ دابة عبره من أربه بعبر أمره، ثمرزه، إلى موضعها، فذهبت، قلا فسمان استحسانًا، وإن أخذ الدابة من بدالسائك غصبًا، أمر إدهاء علم يحد صاحبها، ولا حادمه، فربطها في دار صاحبها على معلقها، فهو صامن، نص عليه شمس الأثمة في شرح كناب العاريم

١٠٠١٨ - وفي المنتقى) (الحدر من زياد عن أن يوسف رجل أشفا شكا من دار، جن لغير علمه، فم رده بعد آيام إلى دلك الموضع، لا يبرأ عن الضمان ما لم يرده على صاحبه

١٠٠١٣ - وفيه أيضًا " ابن سماعة عن محمد" في رحل أخذ من كيس رحل خمسماته هرهم، وقد كان في الكيس ألف درهم، فقعت، ثم ودها بعد أيام، ووضعها من الكيس الذي أحذها منه ، فإنه نفسهن الحسيسانة التي كان أحذها، والإسر أمنها م دها إلى الكيس.

١٠٠٦٣ - في افتاري أمريالليك : غصب من رحل تويه، وجاء به إلى المغصوب منه، ووصيعه في حجره، والمعصوب منه يعلم بالوضع، إلا أنه لا يعلم أنه ثويه، فجاه إنسال، وحمله من حجر المنصوب، قال: أخاف أن لا يبرأ عن الضمان؛ لأنه بقه عند المنصوب منه أنه وديعة، ولا يعمونويه ليانغ في الحفظ

١٠٠٦٤ - في عدَّ الموضع أيضًا: غصب من أخر سمية ، فلما وكبها، وبلغ ومط السحوء العقة صناحيها باليس له أن يستردها من الغناصب، لكن يؤا جرها من ذلك الموصم إلى الشط مراعاة للجانين، وكذلك لوغصت دابة: وتحقها صاحبها في المفاره في مرضع المهلكة،

⁽١) هكذا برد في الأصل وتسخلي فيد و الع ما يورد في نسخة اط اله إن أهاد في للحاس مجاسه ذلك

لا يستردها، ولكن يؤاخرها" إياه !! قلما.

1990 إذا كفن لمنت في ثوب غصب، ودفي، وأهيل التراب علم، وإنكا التراب علم، فإن كان شهيت تركة، أخذ القيمة من تركت، ولا يسل المنت، وكفا إذا فم يكن للميت تركة، ولكن تبرع إنسان بأداء الفيمة، أحد المائك. لقيمة من المنسرع، ولا بنيش القبر، وإن لم يكن شيء من ذلك، فصاحب الكفن بالخيار، إن شاء فركه لأحرف، وهو أفضل، وإن شاء نبش القبر، وأخذ الكفن، فرجه قد انتقص، فله أن يضمن الفبن كمنوه، ودفوه! لأنهم صارو، عاصين

١٢٠٦٦ - غصب من أحر دابة ، أو توبًا ، أو دراهم ، وهي قائمة بعينها ، فابرأه المتصوب منها صبح الإبراء، ويكون إبراء عن فسمانها في "عبول السائل .

وفي "فتاوى النسلمي . غصب من أحر ساحة، وأدخلها في نناء، أو غصب من أخر تالة، وغرسها في أرضه ، وكبرات حتى انقطع حق المالك، ثم إن المالك قال فلغاصب : وحست لك الساحة والتألف صم، وهذا إبراء عن الضمان في الحاصل .

۱۰۹۷ - إذا مشبه إبريق فيضية إسسان، فيجياء أخير وهشم هشيمًا، يرئ الأول عن صيدته، والشاني ضنعن، وإله برئ الأول؛ لأن فساحب الإبريق لا يكنه أذير والإبريق على الأيل عنى الحالة التي هشير.

١٠٩٨- قال الفقيه أبو اللبث: وكذا ووى عن سحمد بن الحسن . في وجل صب ماء على حنطة وجل، فحماء احر، وحب ماء اخر، وزاده نقصائًا، فالأول يبوأ من الضمائ، وعلى الثاني فيمنيا يوم صب عليها اثناني .

وفي فسرف الأصل ؛ إذ كسر إماء فضة رجل ، واستهلكها صاحبه ثبل أن يعظيه إياه. فلا شيء على الكاسر . فإن شرط النضمين تسليم المكسور إليه، وقد فوت دقك بالاستهلاك

١٦) هكذا وردهي الأصار وسنحتي طانوا م ما ووردهي نسخة عمام لا يؤاخرها .

الفصل السابع في التسبيب في الإتلاف

١٩٠١- قال محمد عن كتاب اللقطة: إذا حل دابة مربوطة الرجل، ولم يذهب بها، هذهبت النابة على القور، قلا ضمعان على الذي حلها عند أبي حليفة وأبي يوسف، سواء ذهبت الدابة على الفور، أو بعد دلك بزسان، وعلى قول محمد يجب الضمان، وكذلك إذا فتح باب دار إنسان، وفي الندار دواب، فذهبت الدواب، وكذلك إذا فتح باب قفص إنسان، خطار الطير الذي قيه.

ودوى عن محمد في رواية أخرى: أنه إذا تعبت الداية على الفور، أو طار الطير على الفور، أو طار الطير على الفور، أه بالفور، أو طار الطير على الفور، أنه في المفرر، أنه في الفور، فلا ضمان وإلى في المفرر محتار، وتركه منه مقصود، فلا ضمان بالناف على العائم، كما لو حل ثبد بهد إنسان، حتى ذهب العبد، ومحمد رحمه الله تعالى يقول في فصل العبد: العبد له اختيار معتبر شرعًا، حتى لو لم يكن كذلك بأن كان العبد محبر ثرعًا، حتى لو لم يكن كذلك بأن كان العبد محبر ثرعًا،

١٠٧٠ - وعن محمد أيضًا: لو كان العبد المجنون مقيمًا في ببت مغلق، فحل إسمان قيمه وفتح الأحر الباب، فالصمان على القاتم، لا عتى الحال. قال الفقيه أو الليث: وقد ذكر محمد في البسوط! أنه لا ضمان في ذلك كله، ولم يلكر فيه اختلافًا

۱۰۰۷۱ - وقو حل رباط الزيت، فسال الزيت، إدا كان الزيت سائلا، فهو ضامن؛ لأن الماتم هو المسيل بحق الرباط؛ لأن طبعه كذلك لا ينصور خلاقه.

وقو كنان جامدًا، وذاب بالشمس، وساله، لم يضمن: الأنه ليس بمسيل؛ لأن السيلان من طبع الالع، وإلها صار مانكا من فعل غيره.

١٠٠٧٣ وذكر في أواقعات الناطفي : فياس جناء إلى سقيبة مشدودة، فحلها، وذلك يوم ربح شديد، مغرفت السفينة، فهذا على وجهن: (ما أن تنب بعد الحل ساعة، أو أقل قليل الأوقات، ثم سارت، وعرفت، أو كما انحلت لم تفف، وسارت، وغرفت، ففي الوجه الأول لم يضمن، وفي الوجه الثاني ضمر.

٢٠٠٧٣ - وفي "المنفى" : إذا كانت الدابة في مربط، فجاء إنسان، وفيتح الباب،

و معنت الدائلة و قال منحصه رحمه الله معالى . أو حماس لها، فإذا كالا منشقارة ، وأساب معلوم فعاد إنسان، وأمعها، وأجاد أغراء وطع الدماء وتعينه، فانضمال على أثاني فتح الباساء و فدتك العب

۱۹۰۷ - مقب حائد إنسان إصار الان صاحت الحائظ، ثم شات الدائظ، ثم أمات الدائمية، فالخل مناز في من دائف، وصوري دليقاً مرجب أن لا يضمن الناقب، لأن الدقب السبب، و السارق مناشس، وصدر كما لو فتح بعد الفقص، وطار الطير، ويحق أن يكون بن السائين فرق، والفتوى ال الدائم أنه لا يضمن مذكروه في فناوي صدر فنديات

نام ١٠١٧ - نظر في درده مانع لغيره، فوقع قطرة الدومن أنده في الدور وتنجس فدره من أنده في الدور وتنجس فدر وصلح فيار فيارة والدوم والد

۱۹۰۱ - إذا وقت دانة في سوق النان في مياسبد، فلا صنعانا على صاحبه الأد. الوافي قلد أذا للناس في وقت دوالهم في ذلك الرصع، وكل منا شاد بإذل الإسام في موضع حاز كه الإدن فهر مباع مطلة، دير القيد سترط السلامة

٧٧ - ١٥ والعدلك ثورات منصل واقعة على الشفاء حالت منصيحة، وأصابت مقم الواقعة، فتكسرت الواقعة، قبال الصمال على جائية، وإن الكسرت الخالية، فاد صمال على الواقعة، لأن الإمام قد أدار الأصحاب السفن بوقف المنفن على الشفا

1974 - وفي الخارق السمى الم طحان حرح باللمل من الطاحونة بنظر إلى مسمل الماء حين على الماد، فيا حق المدارق، و سبرق أحمال الأسس، فالطحان صناس إلى بعد عن البدر، معدا معدود مضاعة.

١٠٠٧٩ - وهي الحاوي، اداعصت عجرات والسيلكة حتى بيس لين أمات بصين فيمة العجوب ومائلس من القرق

۱۹۰۸ - إذا سبعي إلى السلطان بعير فيت أصلات همو صامن ، وذكر القاصي الأمام الأجل صادر الرسلام في أجر شارح النفطة : أن سلطانة على بلاية الرجمة أحدها : أن يكون طق بأن يكون يؤديم، ولاع كذه دمه معلى أصدم إلا يدرقع إلى الساطان، وفي هذا : أوجه لا شمان ۱۰۰۸۱ - و حكى عن الفساضى الإمسام تسميس الإمسالام محمدود الأوزجندى: أن المضروب إذا شكى "" إلى المسلطان [حتى أخذ السلطان مالا]" من الفساوب، أنه لا صحمان عليه، وكذلك إذا كان يفسش، ولا يمنتع عنه بالأمر بالمعروب، فرفع إلى السلطان، فأخذ السلطان منه مالا، ثلا ضمن عليه.

١٠٠٨٣ - الرجمة الشاني: أن يتسوق للمسلطان: إن تسلالًا وجمد كمرًا في دارم، أو كملا عطارف، قان كان المسلطان بغرم الناس جزافًا لاصحالة، فهو ضامن، وإن كان قد يغرم الناس جزافًا، وقد لا يغرم الناس، قلا ضمان عليه.

۱۰۰۸۳ - الوجه الثالث: أن تكون السماية بغير حق، وفي هذا الوجه لا ضمان على الساعي في قول أبي حتيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، خلافا لمحمد، وجعل هذه السألة عرج مسألة فتح باب القفص، قال وحمه الله تعالى: وانفتوى على قول محمد في زمانتا، لكفرة السعاة وحرا لهم، صبالة لأموال الناس، وذكر في فقاوى النسفي أنه سنورعي السعاية يغير ذنب؟ قال: وري عن زفر أنه ضامن، قال: وبه أخذ كثير من مشابخت.

١٠٠٨٤ - وقيمه أيضًا: العبد إذا سعى على غيره بغير ذنب إلى السلطان حتى أخذ منه مالا . أن المبد ضامره ولكن لا يؤاخذ به إلا معد العنق ، لأن هذا ضمان قول .

۱۰۰۸۵ - إذا رش الماء في الطويق، فحاء حماره وزلق به، وعطب، ذكر في أنشاري أبي الليث أن عليه الضمان، ولم يذكر ما إذا زئل به إنسال، وعطب، وذكر محمد في ديات الأصل : أذ على عاقلته الضمان من غير تفصيل.

١٠٠٨٠ - ودكر المشيح الإمام الأجل شيخ الإمام تأويل المشايخ، وأحسن التأويل: إذا رش كل الطريق بحيث لا يجداللا موضعًا بابسًا يمر عليه، ففي هذا الوجه الرائق ضاعت، وكذلك الجواب في الخنبة الموصوعة في الطريق إن أخذت الطريق كلها، فعر عليها، وعثر، ومات، فالواضع ضامن.

وأما إذا رش يعفى الطريق، قمر إنسان على الموضع الذي رش، إن لم يعلم بذلك، بأن كان ليلا وعتر ، ومات من ذلك، وجب على الراش اقضمال، وإن علم بذلك، ومرامع ذلك على موضع الرش، فلا ضمان على الراش ً.

وكذلك الجواب في الخشبة الموضوعة في الطربق، فأخذت بعض الطربق، ضر عليها

⁽١) هكما ورد مي الأصل، وورد تسخ طا و حا و حا: إدا اشتكي.

⁽٢٠) ما بين المعقوص ساقط من الأصل وأثبتناه من طارم وعد.

إسمان متعملةً، وإلى هذه أشار معمد في مسألة حقر الشراء وصورتها : إذا حفر بترا على قارعة الطريق، فجله إنسان، ووثب من أحد جانبي المتر إلى الأخر خاطر بذلك، فوقع في البشر ، ومات، فلاصمان على الحافر .

وأما إذا أمر غيره بالرش، إن أمره بالرش على فناء الدئنان، يعنى دكان الأحر، عالأمر ضامن، ولا ضمان على الراش، وإن كان بخلاف، عالمراش ضامن، والحارس إذارش هو، يضمن كيف ماكان

١٩٠٨/ - وإذا رض الماء في الطريق، وحاء رحل مصاوع، فقدم صناحب الحمار إلى أحدهما بقوده قشعه الحمار الأحراء فزنق، فالكسر رحله، قبإن قان صاحب الحمار سايق الهماء فلاصحان على ظرائق، وإن لم يكن سايقًا لهما، فالرائع صاحق.

۱۹۹۸ ایفاریط حسارا هلی موضع و فجاد آخر و وربط حساره علی ذلك الوصع أبطأه فعفر أحد الحماری لاخر و فإن ربطا فی موضع كان ایما ولایة الربط (وأن ام یكی دلك ولرضع طربط و لا منكل لاحد و فلا ضمان و وان ربط می موضع لیس فیما و لایة الربط!! و یحب الضمان هلی صاحب الحمار و لان وبطه هلی هذا التوضع حمالة منه و فعا تولد منه دكون وهمیون.

في غلصت قساوي أبي اللبت : رعم بعض مشايحا أن هذه انسائه مؤولة في طريق الصدمان، وتأويعها إذا عص حسار الرحل الثاني حسار الوحل الأول، وأسارةا عض الأول حسار الثاني، فلا فسمانا على الأول، لأن معل الثاني نسبت إلى النف، أما عمل الأول طبس بسب، وليس الأمر كما ظنوا، إلى السألة مجراة على إطلاقها، والصمان واحب على صاحب العاض أيما كان.

١٩٩٥ - إذا شق راوية وحل و وحم فسامن لما شق من الراوية ، ولما مسال عنيه ، ولما مسال عنيه ، ولما عطب عطب عام عطب عام منه و حالم مستقيا صاحبه ، قران سافها صاحبها ، وهو بعلم بدلك ، فيمين صاحبها ما عطب بما سال منه بعد صوفه إياها ، ولا يصمن الشاق دلك ، وتحالك لا يصمن الشاق ما سال منها بعد سوقه إذا تناك النبق بحال بمكل بصناحها دفع ظلك ، فأما يذ كان بحال الا يكتم دمع دلك ، فإن الصدان على الشاق .

وكدلك إذا شق ردورة وجل، وسال ما فيهم، حتى منك الحالب الأحر، ووقع وتخوي، وسالها ما في الزق الأخر، فإن الصدان على الساق إلا إذا سافها بـ الدابة مع العلم بالشق.

⁽١١) مدوالعيل وأشته من تسخد طال

فحيته لا ضمان على الشاق، ذكر شبح الإسلام هذه المسأله على هذا التونيب في أخر شرح الإحازات.

۱۹۱۹ - وإذا سنتي حمدرا عليه وقد خطب، وكان ثمه رجل واقف في انظريق، أو يسايا و « فقال للد القيالة الرسية ؛ برت رسالاً الوقال " كاو فلت ؟ وشت، وأم يسام الواقف حتى أصابه اخطب، وخرق ثوله، إلا أنه ثم شها له أن ينتجي عن الطريق لصبق المدة، ضمن السائل توله؛ لأن النخوى مضاف إلى سوقه، والمرود في الطريق، وحمل الحطب بناح له بشرط السلامة، وإن مسم وثبياً له الشحى عن الطريق، فلم يشح، فلا صماد

رفي الدوازل: فصار أقام حماراً على الطريق، وعليه في به فحاه راكب، ومزق النباب التي عليه، يريد به كو لمت ، ردش، قبال: إن كان الراكب ينصر الحمار والتوب، يضمز الا والمعار والتوب، يضمز الا لا ينصل الأن معله ليس بحناية، والروز في الطريق مأذول في ما قال شعة فعلى هذا الووضع التور، على الطريق، وجعر الناس يرود عليه، حتى تحرق، وهم الا يصرون، الا ضمال عليهم.

۱۹۶۹۱ و كنانك و جل جلس على الطريق، فوقع عليه إنسان، فلم يره، فيمات الجالس، ولا ضمان عليه؛ لأن العمل يجمع الكل

قال الفقيه أبو الليت: وقد روى من أصحابنا خلاف ذلك، ولكن إن أنتي مغنى ما ذكرك أو لاء لا تأس به. قال الصدر الشهيد في واقعانه: فإذل يعنى الفنى في هذه المواضع أن المرأى الفقاضي، قال: وهكفا غنى أو على قياس مسألة وكبر الحطب بنبغى أن يقال: في هذه المباللة إذا كان الراكب ينصر الحمار، والقصار إذا تب يقل برت كوشت، أو قال، وقم يسمع الفصار قوله، أو سمم ولكي لم بنياً له التنجي، ينغى أن بصير الراكب شاعةً إلى أخر ما ذكرة.

٥٦) ورداني تسجف والها، تولياء كما في حائمة الطا

⁽٢٠ سابين المقومين سافط من الأصل وأنبيناه من طارم وف

الفصل النامن في الدعوى الواقعة في الغصب، واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك

1997 - قال محمد في الأصل : إذا اذهن وجل على رجل أنه عصب منه جارية أنه وأقام على ذلك بنه وجسب منه جارية أنه، وأقام على ذلك بنه وجسب المدعى عليه حتى يجيء بها و ويردها على صاحبها فال شمس الأنمة الحكوائي: يتبقى أن يحفظ عنه المسألة الأنه قال : أقام بيئة أنه غصب جارية له ، وقع يبنوا جنسها وصفتها ، فمن المشايخ من شرط بيان الجسس والصفة والفيمة ، وأول ما ذكر في الكتاب على هذا ، وحكى عن أبن بكر الأعمش تأويل المسألة : أن الشهود شهدوا على ترار الغاصب أنه غصب الجارية بإفراره في حن الجنس والغضاء جميعًا ، والصحيح أن هذه البيئة تقبل في حق الجنس من غير بيان الجنس والفضاء ، والقيمة ، قاما إذا حسم القاضى ، والصفح المعارية ، فإن انفق القاص بالمنصوب منه أن جاريته هذه بتضيب بالمعصوب منه أن جاريته هذه بتضيب

وإن أنكر الغناصب أن تكون هذه الجارية جارية المدعى، وادعناها المالك، لايقضى بها للمفصوب منه، مالم بعد تليينة أنها هي الحاربة التي غصبها منه.

94 - ١٠ - وإن قال تلفاصب: قد مانت الجارية ، أو يحتينا و لا أقار عليها ، إن صدقه المفصوب منه في ذلك ، خلى سبيله وقضى عليه بالقيمة إن أراد المفصوب منه ، وإن كذيه ، يحيى ، وينتطر ، ويتلوم أنه ، فإن انقضى هذه الله تفع في عالب وأي القاضى أنه لو كان قادراً لل تحيل مواده الحيس إلى منل هذه الله ، فالقاضى يخلى سبيله .

قال تسمس الأثمة رحمه الله وهذا التاوم إدالم يرض المفصوب منه بالقيمة : فإن لم يعرف المفصوب منه بالقيمة : فإن لم يعرف من الرضاء ومفست هذه المدة يخلى مبيله . بعد هذا القاضى بقول للمخصوب مه : ما تريد ضمان المفيسة ، إن الغفاعلى الريقة بالمفاد المؤلفة ، إن الغفاعلى القيمة ، قصى القاصى بثلث القيمة ، وإن اختلفاه إن كان للمدعى بيئة على ما ادعى ، فضى بتلك البيئة ، وإن لم يكن ، فالقول قول الغاصب مع عينه ، ويصف باق ما قيمته إلى عشرين درها . ذكر هذه الكيفية في غصب الأصل قبل مسألة الخلط .

١٠٠٩٤ - فإذا حلف وأدى انفيسة، تمه ظهرت الجارية، كنان المالك بالحيار، إن شاء

رضى بالقيامة التي أخذها، وإلى تباء ردهة، وأخيد الحارية، قال شيخ الإسلام، قال بعض مشايخة إلى كان التأخره مثل قيسة الحارية الراكش، لا يكون للمالك حيار في استراع الجارية، وذكر نسخس الأنامة السراحسي: أن ملة الفائل مو الكراجي، قال تسلس الأسلة السراحيي: هماء والصحيح أن للمالك حيار على كل حال، وإليه أشار في الكتاب، حيال أصل الجواب اطلاقاً

ودكر شميل الأثمة الحاوالي، أنه إدا ظهر أنا قسمتها منز ما قبال العاصب، شرش الحوات قساء قال في مرضع: لا خيار المعولي، والاسبيل له طليها، وفي موضع الحوالة القبار .

وإذاكان ما أحة أصعاب قيمتها، فالانتسال الأنمة: هذا والعول الأول أشم

1919 ، وقو ادعى الغفسات، وجناء بشاهدين، شهد أحدهما على الأمصياء، وشهد الاخر على قراه أنفاصيه بالغفيساء، لا لميل الشهادة، وهد بخلاف منا لوشهد أحدمت بالبع ، وشهد الآخر على الإمرار بالبع، حيث نفس شمادة.

المحمد الموادد والوحد بها أحد الأساها بن له بذيك وشهد الأغير على إفرار الخاصب له بالشك لا نقبل الشهادة والأن لشهرد به الخنف به والأن للك المقلل الدبت بالسهادة غير الشك المقلل الدبت بالسهادة غير الشك المقلل الدبت المامي.

۱۹۹۹ - ادعى حاربة في بدى راحل أنها حاربته الفصيها هذا منه عنهد آخذ الشاهدين مدلك ، وشهد الأخر أنها جنريته والم بفي دعصيه هدا مدار نشل الشهدود فانهدا انتفاعني المدار وتدرد احتمها بالريدة، فتس الشهادة على ما انتفاعله

الاعلى جاوره بن يا ي وحل أنها أنه عصلها مناحب البلاسة ، وقد يشهد شهود الدعى بالعصب ، وإغاشها و اله بالكنك فأراد العاضي أو مقصى بالجاوية للدى أقام البسه هل محلف الله منايعت ، ولا أذنت له فيه؟ قال: لاه وإلا أن يدعى هذا حب البد شيئًا من ذلك ، وعن أني يوصف أنه يحلفه ، وإن لم تقلب الخصم ، ليكون أحكم للنصاء ، وأيرم

١٩٠٩٨ - وأجسعوا ألد من ادعى دليًا في التركيف فالمفاصي بحلفه فع إقامة الدينة أثلث ما استوقيت الذين، ولا أبرأنه، وإن لم يدع الحصم ذلك، وقده المسألة نشهد لالتي يوسد،

۱۹۹۹ - وإذا منت الدام المصورة، ووقع الاحتلاف من العامس والمخصوب منه، فقال القامس، رددت الدابة طيك، وغلت عملك وقال وب الدابة الا بل تفقت عملك من . كريت والمريكن تواحد مهما بية، فالقرل فول وب الدابة و وذلت لأن الغاهب أفر بالسيب اللوجب للضاعات، واهو الغصب ، وادعى ما يبرله ، فيكون اللهوال قول صاحب الحال، كسالو قال: أكلت مالك بالذلك ، أو أحدث مالك بإذلك ، وأنكر صاحب المال، كان الفول فوله ، له ذكرنا أنه أفر بالسبب الهوجب للصدار، وادعى ما يبرك ، فلم يصدق إلا سنة ، فكذلك فهنا .

فإن أقاما جميعًا النيئة و أقام رسم الشالة البيئة أنها لفقت عند لغاصب من ركو معا وأقام الفاصف ولفائه قد ردها حليم عالت في يدود فإن العاصف يضمن فيمتها.

فرق بن هذا ومن ما إدافًام الغاصب بنة أنه ودها على الخالف، وأقيام المغصوب منه بنة أمها نفقت عند الغاصب، ومع بشهدوا أنها علف من ركوم، قال: لا ضمارًا على الغاصب.

ومن المبالتين فرق من حيث الصورة، قاما لا فرق بن المبالتين من حيث العني. ودلك لأما لعمل بالبينتين جميعًا في الوضعين، وتجعل قال الأمرين قاما خطل في المبالة الأولى قال العاصد رده شهركت بعد الرده وطنعت من ركوبه، وتجعل في المبالة ثنائية كالدرها، نم نفاذت عددانة المبدرة عد الرده لأن العامل الدينين جامرة أفى كام سألة الركوب بوحد الصحافة لأنه متى رده على المالك، ثم ركب بعد قود، وانقت من وكوبه، فسمن، ويكون هذا منه غصاً الحرار علية ضيئًا.

والعمل بالبيتين في الممالة الأحرى لا يوجب على الغاصب صمالًا، لأن متى رد، ثم تفغت الدية بعد الردعند العاصب من غمر صمعه ، يأن العلت الثالة بعد الردأ"، وتقلفت عند، لا يكون عليه صمال. مكذا هذا .

وذكر شمس الأدمة المرخسي وحدة الله في شرحه بسأله الفرق أن ما ذكر أنه لا ضمان على العامسة فول محمد أما علو خول أبي يوسف، فهو ضامل

و ۱۹۱۰ و (نا اختلف رب البرب و الغاصب في فيمة النوب و قد استهنكه العاصب ، فالغول قول الغاصب مع بيسه الأنه بنكر الزبادة ، والبينة بينة رب الثوب و لأب تنبت الزبادة .

والدالم يكن لرب الشوب بيتة، وحماء الضاصب بينة أن فيسمة الشوب كفاء وكذبه وب الثوب، وسال يهينه، يعني بين الغصب، فإنه يحلف هلي دعواه، ولا تقبل بينته؛ لان بيته نص الزيادة، والميد علم الشي لا تصل.

ة باليام في ما شايخته البدامي أن تقبل بيدة العاصب لإسفاء طاليام بي عالى فاسمه و قال تضل البينة لإسفاط البدري، ألا ترى أن المودع إدا دسي رد الوديمة ، يقبل قوله ، وثو أنام البينة على دلك قبلت سنة ، وطريفه ما فذا

١١٥ هكدا وردفي السخ الوافي التي عملة ووردني لأصاء الفصاب

و يعض مشايخ فانوا . يسعى أن يكون في كل فصل روايتان، وكنان القاضى الإمام أبو على السعى بقول. هذه الممالة عده مشكلة، ومن المشايح من فرق بن مسألة الوديعة وبين مده الممالة، وهو الصحيح.

ولو نسبهاد برصا التموم أحاد الشاه مين أن قاياده الوره الداء واشان اللأحار على إقبراو الخاصف الدهيمة توانه كذاء لا تقيل هذه الشهادة؛ لأن المشهود به محتبف

1999 وإنا جناه العناصب شوب زطى، فشال، هذا الذي فيصيبك، وقتال رسالتوب. كذب من يهيد، ويحتف بالله أن فذا الشوب. كذب من هو توب فروى، فالقور، فول الغاصب مع يهيد، ويحتف بالله أن فذا الشوب الذي عصيته إياه، وما عصيت ثويا هرويًا، فال مسيحنا، والقدواب ما ذكر في كتاب الاستخلاف أنه يكفيه أن يقال دلة ما غسته مرويًا، كنا يدعيه طالت.

وإن صاحبتموت هروي، وقبال. هذا الذي عاصاءِ تناه. وهو على حاله. وه الله إب التوساء على كان تربي جنهاً حين عصبه، والقول وإلى الفاصية مع يهيد.

وإنه أضاف المبينة و فتأمينه منه و ب كتوب و إنها لمويقم واحمد مهمما يهذه و خلف العاصب و أحذر ب التوب التوب ثم أقامينة انه عصبه يهوه و مو حديد ضبى القاصب قصل ما يبهمه هكا، ذكر في الأصل .

قال شميل الألمة الحيواني . علم إلا كان المصال بسيرًا، فإن كان داخشًا، فإن النوب با قبل و إداشاء أنحة الترب و مستند المصال، وإن شرداد أداد بالعالم، وضمته وبية تربه

۱۳۱۸ ۳۰ برجل ادعی برزً، فی پذی رحل آنه اند و آن می جوب از بدع میم و اندازه علی هات بیشت و آفام می دخت از شایده آنه قور و عده نم اثر باشد اران، و آفر به اندازه بششی ادی الله و بیجمل کانو میناحب آند خصیه آز کان تنو و میه بلدعی و آد با مه زماند.

۱۹۱۱ من والد دعى رجل أن الشوات به والله صاحب البند غصيه وبه . وأعام على ذلك يبية والقام رحل أحربية الله صدحت البند أقر له بهذا الشواب فياه يفضى للدمي العام لدينة ال الشواب له ، ويتعمل كأن صناحت البند غصب أولاء حتى يصير الموات في يده ، فيصبح الإفرار ، وإذا حمر المأد صد عد البند عديد ، أولاء حصار مقراً وبلاد المهر ، والإفرار وإذلك ، امير الإيامات المدر الإيامات

١٠١٠ إذ قبال غصيتك دياء الجديد توعال: النطابة تي وأو قبال: لحشوالي،
 بالسلام لم لديميدي، لأبدوج بعادالا وإو دؤن الموالجية الموالكل.

ولع قال: عصيبتك خلفا حام، أو خلوا لأرض، ثم قال بعد ذلك: عص الحام لي. له قال الناء العار أي، أو قال الشجر الأرض لي، أه عال، بناء العار لي، أو تسجر الأرض لي. فكذلك الجواب، لا يصدق: لأن اسم الخاتم الله الكل، تبصير راجعًا بعد الإقرار.

١٠١٠٥ - ولو قال: عصبت البقرة من فلات، ثم قال: ولدها لي، قبل قرئه.

قرق بين الإفرار والشهادة، فإنه إلا شهد شاهمان لرجل أن هذه بفرته، ولها وقد، فإد. المشهود له يستحل البعرة مع الولد.

في الفدوري: وإذا سهد شهود الدعم بقضه العبد، وموته عند الغاصب، وشهد شهود الغاصب أن العدد مات في يدمولاه قبل العصب، لم ينتبع بهذا البينه، يعنى الغاصب؛ لأن سهود الغاصب عن قوائد المولى، ولم يعرفوا الغصب، وسهود الدعم عرفوا الغصب، وكان شهادتهم أولى.

ولو أقام اللدعى بيئة أن العاصب غصمه يوم النحر بالكوفة، وأقام الفاصب ثبية أنه كان يوم التحر عكة، أو العمد ، فأنسسان وأجب على الغاصب؛ لأن البية التي أقامها العاصب على كوله يوم التحر يكة لا يتعنق به حكمه فيطلب ضرورة.

1999 قال معتمد في الإسلام . إذا تنهد شهوه العاصب أنه مات في يد المعصوب منه و شهد شهود العاصب أنه مات في يد المعصوب منه و شهد شهد في يد الفاصب فالبينة بينة المالك الاشبان بلا ما لبت بإقرار المدصب، فإن العدمان بحب بالقصاب لا بالموت، والغاصب قد أفر دالغصب فحرج بينة معالك من البينتين، والغاصب بينه تثبت الرد، حيث أثبت الموت في بدرناك

۱۹۱۷ - من المنتفى ۱ ابن مساعة عن أبي بوست في رجل فعيت من آخر عبداً . ورجد المفصوب مناعيده، فأحلمه وفي يده مال، فعال الغاصب: هو مالي، وقال المصوب منه الهر مالي، قال: إن كالا المبدلون منزل العاصب، وقال في ينده، فهو للغاصب، وإل لم يكن في منزل العاصب، فهو للمعصوب فه .

١٠١٠٨ بشرعن أبي يوسف رحمه الله تعالى. غاصب التوب إذا قاله: صبيغت
 الثوب أن وقال الغصوب مه: عصبه معبوعًا، فالقول قول المعموب منه.

وكذلك إدا احتلفا في ساء الداراء واحلبه السماء افهو مثل اختلافهما في الصبغ

٩٠١٠٩ عمر وبن أبي ممروعن محمد الإدوامع الاختلاف في ١٠١٠مليار، فالقول قول رسالدار، كلما قال أبو يوسف، قال: وإن أقاما البيئة، فالنينة بيئة الغاصب، قال: وكذلك النخيل والشعر في الأرص

وثو اختلفنا في مشاع موضوع في الذار الأخصوبة ، أو في اجداً سوضوع ، أو في باب موضوع ، فالقول قول الخاصية ، والبيئة بيئة المعموب منه . ۱۹۹۹ - رجل غصب عبد رجل، وراهه، وسلم العبد، وضف الثمن، ومات العبد في ما الثمن، ومات العبد في به المشترى، فقال: أنا أمرته بالبيع، فأهول قوله، ولو قال: لم امره، ولكني أجزت البيع حين بنغني، لم يلتفت إلى قوله، ولا سبيل له على الثمن. إلا أن يقدم البنة أنه أجاز السبع في موت العبد.

المدائم أو شيئًا من الأدهان واخل، وحالت محمدًا عن رجل أنى سوقًا، وصب الإنسان زيّ وسيئًا، أو شيئًا من الأدهان و خلل، وحالت المبية ذلك، وضهدوا عليه، فقال الجانى، صببت وهو نجس، وقد مات فيه قاراء فالقول قوله، قلت له: قون أنى إلى سوق القصيبان، ومعه، إلى طراس اللحم، فرمى بها، واستبحها، والشهود حابوا ذلك، فشهدوا عليه، فقال الجانى: هى مبئة، قال: الا أصدقه على ذلك، وبسع الشهود أن يشهدو، أنه دكية؛ لأنه لا بناع في الأسواق لحم ميئة، ويباع فيها زيت وسعر، قدمانت فيه الفارة.

إيراهيم عن محمد: رجل تتخذ من طين وجل لبناء أو حداراً، فهو لم وعليه فيمية الطيء وإن قال وب الطين: أنا أمرته أن سخده، قال: هو ترب الطين.

بشر عن أبي بوسف: إذا شهد شهود الغاصب أن رب العبد قبضه من، فيمات عنده، وشهد شهود المقصوب منه أن العبد قدمات عند الغاميب، بالغاصب ضامن القيمة، قال أبو الفضل: هذا خلاف حواب الأصل".

الفصل التاسع في تملك المغصوب الغاصب والانتفاع به

1914 - ذكر في الناوي أبن الله المحادث التي المقلية أبن يكر الإسكاف: قيمن خصب من أحر خماً ، وطبخه ، أو غصب حطة وطحنها ، وصار المال له ، ووجب عليه القيمة ، فأكله حلال في قوال أبن حتيفة وحمه الله تعافى ، وفي قول أبن يوسف الكله حوام قبل أن يرضى صاحبه .

۱۰۱۷ - وفي آفتاري أهل مسرقت : من غصب من أحر طعاماً ، فعضعه حتى صنر بالضبغ مستوبكاً ، فيما ابتلعه كان حلالا في قول أبي حيفه رحمه الله تعالى، حلاماً لالبي بوسف، بناء على أن شرط الطب الملك بالبلال عند أبي سيشة رحمه الله تعالى أو عندهما ا أد ، البدل.

حكى عن التدبغ الإمام الزاهد عم الدين النسفى: أم كان لا يصبح ما ذكر عن أبي حيفة وحمه الله آلا في هاكن المسألين، وكان يتكر ذلك قبول أبي حتيمة وحمه الله، وكان يقول: الصبحيح عند ناحدة غين من منسيخ على قبضية مذهب أصبحيات أن أنفناصب لا يملك المعصوب، إلا عند أداء الضمال، أو قبضه الشاصي بالفسمان، أو مراضى الحصيين على الصمال، فإذا وجد شيء من هذه الأنساء الثلاثة، يثبت الملك رسا لا قلاء وبعد وجود شيء من هذه الأشياء التلائق، إذا ثبت الملك لا يحل للغاصب نناوله؛ لأنه استقاده بمعل لا يحل، فسار كالما ولا يدابع القامد عند القبض، إلا أن يجعله صاحبه في حل، فحيات سارة بالعالم نناوله الانتظاء ذلك السبب.

۱۹۱۹ - في القدوري: عصب حيطة وزرعها، قعيم مثلها، ويتصافي بالقصل.
 ويكرمالانت عباد حتى يرضي صحبها، وهذا لون أبي حيفه ومحمد رحمهما الله.

وعلى فدول أبي يوسف عدى ما روى عنه بشير : لا يكره الاستماع قبيل أداء الضممان. وعلى ما روى منه هشام: يكره الانتماع .

قرق أمو بوسف بين هذه المسألة ويندما إذا عصب من أخر حنطة، وطحيها على رواية بشر، عان عن تلك المسألة بكرد له الانتفاع قبل أداء الضمان عندوياتقاق الروايات.

(41 ما ير المقوفين سافط من لأصق وأنيتناومن فذوم وب.

والفرق أد الطحل ليس بإبلاق حديدة اليفاهو تدبير العدد العير، فجار الابتقى حق الدلك لفيهام العين، هاماً الخلطة إذا روعت فنست هلكات والدرق أنها عين، والعاق محق الفصوف منه، قام يكوه الانتفاع معقس أداء الضمان لهداء وعلى هدا الأصل قال أب بوسف إذا مصد من أخر توكي، وغرضه وانتحد تت حملاء قال بأس بالانتصاع به قبل أن يرضى صاحداً ال

ولوغهاب تالة وغرسها ، حتى صار مخلا كرم لانتفاع ضل أ. يرسي ساحب ؛ لأن النوى يتعفي وبهلك ، والنالة بريد مي مسهل

وأبو حيمه ومحمد وأبو يوسف وحمهم ته على روزة هسام، واكر هوا الانتماع قبل أمام الصحاف حتى لا تصبر سبًا لفاح نتاول أمول الناس بالرمال .

1999 - برون عن أبي حيمة وحيم الله في الشنة المنطوعة: إنا ديجها وشواها لم المده أن بأكمها، ورون عن أبي حيمة وحيم الله في الشنة المنطوعة والدالم عني يصلح المارا الايرطي بالشبية لا يسلم الأكواء وإداده الفاصحة فيستنها، حل له الأكواء الأن من المالك صالم مستوفي بالبدل، وكذلك إدا ابرأه الاي حقة مقط بالبراءة، وكذلك إدا سبك المالك الشبيعة أنا ضلعة وكذلك إدا بسبك المالك الشبيعة أنا ضلعة وكان راهيك لد

وقال رفرا العدام طحل الخطاف وشاوى اللحالية والأزائل، ويُغلم من ساد، والابعث رضا النصوب ما الآناحق العصوب مه قد القطع عن العين، وتقرر في القيمة، فلا يعلى فياد،

١٠٩٩٦ - وتو غصب بيعية محقية، فخرج هر ربح، فلا يأتو بأنا يتقع بها فين أن يؤذي صدان البغر، لأنه قد نفير عن حال الغصب.

۱۰٬۱۷ - ولو عصب من أحد عصدراً، وصبح به ثومًا، أو عصب سبطًا، ولتأنه سورة. لم يسعه أنا ينتفع به، حتى يرفني صاحبه .

اللي المنتقى ... وفيه أنساً. وكل ما هاك منه حدج ما من ذلك، ويخاف عليه الفساد، فلا تأس بأن ينشع به يعد ما يسهد على نفسه نفسها به ، ولسن بحرجه دلك من إنم طعصب .

۱۹۱۱ - وجن عصب من أحر جارية فعليها ، فقال رب الخاوية : فيمة حاويتي الفائر . وقال الخاصب . لا ، بن أنف ، وحلف على ذلك ، وعضى الفاصي ، على العاصب الفا لوب الحارية ، لم يحل للعاصب أن يستحدمها ، ولا يطأ فأ ولا سبعها . وليس يحلها به رلا أن

⁽١٦)ومي فيدو ۾ اصلالا درمين لصاحة

بعطيه فيمتها تامة.

1 • 1 • 1 - وإن أطنعها الغاصب بعد القصاء بالقيمة النافصة ، جار عنقه ، وعليه غام الغيمة كالعنل مى الفراء الفاسد ، إذا ملك الغاصب المعصوب بالضحال ، ثم تقل إليه ، فوجه، معيناً ، فله أن يرده بالعيب، ولكن بعد أن يحلف بالله فقد ضحة القيمة ، ولم بعلم بالعيب، وكذلك له أن يرده بالعيب ، ولكن بعد أن يحلف بالله فقد ضحة القيمة ،

وعل أبي يوسف: في إنسان بذهب بحنطة رجل ، فيفع في أرض رحل فبيت قال: إن كان للحنطة نمس، فإن جميع ما يحرح سها لصاحب الحنطة ، ويتصدق بالفضل، ولا شيء عب من نفصاد الأرض.

۱۹۱۹ - ۱ متسرى جارية بموت مغصوب، لا يحل له وطاعها قبل أداء الصحاد؛ لأمه لو استحق النوب يلزمه رد الخاربة

١٠١٢١ - ولو تزوج اسرأة بشوب مفتصوب، حلله وطاعاً؛ لأنه لو استحق الشوب لاينظل الكاحر. (في أول غصب شمس الأنمة السرحسي)

1944 - وفي المنتقى البرسماعة عن نوافر عن محمد؛ في رجل فصب من أخر ألف درهم، وتؤوج بها المرأة، أو الشترى مه ثوبًا وسعه وطء المرأة، وليس النوف. قال من قبل: إن العقد جاءً أعلى ألف درهم، ولم يقع على تلك الدراهم بعينها، قالا أبالي بعدها أو غيرها.

وقيه أيضًا: ولو اشترى بالألف الفصيوبة حاربة، أو تونّه وفقع الألف في التمن إلى البائح، لم ناع الأسة، أو انشوب وربح، وتعسيق بالربح، وبد دفع الأنف إلى ربيد، ثم باع التوب يقصل، طفاب له العضل.

٣٠١٢٣ - وفيه أيضاً: إبراهيم عن محمد: غصبيد من آخر دراهم، واشتري بها دناتير لايسعه أن ينتق الدائير ، لأن الدياهم إد استحقت بعدما افترقاء انتقص البيع في الفنائير ، فإن قضي على غاصب الدواهم بنلها ، حلب فه الدراهم .

100/10 الشنزي بدراهم معصوبة، أو دراهم اكتسببها من الحرام شيئًا، فهذا على وجوه: إذا أن يقع إلى السائع تلك الدراهم أولا، ثم استرى مته بنك الدراهم، أو اشترى قبل الدوم بنكك الدراهم ودعمها، أو اشترى قبل الدوم بنكك الدراهم، أو المسترى بنالك الدراهم، أو المسترى مطلقًا، ودفع تلك الدراهم، أو المسترى بناراهم أضره ودفع تلك الدراهم، وفي

(11) وهي ۾ احتر مکان جان

الوجوء كلها لا يطيب له التدول قبل انضمان بعني في ضمان الدراهم، وبعد الضمان يطبب له الربح مكفا دكره في الجامع الصغيران

قال أبو الحسن الكرخي: هذا الجواب صحيح من الوجه الأول والنَّاس. وأمَّا في الوجه الشالث والرابع والخامس بطب له، والبوع الفنوي على قول أبي الحسن لكترة الحوام؛ دمعًا اللحوج عن الناس، وعلى هذا نقرُ و وأي الصدر الإمام الأجل الشهيد، دكره في الباب الأول من "شرح الواقعات".

١٠١٢٥ - نبي مغصوب جاء إنسان، وأراد الوضوء أو الشرب منه، إن حول الغاصب النهر عن موضعه يكره؛ لأنه انتفاع بملك المير ، وصار كالعبلاة في الأوض المنصوبة ، وإن المريحول لا يكره؛ لأن الناس شركاء في الماس

١٠١٣٦ - رجل غصب فاحونه، وأجرى مناه. في أرض غير و من غير طيب من نفس صاحب الأرض لا يحل للمسلمين الانتفاع بهذه الطاحوية ، إذا فالموا بذلك، لا شراعً، ولا إجارةً، ولا طحنًا بأجر، وإلا عارية؛ لأنه استعمال ملك المر.

١٠١٣٧ - الأكل من أرض الحور يويديه أرض المملكة، وهي سياد دهي فقي الأرض نصيب الأكرة يطيب لهم إذا أخذوا مزارعة : أو إجارة ؛ لأنب ملكومه وفي الكروم والأنسجار إن كان بعرف أربانها لا يطيب للأكرة، ولا لغير هم ؛ لأنه ملك الغير .

ويذا لم يعرفوا طاب للأكرة تصييهم والآن الندبير في معاملتها إلى السلطان، وصيار عِبْرُقَةُ أَرْضُورُ بِيتُ الدُّلِّ.

١٠١٧٨ - وأما تصيب بنت المال فيبنغي للسلطان أن يتصدق به وإن قبريقعل، فلا إثم عليه هيفا البذي ذكبرنا طريق البحكيم. أما طريق الاحتياط فيماروي عير خلف إبر أبوب أته كمان لايأكل من طحام بلم إلا في وقت يباح له المبشة، وكان المبشة لايأكل خدر الشبع؛ لأن السلطان أخذ ضياع على بن عبسي لنفسه الكن في هذا الزمان الاجتناب عن هذه الشبهات فل ما يمكن، حتى يروي عن على بن إبراهيم في موضع أخر أنه سئل عن هذه الشبهات، فقال: اليس هذا زمان الشبهات، التي الحرام عباتًا بعني إن اجتب عن الحرام كفاك، وذكر يعد هذا أن الشبية إلى الحرام أقرب، قيل: هكذا قال أبو يوسف، لأنه لو لم يكن حفيمة يجمل كذلك احتياطة .

١٠١٣٩ - وأما المكروه تكلموا، والمختار ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف: إنه إلى الحرام أقرب كيف؟ وقد روى من محمد تصا بأن كل مكروه حرام ما لم يعم الدليل بخلاف. ۱۹۳۰ و لي آفتاوي أهل مسرفند : عصب حالونگ وعمل به يربح، طاب له الربح؛ لأنه حصل النحوة .

اً ١٠١٣ في النشتقي : قيان أبو يوسف: إذ أعلمت وحل أوضَّ ويناها حيوانيت و حيالاً الوسيديّاء فلا تأمر بالصلاء في ذلك المسجدة فأما الحيمام فلا يدخل و ولايستأجر العواليت، قال: ولا يأمن أن لفضل الحواست لشراء شاء .

قال حدم ، وأنا أكره الصلاة فيد، حتى يطيب ذلك أرائد، وأكره دراء المتاع من أرض العصب، أو حرايت غصب، والأأرى أن نقال فيهادة الذي يبع في حوايت الغصب، وقا العصب، وأد دراء أو ادان يراعي أرض الغير إن كان له طريق ليس له أن يراغي طريق الفير، وإن مه يكن له طريق احراله أن يرأ في أرض الغير ما لم ينعه من ذلك صريحًا، وهذا في حق لو احد، أما الخماعة فليس ليه أن يرأوا في أرض العبر بالا برصاه صريحًا، وهذا الواح، الا يفتر اللارض، عكان صاحب الأرض راصيًا به ذلائق، والعمل بالا لا له و حبّ، إلا إلى الما يكن عادي ما العرب مرور اخماعة والأنه يقدر بالأرض صوراً فا حقًّا، علم يكن صاحب الأرض راضيًا به دلائق، والعمل بالأرض والقباء علم يكن

۱۳۲۰ - ورد آراد المرابر في انطريق اللحات، إن دالو أن صاحب اللك هو الدى حمل ملك شريفًا: امل قه النما ور قيمه ، وإن لم يعلم ذلك، ولكن لا نصو أيضًا أنه المسبوم فكذلك المواساء مكذ ذكر هن حيامة من مشابع بلع ، صهرالله تعالى ، والله أعلم- .

القصل العاشر في الأمر بالإنلاف، وعايتصل به

1917 - وإذا أمن غيره بأخد مال الغيرة فالفيمان على الأحدّة ولا رجوع له على الأمرة لأذ الأمر له بصبحة وفي كل موضح لم يصبح الأمرة فالفيسان على للأمور من غير وحوج.

أما الجالي إذا أمر العراد بالأخطال فالدالصفر الشهيد؛ فيه نظر باعتبار الظاهر ، لا صممان على الجالى، وإنما الصماد هلى الأخلاء وباعتبار السعابة بجب الشمان على لجاتي، فيتأمل مند الفتوى، والمغتار أنه لا يجب الضمان على الحاتي.

1998 - وفي الحاتي إذارأي العوان بيت صاحب المنك، فلم بأمره بفيء أو التديك إدارأي العواد بيت الشريك حتى أخذ المال، وأحد من بيشه وها بالثال الذي طولب الأحل ملكه، وضاع الرهر، فالشريك والجاني لا بمسئان بلا شبية، والكلام في عدة الفصل أطهر: الأمه لم يوحد شهدا أمر، ولا حمل، ودفع العوان في الجسنة ممكن عطريقه، فأما دفع المسلطان. فعير ممكن.

١٩١٦ - وإذا أمو الرحل في ، أن يفيع به هذه الشاف وكست النساف قديم صميل الذائع ، علم أن الشافاعير الأمر أو لم يعلم، وهل يرجع بالقدمان ، لي الأمر إن عام أن الناة الخبير الأمر، حين عبد أن الأمر لم يصح، لا يكون له حق الرجوع، وإن لم يعلم حتى طي صحة الأمر، رجع، فقر صح الإسلام هذه السالة مع أجناسها في شرح كذب الدين،

1914 . في غصب عنوي أبي اللبت السن أبو يكر عن وحل جاء رداية في غط بهر البضاعة و غط بهر المائة في غط بهر المضلها، وهناك رجل واقف، فقال اللبق حاء بالدانة اللبوا الوقف: أدسل هذه الدانة اللبوا فأدختها، وغرفت الدانة إلى حدل بدخل الناس فيده وإبهم للحسل و السفى، لا ضمال على أحد، لأن المسائس أن يقمل دلك بهده، وسلا عبره، وإن لم يكن المابحان بدخل الناس دواريم ديم، فنصاح بالدانة الحبر، إن شاء ضمس المائين المائين المكنة فكر مهدا.

 ⁽١٤) هذه العدارة وردت بي الأسال وسنجني ظارو ها ، يارردد عن نسخة م الهار أم العوان لأعدر مال العراء قال صعر المهاري . إلياج

وفيه نظر، ينبعي أن لا يجب الفسسان على الأمر أوهو انسانس، لأن منجرد الأمر بالإتلاف إنما يوجب الفسال على الأمرأا" إذا كان الأمر هو السلطان، ومن يمناء، فإن فسس المسانق لا يرجع السائس على المأمور، وإن نسمن المأمور، وكنان المأمور مه يعلم أن الأمر سائس المذاة حنى ظن صحة الأمر، وجم على السائس.

۱۳۷ - ۱ – وفيه أيضًا رجل قال لغيره : حرق ثوسي هذاء وألقه في الماء، ففعل المأمور ذاك ، فلا ضمان عليه: لأنه فعل بأمره، ولكنه يأثم: لأنه إضاعة المال بلا فائدة.

1994 - في اللحيون: قال لأخوا المحفولي بابًا في هذه الحائط، نقعل، فوذا الحائط لغيره، صدق الحافر والآنه أنلف ملك العير، ويرجع على الأمره الأدالأمر قد صدع يزعمه، فإنه قال: احفولي، وأنه يدل على كونه مالكًا، وكذلك إذا قال: اسفر في سائطي، أو لم يفل ولك، ولكن كان ساكنًا في تلك المار؟ الأنه من علامات الحلك، وكذلك إذا استأجره على ذلك؛ ولكن علامات الملك أيضًا.

ولولم يقل في حائمي، ولم يكن ساكبًا في ذلك الدار، ولم يستأجره على ذلك، فلا رجوع له على الأمر؛ لأن الأمر لم يصح بزعمة".

١٦١ ما بين المعقوفين مناقط من الأحمل والبنناء من ظ وجوة ...

⁽٧) وفي حاشية للسمة الغال وحقه المسألة لخالف مسألة ذمح الشاة التي تقدم ذكرها - والله أهلم-.

الفصل الحادي عشر في زراعة الأرض المغصوبة والبناء فيها

١٩٩٣ - في افتاري أبي الليث": غصب من آخر أوضًا، وزرعها، ونيت. فلصاحبها أن ياحدُ الأرض، ويأمر الغاصب بقلع الزرع، تفريغًا للكه، فإن أبي أن يفعل، فللمغصوب منه أن يفعل ما لو وفع إلى الحاكم كان يفعله، يريد به أن للمغصوب منه أن يقلعه بنفسه.

۱۹۱۹ - في العيون : غصب من أخر أوضاً، وزوعها حضف تم اختصباء وهي يرر لم ينبث بعد، فصاحب الأرض بالخيار، إن شاء تركيم حتى بيث ، ثم يقول له : اقلع زوعك، وإن شاء أعطاء ما زاد البور فيه ، وخريق معرفة ذلك ما روى هشام عن محمد: أنه يقوم الأرض ، ونيس قبها بور ، وتقوم وفيها بوره ويفسن مضل ما بيتهما ، رروى المعلى عن أبي يوسف: أنه يعطيه مثل يقوم والمخشار أنه يقوم الأرض غير مبقور فيها ، ويقوم وهي سقورة فيها بدرا لغيره حق القام ، فعضل ما بينهما قيمة بقر مبدور في أرض الغير تذلك الغير حق القلع .

1918 - في المنتقى المعلى في نوادره عن أبي يوسف. أوض بين وجلين، زرعهم أحدهما نفير إذن شريكه، فتراضيا على أن يعطى غير الزارع نصف كليدره ويكون الزرع بيهما الصغير، قال والدائل قبل النازع بيهما المعلى غير الزارع أههو جائز، وإن كان قبل آن ينبت لا يجوز أأأه الآن عبر الزارع بعبر مشترياً نسف الزرع، وضوى الررع قبل النبات لا يجوز . وإن كان الزرع قبل النبات لا يجوز . وإن كان الزرع قبل النبات لا يجوز . كما أصاب الذي لم يزرع من الأوض فلع ما فيها من الزرع [عان الأوشى تقسم ينهما نصفان . كما أصاب الذي لم يزرع من الأوض فلع ما فيها من الزرع] أنه ويقسمن له الزارع ما دخل أوضه من نقصان القلع .

۱۹۹۶ - غصب تالة من ارض إنسان، وزوعها في خاصية أخرى من تلك الأرض، فكرت التالة، وصارت شجرة، فالشجرة للدرس، وعليه فيمة الثالة لصاحبة يوم عصبها، ويومر الغارس يقلع الشجرة، وكذلك لو غرس تالة نفسه في أرض غيرم، فلصاحب الأرض أن ياخذ بنشمها، فإن كان القلع بضر بالأرض، أعطاد صاحب الأرض قيمة شجرته، ولكنه

⁽١) ما بين المعقوفين سائط من الأصل وأليتنام من ظ وم وف .

⁽¹⁾ هذه العبارة وردت في جميع النسخ التي عبالية.

تفرم مقلوحة، كذا قبل.

و على قياس مسألة الراج الذي تقدم ذكرها مكن أن يقال، أعظاء صاحب الأرض قيسة تسعره لعبوها حق الفله

۱۹۶۳ - وفي افتاوي الفصلي آدر طريريع أيض نفسه، فجه احرواً ألقي نذره في الله عليه الحروائقي نذره في الله على الأوص وفي وقلب الأوص وفي الأوص الله الله عليه الأوص حتى بعد الميارات، فالفيت يكود الفائي عبد أي حيفه وحمه الله تدبيء الأن علم المنتس بالخدس عنده استبلاك، وللاه ل على الكني فيهة بدر، وفكن صفوراً في أوفي نفسه، فتفوم الأوض ولا يتبها بدر، وفكن صفوراً في الوض نفسه، فتفوم الأوض ولا يتبها بدر، ومرجم فضل ما يسهما.

فإن حده الزارع الأول، وهو صاحب الأرض، فألفي فيها بقار نصه مرة أخرى، وقلب الأرض قبل له يتما الزارع الأولى، وقلب الأرض قبل أن يثبت الدفرات، أو ثم يعلب و رسقى الأرض، فتبت الدفراكها، فيجمع ما يثبت الصحب الأرض، وعليه لله السراء مثل لدر، ولكن مسلوراً في أرض غيره، هكذا ذكر في فتاوى الدفيلي الإفرائية الخواب، والخواب للشابع أن الغاصب يصلمن علم حب الأرض قلمة لذره مذوراً في أرض نفيه و ثم يضمن صاحب الأرض للعاصب قمة السراس، لكن ميدوراً في أرض العرد الأن الإنتاف كذلك ورد

هذا كله إذا لم يكل الزاع فابقًا، هاأما إذا نبت راح الذلك، هجاء راحل، والتقل بدره. وسفر ، فإد لم يقلب حتى بنت الناس، فاحراب كما قلنا، وإذا كان قدم، داد كان الزاع الدبات إذا قلب صنا مرة أحرى، فالجراب كما قلنا، وإذا كان لاينت مرة أحرى، فعاليت فهر العاصات، ويضم العاصب للمالك قيمة ورحداياً، الأدالات كذا ورد

1918 - وفي النوازل : هصب أرضاً، وبني فيها حائظًا، فيها صحب الأرض، وأخيد الأرض، في ادالشاصب أن بأحد الحائظ، فإن قال العاصب ولي الحائظ من نراب هذه الأرض ليس له النقض وبكرن لصاحب الأرض؛ لأنه ترانفض صبار تراباً كنما كان، فيكود عليه تركه، فلا يفيد النقص، وإناش الخائظ لا من تراب فذه الأرض، فنه الدقص لأنه لو يفضى لا يكود عليه تركه، يل يكود له النظر، بكان الفضر، مهداً.

وفي عداوي أهل مستواعد : بني رجل حاصًا في كوم رحل بقير أمره، فبإنالهم بكن للتوات فيماء فاحائظ لصدحت الكرم، والباني معين الانه لم يصر غاصاً للتراب، وإن كان فلتراب فيمه، فالمحافظ للماني، وضب فيمه التراب؛ لأنه صدر ضاصبًا للتراب، فصار صاملًا حوية الحهدم.

الفصل الثاني عشر فيما يلحق⁽¹⁾ العبد الغصب فيجب على الغاصب ضمانه

1918 - قال القدورى مى كتابه: غيصب من اخر عبداً، أو جاربة، فأبق فى بد الغاصب، وتم يكن أبق قبل قلك، أو زنت، أو سرفت، ولم تكن فعدت دلك فبله، فاءتى الغاصب ما انتقص بسبب السرفة، والإباق، وعبب الزناة الأنا مذه العيوب من الأمة توجب نقصت القيمة، والواجب على القاصب أن يرد، على الوجه الذي نقصيه، فيلزمه نقصان ذلك ليحصل الرد على الوجه الذي غصبه منى، وكذنك كل ما حدث في بد الغاصب عا ينقص القيمة من عور أو شلل، أو ما يشبه ذلك، كان مضمونًا عليه، فيقوم العبد صحيحًا، ويقوم ويه المبيء فيأخذه، ويرجع بغضل ما ينهما.

وإن أصابته حمى في يدالغاصب، أو أصابه بياض في عيت، ثم رده هلي المولى، ورد معه الأرش، ثم دهيت الحمى، وزال البياض، فللغاصب أن يرجع على المولى بالأرض

1983 - وإن حبلت عند الفاصب من الزناء فردها على الولى كفلك، فينه يود معه النقصان، فينظر إلى كفلك، فينه يود معه النقصان، فينظر إلى أرش عيب الزناء وإلى ما نقصها الخبل، فينسمن الأكثر من ذلك، ويدخل الأقل في الأكثر، وهذا المتحسان، أخذ به أبوء سف، فإن السبب متحك، وهو الزماء فيتحدّد الجسع بين (الصحابة)"، ويدخل الأقل في الأكثر، والفياس أن يعسمن الأمرين جسمًا، وهو قول محمد؛ لأنهما عبان مختلفان.

ضان ولند في يد الحالك، وسناست من الولادة، فبالمروى عن أبي يوسف: أنه ينظر إلى لحرش الحبل، وإلى أرش هيب الزنة، قاد كان أرش هيب الرفا أكثر، لايردشيكا، وإن كان أرش الحبل أكثر، ودالفضل عن أرش هيب الزناء لأن عيب الزنا تابت، وقد ذهب هيب الحس.

۱۰۱۶۷ - وإن ماثت من الولادة، ويقى ولدها، قملي قول أبي حنيقة رحمه الله: ضمن الغاصب جمع قيمتها، وعلى قولهما: ضمن نقصان اخيل عاصةً، هكذا ذكر القدوري.

وفي آلمنتقي : عن محمد أن الحارية تقوم غير حامل، ولا زانية، وتقوم وهي حامل زانية، فيرجع يفضل ما بينهما.

⁽١) ورد في نسخة أفذاً: يلتحق.

 ⁽٢) هكذا وردني النسخ البوائي التي عندنا، وكان في الأصل: بياهي.

۱۰۱۶۸ - وقو حدثت عندالضاصب من روج قد كان لهنا مى يدى الولى، عالا ضحان على العاصب فى ذلك محال « لأن ذلك من تسليط الولى الزوج عليه ، فأشبه فعل الولى، واو أحياها الزال بنفسه فى بدالغاصب لا ضمان على الفاصب فى ذلك، كدا مهنا

راي حدمت في يد الغاصب، ثم ردها على المولى، قاسات في بدا الولى بالحسى التي كانت في يد العاصب، ثم يصمن الناصب إلا ما نفصها الخمى الآن الموت إلما بحصل مروال القوى، وذلك مرادك الآلام، هذم يكن الموت حاصلاً بسبب كان في صمان الغاصب، وإند الخاصل في صماله الحمى، فيصمن قدر نفصال الخمي لهذا.

١٤٤٩ - ١- ولو عصاب خارية محمومة. أو حيلي ، أو مها حراحه ، أو موض، فمانت من ذلك في يدالماصب ، فهو ضائع قمائه ، ومها ذلك المرض

1919 - ولو قتل العبد المنصوب في بنا الفاصب قنيلا حرّاء أن عبدًا، أو جنى جناية وبنا دون النفس ، يحير اللولي بن الدفع والفداء، ويرجع على المناصب بالأقل من قيمته ومن أرش الجناية

وإن استهلك مثلاء وخوطت الولي بالبيع والقدام، رجع بالأقل من قيمته ، وها أدى عمه من الدين.

1014- وإن غصيه، وقيمته ألف درهم، فصار قيمته معد ذلك ألفي درهم، له قبله قائل في يدالماهب، فيلولي بالحيار، إذ شاء ضمن الغاصب قيمت يوم الغصب ألف درهم، ويرجع الفاصب على الفائل بألمي درهم، ويتصدق بالأنف الرائدة، وإن شاء ضمر العافلة قيمته وم الفتل ألفي درهم، والا يرجع الغائل على العاصب.

۱۹۱۷ - و أنو قتل العبد نفسه في هذه الصوره، يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف برهم، ولا يضمن قيمته يوم القتل؛ لأن قتل الإنسان نعسه لا يتعلق به حكم، فصغر كمونه .

الفصل الثالث عشر في غاصب الغاصب، ومودع الغاصب

۱۰۱۵۳ - بخير المائك بين تضمين الفاصل وبين تضمين عاصب الفاصل، وكذلك يخبر بين تضمين الفاصل وبين تصمين مودعه، لأن كل واحد منهما متعدّ في حقه، فإذ أراد المائك أن يضمن كل واحد منهما بصف قمة المفصوب، فله ذلك

1910 كالرشيخ الإسلام في باب الرهن: يوضع على يدى عدل، وإذا ضمن الملك أحدهمنا، إما الفاصب وإما عاصب الفاصب أو مودعه برأ الأمو عن الضمال، وأمارن أحدهمنا، إما الفاصب، ويما عاصب الفاصب، أو مودعه برأ الأمو عن الفسمن؟ فعيه روايتان: فإن ضمن القاصب الأول رجع على الفاصب الثاني، وإن ضمن الفاصب النائي، فالفاصب الثاني الفاصب إلا يرجع على الفاصب الأول، وإن ضمن مودع لقاصب إن لم يعلم المودع، يكون المال عصائم رجع بما ضمن على الفاصب المودع، وذكر شبع الإسلام أنه لا يرجع

ودكر شمس الأثمة الحلواتي أن فيه شمهة اختلاف الرواية .

١٩٥٥ - في الشعفي ابن سماعة عن مجمد رحمه الله إذا احتار الفغاسوب مه تصمير العاصب الأول، ورصى به العاصب الأول، أو لم يرسى، إلا أن انشاضي قضى له بالفيمة على الأول، فلبس له أن يرجع عن ذلك، ويصمن به الثاني، وإذا لم يرضى به الأول، ولم يفض الفاضى بالقيمة للمغصوب مه على الأول، كان له أن يرجع عن دلك، ويصمن به الثاني، وإن لم يرضى به الأول.

قون اختار تضمين الأولى، فلم يعطه الأول سيدًا، وهو معدوم، فالقاضي يأمر الأول مفتض ماله على الثاني، ويطفع ذلك إلى المفصوب منه، فإذا أبى الأول ذلك، فسوئي العبد إذا أحضرهما، قبلت منه البيئة على الغاصب النائي للغاصب الأول، حتى يؤحذ ذلك من الثاني، فيغيضه لمعصوب منه، قال؛ وهذا يمتزلة وحن له على رحن دين، ويلمطلوب على وصل آخر دين.

١٩٥٦ - وفيه أيضًا: بن سماعه عن أبي يوسف عن أبي حيمه وحمهما الله تعالى. في رجل غصب من أخر عبدًا، فقتله فائل في يشالغاصب، واختار المالك نضمين أحدهما، لاسبيل على الأخر، وقال أبويوسف: له أن يضمن ما لم يقبض القيمة من الذي إخسار

تصمينه

قبال: وإن أبر أالضاصب وفيهمو بريء، ولا يرجع عليه بعبد الإبراء بشيء، وإن أبرا القائل، فله أن يعود فيما أبراً منه، ويؤخذ منه فيمة عباء؛ لأنه ذلك يؤخذ مناعلي كل حال.

ألا ترى أن المولى إذا أبوأ الغاتل، كان للغاصب أن يصبحن الغائل، والو أبوأ الغاصب على أنه إن لم يأخذ القبلة من القاتل، وجم على الغاصب، قله أن يعود، ويضمه.

عن ابن سماعة : أنه كتب إلى محمد بن الحسن في رجل غصب من الحر عبدًا، وقتله في يده حطأه واختار الولى اتباع الغاصب بتصف قيمة العبد حالاً ، واتباع عاقلة القاتل بنصب الغيمة مؤجلاً، وأجاب أن له ذلك .

1019 - خاصب الدصب ومودع الغاصب ببوأذ بالرد على المائك، وكذا ببرأد بالرد على المائك، وكذا ببرأد بالرد على المغاصب، إلا رواية من أبي يوسف. وكذلك إن كان المردع صبياً محجوراً، وكذلك إن كان رب الوديعة صبياً، أو عبداً الأن المسقط تلفسيان في حق المؤدع وده إلى من أحده منه، وذلك متحفق، وإن كان المستودع دفعها إلى إنسان بأمر الغاصب، كان للمخصوب منه أن يضبته؛ لأن من الفصل الأول إغابرئ عن الضمان؛ لأنه وده إلى من أخذ منه، فانستخ حكم بغنا ما وده إلى من أخذ منه، فانسخ حكم فعلاً، أما عهنا ما وده إلى من أخذ منه، إغاره، إلى عبره، وذلك سب الضمان، عافرها.

10104 وفي فتاوى أبي الليك : فصد رجل من رجل مالا، فغصب من نلك المالاء فغصب من نلك المالاء فرم للمعصوب من نلك عمر فلاء غرم للمعصوب منه قال أبو نصر : كان تصهر يقول : يبوأ الغناصب الأول، وكان محمد ابن سلمة يقول : للمغصوب منه الخيار، قال العبدر الشهيد : هو المختار على ما يأني بيناه في المسألة التي تلى هذه المسألة ، فإن ضمن الثاني مناء فصاصاً بديمه وبرئ الأول، وإن صمن الأول لا يبرأ النائي .

الدام وفي فتاوى أهل سمرقد: رجل له على أخو دين، فأخيذ من ماله ميثل حقه، قال أبو نصر محمد بن سلام" بصبر غاصبًا، ويصير ما أخذ قصاصاً بما عليه الأنه أخذ بغير إذه و قال الصغر الشهيد: والختار أنه لا يصبر غاصبًا؛ لأنه أخذ بإذنالتسوع، لكن يصبر مضموناً عليه الأن طريق قضاء الذين مفاء فلو آخذ ذلك غير صاحب الدين، ودومه إلى صاحب لدين، قال محمد بن سلمة المعموب منه باخيار، إن شاء ضمن الأخذ، وإن شاء ضمن صاحب الدين؛ لأن الأول غاصب، والمشنى غاصب أو غير غاصب، لكن مضموناً عليه، فإن اختار نضمين صاحب الدين، صاحب الدين، صاحب الدين، صاحب الدين، صاحب الدين، على أخذ حقه.

⁽١) ما بن المقويل ساقط من الأصل وأنبناه من ظاوم وف.

الفصل الرابع عشر في غصب الحروالعبد والمكاتب

۱۹۹۳ - في المتنفي ؟ ابن سماهه عن محمد: في رجل حدم مرأة رجل. الوالمند، وهي صغيرة، أشرجها من منزل أبينا أو روجها، قال أحمده حتى يأني يها، أو يعلم حالها.

وفیه آبضًا عن أبی پوسف" رجل سرق صبیّاء فسرق من بده، ولم بستان له موت، ولا قتل، لو بصمن، والکه بحبس حتی یاتی به، أو بعلو بحاله

وفي القدوري: لو عصب صبية حل من أهله، فمرض، قمات في يدم، فلا ضمات هليه؛ لأن الحر ليس يحمل للمصب حتى يحي الغسمان بصبر، قاهة، الفعل، قبلا يضمن بالرائد؛ لأنه أمر مجور عليه، لاصنع فيه لأحد.

ولو عشره منبع في يدف أو نهشه حية ، فعات ، فعلى عاقلة العاصب الدية ، وكذات لو وقع عليه حافظ ، أو وقع في شركان على عافلة الفاصت الدية

ولهِ فتل هذا الصبي وجل خطأ في يدالعاصب ، فلأولب الصبي الدينيعو، عاقلة أبهما شاؤو ، فإن ضمتوا عاقلة العاصب و بعواعلي عاقلة الفائل .

وإن قتل الصبى للسه و قديته على عاقلة الخاصب، ولا ير حعول بها على عاقلة الصبى، و وكذلك لو أتى على شيء من نعب من الهد والرحل، وما أصبه ذلك، وكذلك لو أركبه دالله، فألقى نفسه عنها، وهذا كله قول أبي توسف وحمه الله تعالى، وقال محمد الاضمان على الغاصب بجناية الصبى على نفسه

4/171 ولو قبل رجل هذا انصبى عمداً في بدالساصف، فللأولياء أن يتيموا القائل، فيقتنوه، وعند ذلك يبرأ الغاصب، وإن شاؤوا انبعوا عدقية الداصب باللدية، ورجع عافلة العاصب في ذلك الفائل همداً.

١٠١٩٣ - ولم قتل هذا لصبي إسدة في بدالخاصب، فرده على الولى، وصبى عاقلة الصبى الدية، لم يكن لهم أن يرجعوا على العاصب شيءة لأنهم لو رجعوا على العاصب، لرجعوا يحكم الغصب، والحر لا يصمن بالغصب.

۱۹۳۳ - آسولو غصب مديرات ومات في يدد، غيمن، راو غصب لم وقد، وهالند في بداء لم يضمن عند أبل حيفة رحمه الله ، وعندهما " يضمن ، ولو عصب مكاتباً، ومات في يفعلمون بلا خلاف كما لو عصب مدراً

الفصل الخامس عتبر في المتفرقات

١٩٩٣ - وإداباغ العاصد المغدوب من رحل وأحار ١٨١٤ ربعه وسبت الاحازة المتجمعة وسبت الاحازة ألم المتجمعة الإجازة مواطلها وهو قيام أماته والمنظري والمعلود عليه والله تكون الاحلواء في الخصومة عبد أبن حنيته وحمله الله تحالي، والاستنوط قيام النمن في طاهر الروية إذا قال البيم بالنماهم والله مدر.

وإذا قدن المائك قد حناصم العاصية في المنطقية به وطلب من القدمين أدية صن الد بالمائك وتم أحام البيع وقعلي قول أني حنيفة رحمه الغد لا نصح إصارته و وهكوا دي شمس الأنمة الحلواني، وضيح الإسلام حداثار زاده، وذكر شمس الأنواء السرحمين في سوحه أن الإحارة صحيحه في طاهر الرواية ، وذكر في الموادر الآليا لا تصح

هو جه قول أني بوسمه ومحمد الوالاحرة لاقت مقماً موقيقًا، فيصبع والمدافين الخصر مقريبة أن التسج لم يوحد من الأقك عماً لوانب مقاطى الجمودة والعصرة الدا ذكونا لامت المقاملت بيما يحاصم فيكون بسخا يكون لإنبات الماك التسدد المتي يخبر الوقد قد .

و أنوا حيسة رحمه الله يعول: بأن الإسارة صحيحة قبل اختصوصه التكون الخصوصة الاستدامه اللك لا لصحد الإحارة، فندر استدامه الماء مقاصي القصومة، فكون دبك صحة للمقد، قمال أنت سندامه المكر بيل

عين كتان لا يعلم عينام الديم وفت الإحتوق، بأن كتان قد أمن من بدالمنتشري، في ظاهر الرواية أن الإحارة صحيحة، و أون عن أبي بوسف أنها لا تصح

وريّا كان الخاصب قد قبص الثمن ، وهلك في يدو، تم أحزر الحالك البيع ، هيك التمن على ملك العصوات منه ، اعتماراً للإحار، في الانتها، بالإذن في الإبتداء

1919 - فكر شيخ الاستام في أول صلح الجامل الداهان الرجل لديرة. اسلك هذا العريق، فيما أمل، فسلك، وأحداء الأصواص، الايصاص، ولو قال: إن كان مخوف، وأخذ مالك، فأد مدامل، ونافي المسألة بحالها بغيص، وصاد الأصل في حسل هذه المسألة، أن الغوور إلها يساحق الرجوع للمعرور على العرو، إذا حصل فلك في حيص عقد معاوضة، أو ضمن الخار المغرور صفة السلامة بصًا، وكذلك إذا قال: كل هذا الطعام، فإنه طبب، فإذا هو مسموم، فهو على ما قلنا.

نخلة لرجل في ملكه ، خرج بسمفها إلى جاره ، فأر د جاره أنْ يقطع ذلك ليفوغ هواه ، كان له ذلك ، هكذا ذكر محمد رحمه الله .

قال الناطقي في واقعائه : ظاهر لفظ محمد يغيد ولا ية الفطع بغير إذن القاصي، قبل. وهذا على وجهين: إن كان يمكن تفريغ الهواء بد السعف إلى النخلة، والشد عليهاء ليس له أن يقطع، ولو قطع يضمن، ولكن يطلب من صاحبه أن يمد السعف إلى النخلة، ويشد عنها بالحبل، وبازمه القاضي ذلك إن لح. وكذلك إذا أمكنه مد معض السعف إلى النحلة والشد عليها، ليس له أن يقطع ذلك البعض، فأما إذا لم يكن تفريغ الهوا، إلا بالقطع، قالأ ولى أن يستأذن صاحب النخلة، حتى يقطع بنفسه، أو بأذن له بالقطع، عان استأذن، وأبى يرفع الأمر إلى الغاضي حتى يجيره على القطع، قرن لم يفعل الجار شيئًا من ذلك، ولكن قطع بنفسه ابتدال، قال فطع من موضع لا يكون العظع من موضع أخر أعلى منه ، أو أسفل أنع تلصده، المسلح، على المعلم على موضع أخر أعلى منه ، أو أسفل أنع

عام ١٩٦٦ - وذكر نسس الأقمة الخلواني في شرح كتاب الصلح: أنه إذا أراد القطع، فإعا مقطع في ملك نفسه ، و لا يكون له أن يدخل سنان حاره حتى بقطعه فال وحمه انه تعالى: وقد قال بعض مشابخنا: إغا يكون له أن يقطع من جانب نفسه إذا كان قطعه من جانب ضاحبه أقر ضررًا » ليس مثل قطعه من جانب صاحبه أقر ضررًا » ليس له أن يقطعه من جانب صاحبه أقر ضررًا » ليس له أن يقطعه ولكن يرفع الأمر إلى العاضي فيأمره بالقطع « فإن لج وأمر » بعث انقاضي بائبه حتى يقطعه من جانب التخلة ، ثم في الموضع الذي لا يضمن إذا قطع بنفسه » لا يرجع على صاحب النخلة عا أهن في مؤدة القطع ؛ لأن كان يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره مذلك ، أو يأمر صاحب النخل ، فإن لم يقمل صار متبرعاً

۱۰۱۷ أخرج شحرة الحوز جورات صحار أوطبة، فأنك إنسان تلك الحوزات، يضمن نقصاد الشجرة؛ لأن تلك الجوزات وإن لم يكن لها قيمة، وليست عال حتى بضمن بالإنلاف، لا على الشحرة، فإنلافها على الشجرة بنقص قيمة الشجرة، فينظر أن هذه الشجرة بعير تلك الجوزات بكم تشترى، ومع تلك اجوزات بكم نشترى، فيصمن فصل ما يشهدا،

١٠١٩٨ - رجاع غصب من أنحر ثوباً ، فقطعه فسيصنا ، وخاطه ، فاستحق رجل

الضبص، وحم الفصوب منه مفيده التوب على الفاصيب الأن هذا قضاء بالملك بسب حادث. من جهة الناس عليه، فلا يظهر أن القاصب لم يفصب من المعصوب منه.

١٩١٨٩ - وكذلك لو غصب (حطة، فطحتها، فاستحل وفيقها، رجع المغسوب مه علم الغامين منه بحالة مثبها

1919 - وكذلك لم غصب ["أخداً فشواه فاستحق السواء، فشمخصوب منه أن يرجع على العالم كال أنه قبل أن يتمويد، أن يرجع على العالمية اللحم، وأو كان المستحق أقام الله أن الاسم كال أنه قبل أن يتعبل منه على أو كان الشواب له قبل أن يتخبله، أو كانت الخنطة له قبل الطحن لم يرجع المصبوب منه على التحاجب بشيء؛ لأن هذا قبضاء بالملك من الأصل، قبليون أن القدامات أنه يعلمه منال المخموب من من يوع الحامة.

الدوم، فانتفص قبسة الحسار، فيره شبئًا خبر الدوء فتورم طهر الحسار، فقوروب لحسار الورم، فانتفص قبسة الحسار، فإنه يتلوم بالحسور إن اندمل من غير تفصيان، ولا حسبان على الذي حسل، وإن الدمل مع التقصيات، ينظر إن كيان التقصيات من الورم، فضيسان ولك على الماصية، لأنه حصل من فعله، وإن انتفص من الشق، فلا صمان على الناصية. وكذلك إذا الماسة، فكان الجواب كما فنذ.

قبادُ احتقابُه فقال صاحبِ الحمارِ ؛ الرَّبِّ كَانَ مِن الرَّبِّهِ وقال الغاصب: كَانَ مِن مِنْقَ: قالقول قول الغاصب مع يبيه .

۱۹۱۷ - فی غصب فناوی آن افلیت ، إذا استینك رحل أحد مصراعی باب غیره، أو أحد روحی نخف غیام، أو ما أتب ذلك، كان للمالك أن يسلم الباقی، ويأخمد فيمتها مهم. فی الجامع فی باب الشیتین العذین هما "كشی» و احد.

وفي الطنتفي ! عن أبي يوسف. وحل استهلك فرد بعل برحل ، لويضمن ولا قيمة ما: استهلك، ولا يدفع إله الأخرى، ويضمنهما جميعًا.

هال: وتخفا لو أحرق مصر عَالرجل، أو أحد خصيه، قال: أرأبت لو تسرحانمة خاترفيه. فصر، فيمنه مائه، أتنت أضمن الفص والخاتر؟ ولا أضمن إلا ما استمثك.

⁽١) همه المبارة ورهت في النسخ لتي توجد عمانا كنها .

الالا وود في تصحبي الع الراف الكانيما شهره واحد.

آحناه سرج ودنتيه، فإنه يضمن ما جني عليه من ذلك، والإيضمن غيره،

1 • 17 ع - إذا جناه الرجل بالحنطة إلى الطحنان، ووضيعها صبحن الطاحنونة، وأمر صاحب العكاجونة، وأمر صاحب العكاجونة أن يدخلها بالليل على بيت الطاحونة والمرافقة والمرافقة والمنافقة والذي كان صبحن الطاحونة محوطة بحانط مرتفع مقدار ما لا يونفي إلا بسنم، فلا صبحان، وإن كان مخلافه، وجب الضيمان؛ لأبه في هذا الوجه مضبع، وفي الوجه الأول ليس عضبع.

١٠١٧٥ - في أقتاوي أبي الليث"؛ هذم بيت نفسه والهدم من دلك بيت جاره، فلا ضمان

1917 - في أضاري أهل مسرفند : إذا دفع إلى القصار توباً ليقصر فلف القصار في الثوب الحدر، ودهب به حيث يقصر النياب، فسرق الثوب سه، فإن لف النوب على الخبر كما يلف المتديل على ما يجعل قيه، وعقده، فهو ضامن؛ لأنه استعمله استعمالا معتادًا، فصار عَاصبًا، وإن جعل النوب تحت إيطه، ودس فيه الخبر، فلا صمال في هذا المرضع أيضًا.

1 • ١٧٧ - ا - وفيه أيضًا: الحمال إذا ترك في مفازة، وتبيأ له الانتقال، المديفعل حتى فسد المتناع قبطر، أو سرق، فهو خماس، هكانادكر. فيل: هذا إذا كان السرعة والملم غالبًا؛ لائه حبينًا يكون مضيعًا، وقبل أيضًا: ويتشرط ذلك أن لا يكون الثالث معه، حتى إذا كان المالك معه فلا ضمان

وفيه أيضاً: إذا دفع حمولة إلى حمال ليحملها إلى بلده، فحاء الحمال إلى نهر عظيم، وفي النير جمد كثير يجرى كما يكون في النئاء، فركب الحمال حملا من الاحمال، والحمال، الأحر يدخل الله على أثر هذا الحمل، فنفر حمل من الأحمال في الماء من حربان الحمل، وسقط الحمل في الماء، قبال: إن كان الناس يسلكون في سئل هذا، ولا يتكوون جداً، فلا ضمان.

١٠١٧٨ - جاء إلى قطار إبل، أدخل بعضها، فلا ضمانه؛ لأنه لم يغصب إبلا

غصب بيضتين، فحضن أحدهما تحت دجاحة له، وحضيت دحاحة أخرى له على البيضة الأخرى، والخص وحاحة أخرى له على البيضة الأخرى، فالفرود فالأعرى في البيضة الأخرى، والمكت الأحرى في ضمانه، ولو كان مكان الفصب وديمة قالتي حضت الدجاجة لصاحب البيضة؛ لأن الأمانة علكت، في العيون .

١٠١٧٩ - في المجموع النوازل؟ : رجل فصاح من رجل بفرة، وضحيها أخر من

الغاصب، تم سرفها المالك من الغاصب الناني لعجزه عن استرفادها مته مجاهرة، ثم الفاصب الذائن علم على المالك، وغصب الشرة منه، فلا خصومة لصاحب البقرة مع الغاصب الأول؛ لأن عن ما غصب مه الغاصب الأول قد وصل إليه.

۱۹۸۰ - مثل قاضي القضاة شمس الإسلام محمود الأوزجندي: عن رحل دفع إلى أخر علامه مفرداً بالملسلة، وقال: الأمب به إلى يتك مقيداً مع السلسلة، فذهب به يدول الملسلة، وأبي العدد قال الاضمال: لأنه أمر ويشيئن، وقد أمر بأحدهما.

1914 - أحر غنماً بغير إذن صاحبها، وجعل صوفها لبوداً، فاللبودلة؛ لأنه حصل مصنعه، صعده لك ينظر إن كان جو الصوف لا ينقص من قبعة الغنم شيئًا، فعليه مثل ذلك الصوف، وإن كان نقص فهو بالخبار، إن شاء ضعه مثل ذلك الصوف، وإن شاء ضعه ما دخل النصان العبم.

١٩٩٢ - في فناوى أبي اللبث: هصب من آخر هماً، أو جارية، وغاب المغصوب مده وغاب المغصوب مده وأن يقرص له منه و فجاه الغاص بإلى الفاضى، وطلب من الفاصى أن بأخذ المغصوب مده وأن يقرص له النعفة، فحاصل الجواب في هذه المساكلة أن الفاصى يفعل ما هو الأصلح فيه في حق العائب، فإن كان الأحلمة أن يتركه في يد الغاصب تركه.

۱۹۹۸ - حربق وقع می محلق، فهدم إسان دار رجل بغیر أمر صاحبیه، حتی القطع الحریق من داره، قهر ضامن إذا لم یقعل یاذن السلطان، ولکن لا إثم علیه قی ذلك و الأنه هدم ملك العیر بغیر إذنه (وبغیر إذنا من یلی علیه، ولکن بعزر، فهو نظیر الضطر بتناول طعام الغیر بعیر إذنه آاً!.

1014 - في فناوى أبي اللبث : حمولة حملت عليها حمولات الأقوام، معص أرباب الحمولات لمحمولات ليخف أرباب الحمولات معها، فاستفرت لمنفئة في جزيرة، فأخرج بعض الحمولات ليخف السبينة، ووضعت في الجزيرة، وضاعت الحمولات، فإن كان لا يخاف العرق، فالذي أخرج المحمولات ضامن، وإن كان يخاف الغرق، فإن ضاعت الحمولات قبل أن يقع الأمن عن الغرف، فلا ضمان، وهذا لأن إخراج بعض الغرف، فلا ضمان، وهذا لأن إخراج بعض المحمولات إلى الغرف، فيصير فارك لإعادة في هذا الحالة ضامناً جنباً.

⁽¹⁾ وريب هذه العبارة بي نسخي أغذ و أها .

۱۹۹۸ - في ختاري أهل سهرفند : إذا سقى أرض نفسه و رتعدي إلى أرض جاره : فلا صمان على الساني، وكذلك إذا أحرق كلا في أرصه و دهبت الناريمية وشمالا، فأحرق شيئًا لغيره ، فلا صمان على الوقد، هذا هو جواب الكتاب .

من المشابيخ من فرق بين إرسال الماء وإيقاد النار، فقال. من طبع النار، خدمود والتعدى بفعل الربح وتحوه، فلا يضاف إلى فعل الموقد، ومن طبع الماء السيلان، مأضيف السيلان والإتلاف إلى المرسل، وفي المساكة كلمات تأتي في كتاب الشرب -إن شاء الله تعالى-.

1994 - العبد الفصوب إذا مات في يد الغاصب، وأثر الغاصب أنه كان غصبه من ولان، يؤمر بتسليم القيمة إلى المترك، فإن جاء رجل أخر، وإقام البينة أنه عبده، غصبه منه، فالفاصي يقصى بالقيمة لصاحب البيئة، فإذا قضى القاصي بالقيمة لصاحب البيئة وأحذها لا شيء فلمغركه على الفاصي، قإذا وصلت تلك الفيمة بعبنها إلى الفاصب من جهة المقضى له بالهبة، أو بالإرث، أو بالمبايعة، أو بالوصية يؤمر بردها إلى القرله، ولو وصل إلى الغاصب الفرائه، وإن وصل بالإرث، أو بالمباودة، وإن وصل بالهبه أو المبايعة لا يؤمر بالرد على

۱۰۱۸۷ - في الريادات أفي باب الحوالة تميل باب السلسلة: المفصوب إدا اكتسب كسياً ، ثم استرده المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب ، والغاصب إذا ضمن القيمة عند الهلاك ، أو بالإمتاق حتى صار الكسب له نصدق بالكسب .

1984 - من الزيادات في اخربات الكسب: إذا أقر أمه هصب من فلان عبياً، ولم يبين، فالقول توله، ولايد من أن يعسر يشيء يتمانعه الناس، ويقصد بالغصب، حتى ثو لم يكن كذلك بأن بين بالتراب ونحوه، لا يعسدق، لأنه لايسمى غصبًا، ولو بين بشيء يقصف، الناس، ولا قيمة له، نحو أن يقر أنه غصب حرًا، أو جلاميته، ثبل قوله، وهو اختيار مشايخ عواق، واخبار مشايخ ما وواء انهر أنه لا بد من أن غسر بشيء له قيمة.

في خصب القدوري في أوله ذكر في أدب القاصى للخصاف في باب القدوري ورد عن عمر وضى الله تعالى عنه إحواق البيت الذي فيه الخمر، ولم يرو ذلك عن أصحابنا، إلا روى عنهم هذم البيت على صاحب الخمر، وإنهم قالوا: يهذم عليه بيته ؟ كأنهم أحذوا ذلك من مذا الحديث، وأما كسر الدنان ذكر في السير المكبير": أنه إن فعل ذلك بإذن الإمام، أو عمل الإمام بفسه، فلا ضمات، وإن قعل غير الإمام يغير إدن الإمام، فعليه الضمان.

١٠١٨٩ - وفي سبر العيون: مسلم شن زق خمر لمسلم، لا يضمن الحمر، ويضمن

الرق. إلا أن يكون إمامًا يرى دناك، وحبيته لا يضمن ؛ لأنه مختلف فيه.

۱۹۹۰ - والدمي إدا أضهر بهم الحسر في المصر ، يتم عنه ، فإن أناف ذلك إلسان. بضمن ، إلا أن يكون إمامًا بري دلدًا ؛ لأنه مختلف فيه

1999 - وهي المنتقى أن قال هشام: للت لحمد: رحل في بده توساء ونشبت رجل بالتوب وضعف سامب لتوب التوب من بدائت تباك فاتخرق النوداء فالله وما من التصدك نصف دلك، فلت: من أبن افترق مذا والبد؟ قال ، لأن عص بده أدى، والتشمث بالتولاد إبن مأدى، فان كان الذي حذب النوب هو المتشبث، فهو ضامن جمعه الأنه لم مكن لم لمقب

۱۹۹۳ - قبال هشام: فقيد لمحيمه وجمعه الها تعالى: رجن حليس إلى حنيه رجل. فيجلس على لوجه، وهو لا يعلم، فقام صاحب التوب، فاستق قوله من جلوسه عليه، قال: يصمل لصف التوب، لأنه الوبكل له أذ يحلس على توبه، وكان متعدية في الخلوس، وقاد حصل التق بعمله، مستقطم كان بعمل القالك، ويجب ب كان بعمل إطالس

۱۹۹۳ - وروى إبراهسياس رسيتم عن محمد . في وحل قبعت على رداه وحل وعيا الابعثم، فيهش، فتمرق رداءه قال . يضمن الذي قعد على النوب الوجب الغممان مطلقاً غير مصدر بالصف و إنه بخالف ما رواه هشام عمه وعلى هذا الكعب إذا تحرق من وصح رجل غير حداجه عليه، وصاحبه لم يصو به ، فعلى قباس رواية مشام : يضمن الراضع بصف التفصال على بحواما بينا في مسألة التوب.

1998 . وفي الوادر الل وستم " أنه الحائلة إذا عمل الرجال، فعداه الطالب لوالد للتوال . النواب: وأبي الخائلة أن يدمع حتى يأخذ الأحراء فعد صاحب النواب النواب، فتخرل، إل الحرق من ما أصاحبه ولا يضمن الحائلة فيشًا ، وإن نعراق من ملاً مما ، ضمن الخالف نصف فيمة الخرق، بعني نصف قيمة القصال الممكن بالحرق .

1999 - دفع عيمًا إلى دلال بيسيعه و معرض النالال على صاحب الدكان، وترك عنده فيهرت صدحب الدكان، وترك عنده فيهرت صدحب الدكان، ودفع بالشاع، يصدمن الدلال، لأن الدلال أمين، وليس للإمي الرودع، وذكر النسفى عن فدواه عن شيخ الإسلام أمى الحديث أنه لايضامن، وهو الصحيح، لأن هذا أمر لا يدمنه الانا المدام يعرض الناع على اهامه أو من أحب فيظر في ذكك، شم ينتري، دكان هذا أمر لا يدمنه فلا يضمن الدلال فهذا

١٠١٩٦ - وإذا كان في بدا تدلال قوب بيعامات فضهر أنه مسروق، وقد كاناره وإلى من

دفع إليه، فطلب منه المسروق منه القوب، فقال الدلال: رددته إلى من كان دفع إلى، برئ!؛ لأن غاصب الفاصب إذا ردالقصوب عني الفاصب برأ

١٠١٩٧ - في اسجموع التولزل : جارية دفست جارية أخرى، فذهبت عدّرتها، قال محمد ابن السين : عليه صداق مثلها، قال : بلغنا ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه .

۱۹۹۸ - وفيله أيضاً علن أبي يوسف: في رجل فتل ذنيًا، أو أسدًا لفيره، قبال: لا ضمعان عليه، وإن قتل فرفًا، صمعن فيمنته، قال: لأن الفرد بمنزلة الكلب، قال لفيقيه أبو المنيث: انقرد يخدم في البيت، ويكنس البيت، فيكون له فيمة، بحلاف الذئب والأمد.

قال: سئل بجم الذين عن أهل مكت من الصبيان مع المعلم أصبهم برد، وعلى الجدار كوة مفروحة : فقال للعلم لواحد من الصبيان: خذ قوطة هذا الصبي، وصد بها الكوة ليدفع البرد عنا، فضعل، وضاعت القوطة، فلاخسمان على المعلم، ولا على الصبي الذي أخذ الفوطة، وصدبها الكوة الأن جعلها في الكوة وهم حاضرون، لا يكون تضبيعًا، قالا يضينانه.

1939 - وفي الخاري : سناي أبو القاسم عمن تعلق ثويه بعمل يفعله رجل وتخرق: قال: إن مده صاحب النوب حتى تخرق ملم يضمن صاحب الفعل، وإد تخرق من عير المد، إذ قعل ذلك في عوضع مأذون له، لا يضمن ، وإلا يضمن

١٠٣٠ - في المنتقى: ابن سماعة عن محمد الني رجل غصب عبداً، وضمن رجل للمفصوب منه العبد، يدفعه إليه عَداً، فإن لم يقمل فعليه ألف درهم، وقيسة المعمد خمسون درهما [فلم يدفع إليه العبد غداً، قال: إذا نت العبد للمفصوب منه الزم الصمان من قيمته خمسون درهما [فلم يوطل الفضل ، فإن اختلفا في قيمته، فالقول فول المعموب مع يهنه فيما بنه وبين ألف درهم، والقول قول الكفيل فيسازاد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحمهما الله ، وأما عي قوله فالقول قول العاصب في القيمة، وضمان الآلف باطل الآثه باطل الآثه بم يسبها إلى قيمة العدد عان ضمن القيمة وسماه ، فينظر في ذلك ، فإذا هي أكثر من قيمة العبد بما الناس فيه ، فتلك قيمة العبد، فيقومه ذلك، وإن كانت أكثر من قيمة العبد بما الإينغان الناس فيه ، بطن الفضل على ما يتغاين الناس فيه .

۱۹۲۹ - دابة لرجل دخلت روع إنسنان، فأحرجها صاحب الزوع، فنحاء فقي، وأكلها، إذ أخرجها، ولم يسقها بعد ذلك، فلا ضمان، عليه أكثر الشايخ، وعليه الفتوى.

والمعاس المفودين ساقط من الأصل وأثبت ومن فا وجرف.

وزن سافها، آنتو مضابحت على أنه يعسس ، سواه ساهها إلى مكار بأمن عليه مي رزعه، أو كتو مر ذلك، وعليه الفنوي

١٠٣٠٣ - وكذلك الرامي إداء جد في به وكه بقرة الغيرة، قطرهها فدر ما تنظره من بين مازوكه والاستعمال وإن مناقبها معد طلك يصدمن، فأما إدا وجد يقرة في زرعه، فأصرح الساحسية، فأصيد العاية الراع، إن أمره صدحته الراع بالإنجرال، لا يقسمن مساحب الدامة شبك وإن لم يأمرة "بعسمن، عدّم يجملة في البات الأول من غصب الراع العالمات الرافعات

۱۹۳۱۳ رس أرسل دارة وكان سالفا لها، فأصابت شيئاً صمن السائل، ولا أرسالها إلى جهة، ولم إرسال أرسل دارة وكان سالفا لها، فأصاب في وجهها دلك، ضمن صاحبها، وخلاة ما الو أرسل كليا أو بعربًا على صاحبه إذا تم لكن عبد أو بعربًا على صاحبه إذا تم لكن سائلً في فوره ذلك، حيث بصمن على صداحبه إذا تم لكن سائلً فيكن سائلً الكلياء في الله عند الراحل ولا العربية بخالف ورساله إلى السائل، فإلى من رسال كليا إلى إنسان طحابه، صمن الرسل، وإذا لم يكن سائلًا للكلياء.

قال إلى أن القاة أنه تذهب في رجهها، بن العطف يُهِذَا وَسَمَالاً ، فأصدت بينا، فلا ضمان عبداً علا ضمان على وحهها والم يكن لها طريق في وحهها ذلك ، وإن لم يكن لها طريق في وحهها ذلك ، وإن لم يكن لها طريق في وحهها ذلك ، وإنها أعمر والم يكن له يهنا وشمالاً لا غير ، فنظمت شياحها الان حكم إرساله قد مقطم لا وقف ساعة ، تحلاف الكلم إذا أرسل على صنة ، فوقف ساعة ، قال الإرسال لا تقطع حتى له أكد المسلمة دفك حلى .

۱۰۲۰۵ و کدلک زنا ارسی حماره، فدخل روع نسیان، فاصیده، إن ساهه إلی الزوع صمی، و إذا لم يسو مأل نم نكن حمله إذا لم ينعظم تهياً و نسمالا، من دهم إلى الوحه الذي الرسلة صاحبه، فاصاب الورع، فسمل صحبه، وإن انعظف تبياً و نسمالا، فهو عالى المعمال اللذي فعم، هذه الجملة عي شرح دبات شيخ الإسلام في بات حياية الورك.

۱۹۳۶ مراي وجندالرجي دانه في موجه، فأحرجيه، ولم يسقها بعد الإعرام. وأكلها الدانب، صحي تيمها

هرق بن هغا ويبسما إذا وحدها في كرماء ال زرعية، فأحر جهاء ولم يسفها بعد الإخراج، فأكلها الذنب، عبد لا نقسم قيمتها.

والفرق أن الدابة لا بقسد المربط ، فكان في إخراجها عن الربط مصيعًا للدانف لا دامعًا

شرها عن نفسه ، أما الدابة فنفسه الوزع والكرم ، فكان الإخراج في هذبي الفصاين كدفع ضرر. الدابة لا نفسيمًا لها .

وك وجدداية في زوعه أو كرمه، فحيسها في منزله، لهلكت ضمن فيممها لصاحبها؛ لأنه ليس له ولا ية الجيس، فيصير بالجيس غاصبًا مصمولًا.

ذكر في السير الكبير على سبيل الاستشهاد؛ أنَّ من أخذ جلوبًا مذكاة لرجل، التبغير، وجد لها فروا يقطع حل المالك عن الجلود، وكان الفرو للعامل، وغرم قيمة الجلود لماذكها.

1979 - ولو أخذ جلود مستة، وجعلها قروا، ثم ديفها، لا يتقطع حق المالك عن العرن، ويقوم الفرو جلداً غير معمول، ويقوم معمولاً: قإن شاء العامل أعظاء قبده مذكى غير معمول، وإن شاء باع الفرو، فقسم ثمنه على ثيمة الجلد مذكى غير معمول، وعلى قيمته فروا معمولاً، فما أصاب الجلا كان لصاحب، وما أصاب العمل، كان نصاحب العس.

١٠٢٠٧ - والفرق بن الحلود المذكرات والمستعدة في المذكرة إلى الحديث في المذكرة إلى حلت في جاموض من بالقصد والاستهدالات، فأوجبت القطاع حل صاحب العين عن العين، وهذا هو الأصل أن الصيحة إلى فيما المصبوع مبكاً للصائم إداكر المستوع قبل الصيحة مما يضمس بالخصيب والاستهدائك قبل الصيحة ، بالمستهدائك قبل الصيحة ، في الصيحة الإيضيم ملكاً للصام.

۱۰۳۰۸ و أصل هذا ما ذكر محمدو حمه الله في السير الكبير : لو أن و حلا من أهل المبند وجده في السير الكبير : لو أن و حلا من أهل المبند وجده في دار الحربة ، ثم أخر جها إلى دار المبند وجده في دار الخربة ، ثم أخر جها إلى دار الاسلام ، فإن للإمام أن يأخذ ذلك منه ، ويعطيه قيمة ما راد الصلحة ، وان شاء ياعه ، وقسم الثمن على فيمة هذا الحسب غير الممول من دلك يكون للعامل. دلك ، فيانه برد في الفسمة ، وما أصاب المعمول من دلك يكون للعامل.

١٩٠٩ - وكو أخرجت الغنائم إلى وار الإسلام، وآخذ وجل من هذا خشب الخليج "ا، وجمعه قصاصًا، وغير ذلك عا وصفتاً لك، فإنه يضمن قيمة الخشب، وكناز الصنوع للدى عمل لا سبيل ثلامام عليه؛ لأن في العصل الأول الصحة إنا وحدت في خشب لا يضمن بالخصب والاستهلاك و لأن المنائم لا عصمن بالخصب والاستهلاك في دار احرب، طام

 ⁽¹⁾ هكذا ورد في نسامة الله و وورد في سبخة الأصل (من حشب هذا الحاسع) وفي نسختي ف أ و ام .
 من مقا الأشب المثيج

يوجب الفطاع حق الفزاة عن المين . وهي الوجه الثاني: الصنعة إنَّا وجاءت في حنَّات مضمي بالعصب والاستهلاف

إذا تبت مدا جدًا إلى تخريج مسأله العرق، فتقول، إننا ثبت الحسر فلعاماً إلى جليد المئة لا لصاحب الجلد، وإذ كان صاحب الممل صاحب تم، وصاحب الجلد صاحب أصل، والخبار بشت في مثل هذا لصاحب الاصل كما مي النوب المسوع، لا لصاحب التيم، وذلك لأنا صباحب العمل وإذكار صباحب نبع هها من حيث الخفيفة، وإن الصنعة صدرت مستعة للجلف والأوصاف أتباغ ويعل حيث المعلى صاحب العمل صاحب أمرارا لأباجلنا المنة لبر يكرا حالا فبن الصحف والدماغة والمالية هي القصيرة من الأحدان، لا يقس الأعماب، وإعا صارعانا علمه فصارمن حيت المعي صاحب العمل صاحب أصل وصاحب الحديد حيث المعني صاحب تنع ، والعبرة للمعنى ، وإنه اعتبرت قبيمة الجلد مذكر ؛ لأنه متى اعتبر ، ميذًا وجلاد البينة لا فيمة له ، لا يستحق صاحب الحلد شيئًا، وليهذا أعثر بن قبيت مذكر .

١٠٣١٠ - قال محمد وحمه الموتعالي في كتاب العند [1] إذا هممت لاحبار ثوباً، وأمر غيروالله للسعاد فليسدد فم حياه صاحب الثوب ، ومد الثوب، والخاصب ليم يعلم بدلك، ولم يعلف صاحب الثوات أنتوت منه ، فتحرق التوات من ذلك . علا على مقل الخاص .

وكان يتبخر أن يقال: بأنه يضمن اختاصب للمخصوب مه نصف قسمته ؛ لأن الحراق حصل بد صاحب البوب، وإمساك الغاصب حصيفًا، فإنه لم لا إمساك الغاصب بعد ما. المفصوب منه، كان لا يتخرق الترب من مدد. وإذا حصل احرق من قعلهم، يجب أن يكون على العاصب نصف الصمان" جميعًا كما لو خرقاء وكما أو طلب صاحب النوب النوب من العافليت فانتعاف فمعاه الغضوات مته الغواب مقامته افتحواق التوب وكراأي الفاصيب يصمن تصف قيمته باحرق؛ لاذ الخرق حصل بععلهما.

والخواب؛ أنه الإمسالة من [الغاصب إن وحد حقيقة، فليس التوب ليهروجد معني، ا لأن الخاصب بليس النَّوب فصد منز نفسه لا إصباكه عن المالك إنَّ فلم يوجد الإمساك من الشاهيب معلى ، فينض التلف كيه منصافًا إلى بد المالك⁽²⁾، بخلاف ما إذا طبي منه المالك ،

٧٠) وردان لمحة إطار: إذا فصب الرحل توناه وأمران عرب ولسم بلسه فابسه

⁽٢٥ ورد يي نسخة أف المسفودة والصادف

⁽٣) والبير العقوفير ساقط من الأحيار وأستنامن طاره وب

الرفاة وردافي افتران مضام إلى يتاجب ما يحترف ما إماناك ميم الصاحب، وأميدكم

وأمسكه الأن فناك وجد الإنسان من العاصب حقيقة ومعني.

1974 - وثو طلب الفنصيوب مداليوب في الغاصية، فيسعه الغاصية الماسية، فيسعه الغاصية لم إد القصوب مداومة مدافقة الإعالا عدمتك فتحرق التوب الاصعاب على الغاصية على الفائدة وهذا فقال الآلة بمؤنة سكن حامية، وحرف، فقد أصاف الخرق كنه إلى فعل المائلة، وهذا منكل الآلة لو المائلة العاصد لكان تقرب لا يشعر في يد غلبه، فكان الحرق مسافراتي فعله الآلة لو مدمد مدمنة قال الحرق مصافراتي فعلهما، ألا ترى أم أو مدمد منك كان الحق عضافًا "" إليه حتى كان تعلق خرى على الفاضية، فهذا درك يجرب أو يكون

و طواحد؛ في الإسمالات إرحقو من الناصية، والإيكون سب خرق. مأن يكون علل الله وقد يكون مست حرق مأن كان من حال الله مكان الإسسالة من نسب مب الحرق من وجه دون وجه و فاعتبر سمية الحرق إذا كان ما عدمتان، وأصيف الحرق الى الله والإسسالة حصيفه وألم يعتبر للسب الحرق إذا كان ما الايمامية وأصيف خرق إلى المدو حدد، يحالات الله، حيث بصاف خرق إليه الأن الناسب الحرق على كل حال.

وقيل. الإسسان عالا يحصل الحرق؛ لأذالك لا يوحد بدون الإسسان؛ لأديدود الإمسان بكون أم أم ولا يكور مدًا، وإذا كان له منى فحق تحقق بعسب الخرق على لل حال، والإمسان مسب حرق في حال دول حال، أصبط حرق إلى الماعلي فل حال، وأصبت إلى الإمسان من حال وول حال

وتطير مذل تقديمك للتوب ودكان صدحب دوب، جدد أخر، ومد لثوب مدسمه وأو منه لا يتدمشله وقسطوق الشوجة بـ كنان العسمان كنه على الادواد صيف إلى المدوون الإسك، وصيفه ما تسار

1971 - فكر شبخ لإسلام في شرح السير في بات فصران العدام، قال مشايعات. تفاصل إذا هام الل ما صنع، والم يطمر بالمصوف منه، إسك المعلوف إلى أن يرجو محر، صناحته وقره القصع رجاءه تمحي، صناحته، تصدق به إن شناه شرط أن يصدي إن أنو يحر صناحته صافقه أقال والأحس أن رفع ملك إلى الاصام؛ لأن للإنام بلابراً ووأل في أموال العرب وقالاً حين أو أنه.

۱۰۲۹۳ - قال محمد وحمد للدلولي في الحامع الصغير الدوخل قصيب عيدًا، واحر المدينسة، وسال عن العبل، صمت الإحدود على بالعرف، قال أحدُ العبد الأحد، واخذ

والمنا فالعبارة والامتاس جنسع المستع التي الملايا

الضاصب الأجر سم، والنص، لا ضمان عليه عند أبي حيَّمة رحمه الله تعالى ، وقالاً أيجِب عليه الضمان ، وإن كان الأجر قائمًا ، كان للمالك أخده بالإحماع .

هما يقولان: إنه أتلف مال الغير من عبر تأوس، فيجب الضمان، ولاخلك أن الأجر مال الغير، وهو مولى العبد الأنه كسب عدد، وكسب العبدئيع للرفية، فيكون ذلك الرقية، والأبي حبيقة رحمه الله أن الكسب مال المالك لكنه لا عصمة له في حق العاصب بعد انغصب، فأشبه بضمان المرقة بعد القطع.

وبيان مدم العصمة : أن العصمة تثبت بيد حافظة ، إما بيده أو بيد البه ، وبد المالك لم تثبت على هذا الذي وبد الغاصب ليست يد الملك .

فإن قيل المدالة لك بدالمولى، والكسب في بدالعبد، فيصير كأنه في بدالمولى؟!

قلمة العبد في يد العاصب حتى كان مضسونًا عليه، وإذا كان العبد في بد الغاصب لم يكي العبد محرزًا وحافظً نفسه عن العاصب، فلا يكون محرزًا وحافظً فيما في نده أيضًا، وكذلك للتا، إن كسب المبع قبل القيض غير مصمون على البائم بالانعاق، فكذلك ههذا.

أو نقول: هذا مثل للعاصب فيه تأويل الملك، فلا يكون مضمونًا عليه بالإنلاف، كمال الاين في حق الأن اليناء أن الديد إذا هلك في يد الغاصب، وضمن فيمنه للمالك، فالأجر يسلم للخاصب، أو تقول: الأجر عدل متفعة العبد، ولو استهلك الشاصب متمعة العبد بأن استعباء في عمل من الأعمال، لا يضمن، فكما إذا استهلك طفها.

١٠٢١٤ - قال من الجامع الكبير . رجل غميب من آحر حادية فيستها ألف درهم. فعصيها من أخر حادية فيستها ألف درهم. فعصيها من العاصب رجل أخر، وفيمتها بوم الغصب التالث أيضاً ألف درهم، فأبثت من الغاصب التالث. يعاش الغرامة فأبت من الغاصب.

۱۰۳۱۵ ولو كانت الجارية حاضرة، كان للداحب الأول آن يسترد الجارية، تسمكن من إنامة الفضل الواجب عليه، فكدا ما يقوم مقام العين، وهو القيمة، ألا ترى إلى توله عليه الصلاة والسلام: اعلى البد ما أخدت الما يقوم مقام العين، وهم الفتي إلى أن العاصب الأول وردا عليه فرد إلى العاصب الأول، وردا علجز عن رد العين، وجب ود المقيمة الني هي فائمة مقام العين. قان أخد الخاصب الأول! في النابعة برئ النابي من الفسمان؟ لأن النابعة وردا وردا عليه فرئ النابي من الفسمان؟ لأن النابي لورد

⁽۱) مظی تحریحہ

⁽٢) ما بن نفعوس سافط من الأصل وأنبته من ظرووف.

ا خارية على الأول، برى من الضمال، وكدا إذا رد الفيحة، لكون العيمة فاتمة مقام العن. وتكون الفيحة الأحوذة من النالي مضمونة على الغامسة الأول، حتى لو هلكت في لذ الغامسة الأول، كان للمعصوب مه أن بصمة فيمنها بالعصب، لاد العامس الأول لو أخد المغربة ف تكون أمامة في يدور فقدا ولا أحد القيمة.

فرد حضر الدلك قال له الحيار، إلى شاء الغذامي العامسة الأول العيدة التي الخذها من العامسة الأول العيدة التي الخذها من المفاصل الدائل من جيم الذي والانتداء وإلا تدام صمل الأول عبدتها الإدام الخصيصة وتصمر الحاربة النواقة الغاصب الأول من حية المالك الداملين للغاصب الذي من حية الغاصب الأول .

فيان كنانت فيهمة الحيارية موم الغيصب الأول العددوهم، ويوم الغيصب لتبايي كني عرهم، ثم أيفت من يدالتبايي، وأعد الأول، من الغيمي ألفي هرهم، وهلكت في يد الأول، لم يكن للمبالك أن يصمل الأول الفي مرهم، الأو أسد الانفود فيدة الريادة المصلة ماجيارية في مذه وأنها لديد عنديا في مدالغاصب للتكليف ما فاد وضاعها

اللا ترى أن الجنزية لم كانت حاضرة، فيد ترفها باكان أناه من على الأنه 11 أناف. - فكملك ²² إذا أتحد الأول الفريدة، فيهناء لا يصدور الفصل، وإغا يضمن لتحمية بوم الغصب ألف ورضو.

١٩٢١٩ - ولو أن لوقي حضر، والغيمة في بدانعاصب الأول قاصة على حاليه ، وقد ظهرات الحارية، فالملك دخيار بن سم أخذ جاريته حيضاً رحدت، ويرد سه أحد لفيمة التي أحدها معاصد الأول من الناني ، وإن شاء صمر العاصد الأول فيمنها إلى الخصاء

وها، امنذكل من وجهين الحقيقية النه حمل الفاصل. الأولى سيل من تضمين التمريد وتم يحمله سميل من محليك الجارية حتى قال الإناللمولي والآية أخد خارية حين فهرات، وإن كان المك ثبت في النقسون فيرورة الاستيفاء.

والناسي. وهم أنه حمل فلمولي حن تضمع الخاصب الأول بعد ظهور الخاريات و القدرة على الاصل يمع الصير إلى الخلف.

والجنوابُ عن الإنسكان الأول أو يقول: بأن العاصب الأول لهيو ينانب عن المالك عن التضميل حل يصبح بالله عنه في قلبك الجارية المالي [وكيف يكون بالبًا عنه في تميك الخارية

فالتحورة فيرتسحه الهار فأتوك مكاب الألصار

الانكامان المفاوي وافطان الأحرا وأناكمان طارووف

كذائي آن وأنه فوت عليه اليدا لكي بما كان كلاول الصديد النائي ليتمكن من إقامة ما عليه من الرده والاستيفاء من ضووراته اليده أما التسليك فليس من ضووراته ، كساحي الدير ، إلا أن عند عدم الوقوف على مكان الجارية ، الحالة حالة الاستيفاء لا غير ، وهو بسبيل من ذلك ، أما يعدد ما طهرت الجارية ، فاحالة حالة الاستيف ه ، وحال قبيك الخدرية ، وهو سسبيل من الاستيفاء ، فاتأن ليشر التي الجارية ، فنوف على إحازة الاستيفاء ، فاتأن أبد الخيرية ، فنوف على إحازة النافذ وي . فنوف على إحازة النافذ الحارية .

و آما الحوال من الإشكال الثاني، فسعى قوله: طهرت الجارية، عرف كالها، لا أنها وصلت الرامكنيا.

قلنا، والمعرفة عكان الحاربة لا يمنع لمسير إلى القيسة، قان احتار امولى أحدًا بحرية رجع الغاصب الثاني على الغاصب الأول الباقيمة التي أحدها؛ لأن العوص استحق من بده، عان كاست لقيمه هلكت في بدالأول، صمن الماصب الأول. "أفنك للغاصب الثاني؛ لأن الأول أخد الفيمة بدلا عن الغسوب، مبكون مضمودً عليه، كانتم على المنتع، ولا يرجع الفناصب الأول على المفصوب منه الأن الفناصب الأول ليس توكيل عن المالت أصلاه، والرجو والدهاة حكم أوكانة

١٠٣١٧ - وإن كنان أخمد المولى من تضاهب الأول الفيسمة التي أحدها من لضاهب. التانيء مسمت الحاربة للغاصب التانيء للغاذ المعليك على المالك.

وان صمل المولى العاصب الأول قيمة الجارية يوم الغصب الأول، سنست القيمة انتي أحدها الناصب الأول، لأنه نبين أنه ملكها مر وقت الغصب الأول، وأن الناس غصب من مكك العاصب الأول، وكان الصمان للأول، إلا أن للأول أن يتصدق بأحد الألفين، وهو الفضل على القيمة التي أدهاإلى المالية، وهذا قول أن حيثة ومحمد وحمهما لله تعالى

وأصاعلي فنول أبن بوسف" فنلا يشصدني بشيء بل يطب ثه الأن فسوط الطبب عندهما الملك، والصمال هها أ" إن كان واجبًا وقت الميادلة، فالملك ثم يكن، وعند أبي يوسف شرط الطب الضمال لاغير، وقد وحد ذلك هها.

١٠٢١٨ - وأصل المستأله: المودع إذا باع الوديعية، وربيع، نم ضيمن، هل يطيب له

⁽١) هذه العبارة وردت في حميع السمع التي عبدت

⁽٢) ما بين المعفودين ساقط من الأصار وأكنته من طوع وفيد

والالا وددغي بالبحة الواء الاأن سرط الطيب عبدهم الفلت والصحانية والضمان ههية

الرسر؟ فهو على هذا الاختلاف.

قال: وليس للغاصب الثاني أن عقاً الحاربة حتى مختار المولى أخذ الفيحة التي أخذها الغاصب الأول، أو يحتار ضحان العصب الأول؛ لأن الملك قيار ذلك موقوف، والحارلا يشت بالماك الموقوف.

١٠٢١٩ - قرن كانت الجارية حاصت حيصة بعدما أخذ الأول الفيمة من النابي قيا أن يختار الولى شبيئًا من ذلك. نواحتار شبئًا من دلك، لا يجز أجلك الحيضة؛ لأن اللك موقوف، والحصمة إذا وجلات بعد ثبوت الملك قبار وجود اليد لا يجر أبيها عن الاستبراء، فإذا حصلت قبل فيوت الملك لأن لا بحزأ بها كانت أولى.

ولوكان الغاصب الأول أفر يقبض الغيمة من الغاصب الثاني، فهذا وما لوثيت أخذ الفيمة بإقامة البيئة سواءه فيدأن بيئهما فرقاس وجه اخراء إنا في هذه الصورة كان للمولى أن يضمن الذابي، وفيم إذا تبت ذلك بالبينة ، ليس للمولي أن يصمن التمي.

والم ق: أن حق تضمن الثاني قد ثب للمائك لكرنه عاصب العاصب، إلا أبر تضمن الأول للثاني مبطل لهذا خن عن المالك، وذلك مهنا إما ثبت بالإقرار الأول، والإفرار حجة خاصرة، فتبريطها أنحد الأول القبيمة من الشائل في بطلان من المالك في تصدين الشائل، ببغلاف الرحه الأول؛ لأن هناك أحد القيمة فين عاهو حجة عامة، أما هها بخلافه، وكان اللمس فيه وهو أن الحاصب الأول إنما بثلك الاستيفاء من إقامة ما عليه من فعل لمرده وهذه الضرورة تندعر بمغيقة الاستبغام، ولا صرورة إلى اعتبار الإقرار بالاستيقاء.

وكفلك الحواب فيما إذا قضى القاضي بالعيمة، ثم أقر الغاصب بضض العيمة، وكذلك لو أقو الأول بقبض الحيارية من الثاني، وأقر أنها مائك عنده لويفيل قوله حش كان للمالك أنا يضمن الغاصب الثاني في هذه الوجوء كلهاء لما ذكرنا - ويرجع الغاصب الناني على الخاصب الأول بالقيمة؛ لأن إقراره بالاستيفاء صحيح في حقه إذ لم يصح في حق المالك

٢٠٧٠ - قال محمد وحمه الله تعالى في الجامع الصعير البضاً. وجل غصب من اخر عيدًا، لم استأجره لمصوب منه، صح؛ لأنه لو انتقواه من المعسوب منه صح، فالإحارة أولى. ويصير المستأجر قابضا له محكم الإجارة بنفس العفده الأن يدالغاصب يد ضمان هيمة اللغميون، وفي من هذا القباص ينوب عن قبص الشراب الأولى أن يقم عو البض الإجرة وير أالغاصب عن الضمان؛ لأن يد الغاصب تنعل بند الإجارة، ويد الإجارة بد أمانة.

و فيسان "فيصيد ها يحيمل الصلات ألا ترى أنّ لنه صوب بدار أبراً القيصية عن الضاء ال. _ ألا فكانك ادا تدلك بدالغصب بدالإمالة

1979 - وإن مات العب في مدة الإحارة، ماتت أسالة ؛ فا من ويحب على الخاصد الأحر نقار ما دفعي من مدا الإحارة (ويسقط أساقي ؛ لأز بيد مضي وجد لسليم الماقع إلى المستأخو بحكم إحاره مسجيحة ، فإن مصب مدة الإجارة!" والعبد حي ، لم يعد مصسومة لأولد العاصب نبذك بد الأمارة ، فلا يعود إلا بعصب حديد.

وهنا الفقه وهو أد الغصب تقويت بدالمالك على وجه التعدي . وبالإجارة فات معنى التعدي ، وبقس الإحارة لا يعود معنى المدي، فلا يعود حكم الفصب

١٠٢٣٩ - ولو أن المعموب منه أهار العندس الفاحث صحة الأقدلو أجره إياه منع . فإذا أشاره إياء أولي أن يصبح ، ولا يصبير فالصّالة بحكم الحاربة ينفس العاربة ، بحالاف الإخرية .

والفرق وهو أذ الإجارة أوجب استحقاق النافع للمستأجرة فيوجب ستحقق الهاد صدما للمستحق، ويد العاصب تصبح الله عن يد الإحارة، نقامت مقام بد الإجارة، بهاه لا عم المستحق، فأما أنعارية فلا توجد استحقاق الماقع لما عرف، فلا وجد استحقاق الهاد عام بحب الخدها، فلا تقوم بد الغاصب مقاريد العالية، فلهذا لا بصير قابف معس العارض وإذا المقع به الأن ثنت بد العالمة وهي بد أمانة، فيصلت بها بد العاصب، فإذا فرع من العارض له بعد غاصا، معاهى الرفا فرد.

والفرق. وهو أنابذ الصوية إلها مقلت يذائرهن، ومغل الصيدن أيضاء لكون الصيدان متعلقا بحقيقة الهد، أما عقد الرمور، فهو باق بقاء حكمه، وهو ملك لهذ، والحسر، وإذا يظلت يد الحاربة عادت يدائر هن، فعاد الصيفان المعلق، فأما فسفاد الدسب هيا من يضاء سقة البد المعدية مه، وقد علل ذلك ببد العاربة، والابعود بالفراغ من العمل، فلا يعود الضمال المعمل المتعلق

1977 - وقر أمر المائث الخاصب أن يسبع العسد المتصوص صعم ويصبير وكبلا أولايخرج العبد عن فيساناه الآنه كونه غاصبًا فيسنا لا ينفي كونه وكبلا)" الألا المعني فيه أن الأمر يقتضي الانتمار، والانتمار لا ينفي فيم يذالوكيل، فلا يرفي أيضاً فيه يوصفها، وهو

⁽¹⁾ مذيب المفرقين سأمصر من الأحيل وأنبتياه من يؤوم رف .

أن وردت فيه العبارة في السنج التي في أبنجيا .

كوبها بدأماتة

فولا باعه، فهلك قال السنايم، انتفض البيع، والرمه قيلة العبد العصوب، لأن العصب لا ينظل تبحره البيع.

هود قبل الليم بالبيع صار مصمولًا بالشين في مدالوقيق، وهذا ينفي هوه مصمود وصداق الهيدة الآن فندي البيدة مع صدي النمر لا يجتمعان في عين واحد؟

قت : الفسير كان معضمو ألبالس إيم إلا كان وجدال أو طلاد قبل النص (إيدناه النسن) عن الشنرى ، وهما الاستى صدمان الشيمة عن القدصات و إلى رده الله ترى بالعيب و قال كان قبل القشل [1] ، فهو في ضمال القصيب من حالمه الأمانيات بالإيطال بمحرد البيع ، فاذ بيطار القيمان المتعلق به و إلى كان الرديعة القصير بالمعد مصمول و الأن الشاليم حصل يأمر المالك [1] الأن الأمر بالبيع أمر بالتسليم و التسليم إلى المسترى بأمر المالك، وحسدان العصب من عدر لا يعود إلا تعسب جديد

١٩٣٤ - قال محمد رحمه الله تعالى في الحامع أنا رجل عصب من رجل جاريا.
وعصب أخر من رب الحارة عمال وندايعا المد ما خارياه و نقايضا، أنه الله المال ، وأجاره النابع المرافق الله المرافق الله المرافق ال

موضيحة أن الإجازة في الأشهاء يقرلة الإنف في الابتداء، ولو أذ الدنك لهمة في الابتداء فقات لا يتند، فكذلك إذا فمن حير إذا النائد لا يتوقف.

٩٠٣٣ - ولو كان مالكهما وحنين وبلعهما وأحراء كان جائزاً عصارت اجموية لماصل الملاها و والمالام أهاص أجارية ، وعلى عاصل العلاء فيما الماه مراكاه وبرا خاصل الخارية بدة الخارية لولاها ولان لإحارة بي الانبهاء الراية الإمن في الانبهاء

۱۹۲۱ ولو أدن كل واحد من الماكان في الانتداء، بأن قال صاحب المناه للدي عصيه، اشتر جارية فالان معلامي هذا، وقال صاحب الحالية لماصيها، اشتر علام علان بحاريتي هذه، كان الحواب كذلك، وهذا لان كن واحد ميما صار مشترياً عافي بدصاحبه عالي بده بايضا ما في بده بما في بدصاحبه، ولا توقف في الشرب؛ لان شراه العصولي لا يسويف على الإجازة، بل ينفذ على الشسوى، إنما الدوقف في البيح، ولم كان شراه العصولي لا

أأأده بري لمعقوبين سافعامن الأصل وأليسادهن فالرم رف

⁽¹⁾ هفتا والدفي الأصل وبسحه عناء وفي تسجي اطا والع البها الملك مكان العر المالك.

شراء كل واحد شهما واقعاً لتصدي كأن كل واحد مهما قال لصاحبه "" اشتر بنفسك علوك فلان بمملوكي، فإنما احتيج إلى الإجازة فنفاذ البيع، فينعة فانصر ف كل واحد مسهما على أن يفيد ملث فلفنتري للمتمتويء ولكن عند إجازة للناك، وحدر كل واحد منهما مستقرضاً ما عصمته حنى يكون البدل على من ينسد له الملك في البدرة واستفراض الحبوان وإن كان لا بجوزان إأاه إنمالا بحور إذاحص قصداء وههنا حصاري صمر انشراب والدبعيرف مشروع وفصارهو بشروع لمثروعيته أيضأل

رقاصاركل واحدمن الناصين مستفرصاً ما غصبه ، والسنفرص فيما ليسرمن ذوات لأمثال بضمر القيمه وجب على كارو حدمي الفاصين فيمه ما عصب لهذار

١٠٣٩٧ - قال قيم أيضُهُ : وجل غصاب من أخر مائة دينون وغصب أخر من دلك الرجل. ألف درهم وتونيايع فخاصت والدراهم بالدنانين وتفايضا وثوتفرفا وتم حضير المابك فأحار جارن

غرفي بين هذا الوجه ولين الوحه الأول، والقرق. أن همنا تعقد ما وقع على الدواهم والديانيو بأعبالهماء لما فرف من أصابه أن الدراهم والدبابير لا يتعينان في عقود المعاوضات، وإغا وقع العقد على مثلهما ديدًا في الدمه ، فتم يقع المشد على منا ليس لمائث واحد ، فيصلح النبع بلا توقف

الاقرى أنه لو لمريجر واحد متهماء ولم ينفرقا حيي بعد كل أحد من ماله يجول، ولا مستد المقادر

وهذا دليل على أن العقد يائم على منتها دينًا في الذمة ، إلا أن كل واحد منهما صار فناضيًا ما وحدي دمته بما غصب، فإذا أجار صار مقرصًا ، فلرمه فسديه ، يحلاف الفصل الأول: لأن هناك العقد وقع على العرضي بأعيناتهما؛ [وأد العوص] " يتعبي في عقد ا المعاوضه، وإذا كما لتسخص واحد، لم يتعقد العقد، لا مر، والعلوس في هذا بطير الدراهم والدرائيرة لأسها لاتنعين بخلاف العرضي

١٩٨٨ - رقابل فابله أيضاً له رجل غاصب من أخار جارية ، وغاصب رجل أخار من للغصوب منه مالة ديناره فباع غاصب الحاربة عاصب الدنابيو الحاربة سلك الدنائيره فبلغ المالك، وأحاره، يصلح ؛ لأن الجارية وإن تعينت في العقد، إلا أن الدياتير لم تتعين، فلم يبق

⁽١) هكذا فر سنجة على وكان في الاصل فال تعاصيم

⁽³⁾ وروش بسجتی ف از د .

المغلد على مالين لواحد، بل رفع على جارية معصوبه يدللير ، فوذا أحاره، صحت الإحازة في حق البيعر؛ لأن بيم الحاربة قد توقف على حرابه، قاذًا لحفته الإحارة صحر.

وأما بعد الدنامير فلا يحلو إما إن كان التقد فين الإجارة، أو كان بعد الإجازة، فإن كان خبار الإجبارة بالمهلت الإجبازه فيه وذا لعدياناة لصهاب متعمأته نقشاه العاد ويصدير هواماة وضأنا الدياس لشنري الحارية

١٠٣٢٩ - فإن كان الفواد قائمًا والبدعونيات احيارية، فهو للمحمر ، وهو المفصوب منه ، وإن هلك في يد غاصب الحاربة ، لا صمده عليه ؛ لان الإحارة في الانتهاء عبرلة الإذه في الإبنداء، فطهر أنه مين قبص لتمول، كان وكبلا سيع الجارية ، أمينًا في نُمنها، وهلاك المَال في بدالأمن لأيوجب صمايًا.

وإن كان النفه به د الإحازي، وبن جاه على حيد المال بأخذ مانه إن وحده، فبيصل النقال، ويلة والشنع ي ثمار خواء لأن الإجازة إذا حصات فيل النقد، فابسر ذلك بإدنا في ليقيد، لأن النقد ليرتكى موجودا وفت الاجمادي ولايدري أبعيضه الدياس بغياري للغصوب وفكاذاته حن الضمل إن ، جدما فاشه .

وإن وحدها هالكاء فيه الحيارة إن نماء ضمن بانه الخاربة؛ لكونه عاصب العاصب، وإن شاء صمر مشتري الحارية؛ لكونه فاصبًا. فإن نسم المتنزي، فلهر أنه ملك الدامر من وقت الغصب المدابق وأنه ملك نعسه وفصح اسسيويلي لنبع الجاريف وصار باتع الجارية أمينا فرافيض الدراهم

وإن احداد لضمين المائع، وجم البائع على المشترى • لأنام، فيص البائع لم يمام تمنا " ما سنيحق عليه عوضه ، فاستوجب الرجوع به على تشايري ، كما قو كالت الدنالس فانمة بأعيانها وفأحدث من يدوه فإذ رجع بها سلم ذلك ننبائح

وطعن عيسي من أبان في هذا، فغال الينبغي أن يودها على العصوب منه؛ لأن القبض الأول كالاسوعوق، فلما ضمع المعموب منه البائم، وقبص البدل بمنزلة المبدل، يعلل العبض الأول و وصار النسن هو التاني الذي يفيضه النابع من المتنزى و فيتدمي أنا يسام للناتج و كما أو أخد الفين من بدت تبرز جع على المُشتري

والجواد، عن هذا أن يقال: المفصوب منه لما ضمي لبائع، ورجع البائع على المُشتري، صبار قرار الضمان علمه عظهر أنه قان ماكا لما معه إذا تلك في الصمون بقايثيت لمن كان

⁽۱۱) ورد عی سنجه است عب دکان اثمار

قرار الصمان سبعه وظهر الدالبائع صار وكبلاء وأناله حن الرجوع على الركل بدهيمن د لأنه أمينه والردار جاماته أندته عالي المفسري هان الموكان، فقد فلفر لحسس حصر، فيستوفي بحمه على ما عرف.

قال محملا وحمله الله تعامل في القِامع (درجل غصب عيدًا ، فياعه من رجل بخمسينة ولي كه والعبد معروف للمعصوب منه ، فقال المعصوب منه للغاصب إلك قد الذراب لمني فأدائحها بأنف ترفع حالما فضصته ميء للربعته فلذال حل يحمد مائذه وهاإلى مامة]" أو قال الغاصب " ما الشريعة ملك قط و قلكات أمر تني، صدته بخييسمينة درجم إلى منة بأمرك والعابد فالماعند الشمريء فالعبد سالم للمبليزيء لأبهو تفقوه على صبحه خراءه، ولا فسمان على العاصب بسب العصيب؛ لأن تعشر أناه على المالك كال يعني من حهلمه وهو إفراره ببيعه العاصب ويستحف بعاصب بالذما النتابته الأب الغصوب بند يدهي هليه البمن سنب صحيح، وهو بذكره فإن حلف لا شيء عليه، وإن كا كان عابه الثمارات في أدعاء المغطو الدالث

وإن كان العبد فعا مديد عبد السنري ، وماق المُسألة محالها ، فههد محمد كار والحد مرامة على دعوى صاحبه. أما تخرف الخاصب فلما من وإما تطيف المائك يحلاف الفصل الأراب فالترق رهو أذا الغاصب لا يدعى على القعصوب معافي الفصلين حميماً إلا التوكير و إلا أن الركالة في هذه المسألة حلى، فيما م المعصوب منه ؛ لأن في دعوى الركالة في هذا المصل لاصوى البرادة من صمحان القبيمة - لأن تعلق الرد ملي معصبوب منه ههتا ما أدان العلى من جهشاء وهوارفواره بالبحء وإفااكان لأجل الوئده فإنا بسبب موت العبد يعجز الفاصب مي الده على الغصوب ب ، سواد سن من الوالي الإفرار بالنام أولاد وكان صمان الفيمة واجأنا صلى العالمين و فكان ورموى الواتيانة شال الطالك مدعينا والمتنفسية عن ضيهان الفسيدة . والمالك بنكراء فمحلف أمافي الفصل لأول فدعوى الوكانة لايلز والمفصوب ميه وأماهها فلحلافه على مدمور

١٠٢٢٠ قاإن كان العاصب وهب عذا العبدامن رحل ، وسلم إليه ، ثم دعي أبه فعل فالك باهر المقصوب منعاء وفال المغصوب منا العته منك بألف درهوه ألم وهيئات فهواعلي الفاصيل التي طنا في اليع.

١٩٣١ - ولو كنان المناصب عبرات العداد والفائلة . ثم قال الخاصية : ضريب بأسر

¹⁴⁾ مناس عفقا من سائم من الأميار وأستاه من طار و و ف

الذلك، وقال صاحب العبد: لا ، بل بعثه منك ، فضرت ملك نفسك ، محلف العاصب أو لا ، فإذ تكل نزمه النمن ، وإن حلف ضمى القيمة / لتعادر الرد لعبى من حهة القاصب، تم يحنف المالث، فإن تكل بطلت الفيمة ، وإن حلف ، قله قيمت على الخاصب ، وهو نظير الهالاك يم تقدم .

۱۹۳۷ - وقال فيه أيصاً وجل أقرأته قطع يد عد رحل خطأ ، وكذبه عاقلته في ذلك ، يعتي به أن عاقلة المقر كذب المقر في إقراره ، تم غصمه رجل من مولاه ، فسات عنده ، فالولى بالخيار ، إن شاء فسمل الجالي قيمته من ساله تلاث سنين ، وإن شاء فسمل العاصب [قيمته أغطم]" في ماله حالا ، وضمن الحالي أرش بده ، وهو تصف قيمته في ماله ، فإن فسمل الجالس قيمة الإفرارة ، فإنه يرجع الحالي على الفاصب بقيمة أفعيد أقطم في ماله .

علل في الكتاب فقال: لأن العدد صار للقاطع بجنابته، وهذا دليل على أن ضمان الدم يوجب الملك في المصمون، ووجه ذلك، وهو أن سب الصمدان هو القطع المائي، فيستند الصمان إليه، فيتبت الملك من ذلك الوقت وفي تلك الحالة، وهو قابا اللمائك، كما في ضمان الغصب، فإنه لا ينقور إلا عند الهلاك، ولكن لما كان سبيه العصب السابق، استند إليه، ووفع المثلك في المضمون هكذا.

ومن المحققان من أصحاب رحمهم الله تعالى قال: لاء مل ضمان اقتال لا يوجب اللك للضامن في المعتوان: لأن ضمان القتل يجب مقصوراً على وقت القتل، قائمانع السابق إلا يصبر قتلا وقت السراية، قبحب الضمان مقصر راعلى خالة القتل، وفي هالة الفتل هو غير قابل المملك، لكن إن معقر إليت الملك في ذاته، أمكن إبداء في عالمه، وهو الصمان الملك ، ما لا صدر الصمان الملك .

كما قفنا في المدير " إذا غصب بسال من يقافاسية ، واختار المولى نصبين الأول ، كان للأول أن يصمن الثاني ، وإن ثم يمن الأول المدير بأداء القسمان ، فكن قبل اسبب، وإن لم يعمل في حق الدراء لمكان النعادي عمل في حق ما له ، وهو العممان الواجب على الغاصب، كما عهدا ، تم أوجب الفسمان على الجاني حهذا في حاله؟ الأنه وجب بإقراره، والإقرار حجة فاحرة.

١٠٢٣٠ - وإن كانت الجناية بابنة بالبينة، فهذا وما لو لبت الحدية بإفرار الجامي سواءً "،

⁽١) هَجُذَا وَرَدُ فَي أَظُرُ وَ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ وَوَرَدُ فَيَ ٱلْأَصْلِ: صَمَلَ لَمَاصِبُ فِيهُ الفَطْعَ.

⁽٥) ورد في سنخة أف أن فيه سوفاء بكان: سواد

۱۸۰ - القصال ۲۰ في التقرف

ولا على فصل واحده وحوالده ويجب هش الحالي في فصل الإقرار بجب على عامته في فصل. المهذه الأن البيمة حجة في حق الناس ذالاله و من والجارلة في حق العاقلة، كاما تتبت في على غيرها.

1977 - رحن شصب من أخر شيئاً ، وغيسه ، وطلب المنصوب ب من الفاضى نضيبه ، ذكر في تعفر الكتب أن القاضى ببلوم في ذلك يومن أو بلالله ، رحاء أن نظهر ، ولا يفضى بالغيمة في أحال ، وذكر في السير الكبير أفي باب ما بنص به سهم أهاو من : أذ القاصى بقصى بالفيمة قبل التلوم

قال شبيح الإصلام عن شرح انسير الكبير الاستداد حيات الجهار، يعني لو فضي القيمة قابل التلوميج ورد يصا فكر من يعمل الكتب جواب الأوثية ديمي، لأوثي أن يتلوم لذهبي، ثم يقضي القيمة - بالله أصل الصواب-

أم كماب العصيب من المجيط بحول الله تعالى .

كتاب الوديعة

عدا الكتاب يشتمل على عشرة فصول

القصل الأول: في بيان الإيداع، وشرطه، وما يكون إيشاعً بدون الملقظ.

القصل الثاني . في حفظ الوتيحة بيد الغير . .

الفصل الثالث: في الوديعة ما يجب اعتباره، وما لا يجب اعتباره.

الفصل الرابع: فيما يكون تضبيعاً للوهيعة ، وما لا يكون، وما يضمن الودع وما لا يضمن الفصل الحامس: في تحميل الوديعة .

الفصل السلاس؛ في ظلب الوهيعة والأمر بالنفع إلى الغير.

الفصل السابع: في ود الوديعة.

الغصل الثامن: فيما إذا كان المبتودع غير واحد.

القصل الناسع : في الاختلاف الواقع في الوديعة ، والشهادة فيها .

الغصل العاشر: في المنفرقات.

الفصل الأول في بيان ركن الإيداع، وشرطه وما يكون إبداعًا بدون المفظ

۱۳۳۵ - ۱ - قال مشايختار حميهم القانعالي الركن الإبداع في حق صيرورة العين أمانة عبد الغيراء قرل الثالثات أو دعث الدن الدن . حتى لو أ ال الدفاء الداهيب صيار العين أسابة عبدي حتى كو هلك من غير صنعت الاصمال سيد .

وفي وجوب احفظ على المودع لركل هو الإيجاب والقيول، وهذا لأن صيرورة المهن أمانة عند الغير حكم يلزم الذلك ، فيتم له رحده، وأما وجوب الحفظ ، فحكمه ولزم المردع. علا يد بن بيوله

١٠٢٣١ - ود رخه: كول العبن قابلا بإنباك البدعقيمة لأن الإبداع عقد استحقاظه. وحفظ الشيء لابناتي إلا بعد إنباك افيدعليه ، الاثرى أن إبداع الأبن ، وإبداع الطبر الذي تعقر في الهواء لا تعجع ، وإن لا تعج لأنه لا ينها لشودع إشات ابدعلي هذه الاشهاء .

۱۹۲۳۷ - في المشتقى أن رحل في بديه توب، قال له رجل آخر : أعطني هذا الدوب. وأعطنه، كان هذا على الوديعة - لأن للإعطاء حهات، فعند الإطلاق يحمل على أقلها، وهو الوديعة، وذكر هي كتاب الهيه في الشنقي أن أن هولة - أعطني أعطينك على الهية.

۱۹۲۳۸ - رجل جده بتوت إلى رجل، وقال. هذا الثرب وديعة عندك، ولم يقل الآخر شيشة، بل سكت، ثم قاب صناحت الثوت، ثم شات الآخر، وبرك النوت هناك وضياح الترب، فهر صامره الآنة قبل دلالة

وكتالك إذا حاديثوب، ورضع بير يديد، ولم يقل: نسينا، وباض السألة محالها، فهم صدم: والأنه أو دعًا أعد فاء والأخر قبل عرفا.

هذا إذ المريقل الأحر شيئة بالنسان، وإن قال الأخرار أنا لا أفيل الوديمة، وباقى المسالة الحالها، قلا فسمان؛ لأن الدلالة إنما تعدر إذا لم يوجد الصريح لحلاقه.

١٩٢٣٩ في غناوي أهل مسترقت : رجع دخل بدائه خالًا، وقال لصحب اختاب ا أبو أربطها؟ فقال: هنك، فربعها، وقعب تهرجع، فلم يحددانه، فقال صاحب، لخان: إن صاحبك أخرج الدانة ليسقيها، ولو يكن له صاحب، فعماحب الخان صاحن ؛ لأن قول

⁽١) زود في مسحة علمان أوع.

صباحب الداية لصاحب الخالف: أبن أربطها؟ استحفاظ، وقول صاحب الخال: هنك، إحابة إلى الحفظ، فصار جودها إلى الحفظ، فصار مودعًا، فيصير ضامةً بالتصييم.

* ١٠٢٤ - وكذلك إذا دخل وجل الحمام، ثم قال لصاحب الحمام: أين أضع النباب؟ فقال صاحب الحمام: ثمه، فوضع، فعاض، ثم خرج رجل أخر، وأنحذ النباب وذهب، مصاحب الحمام ضامن؛ لما قلنا.

1978 - وإن وضع النباب برأى عين صاحب الحسام، ولم يفن شبط والباتي بحالها، ولم يفن شبط والباتي بحالها، فهذا على وجهين: إما أن لا يكون للحسام فيابى، وهو الذي يفال له بالقرسية: جلمه داو . في يكون له شبايى، وهو حاضر، عنى الرجه الأول الصسان على صاحب الحسام؛ لأن وضع النباب برأى عين صاحب الحسام والحالة هذه استحفاظ لصاحب الحسام دلالة، وفي الوجه الثاني الفسطان على المنبابي دلاق، فيضمن الثاني الفسطان على المنباب دلاق، فيضمن أنواع، إلا إدائص على استحفاظ صاحب الحسام، وإن كان له شابى، وهو أن أضع الثياب، فحينتية بجب القسمان على صاحب الحسام، وإن كان له شابى، وهو حاضر. عدد الجمعة في ألباب الأول من وديعة اللواقعات .

۱۰۲۹۲ - وفي غصب فساوى أبي الليث (حسمه الله تعالى: رجل دخل الحسام، ووضع نيابه برأى عين صاحب الحسام، ثم خرج، عوجد صاحب الحسام ناتك، وقد سرق ثيبه، فإن نام قاعدًا، خلاضمان، وإن وضع جنبه على الأرض، فهو ضامن، لأن هذا مودع ترك اخفظ في الوجه الثاني، وفي الوجه الآول لم يترك الحفظ.

١٩٣٤٣ - وفيه أيضاً: رجل من أهل المجلس قام، وترك كتابه ثمه، فذهموا جملة، وتوكوا الكتاب نمه، فضاع الكتاب، فالكل ضامتون، وإن قاموا واحداً بعد واحد، فالضمان على أخرهم؛ لأن في الوجه الأول هم حافظون، وهي الوجه الثاني نمين الأخر حافظا، كمن باع فغير حنطة من تفيزين، ثم هلك منهما تفيز، يتمين الففيز الباتي تنعفد -والله أعلم-.

الفصل الناني في حفظ الوديعة بيد العبر

١٥ ١٩ - إذ دعم الموضعة إلى يعص من في حباسه تحوظه أمّا والامن الكثير الدي هو هي عياله، والأسابود كانه في عياله، والأحير، فهاكات لم يصمن استحسال والأن اللفع إلى هو الإلاء مصل وديات صب لوديدة.

يداده أنه لا ده الساودخ من الخروج عن سوك لإقامة مصا صدار عملي أن [لايكن]". إخراج الوازية مع للمدار ويتراكها في متراك وإذا برادي في سرك المداسلة شافي بدس هو في عملك وكذك ساحت الوقيمة المدك بدامل في عبالك مشاحب بشافي بدس في سيامان مدا الوجه عمر معلى قولنا الديم إلى هولاك حصل بإدرا صاحب الوقيمة

وافراد من الأحير الذكرون لكناب الاحير خاص الدن مدافرة مدافرة المرق المحافرة المرق أو الدن بحرى على نشته كل شهره ولا يستكل معده وبقال بالمعارضية المرا فوار، فهو وسائر الاحدث سراء، فيقسس بالدهم ولا يستكل معده وبقال بالمعارضية المرا فوار، فهو وسائر الاحدث سراء، فيقسس بالاهم بنيات أو الأما إذا لم يكن في عدله فقال البه شدم و الالن العدم بكن في عدله فقال المدهم والالن العدم بكن في عدله المراكل من عباله أو الكرد المدهم المدهم المدهم المدهم والله المدهم والالن المدهم والالن المدهم والالن المدهم والالن المدهم والمداكلة والمدهمة حتى الدائرة إدا المات المدل في محلة والروج بسكن في محلة والروج بسكن في محلة المراكلة والمراكلة والروج بسكن في محلة والروج بسكن في محلة المراكلة والروج بسكن في محلة المركلة والروج بالمدائرة والمراكلة والروج بالمدائرة والمراكلة والروج بالمدائرة المراكلة والروج بالمدائرة المراكلة والروج بالمدائرة المراكلة والمراكلة والمركلة والمراكلة والمركلة والمراكلة والمركلة والمركلة والمركلة والمركلة والمركلة والمركلة والمركلة والمر

1973 - و م عدمت المرأة الوديعة إلى وم حها، 196 مسمد، عديه، ويها لم يكي مرامح. الها عينالها - لأنه يسكل معهد، والعدرة على هذا المناب بسيساكية ، الأعلى حين الروج والوالد عصم والعدد للمدن أنه في ذكرنا في المداة المؤدمة، الانتشاء

أواكن ي أبه الداويع البوديمة إلى المه لأكبير الدى يستكن محجر واتراك المتزال عاليه، «إنه لايضيم والمراكزيكي الاس في تفقيه

(4) هكذا در دي بسجة الدارد من الأمل مسجل الذا و الرا الوسير أد تكرم إجراح السالح.
 (4) مد تخطة والمدادي بسجة الدارد.

ولو كاناله امرأنان، ولكل واحدة منهما ابن من غيره. يسكن معها، فهسا في عباله، لايضمن بقفم الوديعة إلى أبيهما.

٣٤٦- ١- وإذا دمع الوديمة إلى من فيس في عياله ، إن كان النامع لضرورة ، بأن احترق بيت الودع ، فأخرجها من بيته ، ودفعها الى جاره ، قالا ضمان عليه في هذا ، وما أشبه هذا استحسامًا .

١٩٤٧ - وذكر شيمس الأنهة الحلواني رحمه الله تعالى في أشرح كتاب الصلح : إذا وقع في بيت المودع حريق، فإن أمكنه أن يسولها بعض من في عيمله ، فناولها أجنبيا صمن. وأو كان لا يحد بدأ من الدفع إلى الأجنبي ، لا يضمن .

١٩٤٨ - و دكر شبح الإسلام في "شرح كنات الصلح" أيضًا: الحريق إذا قان غالبًا: وقد أحاط بمنزل المودع، إذا للول الوديعة جارًا لا يضمن استحسانًا، وإن تجريكي أحاظ بمنزلها" ضمن.

مقا إذا كان الدفع لضرورة، وإن كان الفعع لغير ضرورة، فهلك في يد الثاني، إن هفت قبل أن يفارق الأرل الثاني، فلا ضحال على واحد مهما بلا حلاف، وإن هلك بعد ما فارقه الأول. فالأول يضمن للا خلاف، وأما الثاني: فقيه حلاف، على قولهما يصمن، وعلى قول أبي حنيفة لا يضمن الالابهذا الدفع صار المال أمانة في يد الثاني؛ لأن للاول أن يحقط الودبعة بيد الثاني بحصوته، ولهذا لو هلكت في بد الثاني، والأمانة لا تضمن أندرن التعدي، ولم يوجد من الذني التعدي، إنما وجد من الأول، حيث غارفه.

فيان بدعي القسودع القسرورة] أن بأن ادعي أنه وقع التحريق في بيستيه، ذكر القيدوري أنه لا يصدق، إلا بيبة في قرل أبي يوسف، وهو قباس قواد أبي حنيفة رحمه انه تعالى .

وذكر في الهندقي " : أنه إن عدم أنه قد احترق بيته، قبل قوله ، رؤن لم يعلم لايقس قوله إلا بيهة .

1989 - وفي "القدوري" يقول الإناجعظ الوديمة في حرز ليس فيه مالت يضمن. والرادانة حرز غيره؛ لأن الحرز في يد ذلك العيرا، فصار الوضع في الحرز كالتسميم إلى دلك الغيراء أما إذا استأخر حرزًا للقسم، وحفظ فيه، لم يضمن، وإذا لم يكن فيه ماله؟ لأم عزلة

⁽١٨) ورد عي سبحة أف أ أو يصلم يكن أخاط تنزل المرادع.

⁽۲) البندس تسخلي أطأ و هما

يىئە.

١٩٣٥ - وسئل نجم الدين عن خفاف جرى إلى الترى للاكتساب، فأعظاء رجلا خفاً ليصلحه، فوضعه مع رحله في دار، ودخل البلده فسرق الحق، قال. إن كان التخذ دار للسكني بأي طريق كان، فلا ضمان عليه، وإن كان وصعه في دار رجل لا يسكن هو معه في نقل الدار، مهو ضامزه لأنه أودع الأمانة أجبياً من غير ضرورة.

١٠٣٥٠ - إذا كانت عند السرأة وديعة، حضرتها الوفاة، فدفعها إلى جارة، فهلكت عندها، فإن لم يكن وفت وفاتها معضرتها أحد من عبالها، فلا فسمان؛ لأنها دفعت الوديعة إلى الأجنبة لضرورة.

1970 - في أفناري أي الليث أرض هذا الموضع أيضاً: إذا آجر المودع بينا من داره من إنسان، ودعم إليه الوديعة إلى هذا المستأجر، فهذا على رجهين إما إذا كان لهما -أعنى الأحر وانستأجر " غال على حدة، وفي هذا الوجه عليه الضمان؟ لأنه تبس في عبائه، ولا وبزية من في عبائه، وإن لم يكن لكل واحد منهما غلق على حدة، وكل واحد عنهما بدخل على صاحبه بغير حتمة، فلا ضمان؟ لأنه عنزلة من في عباله.

وهي هذا الوضع أبضاً: رجل غاب، وخلف امرأته في منزله الذي فيه ودائع الناس، تم رجع وطلب الوديعة، طلم يجده، وإن كانت المرأة أسية، فلا ضمان على الزوج، وإن كانت عبر أمينة، وعلم الزوج بذلك، ومع هذا لوك الوديمة معها، فهو صامن

وعن هذه المسالّمة قالنوا الهنم بأن يتم رأبه : خلام خويش ماند، فذهب العلام بودائج الناس ، فأمواكه أن ضاهل شود، إن علم أن الفلام سارق، وليس بأمن حرالة أعلم - .

الفصل الثالث في الشرط في الوديعة ما يجب احتياره وما لا يجب اعتياره

۱۰۲۵۳ ما محمد في الأصل . إذا أبردع رحل رجلا أنف درهم، وقال له: أحبأها في بنك هذا، فخدأها في بيت أخر من داره تلك، لا رصاءن استحدثاً الأنه إقا براعي من الشروط ما بفيد، وهذا الشرط لا يقبد ألا ثرى أنه نو قال له: أخبأها في هذا الصندوق. قحاها في صندوق اخر في بيت، فضاحت، لا ضمان عليه .

ولو قال: أحياها في هذه الدار، فخياها في دار أخرى في محلة أخرى، أو في تلك المحلمة عهو ضامن، وأو في تلك المحلم و في شرح المحلم و في أن المحلم و في أن المحلم و في أن أخياها في هذه الدار، والاسخيزها في دار أخرى، فحياها في الدار الأخرى،

وفي "شرح الطحاوى : إذا تبانب الدار التي خياها فيها، والدو الأخوى في الحرز على السواء، وكانت الدار التي خياها فيها أحوز، فلا ضمان عليه، سواء بهاه عن الحب، فيها، أو البرينية.

وفي الوادر هشام عن محمد رحمه فه تعالى. أنه إن كانت الدار الثانية أخرز، فلا صدال ولم يذكر محمد في مسالة الميتن ما إذا قال. احباها في هذا البيت، ولا تخيأها في هذا البيت، فخيأها في البيت المنهى عنه، ذكر شيع الإسلام في اكتاب الوكالة في باب وكانة المدى: أنه يضمن.

وفي أشرح الطحاوي ؛ وذكان البيت الآخر أحرز من اللهي عنه، يصمن، وما لا قلاد والحوام في العربين بظير الجواب في الدارين

۱۰۲۵۶ - إذا قال للمودع: احفط الوديعة ببعث، ولا تضمها لبلا ولا نهارًا، توصمها مي بنه، وعلكت، فلا ضمان، وإن كان علما شرطً مفيدًا؛ لأن هذا لا يمكن اعتدره

إذا قال 15 الحفظ في منه النصراء أو قال له : لا تخرجها من هذا المصر، فسافر بساء إلى كان سفرًا له منه من ضمن ، وإن كان سفرًا لابلد منه لا يضمن

ميان : إنّ أمكنه حفظ الوديمه في النصر الذي أمر بالطفظ فيها مع السغر ، إنّ كان تركّ عبداً له في المصر المأمور مم أز يعفر من في مراله، فإذا لم يكن له عبدل ، أو كناك إلا أم

احتاج إلى نقل العيال، فسافر. قلا ضمان.

هذا إذا عين عليه مكان اخفظ و إن لم يعين عليه مكان الخفظ و لم ينهم عن الإخراج عن المسرد بن أمره بالخفظ مطلقاء فسافريها ، إن كان الطريق مخوفًا ، يضمن بالإجساع وإن كان الطريق مخوفًا ، يضمن بالإجساع وإن كان الطريق أمنًا ، إن كان الموديعة فيّا لا عمل لمه و لا موفة فلا ضمال لا لا نام المريق من الخلط به والا موفة و كان صالح للحفظ و الأمر الخفظ مطلق ، فكان صالح للحفظ و الأمر الخفظ مطلق، فيدخل هذا الرع من الحفظ فته . قامًا إذا كان المراكز ويمة شباً إذا حسل وموفة أن إن كان لا دله من السفريها ، فأما إذا كان عجر عن الحفظ في المصر الذي أودعه فيه ، فإنه لا يضمن عندهم جميمًا ، فأما إذا كان له يد من المبافرة بها ، قمل قول أبى حبيفة رحمه الله تعالى الا خسمان ، قربت المبافة أو بعدت عملا لا طلاق الأمر بالخفظ نقبذ بحكان الرديمة عرفًا وحمد الله تعانى : يضمن ، قربت المبافة أو بعدت ، لأن الأمر بالخفظ نقبذ بحكان الرديمة عرفًا وعلى قول أبى يوسف : إن قربت المبافة فلا ضمان ، وإن بعدت ، فهو صامن .

١٠٢٥٠ - وإذا دفع الرجل إلى غيره وديعة، وقال ٢٠ لا تدفعها إلى امراتك، فإنى الميدنات الله المراتك، فإنى المهمنيات أو قال: إلى عبدك، وما أشبه ذلك، فدفع إليه، فإن كان لا يحد المودع بلنا من الدفع إليه، وإن كان يجد بذا المودع بلنا من الدفع إليه، وإن كان يجد بذا منه، فهو ضامن، لأنه خالف شرطاً مفيدًا؛ لأن من في عباله قد يتفوتون في الحفظ، ولا ضروره له في ذلك.

۱۹۲۵ - الوادع إذا وضع الوابعة في حانوته ، فقال له صاحبها الاقصع في اخانوت. وإنه مخوف دتركها فيه ، حتى سرق فيلا ، فهذا هلى وجهين : إنا لم يكن له موضع اخر أحرز من الحانوت، لا يضمر ، وإن كان له موضع آخر أحرز من الحانوت، يضمن إذا كان فادراً على الحمل .

1 : ٢ على أفتاري أبي اللبت ؟ رجل دفع إلى رجل مرا، وقال. شي ما أرضى، ولا نشق به أرضى، ولا نشق به أرضى، ولا نشق به أرضى غيره، فصباع المر، فيهذا على وجهين ؟ إما إن صاع قبل أن يفرغ من المتق الثاني، أو بعد ما فرغ، ففي الوجه الأول يفسمن ؟ لأنه مودع مضالف، وفي الوجه الثاني لا ؟ لأن الشاق اجر أو معير، فكيف ما كان، فالمرخير مستاجر ولا مستعار، وإنا على وديمة، فإذا شق بأرض غيره صار مخالفًا، فإذا هلك قبل أن

⁽¹⁾ حكمًا ورد في حميع النمج التي عندنا. وورد في الأصل: لا حمل، ولا مؤنة ا

يشرغ من الشق، فقد هلك في حالة الحلاف، وإذا توك الاستعمال عاد إلى الوفاق، فيخرج. عن الصمان، وحكم الوفن كالدويعة، هذه الحملة في كوي الفضلي.

1930 - وسئل أبو يكر عن أكار لامرأة، فانت له: لا نظرح أموالي في منزلك، وهو يطرح في مرله، ثم جني جنيه، فهرسه من مترله، فرقع السلطان سائنان في متزله، فين: قال. إن قاذ منرله قويبًا من موضع التيفير، فلا ضمال عليه؛ لأن حجرها لسن يعتبر؟ لأن حفظ الكدس وتحصيته كان عمل الأكار، وقد طرحه في موضع أحسن من التيفير، وأحف مؤنه علا يكون ضامنًا.

مثل انتفيه أو بكر، قال المصع للتاجر: صعها في هذا العدل، وأشار إليها، فوضعها في الحقيق، قال: ضمور. وإن قال: صعها في الجوالق من عيم إشارة، فوضعها في الحقيقة، قال الالضمن.

وضع الكتباب في بد منومط، وأمره بأل يسلم الصف الى عربه، إن دفع إليه الغراهم قيل مصى ثلاثة أشهر، فلم يدفع إليه ولا بعد مضى سنة، فجاء الطالب يربد أن يستود الصف منه، قبال: إن علم إيضاء حف قبل للدة أو بعدها، بدفع الشوسط الصك إلى المطلوب دون المعالب.

1973 - قال محمد التي ثلاثة لمر أوهعوا رجلا مالاه وقالوا: لا تنفع المال إلى أحد وما حتى تجتمع ، فنعم نصيب واحد منهم إليه ، قال: صمع قباتًا ، وبه قال أبو حنينة رحمه الله تعالى، ولم يضمن استحمالًا، وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى .

الفصر الرابع فيسايكون تضييعاً للوديعة ، وما لايكون ومايضيين بمالودع، وما لايضيين

١٩٦٠ - اوا قال الوج استطاع الوداية منى، أو قال بالدامية بسفة الفراد الدامية المنظمة او أز مراه الاطهمال والرقال المراه المنظمة الوداية المناه المنظمة المن

۱۰۶۰۱ و الذي يزيد هما الإشكال، أن المواج إذا دفع الوجهة إلى من ليس في عيامه . أو هنكت لوديعة عي مدالتاني قس ال فقارقة الأول، فإنه لا حسمال على الاول، لا حلاف وإنما لا يحب عيم التسميل ٢ لأن مجرد الإبداع ليس شفييع، وإنما التصميح المذهب وترت المعظم ولم يوجد بعد.

1973 و النافي بإيده أيضًا عادكو في الفتفي الإطافيل الرحل تقوم الشهدو أن والمافية أو رضي كذا وكذا وإلى قد بعاد ظاهر، وفيصات [قدته أو قال أه مودع ما معلم بودبعين الإقال العداء وقيصات] الدنهاء الالضائل لذلك بالمهائل: ودفعتها، الان لجرد البلغ أسى سبب للصلمان، فكذك في مصافية يشعن أن الايحب تضلمان بجره فوله: أسقطت إلى يشيرط مع دلك أن يقول، اسقطت وتركك الالفول، أسقصب ودملت أو القول السقصاء ودملت أو

وقالوا: في قرله المقطت يتيمي أن يصمن الأنها عاسقطت للقصير من جهند. إما في السباد أو في جملها في محر الا يختطها.

١٩٢٦٣ - وفي ١٠١وي أبي النبك الاستوقى قدم من خالوته إلى الصلاة، أو حاجته، وفي حالوته ودائع، فضاع نسي الله، لا فلمان عليه، لأنه عبر مضيع لما في حالوته؛ لأل

(69 ما بن المفوقين سخط من الأصلى والمنامس طاوم وف.

جيرات بحفظونه ، لا أن يكون هذا إيناها من الجبرات بغيل: لبس للسودع أن يودع، لكن هذا مودع لم يصبح. وذكر صدر الشهيد في أحر كنات العصب مسألة تعال على الضحان عهنا، وبتأمل هند العتواني.

١٠٢٣٤ - وفي أختاري أبي النبيت ١٠ وموال الودعة أن١٠ وصاهت الوهيمة بن يديء فقمت وتسبيتها وفياعت يصمع والأناشب وتغييع سه . ولو قال: وضعت س يدي في ماري، وطمألة محالها ينقل ، إن كان مالا لا يحفظ في هر صة الدور، وعرصة الدار لا نعد حرةً الله ، كمرة الذهب ونحرها ، فكذلك .

والواقال: دفيك في داري، أو قال: في كرسي، ويسبت موضعها، لم يضمن إذا كان للدار أو للكرم باب، لأبه بيس تضبيع الولز قال: دفت في موضع أخوا، ومعيث مكامها ه بصمر ١ لأبه تصميم وكمانك لوالم يبين مكان الدفيء لكنه سبرفت الوديعية عن المكان المشفون، فإن قال للشار والكرم بأسالم نضمن، وإنَّ المركن ألهما السايصمن

١٠٣٦٥ - وهي أول هذه الكتاب إذا وصد الوديعة في مكان حصير قدمي، اختلف الشايغ فيها: قال بعصهور: يصمن، وقال بعصهم الابصمن، قال صدر اللهبد، والمحمر أمه إن قال: وخسمت في داري. فتسيت المكان لا يصمن الأذاله أن يضع في داره، وإن قال. لاأوري وصنعت في داري أم في سوطيع احمره ينفيسن « لأل لايدري أنه وضم في سوف، له ولايه الرصع

وقد فيل إذا كانت أتوديعة مدمونة في الداراء أو في الكرم لا ينتم ط الذبكون لها بعد، ألاثري أندلو سباق المدعود في المفارة بفطع، وإدا نهاكن مددونة إذ كانت موضوعة في موضع لا يدخل عبيه أحد إلا بالاستئداق لا تضمن، وأنَّ لم يكن ماب

١٠٢٦٦ - للودغ إذا وصبع الوديعة في الجيالة ، فسرفت الوديعة ، ضمر : الأنه ضبعها ، هإن توجهت السواق تحو الودي، فدفن الوديعة في الجمالة حتى لا يؤحد من بده، و مر من خوفهم، فلم يطمر بالتكان الدي دفن الوديعة فيبع، إنا امكن أنا بحيط له علامة، فلم يقعل صمن ، وإن لم يمكام أن يجمل لذك علامة وامكنه العباد مأفرات الاوقات بمدارو لو الحوات. علم يفعل وأخره تم حاده هلم يحد الوديعة . كان فدمنا

١٠٢٦٧ - وإن كالهر مبالوديعة معيه . بمحمان حماة ، فلما ترجهت أسر في فالدرب الوديعة : الافتياء فدفت ، لم ذهب السراق، وذهبو النشأ بعد ذلك، أو ذهبو أو لا. تم دهب السواق، ثم حضروا، فلم يجنوا المعمول، فلا نبك الا فلودم لايكون ضامكًا في هذه الصورة، وأما إذا كان المودع وحده والمسألة بعالها ، فالجواب فيها على التفصيل ، إذا دهب السراق أولا ، وثمكن المودع وحده ولغ الموديعة ، فلم يدفع ، وثرك تمه مع الإمكان ، فهو ضامن . وأما إذا مكت السراق أمده ولم يحته المواد شمه لخوفهم ، فدهب ، ثم جاء ، فلم يجد ، فهم المحل وجهين : إن جاه على صور ما أمكت ، وزال الحسوف ، فلم يجد ، لا يكون ضاماً ، وإن غلى وجهين : إن جاه على صور ما أمكت ، وزال الحسوف ، فلم يجد ، لا يكون ضاماً ، وإن غارى المرفد : أن السفية إذا حيف غرفها ، فوضوا بعض الحمولات ، ووصعوها في باحيف أهل سعوفند : أن السفية إذا حيف غرفها ، فوضوا بعض الحمولات ، ووصعوها في باحيف المضاع شيء من ذلك ، إن ضاع قبل زوال الحوف لا يكون الرابع ضاماً ، وإن ضاع بعد روال الحوف ي كان ضاماً ، وإن ضاع بعد روال

١٠٣٦٨ - الوديعة إذا أنسبه ها العارة، وقد اطلع الودع على نقب معروفة ، إن كان أخير صاحب الوديعة أن هناك مقب العارة، فبلا غسمان، وإن لم ينخس بعيد ما اطلع عليه، ولم يسفد، ضمن ؟ لأم ضبعها.

وفى أمجسوع التوازل: سئل تجم الدين وحمله انه تعالى عمر دفع عضا إلى خفاف البصلحة ، فترك الحفاف في حالونه ، قسرق لبلاء هل يصمن؟ قال: لا ، إن كان مي الحالوت حافظ، وفي السوق حارمي ، وكان الشيخ الأجل ظهير الدين يفتي بعدم القسان ، وإن لم يكن هنك حافظ، ولا حارس ، وقد قبل : يعتبر العرف، إن كان العرف فيما بين النامي أنهم بتركون الأشباء مي الحوات مي عبر حافظ، ولا حارس في السوق، قلا فسمان ، وإن كان العرف بخلافه ، يجب الضمان .

١٩٦٩ - ولذلك قبل: أو ترك باب الدكتان مفترحًا، وكان في موضع ذلك عرفهم رعادتهم، لا ضمان، وفي بخاري جرى العرف بنرك باب الدكان مفتوحًا باليوم، وتعليق شيء على باب الدكان مفتوحًا باليوم، وتعليق شيء على باب الدكان فحر الشبكة، وأشباه ذلك، والرواية محموظة فيما ترك الحائث النوب الذي نسبح بعضه. والغزل في ببت الطراز ولم بكن هناك حافظ، ولاحارس في السوق، أنه لا صمان على الحائك.

۱۰۲۷۰ - وهي "قتاوي أبي اللبث " اللودع إذا وضع الوديعة في الدار، وخوج والباب مفتوح، فجاء ساري، ودحل المدار، وسرق الوديعة، فإن لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع المودع الحنين يضمن ا لأن هذا تضيع .

١٠٢٧١ - إذا وبط دابة الوديعة على باب ناره، وتركيها، ودخل الدار، فضاعت، إن

كان يحيث يراها، فين ضمان، وإن كان يحيث لا يراها، فإن كان مي الصراء فهو ضامن، وإن كان في الفري، فلا ضمان، وهذا لأن العادة في حق أهل القرى أن النساء يجلسن على بات دورهن، فيحفظ ما على باب جارهن، فلم بكن مضيعًا، ولا كدلك في الأمصار.

وإن ربطها في الكوم، أو على وأس الغانيو ، وذهب ، مغذ فيل : إن غاب عن بصوء فهو ضامن، وإن لم يغيب عن بصره فلا صديان. وقد قبل: إذا كان للكوم بالسوحيطان فلا ضمان على كل حال، وقد قبل: يعتبر العرف في هذا، وقد مرجس هذا.

١٠٢٧٦ - الله دع إذا جنعل دراهم الوديمة في خلف وسنقط عند قبل: أن يجملها في الخصائرمني، فهو ضامل؛ لأنه يحتاج إلى رفع الرجل الرمني عند الركوم،، وإن جعلها في الحقب البسري، فلا ضمان. وقبل: ﴿ وَمِعَانَ عَنِي كُلِّ حَالَ ﴿ لَأَنَّ العَادَةُ جِرَبُ وَجِعَلِ النَّاس أدوالهمافي خفافهم ولابيزون بين ليمني والبسري

وكالذلك إذا ربط دراهم الوديعية في طرف كسمه، أو جمعلهما في الأذناء أو في طرف العيمامة ، فلا ضماق؛ لأن الناس في عادتهم كذلك يضعفون ذلك بأسو الهيم، ويحدون ذلك حمطًا. وكذلك لو شنا دراهم الوديعة عملي مبديل، ووضع في كعم، فمسرق منه، فبلا

في أفتاري أبي النبت " إن جعل الرجل دراهم الوديعة في حبيم، وحصر مجلس والتسوير السرافات منه وافلا فيتمال الأنه بحقق ماله هكذا. ذكر في أكاري النسفي : (وإن ظن أنه إن جعلها في حبيه، فإذا هي لم تدخل الجنب، فعليه الصمان

١٠٢٧٣ - إذا قال التودع. لا أمري أضبعت للوديعة، أو قم أضبع، يضمن وقو قال. لاأدرى، أضاعت الرديعة أو لم تضم، فلا ضمانه؛ لأنَّا في الرجه الأول محقق ما توهم، يجب الضمان، وفي الوجه التاني لا.

١٠٢٧٤ - في افتاري أهل سموقيداً : إسرأة أودعت صبية من سات سنة، فاشتعلت كيء، قوقعت العبية في الماء، لا ضمان عليا.

فرق بن هذا ردين الخيصين، حكدا ذكير المسألة في افتتاوي أبي اللب الدوني هذا الجواب لوع نظر، وسيقي أنابقال: إنالم بعب عن تصيرها، فكا صيمان، وإنا عبالت عن بصرهاء فهي فينامنة.

١٠٢٧٥ - إذا يام المودع، وحعل الوديعة تحت رأسه، أو تحت جنبه، فصاعت، فلا نسمان هليه، وكدلك إذا وضعها بن يديه، ونام. وهو الصحيم، وإليه مال تسمس الأثمة المدرخسين رحمه الله تعالى عن خدرج كتاب المدرقة ، فالواد إلله لايجب العسمان في الفصل الماني إذا نام وفقلك أنه إذا تام مصطح ف فعليه الصمان، وعدمو شيء من ذلك وبما نقدم. وعد إذا كان في الحضر، أنه إذا تان في الدغر ولا صمان عليه نام قاسال أن مصطح ذ

۱۹۳۷ - وقی آخاری آبی اللست : منتل ابو القدسم و حمدانه نعالی عدم حمل تبات الودیمهٔ علی داشه، فنول عن داشه فی معمل الطریق، و وضع الثیاب آمنت حمیه، ونام علمیه، فسرق لتیاب، قال، وند أرادیه التوفی، فهو ضامن، وإنداً وادیه الحفظ، فلا فسمال، وإنداکان مكان التیاب كیس فیه دراهم، لم پشمس، لأنه لا پیجعل ذلك بالفتراهم، إلا للحفظ

ورقية أيضًا (* إذا كانت الوقيعة شيئًا يخاف عليه الفسان وصححب الوقيعة غائب، فإن وقع السودع الأمر إلى الفاضي حتى يسعه حال، وهو الأولى، وإن لم يرقع حتى فسمت الا صمان عليه الأن حفظ الوقيمة على مثقار ما أمراله .

۱۰۲۷۷ - وفي الحامع الأصغر للسنل أبع القاسم شمن عنده وديمة، فرقعها رحل، علم يمده اللودع، إن أمكه منعه وعقمه، فلم يضعل، فنهو صنامن، وإن لم يحمه ذلك لا أنه يخال دعاريه وضربه، فلا ضماء.

وفكر ضبح الإسلام في أود رصايا الجامع المودع إذا فل إسمانًا على أشاد الموديعة، وعايضهن المودع بد المرتبع تلفظ والمن الأساف حالته الأحداث أما يد ونمه فلا صدان

وفي أفحتاوي النسطي المستم عن سودغ ربع سلسلة ، اب خنزالنده فرائح الله والم يقال، وعرج، مسرف الووجة، قاب إن عداما الإنحالا وإمعالا ضمن، وما لا فلا

۱۰۲۷۸ - وفي فتايي العصلي ، سئل عمل حرج إلى الجمعة، وقرك باب حالوته معتواف، وأجلس على باب قلاكال ابد صغيراً له، وفي حالوت ودائع الباس، فسيرقت الموالع، فيال: إذ كان التبلي عن يعقبل المعطر، ويحفظ الأسها-، لم يفسس، وإلا فهو خاص

١٠٢٧٩ - وهيمه أيضًا : سنل عن سودع عالم عن يهده و قبل العالميسي: في في بينك سيء ، وأحد مه الضاح ، فقوا : جع إلى يهم، لم حجد الوديعة، قال : لا فسمان علم الفل له ! بديم الفتاح إلى الأحتى لا يصبر جاعل البت تما يه في يده؟ قال : لا .

• ٩٩٨٠ منتل أبو حدثر وحمدان تعانى عمن في حائزته وديعة وجل أحد سلطان الموديعة من حائزته لدايمه و وهنها عند وجل، هنال. إن كنان المرتبين طائعًا في الارتبيان منظمة من حائزته لدايمه و وهنها عند وجل، هناه و ولا غلم المنظمة والمنظمة ولا غلم المنظمة والمنظمة والمنظمة

الحابي أوإن كان لا يتبار على منع السلطان والمنتني عشر هذا الحالي أذى يضل بالعار ساله الما باكار إذا احبار سيراً من بلب (بسيدار ف و فوع طائع بضمن (و ثلثه إنه احبار الجاسي في هم وهو طالعه الضيمرات وكبدا تصيرات إذاكان فللتعاص أحيذ الدراهم فيدمرن أبد وتصبير الخالس والصوات مجرم حن في الشهاده.

١٩٠٨، ١ - ولد الل أخير الدين و حالم المحتملي عليين عنده و ديجة المسافا و وهي أساجه ماهو وغار فوضامتها أفتار والواحسيسا لوبالليل كالرسادة والموردها على صباحسياء عمال الرياحي ٢ كانات كذال وقد شاه ويعصها لافال أما يو بنيك أنها كه أو كذار وها صارعه كنه أم كما قائل الذياف هو صامها تحت وأمل الضيف [لا يحكم إينجاب الضمال، وبعد مانات أمث م لا يكن بحاب الصحاد تبحره الوضع تحت وأس لصيف) أ ما فاطاله مع حماراً والأنجازة قال حرصه أنه فهو حافظ لهال وليس مصمع ، قادا عاب لأن ره بر ف ماء الأمتر الله حفظها

١٠٠٠ - وفي المناوي في اللبان ارا على أودع إلا يشهلا فله فلات المجارين والم جان وأسردن و فعل أنه كان فيه فدوه قد ناهب منه و فقال المودع، فيصب ملك الونسي، والأدراي ما وإدرافلا فسمال على مودعاه والاتيان فلبه أيصاء الأبه لأبدعي فالبه تضبيعا

وكبالك إذا أددم عسارجل دراهم في فكيس، وذم بدن هالي المودم، أحاد هي أم، ا كالب الاترامين ولك ، وقال النودة : (دهب الكيس ، ولا أفرى قيم كان فيه ، فلا فسمال عليم والإعراز للاقلم

فيور. وينهمي أن يحمص هون محسداً عنول، القول،قول العاصب، ومودع في المقالر مع تهيمه

١٠٠٣ هـ ودا دالت الرأة تعلما أنبات أناس، فعلمات توبالرجل، فعلمته ، وعلقته مدال خصل منطحتها للتحقيقات فطار التواندامن الجانب الأحراء فبل أاهي فعامته وعلى فياس مسألة الطاحولة الهيء بما في كدب الفصب إن كان المصح ما تعماء الانامسين، وإنه وخامت التوليدعلي مطحها لشحمف فسرق للرماء فالراز إدائاها المطع حصون الايضامزاء فيس وعلى فياس بمبالة الطاحونة إذا مماكن الخصل مرتملاً فضمن

١٠٢٨٤ . وفي اللينفي يشر على أبي يوسف إذا صحد الوديعة عي، جه عمو سفاف عليها النفياء إلى كرابده لما فلكت لا يصحبناه فالما الاذا الجحود في فده الصورة حيبة من

والاح أبيست هذه العبارة من جميع البسيح ابتي توحف هدما

الغاز فبدران العقوانم سانعه سرا الأصارع أنشله هرافه وعاوف

حهات الحفظ، هكذا وقع في يعض تسخ هذا الكتاب أووقع في يعضها: إذا جحد الوديعة، تم أقبر ب وعلك ليريض مب . وفي هذا الكنياب إن أيضًا رواية الحسر بن زماد عن أبي يوسف: إذا جحد الوديعة في وحه صاحباء يضمن، وإنا جحد لا في وجهه، لا يضمن.

وقي النوادر عن محملات أبه لا ضمان إذا قم يواحه صاحبها بالحجود.

وذكر شمس الأثمة السرخسي رحمه الله تعلى في كتاب الرديمة"": إذا جحد الوديعة في وحمه المالك، لا بناه على [طلب المال، بأن قال المالك: ما حال الوديعة؟ يستنكره على]"" الحفظ، قال: ليس كك عندي وديعة، فلا ضمان في قول أبي يوسف، هذا كله في المقول.

١٠٢٨٠ - وأمازه جدد الوديمة في العقار، ذكر تسمير الأثمة المسرخسي هذا في شرحه: أنه لا صمان في قول أمي حنيفة وأبي يومف الأخر في جميع الوجود؛ لأن حجود الوديعة بمنزلة الخصيم. ومن المشايخ من قال: العقار يضمن بالجحود بلا حلاف[قال شمس الأثمة الحلواني. في ضمان الجمود في العقار عن أبي حبقة وحمه الله روايتان]".

وفيه أيضاً بشرعن أبي يوسف: رجار أستودع رجال وديعة ، فجحمها إياء ، ثم أخرجها العشية، وأفر ليا، وقال لصاحبها: البضها، فقال صحبها: دعها وديعة عندك، فصاعت بعد دلك، قال: إن تركها عنده. وهو قادر على أخدها إناشاه، فهو بريء، وهي وفيعة عنده، وإن كان لا يقدر على أخذها، فهو على الضمان الأول، يعني به الضمان الثابت بالجحود، قان الوديعة بالحجود دخلت في ضمانه . وكذلك إذا قال: اعمل به مضاربة .

١٠٢٨٦ - في المُتقى بشرعن أبي يوسف رحمه الله تعانى: إذا قال المودع لصاحب الوديمة: وهبت في الوديمة، وأنكو صاحبها ذلك، فلا ضمان عليه الأنه لم يجعدها، وزن طئيم صاحبها فمنعها ، صمن بالمع .

١٠٢٨٧ - أودع طشقًا عند غيوه، قوضع الودع الطشت على رأس التنور في بيته، فوقع عليه شيء. فالكسر، فالحواب فيه على التفصيل: إن كان وضعه على وأس النتور في بيته لمحطى مم الدور ، يضمني ، وإن كنان وضيعه كمديوضع في العادة ، لا لأجل التفطية ، لا يصمنء لأن في الوحد الأول مستعمل، وفي الوجد الثاني لا.

 ⁽¹⁾ ما بين المعقومين سافط من الاصل وأنستاه من طاوح وهـ.

 ⁽۱۲) وفي سبختي هـ ر م افي شوم کتاب الوديعة.

⁽٣) ما بين للعفر فين سافط من الأصل وأثبتناه من ظاوم وف.

⁽¹⁾ ما بن تفقوني ساقط من الأصل وأنبيناه من ظارم وف.

ومن هذا الحنس: أودع عندرجل طبقا، فرضع المودع الطبق على وأس الحد، فضاع، قون كان الوضع هلى وجه الاستعمال، يقسمن ، وإن كان الوضع لا عمى وجه لاستعمال، لايضمن ، وطريق معرفة ذلك إن كان في الجب شيء نحو الماء والدقيق، أو تحو ذلك عا يغطى العلى إنا أس الجب لأحله ، كان استعمالاً ، وإن قان الجب تحاليًا ، أو كان فيه شيء لايغطى وأمل الجب لأجمه ، لم يكن استعمالاً .

١٠٣٨٨ - وإذا أخذت الرأة توب الوديمة، وستبرت العجير، فنهى فسامنة، وهذا استعمال، وليس معلظ .

1.444 وفي "العيون". دابة الرديعة إذا أصابها شيء، فأمر الودع إنسان أن يعالجها، علم من ذلك، قصاحب النداية بالحيار، يضمن أيهما شاء، فإن ضمن المستودع، لم علمين من ذلك، قصاحب النداية بالحيار، يضمن أيهما شاء، فإن ضمن الذي عالجها، يرجع على الذي على الذي عالجها، يرجع على المستودع. فللمنافة على ثلاثة أوجه: إما إن علم أمها دلية المودع، أو ثم يعلم الكن لم يعلم." أنها فخيره أو علم أنها لغيره، بأن أخبره أنها فيست بنايش، ولم أومر فيها مؤا، ففي الوجه الأول يرجع؛ لأن الأمر قا، صعر، فانتقل الذهل إليه، وفي الوجه النان كذلك.

فرق بين هذا وبين مسألة حفر البنر في الحائط على ما ذكرها في كتاب الغصب.

والقرق: أن موضع تلك المسألة في الدار، والنداو إذا لم يكن الآمو ساكة فيها . الايعوف الها في يده لجوز أنها في يدغيره لعدم دنين اللك، أما الدابة نصفول، والبدعلي النفول لا ينبت إلا بالدليل، وإذا لم يوجد النفل من النبر، علم أنها ليست في يد النبر، فكانت في يد المنتودع، والبد دليل الملك، وفي الوجه التالك لا يرجع الآس الأمر لا يصح.

الموادع إذا بعث الحمال، أو البقر إلى السرج، يعتبر في ذلك العرف والعادة -والله أعلم-.

⁽٩) أتبت هذه العبارة من نسخة العا

⁽٢) ألتت فأوالمارة بريسخة أخل

الفصل الخامس في تحهيل الوديعة

1975- إذا سات الموقع محميلا للموقيعة، صميب وإما لأن ما بعد المدت من أخلا الورثة حميع ما ذاذ في يده لأن طلم الله بدل على الملك، ولا الدينت خلافة، ولم ينسب، والموقع بقسس عنل هذا المدكن وإما لأنه النوم أفاء الأمانة، ومن أداء الأمانة الروعاد طب المالك و [السبب ال] عند الموت، ولمو قرف الموقعاد طلب المالك، يصلمن، فكذا إدا ترك القباد [السبالية عندا لموت، وإما لأم حلط الموقعة عاله على وحد لا يمكن أنسير، ومنل هذا الخلط بوجب الضمان، كما في جانة الحياة.

الم المودع الفابصيين بالتجهيل هند الموت إدا لما يعرف الورثة الوديعة لعيبها

۱۹۳۹۱ - رقی الاصل و حالان جا الله رحل، فقال كل و حد سهما الودعتك مقه الوديعة، فقال الودع الا أدري أيكما السودعي هذه الوديعة، وأكبي اظام أنها لأحد، والمي الواحد منهما على ذلك بنف فعاليه أن يحلف لكن واحد سهما ما أودعا عند الوديمة بعيليا، والمنالة معروفة في كتاب الإقرار .

 مرض محمد رحمه الله تعالى ابن إيراه هذه المبالة في كتاب الوديعة بباد حكم العسمان يسبب التحهيل، فقال، إذا أبي أن يحلف لهمناء فالقاصي يدفع الرديعة إليهماء ريسمه فيما الوديعة بتهماء الأنه صار مجهلا في اس كل واحد منهما، فيصير صامناً.

وهي الشناب الأجناس . إن الأسانات تنقف بالموت مضامونة (دائم يديه) إلا في ثلاثة مواضع الحصصة منولي الوعم إذا دائم ولا يعرف حال عليه التي أحدها ، وقورسيها ، فلا صمار ، وأحاله إلى وقف علان .

١٩٢٩٠ - السَّاني: السَّلطان إذا حرج إلى الغروء فيضهوا، وأوقع بعض المبيدة عند بعض الغافين، ومات، ولم بين عند من أوقع، لا فيسان عليه، وأحاله إلى السبو الكبير أ

الله الله والم بيان، لا فسعان عليه مان الشركة، ولم بيان، لا فسعان عليه . وأحله إلى نبركه الأصل

⁽٧) أتشاء من بسخة أطال وكالرافي الاصلى المتعادمة قال الساي

⁽¹⁾ أندن من تسجة على وكالاحل الأصلى المهات مكان البيان.

١٠٢٩٣ - وفي الواقعات القراصي إذا فسفى أسوال البشاس، وموربين، ويوث على مجهور. إن وصعها في درته و لا يدري أبي الله ، ينسمن الأنه سود ومات مجهلا ، وإن ومعها إلى قوم، ولا مدري إلى من تقعها، فلا صماء؛ لأن القاصي ابس عودغ، وإعا الردع عبره، وذلك الغير عمل حاله لم يتب فصلا من موت محملاً.

وهي الهاروني النانواك المستودع لم مجات ولكن جن جنولًا مطبقًا، وبه أموال الفطاب الدويمة والمدرو حداء وقد يشمر الدر أنابرجم إليه عقله كانت ديناً عليه في ماله و ويحجل -القاصي له واليّا رضفتها من عالم، و تأخذ به صميتًا ثقه من الدي يدفع إليه ، فإذ أفاق المستودع لعداديث، وقبل: ضاعت عندي ألوديعة، أو هال: وددنها طبُّه، وحلف عالي ذلك، رجم بها عني الذي دفعها البهار

١٠٧٩٤ - وفي الأحياس): لو كان المنتودع ديم الرديعة إلى امرأك، وقد علم ولك، فيه مات المستودو، أخذت المرأة بها، فإن فالت لمرأة: قلا فساعت، أو فالت: قد سرفت، قالمول قولها مع يُهمها، ولا شيء عليها، ولا في مال البت.

وإن قالت الممرأة القدرددتها عابه قبل أناجوت، فالقول، قولها مع يجنها ، ولا صحاف عابية وأرضام ديئا عبي السيار

وإن كيان المنت نرك ميالاء صيارت الألف ديثًا فيسمنا ورثت لمرأة من الزوج • لأنهما لما زعيبك أنه ويعها إسه فقد زعمت آلها فالمردد معاسونة عليه فواد سجهلا مواصمها حجة في حقها

وإن تم يعلم أنه دفعها إلى أمرأته و إلا بقوله الناب قبل له قبال أن يواب العاجمات والألف النبي أودعكها والالالا فقال. وفعانها إلى الرائبي، ثم ماليا، ثم سني المرأة، فأبكرت ألا يكون وفيها البهاء فرنها تحلف ولاشر وحشهار وإناكان البت ترك مالاء فهي دين فيعا ورنت المرأة عربي الأنها من فالت: لم يودعني و فقد رعمت أنها عنده على طانها و فإنها صارت عليه و والدبن مقدم على المرات وزعمها يعتبرني حفهاء

وفيه أيضًا: إذا قال الفيارب قبل أن عوت: أودعت حال الفسرية قلافًا الصيرفي، ثم مات. فلا شيء عليه، ولا على ورثته، وإن قال الصير في " ما أودعني شائد، كان القول قاله مع بينه، ولا شيء عليه، ولا على ووثة المنت ، إلا سات الصيرفي قبل أنَّ يقول شيئًا. ولا معلم أن المصارف دفعها ولي الصاورتي إلا وقوله الانصماق الصدر في أوإذ كان دفعها إلى الصير في بيبة، أو إفرار من الصير في ، قم مات الضارب: ألدمات الصير في ، ولم بينها، كانت دينًا في مال الصرافي، ولا شيء على السودع

وإن مات انصارب، والصيرفي حيّ، مقال الصيرفي ارددتها عليه في حياته، قال يقول توله، ويخلف ولا ضمال عيه ، ولا على الله.

۱۹۳۹۵ وإن أردع حرية، همات المستودع، ولم يبي، ثم رأها حية بعد مونه، فلا صمان على المستودع، وإن لم يرها بعد مونه، فقالت ورئته فد ودنه، عبيه في حينه، الو هرسة، الايقبل قوله في شيء من ذلك؛ الأنهم بدقعون عن أنفسهم الضمال، وتصبير فيعتها أخراما، أوها حة عده دياً في ماه وكذلك العارية والإجارة في الأجماس أيضاً.

١٩٢٥ - وهي أسوائل البدامات المستودع، فقال ورث: قدود الوديمة في حساته. الم يقبل قولهم، والضمان والحد، في مثل البت الأنه مات مجهلاء وإذا أفام الورثة البينة على إفراز البت أنه قبل في حياته الرددت الوديمة، فلا ضمان؛ لأن التالت باللبنة العادلة كالنابت عيالًا، ولو عايد إثرار المودع حال حياته بقلك، تم مات، لا ضمان عليه، كذا هها.

1959 . وفي أشوافعات إن اختلف الطائب وورث المودع في الوديمة ، فضال الطائب أورث المودع في الوديمة ، فضال الطائب أورثة كانت قائمة بعيثها بوم مات المودع ، وكانت معمودة ، فتات والمستحجج الآل المودع ، وكانت معمودة ، ثم هلك بعد موته ، فالشول قول الطائب ، هو الصنحيج الآل الوديمة صارت دياً في التركة فاعراً ، فالورثة بدعون أمراً بخلاف الظاهر ، والطائب متمسك عاهر الضاها

1954 - ذكر عن الجامع الكبير : وارت مستودع قال لصاحب المال. قد فيعمت معض ويعتند، وقال صاحب المال. قد فيعمت معض ويعتند، وقال صاحب المال: له و أن تقر بقيص شيئا، فيل لصاحب المال: لابد أن تقر بقيص شيء، وقطف عنى صاحب الموردة الأن بقود المستودع عنى صاحب الوديمة بالتبض حالم لكونه مدعيا من جهت، فصار إثر و متوقع ارصاحب لوديمة الأثرى أن المستودع لوالم المالية المستودع لوالم المستودع للمستودع لوالم المستودع لوالم لكون المستودع لوالم المستود لوالم المستودع لوالم المستود لوالم المستودع لوالم المستودع لوالم المستودع لوالم ال

وبو أفر صاحب الرديعة بقص يعض الوديعة ، ثم مات السيودع ، قبل له: أن الأنه أثر الشهل من مجهول ، فير له: أن الاله أثر الشهل شهد شيء مجهول ، فيرحم من البيان إليه ، فإدا بأن كان القول فرقة في البيان ، كذلك ههذا ، وعليه البيعي فيما يدعى البوثة من الزيادة الأن ورثة المستودع صاررا صامون شجهيل المورث ، والصدامن إذا أدعى على صاحب الشمال ريادة قبض كنان العبال قول مساحب المسادر عادة قبض كنان العبال قول مساحب المسادر عادة المعاد ، كما في العساد و المصوب عنه المسادر عادة المسادرة المسادرة

وكذلك لو قال رب الوديمة: قد تبعيت بعض وديمتي، تبرسات المستوج، فالقول قول رب المال فيما فيض؛ لأنه إفراز نقيض شيء مجهول، ويرجع في البيال إليه ، ويكون القول قوله فيما وراء دلك؛ لأنه متكر للقيص، والورئة صادنون بسب تجهيل السنودج، فكان الفول فوقه، وكذلك لو قال ذلك بعد مرت المنودوء لأن العني يجه مهما

1974 - من المتنفق : وجلان أوده ألف درهم، فسات السنودع، وتوك إداء فادعى أحد الزوجين المتنودع، وتوك إداء فادعى أحد الزوجين أن الابر استهنك الوديعة بعد موت أبيه، وقال الأحر : لا أدري ما حالها، والذي ادعى على الإبر الاستهلاك، فقد أبر ألاب منها، حيث رعم أن أباد مات وتركها فائمة بعينها، فاستهنكها بنه، وادعى الصمان على الابن، فصدق في حن الآب، ولم يعدل في من الابن منى لا يقضى له على الابن بنيء، وأما الآخر، فله خمسماله درهم من مال المت لوجود التجهيري من منه، ولإشاراده صاحب فيها.

۱۰۳۰۰ و وي أطفاعه الكبير التصابي الرائن حشو سنة. يفقل البيع والشراء، وهو مهجور عبيم، أودعه رجل ألف درهم، فأدرك ، ومات، ولم تشرع حل الودعة، فلا ضمان في ماله إلا أن شهد الشهود، أنه أدرك وهو في بده.

والحكم في المعتود نظير الحكم في الصبي إد أفاق، ثم مات، ولم يدر ما حال الوديمة، لا مسئل في ماله، إلا أن يشهد لنهوداته أفاق وهي في بده.

ران كان الصمى مأذول له في التجارة، والمسألة الحاليا، فهو صامن للوفيعة، وإن لم يشهد السهود أن الصبي أدراك وهي في يده ، وكذلك الحكم في للعنوه إذا كان سأفول له في التحارة

ولو أن عبدًا مهمورًا عنه أودعه وجل، تم أعتقه الولى، ثم مات، ولم بين الوديمة، فالوديمة دين في مال الميت، وإن مات مهو عبد، قلا شي، على مولاء، إلا أن يعرف الوديمة بعيمها، عرد على صاحبه،

وإن أذن له المولى في التجارة يعادما استودع، ثم مات، فلا نسمان عليه إلا أن يشهد التهود أنها كانت في يده بعد الإذن، فإذا شهاء الشهود بذلك، ثم مات، ومرك مالاء فالوديعة في ذلك لمال

1979 - في المتنفي الرجل أودع رحاة بطيخاء أو عساء وغات ثم مات المندوع، ثم قدم المودع مددمدة بعلم أن تعك الوديعة لا تنفى إلى تلك المدن، فهي دين في ساله الميت: لأنه يعلم ما بينها يعد الموت، وهذا بناء على ما فلك إل أجهيل الوديعة [حنم الموت]" سبب للصمان.

(1) أنسك هذه العارض : الحداج

الفصل الممادس في طلب الوديعة، والأمرياند فع إلى الغير

١٩٣١٦ عن التاري العضلي إذا طلب صاحب الوديعة، فقال الموض السبب غلام علما كان من العدم قال الموضع السبب غلام علما كان من العدم قال الموضع أضاعت الوديعة، عالما كان من العدم قال الموضع أضاعت الموضعة على أو يتما فقال إن قال: قال قال الموضعة في الما قال المداونة في المنافض والأن على المنافض والأن قوله أو طلبها عليه والمنافضة في منافضة والمنافضة في المنافضة وإن قال، معدملك فلا ضمال والألا المنافضة.

في محموع الوازل 1 إذا جاء الودع إلى المودع، يربط استرد دالوديمة و قبال الودع : لا تكنني أن أحضرها فلده الساعة ، وتركتها ، ورجع ، فهذا ابتداء إيداع ، قال نمه : 14 طالبه برد الموديمة فقد عزله هن المقطاء فحرج من أن يكون مودعات وماشرك عنده بعد ذلك مساء مودعاً المقالية

١٠٣٠٣ - وبه أيضًا إذا قال ب الوديمة الموجع الحمل في الوديمة اليوم، فقال: أفعل فقيم بحسبها إليه ، حتى مضى اليوم، وهلكت سده بعد دلك، فلا ضمان، لأنه لا لحب على الودع نقل الوديمة إلى صاحبها، بل مونة الرد على صاحب الوديمة.

وهيه أيضاً: مثل شبح الإسلام عمن قال المودعة إذا جاء كه أحى، فادفع وديعتي التي عندك إليه، فجاء أحرد، وطلب الوليمة، فقال المودع؛ هذا إلى بعد ساعة، الانفعها إليك، عند عند إليه، قال: إنه قد كان هنك قبل مسالتي، عند إلى بعد ساعة، عهو صناهي الكان التنافض، وهذه السافة قريرة من السائة الفاكورة في أول هذا الفصا

3 ° ° ° ° ° ° وي التوازل ° قال مداحب الوديعة للميادع في السراء من أحيرك بملادة كداء فادعمهة إليه فحاء ، حل، مرغم أنه رسول المودع ، وأتي تلك العلامة ، فلم مصدقها طودع ، ولم ددهمها إليه حتى هلكت ، فلا فسمان ؛ لأنه يتصور أن بأني غير رسوله بلك العلامة .

1979 - رسول المودع وذا مده إلى المودع ، واطلت الوديمة ، فطال المودع ، لا أدفع إلا إلى الدي جناء بها ، فقم بدفع إليه حتى مكتب ، ذكر شيخ الإسلام بجم الفهي عمر النسفي : أنه يضمن ، وفيه نظر ، فقد دكتر في الكتاب في مواضع أن من جاء إلى مودع رجل ، وقال: وي

قبلانًا وكفي بقبض وفيعته منك، فصدف في دعوي الوكالة [لا يؤمر بالفع الوفيعة إليه. بخلاف منا إذا قال: وكلني بقيض ماله عنيك من الدين، فعمدقه المدرن في دعوى الوكائة بؤمراً"، فإنه يجبر على ديم الدين إليه.

١٠٣٠١ - رجل بعث توكَّا له إلى القصيار على يدي تلميلة، تديعت إلى القصيار أن الاندف التوب إلى الذي جاءك به ينظر . إن كان الذي جاء بانترب إلى انقصار لم يقل للفصار . هذا ترب فلان بعنه إليك، لا يضمن القصار بالدهم إليه، وإن قال: هذا توب فلان بعثه إليت، فال. إن كان الذي جاء بالنواب منصرفًا في أموره، فكذلك لا يصمن، وإن لم يكن منصرفًا في أموره: ضمن بالدهم إليه، هكد قبل. وفيل. ببيغي أن يضمن، وإلا كان متصوفا في أموره؛ لأنه لذنهي الغصار عن دفع الثوب إليه، فقد عزله عن هذا النوع من النصرف. والأول أوجه؛ لأذالعزل لايصح من غير علم المعزول، وليس في موضع السأله أد الذي جاه باللوب علم

١٠٣٠٧ - في الأصل: إذا أمر صاحب الوديعة المودع أن يدفعها إلى رجل بعيم، فقالان دفعتها إليمه وفبالاذنك الرجل المرأة بضها منكء وهالرب الوديعة المهدمعها إليه، فالقول قول المنفوده، ولا نسمان على المدقوع إليه [ربعتبر قول الودع في حق براءته عن الصمان، لا في حق إيجاب الضمان على المدفوع إليه] ".

٣٠٨ - وفيه أيصًا. أودكرج رجع دراهم، فجاه رجل، وقال: أرسمي إليك صياحيه الوديعة لتدفعها إلى)، فدفعها إليه، فهلكت عنده، ثم جاء صاحبها، وأنكر ذلك، هانستودع ضامن ذلك، وهل يرجع على الرسول به ضمن؟ إن صدقه الدفوع في كومه وسولاء ولم يشترط عليه الضمان، لا يرجع، وإن كذبه في كونه وسولا ومع هافا دفع، أو الم يصدقه ، ولم يكذبه مع دفع ، أو صدفه ودمع على الضمان ، يرجع .

ومعنى الفسمان مهنا أن يقول المودع للرسول. أنا أعلم أنك رسول، لكن لم امن أن يحصر الملك، ويجمعه الرسالة، وبغممتني، فهل أنت ضامل لي ما بأضد سني؟ فيذا قال. معجء حصلت الكفيالة بدين سيبجب إلى سبب الوجوب، وأنه جائر ، فيترجع المودع على الرسول بحكم الكفالة.

١٠٣٠٩ - وهي اللسفي): ابن سماعة عن محسد؛ رجل أردع رحلا ألف درهم، ثم

⁽¹¹⁾ ما بين المعقد فين صافط من الأصل وأثبيناه من عدّ وم وف

⁽٧) أنتت هذوالماروم انسخة مار

عاد . بهي أمرت فلانًا مقابضها منه ، ثم بيسه عن فظال ، فقال النوشع ؛ فلان أذاتي ، وفائمتها إليه . وقال فلان الم أنها ، ولم أقبضها منه ، فإن المسترفع برى ، مها

ويي انفيادي استل الومكور وحيه الله تعالى عن موادع طلب الوهيدة من المستودع، وقد هاحت العدة وعقال استودع، الأامس إليها هذه الساعة ، فاعتبر على نفك المناحية ، وقال المستودع العنبر الوهيمة أيضاً، قال إن لم يصر الستردع على ردها في نفك الحالة ليمدها، أو لمبين الوقاء، فلاحمان، والقول قوله وبدر وإلا صور

وي اقت وي الاستقى الانتهام حمل وجل برقم من الحيطة الى بست وجي، وهو سائله و السممة إلى مرأته و عال دهدا وها مؤمر لاي بحق إلى ووحك و صاب علم أحدرت الروح عليه المستقل المستول و أو من أو من المستول و أو من أو من أو من العيد أن أدعت من محمل هذا الوقر و عبي الأأفيان الأربية والمرب أنه يكون عبدك المائلة الموالي و أصبح المائلة والمناف المرافية والمناف المرفق المناف المرفق المناف المرفق المناف المرفق المناف المرفق على الموالي والى المربع المائلة والمائلة والمائلة المرفق المر

۱۳۱۰ - و في الثناء ي ا وسئل مان خاصه أخر بألف درهم، وأنكر لاخر، نم أحرج للدى عليه أنف درهم، ووصعها في لد إستان حتى بأتي المدى مدسة، ملم بأت بالبينة و فاسترد المدى عليه الدراهم، فإني أن برد عليه، لد أهاروا على بنت الماجية، وفعيو، بالأنف، هل يصدى الفال ارذ وضع المدى والمدمى عليه عدد، علا يصدى و إدليس له أن يدفع إلى أحدهد، ورد الادع، حد الذل وضاء عدر يصابل الماع بدو الأدم، او عدد الماعة عدد الماعة الماعة الماعة عدد

الفصل السابع فى رد الوديعة

١٩٣١ - إذا ود المردع الرديعة إلى منزل المودع، أو إلى أحد من عباله، فهلك، قالمودع ضمامي، وأشار في "الجامع الكبير إلى أنه لا ضمان.

١٩٣١٣ - وإذا ردها بيد من في عبائمه فلا ضمانه وإن ردها بيد ابه ، والابن لبس في عبائمه فهلكت، فإن كان الابن بالغاء فهو ضامن ؛ لأنه لبس له أن يحفظ الرديعة بيده، إذا لم يكن في عباله، فلا يكون له الردييده.

وإن كان الابن غير بالغ، قلا ضمان؛ لأنه إذا كان غير بالغ، فتدبير، إلى الأب، وإن لم يكن في عباله، فالأب يتصرف به كما يتصرف لو كان في عباله، ألا ترى لو بعث الوديمة على يدى غيره، وقد أخر العبد من غيره، لا يضمن.

وهي النواول: قالوا: إذا كان الاين غير بالغ ، إغا لا يضمن بالرد عليه إذا كان بعقل الحقظ ويحفظ الأشباء ، أما إذا كان لا يحفظ، فهر ضامن.

۱۰۳۱۳ - إذا فاق المستودع لصاحب الوديعة : يعلن بها إليك مع وسولي، وسمى يعفس من في عياله، بأن قال: مع أمني، أو فاق: مع حبدي، أو ما أشبهه، كان القول توله، لأن له الردييد هولاء، كما له الردينفسه، كان القول توله، وكذا إذا ادعى الردييد هؤلاء.

١٩٣١ - ولو قال: ودونها بيد أجني، ورصل إليك، وأنكر ذلك صاحب المال، فهو ضاحن؛ لا أنه لم الله على ضاحت المال، فهو ضاحن، إلا أن يقس به رب الوديعة، أن يقسم المودع بيئة على ذلك الأنه ليس له الرديسة الأجنى، فإذا ادعى ذلك ققد أقر بسبب القسمان، وبقوله: وصل إليك ادعى ما يبرئه عن المحمدان، قلا بصدق إلا بحجة، والحجة إقرار رب الوجيعة به، أو البية.

وإن قبال: يعبث إليك مع مقا الأجنبي، أو فبال استشردهها إياد، ثم ردها على، فضاعت، لا يصدق على فلك، ويصير ضامنًا إلا يحجة ؛ لأنه أفر يسبب الضمال، وادعى ما يبرته، هلدائسائل في الأصل!

1-۳۱۵ - في المنتقر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: رجل أودع رجلا ألف درهم، فاشترى بها، ودفعها إليه، ثم استودها بهية، أو شراء، وردها إلى موضعها، فصاعت، لم يضمن، علل قفال: قد ردها يعينها إلى موضعها. وقد روى عن يبراهيم عن محصد؛ أله إدا قنساها عربمه بأمره، تم ردها إليه، تم وحده زيوفاء مهلكت، ضمن، علق فقال: لأن له أن يستعسلها في الذي مشاء، كسدتر أملاكه، وهماك ليس صرفها في سافعه، فهي عنده على الوديعة، فالتعليل على هذا الوجه مذكور في الكتاب.

معنى قوله في فصل الشفاء: له أن يستعملها في الذي يشاء، أن صاحب الوديدة لما أمر، بقضاء الدس من الوديمة، حسار مقرصاً الدراهم الوديمة منه، وصار المودع قاصياً دين صله من مأل نصبه، وحسار مثل ثالث الدراهم ديناً لصداحت الوديمة في ذمة الودع، فإذا ودت الداهم على الموقع، فقد عادت الدراهم إلى ملكه، فإذا ملكت فلكت من ماله، أما في فصل الشراء فالدراهم لم تصر علوكة للموقع، ورجب ودها بعينها؛ الأنها في حكم المغصوبة، فإذا ردها إلى مكتما، فقد أنى بالمستحل عليه، فيداً عن الصمال.

١٩٣١٠ - في الاصل : إذ كانت الوديمة دراهج، أو دنائير، أو شيء من الكبلات والوزولات، فأنفل المودع طائفة شها في ساجة، كان ضامتًا لما أنفل وبها، ولم يصر ضامنًا لما يقى منها، فإذ جاء بمثل ما أنفل، وخلط، صار صامنًا حسيم ما أنفل بالإثلاف، ومعاشى الخلط، فالواد وهذا إدائم يجمل على مائه علامة حتى خلفة بمال الوديمة، أما إذا جعل، لا يضمن، إلا ما أنفق.

وإن كان قد أنحذ معض الرديمة لينظم في حياجتم، ثم بداله وردو في مكانيا، فصباع. فلا صمان عليه.

واحتاف المشايع وحميداته تعالى في تحريج المسالة مضهم قانوا. لم يضمن أصلاء وبعضهم قانوا. لم يضمن أصلاء وبعضهم قانوا: ضمن أم برئ بالرد إلى مكانه، وهو الصحيح، وهذا الآن الدفع بنية الإنفاق أخذ لنفسه سبب الضمان؛ لأنه خلاف، كما نو كان توبا فليم، أو كان داية فركه، والقابل على أن الدفع بنية البع لصب الضمان حتى تو رفع ليبع، وماع، وضمن القيمة، نقذ البع من جهنه، وإنما يمذذ البع إدا استبد الملك إلى ما قبل البيع إلى المنتبد الملك إلى ما قبل البيع إلى المنتبد الملك إلى ما قبل البيع إلى المنتبد الملك إلى ما وسبب.

الفصل الثامن فيما إذا كان صاحب الوديعة، أو المستودع غير واحد

۱۹۳۷ - قال في الأصل : رجلان أودها دراهم، أو تنابيب أو نيانه أو دواب أو خبيدًا، مجاه أحدهما، وطلب حصيف والأحر عائب، قال أو حيفة رحمه الله تعالى . ليس للمودع أن يقع إليه حصيف، وقال أبو يوسف ومحمد رجمهما الله تعالى : يلامع إليه حصيفه والانكون فسمته جازة على الغائب .

وضع السالة في الدفع في الأصلى ، وفي اخامع الصعير الرصعها في الأخذ، فقال. ليس المحاضر الايات من حصته من الودع عند أبي حيمة ، وعندهما له ذلك، فقل جمع في الكتاب بين المكيل والموزول، والعبيد، والنباب، وأحاب عقيب الكل بحراب واحد، فقال: ليس المعادع أن يدعم إلى الحاضر حصته عند أبي حيفة وحمه الله تعالى، وهندهما يدعم عمن عضريضا من قال وأن خلاف في الكن واحد، ألا ترق أن محمداً وحمداته تعالى نم بقصل في الكتاب بين المكيل والموزول وغيرهم، وصهر من قال: الخلاف في المكيل والمورون حاصة، فأما على قباب والعبيد فقيس للمودع أن بدفع الى الحاضر حصته بلا خلاف، وهو الأثب بالعموات، وقو كان في يد المودعي، وغاب الأحر، الا يكون للحاصر أن يأخذ نصيبه من ذلك بالإجماع، فكفلك إذا كان في يد المودع.

مى المنتهى " : كو دمع لمودع إلى الحاصر بصفها، نبرهلك ما يعى: وحصر الخانب، قال أبو يوصف ا إن كان لدفع بقضاء، فلا ضمال على أحد، لكون المسألة مجدماً هيما. وإن كان يعبو قصاء، فإن شباء الذي حصر اتبع الدافع منصف ما دفع، ويرجع به الدافع على القابص، وإن شاء أتحدم الفابض نصف ما قيض

١٠٣١٨ - ولو أواد أحد الرجلين أن يقيم البينة على المردع أن الوديعة كلها له [لا تسمع سنده و كذلك لو أواد أن يقيم البينة على إقوار صاحبه وقت الإبداع أن الوديعة كلها له ، لا تسمع بينه ٢٠

و لر أن تلودع في هذه الصبورة دعى فلاك الرديسة، أو أخلة طالم منه، فيصال أحد المودعين. قد يقي في بناك شيء من الرديمة، كان كم أن يحقه على ذلك بلا خلاف حاير حنيفة رضي الله تعالى عنه إن كنال لا يقري حق استبرداد الوديعية لأحدهمنا. يرى حق الاستحلاق لأحدثها

١٩٣٩ - في أفتاوى النسفى . إذا كانت الوديعة عند رجلين من ثياب أو غير ذلك، فاقتسماها، وجمل كل واحد منهما بعشا في ييته، فهلك أحد النصفين، أو كلاهما، فلا ضماله، وإن أودعاهما عند رجل، فهلكت، صمناها، والحكم في المستبضعين، والوصيين، والدئين في الرهن هكذا.

وإن ترك أحدهما الرديمة عند صاحبه. إن كان شبُّ لا يحتبل القسمة ، لا يصمنان ، وإن كان شبثُ يحتمل القسمة ، أجمعوا على أن المدفوع إليه لا يقسمن ، وأما الدافع فقد اختلفوا فيه ، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : يقسمن نصف الرديمة ، وقالا : لا يضمن شبُّ .

١٩٣٢ - وذكر شيخ الإسلام في أشرح كتاب الوديعة أبعد عله المسألة مسائل فيساؤة كانت الوديعة شيئًا يحشمل الفسسة - (ذار ضيا أن يكون المال عند أحده ما إلى أن يحصر صاحب المال حاز ، ولم يذكر فيسا خلافًا ، وذكر أيضًا إذا كانت الوديعة شيئًا لا يحشمل القسمة ، فإنهما بفلسمان من حيث الفسان^(١).

في "المنتفى : رحلان أردعا عند رجل ألف درهم، فقال أحدهما للمودع: ادفع إلى شريكي مائة درهم، قدفعها، وضاعت البقية، قال: ما أخذ فهو من مال الآخر حتى لا يرجع عليه شريكه بشيء، وكفلك إذا قال: ادفع إليه مائين، أو ما أثب ذلك ما لم يته إلى النصف

وكذلك إذا قال: ادفع إليه النصف، فهو من الكل حتى أو ضاع الباقي رجع عليه شريكه ينصف ما أخذ.

ولو قال: الافع إليه حصته، قدقع، فهو من حصته حتى لو هلك الباقى، لايرجع شريكه بشيء.

لما إذا قال: ادقع إليه مانة، وما أشبهها و فلأن المانة السم المسفرة والمعين، فقد أمره ماعطاه شيء مقرة إلى صاحبه والمفرد ليس حق صاحبه فيضمن الأمرية أمراً بإفراز تصيب صاحبه لما أخذه، فقد رضي يذلك الإفراق، فتم الإفراز، فصار فايضاً حفه من كل وجه، فأما النصف فهو اسم للشائع و لا اسم المفرز، فقد أمره بإعطاء النصف من النصيبين يشرط أن يسفر ثم النصف الباقي، ولم يسلم فاضاع الباقي، فكان له أن يرجع عليه بنصفه.

١٠٣٢١ - وفيه أيضًا: رجلان بيتهما ألف درهم، وصعاها عند أحد، ثم قال أحدهما

⁽١) وفي نسخة أم وحامية الذاء من حيث الزمالا.

الصاحب خذنصيك مهاء فأحدوضاع الصف الباتيء فالصف الذي أخذ صاحبه بكوب يسهما، قال: الأنه لا يكون مفاسما لمسم. قال: وإن كان صاع الصف الدي أحد، سلو الباقي: التشويك، قال: لأنه احتسر عبد الأحذ مالية النصف على وجه لا يكن رده، فهو عنزلة ما أو. أكل المسمدة وهباك يتعين النصف كذاهنا أوالله أعلم أر

الفصر التاسع في الاختلاف الواقع في الوديمة والشهادة فيها

۱۹۳۲۱ على النشقى ابتدر هو أبي وسعد: راسل ادعى هلى رابل وربعه وجمعه وجمعه الله الموجه والمحلف الموجع، وأقام الله على به على دعواد، وأقام الودع بنه على المدعى أنه قال (ساس على فلات شي ما قال إلى كان مدعى الودامة ودعى أن الوديمة فلامة وهيم، عبد الموجع، فيقم المرادة لا تبطل حقه والأنهامة دامل عبده، فليس له عليه ، إقاله مندو.

۱۰۳۲۳ مواید آیمیان رحل قال: تقلان عندی آنت در هم و بیعة (ثم قال بعد فانت. هد ضاعت قبل إفرادی، فهو صاعن، ولو قال: كانت له عندی آنت درهم و بیعة آآن و قد مباعد، و و صل لكلام صدقته استبحسان، و صار نقایر هذه السأله كانت له عبدی آنف در هره و صاحت

۱۹۳۲۵ - رداخال المودع: ذهبت الرويده، ولا أدرى كيف دهبت؟ كان الفار وقوله مع المهون والا صهمان عليه والانه أدير أحسر عاهر محممل، فكله إدافال (هيد، والاأدرى) الله غيبت والابه على أن يلهب على رحم لا يعلم كينية ، بأن يلهب وهو ناليم، أو غائف.

قال شمس الألمة السرحسي رحمه به معالى في شرح كتاب الوديعة ما اعتلف التأخرون ويمارة قال بنداد : لا أدرى كيف ذهيت؟ فمنهم من قال، هو صامن؟ لأنه جهله بما قال ، يخلاف ما إدافال، دهيت ، ولا أدرى كيف ذهيت ؛ لأن يقوله : ذهيت بخبر هيلاكها ، وهذا القدر دكفيه ، فلا يضره بهذا ديك ، ولا أدرى كيف ذهيت

و مهيومين قال الايفسان، وهو الأهاج؛ لأن أصل الدهاب، علوم من هذا اللفظ لا محالة، وإما التجهيل في كيفية القمال، والإخسار بأصل الذهاب يكفي في المرافقاعي الضمال،

۱۰۳۶۵ - في النوازل ۱۰ إغاقتال الؤدع، فعمت الوفيعة من مرلي، وليم يذهب شيء من دالي، فإلى فولد مع اليدين؛ لأنه أمين و أخير عمديتصور، فيصدق مع البدين.

١٩٣٦ - إذا أُواهِ إِنَّ الوقيمة البِية على الإيداع بعد ما محد الوَّدَعُ ، وأَقَامَ المُوفَّعُ بِيتَّ على الفيساع، قهده السألة على وجهين الأولى: أن يحتجد المودع الإيداع، بأنَّ يقول

⁽١٠٥ أنتك هذه المنز ومن سبحة الش

المصودع. لم تواعش وفي هذا الوجه المواج ضائله وبيشه على الصباح مردودة ، صوء شها. الشهرة على الضباع قبل الحجود، أو بعد الحجود، أما إذا شهدو بالهيلاك مدا خجوده الأن بالحجود صار المردع ضاملًا، وهلاك الصحواء في يدالصامن يقرو الصحاب، إلا أن بسقطه . وأن إذا شهدوا على الهلاك قبل الحجود، فلأن البناء إنما تقبل معددعوى محجحة ، ودعوى المهلاك من المودع معدما الكر أصل الإيداع لا يصبح ، لكنان الشافض

الوحه لمناتي: أن لا بحجد الإيدع، وتنا بحجد الوديعة. أن فنن: أيس لمك عدى وديعة، تم أتم اليبية على الضباع بعد، خجود، فهو ضناعت الأن بهذه بهده أتم اليبية على الضباع بعد، خجود، فهو ضناعت الأن بهذه البية ينت هلاك المضبود، وإن أقام بهة على طفياً على المحود، علا ضمارا الأن بهذه المبينة يثبت هلاك الأمانة، وإن أقام بهة على الضباع مطمعًا، ولم بتعرضوا لا لمناقبل اجمحود ولا لم بعد الجحود فهو صامن؛ لأنه بحمل الهلاك بعد الحجود، وعلى هذا التقدير لا يسقط الشمال، فلا يسقط الضمال بانشك

۱۰۳۲۷ - وهي آنفسوري : إذا شال شواع النشاشي : حلف الودع من هلكت سيل الجحود، حلمه انقاضي: الآنه يشعى شبه دملي أو أنو الهيئومي، فإذا أنكر ، يستحلف وجاء النكون المدي هو إفراد، ويحمه على العلم: لأن هذا أكميف على أمر وقع في بد الغير .

إذا قان المُوح : قد أعطيتكها ، تم قال بعد آرم : لم أعطيتكها ، فلكنها ضاعب ، فهو صمن ، ولا يصدق فيد قال أما لأنه لما قال أعطيتكها ، فقد أفر أنه ليس عده وديعة ، فإذا قال معددتك ، هلكت عندى ، فقد أفر أنه كان عنده وديعة حين قال البست عندى ، فيست جحوده للكلام الدين ، وأنه سبب ضمال ، أو لأنه تكلم بكلامين ، لا يمكن احمع بيتهما ، فينقض كل واحد منهما بعداحه ، فقى ماكنا عندا من الردامد الطاب ، وإنه سب الضمال ، وعلى حدًا إذا أدعى الهملاك أو لا ، في قال لن : أو عمد قدار ددتها عميك ، لا بعددق ، وحو ضامن لا ذكر با من الفعلي الذني .

١٩٣٨ - وفي الليتقي : (وجل أوقع عبد رجل وقيعة، فضاد الموقع: ضناعت سدً عشرة أيام، وأقام صناحي الوقيعة بيئة أنها كنائت في يده منذ يومين، فضال الموقع - وحدثها فضاعت منه، قبل ذلك.

۱۹۳۴۹ رجل قال نفيره " قد كنت أودعتنى أنف درهم، هضاهت، و قال ذلك النير. كفيت ما استواعتك، (قاع صبنها، أو قال " أعالم ابغار أمران، « الا صبان عليه، « القول قول صاحب لقال، ومذعى الوديعة ضامن والفرق أن في المسأنة الذائبة أقر بسسب الصاحات، وهو الأعداء ثم ادعى ما يبونه. والإيصادق في دعواماً أن كما لوقال لغيره: أكنت مالك بإذاك وقال صاحب المال: الامين أكلت بغير إذني. أما في الممالة الأولى، فما أفر بالأحداد لأن الإيماع بدون الأحد متصور بأن يصع الدارين يديم، ويقول: احفظ

المحتوية والم قبال مساحب المال: الفرنسنكها، وقبال ذلك الرجل. لا، بل أحدثت وديمة، فالقول قول الدين المحتوية وديمة، لا يهل أحدثت والأخد وديمة، فالقول قول منهى الوديمة؛ لا يهل الفضائية المحتوية والمحتوية والم

۱۹۳۱ - رحل له عبد رجل ألف درهم وديعة، وقد على المودع ألف درهم دين، فدفع المودع ألف درهم دين، فدفع المودع إليه أنف درهم، ثم اختلف بعد، ذلك بأيام، فيفال رحل المال: أخذت الوديعة، واللمين عليك على حاله، وقال المودع: بن أعضيتك الفرض، وقد ضاعت الوديمة، عائشول قول لمودع، لأنه لا عرة لاختلافهمة على الألف المردودة، لأنها وصاح إلى المائك أي شيء كانت. وإذا احتلافهمة في الألف الهائكة، فالمائكة به على فيها الأخذ فرضا، والدعى عليه بذعي الإعد رديعة، وهي هذا القول قول مدعى الوديمة، فا من.

۱۰-۳۲ رجل أودع رحلا وديعة، فعاس رب الوديعة، مرضم، وطلب الوديعة، نفال الوديعة، فقال الوديعة، فقال الوديعة، فقال الودع : أمرتني أن أعقها على أهلك وولدك، وقد أنفقتها عليمو، ورب الوديعة يقول: لم أمرك بذلك، فالقول فوال رب الوديعة، والمودع نسامن؛ لأنه أقر يسبب الضمات، وادعى ما يعرف والإيحجة.

وهذه افسالله دليل على أن من كان له عنه أخر ألف دره م ودره ق. وعلى رب الودره قد وعلى رب الودره قد درم و فدوه قد وعلى رب الودره قد درم و فدوه فدوم فدوم المورد أن درم و فدوم فدوم الودره أن يصمن و والن كان الدين ظاهراً و والودرم في جنس الدين و وهذه فصل احتيف الشايخ و حمهم الله تعالى فيه و كان الحاكم الإمام أبو إصحاق الترمذي يقول: لا يصمى و فيرو من المشايخ كانوا بتولون بالصمان، و هذه المسألة دليل صلى الضمان؛ لأن نقطة الأهل تصمير دينًا بشفسه الشافعي، وصد أوجب محمد رحمه الله تعالى الضمان على المودع بلا تفصيل .

- ١٩٣٣ - إذا مات صناحب الوديعة ، فالورثة خصيماً؛ للمودع في دعوى الوديعة،

روز و ۱ ولا هیمان فی دعواد

ويجبر اللودع على دفعها إلى الورثة . قرق بن هذا ، ومِن المبدؤة أردع ، وعاب لايكون للمولى أن يأخذ حتى تحضر العبدإلا إذا علم أن الوديعة من أملاك المولى ، أو من التنساب العبد .

٣٠ - وإذا قال رب الوديعة؛ أودعت عبدًا وأمدًا وفال المودع: ما أودعتك إلا أمدًا وفلا هلكت. فأقام وسالوديعة ينه على ما ادعى، صمن المتودع قيمة العدر.

فال شبخ الإسلام: إننا يقبل القناض شهادتهم، ويقصى بقيمة العبد إذا وحنفوا العبد، ومعنوا المفاضى: والقاضى بفرق صفدار فيمة مثل دلك العبد، وإن لم يعرف سئل المدعى حتى يقيم بهنة على مقدار فيمة العبد.

وأما إذا لم يصفوا العدد، وإنما شهدوا أنه أودحه عدياً، فالعاضي لا يعال شهاولهم؛ لأبهم شهدوا عجهوا، لا يمكن القضاء به .

١٩٣٥ أو على قياس ما ذكرنا عن كتاب المعب. أن الملاعى إذا أقام بيئة أنه غصب منه جارية نفس هذه البيم، ويثبت الخصب بها في حق الحاس لا في حن القصاء مالحارية شيخي أن تقيل هذه البيئة، ورثبت العصب في حق الحسر، لا في حن القضاء مالعيد.

قال صدر الشهيد: وبجوز أن لا نقال البية هها أصلاء وسيظهر الفرق بن السألتين بالنامل حرالة أعلم-.

الفصل العاشر في المنفرقات

1977 - إذا هناكت الوديعة في بالاللودع، يستوى فيه الهلاك بأمر يمكن التحرر عنه. وبأمر الايمكن التحرر عنه، لأن الهلاك بأمر ممكر التحرر حمه بمعني العبث في الحفظ، وصفة السلامة على العب إذا تعرير مسجعة في العاوضات دون التيرج، والودومترع.

۱۰۳۳۷ و ۱ الت فوديمة در صود فاحتفظت بدراهم المودع على وحد يحتسر السير ، لايهبر الحارة مشترات بريمة در صود يحتسر السير ، لايهبر الحارة مشترات بينهما ، وإن اختبطت على وجد تعدر السير ، أو كالد الخلط على وحد يتعسر التمييز بان حيظ خطة الوديمة بتحسر المودع ، صار الحالظ صدم ، وحكم للمنوط مراقع على المناسبة ، فون لم يظهر بالخالط ، فقال أحد مسار أحد المناسبة ، فوجوز ، بخلاف ما والالان صاحبه لما رضى به صدر بانظ بصيبه سه ، وجوز ، بخلاف ما لواباع من غيره .

وإن الأمارا على البيع بداع المخلوط ويقلب النس بنهما على قيمة الخطفة والشعير إلا أنّ صاحب المنطقة بصرات بعنطة مخلوط بالتعبر ، وصاحب البيعير يصرب لشين غير معاوط باخرطة ، وإن تم يشقف على سيء ، فيا لحسار لصاحب الكشير ، وإن كنان الشعب أكشر فالحداد لعداحت الشعير ، بأحد المحلوط ، ويضمن تصاحب الخلطة قيمة حملة محلوطة بالشعير ، و إل كانت اختطة أكثر ، فاخيار لصاحب خلط .

1977 على المتنظم الدعل أن يوسف والية من سلماعية في رجل عنده ألف درهم وديم الرجال ما أقرضه إراه أنه أو قبل على قصاء بما للك على مأد كادا للمعودة على صلحب الالف ألف ورهم ما نوروهم إلى صراء ليقيضها حتى نساعت، فهي من ماك المودع ما لم يقيضها.

أصل هذه اللسالة أن قيض الوديعة لا يتوب عن قبص الضماد والقبص اجهة الفراض. واجهة الاقتصاء قبص فبماد.

١٠٣٣٩ - المنتهاك الرديعة يساق، كان الردع أن يحاصم المنتهات في القيمة ، ذكر، شهيل الأيمة السر خيس رحمه الله تعالى في شرح كتاب الوكالة في باب الوكالة يقيض الرديعة والعارية .

١٠٣٤٠ وجل أودع رجلا صلك فسعة، والصك نيس للمودع، تم حاء من كان الصك باسمه وادعى تلك الضيعة، والشهود الذبن بدلوا خطرطهم أبوا الشهادة عني بروا خطوطهم مي الصاف، قالة النبي بأمو الودع حتى بري الصك من الشبهرد ليبروا حطوطهم، ولايدهم الصك إلى المودع، هكذا حكى عن القفيه أبل جعفر الهيدواني، حسه الله، وعليه الفتوى

ذكر سبح الإسلام رحمه الله تعالى في أول شرح الشفعة : رجل أحلس عبيده في حانوته، وفي الحانوت ودائم، فسترقت الودائع، ثم وجد الدلي بعضها في يدعيده، وقد أتلف البعض، فياع المولى العبد، إذا قال للمودع بينة على ذلك، فهو لحيار، إن شاء أجاز البوح، وأخ أدالتمن، وإن شناء نفض السبع، وماعه في دينه؛ لأنه طهر أن الولى باع المنبون. وإن لم يكل له بنة ، فله أن يحلف موالاه على عمله ، فإن حلف لم يثبت ، وإن أنكر ، فهذا على وجهين إن أثر الشنوي بذنك، فهذا ومانو ثبت بالبيبة سراء، وإن تنكر ليس قد أن يقبض البيع، بل يأخذ النس من المولى؛ لأن الدين طهر في حق شولي، أما ما طهر في حق المشرى ١٠٣١١ - في افتتاوي أبي اللبت أن رجل استودع رجلا ألف درهم، لم غياب رب الوديعية، ولا يفري أحي هو أم مبت؟ فعليه أن يسكها حتى يعلم موتم، ولايتبصدق بها بحلاف النفطة

٣٤٢ ' - إذا كانب الوديعة إبلاء أو مقرآه أو غنمًا ، وصاحبها غائب، فأنفق عليها المودع مغير أمر القدضي إنهو منطوع ؛ لأنه أنعل على دابة الغير بغير أمره، أو بغير أمر من بلي عليه، وإنَّا رفع الأمر إلى القاضي][الله سأله الفاصي اللبينة على كون العين وفيمة عندي، وعلى كون المالك " فالبَّاء فإذا أقام بنة على دلك، إن كانت الوديمة نبدًّا يكن أن يزاجر وبض عليه من غشهاء أمره الفاصي بذلك، وإن كالت الرديعة شياء لا يحكن أن يا اجراء فالفاضي بأمره بأن ينفق عليه من ماله بوسًا، أو يومين، أو ثلاثة أبام. إن يحضر المالك، والا بأمر ، بإنفاق ربادة على ذلك، بل يأمره بالبيع وإحساك النمن، والحاصن: أن الفاضي بفعل بالوديعة ما هو أصلح وانظرافي حواصاحها.

٣٤٣ ١ - وإن كان الشاهمي أمره بالبيم في أول الرحلة، كنان حائزًا، وما أنفي المودع على الوديعة بأسر الفاضي، فهو دين على صاحبها، وجع به عليه إذا سضر، غير أن في أنداية يرجع بقدر قيمة الداية، وفي العبديرجم بالزيادة على ثمنه : لأن الإنفاق على المبدكان لحق

⁽١١) عابين المعفولين ساقط من الأنسل وأنبته من قدوم وف.

⁽۲) وفي ف . وعني كرن رب الأثل

العالمان وخلق الموالى حفظا المسائية عليه ، فقتل كان لا يرجع بالريادة على القيامة (حق المولى -لأنه حفظ في حقق الوبادة ، يرجع باعتبار حق العبداء الأن الأمر باعت. حق الحاد أنا حاج ، ولهذا يجبر الولى على الإغار على العبدالحة .

ولما في الديه : قالاً مر بالإعدى صبح، حفظا للمدلية على المولى، لا خن الدامة، ألا ترى أن المولى لا يجسم على الإنشاق على الدابه، وهي الزيادة على الصيسة آ " لا حفظ، فلهمة الا يرجع بالريادة .

و إذا أنه إراقع الوديمة إلى العاضل حتى اجتمع من ألبات نس، تتبر له نس، وهو يحاف فساده الوكانات الوديمة أرصال والخرجان معرف فخلف فسادها وصاح دلك معرالم القاصيء بإذا قال في نلصره أو في موضع شوصل إلى القاضي هل أنا يفسد دلك النس، و فهو هماس

وإن كان في موضع لا يتوصل إلى انقاصي قبل أن بقسد ذلك السيء، أقهو غير ضامن ا الانسيمة في الوحد الاول ليس حصط ، يخلاف الوجه الناني ، ألا ترى أنه لو باغ في المفازة ما يتسارع إليه المسادس مال الغيراء يجور بيعه، ولا صمات، وإن ثم كل مأموراً بالحفظ من حهاد، فلا يجور بعه فهاد، وقد أم محفظة، أولي.

١٩٣٤ - في العيون (رجل استقراض من رجل خنسين درهما) فأعطاه علماً سنين با فأحد العشرة ليرمعاء فهلكت في الطريق، يصببل حيمية أسداس العشرة؛ لأل دأك القدر قرص، واليافي ودمة الثاني.

1980 - وفيه أيضًا الرجل استقرض من رحل عشوين درهمًا، فأعطاه منه ، وقال حدّ منه عشوين درهمًا، فأعطاه منه ، وقال حدّ منه عشر بن فرساء وضوفها إلى حددت قم أعداد المقدين في في نداته ، فم دفع إليه رب اللّال أربعين مرهمًا، وقال له . حلطها مثلك الدراجة فقول ، فوضي يقينها .

أما البقية فلال العشرين قرص، والقراض مضمود، وما جدامه من العشوين ملك المبطوعي، وقد عظه بالوديعة، فصار مستهلكاً موديعة، فأما الأربعون فعد محلطه وديا صاحب الذك.

والأثرين فاستغرارته رابوت وللصهائل الأبراف

ها كيسة التي هلكت بصفها أمانه ، وبصفها مضمونة ، بيجب ضمان نصفها ، ونظك درهمان ونصف ، والخمسة التي استهلكها كلها صارت مضمونة بالاستهلاك ، فيصمن سعة دراهم ونصفا لهذا .

ولو قال: قلائه دواهم من هذه العشرة لك، والسبعة الباقية سلمها إلى قلال، فهنكت الدواهم في الطريق، يضمن القلافة؛ لأمها كانت هية قاسدة. ولو كان ذلك وصية من البيت، لم يضمن شبئًا؛ لأن وصية المشاع جائزة، ولا يضمن السبعة في المسالتين جميعًا.

برجل مالة درهم و فاضو الطلوب إلى الطائب سائل درهم، وفال الطام الله تعالى: رجل له على رحله الله درهم وفال الطام الله و فضاعت والأحفالا يعلم على والطائب سائل درهم وفال الطام الله و فضاعت والأحفالا يعلم كوهم ؟ قال أبو حيشة رضى الله تعالى عنه: لا شيء عليه، وقال أبو يوسف ومحمد وحمهما الله تعالى عليه مالة درهم وفائكلام لأبى حنيفة وحمه الله تعالى مائي عليه مائة درهم والكلام لابى حنيفة وحمه الله تعالى طاعر، أما الكلام لهما وأن إحادى المتنبي مقبوضة بحيه اقتضاء الدين والمغبوض بجهة التي موضعه والمغبوض بحقيقة ذلك الشيء عرف دلك في موضعه والمغبوض بحقيقة الانتفاء الدين .

١٠٣٤٧ - وذكر بعد هذه المسألة مسائل، هشام عن محمد رحمه الله تعالى، رجل له على رجن ألف عرهم دين، أعظاء الدين، وقبلان ألف مها فصاء من حفك، وألف تكون وديمة، انقضها، وضاهت، وقال: هو فابص حفه، ولا يضمن شيئًا؛ لأن في هذه الصورة القبض بجهة الاقتصاء حصل بقدر الألف لا غير.

۱۳۵۸ - وفيه أبضًا: وحل له على رجل آلف درهم، فضال: العديها مع فلان، فصاعت من يدائرسول، ضاعت من ماك الديون، وهذا بناء على أن يد الرسول يد مديون¹⁹⁴ الأن اختيار الرسول إليه؛ لانه يبعث مال نفسه، ويغول رب الدين: بعث بها على يدى فلان، لا يلزمه البعث على يده، فهو معنى قولك، إن يد الرسول يد مديون، فلهذا كان الهلاك على الكتون.

⁽١/ اولي تسخة يغداد) لأن بدائر سول بدسفسون.

كناب الوديعة (٢٠٠ - ٣٢٠ - القصل ٢٠٠ . في المفرقات (٢٠٠ عن المفرقات (٢٠٠ عن المفرقات (٢٠٠ عن المفرقات (٢٠٠٠ عن المفرقات (٢٠٠ عن المفرقات (٢٠٠٠ عن المفرقات (٢٠٠ عن المفرقات (٢٠٠٠ عن المفرقات (٢٠٠٠ عن المفرقات (٢٠٠٠ عن المفرقات (٢٠٠ عن المفرقات وأودعت فيدرجن فهلكت في بدء فللمولى أنا يضعن الؤدع؛ لأبه مال المولى أددعته مغس إذن عولي، فكان الودع مودع العاصب، فيضمن - والله أعلم-

 ⁽¹⁾ وقي بسخه بغداد (وهي فيتري أبي اللبت .

كتاب المعاربة

هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول:

الفصل الأولما هي بيان شرائط جواز العاربة وبياد نوعها وصفتها .

المصلي الثاني: في الألمة فلداني تعقد سيا العاربة

الفصل الثالث؛ في النصر فات التي يمك المنتعير في المنتعار ، والتي لا يلك .

الفصل الرامع أفي خلاف المستعير .

الفصل الخامس. في تضبيع العارية، وما يصمه المستعبر، وما لا يضمنه.

القصل السادس؛ في رد العارية.

العصل السابع " في استرداد العارية، وما يمنع من استردادها.

الفصل الثامن: في الاختلاف الواقع في هذا الباب.

الفصل الناسع: في المفرقات.

ምኮተ -

الفصل الأول في بيات شرائط جواز العاربة، وبيانا نوعها، وصفتها

١٩٥٠ - وأما بيان شرائعها العقول النبيط حوار الإعارة ثول الدين قابلا للإلفاع مع بقاء الدين ، وكومه فابلا للالفاع مع بقاء الدين ، وكومه فابلا للمسلك منافعه معوص بعقد الإحدرة ، حتى كان إعارة الدراهم والدناس والفاوس فرضاء الأمال بكن الاسفاع بهده الأشياء والمال في على ملكه . بحقيقة الإعارة في هذه الأشياء الآن الإعارة شرعت للملك المقعة مع نقاء الدين على ملكه . ويحمل كتابة على القرض : لأن العاربة متى تحققت ، كان من حكمها رد الدين والفرض يوحب أداء المثل فانما نقاد الدين .

وهذه إذا حصل إضارة الدراهم والدنائي مضفف أما إذا مين في الإعارة انفاعاً بالني مع بفاد العبر الاجكون قرصاً ابق يكون عقرية وذاك يحو أن يعير من صبرفي دواهم المنج مل يها بي حالوته أو البعير بها مسحاته ذكر هذه الزيادة نسمي الأنمة المبر حسي واحمه الله تعالى في المرح كياب العارية

ويحت أذ يكون الحكم في إعارة حسيع ما يكال أو يورد، هكفا قال الفقيه أو يكر فيمن قال لأخراء أعرنك هذه الفعيمة من التريد، فأحدها، وأكلها، فعليه متبها أو فيستها، بناه على ما قال: إن إعبارة ما لا يكل الانتقاع به مع عباء العين فرض، قال الفضية أبد النبت الجواب هكا، إذا لم يكي بنهما مباسطة، أو ذلا الاناحة وتجوها

ا ۱۳۹۱ - وفي العنوال الإنا السعار من أخر وقعة برفع بها قسطته أو حشية يذخلها في بنامه أو أجراء النهنو فيدمن الأن هدانس معاربة ، بن هو قبرض ، هذا إذا للم يظل الا أردما عبيث ، أما إذا قال: لأرامه عليك ، فهو عاربة .

۱۰۳۵۲ - وتصح الإعارة من غير سال الوعيال و المكارد وحا يحمل على الدانة الأل جمهاله هذه الأصياء في الإعارة لا يصفى إلى مناوعه سالعة من المسطوم الأميا الاتوجب الساليم، وصد دلك للمستعبر أن ينفع بالدابه من حيث الحمل والركوب. كما ينتع ساله عمد في فلين الدف وكثير ه

١٣٥٣ - وأدابيان برعها: فهو نوطان الطلقة، وموققة، نحر أدابقوبا في الإطارة. منهراً، أو شارك إلى مكان كاماء أما نقول البحس عليها كداء فقيها قالت طلقة بجب إجراءها على إطَّلاقها، وديما إذًا كانت مقيدة، يحبِّ رعابة القيد فيه كما في تصوص الشرع، وإنها ويما أطلعت مجراه عني إطلاقهاء وقيت فيدت أعب رعاية الفيد فيه

١٠٣٥٤ - وأمابيان صمتها : فلقول: صفتها أنها عبر لاا مة، وللمعبر أن يرجع فيها متي شاه و الأن الإصارة تبرع بالمنفعة ، فلا تكون الارت قبل فيضيه ، كالنبرع بالعبل، وما أم يستوف من المفعة في المستقبل لم يتصل بها القبض، وإلى صعب أنها ترتفع بحود المهل، وتبطل بموت أحدهماء أيبمامات

الفصيل الثاني في بيان الألفاظ التي تنعقد بها العارية

۱۳۵۵ - العاربة تنعقد بلفظ التمليك، حتى إن من قال لعبيره: ملكتك مضعة دارى هذه شهراً، أو قال: جعلت لك سكنى دارى هذه شهراً، كان عاربة، وكذلك إذا قال: دارى لك سكنى، كانت عاربة؛ الآن قوله: لك، يحتمل قلبك العبن، وقابك شفعة، وقوله: لك سكنى، يكون نفسيراً لذلك المعتمل، وكذلك إذا قال: عمرى سكنى، كانت عاربة لما قلل.

1993 - وإذا استعار من أخر أرضًا على أن يبنى فيها، ويسكنها ما بدأته ، فإذا خرج خالبناء قرب الأرض، فيهذا الأرض، فيهذا الأرض، فيهذا وحفا الأن الإعارة قلبك المانع بغير عرض، وهذا هو معنى الإجارة، المانع بغير عرض، وهذا هو معنى الإجارة، والميرة تلسعاني دون الأنقاظ، ألا ترى أن من قبل تغيره، وهبنك هذه الدار بألف درهم كان يبعًا، واعتم المعنى دون اللفظ،

الفصل الثالث في النصرفات التي يملكها المستعبر في المستعاد، والتي لا يملك

١٠٣٥٧ - النس للمستعمر أن يؤاجر السنعار من عبروه وإفا الجروة صدر فساساء والماد. الأحرالية، ويتصدل به في قول الي حدقة ومحدد حمهما أنه تعالى.

وله أن يعيو من عيوم، سواء قال ليبية بنصوت الذمر في الانتفاع به أو لانتفاوت الد كانت العاربة مطلقة، ولم يشتره على الكستمير الايتمع بعدم الدما بقاصرط على المستعير أن ينتمع بدء هذه أن يعيد عيدما لا يتعاوف الناس في الانتماع بدء وليمن له أن يحيو ليسا يتفاوت الذائر في الانتذاء عد

ربان هذه ازدا استفراض فورتو بالبلسة السنعور بمسه فارادا فالراكاية لستجر كسنه. عيس الدأن بنس عبرت وأن بركب عبرات الآلة مترط سنم يواث بعد وهذا سرط فقيد في حل المالك والآل البلس بقولون في نسس والركوب .

ولو المنتجار داراً ليسكنها لمستحير بمبسه، طاء أن يسكمها فيرد، وإن شرط مكي المستهيرة الأن هذا تبرط عبر مهيرة لان النامي لا يتفاويون بي السكني

والو المتصورات اللمس ، ولم يسم اللايس ، أن متعار داية الموضوع، ولم يسم الدائدة طبس لم أن يسمى ديرة بين المساطيرة ، هما الإطلاق العقد ، دان أنيس عيره في هذه الصورة ، أو أراك ، غير رد ، ثم الكرارة بده ، أم المس معمله به الثلث، طاهر ما ذكار شامس الأثمام المراجعين ، وشيح الاسلام حواص (ادما الله الانتصاص ، وسن تخر الإسلام على الودوان في المراجع العالم العالمي ، أنه يضمن

۱۳۵۸ و مولی له آن پروخ ؟ اختلف المشابع فیده کال معدد الیس له آن بروج و واژب الشهر فی اعتصاد الروبعة از فید فیل شده التاره المستخبر الدابة علی بدآختی، فضاعت و عرامان واقو مثلا الایشام شعاص

و قال معظم بهم الدائد يوضع موسع المتنيار مشايح العراق ، وبدأخط الفقيه أبو الليت مورجه الشار ميجيد: وحبره الله معالى في أخير صربه الأصل وساستر في الانتساق ديمة عنوو ... وتأريفه أن الإعارة فد مقطعت ، فيقي المسعم موضفًا ، والمرضع لا يملك الإعارة بالإشعاق

الذكر سبح الإسلام في الشرح كتاب الغياب في باب قبل باب الفاحس. المستجر أن

بربط الدابة في الدار المنتجار، لأنا ذلك من جملة السكني، فيملكه المنتجر كالمستأجر.

١٣٥٩ - فكر صدر الشهيد في الباب الأولى من واقعاته : أناس أعار برجلا شيئًا، وقال له أن لا تدفع إلى عبرات، فدفع، فهلك عدد، فهو نساس؛ لأنه دفع بغير إفعه. حكفًا قدل أوجعفر، قال الصغر الشهيد: مراده من هذه المسألة ما لا بختلف الناس في الانتفاع به، أما المال ثلث يختلف الناس في الانتفاع به، يضمن بالله قع إلى غيره، وإن لم يقل فا شمالك، لا تدفع إلى غيرك، وما ذكره الصدر الشهيد وحمد الله تعالى مستقيم فيما إذا كانت الإعارة مقيدة ضرط على المستمير أن تتفع بنفسه، أما إذ كانت الإعارة طلقة، لا يصمن المستعيو بالله على عيره، إذا لم يقل له المالك. لا بدفع إلى غيرك، وإن كاناس لا يحتلف الناس في الانتفاع به، وقد ذكرنا ذلك في أول هذا القصل والله أعلم-

الفصل الرابع في اختلاف المستعبر

١٣٦٠ - استعار من آخر دابة ليحمل عبها شيئاء قحمل عليها غير ذلك، فهده المسألة على أربعة أو جد. الأول: أن يحمل عليها غير ما سماه المائك، إلا أنه مثل ما سماه المائك في الضرر على الدابة من جنب، بأن استعاره ليحمل عشرة مخاتيم من هذه الحتقة، فحمل عليها عشرة مخاتيم من حلطة أخرى، أو ليحمل عليها حتطة نفسه، وحمل عليها حنطة غيره، وفي هذا الرجه لا ضمان عنيه؛ لأن هذا التقييد لم يعتبر (إذ لا فائدة فيه.)

الثاني: إذا خالف في الجنس، بأن استعار ليحمل عليه عشرة أفترة حنعاته خصول عليها عشرة أفترة حنعاته خصول عليها عشرة أفقرة ضعور بالذابة، فأما إذا حمل عليها أكثر من عشرة مخاليم عن الشعير، إلا أنه في الوزن عن الحطة، ذكر شمس الأنمة السرخيس رحمه الله تعالى: أنه يضمن مطلقا، وذكر طبيخ الإسلام الزاهد: أنه لا يضمن السرخيس أنه يضمن مطلقا، وذكر طبيخ الإسلام الزاهد: أنه لا يضمن استحسانا، وهو الأصبح؛ لأن صور الشعير عثل ضرر الحنطة في حي الدابة عند استوا-هما وزناً؛ لأنه لا يأخذ من موضع الحسن من الدابة أكثر عما بأخذ، احتطة، فصيار ثلث داخلا في الإذن.

الشائف: إذ خائف إلى ما هو آهم بالنابة ، بأن استعار ليحمل هليها حنفة ، فحمل عبيها أجراً ، أو حديثًا ، فحمل عبيها أجراً ، أو حديثًا ، أو ليد ، مثل وزن الحافة ، فهو ضامن ؛ لأن هذا بأحد من ظهر الدابة ، أض ، وكان أدق على الدابة ، فيكون أضر بالدابة ، وكذلك إذا حمل عليها في هذه الصورة تطأله أو نبأ ، أو حطأله أو قراء لأل هذا بأحذ ما وراه موضع الضل ، وذلك أضعف ، فيكون أض بالدابة .

الرابع: أن يخالف مي الفقر، بأن استمارها ليصم عليها عشرة مخاليم حطة، فحمل عليها عشرة مخاليم حطة، فحمل عليها عسم عشرة مختوماً، فهاكت الدابة، وفي هذا لوجه يضمن ثلث فيمتها، وعذا بخلاف ما لو استمار بعيراً ليطحن به عشرة مخاليم حاطة، فطحن إحدى عشر، حيت بضمن جميع فيمة الدابة، وموضع الغرق أول كتاب العارية في غيرح فسس الأنحة السرخسي رحمه الله ثمالي، وهذا إذا كانت الدابة تطيق حمس عشر مختوماً، وإن كانت لا تطبق بصير متلفًا فها، فيضمن جميع قيمة الدابة،

أخذ المنتجير إلى مكان أخر ، ضيمن ، وإن كان في المسافة مثل الطريق المشروطة ، لأن الطريق متفاوتة في السهولة والصعوبة ، والخشونة والدين ، فصار خلاقًا إلى نم

۱۰۳۹۱ استفار دانه ليركمه هو، ضحمل عليه مع نفسه رخلاء وهنكت الدابة، ضميل التصف و لا يعتبر النقل والخفة، كما لا يعتبر هي حق الإحمال، قالوا: وهذا إذا كانت الدابة تطبق حمل رحلين، فأما إذا كانت الدية لا تطبق حمل وجبين، ضمين الكني.

1977 اإذا استعار من أصر دابة ثير كسه إلى مكان معلوم، فأخذ بهه في طريق آخر، فعطبت، هل يضمن؟ فهذا على رجهين إن ذهب بها إلى ذلك اذكان في طريق آخر، النماس، فهر ضمن، ورد كان طريقة مسلوكًا؛ لا يضمن، وذلك لأنه لما استعارها إلى الذهاب إلى المكان المستعى، ولا يمكنه الذهاب إلى إلا يطريق لا منامن إدخال الفطريق تحت الإذن، فادختنا تحت الإذن، فادختنا تحت الإذن، فادختنا تحت الإذن، على مكان كنه في المسلوك، وإذا دخل تحته المستوك صار كانه نص على ذلك، فقال: ادهب إلى مكان كنه في طريق يسلكه الناس، وثو نفس على هذا إذا ذهب بها في طريق لا يستكه الناس، يصبير ضامنًا، وإدادهب في طريق يستكه الناس، يصبير ضامنًا، وإدادهب في طريق المستكه الناس، يصبير ضامنًا، وإدادهب في طريق يستكه الناس، الإيصين، فكذا حذا.

وفي "فشاوي شمس الإسلام محمود الأوزجندي رحمه الله تعالى": الما سلك طريقًا ليس هو طريق الحادث، وهو الذي يقال له مالفاوسية: نومه الايضمن.

١٩٣٦٣ - إن استعارها ليركبها في حاجة مسماة إلى ناحية من نواحي الكوفة. وأخرجها إلى العراة ليسفيها، والناحية التي استعارها إليها من غير فلك الكان، فهلكت، فهو ضامن لها ١ لأنه أخرجها ولى ناحية لم يؤذن له في الإخراج إليها أصلا من غير ضرورة ١ لأنه يُكنه سفيها بالإخراج في الناحية التي أذن له بالسلوك فيه، فيصير متعاياً ضامنًا.

١٠٣٦٤ - استنجار من أخر لوراً ليوكب أرضه ، وعين الأرض، فكرب أرضًا غير ملك الأرض، وعطب النور، فهو ضامي، لأنه خائف شرط مصدًا؛ لأن الأراضي يتفاوت كرابها من حيث الصعوبة والسهولة تفاوتًا فاحشًا.

1979 - وإذا استعار دابة إلى مكان مسمى، فجاوز المستعبر ذلك المكان، ثم علا إليه، فهو ضامن بها، حتى يردها على النالك. فيل: هذه إذا استعارها إلى ذلك المكان ذاهبًا، لا جائبًا، وأما إذ استعارها ذاهبًا وجائبًا، فإذا عاد إلى ذلك المكان المسمى، يبوأ عن الضمان، وهذا لأنه إذا استعار دابة ذاهبًا لا جائبًا، فإذا بعغ ذلك المكان، النهى العقد، فإذا

⁽١١ نمجيرة من فابات إبراس، وهها كنابة عن طريق غير معدة (فرهنگ حبيد) حرف ت.).

جاوزه، دلحل العين في ضمانه، فوذا عاد إليه، فقد عاد إلي الموفاق، والمقد ليس بباقي، قلا بيراً عن الضمان، ألا ترى أن المواج إذا خالف، شم عاد إلى الوقاق، والمقد منتهى، بأن كان موقاً: لا يراً عن الضمان إلا بالرد على المالك؟ فكذا ههذا.

١٠٣٦٦ - وأماية السنحار ذاهبًا وجائبًا، فإذا عاد إلى ذلك المكان، فخدعة إلى الوفاق، والعقد باق. الوفاق، والعقد باق، فيبرأ عن الضمال، كالمودع إذا عاد إلى لوفاق والعقد باق.

فهذا القائل يستوى بين المودع وبين المستعير، وبين المستأجر إذا خيالف، تم عاد إلى الوفاق، ويقول بيراء؛ الكل عن الضمال.

من المُشابِخ وحسهم الله تعالى من قال في مسالة العاربة الايبراعين الفسمان ما لم يردها إلى الدلك، سواء استعارها ذاهبا أو جانباء أو ذاهبا لا جانبا، وهذا الفائل يقول: بأن المستعبر والمستأجر إذ خالفا، ثم عادا إلى الوفاق، لا يبرأ عن الضمان، يخلاف المودع إذا خالف، ثم عاد إلى الوفاق، والقول الأول أشبه، والتفصيل الذي ذكر نخى مسألة العاربة مذكور في الشروط والتوادر، وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في عاربة أالأصل"، ومه أحذ شبخ الإسلام المعروف برخواهر زاد رحمه الله تعالى السوائة أعلم بالصواب.

الفصل الخامس في تصييم العاربة، وما يضمن السنعير، وما لا يضمن

1954 - إداكان على الدالة بإجازت، أو عارات، فول هيا في المبكة، ودخل المسحد، ليصلى، قاضي عباء فهلكت، قال، هو صامن لها، وكذلك إذا اختل احتل في بيته رحبي عبدا في السائد، فهلكت، فهر صامر لها

من مشا يحتا يحتا يصهم له تعالى من قال: هذا إذا لو يتها يشيئ ما أما إداريطها لا يعالى من الما يحتان ما والمهدى الله تعالى من قال كل حاليا، ورطلاق محمد يحمد الدامة الدامل في كل حاليا، ورطلاق محمد يحمد الدامة الدامل في كانت العامل العامل العامل في كانت العامل العامل وحد الفسطة أو البيت و في كانت العامل العامل عبد الماملة المنافل في المنافل في مدد الحافة الا يقطع ، قال عبد المنافل في مدد الحافة الا يقطع ، قال منحمد وحمد الله تعالى في الكتاب ، ولو كان يقسمي في الفسلام أدام الراب عن الدابة المنافلة و المنافل عن الدابة المنافلة المنافلة و المنافلة المن

۱۹۳۸۸ - رفي المنفى الدين بساحة من محسد رحسه لذنعائي الستعار داخه أو استاجرها إلى المتعار داخه أو استاجرها إلى القالوة تنشيخ جاؤه، فركسها، لوز جم، فالفعها إلى إنسادا المسايء في فذا الوقت في فذا الوقت منافعة على المستعبر، ولا على المستوح، وصدر الحفظ بندسه في فذا الوقت مستثنى عن الحفظ

۱۹۳۹ - وفي فهاري النصلي : عن محسد رحمه الله تعالى فيدن استعار دانة محضرات المسلاق فلافعها ولى عبراه البحسانها، فصاحت «الدارات لا شرفا في العارية ركوب ندمه صمن «وإلا فلا بالمور» لأن في الأول لا جاك الإطارات وفي الذني وغالب ومن مثل الإعارة ولما اللايد ع.

۱۹۳۷ - وقع أنصاً الوحل مشعل دها ، فقالد فسيًّا، فسرق عليه علي وجهان : رقال إن كان الصبي بصابط خفظ ما عليه ، أو لاه فالي الوجه الأول لا يعلمن والأنه لم يغييم ، وفي الوجه الثاني يصبن والأنه فسع .

١٠٠٧، - وهي افتاوي أهل مسرفنداً المواة استعارت من أمرأة سراهيدة لتابسه، وهي

أتمشىء فزلفت وحلهاء مخرقت السراويل لاضمانا عليها؛ لأبه لا صحالها.

۱۳۷۴ م وفيه آنها ، را جل استمار توراً من رجل ، شلى أن يعبر، ثوراً يومًا ، ثم جاء اليستمبر توره، وكان الرجل غائدًا ، فاستمار من امرأته ، فدقعته إليه ، فلاهب به إلى أرصه فصاع خسمن ؛ لأنه قبض بغير إفذ المائك .

١٩٣٧٣ وفي أفشاوي أبي لنبت وحسه الله تعالى ! وجن استعبار من رجل يفراً فاستعمله ثم تركه في الرح، فضاح، فهذا على وجهين: إما إن علم أن العبر يرضى بكوله قبها، يرسى وحده كما مو حادة بعض أهل الرسانيق، أن لم يعلم ذلك منه، بأن كانت العادة مشتركة، ففي الرحه الأول لا تقيمن، لأنه ترك في المرح بإذله، وهي لوجه الثاني بقيمن، لأنه ترك بغير إذنه.

1974 - وفيه أيضاً: رجل طلب من رحل ثوراً عارية، فقال له المعير: أعطيك هذا، فلما كان العد، أخذ المستمير التورينير إدامه واستعمله، ومات في يد المشعير صمن؛ لأنه أحد يغير إذنه أنو رده فمات عنده لا ضمان عليه؛ لأنه بالوديوي، عن ضمانه، وفي "مجموع التولؤلا: أن لا صمان على المستمير، وإن مان في يله في الردعلي الملك.

١٩٣٧ - دخيل الحسام، واستعمل القصاع، قوقت من يده، والكبرت، فلا صمان [وكذا إذا أحد كوز الفقاع ليشرب، مسقط والكسر، فلا صمان أأاء لأنه عاربة في يده، ولم يوجدته التعدي.

١٠٣٧٦ - وفي أختاوى أهل سعرفنداً : الرأة أعارت شيئًا بغير إذن الزوج، إن أعارت من مناع البيت ما يكون في أيدبين عادة، علا تسدن؛ لأنها أعارت بإدن الزرج.

وفي الأصل : إذا كانت العارية مراتة بوقت، فأمسكها بعد الوقت، فهو ضامن لها. ومن مشابخة لوقت، فهو ضامن لها. ومن مشابخة وحسمي الوقت، فأما إذا التقع بديد مدمسي الوقت، فأما إذا لهم ينتقع بعد صلا ضلحان. وضوى عذا القنائل مين العبارية والوديعة، فإن الوديعة إذا كانت موقة بوقت، وأمسكه المودع بعد مضى الوقت، وهلكت في يند، لا يصمن مالم ينتقع بدء وكدلك السنتأجر إذا أمسك المستأجر بعد مضى المدة، لا يضمن مالم ينتقع بد،

والمعرق أن الودعلي المستعير ، فكأنه قال له صاحب العاربة : تردها على بعد مصى اليوم ، فإذا لم يرد ، صار مانعً العاربة بعد الطلب ، فصار ضاعتُ بخلاف اللودع والمشاجر ،

ال(١) لمنت هذه العبارة من ظ .

ويستوي فيها أنّ تكون العارية فوقية نصاب أه دلائة، حتى فيل: اللّ من المسعار من أخر قدومه. لبكسرية حطيًا، فكسر الحطب، وأنسكة حتى فلك، ضمول.

۱۳۷۷ - إذا وبط المستعمر الحمو على الشجر بالحيل الذي عبيه ، عوقع الحمل في علمه ، وعادت الا يضمر المستعمر ، هكذا مكي فترى شاسر الإسلام محمود الأور عندي راعت الله بعالى .

الدهاناء وعظم المتوده و دهت بالدامة الاضاف عليه و فو قدمة المتواري ومقودها في يده فعاه الدهاناء وعظم المتوده و دهت بالدامة الاضاف عليه و فو قدمة المتودين بده و أخذ الداية و بعو فو يشعر بلغان مرحة النائل بصبح المتواري أن المرحة النائل بصبح المتواري أن الميان المتهيد في المتحدة أمكن فوج النائل الصبح المتهيد في التاوي أن الميان المتاهد المتاه

و على هذا إذا وضَّم بين بديه ، ونام قاعدًاه لا ضمان عليه ، وإنَّ مم مضطحِمًا ، يعسمن إذا كان بي الحضر .

وقاد وقعت في رمانيا أن رحلا استعار مراً ليسفى به أرضه، فقتع النهر، ووقسع المرتحب وأسه، ونام مضطحها تمد هو عادة أهل الرستاق، فسوق منه، فأهو أنه لا يضهن

ولو وضع المنتفر نحتار مماأو تحتاجمه وناه عليه بشطعتا، لا يحب الضمان.

1979 من الأصل : جاء رجل إلى المستمر، وقال له إلى استعراء وقال الداراتي استعرات من فلان هذا الذي هو عارية من جهنه عندت وأمري أن اقبضه منك، قصدقه المستعير، ودعمه إليه، فضاعت الوديمة في بده، تم حاء المالك، وأنكر أن يكون أمره بدئت، فالقول قول الماك، والمستعير صامي والأه دفع مال المالك إلى غيره، وأنه عبب الصمعان بقصية الأصل، إلا إذا كان يزدن المائنة، ولم يتبت الإذر عبنا لما أنكر طالك ذلك

عين قبل: لماذا لا يجمل هذا إعارة من المستعبر ، لأول. حتى لا يحب عليه الضمان؟

قدناً) إذا أحار المستعيم من حيره إنما لا يضمن لأمه يضم بنده منام بد نفسه، وههنا تستبسه يلي بد التالي لج مكن مهذا الطوري، ألا ترى أن تمم لو أواد المستعير استرداده من بدالتاتي. هذه ولك ، وفي القصل النابي لو أراد السنعم السردادة من الثاني، أيس له فالكـ٧

۱۳۸۰ - وإذا صلب المعر العارب، فسعها المسعير عنه ، عبو صامي، وهذا ظاهر، وإلا لم يمنع منه ، ولكن قال لمصاحبه : دعه عندي لي شد، تم ارده علوال ، فرصلي مثلات نم صاع ، لا نسمان عليه ، لأنه أعرد مرة أحرى، هكذا ذكر المسالة في الاصل .

وفقر في العتوى ألى اللهات العقد المسألة صورة أخرى، فقال: إذا قبال المستعمر المعم أدمع، وقم طافي الدمع حتى مضي تا يهراء تبرسوق من المستعمراء وجعلها على وجبها. الأولى الديكون المسعم مسعرًا عن الردوقت الطائب، وفي هذا الوجه لا نسمان.

اللوجة الدني. أن يكون المستعبر قاداً على لردودت لطفت. وإنه على وحودثاراته إمارت بعد المبر على السحطة أو قوضي على السحط والرضاء وفي هدين الرجهان وحب الضامات، وإماراك بعد على طرضياء وقال: الإماس، وفي هذا النوحة لا صحاف ومكون حقا مه النداء إعارة.

ون قبل المستعير فا يسمع إذن الثالث دفر كوات إلى مصر قند، والإدنا بدوك السماع الأ يصحح

طانا الاماني مسمع اعتبارًا عيث تسمع ومنوقه، ولواركسها إلى جنوياه والباقي تحاكمه فهو قدمار؟ لأنه ركبها نقير إديا الفير

۱۹۳۸۳ - رجل سندر من وحل توراً بساوي حمدين درهماً ، فعرته مع فوريساوي مالله فعطب نور المارية فهذا على وحيين الاقتاد الناس بمعلود منا فلات عادة ، يعنى يعربود نوراً بساوي مالله ، فلا صماله ، لوحود الإذن به دلالله عرفا : وإن كالروالا بمعلود مال ذلك، فهر ضار من الدوى أبي اللبت .

١١) أليب علمالعيرة من منبع السيخ التي عاما

⁽٧٤ أست فلأوافعا ومن حميع الإصح الذي عرف ا

١٩٣٨ - وقده أنصاً الرحين مدكان في منك واحد الولكي الأو المصاميسيا واويده المنطر أصافها من صاحب نبيدًا وفقائمه المعير بالرف فقال للسنفير الوصيتية في الصاق الذي هي الويساء والكر المعمرة فيان كان السياء في ايدي مناه الاحتمال هديدة الآك إن المدينات المرة والكن قدم يضمر المعير مصيحًا بالرضة بالشافية والاحتمال

1979 8 - منش أنو يكو هن معين الكتاب طل درد العداد عاليه، فالعم الدر دود والعداد المالية والمعم الدرو والعدال مع أحسر دالته العدال الدرال الدال المستعير وراح والوجود والعواللي عليه العيمية المستعلق وإذا للا الدراك المالية المستعلق وهذا المعتمل خلاف ما ذكر وحمد وحمد العداد فقا ذكر أنه إذا وعدك الراد الم أحمره بالتعميع فين المادة وحمد وحمد المدالية في العرب علاقتمان .

١٩٣٥٥ . وهنه أنفأت بعث الانجل أخيره إلى ترجل البيستغير منه بالساء فأعارها، والجيها عمامة، فسنعطث العمامة، الرسقطات العمامة بعث الأجيرة أفها صامى، وإلا 188 فسمان

١٩٢٨، وقيمة أونياً (السعار من أحوانياً للأول، والقال بالقار سنة حراره، فصاع المنز من الأدين، فلا فيما ناحلي المنتجر إذا لم يزياً حيظه

۱۹۳۸۷ - فرد أعماً الدنار الصدر عدن استعد الحدارًا إلى الغاصوب. فأدمته في المربط الذي هماك ، دوصع على الدام حنب كيلا للحرج الحدارة فلم فت ، فال إلا المتواتق وليمه لا تعدر الحمار على الدعاب، ولا صدر الألاه فير تصبيع.

۱۳۸۸ وهی المجامع الأصنفر (اسواؤ مستعارت مالاً)، فوصافت لاعن ادارات و اساسامانوج و المصافحات السولج، فلب تركب الطبائحة اللات فيل، الأصنفاء مسهاء وقبل. عن تصافيف

۱۳۸۱ من العداد المحجول إذا المدينان من احد ضيئت والسيهلكات فينية على الحالات العداد الحداد المحجول عليه البيئات العداد الحداد المحجول عليه المجاد المحجول عليه المحجول عليه المحجول عليه المحجول المح

الأذاف الرحمج المميح أكن والعام بردار وبقاء أنح والطبخسع الكري

ا فر بالصمان بملك السنعار، فنين أنه أعار ملك تصد، والسديّة؛ صمى» فالكك يتبت تولاء، فيصير الأول معيرًا منك مولاء، والعبديّة أعار ملك له لاه، وهلكت في يد المستقير، كان للمولى أن يضمل لمنتقير

١٣٩٠ - في المجموع الموازل: (وجل ياع من إجل عصبيرًا)، أو أعاره حساره حتى لحمل عليه ، وقال كه ، خذ عدراه والسقية ، ولا تنفل عنه ، فقال: أقمل ، فلما سار ساعة حلى عنه عقواده وأسرع في الشيء ، فسقط، فالكسر ، فعليه ضمان احمار .

۱۳۹۱ - في مجموع التوارك : إذا استفرض الفروي لوراً. فأعار عليه الأفراك، فأعار عليه الأفراك، فلا صمال على المستفرض، فال: الأن علد عارية ، فإن من عادة أهل القرى أنهم بستقرضون التور بمصمهم من بعض يومًا، أو ما أنسه ذلك، وينتمعون به، تواير دونها، ويدفعون فور أنفسهم حد دلك إلى صاحب التور لينتفع حو باللور التاني حملي شفاع الآول بالنور ، لأول، تم يرد على صاحبه ، فهذا في معنى العاربة فيما يبهم.

وقول محمد رحمه أنه تعالى في الكتاب ، إن استفراض الحيوان يوجب الضمان، فذلك فيما إذا دمع حيواناً ليستهلكه، ويتفع به، ته يدمع إليه مكانه حيواناً أخر، فيأحده المستفرض للتملك دون الانتفاع، وردعيته بعد ذلك -والله سيحاله وتعالى أقدم بالصواب، وإليه الرجم والأب.

الفصيل السادس في و د العارمة

1891 - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل . إدار دانسته برادابة مع عبد، أو بعض من في عبائه و فلعادة الطاهرة وبدا بعض من في عبائه و فلا ضمان عليه . كما في الرديمة و ومنا هو العرب و فلعادة الطاهرة وبدا حل الناس أن المستعبر [بعد ما فرغ] من الانتقاع ، برد العاربه على يدى علامه أو بعض من في عبائه ، وإن ردها على يد [عبد] صاحب الدابة عبد يقوم عنيها ، ويتعاصفها ، قال : بسرا عن الضمان ، وأراد به صمان السرد ، لا صمال لعبن ؛ لأن ضمان العبن لم يجب بعد ، أما ضمان الردواجب ، فاتصرف البراءة إلى ما كان مصمونًا عله .

ولر هلكات الداية بعد ذلك في يد العبد، لا يضمن ضمان العبر، قال شمس الائمة السرخسي رحمه الداية بعد ذلك في يد العبد، لا يضمن ضمان العبر، كما تو رد الرديمة على شكر من في عبدال فساحب الوديمة، والعرق على جواب الاستحسان العرف، فهذا العرف الغلوب الظاهر فيما بين الناس أنا عبد صاحب الوديمة مو الذي يسلم الدانة إلى المستعبر عند الإجارة، وهم الدي يسترد منه عند الفراغ من الحاجة، ومثل هذا العرف لا يوجد في الوديمة، فهان صاحب الوديمة هو الذي يشولي الحذيد، وإلى أودعها؛ الأنها الم يرض الكرة، الى يدمي في عادة

1894 - قال شبخ الإسلام: وعلى فيناس منا ذكر في العدوية يجب أدينال: بأن الغاصب إدارد الغصوب على عبد المغصوب منه عبداً يقوم على الدابة أنه يبرأ عن العسان. فأما إذا أراد المستعبر الدابة على عبد لا يقوم على الدابة، ولا يحفظها، هل يبرأ عن شهدان الرد؟ ذكر طبخ الإسلام وقال: يجب أن لا يبرأه كما في الماصب إذا رد الدابة المغموبة على عبد لا يقوم عليها، وفار شهدان الدين إذا ضباع في يده لم يد لا يقوم عليها، وفار شهدان الدين الماشيخ في يده لم يدل محمد رحمه فه تعالى هذه المسألة ههنا صريحاً، وذكر شهدى الأنمة السرخدى ما يدل على أد يقبل عبد لا يقبل مثله منه، أنه يضمن.

ودكر شمس الإمملام أنّا في هذه المسألة يحب أنّ يكونَ على القياس والأستحسبال. القياس أنّا يضمن، وفي الاستحسبانُ لا يصمن، كسالو ودها إلى منزله [أو مربطه، وضاع. وتمه يصمن نياساً ، ولا يضمن استحمالاً ، لأن النزل في بدا الولى حكّماً ، فالرد إلى منزله أو الربط [1] يكون ودا على المالك حكمًا ، فكذا العليمة الذي لا يصوم على الداية في يدا الولى حكمًا ، فكان الرد عليه كالرد على المالي

1978 - وأشار محمد رحمه الله نعاني بعد هذه المسائل إلى أنه لا يضمن قباسًا واستحساسًا، فقد قال، إذا رد المستعبر الدائم، فلم مجد صحبها و لا خادمه، فرمطها في دار صاحبها على معلقها، فصاعت، لا يضمن استحساسًا، فقد شرط للحقيق الاستحساس عدم صاحبها وخاصه مطلقًا من غير فصل بين خادم يقوم عليه، أو لا يقوم، مهذا إشارة إلى أنه وفا ردما على عبد لا يقدم عليها، أنه لا يضمن قباسًا، واستحساسًا، هذا عو الكلام أن اسارة

١٠٣٩٥ - وأما الكلام في الوهيعة فقد ذكرنا في كساب الوديمة أنا الهودع إذا وه الويحة على عند صاحبها أنه صاص من غير فصل

وذكر شيخ الرسلام وحمه انه تعالى في أشرح كتاب انعارية ، أن الجواب في الوديعة كانجواب في لعارية ، وذكر ضمس الأنمة المرحمي في أشرح كتاب لعارية أنا المودع صامن على كل حدل [كمن دكون في كتاب الوديعة] "وهكذا ذكر القدوري في شرحه والقفيه أبو اللبث في أفتواه أن واقه أعلم .

⁽١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل وأنبتناه من 4 وم وف.

⁽٢) أنست مذه المبارة من أم

الفصل السابع في استرداد العاربة، وما يمنع من استردادها

١٠٣٩٦ - ذكر الحاكم الشهيد في أالشفى المرامحمة رحمه الله تعالى فيعز استعارا من أخر أرصنا ليرزعها ، فأعارها إبناء، فأذن له في ذلك إلى أن مدوك زوعه ، فزرعتها ، ثم أراد صاحبها أن بأخذها قبار أن يستحصد، فالزارع بالحيار، إذ تماء قلد الروع، وإلى شاء كالت الأرض عليه بأجر مثلها إلى أن يستحصد الزرع، وهذا لأن المزارع محل في الزراعة؛ لأنه زرع بإذن رب الأرض، فيجب مراهاة من صاحب الأرض [في الأرض] `` وذلك بترك الأرض في بد صناحت الزرع إلى وعت إدراك الزرع بالإحارة، إن أبي صناحب الرزع فلم الزرع، لأن فيم قطام صاحب الأرض عن منفعة الأرص مدة معاودة بموض مع مواضاة حق الروع في الزرع مي كل وجه . وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه السألة في اللبسوط ، وذكر فيها القياس أن يكود المصاحب الأرض أن بخرج الأرض من بدالمستعيره سواه كانت العاربة مطلقة أو موقفة، وفي الاستحمال لايحرج الأرمى مزيده

١٠٣٩٧ - وذكر في المنتبغي : ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالي : فيعن زرع الرض عيبر ولتصمه بإذن صباحت لأرض واثم أرادارت الأرض أدبخر جبها مزيده بمدما رز عها، كبس له دلك؛ لأن التعرير بالمؤمن حرام، وإذا استحصد الزرع، ذكر في بعض روايات الليسوط : إنَّ صاحب الأرض بأخذ الأرض مع الأجراء ولم يذكر هذا في بعض الروايات.

وكان الفقيه أبو إسحاق الحافظ بقول: إنما بجب الأجر لصاحب الأرض إذا أجر الأرض منه حما عب الأرض. أو الفاحس، فأما بدوق ذلك لا يجب الأجر؛ لأن المنافع لا تنقوم إلا بالمقند، وعبارة اللنقي - إن شاء المراوع كانت الأرض عليه بأجر مشها، ولم يشترط إجارة رب الأرص والقاضي، وعبارة شمس الأثمة السرحسي في شرحه: إنه يترك الأرض في يد المراوع يأجر المنل من عبر اشتراط إجارة رب الأرض، أو الغاصي-

وإنَّ أبي الحرارع أن تكون الأرض في بده بأجر الثل، وكاره قا م الروع أيصًا ، وأراد أن يضمن رب الأرض فيمة الرزع، وقال: ورعى منصل بأرضك، فأشبه الصنع المتصل بثوبك، فعلى" أنَّا اضمنك قيمه و كما في الصيغ. تو يذكر حدة المسألة في الأصل

وفكر في المشغى التي موضع : أن له فلت إلا أن يوضي رب الأرض أن يشرك الزرع في أرضه حتى يستنحصك ويكون فلك منه وها ، بالشرط الذي شرط في عقد العاربة ، فلا يعزمه عني الخراء وقال في موضع أخراء لبس للمؤرع أن يصبس رب الأرض فيمة الزرع .

1974 - وقبال في المشتفي : فإن ارآه رسالاً, من أن يعطى الزامع بشره ونسفته . ويخرج الأرض من يده ، ويكون الواج شه يعلى لم سالاً وضي وصي المراوع به فإن كان لم يطلع من الروع شيء الا يجمول وإن كان الروع قال تحرج ، فيصاحب على شيء ماه ، وأخير جه ، جباره لأن الرابع بصيبر بالحًا الروع ، وبع الروع قبل أن يخرج لا يجوز بلا الحلاف، وبعد أن يحرج فيه كلام، وأضار مهنا إلى الحواز .

ولو استعار داراً لبيني فيها نناه أو أرصاً ليعرس محلاه فععل في أراد رب الأرص أو القدار أن يخرجه و فعص مه ذلك و سواء كانت العارية مطلقة أو مرتقة و وقا يصمن صاحب القدار والأرض فيمه الناد والأضحار إن قالت العارية مطلقة عند عساما رحمهم الله تعالى و ويصمها إن كانت العارية موفية وأراد إحراج وقبل الوقت عكد ذكر المدألة في روادة الأصل .

وذكر في المنتقى ، عر أبي حيفة رحمه الله تعالى أنا عليه فيسة النناء سواء كانت العارية مطابقة أو موققة ، فصار في العارية المطابقة عن أبي حينة رحمه الله تعالى روايتاناه وجه ما ذكر هي المتنفى : أن الباء بدواء، وقد أذن له في ذلك ، فبالإحراج يصير عباله المدفع الفرور أوجها الفيمة ، وجه ما ذكر في الأصل أن التابي مفتر، ولهو بعروره لأنه بني هذا الباء معلمة اعلى إداء، مع علمه أنا بناء هذا الإذل على الجوار دون اللزوم

1999 ما مأما إذا كانت العاربة موفته فأراد إخراجه قبل الرقت بعرم فيهمة البناء والأضحار، فإلى الرقت بعرم فيهمة البناء والأضحار، فإلى الرقابية البناء المن هذا الرقب وقسمان فيسة البناء إلى هذا الرقب وقسمان فيسة البناء إلى أخراجه فمل الوقت، لهذا يقسل عنهاء كان حقت في بناء فياتم برم الاقت الد، فيعد فيها كذلك.

ا فقا إذا أراد صاحب الأرض إحراجه قبل أو فت، وإن مصل الوعت، فساحت الأرض. وقبلع عبيه الأشجار والسام، والأيضامن نشأ عنداء لأن اقتع معاداً وقد دشروط مقتضي ذكر

الوفادة فمساها لواكان مشروفة بطأة

فهارا الإلكان لا يهبير الفابع سالأراص، فيحسنند صباحب الأراص بالث الداه والأغراس بالفيسان، ويعشر في الصيمان فيمية المفتوعًا ؛ لأن القلَّم بسينحق عليه بعد الوقب. بخلاف ما لو أراد وحواجه قبار الوقت، حيث يصمن فيمنه أن قائمًا ﴿ لأنَّ النَّفِينِ وَالْقُومِ هِنَاكُ مِيرٍ سيبحث عليم فكالرجز المستعيرين الساء الدنواء وفر الأضحار العانسة

١٠٤٠٠ في النوارق الوالدتمار من رحد دارك وبني ديهة حكظا بغيرات، ويصل بالهنزمية: الحرد، والمسأجر الأجر بعشايل ترهمًا و إناء بالمتعمل إدبار عوالغار ، مم د صاحبهاك والمنتود الاقامية فلسوا للمستعير أنام جعرتنا أفغل والأبه فعل بعمر إديمه وهل الم أن ينقص الحائطة إن كان عد يبوس تراك حياجيا الدان، فقيد إنه دلك الأنه لا يعبد، لأنَّ بالهدم بعياد بالمباء والتراب حورضا مب الدماء والله أعلمان

الفصل الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب، والشهادة فيه

1921 - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : وجل استمار من رجل هاية ليركيها إلى حسام أعين، فجاوز بها حسام أعين، ثم رجع إلى حسام أعين، أو إلى المكوفة، والداية على حسام أعين، ولم تردها إلى المكوفة، والداية أفنت لك، فضال المستمير: قد تعالىب ولم تردها إلى الموضع الذي أفنت لك، فلا أفنت لك، فضال المستمير: قد تعالفت فيها، ثم رجعت بها إلى الموضع الذي أفنت لي، فلا ضسان على، فالقول قول رب العابة، والمستمير ضامن الاته أقر بالسب الموجع لفضمان، وهو للبيارة عن المكان المسعى، ثم ادعى ماييو أه، وهو العود، فلا يصدق إلا بالحجة، فإن أتمام البيئة أنه قد ردها إلى الكوفة، أو إلى الموضع الذي أخذها إليه، لم تفقت بعد ما ردها، قال عو ضامن لها حتى يدعها إلى صاحبه، وتأويله: أنه استعاره إلى ذلك المكان فاهبًا، لا جابًا، ومنى كان كذلك، كان ضامنًا؛ لأن الناس بالبية العادلة كالثابت معاينة، ولو عاينا أنه جاد إلى الكن المشروط، فإنه لا يسرأ؛ لأن عاد إلى الوضاق والعقد [يتنهى، قالا يسرأ عن الفسمان؛ لأنه عاد إلى الوضاق، والعقد [أن العشمان، فالما الموضاة عن المنهان.

۱۰۶۰۲ - إذا قال: أعرتني دابتك، وهلكت، وقال المائك: غصبتها مس، فلا ضمان عليه إدائم بركيها، وإداكان قدركيها، مهو ضامن، وإن قال: أعرتني، وقال السالك: أجرتكها، وقدركيها، وهلكت من ركوبه، فالقول قول الراكب، ولا ضمان عليه.

١٠٤٠٣ - وفي الفندوري : إدا اختلف المعبر والمستعير في الأيام، أو في الكان، أو فيما يحمل عليه، فالقول قول رب الدامة مع بيت ؛ لأن الإذن من جهته يستفاد، فكان القول قوله .

١٠٤٠٤ - وفيه أيضًا: وإذا تصرف المستعير، وادعى أن الميراذن له، وجحد المهر، عهو ضامن، إلا أن يقوم له بينة على الإذن؛ لأن سبب الضمان قد تُعقى، فإذا ادعى الإذن، نقد ادعى المسقط، فلا يقبل إلا بحجة.

٩٠٤٠٠ - وفي المنتفى : رجل قال تغيره : أعرتني هذه الدار، وهذه الأرض لأبنيها ،

⁽¹⁾ ما بين المعقوفين سائعة من الأصل وأنشاء من ظاوم وف.

أو أغرس فيها ما بدالى من النخل أو السحوء فغرستها هذا التخل، وينيتها هذا البناء. وقال المعبر: لأن البناء. وقال العبر: أعرتك الدار والأرض، وفيها هذا البناء والأغراس، فأنفول قول العبر: لأن البناء والأغراس بحكم الاتصال صاو وصفا للأرض، بمنزلة أوصاب الحيوان، وإن أقاما البيئة، فالمهيئة المعبر أيصًا؛ لأن الإعارة لاتكون إلا بعد سابقة الاستعارة، فالمعبر بيئه أثبت استعارته الأرض مع البناء والأغراس، وباستعارة الأرض مع البناء والأغراس، وباستعارة الأرس مع البناء والأغراس للمعبر، وبعد ما نبت إقراره بذلك، كيف يقيل منه البنة على أن البناء والأغراس له؟

الفصل الناسع في المتفوقات

1989 - ودائلستمار على المستمير، ورد الستأجر على الأجر، والعبرة لا يعود ويحصل، فحاصل للآجر مدل النفعه، وللمستأجر النفعة وبدل النفعة الهزر، وكال خيراً على المتعدل ، وكان مؤنه الرد عليه، والخاصل للمستمير المتعمة، والممير لا شيء له، وإنما يعود إليه ملكه لا غير، فكان المستمير أسعد حالا، فكان بمنزلة الرد على المستمير، فكرة العمدر الشهيد في باب من المماثل من كتاب الإجارات.

۱۰۵۰۷ - وهي "الوقعات ، تفقة العبد المستعار على السنعيم، وكسونه على المبرد الأن بقاء المنفعة الحالية على المبرد الأن بقاء المنفعة الحالية المستعبر، ولا كذلك الكسوة ، وقال أبر لنصر : لو أن رجلا استعار من رجل خيفاً، قطعام العبد على المستعير، ولو أذ مولى العبد أعار العبد، فطعامه على المعر

وقال الفقيه أبو الليث ا يعني إدا قال مولي العيد : حد عبدي ، واستحدمه من غير أنَّ بستمر ، فإنَّ هذه عنزلة الوديعة ، وطعامه على مولاه .

١٠٤٠٨ - وهي الشنقي : إذا قال لغيره: أعربي ثوبك، فإن ضاع، فأنا ضامن له، فلا ضمان عليه، وحدًا الشرط باطل؛ لأنه يخالف قصبية الشرع، وتشكك هذا الحكم في سائر الأطانات، نحو الردام وفيرها.

٩ - ١٠٤٠ - وقيلة أيضًا بشرعن أبن يوسف رحمه اله تعالى: في المستعيم إذا خبرج بالمائية ، أو النوب من المصر ، فاستعمله ، فهو ضامن ، وإن خرج به أن ولم يسس ، ولم يركب ، ضمن في النابة ، ولم يضمن في التوب

معنى السألة: استعار توبّك أو دابة في المصر، حتى تقيد الإقان بالاستعمال في المعبود قبل: قا أن الاستعمال حدرج العمر بخالف الاستعمال في المصر، ثم تحرج بعمد عمن المعسود إذ استعمل الثوب والمدابة، فهو ضامس، وإناثم يستعملها، فعي التوب لا ضمال، لأنه حافظ كما هو حافظ له في المصو، بحلاف الدابة؛ لأنها بجود الإحراج صارت

⁽¹⁹⁾ ما بين العقوون سافع من الأصل والبيناء من طارع وف

⁽١٤) وفي ف وإذا لم معرج 4.

معرضه للتعوراء فنكون إغراجها إثلاقا ومعلىء فيضمن لهار

١٩٤١٠ وهيد أيضًا «فكر أنعلي في غوافره» عن أي يوسف راحيد الفائعيلي: في راحل استعار فيد الفائعيلي: في راحل استعار مجلسة أو فلنظامًا في مصراء فيدار والأفيات ، وإن استعار سرما، أو عدامته في الصواء إلا أن الفسطاط والمعلل في الصواء إلا أن الفسطاط والمعلل بستعمالات حراج المعر عادة، عند، إعارتهما إضاء المساورة مهدا، والا كذلك السيف والعمامة المعرف المعرف

۱۹۵۱۰ وقيم أيضا استحراب رجل فرماً نيخ و علمه أدعه أنهر، ثم نقيم العدو بعد شهرين في بلاد السلمين، وأراد أحامه فاه دقال، وإلى ثقيم في بلاد الشرك في موضع لا نقد كان ولا تشرىء ليس له أن أنه هو ومعاً للضرواس المستعير ، ويكون على الستعير أحراطل فأنك العراس من ذلك الموضع الماني فقيم منه صداحيه إلى في المواضع التي يقدر فيها على المحمدة ، مرسحاة للحاسر، وفقعا للصروامن الطرفين .

۱٬۵۱۳ - وتطیر هفه انساله: رجل أهار من اخر أمه ترصح انتاسه، فسنا تعرد الصبي... وصار لا يرضح يلا سها، قال المعبر : ارده على أمني، فلبس له دلك، وقه مثل أجر جار يته يأني أن يضعم الصبي

24.3.4° و 25.4° إذا استه أر من أسم زقافك و حمل فيها فينا، فأخده في الصحراء، منبس له أنا بأحد الزفاق ، وله أحر مناها إلى موضع بحد بيد رقافًا، فيحرل رينه

ا منه أيضاً الواهم عن محمد وحمد في حالي في رحل قال لوحن الخربي دانت قرمسخين، أو قال التي فرمسجون، قال له فرمسجون فاهد وحاليًا، فيصير الربعة فراسع، وكذلك كل عاربه نكود في المصر وحو تشبيع الجرارة، وأشباعها، وهذا استحمان أخذيه عامد الرحامهم الفائدالي تكال العرف الطاهر فيها بن الناس، والفياس أن يكون هذا على الذهاب حاصة والايكون له أن يرجع مديها

١٩٤١ - استدر من أخر دارة ليحمل طبها مشرة مخاتم حنطة، فبعث الدارة مع وكيل للدارة مع وكيل للدارة مع وكيل المحمل طبيعة المحمل المراكل حنصة علمه منطها، لا تضمر ، في كنداب الشرقة في طاب خصومة المقدر صير.

10\$10 ° - استعارة للتيء للبرهن من فيرة حائزت وأنه معروف، والاستعارة لتواجر عبر حائزة، فكرة تبيح الإسلام في شوح كان الزائرعة.

ه كار في الفقاري أبي اللبيت رحمه الله تعالى " : أنه والد الصغير ثبس له أن يعبو مناع ولناه الصغير . 1934 - الحامل المسلس الأثمان إلى المراح الوكائل العالم المائية وتقوه وها إلمان يعبر مان الدوم معلى المتحرس من مشابحان حمها الله تعلى قائر (1 أوفائك و وعامة الشابح على أنه ليس له ولك

1989 مصل استعمار من صبى تسبعه قدائده و بحوده فأعماده والناق الشيء له بدالمائع و فيها المدين الناقع و إلى يجت المائع و فهات في يدوو إلى حال الصبى الأول مأثورات لا بحث على الدائل تدين و إلى يجت على الأول و الأمرو كان مأدومًا حدج المائع مده و الان أن حاصلا المتساطة و إلى كان ولك الشيء من المتابع المتسبق هو الشيء الأول و الأحد من الذائي أيما أن و قلماً وإن قام الأول عاصلة إلى ماضية العاصب العاصب .

. ١٠٤١٨ السنعة، من وحل سينا، فينع ولده لصمير التحاد والدياء لوديعة إلى غير. عطريق لعارية، فصاح، لصدن العسق الدافع، وتعالك المدوع إلده الأداك واسد ما ساعي حقه غاصات.

١٩٤١ أخار من أحر شيئًا، وهلك في بد النسعيات ثم منحة مساحق و بايدالمن ... يضمن أبهما شاء. فإن شامل الفيد و طيس أنه أن يرجع على شاء مراد الام ثبن أنه أعلم ملك ... نفسه و وإنه شامل المستعيم و فأنه لك الأيرجع على العبير و لا يا استنعم في تضغى عامل للمسهد في تضغى عامل ...

. 1987 في الحامع الأصغوار الوص بين حصاعات الخادوا مدمنه ليسافئ أدينوا فيها قصوراً - فسوالم أواد الأفد ألا يسمعها فقو مساء كان ليم منعه، ونه أن بأحدهم يوفؤ فعدرهم بناء خلى ما قلب إلا المعاوية فير الأزمة.

حاكثات العاربة من اللحيط أواعه أعلوا

كناب انشركة

حدا الكناب بسمار علر نماية فصول

التصل الأوبار مي بنانا أنواع الشركاب، وشوائطها، وحكمها.

العصل النافي . في بيان الأهاط التي تصبح الشرقة مها، والتي لا يصح .

الخنفس لنائب المي المعاوضة، وهو تشمل على الوافح:

النوع منه . التي تقسر قد أا منذ المدين الوصيل في الدينة المناحسية ، و قسيلية دخول يعيشار. الصاحب

ومرح محا السنا بالزم كال واحداس المفاوضة بحكم الكمالة عرا مساحيان

أدح الداري المتحلاف كوامن التدريسي للديري على صاحبه

وترح منه الحي شرق أحد المنظار صاب ساتًا محاصة كنفسه

والرعاسة في وجرب الصمان على الفارانين

التصل الرابع أفي العدن، وهويشتمر على أنواع

عرع فندا في شرط مراح مو أوضعت و فلإال المال

وموع منه " في نصوف أحد شريكي الدين في مال الدراكة

ي واح أن إلى أنه أرف أحد مرادكي العبال في عقد هذا مداء ويستا و جد العلد مراحده وانه في شارى أحدَعد ، أراني الحشلاف وألى المال أو في اعاليد. قديدة والرائل .

العصل احامس: في شركة الوجوة...

الفصل السادس في الشوافة بالأعمال، أو الشوالة الذرائية

المعمل لسابع . في نصرف أحمد لشريكين، وفي الدين المتمرك

المصل النامل. في المتعرفات

الفصل الأول في بيان أنواع الشركات وشرائطها وحكسها

4.53.4 - فأداريان أنواحها - فنقول : شوكة العقود أنواع ثلاثة : نفوكة بالمال. وشركة بالو حود، وشركة بالأعمال - وكل دلت على وجهين : مساوضة، وعدند. وشرط جواز هذه الشركات كبان المعقود عليه عقد الشركة ذبلا لموكالة الأن المقصود من هذه العقود الشركة في التصرف، والشركة في التصرف إنما تنبث إذا صاركن واحد منهما وكبلا عن صاحبه في التصرف، ويشترط كول ما يعقد عبيه عقد الشركة فابلا للمركالة لهذا

ثم التمركة إدا كانت بالمال لا تجهور، عمال كانت أو مضاوصة ، ولا إذا كان وأس المال من الأتمال التي لا تدويز عي عقود المنادلات، نحو الدواهم والطالبور، فأما سايتعين في عقود المبادلات، نحو العروض، فلا نصبح الشركة بهما، سواء كالاظالك وأس مالهما، أو رأس مال أحديث

وإنما لا تصح الشركة المعروض، لما شار إليه في الكناب أن رأس الذاب هج هواله ومعاه أن العروس لنست من ذوات الأمثرك وعد القسمة لا بد من تحصيل رأس المال أولاه المطهر الرمح، فإذا قاد رأس الذان عروصة، متحصيله عند الفسمة لكون بعلويل الحرة والظان، قلابشت اليفين به

ومعلى أخرا أن كل والجدام الشريكية يصير وكيلا عن صاحبه بالنصرف، فإذا كان أمل الذي ومأنا، صادكي، احد منهما موكلا صاحبه يبيع مناعه، على أن يكونانه بعص ربحه، وذلك لا يجور، لأن الوكيل بانيع يكون أمياً، فيكون هذا ربح ما لم يضمن في حقه، وأنه لا يجور،

وافا كان رأس الحال براهم أو داليو ، صار كل واحد مسهما موكلا صاحبه الشوى بالله ، على أن يكون يعض الربح له ، وذلك جائز [لان الركب بالشرى بكون ضامنًا للنعن في ذمه ، فيكون هذا ربع ما قد همي ، فإنه حائز إلى أ ، ويشترط في ذلك أن يكون رأس المال عبنًا ، إما حاضرًا في للعاس ، أو عامًا عن للحلس ، مذارًا إلى مكانه ، حاضرًا عند الشرى

١٠٤٢٧ - وذكر شيمس الأثمة السرحسي في شرحه، والمتبيخ أبو الحسن الصاوري: أن

 ⁽¹⁾ ما بين المقوعور صافط من الأصل وأشتناه من طاوم وقد.

م دفع إلى رجل ألف درهم، وقال الترج من عندك ألفًا مثل هذا الألف. فاشتر بهما . وبع ، فما ربحت من شيء ، فهو بيننا، فقعل المأسور كفلك، فهو جائز، وإن لم يكل المال حاصراً في مجلس العقد، ولا مشاراً إلى مكانه، واكتفى بوجود، عند الشرى.

ظاما التهو من الذهب والفصة، فقد جعله مي كاناب الدركة من الأصل بمزلة العروض، فلد تجز الشركة بها، وفي صوف الاصل جعله بمنزلة الأثمان، فجوز الشركة بها، قال شمس الأثمة السرخسي وحمه اقة تعالى: والحاصل أن المضير في هذا العرف، ففي كل يلدة حرى المتعامل بالمابعة بالذهر، فهو بمرلة الأثمان، لائمين في التعلود، ولا تحور الشركة أبد، وفي كل بلدة لم يجر المتعامل بالمبابعة بالتبر، فهو بمنزلة الأثمان، لا يتعبر في العقود، ولا تجوز الشركة مها"!!

و أما الفلوس: فالشهور من قول أبي حنيقة وأبي يوسف أن افتمركه والفسارية بها لا يجوزه وعن محمد و زفر أنه يجوزه ومحمد و رم يقولان : إن الفلوس ما داست و تجقه فهي يمثرلة النفود

وأبو حيضة وأبو بوسم وحسهما الله قبالا الرواح في العلوس عارض باصطلاح الماس، وذلك يتبال ساه في العلوس عارض باصطلاح الماس، وذلك يتبال ساهة فساعة فساعة، فلو حوزنا المترك بها أدى إلى جهالة وأس المال عند فسمة الربح، إذا كسدت تلك الفلوس؛ لأن راس المال عند فسمة الربح يحصل باعتبار الالية، لا باعتبار العدد، ومالية العلوس فختلف بالرواح والكساد.

المجتمعين الخنطة بن قبل الخلط، وبعد الخلط لا يجوز بالاتعاق، وأما بعد الخلط في جنس وإحد، وفي الجنسين الخنطة بن، قبل الخلط، وبعد الخلط لا يجوز بالاتعاق، وأما بعد الخلط في جنس وإحد، ومن المعدودين، وأما اتما في المقدار، على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تصع الشركة، ويكون المخلوط مشتركا بيتهما شركة ملك، حنى لو تصرفًا و ربحًا، عائريج بينهما على الشرط، نكاره أبي برسف ظاهر أن قبل الخلط إنما لا يحوز الشركة؛ لألها تتعين بالتعييم، وهذا المعى لا يكون رأس مان الشركة، ومحمد يقول: بأن يبيش بالخلط، وما يتعين بالتعيين لا يصح أن يكون رأس مان الشركة، ومحمد يقول: بأن الكبل والموزد: عوض من وجد، ألا ترى أن الشراء بهما دينًا في المد مد حيح، وأن حكم المعرض، وبنا في الخلط في المختس الواحد، ومن حكم العرض: فمن حيث إنه عرض لم تجز الشركة بها يعد، كامة وهذا الأس

١١) ما بين المعقوفين ساقط من الأحيل وأثبتناه من ط وج وف.

ما عميار المسمون يضعف إضافة عمد الشركة إليها ، فيموقف تموته على ما يقونها ، وهو الخلط ، وتنبث في قة المثل لامحالة للأكم العقد أيضاً

ومى الحديق المعتلفي، إنما لا تصنع الشركة عدد على قول محدد رحيه الله تعلى تعد على عد الخلط بالدير المحلوط، فعند حدالف الجنس المخاوط نيس من فوات الأستال، ألا ترى أن مناه بالمنطق بالمحروط المحروط المحروط المحدد منهما وقد المحدد المحروط المحدد المحدد

وإن كان أحدهما مريد الحلط جزائا، فإنه بصرت قيمته يوم يقتسمون عبر مخلوط ، ومعنى هذا أن فيمة الشعير نرداد إذا حلط باختطاء وقيمة الجنطة تنفص إذا خلطت بالشعير ، اعتباد المالة عبر يضرب بقيمه الشعير عبر مخارط، وصاحب الجنطة يصرب بعيسة الخنطة متحلوظة الأن الزيادة في الشعير حسبات من مال صاحب الطاطقة (15 يستاحق صاحب الم الشعير الضرب بتالك الزيادة ، والشعبان في الخنطة حصل يقص رضور به صاحب الجنصة ، ومو الجلط، وقيمة ملكة بانص عبد البياء افلا يستحق الشرب إلا يقائل الفدر .

وطعن عيسى بن أباق في الفعيديّن جميعًا، وقال: قول محمد في الفصل الأول يعجر فيمد منا الفصل الأول يعجر فيمد مناع كل واحد منهما إلى إلى الفصل الفنى بعتبر قبعة مناع كل واحد منهما إلى الموجهة بناء على واحد منهما بوروق البحد الأن استحفاق النمن بالبيع، وهكذا ذكر محمد رحمه الفاتعالى في المنتعى، وتبين بما ذكو في المنتعى المأن في المنتعى، وتبين بما ذكو في المنتعى المأن في المنتعى، والمناذ وابتين.

1933 هـ وإن أواد يجويز الشركة مذه روض، فالحينة في دلك، أن يسبع كل واحد منهما تصف عرض عسه بصف عرض صاحبه حتى صارحال كل واحد منهما مشركة بسيما شركة ملك، شريعقدان عقد الشركة بعد دلك، إن شاء معاوضة ، وإن ساء عنائه و تعمير العروض رأس منال الشركة، والعروض بعد ما صار مشتركًا بينهما يصمح وأس مال السركة، وإن كان قال ذات الايسطح

وكادئات إذا قال لأحدهما فراهم. وللأخر عووض، بندي أنابيج صاحب العروض

⁽٩٩ مامن المفدعين سالط هن الأصلي وأشتناه من ط وهروف.

نصف عروضه بصف دراهم صاحبه، ويتقابصان، نم يشتركان إناضاء مقاوصة، وإنا شاء عنانًا، هكذا ذكر شيع الإسلام في شرح كتاب الشركة فيرباب بضاحة المقاوض.

1.570 - وفي المنتفى : هشام عن محمد رحمه الله تعالى: عبد بين وحلين، اشتركا فيه شركة مفاوضة، أو عنال، فهو جائز. وفيه أيضاً (جل له طعام، ورجل اخرقه طعام، فاشتركا عليهما، وحطاهما، وأحدمها أجود من الأخر، فالشركة في هذا حائزة، واللمن بينهما لصفات، قال من قبل: إلا هذا يشبه البيع، ومعنى المسألة أنهما حلطاهما على أنه يسهما، وقال في موضع أخر من هذا الكتاب: يقسم اللمن بينهما على قدر قبسة الجبد والردي،

1927 - وقوكان رأس مال أحدهما دراهم ، ورأس مال الأخر فانور ، حارث الشركة عند علماء تا الثلاثة رحمهم الله تعالى ، عنانًا كانت أو معاوضة في المشهور ، وروى الحسن عن أي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن المعاوضة ، لا تجوز ، وهكذا روى عن أين يوسف ، وعند زفر وبالشفيعي لا تحوز السركة ، عنانًا كانب أو معاوضة ، وهذا بناه على أن عند زفر الخلط شرط صبحة الشركة ، قال نصح بمالين لا بختلطان ، هذا كله بسان شرائط جواز الشركة المال، عنانًا . وقال أو مفاوضة .

تم تحتص فلفاوضة بزيادة شرائط، فمن جملة ذلك التصبيص على المقاوضة، حتى إنهما إذا لم يتلفظا بلفظة المماوضة، كانت الشركة عنايًا [مكدا روى عن أبي حنيفة رحمه الله -تعالى.

قال لسمس الانمية السرخسي في شرحه: وتأويل "الهية اأن أكثر الساس لا يعرفون جمعيع أسكام القاوضة فلا يتحقق منهما الرضا محكم الفاوضة فيل عسمهما، ويجمل تصريحهما بالقارصة فائماً مقام ذلك كله، فإن كان المتعاقبان بعرفان أسكام الماوضة، صح العقد بينهما إذا ذكر معنى القارصة، وإن لم يصرحا بالعقب؛ لأن العرة للمعنى دون اللفظ.

ومنها أن تكون عامة في عموم التحارات "، إليه أشار محمد وحمه الله تعالى في الكتاب وذكر شيخ الإسلام في أحر باب شركة المدوحة أنها تجوز في موج حاص أيصاً.

ومنهما أن يكون كل واحد منهما من أهل الكاف الف بأن كانا بالفين عاقلين حرين؛ الأد. حكم هذه الشركة صيرورة كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه نهما يفحقه من ضمعان التجارات

¹⁵⁾ ما بين للعفو فين ساقط من الأصل والبنتاد من هُ وم وف.

⁽٣) هكذا بي البيمخ البافية التي عندلها. وكان في الأصل: في جميع النحادات.

عبر أن بدو معدهد -أن ساء الله تعابر - ر

وسها در بكورد رس كل واحد مهما على السواء من حرب الفاد الدائنان من حديد واصف ومن واحد، والدهام حسين محمول فحرالفراهم والعديد ، أيكاد من حسر واحد، إلا أدماه عن باعهم عمر الكندور مع الصحاح ، يدار دا الذيكون مع ذلك النسوي في الفيمة

وافا فيرطرة الدينة في في الس قال في هذه الشراكة عندلا للفضية عطة الفياوسية، وإلى المقد في المساوسية، وإلى المقا في المساوسية والميان في المساوسية المساوسية المساوسية لا المرواية المساوسية المساوسية لا المرواية المساوسية والأخر ويدول والمساوسية والمساوس

1937) وتركان لأخاصاء وهو إنهن وتلاح مود، ويبيدا فصل فيلح موده. الدرمافعي لذهور من الروارد وحرائي وملك رحمه لله تعالى، أنه يحوا ١ الك لا يسمه للحردة في الأموال لرمولاً عند مقابلنا بحسها.

و من جسلة ذلك أن المشتوما في الربح، وأن لا مكود لكن م احمد مهمينا من الدل الدي يحرز عميه عقد الشوكة و سوى وأمر المال الذي شارك به عبد حمد المداء النهاء و على ها مأن الله عدا هما والمده معالى .

ثم روضحت النبوعة بطال، في خانف معاوضة، في الركم و حداثه من المسائم على المسائم على المسائم المسائم على المسائم المسائم المسائم المسائم على المسائم المسائم على المسائم المسائم على المسائم على المسائم ال

۱۹۶۳۸ مزان فاست النبر دة عملًا بصير كل واحد منهما وكيلا عن صاحبه في عفو م الابعار الله والأومار كل واحد ركزلا عن صاحبه في استيفاء ما وجسابعقد صاحبه

والخاصل الدفي دله السركة حقوق العند ترجع بني العاقد الاغيراء والا بصاب الارواحة مهمد كفية: عن مماحية حتى لا يؤاحد قبل واحد مهمد ما لم ومدحية، هذا كله بيان نمرانط

الشركة باللل وحكمها

۹۹ یا ۲۹ جنبا إلى الشركة بالوجود، وصورة با أن يشترك أشاد، ولا ما به بهما، في نوع حاص، أو في الأبواع كلها على أن يشتركا ويبيعا، وما روق الله لعدلى من شيء، فهو بينهما، مهذه الشركة حالي عندائية عندال وإلها مسبب هذه فشركة الوجود؛ لأنه إله يشتري بالسعينة من له وحاهه عند الناس، وطريق حوار هذه المشركة أن يجعل كن ودحد أصلح عن المصدة، من وحد، والابتران والمعدة، هند أشتري مشتركاً بينهما، ألا ترى أنه تو قال. اشتو هذا المين على أذ يكون بيننا، كان ذلك حائزا، كذا ههنا.

وهذه الشركة قد تكون مدوحيه ، وقد تكون عنائاً ، فشرط الفاوضة أن يكونا من أهل الكهالة ، وأن يكون المنظ في المشترى بإنوامها تصدين ، ولمن المشتوى عليهما لصفاف ، وأن تساويا في الربح ، وأن تكون عامة إلا على قول شيخ الإسلام ، والتقط يلفط الصاوصة على التأويل الذي وكره شمس الائمة على ما مر .

و العنال منها بجور مع اشتراط التفاضل في ملك المشترى وينبقي أديشتراط الراح الى عقد الشوادة على قدر اشتراط الملك لهما في المشترى حتى لو تفاضلا في ملك لمشرى، أو مشتراط الدينوي في الربع بشهما، أو كان على العكس لا يجوز هذا الشرط، ويكون الربع بشهما على قدو ما اشتراط الربع لأحدهما أكثر، فما شرط له من عمل قدو ما اشتراط الربع لأحدهما أكثر، فما شرط له من حسم من خلك الشراط الربع الأحدهما أكثر، فما شرط له في وب المال في باب المصارف، أو بالضامان كالأستدار تغيل العمل وألفاء على تصيفه بأقل من في وب المال في باب المصارف، أو بالضامان كالأستدار، تغيل العمل وألفاء على تصيفه بأقل من فيك الأجوز الدي تغيل الدعل به يطب ف القضل، وإثا يطب له بالمضامان أن لما بدون الربع من قالى معض الربع ويستحق الربع ألا ترى أن من قال لخبره: اعمل في مالك على ثالى معض الربع المهجوز

وإن قبل: بجوز أن يكون قصل الربح لعصل العمل، والربح يستحق بالعمل: `لا ترى أن الضدرب يستحق الربح وإعارستحقه بالعمل عللنا إننا يستحق بالعمل إذا كان المحل في ماله بملومًا، كما في الضارب ولم يدجد ههذا.

١٣٤٣- في المنتفى . إذا أواد الوحلان أن بشتر كا شركه مداوصه ، ولأحدهما دار أو خدام إلى غرام وراح الله على المنتفى . إذا أواد الوحلان أن بشتر كا شركة مداوضة بحدالان دلك برج وجها ، وأه يسميا شيئاً من العراوض أنتى لأحدهما في شركتهما ، كانت الشركة جائرة وهي مفاوضة ، والدروض نصاحبها شاصة ، وهذه نسركة وجوم وكدنك إذاك في لأحدهما برفعها غير

مضروب، والبائي بحاله

۱۰۶۳۱ جثنا إلى الشركة بالأعمال وهي توعان صحيحة، وقاسدة، فالصحيحة منها: أن يشترك أثار على الشركة بالأعمال من الناس، وبعدلا بأيديهما، فما رزق الله تعالى ربح من ثبيء، فهو بنهسه، فهذه الشركة جائزة، وقد تكون هذه الشركة مضاوفية عند استجماع شرائطها على ما ذكرنا، وقد تكون عنانًا.

وطريق جواز هذه الشركة أن يحمل كل واحد منهما وكبلا عن صاحبه ينفس العمل له . والتركيل تنفيل العمل له جائز ، ولأجل هذا المني فننا : تصح مذه الشركة مفاوضة انفقت أعمالهما ، بأن اشترك فصارك أرخياطات ، أواحتامت بأن النترك فصار وخياط .

وقال زغرا إن اختلفت أعمانهما لا يصبح الأناكل واحد منهما عاجز عن العمل الذي يسقيل صاحبه فإن دلك لبس من عمله ، فلا يحصل ما هو القصود من العقد ، ولكنا نفول : حواز هذه البشركة من حيث التوكيل يتقبل العمل، والتوكيل يتقبل العمل صحيح عن يحسن ذلك العمل وعن لا يحسن ، وهذا لأنه لا يتعين على المتقبل إقامة العمل بنفسه ، بل له أن يقبم بأعوانه وإخوانه ، وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك.

وفي العنان من هذه الشركة بحوز شرط التعاضل في المال، شيئفاه بالصل مع اشتراك المتساوى في العمل، بأن اشتركا المال بينهما أثلاثا، وضرطاً العمل عليهما نصفان، هكذا ذكر في الأصل! الأنهما تامان في العمل وقد يكون سنهما في العمل تعاوت، فيصبح منهما الشراط التعاوت في الرسم.

1 • 274 وذكر الفدوري . أنه لا يجوز اشتراط الفاضل في الذل المنطاه بالممل إن الشيرط النصاه بالممل إن الشيرط النصاف في الدل المنطق وهذا لأن استحقاق الكسب باشتراط العمل والنقيل، هون نفس الحمل، ألا ترى أنه لرعمل أحدهما دون الأخر ، كان الأجر بينهما على ما اشترطا، فيعير العمل كالمعن لعقد الشركة، وإذا لبت العمل كالمعن بعقد الشركة، وإذا لبت أن استحقاق الأجر بقمر ما عليه من أنا استحقاق الأجر بقمر ما عليه من أنعمل.

۱۰۶۳۴ - زم نی شرکه النقل إذا نم یشتوب، ولکن انسرکا شرکة مطلقة ، مدنع رحل إلى أحدهما عملا، فله أن بأخذ بذلك العمل أيب، شاه، ولكن و احد منهمة أن يطالب بأحر العمل، فإلى أيهم شاه مفع ويرئ، ينزلة المتعاوضين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحمال قال عمام؛ أخبرها محمد بذلك، وهو قول محمد، وكدلك قول أبي يوسف. 24.8 - فال أبو القصل هي المنتقى أن وكذا روى بشرين الوليد عن أي بوسف من أوله ، وقول أبي حنيفة وحمه أنه تعالى ، وزاد فهم: إذا جمت بدأ احدهما ، قالفسمان عليهما ، يأخذ صاحب العمل أبهما شاه بجميع ذلك . فقد اعتبر مله الشركة مفاوضة في حن هذه الأحكام ، مع أنهما لم يتعاوضا ، وهذا استحسان أخذ به علما أن وحميهم الله تعالى الأن هذه الشركة مقتضية كلفسمان بأن ما يتقيمه كال واحد سهما مصمون على الأخرى ولهذا يستحن الأحر بعبب نقاد تصبه عليه ، فأحروها محرى الفاوضة في حق ضمان العمل ، واقتضاه العمل ليدل ، وقيم عدا ذلك لم يشتوا معنى الفاوضة ، حتى قالوا الإذا أقر أحدهما بدين من ثمن شوبون وأشتان مستهلكة ، أو أحر أجبرا ، أو أجرة بيت قدة مصت ، ثم يصدق على صاحبه إلا ببيته ، وسيأتى بيان هذه الأحكام ، والفرق بين المعاوضة والعنان فيما بعد هذا حد شاه الله تعالى .

1987 - إذا أهمد الصائع سعة رجالا في دكانه، قطرح صنة السبل بالتصف، حالا استحساناً، لتعاس السبل بالتصف، حالا استحساناً، لتعاس الناس من غير نكير مكر، ولأن الناس بحاجة إلى ذلك، فالعامل قد بدخل بلذا لا يعرف أهله، ويا يأمنونه على ما عهوه وإلى بالنوي على متاعهم صاحب الدكان الذي يعرفونه، وصاحب الدكان لا ينبرع على العامل على هذا في العاده، ففي غويز هذا المقد يعصص غوص الكل؛ فإن العامل يصل إلى عوض عمله، وصاحب لدكان يصل إلى عوض منعمة دكانه، والناس بصلون إلى منفعة عمل العامل، ويطيب ثرب الدكان المقال؛ لأنه أقعمه في دكانه، وأعانه بمناعه، وراي ينبو صاحب الدكان بعض العمل؛ كاخباط يتكن ويلى فعام، في يدم إلى أحر ، النامس.

ا قال شمس الأنسة السرخسي رحمه الله تعالى العذا العقد نظير عقد السلم، من حيسه إنه رخص فيه خاجة الناس، كالسلم.

قال الصدر الشهيد في شرح كتاب الشركة الطريق الجواز أن يجعل كأنهما اشتركا في التفيل والعمل، ثم يتقبل أحدهما، ويعمل الأحراء فعلى هذا القول إذا قال صاحب الدكان. أن أنقبل ولا تنقبل أنت وأطرح عليك لتعمل بالتسف الايحور، وكذلك قال أبو حنيفة رضي ته تعالى عنه في اخباط: يتنسل النسع، ويلى تطعم، نم يدفعه إلى الأحر بالتعمم، يجوز، وكذا هنا في سائر الصائع، قال: ولو تقبل النسيد، جاز، ولو عمل صاحب الدكاف، جاز الهشا.

١٠٤٣٦ - وأما الفاسدة من هذه الشركة : أن يستركا في الاحتطاب، والاحتشاش،

وطفي الكترز، وما أنسبه ذلك من الإشباء التي قلك بالأخذ من المباحات، وهذا بينتي على الإصلى الذي تقدم: أن من شرط جوار الشركة كون ما عقد هل عقد الشوكة فابلا للوكالة، والتوكيل بهذه الأنواع لا بحوز، وبقول الأنواع الامنواع الابحوز، وبقول الأنواع الامنواع التوكيل بهذه التوكيل بالمحتل النوع، وإنما جاء التولي همعة التوكيل أمر بالتصرف، وإنما بصح إذا حصل الأمر فيها هو ملك الموكل، كما تحريم شيء من مانه، وكسا في شراه نفراه نفراه بيع شيء عن المحتل في دمنه هنصح الأمر، وفي أخذ شركة التحتل كل واحد من صاحبه بإيجاب بعض العمل في دمنه هنصح الأمر، وفي أخذ المباحدة بوعرد الأمر التحرة والمرة وفي أخذ

⁽١) عركة (في الأصل و حد ، وكان في الشمخ الباقية التي هندنة. ومقبول الأحماق

الفصل الثاني في الألفاظ التي تصبح الشركة بها، والتي لا تصبح

1989 - قال محمد رحمه ابنة تعالى الإدا اشترى بعير مال على أن ما اشتريا اليوم فهو بينهما ، وخصا صنعًا وعملاء أو لم بعصاء فهو حائز، وكذلك (ذا قال : هذا الشهر، وكان يسمى أن لا يجوز إذا لم بيهنا حتى ما بشتريانه في الصفة، أو مقدار البدل؛ لأن مبنى الشوكة على الوكالة، ومن وكل رحلا بأن بسترى له نسبنًا بهذه الدراهم، لا يجوز ما لم يبيل الجنس والصفة، أو مقدار الشعل، والجواب أن الشركة في معنى وكانة عوص إلى الوكيل الرأى فيما يشترى، بأن بقول له : اشتر لي اليوم ما شنت، ودلك جاز، فكذلك الشركة في

إلى فلنا " إن الشركة بهذه الصفة الني ذكرناه الأن القصود من الشركة تحصيل الربع. وإنما يحصل هذا المضود إذا صار الرأي مفوضاً إلى كل واحد منهما في النصرف.

قارة، حارّ ت هذه الشركة ، هل تتوقف بالوقت الذكور ، حتى لا تبقى بعد مضى الوقت؟! لم يدكر محمد رحمه لك هذا القصل في الأصل .

وروى بشرين الوليد عن إلى يوسف عن أبى حنيفة وسسهما أله تعالى: أنه يتوقف. وصعف الطحاوي هذه الرواية، وقال: عن في وقالة الأصل أن كل من وكل وجلا ليشرى له عبداً أثيوم، أو تبييع له عبداً اليوم، أن الوكالة لا تتولف باليوم، وعيره من المشارخ صححوا هذه الرواية، وقالوا: ما ذكر في الشركة يصدر رواية في الشركة، فيصير في المسألة الأولى روايتان على قول فؤلاه، وهو الصحيح.

وثم يدكر محمد في الأصل ما إذا لم يذكر تفظة الشركة الكن قال أحدهما للاحراد ما شريب البرم من شيء عهو بيني وبينت إما حكمه أوروي بشرين البرليد هن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحسهما هه أنه لا يصح إلارت ذكر لفقلة النبركة ، أم ما يدل على الشركة ، بأن قال: ما اشتريت البوم ، أو ما اشتريت ، فهر بيني وبيتك آ¹¹ أما بدون ذلك ، لا يجوز ما لم يكن الرأى مفوماً إلى الوكيل ، بأن قال: إذا أشتريت ما وأيت ما وأيت ، أو ما شدات البوم ، فهو بينتا وروى أبو مليمان عن محمد : أنه يجوز ، وتتبت الشركة بهذا الفقر ، لا نهما ذكرا حكم الشركة وراي أبو مقال فركرا الشراعة والبينة . أو أنهما فراي الشراعة البرية كن الشراعة الما يكن الشركة الما يجوز ، وتتبت الشركة الما القراء أبو أنهما فرايا حكم الشركة الما يكن الشراعة المنابقة المنابقة المنابقة الشركة المنابقة الم

⁽١) ما من المعوقين مباقط من الأصل وأنشاه من عدر مرف

الجانبين يجوره وإن تم يذكرا تفظ الشركة لما ذكرا حكم الشركة.

وجه ما روى عن أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه : آسما لم يذكر الشركة ، ولم يذكرا حكم الشركة على الخصوص ؛ لأن حكم الشركة على الخصوص ، إلما يصير كل واحد مسما و كبلا عن صاحه ، ولم يذكرا دلك، فلم تشت الشركة ، لا نصا ولا اعتضاءً ، فضت وكالمه والنوكين بشراء مجهول النجس لا يحوز ما فريكن الرأى مفوضاً وليه ، بخلاف ما لو ذكرا شراءهما ؛ لأنسما ذكرا ما هم حكم الشركة على الخصوص ، فتنبت الشركة افتضاء بذكر الحكم .

بذكر اللفركة وقتاً، مأن اغتركا على أن ما اغتربا فهو بينهما اللحنس. قال: وكففك إذا لم بغكر اللفركة وقتاً، مأن اغتركا على أن ما اغتربا فهو بينهما الأبيما جعلا ما بغنربه كل واحد مينهما واللفركة وقتاً، مأن اغتركا على أن ما اغتربا فهو بينهما الأبيما جعلا ما بغنربه كل واحد إلى علم أنهما أرادا الشركة الأن الوكالة في العادة لا نقتر من الطرفين والشرية لا نقتير مطلقاً فيما بشتربانه ولا إلى دكر الوقت، مخلاف الوكالة : إذا فوض الرأى إلى الوكيل الوقيل الموقيدة وما يشتربه كابر فيها من ذكر الوقت، نحو أن يقول اليوم، أو شهر كفاء أو يذكر مبلغ النس الوقيم الذي فيه إلى الوكيل حتى والدقيق؛ لأن هذه الوكالة وإن جري محرى الشركة بنفويص الذي فيه إلى الوكيل، حتى وكانك في هذا المال، كان وكيلا بالحفظ ، إلا أنا لرجوزناها مطلقة من غير تخصيص، وكانك في هذا المال، كان وكيلا بالحفظ ، إلا أنا لرجوزناها مطلقة من غير تخصيص، جعلناها شركة من كل وحه، وإليا لسبت شركه من وجه، فيجوز، وإن أطلق لا يجوز.

۱۹۶۹ - وهي الملتقي : عن أبي بوصف رحمه انه تعالى: في رجلين قالا: ما السرية من لميء فهو بينتا لصفان، فهو حائز، وذكر عبن هذه انسألة في موضع الخرص المنتقى عن أبي يوسف، وقال: إذا قالا. أرصابها، لكلام الشركة، فهو جائز، وإلا فهو باطل.

١٩٤٥ - وفيه أيضاً: الحسن بن زياد عن أبي حيشة وضي الله نعالى عنه : هي وجل قال لأخر. ما الستريت من أصناف التحارة، فهو بيني ويبنك، فقيل ذلك صاحبه، فهو جائز، وكذلك إذا قال: البوم، وما السترى في ذلك البوم كان بنهمة الصفال، وكذلك لو قال كل واحد منهما لصاحب، ولم يوفنا.

 ١٠٤٤ - وكذلك إذا قال: ما المنزية من الدقيق، فهو بيني وبينت، وليس لواحد منهما أن يبيم حصة صاحبه بما اشترى، إلا يوفل مماجه؛ لأمهما اشتركاهي الشرى، لا في

ليم.

١٠٤٤٢ - ولو قال: إن اشتريت اليوم عيدًا، فهر بيني وستك، فالشركة باطنة، ولو قال.
 عبدًا خراسانيا، فهو جائز

۳۹۴ - وفيد أيضًا بشر بن التوليد عس أبي بوسف رحسه الله تعالى . رجل قال الأخر: ما اشتريت من شيء، فهو بيني وبيئك [فقال: عدم، قال: حدم الشركة عبر مسمأة، ولا معلومة . وإن قال: ما نشتريت الميام من شيء، فهو بيني وبيك] "، فهذا جائر ، وكذلك إن وقت سنة ، وإذ لم يوقت وقتًا ، إلا أنه وقت من المشترى مضدارًا ، مأن قال: ما اشتربت من اختطة إلى كذا، فهو بيني وبيئك ، فهذا جائر .

١٩٤٤ - وإن سمى صنف من النوع، ولم بين فيه وقدًا من الأيام، ولا من الفعال، هذا ل: ما اشتريت من الخلطة من قليل، أو كنير، فهو بيني وبينك، ولم يوقت أمنًا؛ فإن هذا لا يجوز، وكذلك الدقيق والأشباء كلها.

١٩٤٥ - وكدلك إداخال: ما اشتريت في وحهك هذا ، فيتى وبينك، وقد خرج في
 وحه، أو قال بالصرة، فهو باطل ، حتى يوفنا لمناء أو بيعًا ، أو أياماً

(23) • ١- إذا قال الرجل لغيره: النسر عبد فلان بين وبيات ، فقال المأمور نعم، ثم فعيم، وأشهد وقت الشراء أنه يشتره لتفسه حاصة، فالعبد سنيما على الشركة؛ الأنه وكبل من جهة الابو في شراء بصف العبد، والوكيل لا يعزل نسبه بغير علم المركل.

وقال أبو حقيمة رحمه الله تعالى في المسجود " إذا أمره بشراءه، فسكت، وثم يقل ا تعم، والالا، حتى قال هندالشراء: اشتريت لتفسى، يكون له، ولو قال "أشهدوا أي الشوية الفلان كما أمرى، ثم الستراء، كان فلامر، فإن اشتراء، وسكت عندالشواء، ثم قدل بعد الشراء: اشتريته لقلان الأمر، كان لفلان إما كان مبليمًا. ولو قال ذلك بعدما حفث به عيب، الم يقبل قوله، إلا أن يصدقه الأمر.

1988 - ولو أن رجلا أمو رحلا أن ينسئوى له عبد فلان بيه وبيني، فقال الأمور. نعم، ثم لفيه رجل احر، فقال الشترى صد فلان بني وبينك، فقال: معيه تم اشتراه المأمور، فهو بين الأمرين، ولا شيء للمأمور من العبد، لأن الأول أمره منوا نصف العبدله، وصال المأمور محال لا يمك مره ذلك النصف حال عبية الأمر، ما يفيت الوكالة، فلا يملك الشراء لغيره من الطريق الأولى، فانصرف الوكالة الذائرة بأي الدعاف الأخور الذي يملك الوكايل الشراء لتصدم تعين تصحيحًا لقوى له القامة ، فصار النصف الأخر مستحفًا بمثلي، والتصع الاب كان مستحفًا للأول، وحرح فأمور من الين، قالو ، وهذا أنا قبل الوكالة من القالي مور محصر من الأول، والمارفة في الوكالة بمحصر من الاول، مكون ألميدين الاس النامي، ومن المأمر تصفال، ومكان ذكر في المتنفي

وهمها لايه للاقبل الوقاية من التبالي ، يكون العبداللة ولين القائل بصفيل ، فقط عرال نصمه عن الوكاف ، اللوكان إلماك عرال المدم حال حصرة الفراكل. ولا يطلك دلك حال عبيته

1988 . وتو لشه تالت مدادات، وقال له: همير صد الانابسي و بيلا، طلب اله كان العيد بين الأولون، ولا شيء تلفائت. قال في العيون - وهذا إدافس لواتانه من الثالث عبر معصور من الأول و لتاميء قالعما بين النائب و تشتري، ولا في، الأول، ولا للماني.

1989 - من استنفی ۱ قال مشام استنجت محمقاً راجعه الله بعالی بقوی فی وجل آمر رج ۱۷ آن بشترای تونا موصوف بعث بی در مما بینی وبنته علی آن انقادنا الدراهم، فهو جنائز م و مواسمه ذر والشرط باطل

 ١٥ ١٥ - قاه أفضاً إلى تعديم من محمد وحمد الله تعلى: فالدائر حلى الشور جارية فلات يبني ويبك وعلى أن أيمها اند قال والشيرة فاسده والدرقة حاترة وقال الإكانات كال شرط فاسد هي الشركة الفاسدة ، ويو قال: عني أن تبيعها ، كان هذا حائراً ، وهي متدركة برنهما يبيعنها على تجرئها.

من اللتاني ۱۰ قال هشام: مسعت أمايوسف وحمه الله تعالى يقول في وحل قاله الأحر
 السي لدشيء العدلية ورهى عشرة ألاف، مخذها شركة نششيق بيتي و ببلك، قال: هو حشره والروسعة عليهما

أ (() () - و عابتها بهدا العصل () إذا الشدان الرحل شيدًا، و قال له أخر : أشر كتى فيه و ما بتها به الخرد أشر كتى فيه و ما بتها به البيرة البيرة و كان كان قبل الدن ضارى، لو بصح الأن الشركة بعضى التبوية و منطق فيها أنه المسلمة المعلى التبوية و الله المسلمة المناه المسلمة فيها المسلمة فيها أنها المسلمة المناه المناه المسلمة و الما المناه ا

و منهم من قال: البريع صحيح " لأن البيس معلوم في تفسيع، وإن المريعوف النشتري فهو. كثيراً ما ليم يره يضح الآنة معلوم في نسمه ، وإن جهله المنتري ولو قبض النصف دون النصف، فانشرك فيه رجلان، الم يجز فيمه لم يقيض، وجاز فيما فيص، وله الخيار في نفرق الصفقة عبه.

١٠٤٥٢ - رجلان اشتريا عبدًا، وأشركا فيه رجلا، فهده المسألة على وحهين: إما إن البشركاه على التعاقب، بأن قال له أحدهما، أشركتك في هذه العبد، ثم قال له الآخر مثل ذلك، وفي هذا الرحم كان العبد لذلك الرحل، ولكل واحد من الرجلين ربعه، وإن اشتركاه معّا، بأن ذلا حملة: أشركنا في هذا العبد، كان للرحل لك العبد استحمالًا.

۱۰۶۵۳ ولوأشوك أحد الرجالين في نصيبه، ويصيب صاحبه، فأجاز صاحبه، كان لذلك الرجل الصفه، وإن لم يجزء فله نصيب نصيب المشوك، وهو الربع، لأل (شراكه في نصيبه تفذفي الحال، ونصيب الشريك على الإجازة، وعبد الإجازة بصير منسوكًا له في نصيبه، وكأن كي واحد منها أشركه في نصيبه بطد على حدة.

وعن أبن يوسف رحمه الله تعالى في النوادر - أن لغر بن تلث العبد إن أبعاز شريكاه. وإن لم يجز فله سندس العبد من نصبت المشرك، واوجهه أن الإجاره في الانتهاء بمؤلة الإذن في الابتداء، ولو شرك أحدهما في كل العبد بإذن صاحبه كان لمرجل لمث العبد، كذا ههنا .

1960 رحل افترى عبداً وقيضه، فقال نه رجل: أشركتي هيه، فقعل، ثم لقيه الحرد فقال له مثل ذلك، قبال عبداً وقيضه، فقال نه رجل: أشركتي هيه، فقعل، ثم لقيه الحرد فقال له مثل ذلك، قبال كان لا الحرد فقال له مثل ذلك، قبال حال المناهد، وللأول انتصاب، وخرج المشترى من البين؛ لأنه إذا الم يعلم عشاركة الأول، يكون طالبًا للإشراك في جميع العدد، وإذا علم، يكون طالبًا للإشراك في جميع العدد، وإذا علم، يكون طالبًا للإشراك علم مصيده خاصة، وقال أو حنيفة وصي الله معالى عنه في اللجرد أن للشابي وبع العبد، علم عشاركة الأول، أو لم يعلم.

١٠٤٥٥ - وإذا اشترى نصف العبد وقبضه، فقال له إسل: أشركني فيه، وهو يرى أنه الشيرى الكل ، فمعل، فله جميع النصف الذي اشتراد المنشري، وإن كان بعلم أنه الشيري. النصف، مله بصف، وهودنا، عني ما قلتا عن السألة الانفارية.

1980- ولو كان رجل في يده حنفة بدعيها، فأشرت رجلا مي نصفها، فلم يقبض، حتى أحرق بصف إلفه فلم يقبض، حتى أحرق بصف الطعام؛ فإن شاء المثبرك أخذ نصف ما بقي، وإن شاء ترك، وكذا الميم في الطعام، الأن الشركة وأنبيع وقعا على يصف الطعاء، فما هلك يهاك على الحفين، وما بقي بينى على الحفين، وله الحبار إذاكان قبل الفيض لتفرق الصفة عليه، ولواستحن نصف الطعام الحناف الشركة والبيع، فكان البيع على النصت الدفي، وكان الإضراك في بصف ما لم

وسنحق، فكان ذلك النصف بينهما ؛ لأن بالاستحفاق ثبين أن الطعام كان مشتركًا ، والشركة تقتضى النساوى ، وإنما يتحقق النساوى إذا كان البائى بينهما ، بخلاف البيع ؛ لأن البيع لا يقتضى النساوى فانصرف إلى النصف الباقي .

وفي التوادر"؛ ابن مسماعة عن محمد رحمه ألله تعالى: أن الشركة والبيع سوام، وله التصف كما في الشركة والبيع جميعًا.

۱۰٤۵۷ - وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه : في وجل قال لآخر : اشتر عذا العبد، وأشركني قيمه فيقال: نعم، ثم اشتراه، فهيو بيتهما، وكذلك قال أبو برصف، وهذا استحيان.

۱۰۶۵۸ - الشترى عبداً بالف، وقبضه، ثم قال لرجل: قد أشركتك، فنم بقل الرجل شيئًا، حتى قال لأخر: أشركتك هيه، ثم قالا: قد قبلنا، فالعبد بينهما، لكل واحد النصف، وخرج المشترى من البين، بمنزلة ما لو قال رجل لأخور: بعنك نصف عبدى هذا بخمس مائة، فقالا: فد فبلنا، فلم بقل الرجل شيئًا، حتى قال لأخر: بعنك نصف عبدى مذا بخمس مائة، فقالا: فد فبلنا، كان لكل واحد منهما نصف العبد بخمس مائة

١٠٤٥٩ - الشترى حطاله وأعطى على طحنها درهماً في أعطى على خبزها درهماً في أعطى على خبزها درهما ه فاشرك رجلا في الحيز ، أعظه للشرك نصف فين الحنطة ونصف النفيقة ، وكذلك هذا في القطل وغزله وحياكته ، وفي السيسم، وعصره، فإذا كان هو الذي طحن وعبز ، أو غزل ونسج ، ولم يعظر عليه أجراً ، وبائي المسألة بحالها ، فعليه مصف النمن ، لا غير ، ولا شيء هليه لعمله ، في "ملتقى .

الغصس الثالث في المفاوضة

1937 منذ الفصل بشتمل على أنواع منه فيما يوحب طلانها بعد صحنه. إذا التنزيا الحد النالين " شبئًا ، فنى القباس تبطل الفارضة الأن الشترى مبار بينهما عنمان، والأخر مختص بمنك رأس مائه ؛ لأن رأس مائ كن واحد منهما من الخلط باقى على ملكه ، فتنعدم المساواة ، ومي الاستحسان لا تنظل المفاوضة ، لأن المساواة لا تنعدم الأن الأخر إن ملك نصف المنترى ، فقد صار نعف السمن مستحفًا عليه لصاحبه أو لأنه وإن العدم المساواة ، فالتحرز عنه غير ممكن عادةً ، فنهما أقل ما بحدال شياء و حلاً بشتر بانه بالهما ، فلا ما أن يكون المنترى عاحداً " فالين ما بقًا .

1981 - إذاك ن وأس مالهما على السواء بوم الشركة وحتى صبحت للفاوضة و ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتروان و بأن ازدادت قيمة أحد الشدير بعد عقد الفاوضة قبل الشراء النقضت الفناوضة و الأن عضاد الشركة الس بلارم، فلمقاءه حكم الاعداء ما لم يتم المقصود، وإنا يشر المقصود بالشراء، فتجعل الريادة قبل الشراء عرفة الريادة وقت العقداة!

رقال محمد رحمه الله تعالى . وكذا إذا اشترى بأحد المائين وزاد الآخر الذا المقصود لم يتم فيما لم يشتربه ، فصار كأن الزيادة كانت مرجودة فيه في الابتداء، فإن حصل الفصل بعد الشراء، وكدناك إذا وقع الشراء بأحد الثالين، وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا نتنفص العاوضة

١٠٤٦٣ - وإذا هلك أحد الفالين، فم هلك الآخر قبل الشراء، استفضت الشركة؛ لأنه والقراعين ملك صاحبه، وإذا هلك، فقد فات محر العقد، فيطل العقد.

قإن سندري الأحر بعد ذلك باله . ذكر هذه المسألة في الأصل في معض المواضع أنا

⁽¹⁾ وفي في بأحظ الدين

⁽٢) هكذا في أظاء إم أو أف أو وقال في الأصور ف التأخف

⁽٣) وفي ف - ويسد الطويق قدا الهورت آخذ الشعار فدي مثلم بعمج أن يكو در أس طال المنشوى قبل الشراء نقصت الدار فده الأن عقد الشرعة ليس بلاره، فشعاء مكم الانشاء ما أم يتم العصود المشرء، فجعل الربادة فيل الشوء عولة الربادة وقت النظاء.

المسترى له حاصة ، وذكر في معض الفراضع أن الشناري منها إلى بينهما ، ودكر فاله مسالة في الشيري له الشرح الفاردي و معلها على الجهير إلى أن يشترها في سند الفراق أن كل ما يسترى به أن عامله في منتقرك بينها ، ولكن شركة ماك ، وأنا ان أن منتقر ما يها وكان شركة ماك ، وأنا ان أن منتقر ما في عقدا المواحد كان المسترى بينها ، وفي عقدا المواحد كان المسترى المهاجر الفرائد على المساحد المهاجر الفرائد على المساحد المهاجر المال حاصة

قال تديين الألب الدرجير رحيه الفائمان في تدرجه الذائر في الأصل في ملاطقة المدينة المرافقة المستوافقة المرافقة المواضعة المواضعة المرافقة المائية المرافقة المائية المرافقة المائية المرافقة المدينة المرافقة المائية المرافقة المرا

وفي لوجيك والمحاصر الدائن ، لعالى الشيورا شاء أبالك ، المهاد الأثاني . المهاد الأخراء هذا المعاد علما المعاد و على صاحبه والشصيد المداعة في الهائك ، ويكون الشيري مشاركا ويهما و وهذا كمد دقراء العدوري ، لان الشرائة قامت قائمة حيث طارية بأحد المائي، وحسر المنظري، مساركا سيهما ، والاستمار دلك ميلاك مال الاعرابية دلك

1957 - قرق أبو الحيس: المشترى مشاوقة بينهما سركة ملك حتى لا يعديج أحدهما ولا في حصيته و مال محمد برحمد الدكاري المشترى بينهما نبر كه ملك حتى بالا من حصيته و مال محمد برحمد الدكاري المشترى بينهما نبرته عدد حتى يتقد متى يتقد بعض احمدهم بهلاك الدل التنزي مشتركات بود مدخلها معالم مدورة المال حكم بهلاك الدل الأخر بعد دلك الشراع محمد معالم المعالم المسترى بدا المال على يده مكركات أو مسترى بالدراهما أو بالاسلوم والبس في بدا فراهم والا تغالب وكان مشترى خدا من المال مستندي المسترى المسترى بالدراهما أو بالاسلوم والبس في بدا فراهم فلك وصدر مستنديم على سودكه و وهرا لا تجارك دالم المستنديم على المستدرى المستنديم المستنديم على المستدري الاستراك المستنديم على المستدري والمساوم المستنديم على المستدري ا

⁹⁰ ما يين المعقودين لدائعة من الأصواع الشيدوسي فلا يوارفيد. 2017 ما يوارد معقودين والنظامين الأصواع السيدوس من و و و و. 2018 ما يوارد المعقودين المتقدمين الأصواع الشيدوس من طاوع وال

الشراكية ، والشريك لم براص بذكك ، فأما إذا كان في بدو من حس ذلك ، فهذا لبس باستدالة . وروى عن أبي النبطة وصى عاد تعالى منه إذا شاد في بده دالها ، فالتشري بفراهم ، حالا : لأمهم الانتقار الواحف ، كالم اشترى بجسوام ، في بده .

١٩٤٩ - وأما أأإد أبكر أحما التعارضين الفاوضات الصاحب العالوصية مكتبا ذكر تسخ الإسلام في أول باب الحصوصاعة (من التعارضان) ويحت أن يقول الفاكوهي جصح التركاف حكف.

1930 . وقاصيح أحد السريكين السركة، وسال الشركة أسعة، صح المسخ. تحلاف المسرية، هكذا دكر في الأصل ، وذكر المحاري أنه لا يضح المسح، وحملها عنزلة الصارية، وهذا إذ فسح بمصرة صاحبه، فأما إذ فسخ بعلية صاحبه، ولم بعلا صدحيه بالقدم، لا يضح المسح، سواء كالرائل الله أضعة، أو كان درهم

1984 - وقو منات أحد الفتريكي، المستحد التمركة، علم لشريك يوك، او لم يعلم، ولوكان الشركاء ثلاث، مات واحد منهم، حتى القديمت النبركة في حقود لا تتصلح في حق النافس.

وادا قال أحد الشريكين تصاحبه . لا أعمل معت بالسرية ، فهذا عنولة قوله . بالسخت الشرقة

1994 وفي النعقى أن بلانا نفر متعاوضون، عبد أمدهم، وأوه الأخوان أن والدنات أمدهم، وأوه الأخوان أن من قبض المدهم، وأوه الأخوان أن قبض من قبض المدهم، وأوه الأخوان أن قبض ما نحج و رضاً أن أو ووضاً خطل والدنات والدنات والقارضة ورضاً أن أو ووضاً خطل التعاوضة المعاوضة والدنات المنافقة وأو بحر مم تبطل المفاوضة من الدين والإيم والأقارضة تبست بلازة قروما لبس ولازم والمائلة المفاوضة كم الاستاء وقيارت القاصلة في حافظ الدوام كالمفاصلة في متعاد الشركة الم المفاصلة في التعادف الشركة الم المفاصلة في المعارضة المفاوضة في التعادف المفاوضة في المعارضة والمعارضة والمعارضة المعارضة المفاوضة في المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة المعارضة والمعارضة المعارضة المعار

فالمعدين للعموض منافظ من الأصل وأستنادهن طاوم وف

نوع ت. في تصرف أحد المفاوضين في مال المفاوضة:

الم ۱۰۶ ۲۸ - قال محمد رحمه الله تعالى: لكل واحد من التفاوضين أذ بشترى بجنس ما على يده، حتى إذ كان ما في بده [مكل] لا و موونا، فاعترى بدلك الحسن، حاز، وإن أشترى يده و الميري بيده آو المواهم، وليس في بده فراهم و الإجراز شراءه على الشركة، إذ لو جاز ذلك، يزبد مال الشركة على حال الشركة، إذ لو جاز ذلك، يزبد مال الشركة على حال الفعدت به الشرك، و الشربك في ير نبي بذلك، فالله، فاما إذا كان في يده من حلى ذلك فلان في باستلالة.

۱۹۶۹۹ - وروی عن أبی حلیقهٔ وضی الله تعالی عنه : إذا كانت فی بده مناتبر ، فانستری بد اهم، جاز: لأمه كالنف الواحد، فكانه اشترى بجنس ما فی شد.

٧١ / ١٠ وله أن يزرج أما من تحارثهما ، وليس له أن يروج عبدًا من تجارثهما الأن تزويج الأمة اكتمال المال ، يخلاف تزويج العبد .

والدزوج أمه من تجارئهما عبداً من تجاربهما ، لا يجور استحسانًا عند عثما منا الثلاثة رحم هم الله تعالى، وكافؤك الأكاتب إقاره ع أمة من كسيم عسانًا من كسبم لا بحوز السحسانًا، وكذلت إداره علمة ليتم من عبدالبنيم استحسانًا

، وله أن بشارك رجلاً شركة عنان سعض مال ، ويجوز عليه وعلى شربكه ، سواه وفان شريكه أو بغير افناشريكه .

۱۰۹۷۲ في المتنفى : عن محمد رحمه الله تعالى: إذا شارك شركة مفاوضة بعير محفر من فيماحيه ، كنان عناناً ، لا مفاوضة ، وإن فعن ذلك بحضرة شريكه ، وشريكه يقول: لا أرضى ، فيماء مفاوضة بن الأولين، والذي قارض بنهما مفارض لمدى قاوضه ، وإن شاركه شركه مفاوضة ، إن كان بإذل شريكه ، جاز ، مفاوضة عليهما، وإن كان بغير إذن

¹¹⁾ ما بين تنعقو فين سافط من الأصل وأنساه من ظاوم وف

شريكه، لم بكن معدوضه، و ١٨ ما عالمًا، وليس له أن يعاوض، هكفا ذكر شيخ الإسلام في. باب بصاعة المفاوض.

و ذكر شيمس الأثمة السرخسي رحمه لك تعالى في عدّ انسب " أن له أن يعاوض، « ذكر بعد عدا" وقال أبريوسف. لا يجرز للمفاوض أن يعاوض

١٠٤٧٣ - في النُنتقي عن أبن يوسف وحده الله نعالي التي مشاوصين شارك أحدهما و جلا نسركة عنان في الوفيق، فهو جداز ، وما الشنوى هذا الشريك من الرقيق، فتعسفه المشاري، وصفه بين النفاوصين نصفين؛ فإن شركة احد المفاوضين جالزة عليهما.

وقو أنَّ المُعَاوِضَ الذِّي لَم يَشَارِهُ اصْتَوْتِي عَبِيناً ، كَانَ نَصَيْصَهُ لَلْمُ يِكُهُ ، وتَصَيْصُهُ بي لَاغُورَضَ نَصَعَلُ ، ويجوزُ لَهُ أنْ يَرْجَزُ مَا بَالْقَارِضَةَ بَابِينَ عَلِي تَلْقَارِضُهُ * لأَدَّ لَرَضَ

۱۰۶۷۶ - وکالملك لو و ص مناعًا من خاصه مناعه بدين الفارضة، و مه بكن مشرعًا ، د بر حج على غربكه منصف الدين ، إن كان الرهن قدهنك في يد الرئين ، ولو كان الدين على أحد المتفاوضين خاصة من مهم امرأة، وأرش حنايته ، ورهن بذلك مالا من بجارتهما ، فون ولك حان عليه ، وعلى غربكه حتى لم بكن لتربكه أن بستره من بذا لرئين

۱۰۱۷۵ - ويذا هماك الرهن في يد المرس، رجع عليه شريكه مصف الديس أولابر جع دار يادة على قدر الدين: لال الزيادة على قدر الدين أمانة، ولأحد المتعلوصين الذيوه، ويان كان الدين] أأمن تجارتهما على، حس، فرانهن به أحدهما، فهو جائر، سواء كان مو الذن يلي المباهة، أو صاحبه، لأن الاوتهان استبدء،

1984 - وكل واحد من لمنعاوضين وكيل عن صاحبه في استبعاء الذين الواحب شجارته والأحد المعارضين أنا يعير مال القاوضة ، وأنا يهدى الطعام المهيأ من مال الشوضة ، وأنا يدعو زليه استحمالك يريد يغوله : بدعو إنيه ، بأنا بشحد دعود، وإلفاكان له ملك الأله من صتيم التجارة ، والنجار لا يجدون بذا مه ، ألا نرى أن العبد الأفون بحلك ذلك .

ولم يقدد في الدعوة تقديراً ، وقد قبال: إن المكاتب يتصدق به دون الدرهم، فمن مسايخا رجمهم فه تعالى من ذال التقاير في الصدف تقدير في الفيافة ، وحمهم من هو في منهما ، فقال: الصدقة بدون الدرهم فكن ، فأما النخاذ الضيافة ، والإهداء قد لا يديراً عا دون المرهم، فقد تقع الحاجة إلى الإهداء إلى الحماعة ، وإلى النخاذ الدعوة الحماعة ، فكان التفدير مع صاالي العرف، فيد يعده البحار فيها يشهر منا فاء الا تبلكه الماوض، وما لا يدده

٢٠٦ ما يرز المعقرفين سافيل من الأحدال وأتبساء من مذ وم وف

التجاز فيما بينهم سرفاء بجنكه الفاوص

١٠٤٧٧ - ثم إنما بملك الإهداء بالمأكول من الفاكهة، واللحم، والخبر (ولا يملك)"! الإهداء بالذهب والعفية؛ لأنا إنما أدخلنا الإهداء في الشركة بعرف التجار، وعرفهم في إهداء المأكول

قع ذكر اللحم من السكتاب، ولم يقصل بين المشوى والني، فمن مشايخنا رحمهم الله تعالى من قال: أراديه المقوى، إلا أن محمدًا رحمه الله تعالى أطلق ولم يقيد.

1944 - وإذا أهار أحد المتفاوضي دابة من المفاوصة من رحل، فركبها المستعير، ثم اختلفا في الموضع الذي ركبها إليه، وقد عطيت الدابة، هفال أحنهما: أنا المعير، وأما شريكه أنه جاوز الوقت، وقال الأخر: إنه لم يجاوزره، وكانت الإعارة إلى هذا المكان، فلا ضمان على المستعبر؛ لأن قول أحدهما في ما بدخل تحت المفاوضة اكفولهما، والإعترة دخلت تحت المفاوضة إلى فضار قول أحدهما: إن الإعارة إلى هذا المكان كفولهما.

أو لو قال: الإعارة كالتبالي هداللكان، لا ضمان على المستعبر، كذا هنا.

١٠٤٧٩ - وفأحد المتفاوضين أن بودم مال المقاوضة ؛ لأنه من توابع التحارة.

1024 - فإنادهى للودع أنه قد ردها إليه، أو إلى صاحبه، فالقول قوله مع يجينه ؛ لأنه مسلط على الود على كل واحد منهما ، فإنه كما يقوم أحدهما مقتم صاحبه في الإيغاع ، فكذا في استوداده ، فإن جحد ، الذي ادعى عليه ذلك، لم يضمن شريكه يشول المودع و الأن بقول المودع وثبت الدفع إليه في حق براءة الممودع عن الضمان ، لا في حق إبجاب الضمان على المدنوع إليه ، ولكن يحلف بالله ما قبضه ؛ لأن شريكه يدعى عليه ضمان نقسه ، وجحوده المنفق .

1-281 - قال: ولو سائت أحدهما ، ثم أدعى المستودع أنه قد كان دفعها إلى اليت منهما ، قلا صدمان على المودع ؛ لأمه بقى أمينًا بعد قول الأمين ، وقول الأمين في رد الأمانة مقبول ، وإن ادعى أنه دفعها إلى ورثة اليت منهما ، فكذبوه ، وحلفوه عنى دعواه "، فهو ضياص بالنصف حصة الحي من ذلك ؛ لأن في نصيب الميت إن كان له حق العدم إلى ورثته ، فأما ليس له أن يدفع نصيب الحق إلى ورثة الميت ؛ لأن ورثة الميت خلف البت في حقه خاصة .

⁽¹⁾ مكذا في النسخ، وكان في الأصل؛ ولا تمليك.

⁽٢) ما بين المُعفوفين ساقط من الأصل وأنساه من ظ وم رف

⁽٣) رني أطأة دمواهما،

۱۹۸۳ - ولسل الاحدهما أن بفراني شياء من مال الفارضة الفي طاهر الرواية ، فالوات ويسخى أن يكون له الإقراض با الاخطر نشاس فيات وذكر الحسال أن على فول أي حنيفة رضى الله تعالى عنه الاحد الشفاوضين أي يقرض مال الفارضة من رجل رآخذ مه معتجه له . وله أن ينضع ، وأن يلام المال مصاربة ، وروى احسل عن أبي حنيفة ، حسه الله تعالى أنه ليس

دين أيضع أحدهما ، ثم انفق الهاوهمان أن يتماسحا المفاوضة ، لم ضري المستبضع بالرف منه ثبيًا ، فإن عنم كمرفهما ، فالمشتري للمبضع وحد م وإن أم يعام يتمرفهما ، كان المشترى للمبضع والشريكة ؛ لأن الإنصاح توكيل ، وصح ذلك من أحدهما عليهما ، والإفراق عزى مهما إده وحكم العرل القصدا لايشت ألك في حق الوكيل قبل علمه

۱۰۶۸۳ قال القدوري: وينا ما النفاوضي آن يسافر بالمان بغير إذن شريكه مو الصحيح بن ماهيد أي حنيفة ومحمد رحيهما الله تعاني، وروى عن أبي حبيفة رحي الله تعالى عنه أنه ليس له دلك، وهو قول أبو يوسف، وروى عن أبي يوسف، أنه فرة، بي ساله حمل ومؤلف وما لاحمل له، ولا مؤلم، فجور السافرة به لاحمل له، ولا مؤلف

تم إذا منافر على عول من جوز المسامرة، أو أذل له الشريك بدلك، فله أن يتفق على نفسه من كراءه، وعقته وطعامه وأدامه من جملة رأس المثال، روى دلك الحسن عن أمن منبعه رضي الله تعانى عبه فإذ رمح حسب المفقة ساء وإن لم يربح كانت الثاغة من رأس التأل، وإنه وجيت النفقة في مال الشركة المعرف الطاهر فيما من الشجار في الإنفاق من مثل الشركة، إذا كان السفو الأجل مال الشركة.

نوع أخر منه في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وفيما وجب بعقد صاحبه:

483 - 1 - إدا أقال أحدهما في سع باعد الأخراء حارب الإقالة عليهماء وكذلك إذا قال أحدهما في سلم باشره بما حباء الأن الإقالة بعلى البيع في تحصيل الربع علاا البريع قد يحصل بالعقد مرافاء وبالإثاثة أخراي، فإذا بعد عقد أحدهما على صاحب فكذا الإقالة.

1988 - وإدابل أحد التقاوصين تسيقا بالنسبية، وصات، فيس للاخر أبايطاب المشدان بنيره الأنه لوطاليه طالبه يعكم الشرقة؛ لأنه ليس بعاقد، والشركة انقطعت

⁽٩) هكذا في في دوكان في الأصل. فنا و الد العلم لا نبيت.

ه الموت، والكل الوفاقع مصف النمن إلىه، لوئ منه استحسانًا؛ وأنه ملقه. ألا ترى أن لمتشوى لو دفع المهل إلى اللوكل م يزامه السحسانية، كما ههما.

ولو مع أحد النفاوضين شبقا مز مال محارشما ، لم أن المائح وهب الشمن من الشترى ، أو أبرأه منه ، حاز في قول أبي حقيقة وسحسدن فسهسا الله تعالى ، ويصبى تصيب شريكه ، وقال أبوبرسف : بصح في حصته حاصلة ، كافركيل الحاص إدا وهب الثمان من المشترى ، أم أبرأه منه ، وإن رهبه الاخر ، وأبرأبرأه منه ، حار (استحسابًا) ألى يصيبه ، وأب يحز في يصيب

1987 وإذا أخر أحد التصوفيين دياً وجب لهماء جار تأخيره في تعبيبه، وفي تعبيب صحيه بالإجماع، مواد وجب الدين مقد الإخراء أو مقدهماء لأن التأخر من نوابع التحرة أولا يحد التاخر مه بدأ، وقد حمل مع أحدهما في التحارة كفعالهما، مكذا في توابع التحرة] ".

1984- وذكر في المتنقى الوإذاكان على لمتعارضين دين إلى أحل، فأبطل أخدمما الأجل، فأبطل المتعارضين دين إلى أحل، فأبطل المتدمما الأجل، فقل، وأحل المال المتعارضة ولم يحل على الأحراء الأن عراك أحدمنا يقلك الفارضة، فإنا حل المال على البك عدائقا من المادمة

١٩٤٨٨ - وفريه أيضًا: التعلق عن أبي يوسف، حجمه الله تعالى. إذا كان لرحل على المفاوضين مال، فأبراً أحدهما عن حصيه، فهما برأل حجها من لذل كله.

١٠٤٨٩ - وإذا اشترى احتماما شيئة من تجاريهمة، هو جدالاً حرابه عيبُ ، كان ته أن برده بالعيب على أيهمة شاء (لأن شواء أحدهما جعل كشراءهما حكمًا، فكان للاحر أديومه، كمه لو وجد الترادمة حقيقة .

١٠٤٩٠ - و كلفك بو ناع أحلقها شباء من شركتهما، ثم وجد المنظري به عبياً ، كان لمستقرى أنا برده بالعب على الشريك الأحراء فإن الدم وجد من الأحراجكية

ا 1985 - ولم وكال أحد المقارضين وحلا أنا بشيرًا وحارية بعينها، أو بغير عينها، دنمن مسمى، موإن الآخر مين الوكيل من ذلك، صهيه حائزة لان عول الوكير من صنيع الشحار، كالتوقيل، أنه حجل فعل أحدهما في التوكيل كمعلهما، فكذ في الحمل، فإذ الشنراها الوكيل

⁽١) أشتب هذه الكلمة من ال

⁽٣) ما دين المقولين منافع أن الأحمال والنشاء من طاوم رف.

بعد ذلك فهو مشتر لنفسه؛ لأن الوكالة قد بطلت بعزل أحدهما إباد، وإن يربنيه عن ذلك حنى اشتراها، كان مشتريًا لهما جميعًا. ويرجع بالنس على أيهما [شاء]

١٠١٩٣ - إذا باع أحد المتعاوضين شيئًا من مناع الفاوصة . ثير افترق ، ولم يعلم المشترى بافتراقهما، كان له أن يدمع جميع اللمن إلى أيهما ضاء؛ لأنَّ المُسْرِي صار وكيلا من حهة ا العاقد مسليم جميع ما عليه إلى شريخه حالة المقاوصة، والتراقيما عن العاوضة عزل له عن هلك، فيلا يعلمل بدون علميه، وإن علم بذلك، لم يكن له أنا يدفع جميع التبعن إلا إلى المافدة وثو دفع لي الشريك الأحرة برئ عن النصف

١٠٤٩٢ - ولو وجد المنسري بالعبد عبب، لم يرده إلا عدر العاقد؛ لأن الردعلي الأحر حاق ثيام الفارصة، وقد الفطعت المفاوضة.

١٩٤٩- وإن خاصم المشتري البائم في العيب حال فينم القاوضة، ورد عبيه، وقصي لة بالثمن، أو ينفصهان العبيب عند تعدر الروء المواهنراقاء كان له أن يأخذ أصما شاء؛ لأن هذا دبن لرم أحدهما حال قبام الشركة، وصار الاحر مطالبًا بحكم الكمالة، فلا ينطع حل صاحب الدين بطعارقة

١٠٤٩٠ - ولو استنحق العبد بعد الاعتراق، و قد كان بقيد الثمن كله فيل الافتراق، فللمشتري أذيرجم بالتمل على أيهما شاه بخلاف الرده فبإد الردبالعيب لوحصل بعد المفارفة، بوجم المشتري بالتمن على البائع، ولا يرجع على الشريك الأخر.

والعرق في أن الاستحقاق تبيز أن القص كان والجبّا فيل الافتراق؛ لأنه قبض ما ليس له قبضه ، وما يجب على أحدمت في المارفة . بطالت الآخر به بعد المارقة [أما بالرد لا بشين أن التمن كان واحدًا قبل المفارقة ، وإنما يجب معد المارعة ["" مقصودًا على حالة الرد، وما يجب بعد المفارقة على أحدهما، لإيطالب به انشربك الآحر.

١٠٤٩٦ . ولو الحو الحداثنعار صين عبداً من نجار نبداً. كان لفشريك الآخر أن يطالب المستأجر بالاجراء ماذكرما أنافعل أحدهما فيماهم تجارة فنزلة فعلهماء وللمستأحر أنابطالب الشربك الأخر بتسليم العبد؛ لأن التسليم مضمون على الأخر بعقد النجارة، وكل واحد منهما كميارعي صاحبه فيما يلؤمه يعقد النجارة

٩٩٤٩ - وإن اجر أحدهما عبداله خاصة من المراث، تم يكن [الاحر] أن أن بطالب

⁽²⁾ مدس العقويين منقط من الأصل وأفشاه من فقوم وف

⁽٢) كدا مر سبحة اظ ، وكان من الأصار : نم يكل للاحبر .

المتأخر بالأخراء لأناصل أحدهما إنها حمل كفعلهما فيما هو من شركتهما، ألا توي أنه تو ماع هذا العبداء الم يكن للآخر أن يأخد الثمن ، كناحنا.

نوع أخر منه فيما يلزم كل واحد من التفاوضين. بحكم الكفالة عن صاحبه:

4.4 \$ 10 وإذا أقر أحد المتعاوضين بدين التجارف حار إقراره عنيه وعلى شريكه وللسفر أن يطائب أيسالت و المقرارة و الشريك بحك الكفالة وكذلك ما بلزم أحدهما من دين في عقد نجارة و كليم والشرارة و الاستجارة بلزم صاحبه بحكم الكفالة وكذلك البيوع الدسفة القادمانين وأحدهما من ضمان غصب، أو استبلاك، أو خلاف في وديدة أو أو ارتبالا أن أو خلاف في بدلان و وكذلك البيوع الدسفة المرادة بالمرادة والمرادة بالمرادة بالمرادة والمرادة بالمرادة بالمرادة والمرادة بالمرادة بالمرادة بالمرادة والمرادة بالمرادة بالمرادة بالمرادة بالمرادة والمرادة بالمرادة بالمر

1939 - و أبو حنيفة ومحمد وحمهما الله تعالى يقولان. فأن صمان لغصب يجوى مجرى صماد التجرات، وبنه يتبت الخلك في المصبور بيتان، وكذلك ضمان المسبلكات، ومن هذا أوجه من إفرار الحيد المأون، والصبي المأون، والكاتب بذلك، وكل واحد مهما تغيير في مناحيه في نداء إن الداولت، حدادات ضاء أن بإدارة الأله لا يعرد الخلك، في المفيد حون، فله ذكل من جاست على الخاصب المنافذة والمستهلك، حتى لو أدى شرفكه لغناصب ذلك من حالص منكه، برجع يجمعت على الماصت: وإن أدى من حال الشركة وعرج يتصمه على الغاصب؛ وإن أدى من حال الشركة وعرج يتصمه على الغاصب الأنامئية الغصب حاصل المناصب على الخاصب على الغاصب على الغاصب المنافذة والمنافذة والمنا

۱۹۵۰ مولو لافق أحدهما بمال عن حيره، فلذلك لازم للتريكة في قول أبي حنيفه وضي الله تصالى عنه ، وقال أبويوسف و محمد وحسهما الله تعالى الايلوم الشريك لالأن الكفالة ندح، ولهذا لا تصع من الماذون والمكاتب، وإذا حصل من الريض، هجير من الناب،

⁻⁻⁻⁻(٧) ما بين المعلم فين ساقط من الأصل وأنينته مو ط ردوف

وكل واحدا منهما لمس بكفيل عن صاحبه في النيرعات، ولأبي حيشة وحمه الله تعالى أن الكفالة شرع المدالة العالى أن الكفالة شرع المدالة بعثى وحمله المارضة وألا أبيا منى وقعت وصحت لمدال الملاب مقاوضة وألا الرى أن الكفيل برحم عايده في على الكمول عمارة العلى يدمع واكرب شرع أوق عام لمرضح عن العدد والصلى ويكان وقعت الصحة ووقع القراع من المنبؤ معنى الوسوع ووحب اعتبار معنى الفارضة ولا من المنبؤ معنى الوسوع ووحب اعتبار

١٠٥٠١ - ولم كفل أحدهما بنصل المريوخة لذلك شربك في قولهم جميعًا؟ لأنه لايظهر معنى الفارصة بيها.

١٩٥٠٢ وإد تزوج أحد التفاوضين امرأه، لا يؤجد شريكه بالهراء لأن التكاح فيس يتجارف و لا كتساب مال، مالا نظهر الكفائة في حقه ، والذبك لو صالحها عن معميا لا يظرم الشريك من ذلك شيء

١٩٥٠٣ ولو كمر أحد التماوصيان عن رجل تهرا. أو أرش حتاية، فهو عزلة تشالة يدير احراء لا يواحديد؛ لأن أنوا حياعلى الماؤس في هذه الصورة بسبب الكفالة، لا سبب جناية والنكام ، وإلكمالة عند معاوضة.

4006 - ولو أقر أحد التعاوصين في لا نفيل شهادية لديدين، بأن أقر لابته الو الابده . أو الأمد وما أقليه دلك المريضج إفرار التي حق شريكه ، حتى لا يؤاخذ به شريكه في قبال أبي حيفه السي الله تعانى عنده وعندهما بجوز إفراره في حقه ، وفي حق شريكه ، ما خلا عبده ، ومكاتبه ، وقول أبي حالت وحمه الله معانى أطهر و الأنا منهم في رحى هؤ لاه ، ولها الا تجوه شهادته نهم ، ألا شرى أنه لا يعلج إلهو را العدم ، وصكاتبه على شريكه ، وإنها الا يعلم الله الما من الشهاد .

١٠٥٠ - وإذا افترق المنطاع صاد مه قبال أحدهما . كنت كانت هذا الحبد في الشركة. أم يصفى على دلت في الشربات الأنه أفر بها لا تهلك بشاء فلحال، ولكن يصدو في بصدو في بصدو في بصدو في بحد ما يحت على علمه الأنه أفر أفر به أفر به شريكه ، صار كان العدد مكانلًا. فإذا أبكر ، يستحاف وإن فال اكنت أعلقت هذا في الشركة ، صبح إفراره في تصيده ، ولكن لا تشلط ناحقيف الأحر هها ، الأنه أو فسأ أمنل في صال بقاء الشركة ، الا ينفذ عنائه في نصيب شريكه ، فكما إما أفر بعد الافتران ، مدلاك الكندة.

١٩٥١ - راجل سلم تولاً إلى حياط ليحيط باقسم، والخياط شريك في الخياطة شرك مماوضة، تم الفرف، ثم يكن لوب تنوب أن يأحد الشريك الأخر بالخياطة - لأنه بو أحد أاعد سبك للكفالة ، والكفالة ههنا لا نصح ؛ لأن هذه كفائة لخياطة راجل عينه ، وهذا يخلاف »، لو لم يشتر لا عليه أن يحيفه لنفسه ، ثم الفترف ، فإنه يؤ حذ الشريك الأحر بالحياطة بحكم الكفافة

ة الوغيبخ الإسلام وحمده الله تعالى في نصيل المسألة الأولى: ويهذا لم يكن لوب النوب. أن يطالب التبريث الأخو بالخياطة حال فيام القارضية، فبعد الافتراقي أولى.

قكر شمس الأنمة السرحسي رحمه الله تعلى أن لصاحب التوب أن يطالب بداء مل أيهما سده و يصل المنافقة السرحسي وحمه الله تعلى أن لصاحبه و كل أيهما سده و كل المحمد و العدم المحمد و المحمد المحمد و المحمد و

١٠٥٠٧ - وإذا استأخر أحد المنفاء ضين أجراً في تجارتهما، أو تي عملهما، طلاجير أن بأخذ أبهما شاء بالأحر، وكذلك إذا استأخر أحدهما أحيراً في شيء من أمره خاصة، كان للأجر أن بطائب أبهم شاء.

1999 ولم أجر أجر أحد النفاو فين نفسه حفظ ميء ، أو خياطة ثوب ، فالأحر بيسه ، ولو أجر أجر أحر أحد النفاو فين نفسه حفظ ميء ، أو خياطة ثوب ، فالأحر بيسه ، ولو أجر نعمه للحداء أن فالأحر أنه حاصله وكذارة أنجر عبداً خاصة ، والاجه فلك من أعسان الآحر ، إعا بستوجب الأجر يشيل ذلك المعل، ورب صحيح منه في حق صحيح ، فما يجب بسيم يكون بينهما ، وفي إحرارة تعسه للخدمة الأجر يجب شمايم النفس، وبعسه لمس من شركتهما حرالة أعلم-

نوع أخرمته

في استحلاف كل واحد من المتفاوضين الدعوة على صاحبه:

٩٠٥٠٩ - إدادهم رجل على أحد المفارصين أنه باعه كذا وكناء وجمعد المدعى عليه . وحلفه القاضيء تهرأن الدعى أراد استحلاف الشرباك الأخراء فالقاضي يستحصف له على عصمه لأن كن واحد منهمما لر أفر بما ادعاد المدعى، كان إفراره ملزمًا الأخراء فإذا أذكر .

⁽١) ما بين للعقوفين ساقط من لأصل وأنبلناه من طاه م وله.

بستحلف رجاء التكول الذي هو إفرار ؛ لأن الدعى عليه البيع يستحلف على فعل نفسه ، ويحلف على البيان ، والآخر يحلف على فعل الغير ، غيحلف على العلم ، وأيهما نكل عن البدين، قصى بالدعى للمنسرى بالشين الذي ادعاء؛ لأن التكول إقرار ، وإفرار أحلعها بالبايعة مدم إياهما .

١٩٥١- وكفّلك كل ساكان من أعسال التجارة: إذا ادحاه رجل على أحدهما، وحلف الغاضى المدعى مليه ذكان من أعمال وحلف الأخر؛ لأن فيما كان من أفعال التجارة، قعل أحدهما كفعلهما، وإقرار كل واحد منهما التجارة، قعل أحدهما كفعلهما، وإقرار كل واحد منهما بدعوى المدعى، وجاء النكول الذي هو إقرار، فأما ما ليس من أعمال التجارة إذا ادعاء رجل على أحدهما إلا يحلف الشريك الأخر عليه؛ لأن فيما ليس من أعمال التجارة، إذا ادعاء ورحل على أحدهما إلا يعلق الشريك الأخر، ولا يكون في استحلاف الآخر فائدة.

1 1 1 1 1 1 1 مرزن كان أحد التقارضين ادعى شيئًا من أصمال انتحارة على رجل، وجعد المدعى عليه، وحلفه القاضى على ذلك، ثم أراد المقارض الأخر أن يملفه على ذلك، فليس له ذلك، فقد جعل استحلاف أحد المتفارضين كاستحلافهما، ولم يجعل حلمه أحد المتفارضين في الاستحلاف ولا تجرى في المنتحلاف ولا تجرى في الخلف

نوع أخو - في شرى أحد المتفاوضين شيئًا الناصة نفسه:

1991 - قال في الأصل . وكل ما اشتري أحد المتفاوضين من التجارة وغيرها ، فهو يهنه وبين نسريكه ؛ لأن نسراء أحدهما بحكم الشاوضة كتبر ادهما ، إلا أنني أستحسن في كسرته ، وكسوة عباله ، وقوتهم من الطعام والإدام أن يكون له خاصة دون شريكه ؛ لأن هذا مستثنى عن قضية الهاوضة لمكان الضرورة ، وللمانع أن يطالب بالنس أبهما شاء ؛ لأن كل واحد منهما يحكم المفارضة صار كفيلا عن صاحه فيما يلزمه سبب الشري .

وإذا آدى أحدهما ذلك من مال الشركة (يرجع الشريف الآحر على النشتوي بنصفه؛ لأن الثمن كان عليه حاصة ، وقد قصى ذلك من مال الشوكة) "".

⁽١) ما بين المفوفين ساقط من الأصل وأتبتناه من ط وم وف.

⁽٧) مادير العفرفين ساقط من الأصل وأنستاء من طاوم وف.

١٠٥١٣ - وإن انشرى أحد التضاوضين جارية خاصة نفسه ليطأها، فإن الشنراها بغير أمر الشريك فهي بينهما، وقيس قه أن بطأها؛ لأن هذا الشرى غير مستثنى عن الشركة؛ لأنه لا ضرورة فيه، فقي داخلا تحت عموم عقد القاوضة.

وإن كان شراها بأمر الشريك، فهي له خاصة استحسانًا، وللبائع أن يطالب بالثمن أيهما شاء، كما لو اشترى طمامًا، أو كسوة لأهله، ويكون إقرار النمن على المشترى، حتى لو أدى أحدهما الثمن من مال الشركة، كان للشريك الآخر أن يرجع بنصف ذلك على المشترى، مكذا ذكر في كتاب الشركة ولم يحك خلافًا.

وذكر في "الجنام الصنفير"؛ أن هلى قول أبى حتيفة رضى الله تعالى هنه الجناوية لمتسفنرى بلا ثمن، وكم أن يطأها، وأبهما نقد القمن من مال الشركة، فلا وجوع على المشترى، وتبن يا ذكر في الجامع الصغير ؛ أن ما ذكر في كتاب الشركة فولهما.

فهما يقولان: الشراء وقع له خاصة، والأداء حصل من سال الشركة، فيرجع عليه شروكه ينصف ذلك، كما في الطعام، والكسرة. بيانه أنه لما اشتراها بإذال صاحبه لنفسه، فقد صارت ملحقة بها لا بد منه، وهو الكسوة والطعام، وهذا لأن الحاجة إلى الوطء كافية، إلا أنها ليست بلازمة، فإذا أذن له في ذلك، فقد ألحقها أن بالطعام والكسوة، وصار ذلك مستشى عن عقد الشركة، فيكون الشراء وافعاً له خاصة [ويكون النمن هليه خاصة ، كما في الطعام والكسوة]"

ولأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن الشراء وقع على الشركة ، والأداء حصل من مال الشركة ، فلا يكون للشريك حق للرجوع على المشترى ، كما تو انستراها منير إذا الشريك .

بيانه: وهو أن تضبه المفاوضة أن كل ما يتصور أن يكون على الشركة يقع ضراء عن الشركة يقع ضراء عن الشركة . إلا فيسا تمس الفسرورة إليه، ولا ضرورة في الجارية، فوقع ضراءها على الشركة. وإغا صارت الجارية خاصا له، وحل له وطعاة [لا]⁷⁷ لأن الشراء وقع له على الخصوص، بل لأن المشترى بملك نصيب الشريك بعد الشراء بشمليك من جهته، وهذا التعليك بثبت في ضمن الإذن بالوطء لا يحل للمشترى وطءها إلا بعد قليك الإذن عليه على الشركة لا يحل للمشترى وطءها إلا بعد قليك الإذن تصييه منه بطرين الهيئة فانتفى الإذن بالوطء شرخه، وهو الهيئة وتصبح الهيئة من غير

⁽١) كِذَا فِي نَسِخَة " فَلْ وَ كَانَ فِي الْأَمِيلِ : فقد أَخْفَاهِ أَرْ

⁽٢) أثبت هذه السارة من م

⁽٣) أتبت من نسخة ط

ة ليك، كلما يثبت النزيع في قوله - أعنق عليه الديني على ألف من عبير إيحاب وقبول، وصلر تقلدم وكالأن الآدن قبال له : التناشر هذه الحاربة على الشارك في شرقلك نصيبهي بالإجابة ، فؤدا الشترى، وقبض، تبت لهمة . بخلاف لعمام والكسوة؛ لأنَّ دلت مستشر من قضية الشركة محكم الضرورة، فكان اللك واقعًا للمشتري خاصة ينصر الشريء فيكون التمر علمه.

١٠٥٠٩ - وإن كان اشتر ها بإذن شريكه، ووطنها، ثم ستحقث، فللمستحق أن يأخد بالعفر أيهما شادع لأن العقر ديري وجب سبب التجارة، ونه لو لا الشراء بكان الوجب الحدي بحلاف الهرافي النكام الصحيح والعاسد.

١٠٥١٥ - في العبول . إذا قال أحد التندوضير اصاحبه: إلى أربد أن أشنري هذه الجارية لتصلى. فسكان [شريكات فاشتراها: الانكون له ما لم نفل شريكان نعم أمرال مي هذا ومن الوكيل بشواء حارية بعيب، إذ قال للموكل أنا أريد أن أنبتوي تبك الجارية للفسيء فسكت الموكل أ"ك، فاشتر اها الوكيل لنفسه ، فإنها نكون له

والفرق أدائحه المتفاوضين لاتبلث عزل نقسه بغير مرجب القاوصة إلايرصا صاحبهم وفي الرضا احتمال، والوكيل الشراء يُملك عزل نفسه بعلم الوكل، رضي الوكل أو سخف، وفدوجدا منو

١٠٥١٦ - وإذا باع أحد التفاوضين من صاحبه ثرمًا بالشركة ليقطعه قصيصًا لنفسه، جار، بخلاف ما إذ باع أحدهما من صاحبه شيئًا من الندكة لأجل النجارة، حيث لا بحوزه لأن السم في العصل الثاني غسر مفيدة لأن المنم قبل هذ المنم كيان متشركًا، ويعد هذا السم يكون كذلك، وما لا يفيد، لا يرد الشرعيه، أما في لفصل الأول فالميع مفيد؛ لآن بعد المبع يختص التشري علكه، وقبل البيع [كاد هو على الشركة. وكذبك لو باعه جاربة ليطأها، أو طعامة ليجعله وزقًا لأهله، صم البيم؟ ٥٠٠ لأنه مفيده ويكون نصف الثمن للبائم، والنصف المشتري، كما لو باع من فيره.

١٧ و ١٠٠ و لو كان لأحدهما عبد ميرات، ماشتراه الأخر للتجارت كان جائزاً ، وكذلك الواكان لأحدهما أمة ميرات، فاشتراه الأخو ليطاها، كان السراء حائزاً؟ لأبه معيد، وعلى له خاصة استحمالًا، والنَّمَن عليه، مخلاف ما إذا استرى جارية بنوطه بإدن شريكه، فإن النَّمَن يكون عليهما؛ لأن إيجاب النمن عليهما إذا كان البائع أحدهما متعدر؛ لأنه يصير كالبائم من

١١٤ ما بين المعلومين ب لط من الأصل والسناد من قدم وهم.

فالأكمارين معقوفين ساقط من الأصل وأتشامس طاوم رف

نفسه، وإنه لا يجوز.

نوعمته

في جحود المتفاوضين ومايتصل بذلك:

١٨ ١٠٥ - قال محمد رحمه الله تعالى في "الأصل": ادعى رجل على وجل أنه شاركه شركة مفاوضة، والمال في يد الحاحد، فالقول قول الجاحد مع يميته، وعلى المدعى البيئة، فإن جاء المدعى بيئة يشهدون على دعواه، فهذا على وجود:

إما أن يشهدوا أنه مفاوضة، وأن اقال الذي في بده بينهما، أو شهدوا أنه مفاوضة، وأن الحال الذي في يده من شركتهما، وفي هذين الوجهين تقبل البينة، وقضى بالحال الذي في يده بينهما نصفان، وهذا ظاهر.

1004 - وأما إن شهدوا أنه مفارضة، وأن المال في يده، وفي هذا الوجه يقضى بالمال ينهما نصفون أيضًا، سواء شهدوا بفكت في مجلس الدعوى، أو بعد ما نفرقا عن مجلس الدعوى. إن شهدوا في مجلس الدعوى فظاهر الآنه يثبت المفاوضة بشهادتهما و وشبت كون الملاعوى يد الجاحد حال قيام المفاوضة بالمعاينة، وهذا لأن المفاوضة وإن انفسخت بإنكار المدعى عليه، إلا أن المال كان في يده قبل الإنكار ، وقبل الإنكار الحال حال قيام المفاوضة (وما في يد أحد المنطقة على تسفيان فضية لعشد المفاوضة (وما في يد أحد المنطوضين على قيام المفاوضة يكون بينهما تصفيان فضية لعشد المفاوضة ("، وهو الساوى.

وأما إذا شهدوا بعد الافتراقي عن مجلس الدهوى، فلان معنى قولهم: وإن المال في يده حند قيام المناوضة لا للحال؛ لأن البد للحال نابئة معاينة، لاحاجة إلى إثبانها بالشهادة، وإذا كان معنى قولهم: وأن المال في يده ما قائل، ثلبت الضاوضة، وكون المال في يده حال قيام المفاوضة بالشهادة، وما في يد أحد المتفاوضين حال قيام الفاوضة يكون بيتهمة.

وأما إن شهدوا أنه مفاوضة ، وقم يزيلوا على هذا ، وفي هفا الوجه ذكر شمس الأنمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه تقبل بيئه ، ويقضى بالمال بينهما ، واليه أشار محمد وحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسألة ، وذكر شيخ الإسلام أنهم إن شهدوا في مجلس الدعرى نقبل الشهادة ، وقضى بالمال بينهما نصفان ؛ لأنه ثبت بهذه الشهادة المفاوضة ، وعرف كون المال في بده حال قبام المفاوضة بالمعابنة .

⁽١) أثبتت هذه العبارة من ظ أو أو أ

وإن فيهدو بعد ما تفرقا من مجلس الدعوى، لا يقضى بنهما بنائ ما لم يتبهدوا أنه سنهما في بنه ومنه، أو مقر الحاحدان المال كان في بده ومنه، أو مقر الحاحدان المال كان في بده ومنه، أو شهدوا الشهيد يذلك. وهذا لأن المناصمة لر لبث ها والمائيت إذا بنت كون المعال في يد الجناحد حال قيام المفاوضة لا بالشهادة؛ لأن المنهود نم يتمرضوا للحال، ولم يتبت كون المال في يده حال قيام المعاوضة بالمعاينة؛ لأن المفاوضة إنما المسخت بالإنكار، وقد عاينا المال في يده وقت الإنكار،

* ٣٠ - ٢ م إذا قضى القياضى بالمال بينهما نصعان، وادعى الدى كان فى يده الحال لنصه ميراناً، أو هيه ، أو صدقة من جهة غير المدعى، فهذه المسألة على وحوه. إن كان شهود مدعى المعارضية شهدوا أنه مغارضية، وأن الحال الذي فى يده بينهما بصغال، أو شهدوا أنه مغاوضية، وأن الحال من الشركة، وفى هذين الرجهين الانسمع دعواه، ولا نقبل بينته ؛ لأنه صار مقضيً عليه بالمباه على المعلى ، لا يسمع دعواه، ولا نقبل ملكاً مطافاً، أو بطريق التلقى من جهة غير الملحى ، لا يسمع دعواه .

وإن كان شهود مدعى انفاوضة شهدو أنه مفاوضة، وأن المال في يده، أو شهدوا أنه مفاوضة، وأن المال في يده، أو شهدوا أنه مفاوضة ولم وقبلت بيئته عند محمد رحمه الله تعلى، خلافًا لأمي يوسف. وجه قول محمد أن القضاء بالمال بنهما همه في مذين الوجهال ما كال يحكم الشهادة؛ لأنه الشهود لم يتعرضوا المال! أو وإلى كان يحكم الظاهر ؟ لأن الظاهر أن ما في يد أحد لمنفاوضين يكون بيتهما، والقصاء متى حصل بظاهر الحال، لا يمنع دعوى القضى عليه المفضى به، وإن لم يدع نظى الملك من جهته.

الدليل عليه مسألة البناء، والأشجار، وسيجيء في أخر كناب الشهادات.

والدليل عليه في فصل الإفرار : إذا أثر المدعى عليه أنه مفاوضة ، ونه يزد عبى هذا ، ثم ادعى أن بعض ما في يله ميرات ، أو همة ، أو صداقة من جهة غير المدعى ، فأكام على ذلك بية ، قبلت بينه ، وطريقه ما قلنا .

والأبن يوسف رحمه الله تعالى أن القضاء بالمناصفة حصل بالبينة؛ لأن اللسهود وإن شهدوا بعقد الفاوضة صورة، إلا أن الشهادة بعقد المفاوضة في حق القضاء جعلت شهادة عوجت الفاوضة، وهو المناصفة، إذا والم يحمل كذلك، البطلت الشهادة؛ لأن الفضاء بالعقد عنه قر الإنصاخم، الإنكار، وفاجعل الشهدة بالتعقد شهادة وجية. كانت المناصفة منص بالبها

⁽¹⁾ وفي ظ. ئم بتعرضو اللمال

ائية .

وأما مسألة الناء والأضجار، قمن مشايخنا من قال. هي على الخلاف، ومهم من قرق بينهما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وهو الصحيح، والقرق: أن القضاء بالأشجار والبناء حصل بحكم الظاهر، يعني به ظاهر الاتصال، لا بالبينة؛ لأن شهادتهم بالأرض لم تجعل كناية من الشهادة بالبناء؛ لأن العمل يحقيقة ما شهدوا في الأرض عكر، أما ههنا بخلاف، ويخلاف الإقرار؛ لأن الإقرار بالفاوصة لم يجمل هناك بحكم الظاهر.

۱۰۵۳۱ - ولو كاناللدعى عليه ادعى شيقًا عالمى يتم بطريق انتلقى من المدعى ، مسمع دعواه ، وقبلت بينه في اترجوه كلها ؛ لأن صبر ورته مقضبًا عليه لا ينع دعوى الملك بي حيمة المفضى له .

۱۰۰۳ و رقاعات أحد المتفاوضين، والهال هي بداخي، فادعي ورثة البت المفاوضة، وحمد الحي دلك، فادعي ورثة البت المفاوضة، وحمد الحي دلك، وأناه ورثة البت أن أباهم كال شريكة شركة مفاوضة، لم يقفل لهم بشيء عافي بداخي، إلا أن يشهد الشهود أن المال كان في يده حال حياة المبته، أو أنه من شركة ما بهنيد، وفي حال الحياة عوف كون المال في يد المادعي عليه حال قيام المفاوضة بالمعاينة، ومعد المؤت لم يعرف كون المال في يد الحي حال [فيام المعاوضة، حتى توعوف ذلك بأن شهد الشهود أن المال كان في يد الحي حال أ" حياة الأب، فصى بالمال سيجة.

تم اذا شهد الشهود أن المال الذي كان في بد الدعى عليه حل حياة الميس، أو شهدوا أن هذا في شركة ما بسهما، وفضى الفاضى بالمال بين الحي روونة الميس، فو ادعى الحي شيئا لنفسه عا في يده باغيرات، أو سا أنسه ذلك، فقيما إذا شهد شهود الورنة أن هما المال من شركة ما بينهما لا نسمه دعواء بلاحلاف، وفيما إذا شهدوا أنه كان في يده حال حياة أبيسم، المبالة على الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعاني

٣٣ ه - ١ - وإذا افترق المتعاوضتان، ثم ادعى أحدهما أنه ضربكه بالتصف، وادعى الأخر بالثلث، وقد اتعقا على الفاوضة، فجميع المال بيهماة الأدالمدعى بدعوى التنفاوت منافض. أو راجع عن زفراره بالمفارضة، مغتضى إفراره بالفاوضة.

١٠٩٢٤ - وإن كان في يد احتصافها فياب كسوة، أو رزق العبال، فقائلت الذي في يدد، ولا يحمل في الشركة استحسامًا؛ لان هده الأشياء مستثناة عن عقد الفاوصة، قالإقرار بلغة وضة لا كان هده الأشياء مستثناة عن عقد الفاوصة، قالإقرار بلغة وضافة للها والأشياء ، في مجرد الدعوى .

١٤) ها دي العفوفي سافط من الأصل وأتساء من ظ رم وف

١٠٥٢٥ وإذا الدعى رجل على غيره أنه شريكه شركة مفاوصة، وأنا المال الذي يه يده بينهما أثلاثًا، التلفان لي، والفلت له، والمدعى عليه يجحد الفاوضة أصلا، فأفاه المدعى بيئة على نحو ما ادعاء الانقسال الفاهاسة قبالساء وي الاستحسال: تقبل على أصل المفاوضة، واختلفت عارة المسابخ على وجه الاستحسان، فحارة بعصهم ألا المدعى مدعوى الفاضة، وإن كذب شهرده وساشهده! من المالية، لسنا ان قضية المفاوضة النساوى، إلا أن هذا أكذب مخي، لا لعظا، وأنه لا يمنع قبول الشهدة.

١٠٥٢٠- فعلى قول هذا العائل: قواكنان المدعى ادعى المقاوضية، والمتاصفية، وشبهد الشهرة المالية، لا نقس الشهادة فإنسًا واستحسانًا

وعبارة بعضهم. أنه لاحاجة للشهود لإقام الشهادة إلى ما ذكروا من الخاليه، فتلغى تلك الزيادة، وتبغى الشهادة على أصل الفاوضة مع النفاوت في المال حائرة، فلعل الشهادة على أصل الفاوضة مع النفاوت ولكن المال حائرة، فلعل الشهود عن بعظاول ذلك، فقسروا الشهادة باء على ما اعتفاوا، ولكن الفاضى يقشى بما ثبت عند، بناء على اعتفاده، وعلى قول هذين التعليلين: يقضى أن تقبل الشهادة على أصل الفاوضة، منى ادعى المدعى المناصفة على جواب الاستحسان، وإن ادعى المناوضة، وشهد الشهود بالأثلاث، فعلى الفياس والاستحسان، لأن البيان التأخر على الكلام يشحق بالمحن، فيصبر كالمنصوص عليه وقت الإجمال.

100 - 1- إذا افرق النفاوضان، وأقام أحدهما بنة أن المال كان كله في يد صاحب، وإن قاصي كذا وكذا قد قضى بنهم نصفين، وأقام الأخر قاصي كذا وكذا قد قضى بنهم نصفين، وأقام الآخر بيئة على صاحب بنار ذلك من ذلك القاضى بعينه، أو من غيره، فإن كان ذلك من قاضي واحم، وعلمنا التاريخ بين القضائين، أحفنا بالآخر، وهو رحوع عن الأول؛ لأن الجمع بين المضائين متعذر، فلا بد من القضاء بأحدهما، يقضى بأخرهما، ويجعل إقدامه على القصاء الثاني وهو سالم بالقضاء الأول، مأذ ظهر له احفا في القضاء الأول، مأذ ظهر له احفا في القضاء الأول، وان كان ذلك من فضيين، وعمم الناويخ بينهما، أو لم يعلم، لزم كل واحد منهما القضاء الدي أخذه عليه، ويحالب كل واحد منهما صاحبه ما عليه، ويترادأن الفضل و لأن الجمع بين القضائين وإن كان ضعاراً، ذكن ليس أحدهما لتبينه البطلان بأولي من الأخر، أما الخصاء الناضى الأنان على فضاء لا

يخلاف ما إذا كان الماضي واحداء وعدم التاريخ بن العضائين.

وكيذلك إذا كان الفاضي و حملًا، ولم يعلم لداريخ بين الفض دين، كان الجواف فيه كالجواب تيما إذ كان ذكك بي قاضيين «الأنه لا يعلم الباطل من الصحيح هها

۱۰۵۱۸ و وادا مات المتفاوضان، واقتسم الورثة جمع ما ترت، ثم وجدوا مالا كثيراً وقال أحدا تفريقين: هذا لذاء وكان في قسمتنا، فكذيه الفريق الآخر، وقال: إنه ثم يكن في قسمتكم، وإنه مشترك بيئنا، فهذا على رجهين: إن كان المال في يد التكرين، فالمال بينهما نصفان، وإن كان في يد التكرين، فالمال بينهما نصفان، وإن كان في يد المدهيين، إن شهدوا بالبراء، عن كل شركة بينهما، فالمال للمدهيين، وإن لم يشهدوا بذلك، والمال بين فلمريقين تصفين الأنهما انفعا على أن هذا المال كان مشتركا بينهما، وأحدهما بتكر انقطاع الشركة، والم بطهر سبب انقطاع الشركة، فلا يعتبر دعوى الأخريقا، الشركة.

1007 - هذا الذي دكون إدا الفيقا أن هذا المال كنان داخلا في الشركة، لكن ادعى أحدهم أن دخل في الشركة، لكن ادعى أحدهم أن دخل في قسمتنا، فأما إذا كان المال في يد أحد الفريقين، فغال الذي في ياده المال: هذا المال كان الأبين القريفين نصفان، شهدوا أو لم يشهدوا بالمبراءة، فلأن الورثة يقومون مقام المورث، وأو ادعى المورث حدال حياته أن عينًا ما في يده كان له قبل المفاوضة، وأنكر الأخور، وقال اكان من المفاوضة لا يختص به حق اليد، وكان بشهما إذا لم يكونوا أفروا بالبراءة عن كل ضركة، كذا ههه.

وإن شبه لدوا فكذلك؛ لأن زعم المدعمين أن هذا المال لم يدخل تحت البراءة؛ لأنه رغا يناحل تحت البراءة ما كال من الشركة، وقدة عموه أن هذا المال قم يكن من الشركة، حبث زعموه أنه كان لأبيهم قبل المدوصة، وكان حكم هذا المال بعد الإنسهاد على البراءة، كحكمه قبل الإنتهاد عليه

إذا تنهد على الإفرار باعد وضة منذ عشر سنين، فقيل القاضى شهادتهم كيت المفاوضة منذ عشر سين ، وقيل ذلك ؛ لأن الناست من الإفرار بالبيئة كالمفابت عباقًا ، ولو عاينا إفرار المشهود عليه الفاوضة منذ عشر سنين ، تنبت الفاؤضة مند عشر سسن ، وقبل ذلك ، حتى مقصى سع ما في يده عشر سنين ، وقبل ذلك بينهما ، لأن الإقرار سبق الخبر مه ، فكذا إذائب الإفرار بالبيئة .

ولو شهدو، على إنشاه القارضة منذ صفر سنين، فقض بالمفاوضة منذ عشرستين، ولا

بعضى بالمفاوضة قبل ديك الأن الإيشاء لا يقضى الوجود قبله . بن بنهت الوجود مقصوراً على حالة الإنشاء ، بعد هذا نظر ما علم بيفيل لأحدهما قبل الشاوضة بخنص شوته ، وما كان مشكل أحال، فهو للمعاوضة .

١٠٥٣٠ وإذ أمر أحدهما المتفاه سبى رساين أا يشتريا له عبداً وسمى جنسه بتمن مسمى، فاشتريا ووقع الافتراق بين النبر بالين وقال الأمر : اشترياه بعد التفريق، فهو لى خاصة، وقال النبريات الافترات الشترياه فين الله ويق، فهو بينا، فهو للأمر والانتباء حديث، فيحال بحدوث على أقرب الأوقال، هو ما بعد الفريق، وإن أقام الهية، فالبياة بنة الأحر، لأنه ينبت ربادة في الباريح، ولا نقبل شهادة الركبايي في ذلك والأنها شهدا على فعل المسيسان.

۱۹۳۱ وإن قال الامل. اخترياه قبل الفرقة، فضال الاحر ، استوياه بعد الفوقة، فالقول، قول الأخر، والينة يسة الأمر، غاقلنا

نوع أخو

في وجوب الصيمان على المفاوضين:

1997 - سندهار أحد التماوضين وابة ليركسها إلى مكان معلوم، فركسها شريكه فعطست، فهما فساهات، وكان يعلب أن لا يصمنات الآن الاستعارة من أحدهما جعلت كالاستعارة من أحدهما جعلت كالاستعارة من ليحمل عليها طمعاً به حاصه و يحمل عليها تركه مثل دلك الطعام من حاصة بعده إلى ذلك الكاند، وعقبت الغالة فلا صمال، وحمل كانه أنه و مهاك و خواب في الاستعارة من أحدهما كالاستعارة منها إلى أنهت كو السنعارة جميعًا دانة لا ركوب، وقال سحت الغالة أعربكم ليركب علا بعينه، قرك الآخر مصاب الغالة أخرتكم ليركب علا بعينه، فركب الأخر من حطة مقدرة، وقال صناحبا الغالة أحربكماه ليحمل عدا عظة نفسه والمستعارة لا صماله الأولى منهدة العلمان الأخلى منهدة الإحمالة المرتكماة الاحمال الذكر من حلية العلمان المنات خلطة الاحمالة الأحمال المنات المنات المنات المنات الإحمال المنات المنات

" Vert أما تخصيص أحدهما يعبل الخنفة عير مفيد، ثلا يعب العتباره، وكان ماس الركوب من القبل أن لوحميت الإعارة حيل الفيطة، تحمل عيبما حديثًا، أو شيئًا مثل وإن الحنطة، وهالا يجب الضمالة، لأن إن الأحمال تماوت في الصور السابة تماوتًا تلجئًا ۱۰۵۳۵ منه في مستأنة الركبوس، إدا وجب العسمتان وأدي الراكب فالك من منال الشركة ، هل برحم عديه شريكه بتصف ما أدي لا ينظر إن كان قد ركبها لحاحثهماء قلا رجوح ، وإن كنان قد ركبها لحاحثه تفسيه ، فله الرجوع بتصف ما أدي ، وقصاحب الدابة أن يطالب بصدان الدابة إيسا شاه الآن الضمان واجب على الراكب ضمان إثلاف ماك ، وما يجب على أمراكب ضمان إثلاف ماك ، وما يجب على أمراكب ضمان إثلاف ماك ، وما يجب على أمراكب المحالية المحالية فقيا عنه يدلك .

ه ۱۰۵۴ - وآما إذا مات الفاوص ، ومال المعاوصة في يدم، فلم بين ، فلا صمال عليه ، جذلاف المودع إذا صاحب ولم يبين الوديمة ، فإنه يصير صامي .

170° 11 - وكذلك المصارب إدامات، وثم بين المضاربة، فإنه يصبر فسامة، والوجه في 17° 17° - وكذلك المصارت الأمانة في ذلك، إن نرك البيان، لا يوجب الصمان لعبيه، وإنما يوجب الضمان، إذا صارت الأمانة مجهولة، يشرك لبيان، بحيث لا يشوصل إليها صاحبها، ألا ترى أن الوجعة، إذا كنات معروفة، إذا منت، ولم يبين لا يضمها؛ لأنها يشرك البيان لا تصبر صحهولة، فلما الرمي المناوسة لا تصر الأمانة مجهوله، يترك لبيان الأنامة في يده كله يشها.

۱۰۵۳۷ - رمی اصاری آنی اللیت : آجد قشاریکین یفاک الصاحبیه: آخرج إلی ترسانور: ولاغ اوز عنه فجاوره، وهاك الذل، ضمر حصة شویکه الائه نقل حصه شریکه بعیر افته.

۱۰۵۴۸ - قبال في الأصل . وكل وديمة عند أحدهمما، مهى عندمما؛ لأن قبلول الوديمة إن مراكل تجارف فهي من صبح التجار لا يحدرن بدأ منه ، وما كان من صبح النجار، فعمل أحدهما فيه كفعمهما.

1939 - قابل مات المستودع قبل آن يبين، فهو صامى، ويؤاخذ شريكه به؛ لأنا صمال التحميل المدن قال. فيظهر حكم الكفائة فيه، فإن قال الحي، صاعت في يد لميت قبل الموت أنه يصدق الأناطق إلى المعاوضة، فإذا التسحت المفاوضة بموت أخلهما أنه يبعل مودعًا، حكمًا للمعاوضة، فإذا التسحت المفاوضة بموت أخلهما أخر صاحات الموقع، لهم يبعل مودعًا، وقو أن أجبيل أخر ضال ما مات الموقع، مجهلا، صافحة من يدالميت قبل الموت، لم يصدق، كذا ههة.

و لأن الضمان موجب " بالتحهيل، ولو رعم المودع بنفسه أنه قادى، هلك بعد ما لزمه الضمان بالجعود، لم يقبل قوله، كنا لا يقبل قول الشريك؛ فعلى هذين التعليلين نقول: إذا مات المردع مجهلا، أو ادهى الوارث الضباع حال حياله، لا يقبل قوله، وإلا كان الحي هو

⁽۱) رمی ف و ظ و م ارجب مکان مرجب

المستودع، وقال صاحب من بنداليت قبل موته قبل قوله؛ الأن الحي صاو مودعًا بقول الإبداع. لا حكمًا للمفاوصة، قبيغي مودعًا بعد انفساح الفاوضة، فيقبل قوله في دعوى الهلاك مع اليمين.

١٩٥٥ - وإن قال الحي منهما: قد كنت استهلكت الوديعة حال حياة اليت، والضمان عليه خاصة، قبل حياة اليت، والضمان عليه خاصة، قبل ألفر ألفر ألفري بعد انقطاح الشركة لا يقلك إيجاب الدين على صاحبه انتذاه بسب من الأسباب، فلا يعمل إقراره في حل صاحبه، فإذا أقام اليتة على ذكك، والثانت بالبينة كالثابت معاينة، يثبت الإنلاف حال قيام الشركة، وأنه بنوم صاحبه.

الفصل الرابع في العنان

عذا الغصل بشتمل على أنواع :

نوح منه في شرط الربح، والضيَّعة، وهلاك للآل:

ا ١٠٥٤ قال علما ملما من حمهم الته نعالى: شركة العنان جائزة سواه تساريا في رأس الله الرابع و إذا لله طاحه المعلى عليهما عنه علما من الله الله تعالى ويجوز أن بشترط الأحدهما فضل الربع و إذا لله طاحه العمل عليهما عنه علما من الثلاثة رحمهم الله تعالى و رتكون ويادة الربع بطابة العمل عليهما و فاربع بستحق الربع بالعمل ؟ وإذا غرط العمل عليهما والربع بينهما على ما شوطا، وإن عمل أحدهما دون الآخر و واوشرط العمل على الذي شرط له فضل الربع جاز، وتكون زيادة الربع له بهايئة العمل وار درما على أفلهمة وبحا خاصه لا يجوز ؛ لأن لذي شرط عليه العمل شرط تصاحبه جرومن من ربع ماله من غير أن يكون له فيه رأس مال، أو عمل.

150 - 1 - بين ما ذكرنا وبما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل : إذا حاء أحدهما علف درهم، والأخر بالني درهم، واخترطا على أن الربح بينهما تصفال، والعمل عليهما، فهو حائز : ويعبير صاحب الألف في معنى المضارب أه، إلا أن المضاربة نبع لمن الشركة، والمسرد الأصر دون التبع، فلا يضرهما استراط العمل عليهما، وإد شرطا العمل على صاحب الألف، فهو جائز أيضا، ووجه الجواز مهنا أبن: لأن صاحب الألف في سمنى المضارب لصاحب الألف، والمتراط العمل على المضارب يصح المضاربة، ولا يطلها،

١٠٥٤٣ . وإن شرط العمل على صاحب الأنفين لا يجوز؛ لأن صاحب الألفين شرط لصاحب الألف جرءً من ورح ماله من غير أن يكونه له فيه عمل؛ أن رأس مال.

١٠٥٤٤ - وإن شرطاً الربع على قدر وأس مالهما أثلاثًا ، والعمل من أحدهما كان جائزًا؛ لأن العامل مسهد معين لصاحبه في العمل له في ماله، حيث لم يششرط في العمل لنفسه شياء من ربع مال صاحبه ، فهر كالمنصنع في مال صاحبه .

١٠٥٤٥ - وإن شرطا الوديعة هلاك جوء من المال، فكان صاحب الألف شرط ضمان شيء عا هدك من ماله على صباحيه، وشرط الضميان على الأمر غاسد، ولكن هذا لا يبطل الشركة، حتى توهملا، أو ربحه فالربح بنهما على ما شوطا، فالشركة من ما لا تنظل بالشركة بن ما لا تنظل بالشركة، حتى أو ربحه فالوضيعة على قدر رأس مالهما، وأي المالين هلك قبل الشواء، هلك على صاحبه هلك في يده، أو في يد صاحبه، وانتقضت الشركة، وقد ذكرنا هذا في شرعة لمفاوضة.

1904 - وفي النوادر : دفع إلى رحل ألف درهم، على أن يعسمل بساء أن الربع للعامل، والرضيعة عليه، فهلك قبل شراءها، فانقابض ضامن؛ لأن للك في يده قرض، ولو قال: اعمل بها بيني وبينك على أن الربع بينت، فهلكت مبل أن يعمل بها، فهو ضامن تصف المال عند محمد، وعلى قول أبي يوسف: لا ضمان عليه، وإن المنترى بالمال، ثم هلكت فيل النفت، فعلى الأخر ضمان تصف المال، وعلى المشرى مثل ذلك.

ظابو يوسف يقول نص على الشركة، فكان القيض واقعاً من جهة المصوص عليها ، والقيص بجهة الشركة إلا يستدعى ضمائله إلا إذا الشوى، فحينتا يجب عليه عن بصف ما الشرى، ومحمد يقول: بأنه نص على الشركة "أ" في المشرى، والرج والرضيحة، وهذا لا يكون إلا بعد وجوب وألس نقال من جهة الفايض، فيضمن هذا إقراض النصف، والمقبرض بجهة الشرض مضمون على القابض، ألا ترى لو قال: اشتر بهذه الألف على أن الربح لت كنه، فهذا قرض في الكل، فكذا إذا شرط البعض.

نوع منه في تصرف أحد شريكي العنان في مال الشركة:

۱۰۵۶۷ و لكل واحد منهسد أن يشتري بجنس منا عنده على نحو مد ذكرنا في المتفاوصين، وليس لأحدهما أن يكانب عبداً من الشركة بلا خلاف، ولا يزوج الأمة من الشركة عد أبي حتيفة وسمه الله تعالى، خلافًا لأبي يوسف وحمه الله تعالى، اخلاف في أحد شريكي العدان، وهي الفساوس، والمأذون سواه، وليس له أن يشاوك عبيره، إذا ثم يقل له الشربك: اعمل برأيك.

۱۰۵۶۸ - وروی الحسن عن أبي حيفة رحمه الله تعالى: أحد شريكي العنان إدا شارك غيره مقاوصة بمحصوص شريكه، تصبح المقاوضة، وتصبح شركته مع الأول، وإن كان بغير محضر من شريكه لم نصبح المفاوضة.

١٠٥٤٩ - في المنتفى"، أبو سليمان عن أبي يوسف في شبريكي العنان اوأشبرك

⁽١) ما سي المقوفين سافط من الأصل وأنبناه مي فلا وم وف.

أحدهما رحمه في الرقيق في الشرق، أو البيع بمير إدن شربكه، حار عليه، وعالى شربكه ما انشراه واحد من الثلاثة، ونصفه للرحل ويصفه بن الشريكين الأولين.

١٠٥٥٠ - ولو رهي أحد شريكي العنان فيثُ من الشركة بدس عليه خاصة، لم بجز إلا وضاء صاحبه

ا ١٩٥٥ - وفي الاتاب لرهن ، يقول: إدارهن أحد شريكي العدن منافقه من الشركة مدين عليهما لا يحور ، بريديه إقارهن بدين وحب عليهما بعقدهما؛ لأن الرهن ايقاه، وكار واحد منهما لا يملك إيفاء الاخر من مالم إلا يأمره، فكذا لا يملك الرهن .

وكانسك إذا ترتهل بدين أدانله والأن الارتهان للاستيماء، وهو لا تبلك أنا يستوفى ممن ما ولامات جبه للصاء أولون هات الرهن في بلك وقيمته والمدين سوات ذهب يحصنه والأنه تبلك منتفاء حصة نصمه وإن ولاد صاحبه

۱۹۵۴ - قاودا فرتین به صدر کانه استوفی [بصف] آلادین به معمد الاستیده بخصیته . وأسا شریکه ، فیهو باظیار ، یه شاء راحع بحصیته من الدین عنی الطلوب ، ویرجع الطلوب . بصف قیمه افراهن علی الرئیس ، وین شاه صمی شریکه حصیه من الدین ۹ لان بد طرئین بد میتیما ، فیمندر بحمیمة الاستیفاء ، وأحد شریکی الدین إذا قیمن الدین ، کان اصاحبه آن بصمی حصیه من الدین ، مکذا ۹ فیر فاید ، بالرفن .

وفي أكتاب الشركة أن يقول " إذا ارتبى بدين ولى المبنيعة، أو وفي أحر السابعة أفهو جائز في نصب وتصلب صاحبه فنامناً واستحساناً، وإنا ارتبى بدين ولى المايعة، أو ولى الأخر المايعة إلاّ ، ذكر بعض الشابخ في أشرجه الله الابجوز في حصة صاحبه قباساً: واستحساناً، ويعوز في حصته استحساناً اعتباراً للاستهاء الحكمي بالاستفاء الحنيفي.

وذكر شيمس الأشمة المسرخيسي وحمه القائماني في اشرحه الاقتمال لعود أصلاء لا في خصيه فساحيه، وهو ظاهر، ولا في حصيه الأنه لو حاز في عصله كان مشاعًا، والشيوع تمنع حملة الرهن

وهذا إدا فنفل بغير أمر صناحته ، فإن فنفل بأمر صناحته ، وهلك الرهن دهب حنصته من الدين . أما علي قول من قال : بجور الرهن في حصته ، فظاهر ، وأما على مول من فال بعدم الجواز ، فلان المقبوض بحكم الرهن اعاسد مصنفون ، كالفنوش بحكم الرهن الصاحرح ، ولا

⁽١) كان عن مسجم على والذن في الأميل الأحالسوفي كن النامل

⁽٤) ما ين نفعة، فإن ساعد من الأصل وأنساء من مروه وف.

بمرأ الديون من حصة شريكه ، ويكون للمديون لخنار على محو ما بيال.

۱۰۵۵۳ ما إذا أقلو أحد شريكي العبان بالرهن، والارتهاب بعد ما تنافعها الشراة في الابتساع إفراره إذا أقلو أحد شريكي العبان بالرهن، والارتهاب بعد ما تنافعها الشراة في الابتساع إفراره إذا كان الله حكى أمراً لا يلك مستفه الدال وإن كان الله والله عليه، وعلى شريكه وعلى العفد، وإن كان الله والى غيره، أو كانا وليا المعد، لا يجوز إفراره في حصة شريكه، وعلى بعدور مي حصة نسمة فهو على ما ذكرة فيل هذا، ولكل واحد منهما أنا يوكل بالبيع، والشراء، والاستنجار، وللاخر أن يخرجه على الدال الله على الله كالله.

۱۹۵۵ - وإن وكل أحدهما بتقاضى مال إنه، فيس فلاخر إخراجه؛ لأن العزل مع التركيل بجريان مجرى واحل، وكل واحدهمها لا بلك الدوكيل بتقاصى ما داير صاحبه، فلا يمثك عزل وكينه بتقاضى ما ديه، وفيما سواء عدد التصرفات أحد شريكى العان كأحد شريكي القاوضة، ما يملكه أحد شريكي للفوضة علكه أحد شريكي العنال.

ئوع آخرمنەفى تصرف أحد شريكى العنائافى حن صاحبه وفيماوجت بعقد صاحبه:

٥٥٥-١ وقي القدوري] : إذا أفال أحدهما هي بع باعد الأخر جازت الإنجاة ، كما
 ذكرنا في فصل المناه في .

١٠٥٥٦ - وفيه أيضاً. لو ياع أحدهما مناها، فيد عبيه بعيب، اغبله به ير تضاه، جاز عليه ساد لأنه بمنالة الإنسان، و؟ ذاك أو حط من استه، أو أحر لأجل العيب، لان الغيب يوحب الرد، ويحوز الزيكون الحط والتأخير أهم، وإن حط من غير عبيه برعاً ولا يجرز في حق شريكه؟ لأن لتبرع في عبيب التريك

۱۹۵۵ - وتو اتر بعیب می مناع باعد، جار عبیه، وعلی شریکه ؛ لان موجب الاتراد بالعیب فوت الردعیه، ولاحد الشریکی آل بسترد، ویقل العقد.

۱۰۵۵ م ۱۰۵۵ به اکان لهیمها علی رحل حل، فیأخر أحددسنا، فهده المسألة علی وجود ا الایال: أن یکون المؤخر هو الدی ولی المبابعة ، وفی هدا الوجه یجوز تأخیر، می نصیبه ومصیب صاحبه عند أبی حبیمه وحده الله تعالی ومحمد، خلافًا لایی یوسف و لأنه فی نصیب صاحبه وکیل بالیع ، والوکیل بالدع إذا أخر التس، فهو علی الخلاف .

الوجه الثاني: إذا وليا المابعه .

لوجه النالث. إذا ولي الآخر اليابعة، وفي الوجهين حميعًا لا يجاز تأخيره في عليت

صاحبه بالإجماع، وهن يجوز في نصيب نصبه؟ على قبل أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز.
وعلى قولهما يجوز الان حصنه من الدين علماك لما فعلك إسقاطه ومنت تأخيره. والأبي
حياة رحمه الله تعالى أنه كو صح التأخير في ناسه تثبت النسمة في الذين، فإن بالتأخير يتغير
وصف الدين عما كان، فإنه كان على وصف لو قبض أحدهما نصب كان للاخر أن يشاوكه
فيه، وبعد التأخير لا يبقى له حق المساركة ما دام الأجل قائمة و بصب نصب أحدهما على
وصف سوى نصب الأحر ، فتتبت النسمة ، وانقسمة في الأعيان لا في الديري، فلم يصح
التأخيل.

1908 - 1904 أفر أحد فساجلين في تجرئهما، وأنكر الأخر، كرم المقر جميع الدين، إن كنا أمر أنه ولي العقد، بأن قال الفنزيت من قابل عبداً بكاه الأم في العقد مشترى كنا أمر أنه ولي العقد، ويشور مقرأ على للماقد، ويصبح مشترى نفسه بجميع الدين فيؤا تحذيه ممبع ذلك، فأما إن أفر أنهما ولده، بأن قالا: اشترينا من فلان عبداً بكذا، أو أنكر الاخر الزم تصفد وإن أفر أن صاحبه وليه، مأن قال: اشتري شريكي من فلان عبداً بكذا، وأنكر الاخر ألاء فكر في عامة تسنع كتاب الإفراد أنه لا يلزمه شيء، وذكر في بعض نسح كتاب الإفراد أنه لا يلزمه التعف، والصحيح ما ذكر في عامة النسخ الأنه أقر على غيره، ولا ولابة له على الشويك في إنوام الدين عليه بإفراد، عبطل ضرورة

١٠٥٦ - وإذا الشترى المدهما شبك من تجارتهما. فوحد به عباء الم يكن للإخر أذ بردوم الان الآخر في النصف أحرس، وفي النصف موكل، ولمن للمنوكي أذ يحاصم في العبب مع البائع فيما الشراء وكيم، وكذا لو باع أحدهما شيئًا من تحارثهما، لم يكن له أذ برده على الآخر.

١٩٥٦ - وإذ استأخر أحد شريكي العناق شيئًا، ليس للأخر أن يطالب الشويك الأخر بالأحراء الأن الشريك الأخر في النصف موكل، وتنفئك إذا أجر أحدهما شيئًا من تجارتهما، فليس للشريك الأخر أن يطائب السناح بالأجر، وما اكتسب أحدهما تقبل الأعسال، وذلك ليس من شوكيهما، فإنه بكون خاصة الأنه وكبي صاحبه في التصوف في مال الشركة، وتفيل هذا العمل ليس منصرف في مال الشركة.

۱۰۵۱۷ ولو أغذ أحدهما مالا مضاربة وربح، فالربح له خاصة، عكنا ذكر في الأصل ، وفي القدرري ، لأن الضارب يستحق ما يستحق بسبب العمل، فصار كما لو

⁽¹⁾ أتبت مده العارة من ط

أحر نفسه ، فتقرد به . وهذا الحواب صحيح فيما إذا اخذ عالا مضاربة الصرف فيما ليس من غرارتهما ، أن مطلقا حال حصره صاحيه : لأن ما ليس من تحارف فيما لم يدخل تحت الشركة ، فيكون الحال (فيه بعد انشركة كالحال قبل الشركة ، وقبل الشركة لو أحد أحدهما مالا مضاربة ، كان الربع له خاصة "" خاصة ، وكذلك لو أخذ مالا مضاربة ليتصوف فيها هو من تجربهما عزلة أوكيل بشراء حال حضرة صاحبه ؛ لأن كل واحد من الشريكين فيم كان من تجربهما عزلة أوكيل بشراء تصف سيء بعب ، والوكيل مشراء نصف الذي عبيه إذا قبل الوكالة من أخر يشراء دلك . المشيء كله يحصرة الموكل الأول بخرج من وكالة الأول، ويصير وكبلا للثاني، كذا منا.

قاما إذا التدليتصرف فيها هو من تحاولهما، أو مطافقًا، حال غية صاحبه متصف الربح لشريكه ، ونصفه يكون بن القصارب ورب المال؛ لأنه في النصف بمنزلة الوكين بشواء نصف من وبينه ، يشتري نصف النبيء بعيده علا بملك إخراج نفسه من الوكالة حال فيبة صاحبه، قودا قبل الوكام من أحد شراء الكل، فنصوف توكالة إلى ما كان بشتريه بنفسه، ولا بنصوف إلى ما يشتريه لصاحبه، قودا النبري بعد المضاربة ، يصير مشتريًا نصفه للمصاربة ، ونصفه الشريكة ، فإذا ربح كان نصف الربح لشريكه ، ونصفه بين المضارب ورب المال على ما شرطا .

ثوع أخرمنه:

" ۱۰۵۳ - إذا باع أحدهما شيئًا من تجرفهما، هيس للشريك الأحر أن يطاقب المشترى بالثمن، وهذا فاذكرنا أن هذه الشركة تشتمل على ظوكالة في مناشرة عقود التجاوات، دوت الوكالة في استيفاء ما يجب بعقد صاحبه.

١٩٩٤ - في الطنفي الفائل من محمد وحمه الله تعالى: إذا دقع النشرى النمن إلى السريك الآخر ، برئ من نصيبه ، والا يعرأ عن نصيبه البائع إن لم يكونا أشها، حيث اشترى أن ذلك حالة فيما يسهما ، وكذا ما لوم أحدهما من ضمال الشجارات ، لا يطالب الآخر بعد فاذكورا أنه ليس في هذه للشركة .

نوع آخر منه في شراء أحدهما وفي اختلاف رأس المال وفي اعشار قيمة رأس المال:

١٠٩٦٠ - وإذا تمتري أحد شريكي العنان ثبُّ ليس من مجارتهما، فهو ته خاصة؛ لأن

⁽¹⁾ أنست هذه العمارة من م م وقاد عي الأصل و أص و عماً : فيكود الخال معد حاصة

كن واحد مهدا في شراء ماليس من عبارتهما أحمى هن صاحبه، وليس بوكس عدم قالوكالة. نفس اللحصيص

. ۱۹۵۳ مورد اشترکتا دلعووض او المکیل و واشتروه بذات و المکول و حدمتها ما هد الند ای طرح به مداه ما وای داشت قریمهٔ متواند و ها دیسه الصفات و آن بات محتفقه ا فراحد باد اطالات الأن الند که شروفت استمواره می و لکول و آنها بدهین بالتعوین، تصنع مد مصرفا همی الموروض و ودیت الملك فی النشری بفتر ما کاف تا نا فی العروض

۱۰۰۱۷ حول باعد الشيئري بعد فلتك. شهار دانسته و فإن كانت الذركة و فعت عالا مثل له من العروض و اعتبرت صديد يوم الشراء الأن حقيما في العروض العل الى لملسرى، واسائر والس بالهما فيما استرى بالشراء الا يحمر أن يتمت مقله في المشرى و قام الا مس قه ا فينست فيسته و وإن شار له مثل في المكين و الموروف، والعددي المتصارب و فقد فقر في الأفعال الدائمة بعيد تقيمة و والشراء

قال الدورون أو إهر الصحيح، وإيه أشار محمه في شركة الحامج و قات في شركة الحامج و قات في شركة الخامج و قات في شركة الخامج المستوية إلى أن شارة الحصل الرحج وم مسركة والتحصيل المستوي وم الشراءة وليحصل رأس المال يوم نشسخة وإذا كالم العشر في وقوع المال و شيئري فسية رأس المال يوم نشرته والم يحيث فل واحد مهما من المستوى شعر رأس ماده عند السواء في أن المستوي شعر حسنة كل واحد مهما بكو بالحد كانت مي المداخل المستوي المستوية في المداخلة المستوية للمداخلة المستوية المستوية المداخلة المستوية المداخلة المستوية المداخلة المستوية المستوية المداخلة المستوية المداخلة المستوية المداخلة المستوية المداخلة المستوية المستوية المستوية المستوية المداخلة المستوية المست

1938 - 1 - وإذا كان وأس مان أحده و دراه م، وراس مان الأحر دباير ، وقيمة النباير مش فيسة الشراهم، عاشسرى صاحب الفراهم الألواهج عالامًا، واشترى صاحب السئال، الفدائي العاربة، ويقاما فالمي ، وكان ذلك في صنفس، مهنك العلام والجاربة في أيا يهما، يرجع كل « المارشهما على مدات شعيف وأس ماله

أ يؤو الشويفيد طبقها و البدقاء و لياتي بخاله الا يواجع أحدهما على فداجه بشيء . و حيل كل و حدد النهماء و أولادي فيدجه في شاله النجيف مثال ثوائل لمنطقة ، ولم يحمل فالله حال تقافل المنطقة ، ولم يحمل فالله حال تجاذب سرورة كيوه . فالله حال تجاره فيدرا أن يدوران وإدا الشرافعا يصعقه والعدد، فقد العدست هذه الصاررة ، الأن المدير بعيم فلم كل سهديد و الركالة ، فاذه الشائة مع الحاسها في الجامع ،

(١٠٥١٩- في المنقى - قال أبو يوسف رحمه الدندالي - في شروقين شرقة عدايا،

رأس مانهما سراه، كان و حد منهما بعمل برأيه، وسبع ويتسرى و ها، دليه وعلى صاحبه. قياع أحارهما حصته من مناع، وأشهد على ذلك، فالبيع من حصة وحصة شربكه، وكذلك لو باع حصة شربكه؛ لأنه لا يستطيع لديفاسم نفسه، وكذلك المساوب والبصع إذ حلط ماله عال الأمر، وقد أدن له أل يعمل بدير أبه

١٩٥٧ - وفيه أيضًا . [هي تبريكي العنان إذا كان أحدهما بلي البيع والشراء واستدان ديك و معاه استرى بالسينة ، ثم باقصه صاحب الشركة ، وأواد همو تصعب المسع ، وقال احد منك الدين، فارحع عنى ، هيس له ذلك إلا إداأدن له تسبكه في دلك . وجه أيضًا! "عن أي يوسف في الفارضة إذا تناقضه المعاوضة ، وفي أيديهما مدع ، فراد أحدهما أحد [عضفة الملاء بالابنان).

۱۰۵۷ - وفيه أيضًا الدافل لغيره. أشركت فيما اشترى من الدقيل في هذه السنة. تم أراد أن يشتري عبداً لكفارة ظهاره، وما أشبه طلق، وأشهد وقت الشراء أنه يتقربه لشمه خاصة. المدجر فلك، وللشربك يصعه وإذا إذا أذا له شربكه عي ذلك، وكذلك لو اشترى طعاماً للضيف وأشرك غيره فيما شتري من الطعام.

١٠٥٧٢ - هنات أحد شريكي العباق، والمال في عدد، والدينين، فهو ضامر: والأناسوك البيال ههما تصير الأمانة محهولة، محبث لا يتوفس إليها، يخلاف الفاوضة على ما مرًا.

۱۰۵۳۳ - استامار أحد شريكي العنان داية ليحمل عليم طعافات الزاية حاصة، فحمل عليما ندايك مثل دلك لطعام من حاصة للممه ، وهمكت اللابة ، فسمن قبصة العابة ، وأم استعاد أحد شريكي العنان داد ليحمل دروا طعاماً من تحارثهما ، فحمل عليما شريكه مثل ولك الطعام من تجزيهما ومذكت اللابة ، لا فرمان .

ما الحاصلي أن الاستحارة من أحدد شريكي العنان إدا كانت متعدة العارية راجعة إلى المستمير شاصة. البست أك لاستعارة من أحدد شريكي العنان إدا كانت متعدة المريكي العنان إدا كانت متعدة العارية راجعة إليهما [1] كالاستعارة منهما، حد يحفل حكة الحر النبراء، فإنه إذا استرى أحدهما شرياً من تحارتهما، فليس فليانع أن يطالب الاحر بالنبين، ولم يحفي البيع من أحدهما عمرة البيا من أحدهما

⁽⁴⁾ ما رمل العقولين مرافع من الأصل وأنشب م: طرو وال

^(†) آشت هذه العدرة من طا و ف

الفصل الخامس في الشركة بالوجوء

1974 - قد مر صورتها، وضرط جوارها في صدر الكتاب ، قال محمد: إذا اشتركا شركة صال بأموالهما، ووجوعهما، فاشترى أحدهما متاعاً، فقال الشريك الذي لم بشتر. المناخ من شركتنا وقال المترى: هو لي والحافظ الشريته بحالي ونفسى، وإن كان الشترى بدعي الشراء لطسه بعد الشركة، فهو يشهما على الشركة إذا كان المناع من جنس نجارتهما، وإن كان الشراء لطسه قبل الشركة، ينظر وإن عنم ناريخ الشراء وناريخ الشركة، ينظر ولى بدعي الشراء وناريخ الشركة بالطركة، ينظر ولى مشترى مع عبد الشركة ما هو من شركت، وإن كان تاريخ الشركة السيق، فهو على الشركة الأن ما اشتراء أحد الشركة الأنه لاجلك عزل نفسه حس إنجارتهما الشركة الأنه لاجلك عزل نفسه حس إنجارتهما ولى عنم ناريخ الشركة الكن كان قد هذه المنازعة بشهر، ولم يعلم تاريخ حال غيبة الشركة الله كان قد هذه المنازعة بشهر، ولم يعلم تاريخ حال غيبة الشركة الديال على الشركة وإن علم تاريخ عقد الشركة أنه تيل مذه المنازعة بشهر، ولم يعلم تاريخ عقد الشركة أنه تيل هذه المنازعة بشهر، ولم يعلم تاريخ عقد الشركة أنه تيل هذه المنازعة بشهر، ولم يعلم تاريخ عقد الشركة أنه تيل هذه المنازعة بشهر، ولم يعلم بالشراء أسلاء فهر، على الشركة، وإن علم تاريخ عقد الشركة الله تيل هذه المنازعة بشهر كأنها عقد الشركة للمنائل، فيل الشركة وإن علم تاريخ عقد الشركة الله تيل الشركة اله تيل الشركة وإن علم تاريخ المنازعة الشركة المنازعة المن

وإن فم يعقم للتركة والشراء ناريخ، فهو للمنشري مع يبنه بالله ما هو من شركتنا الأنه إذا تم يعلم ناريخهما، بحمل كأنهما وقعا مكّا، ولو وقعا مكّا، فالمشتري لا يكون على الشركة الأن المشرى إفا يكون على الشركة إذا حصل الشراء بعد الشركة.

⁽¹⁾ مكذا في النسخ التي صدنا، • كان في الأصل: شركتهما

الفصل السادس في الشركة بالأعمال

١٠٥٧٥- قد ذكرنا أب نوعان، صحيحة، وقاسدة، فالصحيحة، الشركة في نفيل الأعمال، وقد ذكرنا صورتها، وشرائطها، وحكمها،

. ١٩٩٧ قبال العدوري . وإدعمل أحدهما دون الأخر في فقد الشركة، وهي مفاوضة ، أو عنان. والأكبر وينهما ولا القبل و ولك مفاوضة ، أو عنان. والأجر وينهما طلى مرضوطا والأن لشركة انعقدت على التقبل و ولك الذاعل بهما ، والعمل من أحدهما إلفاء لما عليه وعلى صاحبه، فيصير صاحبه كالمستعين والعامل.

١٩٩٧٧ - في المنتفى عشر عن أبي بودف في قصارين سريكين، طنب وحل نوبًا في أبديهما أبديهما طنب وحل نوبًا في أبديهما أبديهما أبديهما أبديهما أبديهما أبديهما المدافعة بعملاته بأجر، فأفر منهما مصدق في ذلك، فيدفع النوب، ويأحذ الأجر استعمالاً والنبيس أن لا يصدق، وقال: يعلم إخراره بالنصف الذي في بده حاصة وراغا استحملنا في صمال العمل، والطالبة بالأجراء خاصة ، وأبط عداهما بقى على الأصر.

وجه الاستحسان: أنه لما ظهر معنى المدوضة في صمانا العمل ظهر في محل العمل الممال خيرة، وأمر العمل المثلث، وهذا العمل على صاحب وكدلت إلى كنان في اللوب حرق، وأفر أحدهما أم من الدق، وجحد الأخر أن يكون الثوب للطالب، وقال: مو بنا صدفت المفر على ذلك؛ لأمي أصدفته على اللوب أنه للمقر له، ولو أن المنكر أفر للثوب أنه لأحر وادعا وبعد بلكاره الأول قال الإفرار له إفرار الأول في الترب، ولا يصدق الأخر على الثوب، ويصدق على طبي طبي شيء من فلك.

۱۹۵۸ - وأبيه الكوريد مستهاكة بعمايهما لرجل، والاحر منكر، والضمان على الملو حاصة ، وكذلك إذا أقر أحدمها مدين من تمن صابون، أو أنسنان مستهلك، أو أجر أجير أو أجرة بيت تدة مضت، لم بصدق هني صاحة إلا مستة ، وبلوم المقر خاصة.

روان كانت الإجارة لم تفصل ، والبيع لم يستهلك لزمهما، والفذ إقرار القراعلي مماحيه ولا أن يدهي أنه لهما بغير شراء، فبكرن الفرق قوله، قال الولا يشمه الشواء الإحارة في هذا الرجاء إنها أحست من الإجارة بالاستحسان اللاتري أن الباتع بأحد النمن الششري مول الشريات، ويأخذ بالإخارة بالعمل أيهما شاء مستحمالًا، وإنها أحذت في الشراء بالقباس بحكم الشريكين غير التفاوحين

9 1999 - وإن قال أحده مدار الله بدا هذا الصابون من هذا أنا، وأسريكي بدراهم. وقال الأخر مثل دلك، فعلى كل واحد منهما نصف درهم للذي أقر له والصابون بينهما، ولو قال: إنسرات بأحدهما هذا الصابون من هذا مدرهم، وقال الأحر: لاه بل السريته أنا من هذا الأخر بدرهم، فعلى كل واحد منهما درهم للذي أقراله، ولا برجع واحد منهما على صاحبه بضرة.

1994 - ابن سماعة عن محمد وحمد الله تعالى: في ثلاثة نفر من الكيالين ، اشتركوا ينهم على أن ينفذوا الطعام ، أو يكيلونه ، فسائصابو ، من شيء كان بهم ، فيقلوا طعامًا بأجر معلوم ، فعرض أحدهم وعمل الآخران قال الفرائر بولهم أثلاث ، ولو أنه حن مرص أحدهم كرم الآخر ن أن يعملا عمله ، فلاقضاه الشوكة المحضر منه ، أو قال الشهدوا أنا تاقصله السركة ، تم كالا الطمام كلم ، فلهما لله الأجر ، ولا أجر لهما في كيل الثلث الهافي ، وهما منه عال في كيله ولا يشركهما لنالك عبد أخلًا من الأجر .

١٠٥٨ و ١٠٤٥ فراند فراندلو من رحل عمالا بينهم، وليسو الشركان أبه عمل أحدهم ذلك العمل، فله المراح من رحل عمالا بينهم، وليسو الشركان فعاحب العمل أن بأحد أحدهم الجميع نظاء الأبهم فيسوا الشركان، وإذا كانوا شركاء فنصاحب العمل أن يأحد واحد مهم بجميع العمل

في افتاري أي السف ، معلّمان استركا لحفظ الصبيبان، وبعيم القران، فعلى ما أحراظ للجواب في الفتاري أن الاستجار العليم القران جائز، نجور هذه الشركة.

ولهما الشركة الفاسدة. فله صور فد دكونا بعضها في صدر الكتاب، وهي الشركة في أحدًا الباح كالحطب، والخشيش و والعرب، وما أنسه ذلك، ولكل واحد متهما ما أخذ ونهم له. وربحه ووضيعته عليه ؟ لأن الشركة إذ لم تصبح كان الحال بعد النبرقة كالحال بلها، وقبل المتركة الحكم ما فلنا

۱۰۸۸۳ - وزن آخذ کل واحد منهما علی الانفراد شبک و فلطانه وبنعاد فبان کان يعلم قدر سا أحذ کل واحد قسم النهن على قدر الکين والورن، إن کان منا أحذ عا يکان أو يوزن، وإن کان عالا بكال ولا يوزن صرب کل واحد منهما في النس بقيمه ، وإنا لم يعرف الكيل والورن والقيمة صدق كل واحد سهما فيما يذهن من ذلك إلى لنصف ، الأن ثلال في أيديهما عنى السواء. ألانزي أنهما لو أخذا جملة كان لمأحوة بينهمة، وطريقه ما فلم،

۱۰۵۸۳ - وإن احتطب، أو احتش أحدهما، وأعانه الأخر في حمعه كان التحموع كله اللذي احتظب، وكالحمر أحر مثله عندهم حميمًا، لأن المعطب، ستوفي منفعة الموني يحكم عقد فياسد، ولا يحاوز به تصف النص عبد أبي يوسند؛ لأبه فيدرضي ينصف المسمى، ألا فرى أن في سائر التحارات الفاسدة لا يوداد على المسمى، وإنما لا يرداد على المسمى لما فإنا.

وعند محمد وحمه الله تمالي، يجب آخر المثل بالعام ابلع؛ لأن السمى عنا مجهول الفادر والجنس، فإنهما لا يدربان أي شيء يصببان ، وكم يصبيان ، والتسمية في الأحادة الفادر والجنس، فإنهما لا يدربان أي شيء يصببان ، وكم يصبيان ، والتسمية في الاحادة الفاسدت الفاسدة كالإجازة ومسدت الإحازة بسبب من الأسباب لا يزداد على المسمى بلا خلاف، وكفلك إذ اشتركا على أن ينفلا الطين من أرض مناح، ويسبعنه، وكملك إذا شتركا على أن باساس طين أرض لا بلكانه ويطينان أحراء قهذه السركات كلها فاسلة .

۱۰۵۸ - وإن كان اللغين علوكا لرحل، فاشتركا على أن تشتر با من ذلك الطنق، أو يلدنا سد، فدلك جائز ، لأنه إن كان الهمسا رأسي مثل، فهذه شركة عمال، وإن لم يكن لهمما رأس مال، فهذه لمركة وحود وكلاهما جائزان .

١٠٥٨٥ - وإذا الشتركا في الاصطباد ولهما كلب، فأرسلاه. أو نصب شبكة، فالعنبد بينهما، وأد كان الكلب لأحد هما فأرسلاه فما أخذ، فهو لصاحب الكلب لأحد هما فأرسلاه فما أخذ، فهو لصاحب الكلب لا له منعمة كلم ومنفعة ملك الإنسان له، إلا إذا جعلها [لعبره]"، كما لو أعار كليه من عبره، فاصطاد به المستمير. وإنا قلنا: بأن لصيد منفعة كنيه الأن الإجارة وإن حصلت بالإرسال، والأخد جميمًا إلا أن الأخذ أخر هما، فكانت لإصابة لصافة إلى الأخار، والأخذ كلب أحد مما، فهو معنى قولها إلى الصيد منفعة كلب أحدهما، فهو

١٩٥٨- ١- وإن كان لكل واحد مسهما كلب: فأرسل كل واحد منهما كلبه فإن أصاب كل واحد منهما كلبه فإن أصاب كل مريدًا على حدة كان دلك الصيد لصاحبه ، وإن أصابا صيدًا واحدًا ، فهو بينهما ، وإن أصاب أحدهما صيدًا لكنه ثم يخه ، ثم جاء الكنب الآخر وأعام عليه كان ينهما صغين ؛ وأن الأخذ في هذه الصدرة مضاف إلى الكلين ، فإنه لو لا الثاني رعا بعلت الصيب عن الأول بخلاف عالى أتحده الأول ؛ لأن الأخذ في هذه الصورة مضاف إلى الأول .

١٠٥٨٧ - ومن صور الشركة الفاسعة: إذا المتركة، ولأحدهما معلى، وللأخر معير،

⁽¹⁾ مكتابي السنخ التي عادك وكالذي الأصل: من فيرمكاك لمبرم

على أن بؤاجرهما، والاحربينهما، فالتمركة فاستدة، لان تقديرهما كان كل واحد منهما فان الصاحبه الحرادابنك؛ ليكون الأجربيننا، ولو صرح بذلك كانت الشركة فاستدة، بخلاف الشركة في الأهمال بأبدالهم؛ لأن الحمد مناك على تعين العمل، وتعديرها كأن كل واحد مهما قال قصاحبه: تقبل العمل على وعنيك لتعمل، ويكون الأجربينا، ولو صرح بذلك كان جاؤاً.

١٠٥٨٨ - ولو اجر الدايتن حسمًا بأعالهما صفقة واحدة، ولم مشترها في الإجرة على أحدهما كان الأجر مفسوطًا بينهما على قدر أحر مثل دايشهم، كما قبل الشركة، وإله شرط عملهما مع الداية، نحو السوق، والحمل، وغير ذلك. قسم الأجر على أجر مثل ديتهما وهلى أحر عملهما كما قبل الشوكة، وإن نقبلا حمولة معلومة بأحر معلوم، ولم يؤاجر الدايتين، بل تصلا الحمل لا غير، الا يرى أنهما لو مسلاها على أعناقهما استحف الأجرء والوقد العقد على التنبي، والتنبي منها وجد على السواء.

١٠٥٨٩ - ولو أن قصاً بين اشترك، والأحدمة أداة القصارين، وللاخر بيت، على أن بعملا بإداة مدافي بيت هذا على أن الكسب بينهما تصفان، فهذا حائز، لأن لشوكة ما وقعت على النقيل لا على إحارة البيت والأداة، عزبهما [تم يقولا]؟؟: على أن بؤاجر الأداة، والبيت، والشوكة في نقبل الأعمال جائز.

١٠٥٩- ومن صور التركة العاسدة التركا ولأحدهما دابة وللاخر أثاف وجوائق على أن الأجر إثاف وجوائق على أن يؤاجر الله وما أجراها ثمان شيء حملاه بهذه الأداة على أن الأجر بينهما تصفات مهذه شركة فاساء وفإن أجر الدامة لحمل الطعام إلى موضع معلوم، ثم نقبلاه طلا الأداة بأنفسهما كان الأجر كله فصاحب الدابة ، ولا ينقسم على أجر مثل الدامة وأجر مثل الاكاف والحوائق الإحارة على الدابة ، وهو انقصوده والاكاف والحوائل الذابة ، وهو انقصوده والاكاف والحوائل الدابة ، وهو انقصوده والاكاف والحوائل الدابة ، وهو انقصوده والاكاف والحوائل الذابة ، وهو انقصوده والاكاف والحوائل الدابة من الدابة بقياء من الإحارة المؤمن الدابقة بله بله بله بله الإحارة الحرائل الدابة من الدابقة بله الدابة بله بله الإحارة الطريق السعية ، فلا بقابلها شيء من الأجر .

۱۰۵۹۱ - ولو كانا اثبتركا على أد يتقبلا حمل الطعام على أد يعمل هذا بأداته، وهذا بدايته قالأجر برنهما لصفاله ولا أجر النابة هذا، ولا لأداة هذا؛ لأن المقدهها، وقع على الشيل في العمل، وهما في الشل على السواء

- ٩٠٠٩ - قال أبو حنيفة وحمه الله تعالى: والو أنا وجلا دفع الدانة إلى اجل ؛ المؤاجرها

⁽١) مكذا في طرو أف ما كان في الأصل، المحرف

على أن ما أجرها من شيء، فهو يشهد نصفان، فهذه الشركة فاسدة (والأجر كنه تراب الدابة، واللذي أجر مثل عمله . ولو دفع دابة إليه ليرفع هليها البر والطعام على أن الربح بيتهما تصفان، فالشركة فاسدة]" أيضًا ، وكان النس كله لصاحب البر والطمام؛ لأنه بدل ملكه ، ولصاحب الدابة أجر مثل الدابة.

١٠٥٩٣ - في المنتفى : اغتركا بعملان على أن الأحد هما أجر كل شهر عشرة دراهم لسرون مال الشركة ، فالشركة جازة و والشرط باطلال

١٠٥٩٤ - في الفيناوي : أعطى بنار الفَلَيْنَ وحيلاً ليقوم عبيه ويعلف بالأوراق على أنامنا حصال، فهو بيتهما، فقام عليه ذلك الرجل حتى أبرك، فالفُلِّق لصاحب لدفره الأنه حدث من يفره، ولفلك الرجل "أالفي قام عليه فيسة الأوراق، وأجر مثنه على صاحب ليدر. وعلى هذا إذا دفع الدفرة إلى إنسان والعلف؛ ليكون الحادث بينهما اصفال، فم. حدث، فهم. لصاحب النقرق وللذلك الرحل مثل علقه الذي منعهاء وأجر مثله فيما فام عليها والأنا خير متسرع في ذلك حيث شرط لنفسه تصف الحادث. وعلى مدارة دفع الدجاجة إلى رجار بالعلف؛ ليكون البيص يبتهما تصفين. والحيثة أن يميع نصف النفرة من ذلك الرجل، ونصف الدجاجة. ونصف بذر الفُليق بشمن معلوم حتى تصبير البقرة واجتاسها مشتركة بنهمه، فيكون أخادت بشهد على الشوكة .

⁽⁴⁾ أبيت هذه العمرة من على

 ⁽⁷¹⁾ هكذا من الأصل، وكان في النماخ فتي عندنا: وندرجل مكان ولذلك الرحل.

الغصل السابع في تصرف أحد الشريكين في الدين ⁽¹¹ المشترك

١٩٥٥ - ١٠ كل دين وجب الانتخاص واحد بسبب واحد حقيقة وحكم، كان الليس مشركاً يسهده وإنا في نشرص الان الدين على مشركاً يسهده وإنا في نشرص الان الدين على مناطق مناطق مناطق القبض وهذه الزيادة عراما إلى أصل الحق، مناطق مناطق المناطق المناطق المناطق وإنا كان أصل الحق مناطق مشتركاً والمناطق ويستوى في حق هذا الحكم أن المقبوص أحود منه ، أو أردأه الآن حق الشركة الما يثبت باعتبار الربادة في حق هذا الفيص المبادئ في عرا المنسوس السراء كان المنبوص إلى أحرد أم المناطق الله المناطق المناطقة المناطق

١٩٩٩ - وكل دين وجب لاتبل مسيخ مخطفين حقيقة وحكمًا أو حكمًا لاحقيقةً لا يكون متنوعً حتى إدافض أحدهما ثبيًا ليس للأحر أن شاركه مما فيص.

1999 - بياند من المستق ما ذكر في الجامع الرجلان باها عداً بيهما من رجل نامن العالم و منهما أخريمه المنافق المعلوم، فقيص أحدهم في المعلوم، فقيص أحدهما أخرائ بياند في المعلوم، وأما حكماً وقلان سب صحة وحد الهما للسب واحد حقيقاً وحكماً أما حجمه والماحكما وأما حكماً ولان سب صحة المحدهمة موط لصحه بع الأخراء حلى لو أمل المشترى هدف أحدهما تعيقاً من المعرفة المعلون واحد نصب تعيقاً من المعرفة المعرفة على حدة الفصل أحدهما تعيقاً من المعرفة على طاحر الرواية والأن ها دل وحد سميس محتلدين حكماً عن ظاهر الرواية والأن ها دل وحد سميس محتلدين حكماً عن ظاهر الرواية والأن ها دل والهدا كان المشترى أن بقال نصب أمدهما دون الأحراء المعلون المعرفة المعالمة المعالمة المعرفة المعلون المعرفة المعلون المعرفة المعر

١٠٥٩٨ - ولو كان لأحدمهما عيده وللاحر أمة . باعاهما بألف درهم، فقانس أحدهد غيثًا من التسل، كان للاخر أن يشارك الأن الديب متحد حقيقة وحكمًا، فكان الواحب به مشترك، وإن كان دلا عما ليس تشترك

. ١٠٥٩٩ ولو سيمي كل واحد منهما للموك نمنًا، لم يكن للاحر أن يشارك الفايص في

(14) هَنْدُهُ فِي صَمْعُ عَلَى وَ فَ الدَّوكَانِ فِي الأَصْلَى النَّانِ مُكَاكِّ الدِّيلِ

11) أنبت هذه المدانمين أمان

المفير ض، في طاهر الرواية؛ لما فننا.

۱۹۶۵۱ - والو أحر فاراً مشتركه برمهما من رحل بأجرة معلومه الشتركا بيما يفيضان. لأمهما بعد منفحة مشتركة منهما من رجل بأحر واحد، فيعتبر بنا لو ناها عيناً مشتركاً بدمن واحد.

1999 ولق أمر رحل وحلين أن يستوبا لإحارية و عاشته با أثاثه و وقد النمن من الألف و قد النمن من من المدتوك بينه في المسبو و عوب الله بن من الألف و لأن سبو و عوب الله بن للوكيل البيح الحكس الله بن الوكيل على الموكل البيح الحكس الله بن الوكيل بن الوكيل با وجب الله بن الوكيل بنا وجب بن الموكل البيح الحكس الله بن الوكيل بنا وجب على الموكس من الوكيل بنا وجب الله بن الوكيل بنا وجب على الموكس من الوكيل مدس مالة ، فصار على واحد من الوكيلين حمس مالة ، فصار على واحد من الوكيل بنا الموكس مختلفاً حكداً في الموكس الوكيل بنا في المدتوب بناك الموكس المختلفاً حكداً في المدتوب الموارية الموكس الوكيل بناك الموكس المؤلفاً حكداً في المدتوب الموكلة الموكس المؤلفاً المكداً في المدتوب الموكسة ا

1994 - ولو كان على رحل ألف درهم مين لرحل، فكعل عن الغرم رجعان وأدبه ثم نص أخراء ولو كان على رحعان وأدبه ثم نص أحداثكل بالا على وقربه على تعلى تقول أولاد الاتكون الاعراحي للشارئة والما المنافق من المنافق والمنافق المنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق

1939 - قال العدوري: ولو أحرج العابص ما قبص من بدمان وحده أو قضاه ضريعًا، فيسر للندوية الاستواق إلى خالفه في بدائل في الدوية الاستواق في خالفه في الدوية الاستواق في خالفه في المان القبوص في خالفه في المان المتروك حتى المشاركة ما قليل الشاركة والمشاركة والمنازكة من على المان المنازكة والمنازكة وا

قال: وما قبص الشريت من شريكه كان للقامض دين سبي العربج؛ لأن قبص القابض قد استقص في بعض القبوص بالأسبرة! ها فيعاد حقه على ماكان عليه.

⁽¹⁾ أسام منخة أخ

١٠٣٠٤ - ولو كان الدين ألف درهم، فأيراً أحدهم الغرير عن مانة. للم تعرج من الدين شيء، التسمادينهما على قدر حفهما على الغريم، وذلك تسعة أسهم

1939 - ولو اشترى أحدها بنصيبه ثوبًا. كان لشريكه أن بصمت من الدين ، ولا سيل له على الثوب الأن الثوب إضاحار عنوكًا تعبالشراء، قال: إلا أن يجمع على الشركة في التوب ، ويصير كأن مشترى الثوب باع نصف الثوب منه الول لم يشتر ، ولكنه صالح من حقه على ثوب ، فالصالح بالخيار ، إن شاء أعطاء مثل النصف حقه ، وإن شاء دنع إليه مثل أا ا الثوب الأن مبنى الصلح على الإغماض والشجوز بدون الحق، فلوكلفتاه أده نصف الدين ، بتصرر ، ولا كذلك الشترى ، وإن سناه على المماكسة ، فالظاهر أنه صار مسترفها كمال حقه .

وللذي لم يقبص في هذه الوجوه تلها أن يرجع بكل حقه على الذي عليه الدين، فإذ سلم القاض ما قبض، ثم توى الدين على الذرج، فله أن يرجع على الشويك؛ لأنه إغاستم له المشرض بشرط مملاءة الماقي له. إلا أنه ليمن له أن يرجع في عين ثلث الدواهم، وتلقسض أن يعليه مثلها.

۱۰۲۰۱ - وكو آخر أحدهما نصيبه الم بجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وجاز عندهما ، قرع على فولهما ، فقال: [إذا قبض الشريك]" الذي لم يؤجر ، لم يكن لملدي أخره أن يشاركه فيما قبص حتى يحل دينه ، فإذا حل شاركه بن كان فائمًا ، وإن كان مستهلكًا ضمه حصه .

ولو أن الغرم عجل المؤخر مالة درهم، كان لدريكه أن يقاسمه، فيكون بينهما تصفيل، ثم برجع مد القابض على العرم عا أخذ مد، وذلك خمسون من حقه الذى لم يؤخر من قبل، أن الذى لم يؤخر من الوخر، صار نفو عرحصته مثل ذلك، ألاترى أن الفرم لو عبل للمؤخر جميع حقه، وذلك خمسمالة، فأحد الذى لم يؤخر نصيه، كان للرجل أن يرجع على النوم بما أخذ منه، خرج حصة شريكه، فإذا أخذها، اقتسمها وسريكه على عشرة أسهم، وقل بفي للمور خمسون، ويقى له من ذلك المعجل خمسون، فيحعل كل خمسين بنهما، فيصير جمله عشرة أسهم.

۱۰۹۰۷ - ولو كان الدين مشترك بين رجلين على امرأة، وتزوجها أحدهما على حصته ، فمن أبي بوسف فيه روايتان ، قال في رواية : يرجع معيف حقه من ذلك ؛ لأن القيض

⁽١) ما بي المفوقين ساقط من الأصل و أنبيناه من قدوم وف

⁽٢) ما يين المعقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف

وقع أطريق للعاوضة باكما في يقال لمرح

و قبال في روايه : لا يرجع ، وهم قبول منجسد، ومن منجسد . أنه لو تروجها على خسسانة مرسلة ، كان لذريكه أن تأخذ مه تعيف خسسانة .

۱۹۹۸ - وهي "القدوري ۱ ولو استهلك أحد الطالبي على المطوب مالاء صارب فيمة قصاصًا، ولشريكة أن يرجم عليه

١٩٩٩- وفي المنتفى : عن أبي يوسف راصع ثله تعالى، أبو أنه أحد رأي الدين أصد. عبى المطلوب، أو تتاخ عبداً أما أبو عقر داية لما قصار سانه قصاصاً بدلاك المريكان تشريكم أن يراجع عليه بشيء.

١٩٩١- وهي المتنفى : عن أبي بوسف. و صمن أحد الطالبين للمطلوب «الاعن رحل أنا صارت حصته قصاصاً بما والاشى الشريكة عليه. وب النصى عن الكفول عنه ذلك على. في يكن أشريكه أن يوجع عبده أرضاء وشاركه في ذلك.

1919 - ولو كان الطقوب أنظي أحد التويكان كفياة بحصته ، أو أحاله بذلك على وجل ، فها افتضاء هذا الشريف من الكنو أو الحويل ، فلاخر أن يت، فه مد ، وكذلك لو أن الطلوب أعطى أحدهما ، هنا بحصته ، فهلك صدر، فلشريكه أن بصحه ؛ لأن الرهى السيناء حكم ، و فيصر بالابيتفاء الحفق .

1917 - و عصب أحدهما من الطلوب عبداً ، ومات ، فكذلك الجواب تشريكه آن يضده : لأن نفك في العصوب يستدولق أول العصب ، وكذلك و اغترى منه عبداً بلواء فاسف ومات عنده أو باعه ، أو أعتقه ، وأو دهنت إحدى العنق بالفة سندويه في صحاله العبب ، والرتبي والمنترى بشراء فاسف لم يضعن شراكه شبكه الأن ما تلف عنده ، فليس سالم أنه الأنه لا يمكن القول بإنبات الملك فيه ، بخلاف بيس البيد .

۱۹۹۶ و في النشفي ، عن أبي بوسف وحمد الله تعالى : وحلاق لهما على رحل الف درهم، فيصالح أحدمها مدون بن الألف كنها على مالة درجر، ثم قبيصها، وأجزز لاحر جميع ما صنع [قهو جائز، وله بصف المائة، فيد قال الضابص: قد هلك، فهو

١٩٥ ويرا على الطهوب مالاعلى رجن مكالي المطلوب مالاعلى رحن.

مؤغن، ولا ضمان عليه، وقد يرئ الغريم، وإن أجاز الصلح، ولم يقل: أجزت ما صنع آل، قابه يرجع على الغري يخسسون، ويرجع الغري على القابض بخسسين من قبل أن إجازة الصلح ليست إجازة للفيض.

١٩٤٣ - ١٠ وفيه أيضاً: وجلان لهما في يدرجل غلام، أو دار صباخيه أحدهما منه على حافة و فال غير على على المائة و إن كان الفي في يديه المثلام مقراً بالغلام فإنه لا يشاركه فيها وقال محمد: عبا فيه سواء، لا يشارك فيها ولا أن يكون العلام مستملكاً.

1934 - وفيه أيضاً عن أبي يوسف: رجلان اشتريا من رجل جارية، اشتري أحدهما نصفها بألف درهم، واشترى الآخر تصفيها بألف درهم، ثم وجدا بها عباً، ورداها، تم فيض أحدهما حصته من التمن، لا يشارقه صاحبه فيما فيض، دفعا الثمن مختلطا في الانداه، أو دفع كل واحد منهما الثمن على حدة؛ لأنه صفقتان، وكفلك إن استحقت الجارية، فإن وجدت الجازية حرة، وقد دفعا النمز مختلطاً، كان للآخر أن يشارك النابص فيما قيض الإنه لم يقع في هذه الحاربة بيم، وإلها هذه الألف كانت بهما عند البائع بنهما.

وروى هن أبي بوسف رحمه الله تصالى: أنه رجع هن قوله في فصل الرد بالعبيب، فقال: إذا دفعا التمن مختلطاً، فم ردا الحارية بالعب معاً، انشركا فيما قبضه أحدهما، وإن ردا بالعبب متفرقاً، لم يشتركا فيه، وأما في الاستحقاق والحرية بشتوكان فيما قبضه أحدهما، يربد به إذا دهما التمر محتلطاً.

1939 - وفيه أيضًا عن أمل يوسف: إن أمّل لهذين عليه ألف درهم تمن جاوبة ، اشتراها منهما، فقال أحدهما اصدقت، وقال الأخر: كنّبت، ولكن هذه الخمسمانة التي أقررت بها لي، هي لي عليت من ثمن بزء الشتريته مني، ثم إن الغرم فضي هذا خمسمانة، لم يكن لعماحية أن يشاركه فيما فيض، ولا يصدق الغوج على أنه بينهما.

⁽١) ما بن المقودين سافط من الأصل وأثينناه من طاوم وف.

الفصيل الثامن في المتفرقات

1-319 - احد شريكي العنان إدا أقر أنه استقرص من قلان ألف درهم لتجارتهما، لزمه خاصة ؟ لأن الاستقراض ليس من تجارتهما، وإن أذن كن واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه، لزمه خاصة أيضاً، حتى كان للمفرض أن يأخذ منه، وليس له أن برجع على شريكه هو الصحيح ؟ لأن التوكيل بالاستقراض باطل، فيصار وجود الإذن والعدم بنزله في حيون المسائل أن

۱۰۲۱۸ - وقبه أيصاً: عبد بن وجدن، قال أحدهما لرجل ثالث: أشركنك في هذا العبد، ولم يجز صاحبه صار نصيه ينهما نصفان، ولو كان مكان الشربكين بيعاً من أحدهما نقد اليم في جميع نصيبه، والقرق أنه في مسألت نص على الشركة، ولو صار جميع نصيبه له لا يعلى الشركة، ولا كذلك اليح.

1919 - رجلان لهما على اخر ألف درهم، أراد أحدهما أن ياخذ نصيبه، والاشركة اللاّخر فيه قال نصير : يهب الغرم إياه تحمس مأية درهم، ويقبض، ثم يبرأ الغرم س حصته، وقال أبو يكو : يبع من الغرم قفاً من الرسب مثلا علل ما فه عليه، ويسلم إليه الزبب، ثم يبرته هما كان عليه، ثم يطاليه بلمن الزبيب لا بالذين .

١٠٦٢ - بعير بين شريكي حسل احدهما ثيابًا من الرستاق شيئًا بأمر الشريك، فسقط في الطريق فنحره هذا الشريك، فلا صحان عليه، إن كان لا برحى حياة البعير، وإن كان برجى حياته، فهر ضامن؛ لأن كل واحد من الشريكين مأمور بحفظ حييه شريكه، والحفظ عند التيقن بالموت لا يكون إلا بالذبح، ولو كان لذابح أحتيبًا، فهو صامن على كل حال، هكذا ذكر الصدر الشهيد وحده اله تعالى هي الباب الأول من "واقعائه"، وقد ذكر مسالة الأجنى، وما يتعلل بها في كتاب الخصيه.

١٣٦٠ - اشتركا شركة عنان على أن يبيعا بالنفه والنسينة، تم نهى أحدهما صاحبه عن يبع النسيشة قال النصور: لا يحوز نبيه كما في العبد المأدون، وقال ابن سلمة: يحوز نبيه؟ لأن في الابتداء إن اشتركا على هذا الشرط يجوز، فكذا في الانتهام، وفي العبد المأذون هذا النثر في الابتداء لا يجوز، كذا في الانتهام. الم 1917 خال في الحامع الدرجل دفع إلى رحل منة ديدار فيصبها ألف درهم وخمس مائة على أن يشتري بها وبالف درهم م عنده، وبيع، عارزق القائمالي مي شيء فهو بساء فهدا جائل و أنه مضارية معنى إن كان شركة صورة من حيث إن شرط فيه رأس نثال من المجانيون، إلا أنه تعذر اعتبارها معنى إن كان شركة صورة من حيث إنه شرط فيه وأن النسركة يكون العمل مشروط على أحدهم، وفي النسركة هذه المائة مضارية على أن تعمل به، ومائف من عدت على أن الربح به نصفان " ولو صرح بهذا بجوره وبصير شرطا لنسدنوع إليه سنس ربح ماله؛ لأنه لو فال العلى أن تربح بهنا إلى كان الربح بهنا أن الربح بيننا مسقال، فقد كان الربح بيننا مسقال، فقد على الربح بيننا مسقم من حصته عبار شارطا تحمسين، ونصف و فيكون سارطا له بصف سهم من ثلاثة أسهم من حصته فيكون سلاما.

1937 - ولو كانت فيمه المائة دينار الفا فقال للدهقوع إليه: العمل بها والكف من مالك على أن الرحل المنافقة على أن الرحل أن الرحل مشروط على المنافقة ا

1-372 مونو كانت قيمة اللغائم آلفًا قال للملافوع إليه. أحس بهاء وبالله وحسس مائة من مائة من مائة من الله وحسس مائة من مائك على أن الربع بينا نصمان كان هذا نضاعة والربع وتها على عدر وأس المالل وتشيراط مناصفة الربع باطل الأنهما إذا نوطا من صفة الربع وقائداتم لم يشتر ها للعامل شيئًا من ربع مائه ، بل شوط للفسم بعص ربع وأس مال المعامل وصار تقدر هذه المسألة : اعمل ثيان على أن يعض ربع مالك بي وقبيل شوط مناصفة الربع ومدو كأنه الله على أن يعض ربع مالك بي وقبيل شوط مناصفة الربع ومدو كأنه الله على أن الربع ويننا

العدم المراقع المرورة إلى تلاقة نفر ليستوا تسركاه تفيموا عملا من رجل، فعمل واحد منهم كار ذلك العمل، وقد قلت الأجر، والا شيء للإخرين إلا لاتميم لما تم يكونوا شركاه كناك على كل واحد منهم الكل، كان منطوعًا في الثلث، فلا يستحى شيئًا من الأحر.

⁽۱) دين ت العقاد قرضاء

⁽٣) ما بين المعترفين سافط من الأصل وأتستناه من طارم وف.

1 * 1 * 1 * 1 - اشترك اثنان في الفازل على أن سند الكرياس من أحاد هما ، و اللحسة من الآخر ، فنسجا ثويًا ، فالثرب يبتهما على قدر فيمة الساني واللحمة .

2-37V في "فنشقي": عن أبي بوسف حسه الله تعالى اسفاوض وهب رجلا الايحوز، ولعماحه الدياخة من الموهوب له نصف الهية، فإذا أحد ذلك، كان بسهما لصفين، الأمه من مال بينهما تصفين، وينقض الهية فيما بقي؟ لأنها غير مقسومة، ويرجع وليهما نصفيل.

٢٠٩٧ - وفيه أيضاً في شريكي العنان : إذا كان أحدهما بني انشراء والبيع ، فاستدان فيئًا، ثم ناقفه مناحمه الشركة ، وأراد فيض نصف الناع ، وقال : إذا أخذ الدين عنك ، فارجع على ، ليس له ذلك .

1794 - المفارص اشهري من رجل عبد بأنف درهم، فلم يفيصه ، حسى لقي الباتع صاحبه ، فانشراه منه بأنف درهم وخمس مانه ، فإنه يكون الشراء الثاني، والأول ينتقض، والشفاوضان بمؤلة رجل و، هذا المعلى في أنواديه عن أبي يرصف في رجل كان له على الفاوصين مان، وأبرأ أحدهما عن حصته ، فهما يربناد جبيعاً.

۱۹۳۰ - في الفتاوي : سفر أبو مكر عن شريكين حن أحدهما ، وعمل الأخر بالمال ، حتى ربح أو وضع ، فإن الشركة بيتهما قائمة إلى أن يتم إطباق الجنون عليه ، فإذا مضى ذلك الوقت ينفسخ الشركة بنهما ، فإذ عمل بالمان يعد ذلك ، فالربح كله تلعامل ، والوضيعة علمه وهو كالغضب فال المعنون ، فيطب ، من الرمع حصة ماله ، ولا يطيب له الربح من مال المجنون، فيتصدق به .

1731 - قال محمد رحمه المتعالى في الجامع : رجن عليه آلف درهم لرجل، فأمر رجلين بأداه الألف عليه ، فأديه فأديج أحدهما على الأمر ، فقص مد خمسمائة ، فإن أدياه من على مال مشترك بينهما كان لصاحبه أن يشاركه فيه ، وإن لم يكن ما أدياه مشتركا بينهما ، فإن كان نصيب صاحبه حقيقة ، إلا أنهما أدياه جمعًا ، فإن كان نصيب كان وصحه فيما فيص لا لأن في الأمر بقضاء الدين الرجوع بحكم الأداء ، ولهذا لا يرجع على الأداء ، فيعنبر حال الودى ، فود كان المؤدى مشتركا ميكون نكل واحد منهما حق الشاركة مع صاحبه في المقدوض ، وإذا لم يكن المؤدى مشتركا بينهما لا يثبت الوحوب مشتركا فلا يكون لأحدهما حق المشاركة مع صاحبه في المقدوض ، وإذا لم يكن المؤدى مشتركا بينهما الا يثبت الوحوب مشتركا فلا يكون لأحدهما حق المشاركة مع صاحبه في المقدوض ، وإذا لم حاصه في المقدوض ، وإذا لم

الد ۱۹۹۳ - وهيم أيص : شاهدان شهدا، على رحل اله كانب عبداً له بالفي درهم له إلى صنة ، وقيمة العبد ألف درهم ، تم رجع الشاهدان عن شهادتهما ، كان للموتى الخبار إن شاه ضمن الشاهدين فيمة العبد ألف درهم حالة ، لائيت فصرا بد الولى عنه من عبر عوض حصل له للحل بشهادتهما البادلة ، وإن شاء أتبع الكانت ، دان الكنابة ألى درهم إلى سنة ، فإن صبى الشاهدين فيمت حال قام الشاهدان مقام الولى في ملك بدار الكانة قامل للانقال من مبك إلى ملك ، ألا ترى أنه في الانقال من مدار المورث إلى ملك الكراة ، أما نفس الكانب ، فلا يقيا الإحمال، فيهدا قام الشاهدان ، فام الولى في ملك بدار الكراة ، أما نفس الكانب ،

١٩٦٢ - ١- إذا تمدة وقد دده المصال الكاند، طالبهما أحد الألفين، والرحهما التصدق الألف الأخراء الأبهما المتصدق وهو المتهادة الباطلة، وكان مبله التصدق، وهو المتهادة الباطلة، وكان مبله التصدق، وبعين الكانب الألف المي الميان الكانب الألف المي عند موت المولى، ويكون والاه المكانب للمولى؛ الأنه بقي شاي المكانب حكم المولى، ما قانا إليه الإنتفال من مثك إلى ملك وانساهدان إلى قاما مشم المولى في ملك ليدل لا عبر، ونا بعي المكانب على ملك المولى كان العنين صفيلا على حكم ملك المدن ويكون والاحالمان.

وإلى أدى لكانت إلى أحداد الشاهدين ألف درهم لا يعيش و لآنه يعض البنداء وهل الصنحه أن بطل البنداء وهل الصنحه أن بطل المستحدة أن بطل كان المستحدة أن بطل المستحدة أن بطل المستحدة أن بالمستحدة أن المستحدة أن المستحدة أن المستحدة المستحددة المستحددة

قال في الكتاب (ويسانوي في هذا إن أديا النسمة من مال مشتوك وغير منسوك (لأن رجوعهما لا يتوقف على الأدام، ألا ترى أن الفرلي لواختار صمامها كان لها حق الرجوع صل

¹¹¹رقي م السا

¹¹⁾ وهي هذا الباحثيار مكاني باعتبار

لأكرا ما بري الدهرون سينفط من الأحيل وأنشاه من ط وم وفعا.

الإلاداء فلذلك لم يعتبر المؤدي، وصارت هذه السألة نظير الدكيلين بالشراء، هياد في تلك الدائدكان للوكيل حق الرحوم الاص

وكذلك الديم إذا فسهد فساهدان على وجن أنه دع عبداه عذا من فلان بأنف در عو إلى سنة، وقيمة العبد ألف درهم، والمفترى بدعى ذلك، والبائع مجعده، فقصى القاصى مد ف رجع فشاهدان عن شهادنسا كان للمولى احبار، إن شاء انهم المشترى باللمن إلى أجل، وإذا شاء صمن الشاهدان فيسته حالة، وإن أدحل الشاهدان في ملك البائع بقابلة أنهية أصمات قيمت وذلك ألفًا موهم، إلا أن ذلك موجل، والمؤجر، بمزاة الاتارى، وكان البيم به إثلاثاً المحمد فصاء الملقين للعباد على الدنع (من وحد، فوجب الحياد لهدا، فإن اخبار تضمين الشهود قام مقاع الدنع إلا أن منك المتعنى لا في ملك العبد، إن العبد حرح عن منت المالى إلى ملك المشترى، وراحيع الشاهدين في فن المتسترى عبر معتمر، فيطب لهما أحد الألمين، ويتصدفان بالألف الأحراقا مرقبل هذا، فإن قيص احدهات شيئاً لايشارى مباحية فيه فا فا فليا في المالي مساحية فيه فا فا فليا في المالي مسافية لايكاري.

1998 - قال فيه ايضًا ، وجلان فصيا عيدًا من وصل قيمته أنف درهم و فصارت فيمته ألف درهم و فصارت فيمته التي درهم و ثم جاه رحل وعصب العد صيدا وصاد عي يد لدني و تم حضر الدلي و فهو بالخير و إن شاء ضمن الفاصل الداني بالخير و إن شاء ضمن الفاصل الداني التي درهم و لأسب بأداد الضمان ملكا من وقت القصيب، فلين أن النالي ضصب ولكهما و عباحة إن منه ألف ورهم و وطيب تهما أحد الالقيام و تصدقان بالألف الزائدة لاستفادتها عدت بسبب خميث و لأن ملك الماصين في المند وقت القصب التالي نابك من وجه دون وجه لا عرف من الأصل في المنتدات، وكان هذا ربع ما لم يلكه من وجه و تيشكن فيه نوع خبث .

قالوا: ويحد أن يكون هذا على فون أبي حيشه إحمد الله تصالى، ومحمد أما على قبول أبي يوسف. يطبب لهم الألف الزائدة ماء على أن عندهما غبرط طيب الربح الملك، والضمان فإدا كان الملك عدمًا من وحه لم يتحفل شرط عيب الربح وحد أبي يوسف نبوط طيب الربح الصمان لا عبر .

1977 - فإداقيص أحدمها من الذبي ألف درهم كال للأحر أنا يشاركه فيه : الأنهما ملكة العبد بسيد الشركة فيه ، وهو العصد، واستوحبا الفيمة هي الذي مسيد واحد، وهو

الماء ما مان أعلم فين معاقط عن الإصال وأنبيناه من طاوع رحيا

غصمه منهما ، فكالبسا باعد عبداً من راجل صفعة والحدة، والم بابن تن والحد منهما لمنًا على حدم، وهذاك كان تنمر المفتركًا بالهماء فكما ههنا

1973 - وقد أيضاً: وجلاد عصدا من وجل عداً، فدعده من وحل وعدات العدد في ما المشترى، عداولي بالحدر و بردسه خدمي الغاصيين، وإداشاء حدمن النشرى، وإدا حدمن المعاصدين ترايعهما وكان لتدم نهدام الأنهما الأداء الصدت أطلام من وقت الغصيب، فتس أمهما دعاه وهو ملكهما والمطاف فيما بن الغصب وأداء الصدال وي كان نابتا من وجد، لكن طلك الدت من رجع كاف لتذاذ ليم، أصده مدل المكانب.

واحد حقيقة و حكماً ، وهو بم الدامين ، كان المباحية أن يشاركه به ، ألا الدين وجب بسبب واحد حقيقة و حكماً ، وهو بم الداميين منه صفقة واحدة من غير أن بين كل واحد حميما لمن عسيم ، وكان اللهي مشتم كا منهما الفون اللي المبالي أحد الغاميين ، فضيمة نصف فيمته ، حالته عليمة ، ورجب له نصب القلف لا له تب الملك له فيما غضيم ، وهو بصف فيمته ، طاداه الصحدان من ، فت نخصب ، فإن لم تقييل العاصب الذي أدى بصف الفيمة من التمن المائل المعاصب الأحر إيضاً نصف العبيمة ، من الغذ الدي جي الشيف الأحر المبال الذي من ، نم دخل أحداثه مدين من المنترى حديثه من الغير ، كان للاحر أن يشارك في المائل الألام المبال المبال المبال المبال المبال المبال المبال الذي بحداً المبال المبال

1937 - ونظير هذا ما لو باغ رجيلاه من وحل شيفًا على أنهمه بالحياة اللائة أنام. فأجازه أحدهما، الم احد اللاعل، فأبسه فنظل نسقًا كان للاعل ان يشاركه فيه ، ولم يؤثر تقريق الفاد في تقريق العنفية ، قد هيئاً .

1978 - وأو أن الفاصيب الذي الدي الفيسة الأرسة [1978] من من نشقه على من نشقه على مصفه الشاري مصفه الشارية أن المناصب الأحر مصفه الديسة [1978] حتى مد المبعد و فأو و التالي أن الشارك الأول [تبدأ فقول من المريكة إلى وفال والأن حال ما نقطه بدم الاخر مصلب الأول [1978] كان عبدًا و ونصيب الأخر كان ديدًا في ومة المشتري، والملفذة حكم الابتداء، حتى إن ما يمح الابتداء بمع المنادة والو كان نصلب كل واحد ومهما عنكراً وفت العقد والأنتيات المسرقة الهما في الشمن كان هناء.

⁽١) والمن المعلوفار سالته من الأحس وأنشدوس فذوروف

 ⁽⁷⁾ ما بين المعرفين سائفة من الأصر وأشتاء من فذوه وهما.

هإذا تم يكن للناني أن يشارك الأولى وبعا قبض، كان للنامي أن يبيع المشترى بنصبيه، فإن فبضا جميعًا النمن على هذا الوجه، ثم إن الأولى وجدما فيض مشوقة، أو رصاصًا، كان له الحيار، إن شاء اتبع المشترى بنصف النمن، وإن شاء شاركه شريكه ميما قبض، ثم يتبعال المشترى بنصف النمن؛ لأن السنوقة، والرصاص ليسامن جس الارامم، قصار كأن القبض لم يوجد، ولو لم يوجد ذلك القبض وجب النوكة بنهما، كذا مهنا.

وكر وجد الأول ما قبص بنهرحة ، أو زبوقًا ، قردها على الناسوى ، فيس له أن بشارك الثاني فيما كبص 4 لأن بالرديسب الزبانة يتثقض القبض بعد صحته على ما عرف في موضعه ، فلا يعود حقه بعدما بطل .

وهذا لا يشكل على قول أبي يوسف، ومحمد رحمهما الله نمائي ؛ لأن عندهما برد الزيافة لا ينتقض القبض من الأصل ، إنما يشكل على قول أبي حنيمة رضي الله تمالي عدم، فإن عدد يرد الزيافة بمنقض القبض من الأصل ، إلا إذ كان الردرد شيئًا قليلاً .

أصله مسألة السلم على ما عرف عا كان عند أي حنيقة رحمه الله تعالى أن الغيض يستقض برد الزيافة من الأصل، صار الزيرف والستوقة سوا» فيسقى أن يست للأول حق الشركة مع الثاني فيما فيص، قمر مشايخنا من قال: المذكور في الكتاب تولهما، لا قول أبي حنيفة رحمه الله على فيول هذا لهي الومنية من قال: لاه بل هذا قول الكل. والقرق لأبي حنيفة رحمه الله تعالى على فيول هذا الشائل بين هذا وبين السلم أن الرد بسبب الزيافة نفض للشيض من الأصل، لكن معد صحه القيض، فإن المهل بالقيض حكم لا يحتمل النقض، لا ينظهر القيض في حقه، كما في عنق المكانب ونظائره على ما عرف وإن لم ينصل بالقيض حكم لا يحتمل الفيض من الأصل، وفي مسائلة السلم نم ينصل بقيض أنربوف إلا إسلام المعتمل النقض، وهو نفرق الصائمة وخان الأول حين قبض الزيوف، وقبص الزيوف قبض صحيح حكمنا بنفريق الصفقة، فإن الأول حين قبض الزيوف، وقبص الزيوف قبض صحيح حكمنا بنفريق الصفقة، والسعفة من تعرفت في اليم لا تحتمل الاتحاد مع بغاء العقد، فلم يظهر النقض من الأصل في حقه، كما لم يظهر في حق عنق المكانب.

ولو كان الشاني هو الذي وجد ما قبضه سموقاء أو رصاصًاء أو زيوقاء فردها على المشترى، لم يكن له أن يشارك الأول فيما فيضء لأد أكثر ما في الباب أن يجعل فيض الشاني كأن لم يكن، ولكن لو لم يوجد القيض من الشاني لم يكن له على الأول سبيل، الما مرّ قبل هذا، فههنا ذذك. 1-175 وقيه ابضاء عبد بن وجنور ، عصيه استعما من صاحبه وباعه بألف درهم، ودفعه إلى الشرى، حار البيد في حصيه الأنهاع نصيه وصيب صاحبه و بفلا في صيحه ويتوقف في بصيب صاحبه على إحارته ويد لم يقيس التمن حتى أحار صاحبه . جار للهانع أن يصفى التمن كه الكونه مالكافي النصف، وحافدا في النصف الاحو ، عإن فيض هيئه كان منظر كا يبهم وحتى لو هلك هلك طلبهما ، بحلاف واحد من الشريكان إذا مسر حصيه من لدين المنزك ، حيث يصع الفيض في تصيبه وحتى لو هلك ميار مشارك صاحبه إياف كان الهلاك على الفقيف .

والفرق أن أحد الله لكين مالك القلص على تصبيبه غير مالك على شرعكم، فيكوك القدوس له بحكم اللك اللاحر فيه حق الشاركة ، تحفيفا المساوى لينهما ، أما هيئا هو مالك القلص على نفسه وعلى صاحب ، لكوله عافدا في نصيب صاحبه ، فيتم الصص عنهما .

رفقه المسائلة حجة عنى محمد في مسائلة النوائيل بالمشر، إذا أسلم، ولم تحفيره الميشر، والمحفورة الميشة والمحفورة الميشة والمحفورة الميشة والمحفورة المعقد المحفورة المحفورة أن الوكيل في حق المسه، أما والا بقلول أما في حق المسه، أما والا بقلول أما في المحفورة معدلك مسر سواء، فإن فيصر العاقد تحفف النمين، ثم أحاز الأحر المبح في تعليمه، كان ملك فقيوص بهما، وكذلك لو كان لطفورة معند، ثم أحاز، كان عالكاً من بالهماء الآل الإحارة نمتندرين وقت العقد، فحمل كان العقد وقد يادة

• 17:3 - قال في الكتاب أن ألا يرى أن من غصب عدلاً، فيناعث وقصل لتسرء و ماك بيناعث وقصل لتسرء و ماك الشمر عند. ثم إن الماك أحيار سعمه يحوق ويصهر أن النمن هلك عاله، بخلاف مسألة الناصيل إداد عال ثم لفي المائك أحدهما و فضيله حتى يقسد سعم، ووجع الصامن على المسترى يصعد المعمى ثم تقى الأخراء فضيله أنه لا شركة للذني فيما قبض الأول، وقم يحمل تصنيه الذراة نفسيه قبل أنقض.

واعر في من وجهول. أحدهم : أن في باب العصب عند أداه القصمان اللك يقلت من وقت العصب من وجه دون وجه و إنها الايظهر في حق الأول، والانصوافي حن نقاد العتل من الغاصب، فكان الحكم في صواً به العاجواز البيع بالإجازة دية بن من وقت العقد من كل وحد ، ولهذا يقهر في حق الزوائد كلها ، وفي لدة العتز من المنترى ، فلم يكن الحكم فاصراً

⁽٧) وفي م و أدب والمربعين بعيش النام بعد قيس كاول حسنا عدائا مسجه أ أرابع

والفرق التالي: أن في مسألة الغاصيين البائع النان، وعند نعده البائعين الصفاة تحتمل الاغتراق، ونهذا فترقت بافتراق النسمية الأغتراق، ونهذا فترقت بافتراق النسفية المسبب الآخر ديا، وحد افتراق الصفاة لا يكون النسن مشركاء أما ههذا العاقد من كل حالب واحد، وعند اتحاد العاقد من الجامين الصفة لا تحتمل النفق في رئيفذا لا ينترق بنفرق التسمية، وعند اتحاد العقد، فائتس يكون مشركاً.

1998 وفيه أيضًا: عبدين رجلين، غصب وجل أحتى نصيب أحدهما، ثم أن المعاصب باعه من الشريك الأخر جملة من رجل، جلز البيم في نصيب المرلى، ولم يجز في المعصوب، من توقف على إجارة المنصوب منه، علو أحاز المنصوب منه في نصيبه قبل فيص الشريك حصنه من النمن، صار النمن مشتركا، حتى لو فيض أحدهما نبئًا مه كان تصاحبه أد يشاركه فيه ؟ لأنه ذا المتحقت الإجازة بالعقد صار العاصب تنولة الوكيل عن المالك، وبيع الوكيل بع المؤلفة على ينمن واحل، كانا شريكين في السن، فهه كذلك

1984 - قان كان المالك قبض نصيبه ، تم أجاز أحدهما البيع ثم يكن له أن بشارك الأول قيما فيصا فيص ، ولم يجعل الإجازة في الانتهاء كالإدن في الانتفاء ، بخلاف ما إذا كان المول قيما فيص ، ولم يجعل الإجازة في الانتهاء كالإدن في الانتفاء ، بخلاف ما إذا كان كانت الصففة بتلك الصفة ، وعند تعقد البائمين إذا قيض الممالك نصيب قبل إجازة صاحب الصففة قد عرفت الاعتراق صفة النسمي ، والإجازة التحقت بصففة متعرفة ، هاو جمد الجواز التحقت بصففة متعرفة ، هاو جمد الجوارة الاستناد ، لكن بصفة الاغراق ، فلم يجب القول بالشركة .

١٩٤٣ - قام إذا كان العاقد واحدًا. فالصفقة متحدة؛ لأنها لا تحديل الافتراق، لد مر، نعند لحقوق الإجازة بالتبققة بثبت الجراز مصقة الانحاد، ووجب القول بالشركة.

وكذلك الرحلان إذا باعا هيداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فأجاز أحدهما، ثم أجار الآخر، ثم فيض أحدهما شيئًا من الثمن، شاركه صاحبه فيه، ولو أنّا الذي أجاز أولا قيص نصيح، ثم أجار الآخر، لويشاركه فيما قيص، والعني ما من

كناب الصيد

هذا الكتاب يشتمل على انها عشر فصلا:

الفصل الأول: في بياد ما يؤكل من الحيوانات، وما لا بؤكل

الغصل الثاني: في بيان ما يمك من الصيد، وما لا يملك.

القصل الثالث: في شرائط الاصطباد.

العصل الرابع: في بيان الشرائط في الأثَّة

القصل الخاصي في الشرائط التي في الصيد

الفصل السادس: فعما يقس الذكاة من الخبوال ، و ما لا يقبل.

الفصل السبع: في صيد السمك.

الفصل الثامن: في الرحل بسمع حس صيداً"، وبربيه، ثم تبين خلافه.

الفصل التاسع: في الأهلي بترحش.

الفَصِلِ الْعَاشَرِ : هِمَا أَسِ مِن الْصِيدِ.

القصل الحادي عشر - وي موم آلة الاصطباء . القصل الثاني مشور: في المتفرقات .

الفصل الأون في بينان ما يؤكل من الحيوانات. وما لا يؤكل

1914 - يجب أد يعلم بأن الحيوانات على انواع: منها، من الام له نحو الذياب، والرنبور، والسمنة، والجراد وغير ذات، ولا يحل تناول شيء منها، إلا السبلك والحراد، عبر أن الجراد يحل مات بعلة أو لذير علة، والمسلك إذا مات بغير علة لابحل، وإذا مات بعلة يحل، وسبأتي بيان ذلك بعد عدا -إن شاء الله بعالى -.

وما له دم موعان: مستاس و ومتوحش و فالذي يحل بناولد من الستاس بالانفاق، وهو الإبل، والبخرة والعتم و أما الفيس الإبل، والبخرة والعتم و أما الفيس الإبل، والبخرة والعتم و أما الفيس الفلحمة مكرود عند أبل حيفة رحمة التاتمالي كراهة لنزية عند معمل المشابح و وكراهة تحرم عند بعشهم هو الفساجية وعندهما لا كراهة في خمد و أما البحل العمد أبل حيفة رحمة التالم فحسه مكروه على كل حال، و مندهما كذلك، إلى كان المراس ترأ على الأثان، وأساله لحمد والماليسور، والكلف، الخصورة والكلف، الحمدة حرام، أهلكان، أو يحتبل،

وأما المتوحش، هوعان صيدالين بصده النحو ، أما صيداليحر، قلا يحل تناول شيء منه إلا السعك، وأما صيداليد وكل دى المحلس المدع، وكل دى محلب ساهها إلا السعك، وأما صيدالين أو المنتب، ساب الفن هو مدلاح، والمخلس الذي هو معلاح، يناذ الأولى: الأسلاء والمنتب، والنهو، والفيد، والفيح، واللهام، وما أسد فلك، وترهوا أيضاً العبل، واللهام، والفيد، والفيد، والفيح، والمحلس علم المحلس والمربوح، وإلى عرس، والمنتب أهدام الفي والمنتب، وكرهوا أيضاً حميع الهوام اللهي مكاما في الأرض، وكرهوا أيضاً حميع الهوام اللهي مكاما في الأرض، والمناب والمربوع، والمنتب، والرقي، وكرهوا أيضاً حميع الهوام اللهي المكاما في الأرض، وحميع طوام الأرض، ولا الأراب، فإنه يحل أكله.

وبهان النظامي: الصفور، والمبازي، والمساهين، والنسوء والعقام، وما أضعادات وأما العقعق، والسودانية، وما أشهدناك، فها لا معال العم نقفير لايأس مأكله.

1984 - وعن محمد وحمه الله تعالى هي الرفيات التي العقمق إذا كان يأكل الخيف. يكره أكله، فإما كان لمفط الحيد، لا يك و وفي المنتفى: عن أمن يوسف عن أبي حنيعة رحمهما الله تعالى أنه قال. لايأس بأكال المفعق، وقال: إنه بحلط الحب مع الجيف، وياتفا يكو، من العبر مالا بأكل إلا الجيف، وما له المفعق، وقال:

1918 - أما الغيراب الأبقع والأسود، فيهمو أنواع تلاثة : زرعي، ومدفط الحب، ولا أكل الجيف، وإنه كلية المحلط الحب، ولا أكل الجيف، وإنه عمر مكروه النوع منه إحلط الحب بالجيف، وإنه عمر مكروه عند أبي حنفة واحمه الد، وعد أبي يوسف يكره

184 ° 1- والفاحنة تؤكل، وكذلك الدنسي، وكذلك الخطاف، وأما الخفاش فقد ذكر من بعض المواضع أنه يؤكل، وذكر في بعض فواجيم أنه لا يؤكل؛ لأن له بأبًا.

الفصل الثاني في بيان ما يلك من الصيد، وما لا يلك

١٩٦٤٨ - مجب أن يعظم بأن العبيب إما يملك بالأخيف قبال عليه المبيلاة والسيلام: الصيد لل أخدة "أ.

1939 والأخذ توعال حقيقي وحكمي، فالحنيقي فالمركب والحكمي باستعمال ما هو موضوع الاصطياد، فعديه الاصطياد أو له يقصد محلى أد من نصب شبكة ، فنعقل بها صبيد : ملكه صاحب الشبكة والأن صاحب الشبكة صار أحداً لنصبيد بالشبكة من حبيت الاحتيار: لأد الشبكة إذ تنصب لاحل الصياد ، حتى أو نصبها للتجفيف، فعقل بها صيف لا يلكه الأن لم يصر أخذ له بالشبكة ، اعتباراً لما نصبها لحرض اخر ، ويستعمال ما نوس توضوع للاصبطاد إذا فصد به الاصطياد، حتى إن من نصب فسطاطًا، وتعقل به صيد ، إن تصنيد الفسطاط الصدي ملكه ، وإن لم يقصد به تعبيد ، لا يلكه .

١٩٦٥ - ذكر الحاكم الشهيد في المنتفى : وجل هياً موضعاً يخرج منه الله إلى أرض له ما المدينة و الله إلى أرض له يصيد السمك في أرضه و خرج لله من ذلك الموضع إلى أرضه سبعك كثير ، له دهت الماء و وهي المسمك في أرضه ، أو لم يناهب الله و لا أنه قل، حتى صدر يؤخذ المسمك بعير صيد : فلا سبل الأحد على هذا السمك المدينة ولوب الأرض، ومن أخذ منه شيئًا صمنه . ولد كان الماء كثيرًا لا يغير على السبك المذي فيه إلا يصيد في الطبك المثانية فهو له .

١٠٦٥٩ - ولو كان صاحب الأرض حتو شراً لا يويديه الصيف لا يعمير أخد السمت يوقوعه فيها، لاحقيقة ، ولا حكمًا، فيكون أن أخده.

١٠٦٥٦ - وإد هياً موصفًا للذلك، ودخل فيه السمك، وصار بحال يؤخه من فير صير، صار أحدًا للسمك بلخوله فيه، وصار ملكًا له، فلا تكون لأحد عليه سيل.

١٠١٥٣ - وفيه أيضًا. لو الناصيدًا بناص في أرض رجق، أو سكس فيها، فنحله الخراء فأخذت فهم له: لأن صاحب الأرض لم يصر الخذّا له بارضت فيكون كالأخذ، وهذ إذا كان صاحب الأرض بعيدًا من الصيف بحيث لايقفو على أحدة لو مديده؛ علما إذا كان صاحب

 (١) دكره الإمام الزيائم في نصب الرابة (٣١٨/٤) أم قال: قلت عريب في كتاب التذكرة الأمن صد الديميدين حيدون الأرص قربًا من الصيد، محيب يقدر على الخلف عائصيد لصاحب الأرضى؛ لأنه صبار الخلّا له تقديرًا، لشكه من الأخذ حقيقة. إن ليوبصر أخلّا له يأرضه، فيكون للإخذ.

1918 - وعلى هذا" إذا حقر بشراً، ولم يقصد الاصطباد، فوقع الصيد فيها، فحاء أخر وأخذه إذا دنا صاحب البتر من الصيد بحيث أو مديده يقدر على أخذه، فهو لصاحب البدرة للأقلبا.

1939 - وإذا مخل الصيد من إنسان، وأغنق صاحب الدار الباب عليه، وصار بحالًا يقلر على أخذه من غير صبد، ذكر في العيون: أنه إن أراد إعلاق الباب للصيد، ملك، . وإناقم برد، لا يملكه، حتى لو أنحد، الأعراء كان الصيد لصاحب الدار مي الأول، وفي المثاني مكن للاخذ.

1930 - وفي المتنفى الاصيد دخل دار رجل، فلما رأه أغلق بانه، وصار الصيد بحال لا يفدر على الخروج، وصاحب الدار يقدر على الأخذ من غير اسطياد، فقد منار صاحب الدار أخذا مالكا، وثو أهلق الباب، ولم يعلم به، لا يصير أحدا مالكا، حتى نو خرح الصيد بعد دلك، في الفصل الأول، وأخذه غيره، لا يملكه، في المصل الثاني يملكه، ولم شناط إغلاق فات للصد.

في المنتفى : وغاز بعض مشايخة أذرواية المنتفى بخلاف رواية العيون وليس
 كما فلنواء فشرط إغلاق الباب للصيد في المنتفى ثانت دلالة، فإد قال في المنتفى : فلما
 رأب أغلز بابه، وإغلاق الباب عدوزية الصيد بكون لأحل الصيد، ظاهراً.

١٠٦٥٧ - في الأصل ٢ من أخذ صيدك أو فراخ صيد من دار رحل، أو من أرض رجل، فهو للأخد، إلا أن وحوز، صاحب الدار بالقيض، أو ياعلاق البذب، ريصير بحيث يفدر على أخد من عبر صيد، فحيثة بكون لصاحب الدار دون الأحذ.

قال متمايحنا: ولبس مملي فوله . يقدر على أخده من غير صيدانه لا يحتاج في أخذه إلى المعالجة، وإلها معاه أنه يمكن أحده مقليل المعالجة من غير شبكة، ولا سهم .

ا ومن مشابخنا من قال: إذا التخذهار؟، أو شجرة، ليعرخ الطائر فيها فالفرخ إله.

في النتقي البضائر رجل مصب حيالة ، فباقع فيها صياء ، فاصطرب وقطعها ، وتنفلت ، فجاء أخر ، وأخذ الصياد ، فالصيد للاحذ ، ولو جاء صاحب الحيالة ليأحذه ، فلما دنا منه ، بحيث يقدر على أخذه إن شاء ، فاضطرب ، والفلت ، فآخذه ، فهو لصيحب الحيافة

⁽۱) وفي م . رفي صاحب فقات

والفرق أن في القصاين جميعًا صاحب الحيالة وإن صار أخذاً للصيد، إلا أن في العصل الأول بطن الاحدة قبل تأكده، وفي الفصل الثاني بطل بعد تأكده، وكذلك صبيد الكلب، والنازي، إما انفلت على هذا التصييل.

وإذا رمى بالشبك في الماء : فتعلق به السمكة ، ثم انقطع الخيط في الماء قبل أن يحرج السمك ، وذهب السمك ، وأخفه آخر ، فهو للإخذ

١٩٦٨ . ولو رمى هماحب الشبت السملك خارج الله في موضع يقدر على أخذها، فاضطربت، ووقعت في نقام، وذهبت، فأحذها احر، فهي تصاحب الشبت، وهو يناه على ما فانا، ذكر الصدر الشهيد وحمه الله تعالى في واقعانه أحسالة الشبت.

1070 - في المنتفى ابن سماعة عن محمد وحمد الله تعالى: في رجل ومي صيدًا، فقر عند فغشي عليه ساعة من عبر جرح، ثم ذهب عنه الفشية، فعصى، فكان طائرًا، فطاره خرمه وبد التحر، فصرعه، فكان طائرًا، فطاره صرعه، وبالاذهب عنه الغشية من الرمية الأولى، عاد إلى حالة الصيد، فقل اخذه الأخر، وهو صيد، وإذ أخذه الأولى في غشيته ذلك، وأخذه الأخر وهو صلى تلك الحالة قبل استقلاف، وتحامله، فهو للأول منهما الذي وماه. قال: لأن لاكدري لعله لم يكن يستفل منهما، وإن استقل قبل أن يأخذه الأولى، عاد وصاحب الشبكة غالب، فانفلت الصيد قبل، فوماء أخر، فهو للأخر، وإن كان صحب الشبكة أخذه حين وقع في الشبكة، فهو للماشكة، فهو للأخر، وإن كان صحب الشبكة أخذه حين وقع في الشبكة، فهو للماشكة،

ثم فرق بين هذه المسألة وبين ما إذا رهى إلى صيد ، وجرحه جراحة لايستطيع معها النيوش ، فيث كذلك ما شاه الله ، وبرأ ، شهرماه اخر ، فقطه ، فالصيد فلأول .

١٠٦٦٠ - وفي الأصل": إذا ومن صيدً . فجرحه فأعمد، فالصيد للذي رماه؛ لأن الأول لا جرحه صار أخذًا. فصار ملكًا له، وهذا يخالف ما ذكر في المنتفى".

١٠٩١١ - وفي الأصل أيفاً: لو رمي صيباً، فأصابه، وأنحه بحيث لا يستضع براحًا، ثم رماه اخره وقتله، فالصيد للأول، وإذكان يتحامل، ويطير مع ما أصابه من السهم الأول، فرماه انتائي، فقتله، فهو قلنائي؛ لأن في الفصل الأول صار أخذًا له، ولا كذلك في الفصل الثاني.

١٠٦٦٢ - ولو رمي رجلان صيفًا ممَّاء فأصابه سهم أحدهما قبل صاحبه، وأنْخنه،

فأخرجه فراك يخوف فسنفاء تداحدته سيهر للاحرر عهو للدي أفدره سيهيد أولان ولواحيات السهمان معك مهد فهمان فالعدية في حن الفلك خيله الاصارف لا خيالة الرمين

١٠٦٦٣ - وذكر في الشفي : عو محسدر منه تعالمين الو فحل فين د الحل، او حافظه أو فاغل حسار وحش الرارجيء أو حافظه على بلا يؤجذ بغير صبان فيهر لوب للدراء وكالألث العطير للسمك ووعدا العواص بخالف جواب ذربك السفايعات والمغالف جواب الأحسان

١٠٩١٤ - وفي الاصل الترأ مل كانه على صيد، فأسعه لكنت، عشي أدميد في أرض حدد والمحدد كالوهد فب الكبيرة الأن الكاب إلى يرسل للاعل، ويسب عائر أسده ببلغه ومحمالك لواستان عني صيده وأحاجه حني أفاحله والرازاما بالمرأز صادره والأثران فأخرجه والصطورة فيدو المذالة

١٠٦٦٠ وفي الفانوري عدائمي يوسف في جراحيطه صدافي دور حراء فإن القصاعل أباعلي أنب الإبادة، فهو للصائد بمود المطابد من الهواد أو على النهيج - لأن العساد إداؤتك فالادنباث والأحداء الابتلك بالصوك على عائم وشيحرنا فيكون للخناف فأرد الحيلساء فقال ويدائدان كدت اصطفات فيعلهاء أوارشيع والكر الصبيان فإلى عال أحده فن الهواب فعوله؛ لأنه لا مذاهما حيوالد إرضي لهوات، فقد الشما بيما لا بدلاعد علد من فينا والكالأ المبراء فواد صافحت ليدر وإلى اختلامي فلروأو شجروه فالفوال فوالرصياطي الذراء لأنا بدداشتة على التسجوة وعلى احتلفك فإذا احشامن ميجل هوامي بدرك نزاته إلى هول فسأحب لمناز والباراخين فاعرز أنحده مراوليون والجاول والنفال فوق وبالحب اللهواء إلان الطاهر أراغل غل غادهن عاردفي سعو فترجع حامة بالصائر الطاهر

273.71 - قال في الأصل : ومن المطلق سمكة من بهر حدر لوحل، فهو للذي أحدث. الأما فساحت البهراما صل محرواته البراهو صبغاني بهوه فاسحور لدمن اصطاعت وذلك إن كالت أحسة لايفتر على أحد صبيدها إلا بالاصطباق فصناهب الاجمه ما صبر محيرات هصل فيها من السبك و وإنما المحرو الاحدو هاي ذي بهنجب الأجهة احتال وبالرحي أخرج الماءه ويقر المعائلة فها فصاحب الأجمعة لأنفط ومحر الدعاصية فالمسمل فالسامل فالر الباس لا يكونه نسطة وإدا صار عافل وحيث يتوكل من أحد ومن سير هييده فهو محرر

وفكر المحسن الأنسم الحلوسي فان ميتابخيا من قال السمار المام إلى السمك وتربيلي فصده المستناب فهو للأحماء وإن يعلب عبدللاء فإنوكان فصابه أحدالسهان ينطر إن كان الدوليم يمكن أخذه إلا بصيده فهو للاحذ، وإن أمكن من غير صيد، فهو الصاحب الاجمة؛ لأنَّ صاحب الأجمة صار أخانًا له.

نوع أخرمن جنس هذه المسائل:

الم ١٩٦٧ - في المتنفى داود بن وشيد عن محمد: في محل انخذ كوارات في أرض رجل، فخرج منها عدل كثير، كان ذلك لصاحب الأرض، ولا سبيل لأحد أخذه، قال: ولا يشبه هذا الصيد وبيضه. وأشار إلى معنى الفرق، فغال: الصيد بجيء ويذهب، والبيض بصبر طائرًا وبطير، وإغابته الطير في هذا النحل نفسها، ولو أخذ النحل أحد كانت له، وأما العسل، فلم يكن صيداً قط ولا يصبر صباً قط.

عن أبي يوسف إذا وضع الرجل كوارة النحل، فعسلت فيها، فالعسل لصاحب الكوارة.

1977 - في المشتقى الإراهيم هن محمد: إذا وضع الرجل الشبكة بين بدى قوم؛ وقال: خفوم، فمن أخذه، فهو جائز لن أخذه. اختلف العلماء في صمة أنه غليك أو إباحة، قال بعضهم: غليك، ولكن من مجهول يصير معلومًا عند الأخذ، وقال بعضهم. إنه إباحة.

قال: إذا تثره، فوقع في جمعو رجل، أو كم رجل، فأخذه آخر، فهو للذي أحذه، عكله ذكر في الكتاب

وعلى قياس ما نقدم بنبغى أن يكون الجواب على النفصيل: إن بسط هذا الرجل كمه ، وذيله ، لينفى فيه السكر ، كان السكر له ، وليس الأحد أن يأخده ، ولو أخد الاجلكه ، وإن لم يبسط لذلك ، فالسكر لمن أخده ، وهكذا ذكر المسألة على هذا التفصيل في كراهة أفتاوى أهل سعر قند .

١٩٦٩٩ - وفي الأمالي عن محمد: رجل سيل ماه في أرضه، وأرضه ملاحة، فمر أعدَ من ذلك الماه شيئًا، قلا فيسان عفيه، وإذا صار ذلك الماه ملحًا، قلا سبيل لأحد عليه * لأنه ما دام ماه، فحكم الشركة فيه ثابت، وبعد ما صار ملحًا صار من جنس أرضه، واتصل يأرضه اتصالا تعذر معه التميز، فصار محررًا له.

١٠٦٧٠ - قال: وفي نهر شق في أرض رجل، فتقدم الطين في أرضه، فصدار قدر فراع، أو دراعين، فلا سبيل لاحد على ذلك الطين، لابينا في السألة الأولى، ومن أخذ منه شيًا ضمنه.

الفصل الثالث في شرائط الاصطباد

1979 - يحب أن يعلم أن الإصبياد بثلاثة أشياء. الصائد، والألق، والصيد. وفي تل واحد من هذه الإنبياء الثلاثة سرائط و وهذا العصل لبيان الشرائط في الصائد، فتعوال. يبغى أن يكون الصنائد من أهل الذكاة، وذلك بأن يعمل العبح والمسمية، حتى لا يؤكل صيد الصيور، والمحنول، إذا كانا لا يعقلان اللهج والمسيدة، ويؤكل صيده ما إذا قال يعقلان فلك يويد ملك والمسيد وفتاء وأن يكون له ملة التوجيد دعوى و منفاذاً كالكنايي، حتى بن المحوسي إدا أرسل أو رمي دعوى و منفاذاً كالكنايي، حتى بن المحوسي إدا أرسل أو رمي إلى صيده فأصابه، وفتاء لا يحل أكبه، وهذاه لأن الإرسال، والرمي ديح من الرسل أم من الرامي حكماً، فيعتبر بالذيح حقيقة، والإباحة لانتيت بذيحه حكماً، وكذلك لا يؤكل طبيد المنازع، حكماً، وكذلك لا يؤكل صيد المنازع، لا يوكل صيد الانتياء الله لا يؤكل المنازع، المنازع المنازع

ورشتارها مع داماء أن لا يكون محرمًا؛ وأن لا يكون في الخرم، والتساسية شارط عالم الإرسان بالرمي؛ لا دكرنا أن الإرسال دبح من الفرسل والراعي حكمًا، والتسسم عند الفاح حقيقة شرط، فكذا عند الدبح حكمًا

١٠٦٧٦ . ولا يأتي تصيد الاعتراس من السيم، والكتابي؛ لأن له ملة التوجيد، ومله التوجيد تمام مقام التسمية، ألا ترى أنها أقيمت مقام النسمية في حق الناس، ففي حق الأحرام أولى.

1979 - ولو أرسل التصريفي، أو الذمن، وسمى ياسم المبيح لم يؤكل، وكدلك الإرسال شوط عندة في الكليم، والداؤي، حتى إذا الكليم المعلم إذا اتعلت الأخفاء في أخذ مراكل شوط عندة في الكليم، والداؤي، حتى إذا الكليم المعلم إذا اتعلت الأخفاء في أخذ المهاجمة لا يؤكل، فإن صاح به حب حب الكليم ينزجر بصياحه بأن لم يزدد طلب، وحرصاً للأحل، فأحد العبيد، وقيفه لا يؤكل، لأنه لما لم يزجر بصياحه صار وحود العبياح والعدم مه يمزلة، وأما إذا الرجر بعبيده موأحد الصياء وقيله، وقيله، إلى الإكل، الإستحمال : يؤكل،

⁽١) وفي م الدائفت مر ساحيد، فأحد صيدا.

٤٠٦٧ - فرق على جراب الاستحسان من عندالسائلة، وربن ما إذا أرسل كنبه، والم سيرُ عبدُ ، ثم رجر ، ، وسمى ، فاترجر وأحد الصيد لا يحن تنازله ، والقرق أنه إرساله فعل معتبر في نهيمه وفقد نعلق به حكوم فأخواجه إلى نسخه والطبيء لانسخ بما دونه والرجو دون الإرسال. فأما النعاث الكلب، فغير معتبره لأنه فعل العجماء، ألا ترى أنه لا يتعلق م حكم، فالحماجة إلى ابتذاء الفعل ههنا لا مسج إلى فعل معتراء قود الزجر برجره جعل ذلك عن لفائده والأرسال ، وقد سمى هند دلك فيعل

١٠١٧- وعدل هذا الأصبل فلنا: إذا أرصل المسلم كليه إلى صيده وصمي فتؤجره مجوسري والزجر برجره، وأخذ الصياء وفتله بؤكن، وقبله لو أرسل للجاسيء أو من يحله كلمه، فزحره مسلم، وصمى، والرجر برجره، وقتل الصيد لا يؤكل؛ لأنَّ الإرسال وقع معتبرًا في المُصابِي حديمًا ، حتى تعلق به حكم، فلا تنسخ بالأثرُ جار الذي درته .

١٧١ - ١- وقد ذكر شمس الأثمة السرخسي وحمه الله تعالى في أشوح كتاب الصيد أ [في مسألة السلم إذا أرسل كنيه، ورجره مجومي أنه إنما يؤكل لصيد]": إذا زجر واللجوسي في فعايد، فأما إذا وفت الكنب عن سنن الإوسال، ثم زجوه للجوسي بعد ذلك، والزجره لا يزكل.

١٠٦٧٧ - وكدلك بشترط أن لا يشاركه م الإرسال والرمي الدي لا بحل ذبيحته ، كالوثراء والمحوسيء وناوك التسمية عدهاء لاله يجتمع في الصبد مست الحرمة. ومبت الإيامية، وكفَّاك يشترط أنَّ لا يشتغل بعمل أحر بعد الومي، والإرسال، مل يشع أثر الصيد.

١٠١٧٨ - قال في الكتاب: إذا تواري الصيد، والكلب عن الرسل، تم وجده بعد وقدما وقدقتك وليس مه أثر فمراء فهذاهش وجهينة إما إنا للمهنزك الطلب عني وجناء كذبك، والكلب عنده، وفي هذا الرجه القياس أن لا يؤكل، وفي الاستحسانا ، يؤكل أشرط عَى الكتاب أنْ يكونَ الأكلب عنده، فالوا: وهذا شرط لازم للحل على جواب الاستحساد؛ لأنَّ الكِنْكِ إِنْ كَانَ عَنَادَهُ فَانْظَاهِمُ أَنَّهُ فَنْبِلِ الكَنْبِ، فَأَمَا إِنَّا وَجِدَ الصباط ميشًا، والكلب قاد انصرف عمد، فلا يؤكل قياسًا، واستحسانًا؛ لأنه محتمل أن القتل حصل سبب اخر

١٠٥٧٨ - وأما إذا اشتغل بعمل احر بعد ما أيسل الكلب، حتى إذا كان قربنًا من الذيل طيبه، ووجده مينًا، والكتب عيده، ويه حراحة لا يدري أن الأكلب جرحه، أو غيره، قفال في الكناب: الرهب أن أكله لأنه بوالم يترك طلبه رجا وجمه حيًّا ففكاته فيصبر نارك الذكاة

١٤) ما بين المعفوفين منافظ من الأصل وأنبيباه من ها وم وف.

الاحتياري فيه مع الفدرة عليه ، ولاء يحتمل أنه فنيل غير ولكن سقط اعتبار هذا الاحتمال ما هام في طلبه ، فيفي معتبراً إذا ترك طلبه .

شم ذكر في هذا الفصل: كوهت أكله، وأراديه كواهة التحريم، نص عليه شمس الأنمة الخلواني، وشمس الأنمة السرخسي، وذكر في القدوري انصًا أنه لا يؤكل، وذكر شيخ الإسلام: أنه أواديه كراهة أثنزيه، والأول أصبر.

وهذا كله إدا وجده وبه جراحة واحدة يعلم أنها جراحة الكنت، أما إذا علم بالعلامة أنها جواحة غير الكلب، أو هذم أنها جراحة الكلب إلا أن بها جراحة أخرى ليست جراحة الكلب لا يؤكل، توك الطنب أو لم يترك، وكذلك الجواب في الدرى، والصغر من أوله إلى أخره.

[والجواب في الرمي] حكفا إذا رمي سهماً إلى صيد فأصابه، وتواري عن بصور، ثم وجد، مينًا، وبه جراحة أخرى، إن لم يشتغل بعمل أخر يؤكل استحسائًا، وإن اشتغل بعمل آخر لا يؤكل فياماً واستحسانًا.

الفصل الرابع في بيان الشرائط في الآلة

• ۱۸۰ - ۱۰ فنقسولي: الآلة نوعيان: جيمياد كالمرواق، والمسهم، والرمح، والمقدراض وألمهاهها، وحيوان كالكلب وتحوه، والصفر، والبازى، وتحوها، فإن كانت الآلة حيوالاً، فمن شرطها أن تكون معلمة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَمُهُم مِنْ الْفَجُولُوحِ مُكَلِّينٌ ﴾ (** وقال عليه المسلاة والديالام: •إذا أرسلت كليك المعلم وذكرت اسم الله تساكى فكل (** المعديث، ولا يكون الكلب معلماً إلا بالإساك علينا، وترك الأكل، وإن كان بحيه إذا دعام، وإذا أرسله على المهدد فعلامة تعلم الكلب وما يعناه ترك الأكل، وإن العيد.

وكان أبو حنيفة لا بحد مى ذلك حداً، ولا يزفت فى ذلك وقتًا، وكان يقول: إذا كان معلمًا فكل، ورماكان يقول: إذا فلب على ظن الصائدة أنه معلم، فيهو معلم، ورماكان يقول: يرجع فى ذلك إلى ثول أمل العلم من الصائدين، فإذا ثالوا: صار معلمًا، فهو معلم. وروى الحسن عنه إذا توك الأكل ثلاثًا، فهو معلم، وهو قول أمى يوسف ومحمد. شم فى ظاهر روايتهما لا يحل الثالث، وإنما يحل الرابع، وروى عنهما أيضًا أنه يحل الثالث.

ان بحبب صاحبه إذا دعاه، حتى إن البازى وما يعناه، فتوك الأكل في حقه ليس علامة تعلمه، وإذا علامته أن يجبب صاحبه إذا دعاه، حتى إن البازى وما يعناه إذا أكل من الصيد يؤكل صيفه، فأل بحض مشايخنا في البازي: هذا إذا أجاب صاحبه عند الدعوة الثالثة من غير أن يطمع في اللحم، فأما إذا كان لا يجبب إلا قطمع في اللحم لا يكون معلماً، ومتى حكم بتعليم البازي، فقر من صاحبه، ولم بحبه إذا دعاه أخرج من حكم المعلم، ولا يحل صيفه، وكذلك المكلب إذا أكل من الصيد خرج من حكم المعلم، والا يحل صيفه، وكذلك المكلب حقيقة رحمه الله تعالى، و صندهما لا يحرم الصيود التي أحرزها صاحبها ولم يؤكل منها قبل حذا إذا كان المهدد قريبًا بأخذ تلك المهبود، وأما إذا كان بعيدًا بأن مضى شهراه أو نحوه وقد

⁽١) سورة قلائلة (الأية ٤ .

 ⁽¹⁾ أشراعيه الطبياليين في استنده ((۱۰ ۱ ۵))، والطبراني في المسجم الكبير ((۱۵۷))، والبينيش في الكبري ((۱۸۲۸) . باب العلم بأكل من الصيد الذي قد قتل و وذكر والزيلم في أنصب الرابة (٤/)
 (۲۱۲) ، والإمام الذهبي في "ميزان الاحتدال ((۲۲۱) إلى لحب ترجمة داود بن همرو الدمشكي، والررقاني في "شرحه (۲۱۱) (۱۱۱) .

فلر صاحبه تلك الصيرد لم بنجر بلا خلاف.

قال الشبيخ الإمام الأجل شمس الأنمة السرخسي: والأظهر أن الخلاف في الفصلين جميعًا، وأحمعوا أن ما لم يحرز ملالك من صيوده أنه يحرم، هكذا ذكر شيخ الإسلام.

قالحاصل أن أيا حبّقة رضى أنه تعالى عنه يحكم يجهله مستنا، وهما يقولان حكمنا بإباحة ما أحرزه الخالك من صبوده بنوع اجتهاد، فلو نقضنا هذا الحكم مقضناه باحتهاد مثله والأذ أكله من الصيد اللي أكل يحتمل أن يكون فيهنه ، وتركه الأكل فيما مضى كان فشيعه لا أذ أكله من الصيد اللي أكن يحان تشيع في الله من الملمه، ويحتمل أن أكنه كان تشيعة جوعه ، أو لأنه نسى فلك ، وهدف لا يوجب جهله فيهما مضى ، فرجحا ما يوجب الحرمة في المستقبل احتياطاً ، ولكن لم ينقض ما حكمنا به من الإباحة قيما مضى بالاجتهاد الثانى ، بخلاف ما لم يحرز من الصبود ؛ لأنا قم يحكم بإباحة ما لم يحرزه من كل وجه ، فإما إنما تحكم بالإباحة ما لم يحرزه من كل وجه ، فإما إنما تحكم بالإباحة من لم يحرده من كل وجه ، فإما إنما تحكم بالإباحة أما لم يحرزه من كل وجه ، فإما إنما تحكم بالإباحة أنه في المفارة .

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قبال المقصود من إباحة الأكل الأكل، وإنه لم يوجف. وطهور اجتهاد أحر قبل حصوله ما هو المقصود من الإباحة كظهور اجتهاد أنحر للقاضي قبل القصاء

۱۰۲۸۲ - وأما ما باع المالك عا [قدر]" من صيود، قلا شك أن على تولهما: لا ينقض البيع بد، فأما على قولهما: لا ينقض البيع بد، فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله ثمالي، فبنيغي أن ينقض البيع إذا تصادق البائع والمشترى على كون الكلب جاملا، قال: ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يعلم، وحد تعليمه ما فكرنا في ابتذاء الأمر على الخلاف، وكذلك عذا الخلاف في البازي إذا فر من صاحبه فدعاه، فدعاه، فديجه حتى حكم بكونه جاهلا، إذا أجاب صاحبه تلاث مرات بعد ذلك على الولاء يحكم عنده عندهما

۱۰۲۵۲ - ولو خرب الكلب من دم الصيد بؤكل، وإن أحسد البرجل الصيد، من الكلب، ثم وقب عليه الكلب الصيد، من الكلب، ثم وقب عليه الكلب فانتهب منه، أو ومي به صاحبه إليه، فألا كل بعد ذلك لا يقل على خلل في علم الأصطباد، ولو كان أكل قبل ان يأخذه صاحب كرهت أكله لا مرً.

 ١٠٦٨ - ولو اثبع الكلب الصيد، فانهش منه قطعة فأقلها، ثم أخذ الصيد بعد ذلك مفتله ، ولم يأكل منه نبيقًا لم يؤكل الأن الأكل منه قد وجد في حالة الاصطباد، فلم يكن

⁽۱) مكدا في ظ أ، وكان في ف و م . ورد

عسكًا على المَالِك، ولو أكل ما انتهش بعد ما مات، أخذ العسيد وقتله، وأخده صاحبه منه، فإنه يؤكل؛ لأبه لمو أكل من نفس العسيد في همفه المحالمة للم يضوه، فإذا أكل صايان مه أولى.

١٨٥٥ - وإذا أرسل كلبه، أو بازيه على صيد، فأخذه غيره حل، الآن التحيين في الاصطباد ليس وسعه، وكذلك لو أرسله على صيد كثير، وسمى مرة واحدة حال الإرسال، فقتل الكل، حل الكن، وكفاه تسمية واحدة في حق الكل، وكذلك الحكم في البازي.

1.7.7.1 فرق بين هذا وبين ما إذا ذيع شائين بتسمية واحدة، قانه لا يحل، والفرق أن اللبح في باب الكلب يعصل بالإرسال، ولهذا بشترط التسمية وقت الإرسال، والإرسال وإحداء فيكفيه تسمية واحداء بمنزلة ما لو رمى مهما إلى صبد، فنفذ، وأصاب صبداً آخر، يخلاة ما او ذبع شاة، ثم ذبع أخرى؛ لأن الثاني صار مثير حايفير فعل الأول فلا بد من تسمية أخرى، حتى لو أضبع شائين، وفيعهما بمرة واحداث فإنه يكفيه تسمية و حداث لأن ذبعهما عمرة عمل فعل واحد.

١٩٨٧ - وهذا كنه ما دام الكلب في وجه إرساله، فإن انحرف يمينًا، أو شمالا، ثم أحدُ صيدًا، فإنه لا يعل أكله؛ لأن هذا الأخدُ حصل بقير إرسال؛ لأنه أرسله قبل الشوق، وهو قد ذهب إلى الغرب.

١٩٨٨ - إذا قتل صيداً ، وجشم عليه طويلا ، نم مرابه اخر ، فأخذ وقتله لم يؤكل ؟ الأنه القطع فور الإرسال، وإذا أمكن الفهد في إرساله حتى استمكن السيد ، ثم وثب عليه ، وقتله لم يحرم أكله ، وكذلك الكلب إذا ضعل مثل ذلك ؛ لأنه قصد من هذا التمكن من الصيد، وهذ عادة ظاهرة في حق الفهد والكلب، فلا يقطع به حكم الإرسال .

۱۰۳۸۹ وإذا أرسل يازيه المعلم، فوقع على شيء، أو جلس ثم أتبع الصيد، فأخذه وقتله لا بأس يأكله ، وتأويله: إذامكث ساعة الكمين، حتى لا بنقطم به فور الإرسال، أما إذا مكث زمانًا طريلا، لا يكون للاستراحة بحيث ينقطع به فور الإرسال لا يؤكل.

1979 - ومن شرطها أن لا يشاركها كلب غير معلم، أو معلم غير موسل حتى لو أرسل كليه العلم، وشاركه في قتل الصيد كلب آخر غير المعلم يريديه أن يأخذ معه، ويجرح معه فإنه لا يؤكل؛ لأنه اجتمع في الصيد ما يبيح و ما يحرم، والاحتراز عنه ممكن، فترجع حالت الومة احتاط.

١٠٦٩١ - وإناره الصيد عليه، والم يجرح هو صعه، حتى جرحه، أو رده عليه سبع،

فجرحه الكلب تعلق ومات من جرحه ذكر محمد في الأصراب أنه بكره أكله أذال شبح الإسلام، لم يرديها والكراهة التحرج، وقال شمس الأثمة الخلوالي: أراديها التحرج، وهو المحمد

۱۹۹۱ - ورزارد عليه مجوسي حتى أحد، لا بأس بأكله ، بخلاف ما يو مد اللجوسي موساً إلى صبد وأصاحه فريه لا يصل أكله و اللياري في هذا نظير الكلب .

١٠٦٩٣ - وإن قال تعبر المعالم أنبع العدم واستند عليه، حتى ازداد طفًا. وأخذ العميد لا بأس بأكام، وكنا في النازي

۱۹۹۹ - و من شرطها أن لا بوحد منهما بعد الإرسال بوب، ولا أكل - حتى إذا وحد ذلك منه و أو طال وقفه لا بزكر الصيد .

1939 - وكذلك من شرطها أن يكون حارجًا، حتى لو فتله من غير جرح، لايحل، ذكره في الزيادات في المحتصر العصام.

۱۰۹۹۱ [وكذلك إذاكسره من عبر جرح، لا يحل أتله!"]، وأشار في الأصل! إلى أنه يحل، فإنه قال: الخدم، وقتله، ولم يعمل بين ما إذا قبله حرحًا، أو حقًّا، وروى الحسن من تبادعن أبي حمقة وأبي يوسف في غير رواية الأصول الديجل وإن لم يحرحه.

من المتشابح من قال، ساذكر في الأصل فول أبي هنيفة وأبي يوسف، ومنادكر في الزيادات قول محمد، وفيل: ماذكر في الأصل إيجاز، وماذكر في الزيادات إسباع، والصحيح ماذكر في الزيادات .

وروى عن أبي يوسف عن أبي حتيفة رحمهما انه تعالى: أنه إذا كسر عضواً، وفتله لا مأمر بأكله الأن الكمر حواحد في الباطي، فيعتبر بالجراحة في الظاهر

۱۹۹۷ - هذه كنه إذا كانت الألة حيواله في إذا كذب الألة جيداراء فال محمد بي الأصل : ولا يحل صيد النفقة ، والحجر ، والقراص والعصاء وما أشبه ، وإن جرح ، لأنه لا يخرق إلا أن يكون شيء من ذلك قد حدد ، وطوله كالسهم ، وأمكن أن برمي به ، فإل كنان كذلك و حراصه مدد على وهذا لأن الطلوب بالذكاء تسييل الدم ، وذلك يحصل بالخرق ، وأنب الجرح الذي يدق في الباطن ، فلا يحرق في الطاهر ، ولا يحصل تسييل الدم بد ، وهو في معنى الموقودة ، والموقودة حرام بالنفس ، ومثل طديد وغير الحديد في الكام مها ،

⁽۱) مكذا في الله .

۱۹۹۸ - و كذلك لو رامي الصيد مالسكان، فأصابه بحده فجر حه يزكل، وإن أصابه بفقا السكين، أو بقنض السيف بم يؤكل، والرواق كالسهم؛ لأنه يخرق ويممل في تسبيل الدم ما يعمل السهم، وإن حده مروة، ورامي بنا صيفًا. حل لحصول نسبيل الدم المدة الألة.

19399 - ثم في كل موضع وجيد" القطع والتصع، هل يشترط مع ذلك الإدماء؟ احتلف الثمانخ رحمهم الله تعالى بيه، منهم من قال: يشترط، منهم من قال: لايشترط، ومنهم من قال: ما إذا كانت الجراحة صعر فيشترط، وإذا كانت كبيرة لايشترط

۱۰۷۰۰ و تورمی صباه بسهم، فصر انسهم فی سبت، و اساب صباه آخر، و اصاب فلك العبيد، ونفذ منه، و أصاب صباقاً آخر، و قتله، فذلك كله خلال، وإن عرض السهم بريح، أو شنجر، أو حائظ، ورده إلى وراءه، أو بحية، أو بسره، وأصاب صباقاً، لم يؤكل، وإناله يوته عن سنته، يؤكل، وعني آبي يوسعه وحمه الله تعالى أنه وإن وده بجه، أو يسره،

ولاً واعا وض السهم سهم أخاراء فرده عن سائدًا وأنساب صيفاً، وفتمه، لم يؤكل، حكمًا ذكر في الأصل : وذكر في الريادات أنه يؤكن

قبال الشيخ الإسام الأجل تسمس الأنسة الخلواني وحمله الله تعالى: تأويل ما ذكر في الأصل أن الرامي الناتي لم يتصد الرامي إلى العبيد، وإنما قصد اللعب، أو تعلم الرمي، أو ترك التسمية عملاً ، حتى لو قصد الثاني الاصطباد يبعل على رواية الأصل أيضًا، وهمكذا وكو الفادوري في شرمه: لو كان الربح شاديدة، قوتف أسهم في سنته، وأصاب الصيد أكل والله أعلم .

⁽۱) وهي څاو ف ا وحدًا

الفصل الخامس في الشرائط التي في الصيد

۱۹۷۱ قصل فد طه أن لا يشارك في موقه سبب أخر سوي جراحة السهير. أو الكلار، وأو ما أثبه ذلك، وذلك نحو الترادي من موضع، والوقوع في الله، وجراحه أحرى يتوهيمونه من ذلك إجراحة

١٠٧٠٠ قال محمد في الأصلح . إذا أصاب السهم الصيد، فوقع على استطحه أو على استطحه أو على المنطحة أو على الأرض من الهيوات، ويقيد على السهمة أو على الخبل، فم وقع على الأرض، لا يؤكل، وأنها متردية، والمتردية حرام، لجواز أد يكون التردي لبتله، والأصل أنه متى دخل على الصيد بعل وصيبي، لا يؤكل، وجهنا دخل لعل وصيبي، لجواز أن يكون البردي بتله.

١٩٧٢ - ولو وقع على ديره، وصاب ، فإن كان ذاك الذيء على الأرض لا يقال. كالسطح، والأحر البسوطة، يوكل ، وإن كان يقتل هم، من حد الرحم، والقصية المصوبة، وحد الأحر لا يؤكل الأنه بحثمل أن بقتله "الوسع، والأجر، والاحتراز عمه يمكن، [فيحب] اعتباره. للخلاف به لوسقط على الأرض، حيث يؤكل ، وإن احتمل أنه مات سبب السقوط على الأرض ؛ [لأد] الاحتراز هن السقوط على الأرض فير ممكن، فسقط اعتباره، وإذا سفط اعبتار السفوط على الأرض، سعط اعتبار السفوط على ما هو تعنى الأرض.

1944 - قابلوا وهفاؤه كالمت الجراحة التي أصاد بالتبيد حراحة جهار أل يسلم الصديد حراحة جهار أل يسلم الصد، عنها مثل أصاب جهة أو يتعد أله إذا كان حراحة لا يجوز أن يسام مهاد يدافي فيه من خياه مقدار ما يقي في تقدير حد الدبح، كالاضطراب و تحوده الابحرم بالإجماع الأنه يعلم أنه فتر، الجراحة، لا قتل التروي، وإن يقي فيه من الحياة أكثر من ذلك مقدار ما يعلن تصف يرم، أو أكثره الإيجرم عبد مصدر حمه الله تعلى، وعند أبي يوسف، يجرم

1979 - إيمار من طائرًا، ووقع في المحد إن لان الطهر مائيّا، والحراجة فوق فله، يحل بكل حال عند الكن • لأنه إذا تناف فكذا يعلم فصفاً لمه فن الجراجه، لاقبل طاء • لأنه يعيش في المام مان 18.5 الجراحة تحدد قالم، أو في صيد البوي فوق لفات أو تحده ، يحشمل أن يكون

⁽١١) وفي حدد بالشفاد.

الكات سيب الماء، فسأني الماحوء النورذكر في فصل التردي م: الذي يجوز أن يستم: ويجوز أدلا يسلم من الانفاق والاختلاف.

وذكر شيخ الإسلام المسكة على هذا الموحه في شرحه، وذكر شمس الأشعة السوعمسي في شرحه أن الطبر إذا وقع في الماء لا يؤكل ، بريًا كان أو مانيًا ، مِنامَل عند الفنوي .

١٠٧٠٦- و من شرائطه: أن يُوت قبل أن يصل الصائد إنبه، حتى أن يكول حله بلا نسبة وخلاف، فإنه لو وصل إليه الصائد رهو حي، فقيه كلمات، على ما يأتي أبيانه أبعد هذا -إن شاء الله فعاني-

١٠٧٠٧ - ومن شرائطها: أن يكون منظرًا، أو منوحشًا، ولا يكون أنفًا كالدواجز من الوحوش.

الغصل السادس فيمالا يقبل الذكاة من الحيوان، وفيما يقبل

۱۹۷۱۸ حوافه أرسل كنيه إلى صيف قبع حه الكلب، تم وصل إليه صاحبه رهو مي، أو رمي صهمًا إلى صيف فأصابه، فوصل إليه صاحبه رهو حي، فهذه بسألة عني وجهين: إن تُكن من الدينج، بأن كان في الوقت سعة، ومعه له تاذيخ، لا يحل إلا بالقسم

وإن لم يتمكن من الدمع ، إن كان عدم التمكن لفقد الآنة ، فكذلك لا يعل إلا بالذمع ، قال شبح الإسلام في ترجع ، وقد رون في عبر رواية الأصول عن أبي حنيقة وأبي عرسة قال شبح الإسلام في ترجع ، وقد رون في عبر الانهة الشميل الوقت ، بأن يقي فيه من الحباة مقدر ما لا نتأتي فيه الدبع ، فكر شمس الأنمة السر خسي رحمه أنه نعاني في غير مه أنه لا يعل عندنا ، وقال الحسن بن رباد ومحمد بي مقاتل ايعل وهو قول الشامي رصى الله تعانى عمه وبه أحد العدد والشهيد في واقعاره .

وفكر شيخ الإسلام في شوحه . إن كان السافي من الحياة مقتار ما يشي من الديوج بعدا الذرج ، يحس ، قيل ، هو قول أن يوسف ومحسمات أما على قول أن حيفة و حسم الله لا يحل ، وإن كان الماتي من الحياة أكثر عما يكون في المفوح ، إلا أنه لا متألى فيه الديج بقتال القدر ، لا يحل، فين " هذا بلا خلاف .

۱۹۰۹ - قال محدور حده الت تعالى في الأصل أو باب التروي و ما أوركت ذكاته من المتووي و ما أوركت ذكاته من المتووي و برا أكل لسبع م هدكيتها حل و تكلموا في إدراك دكاته ، و الحاصل أنه إداكات بنوهم أن يعيش و بما أكل للبيوهم أن يعيش و بالكلموا في إدراك دكاته ، و الحاصل أنه إداكات ككر بقي هيه من الحياة أكثر تما ينفي في المقاوح بعد الديم ، كاخركة وشبهها ، قال أو يوسف رحمه الله تعالى نه الماة مقوار ما بقي في المدنوح بعد الديم ، كاخركة وشبهها ، قال أو يوسف المدنوح بعد الديم ، كالمحركة و وأما على قبول المدنوح بعد الديم ، كالمحركة ، وشبهها ، قال أنو يوسف الايفل الدكاة ، وأما على قبول أن حبيمها والله تعالى فيه ، فكر القاصي الأسبع والمحدودة تعالى فيه الإسلام وحده الله تعالى أنه لا يقبل ، فشبخ الإسلام سوى بين هذا وبين ما إذا جرحه الكلب أو السهم ، وقد يعى به من الحياة مصدار ما يبقى في المذبوح بعد الديم عافرة لايكون ما حالا للدكاة ، حتى فو أنه الد

المالك، وأم بدركه حل، وهم فرقوا. والحواب في الشاة إذ مرضت، وبغي فيب من الحياة مفدار ما يبغي في اللنبوع بعد الذبح، كا خواب هي التي أكدها السمح، وبغي فيب من الحياة مقدار ما يبغي في المذبوع بعد الذبح

١٠٧٦٠ وإذا صوب البياري الصيئة يتقارب أو منظيم حتى الحقم أو جرحه الكلب تمجاه صاحبه وومات الصيد، عامة الشابح وحمهم أنه تعالى على أمالا يحل أكلم

1994 - اوإذا رمى سهمًا إلى صيد فأصابه، وأنتفه، حتى لا تستطيع براحا، شهرها، يستهم أحر، فأصابه، ومنات، لا محل أقله [ال. قبل للنسبخ الإمام الأجل شمس الأشمة الحلواتي: هذا إذا عنم أنه مات من الرمية النائية، أو لم يعلم أنه مات من أيتهما، أما إذا علم أنه مات من الرمية الأولى حل.

1944 إن لم يشخه الأولى، إسبهم وأصابه، ثم رصاه وحل أخر سبهم، وأصابه، إن لم يشخه الأولى، حل، وإن أنت الأولى، إن يعي فيه من الحياة مغدار ما يغي في المفيرح بعد النبيع، أحو الاضطراب، بأن أنك الأولى، إن يعي فيه من الحياة أكثر عابيقي في المناوع بعد الذبيع، عملي فول أبي يوسف وحمه الله تعافى: لا يحرم السبد بالرس التاني؛ لأنه لاعبرة لهذه الحداة عند، وعلى قول سحمه وحمه الله تعانى: لا يحرم يعرم؛ لأنه لاعبرة لهذه الحداة عند، وعلى قول سحمه وحمه الله تعانى: يعرم؛ لأن لهذه الحياة عند،

١٠٧٦٣ - إفار من إلى صيد، والكسر الصيد يسبب أخر قبل أن يصيبه السهم، ثم أصابه السهم، حل؛ لأنه حين رماه كان صيدة، والعبرة في حق الحن لوقت الرمي، إلا في مسألة ورحدة، ذكرها محمد رحمه الله تعالى في أخر كناب لصيد.

وصورتها الله لال إذا رمن صيفًا، والرامي والعيفا في الحل، فلم عمل السهم الصيف. حتى دعل العيف في الحرم، والسهم على أثراء فأصابه السهم في الحرم، ومات في الحرم، أو في الحل، لا يؤكل، واعتبر وقت الإصابة، أما قيما عداها، فالعرة لحالة الرمي.

۱۹۷۱ - وفي النوادر". إذارص سهماً إلى صيد، فأصابه: ووقع صد مجوسى مقدار ما يفدر على ذبحه، قدات، لا بحل تناونه الأنه فادر على قبحه بتقديم الاسلام، وإذا وقع عند تاتم، والنائم بحال لو كالا مستيقطًا يعدر على تدكيته، فعات، ووى على أبى حيفة وحده اقدة والى أنه لا يحل الأن النائم عند، كاليقظان في سائل معشودة من جملا با

⁽¹⁾ بالبين المقولين سائط من الأصل وأقلده من طاوم والد.

هذه لمُمالَة . وهن محمد وحده الله تعالى " أنه يحل، لأنَّ النائم عنده كالفائب، وكالمِيت ا

١٠٧٦٥ - وإنَّ وقع عند صبى لا يعشل الذَّبح، بحل، وإن كان يعقل الديح، لا يحل.

١٩٧٦٦ - في أغسادي أهل مسجر قبل . شق الرجل بطن ساة، وأضرج ولدها، ودمح الوالمد، تماذيح النساة، فإن كانت الشاة لا تعبش من دلك، لا يحل، وإن كانت معيش من دلك، يحل؛ لأن في الفصل الأول الشاة قبل القصل الثاني، وإبه يصح.

9/4/14 مشاه فيحت، فلم يتجرف بعد الله يعرب ولم يعوج منه اللام، فالمسألة على وجهين: إنا علم جيانه وقت الذيح، حلت، ذكر العمل الله يهدر حدة الله نعالى (المسألة) في أو عهد حياته وكر فسس الأنمة السرحسي في شرح كتب العبد اختلاف المشايخ وحمهم أنه تعالى في ما الوجه، قال: كان الفقية أبو القاسم العمال مقول: لا يحي تعم معنى الذكاة، وهو تسبيل المم النحس، وكان الفقية أبو يكر الإسكاف وحمه لله بعالى يقدل: يحل لوحود فعن المذكاة، قبال عليه العمالة والسلام: «المدكاة منا بين اللهة والمحيدة"، وإن المربعة مها اللهم، لا يحل، وإن تمرك، ولم يخرح منها الدم المستقوح، أو خرج منها الدم المستوح، علم يحل، دل

⁽¹⁾ ذكرة الزياس من انصب الرئية (48 /40 /40)، وقال: فلك: هريب بهذا النفظ، وذكره الديظ من حجر ض الدراية (4.79) إيضاء وقال المهاجدة، وإشاعي الدارقطني من حدث أبي عربوة، ورسادة وقد وأغرج عبد الرزاق مثله عن حمر منده وقولة، وعن اس عدس كذلك.

الفصل السابع في صيد السمك

1973 - الأصل حندا في إياحة السمك، أن ما سات يأفة يؤكل، وساست منه بغير أفة لإولان وساست منه بغير أفقا لا يؤكل، وال قتنها شيء من طبر المناه أكل الألب مانت بأقف وإن المناها في جدامات منه أخكالك والأراضيق وهو خليرة لاكستطيم الخروج منها، وهو يقدر على أخذها بغير صدد، فيتن كلهن، فلا يأس بأكلهن الأنين من لصبق الكان، حتى كانت الحالة هذه، وإن كان لا يقدر على الحذهن من غير صيد، فلا خير في أكلهن الأنه لم يظهر لونين سيد.

١٧٦٩ - ولو منات في الشبكة وهي لا نقدر على التخليص منها، أو أكلت شبئًا عما يلعى في الله ليأكل، همات وذلك معموم، فلا بأس بأكله، وكفلك أو ربطها في الله و فانت. وكفلك إن جمد المات ربقي في الجمد وماتك.

۱۷۲۰ - ولو مانت بحراً الله ، أو بيرودته ، ذكر القدوري رحمه الله تعالى: أنافيه و النهاء ، ذكر في بعض الروابات الخلاف من أي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، وقال قي موضع ، على قول أبي يوسف . لا يؤكل ، وعلى قول محمد ، يؤكل ، وقال في موضع ، على قول أبي يوسف يؤكل ، وقال في موضع ، على قول أبي يوسف يؤكل ، وعلى قول محمد لا يؤكل ، وذكر شبح الإسلام رحمه الله تعالى : أنه ذكر في غير رواية الأصول ، أنا حلى لول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه : لا يحل ، وعلى قول محمد رحمه الله : يحل .

1971 - ورة الحسر الذا عنها توكل و إذا الحسر الله عن بعضها وإذا كان رأسها في الماع المحكلة وإذا كان رأسها في الماء لا توكل و لها عن الماء كوكل و الأناء الماء كوكل و الله تعالى في المرحة . والداخل في المرحة .

وفي الفنشقي أن إذا كناك الرأس وحدد مجارح الماء بؤكل، وإذا كنان الرأس في الماء لا يؤكل وإن كن منا على الأرض النصف، أو أقل لا يؤكل وإن كان منا على الأرض أكثر من التصف لا يؤكل.

١٠٧٢٢ - وإذا اصطاد مسمكة، موجمدهي بصهداً أخرى أكلهما، لأن الأولى ممات. بالأخذ، والثنائية بضيق الكان، وهذه الممألة تدل على أنه إدا وجد في علن الممكة الطائبة سمكة ، أنها توكل وإن كانت الطافية لا نؤكل، وعن محمد وحمه الله تعالى في السمكة توجد في يطن الكلب أنه لا يأمل بأكلها بريد إذا لم تخير؟ لأنها مانت سبب.

1077 وإذا ضربها ضارب وقطع بعضها لا بأس مأكل ما قطع عنها ، وإن كان ما قطع منها ، وإن كان ما قطع مبان من المسكة حلال إذا صاحباغة ، والجان من المسكة حلال إذا صاحباغة ، والجان من المسكة حلال إذا صحب بأقة ، وكذلك لا بأس بالسمك يصيدها المحوسى الأنها تحل من غير تسمية ، فإن المسلم إذا أخذ السمك وترك السمية عليه عمداً يحل بدون التسمية ، وما يحل بدون التسمية المجوسى وغير الكجوسى فيه سواء -وإنه مسحانه وتعالى أعلم - .

الفصل الثامن في الرجل يسمع حس الصيد ويرميه، ثم يتبين خلافه

- 17Y -

1 · ۷۲ قال محمد رحمه الله تعالى في "الأصل : ومن سمع حساً ظن آنه حين صيد فأوسل كليه عليه ، أو وماه فأصاب صيداً ، فإن كان ذلك الحس حين صيد ، فلا بأس بتناول ما أصاب ، يستوى فيه أن يكون الذي سمع حينه مأكول المحم ، أو غير مأكول المحم ، قبال كان ذلك الحس حين إنسان ، أو حيوان من الأهليات لا يكون تناول ما أصابه حلالا؟ لأنه رمى إلى الحس ، والرمى إلى الأدمى والأهليات لا يكون اصطباداً ، وحل الصليسود يتسوقف على الاصطباد، وإن لم يتين ماكان ذلك الحس لا يجل تناول ما أصاب .

۱٬۷۳۵ - وقمی الدوادرا : إذا رمی طائرا، فاصاب طیراً أخر، وذهب ذلك الطبر، ولا يشري آنه كان اهلياً، آو وحشياً، فإنه يحل تناول الطير الذي أصابه.

1947 - وعن أبي بوسف وحسه الله نصائي * أنه إذا كنان الحس حس خنزير لا يحل تناول ما أصاب بخلاف سائر السباع ؛ لأن قعله [في الخنزير لا يؤثر شرعا في لحمه ، ولا في حلده، فلا يؤثر فيما أصابه أبضًا بخلاف سائر السباع ؛ لأن فعله إلا في سائر السباع مؤثر في طهارة الجند، فجاز أن يؤثر في إباحة لحم ما أصابه .

1977 - وإن كمان ذلك الحس حس مسمكة، فظنه طبير الماء أو كمان دلك الحس حس جراد، مطله صيدًا لم يؤكل؛ لأنه لا يقع عليهما الذكاة، فالرمى إليهما، وتركه على السواء، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يؤكل؛ لأن الرمي إليه صيد.

۱۰۷۲۸ - و في "المنتفى": إذا سمع حساً بالليل وظى أنه إنسان، أو دابة، أو حية قرماه، فإذا ذلك الدى مسمع حسه مبيد، فأصاب صيداً أنفر، فقتله لا يؤكل؛ لأنه رماه وهو لا يويد الصيد، قال نسه: ولا يحل الصيد إلا يوجهين: أن يوسيد وهو يويد الصيد، وأن يكون ذلك الذي أواده، أو سمع حسه، ورمى إليه صيداً سواء كان ما يؤكل أو لا يؤكل أو لا يؤكل.

١٠٧٢٩ - وذكر بعد هذه المسألة في اللتفي أيضًا؛ أو سمح حسًّا، فظنه أنه أدمي (أو

⁽١) ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من طاوم وعيد.

 ⁽٢) وقي أف أو آماً: فظنه أنه شيء، فأصاب الحس. إلغ.

وأصاب الحسر تفسم، فإذا عو فليلد أكل ؛ لأن تعبيته في الرامي إليه يسقط حكم قصده، فصار كما لو قصد إلى محسوس.

قال: ولو نظر إلى بعيو قاد قرماه فأصاب الصيد يؤكل، وكذلك إذا مسع حسه ورماه وهو يطل أنه صيد فأصاب احيداً، ولو نظر إلى ظلى مربوط أو الف بشمه بعيد فرماد وهو يضل أنه صيد فأصاب آا ظلياً فضر لم يؤكل، ولمو وماه فأصاب غيره وقد دهم اللومي إليه، فلا دوري ألما كان أو غير ألف، فلا رأس رأكل الصيد الذي أصابه والأن الطلى صيده حتى وقاله عدد الله عدد

١٩٥٥ - وأما إذا رماء وهو يظن أنه نادً عاصاب سيئاً، تم دهب لبعير ولا يدرى أنه نادً
 أو غير باذاته يؤكل؛ لأن البعير غير نادً في الأصل، فيحري على الأصل حتى يعلم خلاقه والله أعلمه -.

⁽¹⁾ ما بار التعويل سافظ من الأصل وأرشاد من ظرو وف.

الفصل التاسع في لأهلى بنوحش

1-941 - الأصل في هذا أن الإسمى" الإنا توحش ووانع العجز عن ذكة الاحتيار ، ينحل مذكاة الاصطراب ، وود الأثر عن رسول لله ﷺ.

1977 - قال أبر يوسف ومحدد رحمهما لله تعالى العي البعير والبقرة إدامه فلايفدر على أحدد، قال: إذا علم أنه لا تقدر على أخده إلا أن يحمع تدنك جماعة كثيرة من الناس. قله النابرميم، رهمه على ما ملح في نفس صاحبه، واستوى في ذلك أن بكون النا في الصور. أو خارج المصر

1977 قال وأما الشاة فليست هكذا، إذا كانت في المصر « لأن البعير مصول» والبقية فانتطح، فأما أن فشاة فليست كذلك، أشار إلى أن في الداه الفدره على الفكاه الاخاروية تابدة محكم القبلة ما دامت في المصر، قال أو ذا كانت الشاة لذفي الصحواء، فمعت فقل صاحبها أن لا يقدر مدياء فله أو يرصها

۱۹۳۵ - وفي الفداري ، وكل بعيره أو يفرق أراشة نديبه وصارت كالصيب لا يقدر عليها صاحبها، فإن ذكاتها ذكاة الصيد سوى بين البعير، راتفرة، والنادة والصحيح هو الفرق.

1974 - وفي اللوادر الدوساجة فرحل بطلعت بنسجود الايصار إليها صاحبها وليما والله والمساحبها والماهد فالها المحال الله والمساحد في الماهد في المال المحال المهاد المحال المح

١٩٧٢٦ - وحلى هدا الطبي إنا علم في لبيت فنحرج إلى الصنحوا ، فنزما ، رحل مؤن

⁽١) وفي قد الأهمي مكند الإسمى

⁽۲) وفي المرازع أما مكان فأمار

أصناب المقبلج بحل أكله ، وإن أصناب مرضعا أخراء الابتحار أكله ، إلا أن بموحش ، فلابؤخذ إلا تصناب وإن أصناب الظلف ، أو القول فقتله حل ، إذا رضاه وخلصت المرامية إلى اللحج ، وكذا المردى في البش ذا لم يقدر على إخراجه ، والاعلى مقبلجه ، وإذا ذكانه ذكانه الصياب .

فى المنتمى ، بعسر تردى فى شر، فوجاه وجاة بعث أنه لا يجوت سها، فسات لا الوكل، وإن كان مشكلا أكل وفيه أيضاً : رجل ممن عليه معي غير، لوغته، فقتله، أكل لحسه إن كناك لا بفتار عسى أخده، وأراد مذلك ذكياته، وإنه لم يرديه ذكياته، لا يؤكل، وجمعل الصبال غذائة المدر

۱۹۷۳۷ - وفي اللوازب ، نقرة يتعسّر عليها الولادة ، مأدحل صاحبه يده ، وذبح الولاء حل اكله ، وإن حرجه في عبر موضع النامع ، إن كان لا تقدر على سذبحه ، بحل أيضًا ، وإن كان يقدر ، لا يجل - والله أعلم-

العصل العاشر فيما أبين من الصيد

١٩٣٨ - عال. إذا قطع من إلية الشاة قطعة، أو من فخذه، لا يحس، وأهل الحاهفية كانوا يقعلون ذلك، فرد عليهم رسول الفريجيّة، فقال: • ما أبين من الحي فهو ميتة ! ".

۱۹۳۹ - نم الأصل مى جنس هذه المسائل أنه ينظر إن كنان الصيد عا بحيش بدون المبان، فإن المبان مه يؤكل إذا مات من ضربه، أو رميه، والمبان لا يؤكل، وإن كنان الصيد لا يعيش يدون المبان، يؤكل المبان منه، والمبان جمعاً، عناك الأول: إذا فطح قحده، فأبانها، عنال النائل الإدافطع الرأس

وهذا أثنا إنما عرفنا حرمة المسان بالحديث الذي روينا، والحديث بناول المبان من الخي المعلق [والمعلق] "المصرف إلى الكامل، في تاول الحق صدرة وصعى، فإذا كنان المبان الفخذان، أو ما أشهرة ذلك عايميش الصيد بدونه، فهو سان من الحي حقيقة ومعنى، وإذا كان المبان الرأس، وما أشبهه، فهذا مبان من الحي صدورة، ومن المبت معنى؛ ألمه ألا يبقى بعد مثل هذا القطع من الحياة فيه إلا قدر ما يبقى في الخبرج بعد الذبع، وذلك القدر من الحياة غير معنر شرعًا، فكان مبالاً من المبت، فلا يذخل تحت احديث.

١٠٧٤- قال: وثو ضوف صيداً، وصمى، فأبان طائفة من الرأس، إن كان البان أفل من نصف الرأس، إن كان البان أفل من نصف الرأس، لا يوكل البان؛ لأنه يتوهم بقاء الصيد حيًا بعد قطع هذا لقدار إوإن كان المنان بصف لرأس، أو أكثر، يؤكل الكل؛ لأنه لا يتوهم بقاء، حيًا بعد قطع هذا المقدار إلانه ورئان شاء قطع شيئًا منه من موضع يتوهم أن يعيش الصيد بدون ذلك المقطوع، إلا أنه لم يبنه، فهذا على وحهين: إن كانت الإبانة على وجه يحتمل الالتنام والاندمال، يؤكل كنه، وإن كان على وجه لا يحتمل الابتداء، كان بنزل كنه ما دربان منه؛ لأن

⁽⁴⁾ فكره الزيلس في أنصب الرئية (4) (2) موفال: ورزة أحصد وامر أبي شبية وإسحاق بن راهوية والدارس وأبو يعلى هي مساليدهم، والطبوان في مصيصة أن والدارقطني في منته (واخذ توفي المستدرك ، وقال: حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه (وكنهم بلفظ . ما قطع مه البيمة وهي حية فهو حيثة أو قرياً من هذا ملعط.

⁽٢) هكذا في النميخ التي توجد عندما حميعًا، وكان في الأصل. المان مكان الطاني

⁽٣) ما بين المعقوفين سافط من الأصل وأثبتنا من ط وي وف

في الوحد الأول بم توجد الإبالة. لا حقيقة ، ولا حكمًا ، والبت هو المين من الحي ، وهي الموحه النافي وجدت لإبالة معنى ، وإن لم وجد صورة ، والعمرة للمعنى ، وعلى هذا يحرج حدر مقد السائل، في الوقعات

١٠٧٤١ - رجل ديج لشاة، وفطع خالفوم، والأوداج، إلا أن الحياة بافية فيها، فقطع إسمان يصعة منها، يعمل أكل نتك النضعة منها، لأن هذا لبس نبال من الحي؛ لأن ما يقي منها من الحياة غير معير أصلا.

القصل الحادى عشر فى بيع آلة الاصطياد

١٠٧٤٢ - قال شمس الأثمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصيد: إن الصحيح من المذهب أن المعلم وغير المعلم إذا كان بحيث يقبل التعليم سواء في حكم البيع ، حتى قال في التوازل": لو باع الجرو ، جاز بيمه ؛ الله بقبل التعليم ، وإنما الذي لا يجوز ببعه العقور الذي لا يقبل التعليم .

وذكر شمس الأنمة الخلواتي رحمه الله تعالى فصل الكلب الجاهل في موضعين، فكر في أحد الموضعين: أن الكلب مع جهالته لو كان عقوراً، لا نص قيم، وقد اختلف الشايخ قيم، منبع من قال لا قيمة له، ومنهم من قال: له قيمة.

١٠٧٤٣ ــ وذكر في الموضع الآخر : أن ببع الجاهل العقور جائز في ظاهر الرواية ، وفي التواهر : أنه لا يجوز ببعه.

وأما كلب المزابل، ذكرت في ظاهر الرواية أنه لايأس بأكل نسته .

١٠٧٤ - وعن محمد وحمه الله تعالى في النوادر]: أمه قال: لا يحل ثمن كلب الزابل، قال شمس الأثمة السرعسي : وكذلك الأسد إذا كان يقبل التعليم، ويصطاد به ، جاز بيعه ، وإن كان لا يقبل التعليم ، لا يجوز بيعه .

۱۷۶۵ - قال: والفهد والبازى يقبلان النعليم على كل حال، فجاز بيمها لفاك، فأما بيع المنافق، فأما بيع المناور الذي يتنفع به عنجائز بالاتفاق، وعبارة شمس الأنمة الحلواني: أن السنور له ثمن حنيا إذا تمول، وذكر في باب الصيد: أن من قتل كلبًا معلمًا، أو بازًا معلمًا لغيره، فعليه قيمته، وكذلك إذا قتل هرة غيره،

وكل ما ذكرنا أنه يجوز بيعه يجب الضمان بإتلافه، وهية المعلم من الكلاب روصيته جائزة بالإجماع -والله سبحانه وتعالى أعلم-.

الفصل الثاني عشر في المنفرقات

۱۹۷۵ - البيازي العلم إدا أخيد صبيداً، أو قتله، ولا بمرى ما سيال السازي، أو سله إسيان أولا؟ لا يه كا ، وكذلك الكلب على هذا.

1478 و يكره لهم الإبل الجلالة، والعمل عليها وتلك حالها، إلى أن نحيس أيت، وتعلق عليها و يلكون متناً. وإنا كره وتعلق بعلف عيب، والحلالة التي تعناه أن الجيف، ولا تختلط، ويكون متناً. وإنا كره الاستعمال كيلا بتأذي الناس بروائحها، وأما ما يحتلط، ويتناول الجيف، وغير الجيف على وجه لا يطهر ذلك في طمه، فلا بأس بأكل لحمه، والعمل عليها، ألا مرى إلى ما ذكر محمد رحمه مناف تعالى في النوادر: في أن جنبا غلى بلين خنرير، فلا بأس بأكله، لأن ذلك لا يؤثر في المعمد ولا تغير به

و على هذا لا بأس بأكل الدجاج . وإن كان يقع على الجيف (لألها تختلط ، فلا ينغير الحمه ، ولا يتان ، والحكم يدور على هذا المعلى ، وما ذكر في الكتاب : أن الدجاج وحبس ، فذلك في الذي لا يأكل الا الجيف ، فأما الدي بأكل الجيف وغيره ، فالحبس فيه لبس بشرط .

ثم قال: بعيس أيامًا، وقد اختلفت الودايات فيه عن أصحابها رحمهم الله تعالى، عمهم قال، ثلاثون يومًا، وحمم من قال: عشرون، ومنهم من قال: عشرة، وروى الحمس عن أمى حنيفة رحمه لك تعالى أن الإمل فيس أربعون، والبقرة عشرون، والشاة عشرة، واللاجاحة نلائة، وهكد روى عنهم في اللوادر .

وروى من أصحابنا وحمهم الله تعالى في الإن عشروا، وفي البقرة عشرة، وفي البقاة الملاقة أيام، ولى البقاة الملاقة أيام، والأصل أنها تجيس إلى اللاقة أيام، والأصل أنها تجيس إلى الانتوال عنها الرائحة المنتفة، وإنهة أشار في الأصل حيث قال: حتى تزول عنها الرائحة الكربهة، ثم ذكر في الأصل الاكل والعمل عليها، ولم يدكر البيع، وذكر في اللاصل الاكلواد المنتفة، ولم يدكر البيع، وذكر في اللواد المنتفة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفقة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفة المنتفقة المنتفة المنتفة المنتفقة ال

۱۹۷۸ - وعن محمد رحمه الله تعالى: في الجدي يغذى بليز الحمار مرة أو مرتين، أنه لا يكرم، فإذا أكثر كره، حتى تعنق مدة يحدث فيه مثل فئه السمن، وروى أنه لا يكرم؛ لأنه لا يغير، ويجب أن تكون مسألة الجدي هذى بلين الخنزير على الروايتين،

وذكر الحسن في الشاة تشرب خمراً، وما فيه يول، أنه يكوه فبحها ساعتيًّا حتى محس

ثلاثة أبام، وذكر الطحاوي خلاقه.

الجنون إذا خرج حبّاء ولم يكن من الوقت مقدار ما يقدر على نحه ، فيمات يؤكل ، همكذا دكر على نحه ، فيمات يؤكل ، همكذا دكر في النوازل" : وصدًا التفريع على قول أبي يوسف ومحمد رحمههما الله تعالى ، لاعلى قول أبي حبّية وضي الله تعالى عنه ، وقد ذكر ما قبل هذا في انصيد إذا أصابه السهم ، وأدركه صاحبه حبّا ، ولم يتمكن من فبحه لفييق الوقت ، عن شمس الأنمة السرخس أنه لا يحل عندا ، عدل قباس نلك المائة بنفي أن لا يحل هذا أنها .

في "المنتقى": قال محمد رحمه الله تعالى: في الجنين إذا تم يتم خلفه لا يؤكل، وإن تم أكل، ضعر، أو لم يشعر .

١٩٧٤٩ - في "النوارل" أيضًا رجل له شاة حامل. فأراد فبعها، فإن نقاربت الولادة، يكره فبحها؛ لأنه يضبع ما في بطنها من عيو زيادة فاندة؛ لأنه تفارت الولادة، وهذا النفريع إنها بتأتي على قول أبي حنيفة رصي الله تعالى هنه.

۱۹۷۵ - في العيون ، رجل استرى سمكة في خيط مشدود في ماه، فقبضها اقتشري، ثم ناول الخيط البائع، وقال، احتفظها لي، فجاءت سمكة أخرى، فايتلعتها، فههنا مسألتان:

إحداهما "إذا ابتلعت الجانية المتدودون، والجواب قيبة أن الجانية للباتع؛ لأنه هو الدى صادحا، وبحرج السمكة المتدودة (المبراقا" من بطيبا، ويسلم إلى المشترى من عير حيار وإن نقصها الاعلام؛ لأن هذا نقعبان حصل بعد القبض، حتى أو لم يقيض المشترى، والباغي بحاله، يخير المشترى إن نقصها الابتلام.

النسألة الثانية : إذا ابتامت المشدودة الجانبة، رفي مده النسألة هما جميعاً للمستوى « لما قك .

۱۰۷۵۱ - وهيه أيضًا: رجل أوسل كلمه على صيد، فأخطأ، نم عرص له صيد أخر، نقتله، يؤكل، وإن فاته الصيد، فرجع، فعرض له صيد أخر، فقتله، لا يؤكل؛ لأن الرجوع بقض الإرسال، والإرسال شرط حل الأكل.

۱۰۷۵۲ - في أصحموع البوارل: وجد حيوان رأسه ووجهه بشيه السيع، وشعره (۱) مكذا في ف ، وكان في الأمل و أط ، ونشوية وقوايه بشمه الشافة هن بؤكل؟ قال: بلقي بن بديه حمر وكلاً، فإن تشول المحم، لا بؤكل، وإدائناول الخلأبؤكل

١٠٧٥٣ - وبكره الاصطياد للتلهيء وأد يأخده حرفة . وأحدُ الطبر باللها لا بأمر ١٠٠ والنهي محمول على المدت. وتحل تقول: الأولى أنَّ لا يقعل أو ته أعضا أتركدت العبيد من "المحيط" بحمد أنه تعالى

كناب الذيانح

ه أنا الكتاب يشنط على (ربعة فصورية)

الهصل الأول: في بيان أهابة الذابح". العصل المالي. في صفة الركاة.

العصل التابت. في صفه الرقاة... العصل التابت. فيما بذكر ب...

الصفيل الرابع : فيما يتعلق بالتصمية على الديانام .

⁽١/ مكتامي ألط دوكان في الأصار و غير القاملنج بكان للنامج

الفصل الأول في بيان أهلية الذابح

10408 - فنقول . أهلية الكرح من لله ملة التوحيد دعوى واعتفادا، كالمسلم، أو دعرى لا اعتفافاً كالكتبي، ويستوى أديكود الكتابي حرياً، أو ذهباً؛ للسوم قول تمالى: ﴿ وَلَمُنّامُ اللَّهِنَ أُونُوا الكَتِبَ حَلّ لَكُمُ ﴾ [[وفسحة الاخراس حلال، لأنه عاجز عن التسمية الحكم الخراس، ويعتو بالعجر بحكم السيان، وفيحة الصلى الذي يعقل ويضاط حلال.

قوله ، يضبط معناه أنه يضبط سوائط الذبح من فرى الأوداج، وقوله . يعقل، تكذبوا في معناه، قال معض مشايحا و حمهمالله تعالى ، معناه بعض النسمية، وقال يعضهم ، معناه ! أنه يعلم أن حل تذبيحة بالنسمية، وقال بعضهم: معناه أن يعدم أن اخل يقطع الحلقوم والأوداج -والله سحانه وبعالى أعلم

الفصل الثاني في صفة الذكا:

ا ۱۹۷۵ - اعلم بأن الذكاة نوعان ، اختياري حالة انقدون وذلك في اللبة ، وما فوق ذلك إلى اللحيين، هذا هو لقظ العدوري ، وفي الجامع الصغير : لا بأمر بالذبع في لحلق كله أستذو أوسطه ، وأعلاه .

۱۹۷۱ - وفي أفتاوي أهل سمر فندا : اهمام، فيح الشاه في ليلة مظامة، فقطع أعلى الخلقوم، أو أسفل هذه بحرم أكليه ؛ لأنه ديح في غير الملبح ؛ لأنه نهج هو الحلقوم، فإن فظع البعض، في علم، فقطع مرة أخرى الحلقوم قبل أن يمو شام لأول، فهذا على وجهمن: إما إن قطع الأول بتمامه أو فطع شيئًا منه، ففي الوحة الأول لا بحل وبي الوجه الثاني يحل.

4 (4 % - وذكاة اضطراري سال عدم القدرة، يعمل الجرح في أي مكان كان أتم في حالة القدرة إذا فطع الحلقوم والمرىء والمودجان، فقد أثم الذكاة، بإلى فطع الأكتر من ذلك، حل أكله، واختلفت الروايات في تفسيم ذلك، روى الحسن عن أبي حتية قد صلى الله تعالى عنه، وهو فول أبي يوصف الأول؛ إنه إذا قطع الثلاث من الأرمعة، أي نلت ما قطع، فقد قطع الأكتر، تم رجع أبو يوسف على هذا، وقال: لمشرط قطع الخلقوم: والمرى، وأحد الودحان

وعن محمد رحمه لله تعالى أنه بعثير قطع الأكثر عن كل واحد من هذه الأقياء الأربعة . وعنه أيضًا ! إذا قطع الخلفوم، والمرى ، والأكثر من كل الودجين، يحل، وما لا فلاء قال مشايحتا. وهو أصح الجوابات .

4994 - وإذا ذبح الشاذ من قبل الفقاء فإن قطع الأكثر من هذه الأشباء فبل أن يموت. حقت، وإن منت قبل قطع الأكثر من هذه الأشباء، لا يحل، وبكره هذا الفعل؛ لانه خلاف ظلمة، وقبه زيادة إيلام، وإن محر الشاة، أو ذبح الإبل جاز، خصول ما هو القصود، وهو تسبيل الدو المسموح، والسنة حلافه.

۱۰۷۵۹ - وافا صرب نماة بالسيف، وأيان رأسها، حلت، وذلك الفعل مكرره، وإذا فيجها متوجهة لغير القبلة، حلت، لكنه يكره.

الفصلالثالث فيمايذكريه

۱۹۷۹ و ما دبع سن، أو ظفر غيبر مزوع، فيهر ميشة، ولا بأس بأكله إداكان منزوعًا، ولكن يكو، الذبع [بد]، وما أفرى الأوداج، وأبير الدم، فلا بأس بالذبع به، حديثًا كان أو قصاً، تلحديث المعروف" والدأعلم-.

الفصل الرابع فيما يتعلق بالتسمية على ألذ بالح

1976 - إذا منهى على الذياحة الفارسية، يحوز، وإذا قال مكان السحمة، إنه أكبر. أو إقال: سيحان الله أو أن قال الجمد لله، فإن أواديه التسمية، يعمل، وإن أواديه التسبح، أو التحميد، أو الكبر. لا تحل.

وإن فان النَّهم اعفر لي، اللَّهم نقل مني، لا يحل

١٩٧٩ - قال البقالي والسينجا أن يقول السم الله والله أكبر ، و اكر شد س الأنسة الطوائي رحمه الدائمة المراح كتاب العديد المستحد أن يقول: يسم الله الله أكبر - الدون الواز ، وقال الواز يكره الأنه يقطع بعبر التسمية .

١٠٧٦٣ . وردا فيح ثناق وسمى، فهذ على ثلاثة أرجه . إما إن ثم يكن له نية ، أو أراد التسمية على الديح ، وهي هدين الوجهين حل الذيح . وإن أراد فير التسمية على الذيح ، لا يحول الأدلم بأن المأمور به ، والأمور به التسمية على الديم .

١٩٧٤ - روا دكر التسمية بدول ذكر الهام الذارات النسمية ، يحل اللهج ، ويكول عرف الهاد على سبيل الدرخيم ، وإنه صمعوج من كلام العرب ، وإن أو يرد به الله موف لا عمل ، هذير المائين في النوازال .

1973 - وعلى هذارذا قال استماقه وبالم منخصة رسول قدولو قال: معم الفا ومحمد رسول قد أرقال: معم الفاصح بالرسول فقال القال الرجع الحراء وإنا قال: بالمنفض والايحل هكذا ذكر في أالوارل الرقال معصهم الهذا إذا قال بصرف النجرة ويلحق مان كلامة وقال بعضهم! على قياس ما روى عن محمد وحمد الفاتحالي الله لا

⁽¹⁾ المذوالعبارة أن من الم

يرى الخطأ في النحو معتبراً في باب الصلاة، وتحوها لا يحوم القبيح.

ولو قال: بسم افح وصلى الله على محمد، أو قال: صلى الله على محمد بدون الوار، حل الذياح، ولكن يكره ذكك.

١٠٧٦٧ - وفي الليقالي": حل الذبيح إن وافق التسمية الذبح، وقبل: إن أراد بذكر محمد الاشتراك في السمية، لا يحل، وإن أراديه التيرك بلكر محمد، يحل، ويكره ذلك.

١٩٧٦٨ - ويكره أن يدعو بعد النسمية قبل الفيح بالتقبل وغيره، نحو غوله: يسم انه اللّهم تقبل مني، أو يقول: من فلان، أو يقول: اللّهم اختر لي؛ لأن الراجب تحريد التسمية، ولم يجرد النسمية.

وأما إذا دها قبل التسمية، أو دها بعد الذبح 1، فلا يأس به ، وبه ورد الأثر عن رسول الشكافي.

١٠٧٦٩ - وإذا أراد أن يذبح عددًا من الذبانج، لم تجزئه التسمية الأولى عما بعدها.

۱۹۷۷ - ولو أرسل كليه المعلم على صبيد وسمى، أو رمى سهمًا، وسهمًا، فأصاب صبودًا في فور الإرسال، فإنه يحل الكل، والفرق ما ذكرناه في كتاب الصيد.

١٧٧١ - وإنا أنسجع شاة ليذبحها، وأخذ السكين وسمى، ثم ألفي تلك السكين وأخذ أخرى، وذبع بها حل، ولو أخذسهما وسمى، ثم وضع ذلك السهم، ورمى بنيرها، لم يحل بتلك النسمية، والفرق بينهما أن النسمية في ذكاة الاختيار مشروعة على الذبيع، لا على الألف، والذبيع لم يتهل باصنع، إما تبدلك الألف.

۱۰۷۷۲ - وأما في ذكاة الاضطرار: فالنسمية تشرعت على الآلة ، فيان النبي عليه العملاة والسلام قبال لعدي بن حائم: "إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله تعالى عليه فكل وإن شارك كليك كلب أخر فلا تأكل لأفك سعيت على كليك ال¹¹.

فقد شرط النسمية على الآلة، وهو الكلب، وإذا ثبت في الكلب ثبت في السهم؛ لأن السهم نظير الكلب من حيث إنه أله يعمل منفصلا عن صاحبه.

وإذا كانت النسمية مشروعة في ذكاة الاضطوار على الآلة [وتبدلت] وصاد تبدل الآلة

⁽۱) أغرجه البخاري (۱۹۵۸) في كتاب الصيد: داب التسبية على العبد، ومسم في صحيحه (۱۳۰۹) في باب العبيد بالكلاب المعلمة ، وإبن حبيات في صحيحه (۱۹۸۵)، وأثر عوادة في استند، (۱۹۸۸) وأبر داود في است (۱۹۸۸) في كتاب العبد: باب في العبيد، والترمذي (۱۹۲۰) كذلك حي كتاب العبيد، والسائي في است. (۱۹۲۸) كي كتاب على العبيد والدائل في است. (۱۹۲۸) في كتاب العبيد والذائع : باب الأمر بالنسمية عند العبيد، وأحمد في استد، (۱۹۷۷).

م وكاد الأضطرار كندان الأرح في 62. فالأحديات مرن اصحح شدة ليذبحها، وسمر العمر العمر المعرفية وسمر العمر العمر وكاد الأضطرار كندان الأرح في 62. فالأحديات التسمية والاجتراء مها كذائت وإدا أصبح شاء ليدبحها وسمى إلا عدواء مم كنم إسالًا، أو سرحاسات أو حدد سكياً وأو كل لقت أو ما أداء دائل من عمل ولم يكن حلت يتلك التسمية وإزاد طال احتيث وكنر العمل كرعت أثامات وابس في دائل تعنيا بالينظ فيه إلى العادة، إن استكثره الناس في العادة يكون كندراً وواد عائلة على مدائلة على معادلة الكرامية وقد احتلف كندراً واب تعاد على فيها .

۱۹۷۷۳ - رقی أصاحی ام عقرانی ، إذا حدد الشعر و تنقطع للك التسمية من ضو فصل بين ما إذا قال أو كتر

١٩٧٧٤ - وقيد أيضًا - إذا سمى مع القليث الشاق أو المشرق فن يده ومالت من معاجوي : أو [دُرُ] عدم الى مصحفها القطعت تلك النسبة .

١٠٧٧٥ - رفيه: إذا ومع [الذبيع]، وسمى صاحب الأصحية، أوغيره مع بعيز حوالله سيحانه وتعالى أعلم-

⁽١٠) ما بين المعووس سرقط من الأصل الشفاوس طار ووج

كتاب الأضعبة

هذا الكتاب بشتمل على تسعة نصول:

الفصل الأول: في بيان وجوب الأضحية ومن تحب عليه ومن لا تجب.

القصل الثاني " في وجوب الأضحية بالقدر، وما هو في معنه.

الفصل الثالث: في وقت الأصحية.

القصل الرابع، فيما يتعلق بالمكان، والمؤمان.

الفصل الخامس: في ببان ما يجوز في الضحاياء وما لا يجوز، وفي ببان المستحب، والأنشل منها.

الفصل السادس: في الانتفاع بالأضحية.

الفصل السابع. في التضحية عن الغير، وفي التضحية بشاة الغير عن نف.....

الفصل النامن: فيما ينعلن بالشركة في الضحابا.

القصل الناسع: في المطرقات.

الفصل الأول في بيان وجوب الأضحية ومن تجب عليه، ومن لا تجب عليه

١٩٧٧٦ - قال لقدوري في شرحه: الأضحية واجبة هند أصحابنا وحمهم الله تعالى. إلا في إحدى الروايتين عن أبي يوسف. فإنها سنة.

وشرط يجوبها البسارعنا أصحابنا، والموسر في أظاهر الروابة من له ماتنا درهم، أو عشرون ديناراً، أو شيء بلغ ذلك [سوى مسكنه، ومناعه، ومركوبه، وخادمه، في حاجته التي لا يستغنى عنها، فأما ما عدا ذلك إلا من سائمة، أو رقيق، أو خيل، أو مناع للتجارف، أو لعبرها، فره بعنذ به في بساره.

١٩٧٧٧ - وفي "الأجناس"؛ إن جاء يوم الأضحى، وله سائنا درهم، أو أكثر، ولا مال له عيره، فهلك ذلك لا يجب عليه الأضحية، وكللك لونقص هي الاثين.

۱٬۷۷۸ - ولو جا، يوم الأضحى ولا مال له، تم استعاد مالتي درهم، فعليه الأصحية، وإذ كان له عقار ومستغلات ملك فيه.

ختلف المتأخرون من مشايخة وحمهم الله تعالى في اعتبار الله خل، أو قيمة العقار ماثني ترهم، فالزعفراني والمفتيه على الرازي اعتبر فيستها، وأبو على الدقاق وغيره اعتبروا الشحل، واختلفوا فيما بينهم، قال أبوعلى الدقاق: إن كان يفصل من ذلك قوت سنة، فعله الأضحية، ومنهم من قال: قوت شهر، فعني فصل من ذلك قدر ماشي درهم فصاعتًا، فعله الأضحية، ومنهم من قال: إن كان غنها تكفيه، ونكفي هياله، فهو موسر، وإن كان لا تكفيه ولا تكفي عباله، فهو معسر، وإن كان العقار وفقًا عليه، ينظر إن كان فد رجب له في أيام النحو أكثر من ماشي درهم، فعل الأضحية، وإلا فلا أضحية عليه.

١٧٧٩ - وروى اين سماعة عن محمد عن أبي يوسف رحمهما الله تعالى. أنه لاغب الأصحية إلا على من له مائنا درهم فعاعدًا، قملي هذه الرواية سوى بين غني النصاب، وغني الأصحية، وعلى ظاهر الرواية فركي.

والرأة تعتمر موسرة بالنهر إداكان الزوح حنبُ عندهما . وعلى قول أبي حنيدة رضي الله تعالى عبدالآخاز لاتعتم موسوة يدلك.

قبل: هذا الاحتلاف منهم في المعجر الذي يقال له بالقارسية ، وسيمانا ". فأما الؤجل الذي يسمى كابيره فامرأة لانحبر موسرة بظلك ولإحماء

١٠٧٨٠ - وفي أالأحدين : وإن كان حيازًا عبده حيطة ، فيمتها مائد درهم، يتحر به أو ملج فيد تهاماك فرهم، أو فصار عند صامون، أو أشناف، في متها ماتنا درهو، فعليه الأضحية، وإن كان له مصحف فيمنيه مالنا درهم، وهو عن يحسن أن بنو أ ديه، فلا أهدجية عليه د سواء كان يفوأ سه م أو الهاوي لولا بقرأيا ولايستعمله ، وإن كان لا يحسن أب يقرأ ميه . فعله الأضمنة

١٠٧٨١ - وإذ كان له ولد صغير حيس الصحف، يسلمه إلى الأمشاة فسلمه، فعليه الأصحبة، وكنت العلم والحديث من مصحف الفراد في هذا الحكس

١٠٧٨٢ - وإن كان الرجار هيك، وله أولاد صعاره وليم الأولاد مال، فلهم عليه أن يضبحي عبر أولاده في طاهر الرواية، وروى الحسن عن أمي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن عليه ذلك ، وقد قبل أنضًا عند أبي حنيفة وأبي بوسم ، رحمها ما لله تعاني : بذر مع دنت ، وعند محمد وزفي البس عليه دلك.

وإن كان للاولاد مال، وكبر شبص الأنمة المرخيس. قال بعص مشابخيا وجمهم انه تعالى: عني لأب والوصى أن يضبحي عنه من ماله عبد أبي حليفة وضي الله تعالى عنه. والأصلح أنه ليس عليه ذلك! لأن القربة إن نقم بيراقة اندم، والتصلاق بعده تطوع، وذلك لا يجوز في مان الصعير ، ورقا لا يمكنه أن بأكل الحميع ، والبيع يتعذر ، فلهذا لم يجب ، وذكر شاهد الأندة احلواني؛ أن مني أبي حنيفة وأني بوسف رحمهم الفائمالي: يجب في مالعا وإن صحى عن نصبه الأب لم يضمن وحسامهما رحمه الله تعالى الابجب في ماله ، وإن ضعى الأب ضمن.

قال المقدوري في شرحه: والصحيح أن بقال بأنه بصبحي عنه من مانه، وبأكل الصبي حمد ما يحكنه ، وبينا و بالبدفي ما ينتفع بعينه ، على ما يالي بيانه -إن شاه الله تعالى-.

١٠٧٨٣ - وذكر الصدر الشهيداني الشرح الأصاحي للزعفراني : أنه بذا كان للأولاد مال ففي صاهر الرواية أنه لا يحب على الأب والرصي أنا يضبحي من ماله ، فإنا فعل الأب أو

١١٥) صالحان وجميلان يعمى احتلاف الصالحين

الوصى ذلك صدمن. وروى الحسن عن أبي حيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أذا على الأب أو الوصى الايفسحي من ذلك، وعبد صحمت وزعر ليس له ذلك، عبار فعال الأب أو لوصى ذلك، فعلى دول محمد وزور وحمهما الله ثمالي على ما روام الحسن يجب الضمان. و أما على فرل أبي حربمة ولي يوسف: فالأب لا يضمن بلاخلاف على كل حال.

4 ۱۹۷۸ - وفي الرصى احتف التنابع وجمهم الله تعلى بيه ، بعضهم قالوا: إن كان الصبى بأكل ، فلا ضمان على الرحمي، وإن كان لا يأكل، تعليم نضمان، فرق هذا القائل بيز الآب والرصى من حيث إن تصوف الرحمي إنما يضاد على الصبي إدا كان الصنعير سيه نقع ظاهر ، وإها يكون تعما ظاهراً إذا كان الصبي بأكل، أما تصرف الآب هإنما لا يتقاد إذا كان ضاراً، ولا نساء ههنا

و منهم من قال ۱۷ صحاب على الوصى على كل حال، كما لا ضمان على الأب، قال رحمه قائمالي وعليه القوى

١٠٧٨٥ - و من كان موسواً هي النساء أيام النجر، قلم يصبح، حتى اهتقر قبل مصلي أيام النجر، سقط عنه الأضاحية، وكذلك إذا أنفل، حتى النقض النصاب.

وإن افتقر بعد مصى أبام النحر، ثم يسقط عنه التصدق بقيسة الشاة [وكذلك إذا كان موسراً في أبام النحر، فلم يضع، حتى مات فيل مصى أبام النحر، سقطت عنه الأنسجيه، حتى لا يجب عاب الإيصاء.

١٩٧٨٦ - ولو ماك بماد مضى أيام النجراء لم يسقط عنه النصيدق نفيدة الشاة } أأحسى لزمه الإيماد به ، وتمرة إلى أن الوجوب بتعاق بأخر الوقت ، كما في الصلاة .

وعن أبي حنيفة رضي الله تحالي عنه : في الموسو إذا ولما له ولما في أيام النحراء يضبحي عنه ما لم قض أبام النحرة بناء على ما قدما : إن فوجوت بأحر الوقت .

وعلى أهل السواد الأضحية ، يحلات الجمعة ، وصلاة العيد، لأن اللصر هنك شرط، ولا تذلك في الأنسجية.

۱۹۷۸۷ و لا تضحیه علی السافر ، وإنا كانانه أو لاد، و بعضهم معد، و بعضهم فی الصر ، فلیس علیه أن يضمهم فی الصر ، فلیس علی الترمین فی المصر ، فلیس علی الترمین فی المصر ، و هذا علی فروایة التی توجب الأضحیة علی الات عن الولد الصغیر ، و عنبر حال من بصحی عد، لا حال المصحی فی الفدوری الموفق المتنفی : إذا اشتری فدة بضحی بها، فسافر فی

⁽¹⁾ أبينت هذه العيارة من جميع النسج التي عبلها

أيام الأضحية قبل أن يضحي بها، فله أن يبيعها، علل، فقال: لأنه صار في حال سقط عنه الأضحية. أشار إلى أن الوجوب بأخر الوقت. وهو في أخر الوقت مسافر، ولا أضعية على المبافرين - والله أعلم-.

الغصل الثاني في وجوب الأضحية بالنذر، وما هوفي معناء

١٠٧٨٨ - جمع أصبحابنا وحميهم الله تعالى أن الشاة تصير واجبة الأضحية بالنفر ، بأن قان: فه تعالى على أن أضحى هذه الشاة، وأجمعوا على أنها لا تصير واحبة الأضحية عجرًد النقة ، مان موى أن يضحى هذه الشاة، ولم يذكر بلسانه شيئًا.

وهل تصيير واحية الأضحية بالشراه بنية الأضحية؟ قال. إن كنان المُشترى غنيًّا » الانصير واجية الأضحية بانقاق الروايات كلها، حتى تو باعها، واشترى أخرى والثابة شر من الأولى جاز، ولا يجب عليه شيء.

وإن كان المشترى فقيراً ، ذكر شيخ الإسلام خواهم والمرحمة أقه تعالى في شرح كتاب الأضحية : أن في ظاهر الرواية أصحابا تصير واجبة الأضحية ، وروى الزعمرالي عن أصحابنا آنها لا تصير واجبة ، وإلى هذا الشار لسمس الأثمة السرخسي : في "شرحه وذكر شمس الأثمة المسرخين : في "شرحه وذكر شمس الأثمة الخلواني [آن] في ظاهر رواية أصحابنا لا تصير واجبة الأضحية ، وذكر الطحاوي في مختصره : أنها تصير واجبة .

و أن إذا صرّح بلسانه وقت الشراء ، أنه اشتوقعا ليضحى بها، فقد ذكر شمس الأنمة الحلواني : أنها تصير واجبة .

۱۰۷۸۹ - ذكره الزعفوالي في أضاحيه " رجل اشترى أصحية، و أوجبها للأضحية، فضلت مده نم الشعرية، فضلت منها، و أوجبها أضحية الحري، ثم وجد الأولى، قال. إن كان أوجب الأخرى إيحابًا مستأنف، فعليه أن يضحى بها، وإن كان أوجبها بقالا عن الأولى، فله أن يفيح أيهما شاه، ولم يقصل بين الفقيء والفقير.

۱۹۷۹ - وفي فناوى أهل سعرفند : القفير إذا اشترى أضحية، فسرفت، فاشترى أخرى مكانها، تم وجد الأولى فقياً، والفرق أحرى مكانها، تم وجد الأولى، فعليه أن يضحى بهما، فرق بنه وبين ما إذا كان فقياً، والفرق أن الوحوب على القفير بالشراء، والشراء قد تعذره فشعار الوجوب على الغني بإيجاب المترع، والشرع لم يوحب الأصحية ولا واحدة.

- ۱۰۷۹۱ - وقیه ایضاً: الفقیر إذا اشتری أضبحیة قصلت، فلیس علیه أن پشتری مكانها أخری، ولو كان غیناً ، فعلیه ذلك؛ لأن الوجوب علی انفقیر بالشراء، والشراء بشاول هذا الُمِنَ ، فوحب التصحيمَ لهذا الدين ، فيستمَّ الوحوب بمالاكم، أما الوجوب على العلى . فإبحاب الشرع ، والشرع لم يا جداء التصحية لهذا المين، فلا يسقط الوحوب لهلاكم.

١٩٧٩ - وإذا تترى أصحرة وبدعها ، حتى جاز البيع بي ظاهر رواية أستحب ، ثم اعترى منتها، و فسحى بها، على كانت التالية مثل الأولى ، أو حيراً منها حاز ، والإبلزمة شيء احراء وإن كانت نائلة شراً من الأولى ، فعله أن يتصدق نفصل الفيمة .

عال شميس الأثمة الميرخيس في شرحه . من أصبحات من قال. هذا إذ كان الرجل فقيراً ، قامة إذا كان فنها عن يحب عليه الاصحية ، فنيس عليه ان بنصدق بقض الفيسة ؛ لأن في حق العبي الوجوب عليه بإيجاب الشرع ، فلا يقعن بتعينه في هذا المحل ، ألا بري أبها لو عاكات ، يقيت الاصحية عليه؟ فإذا كان ما صحيء عامحلا صافحاً ، لم يلزمه ضيء اخر

وأما الفقيرة عليس منيه أضحية نمرعًا، ورغا نزمه بالتزامه في هذا المحل بعينه ، ولهذا نوهلكت نم للزمه شيء أخره فإذا استقطل لنفسه قبدً في التزمه ، كان عليه أنا يتصدق به

قال الشبيع ، والأصبع عندي أقداحوات فيهما سوءه لأنا الأصلحية إداكان واجلة على لغني في ذهبه ، فهو متدكل من نعين الواجب في الحل، فينعين بنفسه ""في إهدا اللحن من حيث فقر الذلية ؛ لأنه تدري، وإداكان لا يتعين من حيث قراغ الذمة

١٩٧٩٣ - رجل أوجب على نفسه عشر أضحيات قالوه: لا بلزمه إلا الثان، لأن الألر جله بالانتين، مكد: دكر في الانوازل فالدالصدر أشهره في وافعاده : والطاهر أنه يجب لكواره وأنه أوجب على نصه ما قدتمالي من جنسه واجب.

1998 - في الحاوي - بكر هشام في النواتره أعلى محمه رحمه العادمالي: ١٠١٥ و فيح شاته لا بأكل منها النافر، وأنو أكل، فعليه فيمة ما أكل، وفي أضاحي أنو عفراني إذ قال: فه على أن أضحى بشاة في أيام النجر، فإن كان موسرًا، فعليه أن يصحى بنستير، إلا أن بعلى بالإيجاب ما بحب عنه - لأن المدر إيجاب، والإيجاب بنصرف إلى غير الوجوب ظاهرًا

اللا ترى أنَّا من قال. فه تعالى على جبح له كان عليه حجدتك حسجة الإسلام، وما الوجه على بعدد إلا إذا عني بالإنجاب ما هو واجب عليه . كذا ههما.

قابل كان وقيرًا؛ فعاليه شباه، قابل أسبر كان عليه تساتات، ما فوحب بالنفر، وما أرجب عند البسار، كذا فهنا حرائه أعلم .

٥١) وفي ۾ انت

الفصل الثالث في وقت الأصحبة

۱۹۹۵ م و قت الأصلحية ثلابة أباء: اليوم العاشر ، و حادي هشر ، والديني عشر س دي الحجلة، فإذا غربت الشمس من أبوع التلي عشر لا تجاز الأضحية منا دلك، وأعمالها أوجاء قال على رضي نه تعالى صدار اللحر تلانة أباء فقطاعة أوجاء

الم ۱۹۷۹ من قال في الأجلاس : أول وب الاضحية لاهل السواد طلوع الصعر المالي من يو دائد و بي حق أهل القدر عداد برخ الإسام من صلاة العداد بوه اللهجي، ولحر وقت النسخ مدتوى أبه أهل مسواد، وأهل الممر ، قال تمه أيضاً: والرقب المستحب للمح الأصاعية في حو أهل السواد عمد طلوع الشمس، وفي حق أهل النمار بعد حقلة الإسام، ولوثيج بعد الصلاة قيار الخمية، جزر .

1999 - وفكر في الإملام : هن محسد بن الجسان عن أن حديثة إصلى التعليمان عند ولو فرح بعد أن ينتشهد الإصام فيق أن سنام ، جن من أصحيت و قد أسام، وقبل أن ينشهد الإسم لا يجول وفي الحلوى : إن فيح بعد ما تسهد الاسم قبل أن سبلوه الاسعور . وفي والله الحرز ، وقد أساد، قال تهم ، الأول أصحر .

1994 - وفي أصاحي تبرعفونني ، يوضيحي بعدديا فعد لإمام فدر لتشهد، تم يعيزعنديا وصدا لهمن بحري

1994 - وهي الأجناس أنو صلى الإمام صلاة الديد عني عبر وصود والديدام مد حتى هذه وضح الدس و مالز من أنسجيتهم و سواه علسوا قبل تعرق الداري أو ودادم توقيم و وداي مام الاسام دانك، ودادن بالصلاة المحسدها، فمن ديخ قبل أن يعلم دلك العني ذلك الإسام - أجرأه، ومن ذاح به الماعدي الزائرج قبل الروان، لا يتحور ، وإن ناج بعد الرواك، حالة الأنه وصت مدادوة والإمادي

۱۹۶۰ معنى المواقعات الإدافر الإماويوم العبد الصلام، يتنعى للدس أنا يؤخروا، والتضحية إلى وقت الروائد الأنافير من الصلاء مرامره، وذا بالت طبيلاد، إذا سيهاك، أو عسدًا الخبر بهم متصحيم في هذا اليواره فإنا حرح الإماديان التداداء من العداء أو من مدا العدد فضحي انتاس قبل أنا يتبني [الإمام] أو بعدما صدي، جاوة الأنا الشمس إذا الت في البوم الأول، فنات الوقت المسنون، وإنما يصلي الإسام في البوم الثاني والشائت على وجه القضاد، فلا يظهر ذلك من حق التضحية .

١٠٨٠١ - قررُ الأجناس : لو توك أهرُ المصر صلاة العبد لفنته ، أو لعدم الأمير من قبل السلطان، لا يجوز الأضحية إلا بعد الزوال، وفي البوم الثاني والثالث يجوز قبل الزوال.

وفي الحاوي قبل: لا يجوز في اليوم الثاني والثالث [أيضا] إلا بعد الزوال، قال حياجب الحاوي": قال القاضي الإمام على السفدي رحمه الله تعالى: الفول الأول أنب جمع بين ما إذا كيان تزك الصيلاة لفيتة وقعت في المصيرة وبين ما إذا لم يكن ثمه أمير من قبل السلطان، وأجاب بجواب واحد فيهما أنه لا يجوز الأضحية في هذا اليوم إلا بعدالزوال.

١٠٨٠٢ - وفي "الواقعات"؛ لو أن بلدة وقعت فيها فترة، وليريش فيها من بصلى بهم صلاة العيد، فضحوا بعد فلوع الفجر جاز ؛ لأن البلدة في هذا الحكم ممارت كالسواد، في الأضاحي للزعفراني: وإذا وقعت ثنة في المصر، ولم بكن بها إمام من قبل السلطان يصلي بهم صلاة العبد، القباس أن يكون وقت الأنسجية لهم بعد طلوع الفحر، وفي الاستحسان بعد ذوال الشمسي.

١٠٨٠۴ - وفيه أيضًا: لو ذبح أضحية بعد زوال الشمس من يوم عرقة فيما يري أنه يوم عرفة، ثم تبين أنه يوم النحر، جازت الأضحية؛ لأنه تبين أنه ضحى في وقته، ولو ذبح قبل الصلاة، وهو يرى أنه يوم النحر ، ثم تبين أنه اليوم الثاني، أجزأه من الأضحية أيضًا؟ لما دې تا .

١٠٨٠٤- إذا استخلف الإمام أن يصل بالضعفة في اللسجد) الجامع، وخوج ينقسه إلى الجبيانة (مع الأفرياء، فضيعي رجل بعد صامعيوف أهل المسبعد قبل أن يصلي أهل الجبانة أنَّ القياس أن لا يجوزه وفي الاستحسان؛ يجوزه ذكر القياس والاستحسان في الأصل، رإن ضحى بعد ما فرغ أهل الجبانة، قبل: في هذه الصورة يجور قباسًا، واستحسابًا، وقيل: القياس والاستحمان فيهما واحد.

قال شمس الأنمة الحلواني: هذا إذا ضحى رجل من الفريق الذي [صلى، أما إذا ضحى رجل من الفريق الذي إلا لم يصل، قلم تجز أضحبته فياسًا، واستحسانًا.

⁽١) ما من المقوفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

⁽١) ما بين المغرفين ساقط من الأصل رأتينناه من ظ وم وف.

1940 - في الأضاحي للزعفواني أن إذ خسعي رجل من التاحية التي صبي قيماء أو من الناحية الأخرى جازه وذكر القدوري . لو استحلف الإمام من بصالي بصحفة الناس في المصيرة فيصلي أحد المستحدين أيسما كان، جازت الأضبحيية، ولم يذكر القيماس والاستحمان.

١٩٩٦ - ولا تجوز النضيحية في اللينة الأولى من أيام النحر، ويجوز في الليله النائية والثالثة، فلم تجعل الليلة الأولى ههنا ثبعاً للنهار الآتي، إعافعل كذلك رفقاً بالناس حتى لا يعوتهم الحج لو وقفوا في الليلة الأولى من يوم النحر.

١٩٩٧ - في "واقدهات الناطفي: إذا وقع الشك في يوم الأضحي، فأحب إلى أن الايؤجر الدبح إلى اليوم الثالث؛ لأنه يحتسل أنه يقع في غير وقته، فإنه أحو فأحب إلى أن يتصدق بذلك كله، ولا يأكل، ويتصدق تما هو المنبوح وغير المنبوح؛ لأنه تو وقع في غير وقته، لا يحرج عن العهدة إلا بذلك، ولو اشترى أضحية في اليوم الثالث، والمسألة بحالها، ليس عنيه شيء؛ لأنه وقع الاحتمال في الوجوب

1994 - في النوازل الإمام إذا صلى العيديوم عرفة، وضحى الناس، فهذا على وجهين: إما أن يشهد عنده شهود على حلال في الحجة ، أو لم يشهدوا، فعي الوجه الأول جازت العيلاة والتضحية الأن المجوز عن هذا الحطأ غير ممكن ، والتداوك غير ممكن غالبًا. فيحكم بالجواز، صبانة الحميع المسلمين، ومتى جازت الصلاة، حارث التصحية ضرورة. في الحجم بالجواز، صبانة الحميع المسلمين، ومتى جازت الصلاة، حارث التصحية ضرورة. وفي الوجه الثاني لا يجود ؛ لأنه لا ضرورة إلى التجويز، ومنى لم تحيز الصلاة، لا تجهز على الاضحية ألى فمنى لم يجز ، فهذا على وحرة مو في وقت الصلاة، وفي الوجه الثاني السألة على فسمين؛ إما أن يضحى قبل الدوال، أو يعد الزوال، قان ضحى قبل الروال، قان كال يرجو أن الإمام بعيدية.

هذا كله إذا تين أنه يوم عرفة ، أما إذا قم يتبين ، لكن شكرا فيه في الوجه الأول ، وهو ما إذا شهدوا به هنده لهم أن يضحوا من الغد من أول لعدا ؛ لأنه لو تبين كان لهم ذلك ، فهذا أحق ، وفي الرجه التنافي ، وهو ما إذا لم يشهدوا عنده الاحتياط أن يضحوا من الغديعد الزوال ؛ لأن وجاه للصلاة إنما يتعلع من الغديد الزون .

٤٠٦ ما بين المعقوفين سائط من الأصل و كيشاه من ظام وف.

القصل الرابع فيمايتعلق بالكان والزمان

١٩٠٩ - قان القدوري. أو أن رجلًا من أهل السواد دخل للصم العدلاة الأفسحي، وأمو أهله أل يضحوا عنه ، جار أن يليحوا عنه بعد طلوع الفجر ، قال محمد وحمه الله تعالى : أنظر في هذا إلى موضع الذبح دود المذبوح عند، وقو كانه الرجل بالسواد، وأصله باللهبر، فم يجز نعج الأضحية عنه ولا بعد صلاة الإمام، ومكذا روى عن أبي وسف رحمه الله تعالى، وروى عنيما أيضًا " أن الرجل إذا كان هي مصر ، وأهله في مصر أخر . فكتب إليهم أن يضبحوا حه و فإنه يعسر مكان الفيسعة ينبغي أن يضحو ابعد صلاة الإمام في للسر الذي تفيح فيه. وروى عن احس أنه قال: لا تجوز التضحية حتى يصلي في الصوبن جميعًا احتياطًا.

١٠٨١٠ - وإذا أراد الصوي بالا يتعجل اللحم في يوم الأنسجية ، يُشفي أن يأمر وإخراج الأصحية إلى بعض هذه الصور، فيضحى هناك قبل الصلاة، فيجوز اعتمراً لكان الأضحية.

١٠٨٦٠ - ذكر الفضلي في فتتواه : وإذا مضي أيام السحر، فقد فاته اللسوع الأن الاراقة وما عرفت في زمان مخصوص ، ولكن بلزم التصدق بقيسة الأضحية إذا كان تين يحم عليه الأضحية، فإن كان أو حب شاذ بعينها، أو الشرى ليصحى بها، قلم يفعل حتى مفتت أيام المحر تصدق بها حية؛ لأنه تعدر إقامة القربة من حيث الذبح، لقوات الرقت، والتصدق في ماب الأضحية، وإنا لم يكن وكنَّاء ولكن له مدخل فيه، وأنه فرية معقولة، ببجعل أصلاحند تعذر إقامة الفرية بالذبح، مرجب التصفق ولا يجوز الأكل منه؟ لأن فعل التصدق الفنت أصلا في هذا البات، والصدقات للفقراء دون الأعباء، فإن باصهاء تصدق عميها؛ لأن اللمن مدل عنها، فيلزمه التصدق به حث، وقوع العجز عن التصدق بمينها ماليم.

١٠٨١٢ - وفي الأضاحي للنزعفراني الاشترى أضحية، فأوحبها، فبراعها، ولم يضح سدنها حتى مغبي أمام التحرء تصدق يقيسة التي باحء وإذائم يبعها حتى مضت أيام الدحوء تصدق ليها حبة، فإن فيحها وتصدق بالحسهاء جاز، فإن كان فيمتها حية أكثر، مصدق؟ " بالفضل، ولو أكل منها شيٌّ ، غرم فيمته ، لأنه فوت المبدل، فيجب عليه اليدل، فإن المويغهل ذلك حتى جاء أيام محر أخواد فضحي مهدفي العام الأول، المويجزة الأن إراقة الدم

١١) مربع للمفوفين سافط من الأصل وأثبتناه من طارم وم.

عرفت قربة النعل. والنص شرعها قربة أناه بالإمضاء، وإلا كال باعها بعد ما مضت أيام التحر تصدق بشنها، فإن ناعها ها يتغابن الناس فيه أجزأه، عا لا يتغابن الناس ميه، تصدق بالغضر والقاعنيان

الفصل الخامس في بيان ما يجوز من الضحايا، وما لا يجوز وفي بيان المستحب منها، والأفضل فيها

١٩٨٣ - ويعزي في الاضحية الشيء فصاعدا من كل شيء، ولا يجزئ ما دون دلك من ألله على المساورة الله المنظر من كل شيء الله الجدع من الضأن إذا كان عطيماً ، ومعناه أنه إذا اختلط مع المثان، يظن الناظر البع أنه ثني أنه الحفظ الذي أن عليه أقتل السبعة أضهر ، وطعن من الثانية ، وهو قول أهل الفقاء، واللي من العلم الذي تم تع طعن من عليه سنة ، وطعن في الشادية ، ومن الإبل الذي تم تع سنان، وطعن في السادسة . هذا كله تول أهل الفقة .

1941 - ولا بأس باخصى والجماء، وهي الشاة التي لا فرنانها، أو مكسورة القرن، والجرباء إذا كانت سمينة، والشولاء وهي المحتوسة إذا كانت سمينة، والسوجاء إذا كانت تمثينة، والسوجاء إذا كانت تمثين، فلا بأس بها، وإذا كانت لا نفوم ولا غشى لا يحوز، وهو المراد من الرجاء اللبي عرجها الذكور في الحديث، قال مشايخا وحمهم الله تعالى: إذا كانت غشى بنالات تواثم وغالق المرابع عنى الأرض المنابعة إلى يجوز، وإذا كانت نضع الرابع عنى الأرض المنابعة إلى السال، لا يجوز،

۱۰۸۱۵ - ولا تجزئ العجباء، ولا العبراء، وهي ذاهية إحدى العبين كسافه، ولا التي ليس لها أنتان، أو إحدى الأذين، ولا مقطوعة الألب، وإن كانت سفيرة الأدبان، جاز، وروي، أسبد من عمروعي محمد وحمه الله تعالى ما كم يخلق بها أذنان بجوز.

وفي الضحايا للحسن من رياد. قال أبو حيفة رضي الله حالي عدد حاز إذا خالفت بالا أذابر، وفي أزيادات نوادر هشام : قال أبو حيفة رحمه الله تعالى: إذا كانت لها أذان صغيران يجوز بعد أن يسمى أذان، وإذا كان لها أنبه صغيرة خلقة تشبه الذنب، قال محمد رحمه الله تعالى: تجزئ، وإن لم يكن لها ذلب، ولا ألية خالفة، قال محمد: لا تجزئ، بحنزلة ما لم يحلق لها أحد العينين.

وأما الحشماء وهي التي لا أمشال لها، فقد روى عشام عن أبي يرسم: أنه لايجوز،

حسوا، كسات تعلقات، أو لا تعلقات، وإذا بفي معض أستامها إن كسات تعلقات با بفي من الأستان، جساز، وما لا فلاه و لا تجزئ المعجفاء التي لا تنفي، ولا المريضة البين مرضها، ولا الجلالة لذي تأكن الجيف، ولا تأكل عبوه،

١٠٩١٧ - ولا مانس بالفيق في الأذن. والكون وهي الدسمة، وهي الشفيد في الأدن. وروى أبو سيسمان عن سخسمار حسم الله تعالى: لا أنس بالشابقة، وهي التي فق أذنما من حلقها. وتم يصل الشن إلى قدامها، وبالشرقاء وهي التي قطع من وسط أذنما، فنقذ الخرق إلى الحائما: لأخور.

1941 وإذا ذهب بعض البين الواسدة، أو يعلى الأذل لواحدة، أو يعلى الأذل لواحدة، أو يعلى الآلية ، أو يعلى الذلك، والأضحية أأأ وتكلمو في حد العامل بن اذات والكثورة فالزلاد على النطف كثير الأرجياع، وأن النطف فظاهر مناهم الأثير، وأما ما دول النطف فق المنافذ، فهو فليل مناهم، وعد أبى حيثة رحمه الله تعالى، فقال فولى منال قولك، ولا بأس بنهم وقاة إذا للى الإيجزي الإيجزي الجدعاء وهي منظوعة إذا للى الإيجزي الجدعاء وهي منظوعة الألف، ولا التي بس ضوعها

ومن المتسابخ من بذكر في هذا أنه صل أصالانا ويفاول الافي عبب يزول المثناء ما فاعلى الكمال، يمنع الأفسحية، وما لا يكون بهذه الصفة، لا يمنع

1949 - ثم كل عبب تنع الأضحية، ففي حق للومير يستوي أن مشترب كذالك، أو بشتريها وهي سليمة، فصارت معبوبة مذلك العبب، لا يجود على كل حال، وفي حق المحسر بحود على كل حال؛ لأن في حي الموسو الوحوب في الفحة بصفة الكمال، فلا يشأدي بالماقعرا، فأما في حي الموسر ولا وحوب في المامة، وإذا يشب الحيق في العين، فيشأدي بالعين هلى أي صفة ما كانت، وبه ورد الأثر عن على رضي الله تعالى عنه.

1989 - وإن أصابها شيء من الديوب في اصطرابها حين أصحمها للفعم، وفيحها على مكانه جاز استحمالًا. وإذا الفلت، تم أخلت وصحت، ووي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول أنها إذا أخدت من فوره ذلك جاز، وإلا فلاء وعن محمد: أنه معود في الحالم بعد أن تكون التضاحة في وقت الأصحية. ۱۹۹۴ - ولا پنجسور شي، من الوحش، أحد و حدم الراتو حتى، ويفسر الوحش وأشباههم، وإن ألفت، وفي المتوقد بين الوحتي والأهلي بعشر الأم، إن كانت الأم وحشية لا غزي في الأصحية، وإن كانت أهلية نهرئ.

ويجزئ اجامو بو هي الأضحية عز سيعة ؛ لأنه نوع من البقر، والحصل أفضل من الفحل الأنه أطيب لحدًا.

قال الشبخ أبر محمد الحرصين رحمه الله تعالى الرمزة أفضل من الشاذفي الأدرجية إذا استونا في الفيسة (لانها أعظم وأكذر : والساة أهمان من سبح النفرة إذا استونا في الفيسة واللحم، لأن خم الشاة الفضل! من سبح لنفرة، وإذا كان سبع البقرة أكثر خماء فسبح البقرة انفيل. والأصل في هذا أنهما إذا استوبا في القيمة واللحم، فأطبيهما لحمد أفضل، وإذا الختلفا في الفيمة والمنحود فالفاضل أولى

1984 وإن ثان الخصل الفيال الفحل بعد ين و فلك فيمته الصل من خصى لحمسة عشره وإن ثان الخصل أفي خمه الفحل بعد ين و فلك فيمته الصل من خصى لحمسة فلك أن أفضل و وثا استوبا في المبحة واللحمة فلك أفضل و وثان أفضل و وثان المنتجة الكش أفضل و وثان المنتجة الترقيمة أو حدًا بهد أفضل و والقائل من الفيان أفضل إذا المناب الإلا أفضل المبار والمنتجة المنتجة المنتجة والمنتجة والمنتجة والمنتجة المنتجة المنتجة المنتجة المنتجة المنتجة المنتجة والمنتجة المنتجة المنتخة المنتجة المنت

1987 - وفي أفقاري أني اللبت ، شواء الأضحية شلاتين درهما شاتان أقضل من شراء واحدت فال أوشراء الواحدة بعشراس أفضى من شراء شاتين بعشرين و لأن سلائين درهما يوجد شاتان على ما يحب من قسال الأضحية في المن والكنر ، ولا يوجد مشرين كمالك ، حتى لو وجد كان شراء الشائل أفضالي [ولو لم يوجد سلائين كفظا، كان شواء الواحد أفضل"].

۱۰۸۲۳ في فتاوي أهل سمرتبد ، الأفضل أن بضحي الرجل ساء بدا فدر عليه، وإن لم يفتار موص إلى غيره، وقد صح أن رسول لله ﷺ ولي البعص بنفسه، وولى عللًا وضي الله تعالى عند النافي، وحكن أنا أبا حنيفة رضي الله تعالى عند فعل بنفسه

⁽١٠) ولي تسخيل أم أنو أف أن أطيب مكان أفصل،

⁷⁸⁾ ما بين المشرفين منافط من "أناصل وأنساء من طارع وعما

1938 - ويستحب للمضحى أن يأكل من أصحيته ، ويظهم منه غيره ، وإن أكل الكل أو أطهم الله غيره ، وإن أكل الكل أو أطهم الكن ويهد منه ما أماه لغنى أو أطهم الكن كان حائزاً واسعاً ، ويحوز أن يطهم منه الغني أو فقير ، أو مستب الو فهي ، والأباس أن يحبس المضحى الحمها ، ويدحر كم شاه الان المدة . والصدقة الخضل الا أن يكون الرجل فا عيال ، فالأفضل أن يدعه أعباله ، ويوسع به عليهم . حدد الجملة في أضاحى الزعفراني .

۱۰۸۲۵ و روی بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : في رحل له تسعة من العيال وهو العاشر ، فضحي بعشر من الفتح عن نفسه رعن عياله ، ولا بنوي بعينها ، لكن ينوي العشرة منهم ومنه ، جار في الاستحمال ، وهو قول آبي سنفة رحمه الله تعالى .

الفصل السادس في الانتفاع بالأضحية

١٩٨٦٦ - يكروله أن يحلب الأصحية، ويحز صوفها قبل الديح، وينتفع بدد لأن الخلب والجز نفويت جزء منها، وقد النزم النضيعية مجميع أجزاءها، فلا يحوز له أن ينعسن شبئاً مها، وإن فعل دلك تصدق بها.

من أصحابنا رحمهم الله نصالي من قبال: بأن هذا في الشياة التي أوجيهها، وليست يواجية ، كالمسر إذا اشترى أضحية ، فأما الموسر إذا هين أضحية ، فلا بأس باخلب والجزاء الأن الوجوب فم يتعين فيها ، وإنما هو واجب في ذمته ، ويسقط عنه بالذبح ، فقبل الذبح صاوت هي وغيرها سواء .

۱۹۸۷ - قال: وإذا ذبحها في وقتها، جاز له أن بحلب لبنها، وبجر صوفها، ويسقع بعد لأن القرنة أنست بالذبح، والقرنة والانتفاع معد إقامة الفرية مطلق، كالأكل، وإن كان في ضرعها لبن، وهو يخاف تصبح ضرعها بلنا، البارد لبنتفس اللت، فلابتأذى به، إلا أن حقا إلها بنتقم إذا كان بقرت من أيام النحر، فأما إذا كان بالبعد، فلا يفيد هذا؛ لأن الذي يترل ثانبً ونالتًا بعد ما يستقس، ولكن يبغى أن يحلبها، وينصدق باللن، كالهدى إذا عطب قبل أن يبغى مداء، وناصدق باللن، كالهدى إذا عطب قبل أن يبغ محله، فإن عليه أن يذبها يقدرها

۱۰۸۲۸ - ویجرز الانتفاع محلدالاضحیة، وهدی الله و التطرع بأن بتخدها فروا، أو مساطأ، أو جراماً، أو غرمالا، أو نطعاً، وله أن بشتری به مناع البیت، كالغربال، والمنظل، والفرمة، والكساء، والخف، وكدلك له أن يشتری به توباً بليسه، ولايشتری به الحمل والمروى، وكذلك لا يشتری به اللحم.

١٠٨٢٩ - ولا بأس بييعه بالدراهم لينصدق بها، وليس له بيعها بالدراهم لينفقه على نفسه، ولو فعل ذلك تصدق يشنها. لو أواد يبع لهم الأضحية لينصا،ق بثمنها، ليس له ذلك، وليس له في اللحو إلا أن يطعم، أو يأكل، هكذا ذكر في ألأجناس

۱۰۸۳۰ - وصار حاصل الجواب في الجلد أنه لو باعه متى، ينتفع به بعبته ليجوز، ولو باعه بشيء لا ينفع به (لا بعد ما استهلكه لا يجوز، وفي اللحم لا يجوز أصلا، سواء باع يشي، شفع به يعينه (11 أو ياحه يشيء لا يتنقع به إلا يعيد استهلاكه.

ودكر شبيع الإسلام رحمه الله تعالى في شرح كنات الأصحية : أن الحوات في اللحم كا يُحوات في اجتفاران باعد يشرع ينظم به بعبه وجواراء ويتأبد هذا الدول بما روى الل سماعه مي اللو درماً على محمد رحمه فه تعالى " أنداو الشارى إذا احرائوات فلا بأس للسعد والو أواد أن يعطى الحراراء أو الدابع أحرته من لحمها لايجوز

۱۹۸۳۱ - وید استری معموله او نقرقه و او جبهه افسحیه و کروانه رکومه و استعماله . ویل فعل ذلك و نقصه تصدق ما مقصه و رایدا در مصدق باخر و

۱۹۸۳۴ - في أصاحي الزعفراني - وإذا استرى نفرة، وأرجبها أنبيبية، بولدت ونذا، ديجها وولده معاه لأن حق التصحية نساقي الأم، حقى مع المائك عن الانتفاع به، تسايمته من الانتفاع به لو رهي أو كاساء، والحق متى نسته في عبن الأه ساوى إلى الهاساء دياة حرى حق إلى الوند وجب ذيح الوند

من الشايخ من قال: لا يجب عنه آل يذبح الرفاد مع الأم: لأنه لو ديجه فيحه بطريق التفسحية، ولا يحوز التفسحية بالولد، فلم العدا مكادا وذا أواد التفسحية بالولد مقصوداً. والتفسحية فهما بالولد تحب تبعاء ويجوز أنا يتبت الشيء تبعاً لعبره وإدا كناد لا يتبت مقصوداً.

ومن أصحابتا هو قبل: حافكو من الجوائرة في كنات أنه يشبح الوقاء مع الأم محمول على الأضحية التي وحد بالإيجاب، بأن كان صاحبها معمراً، فأما إذا الناتر فقا موسواً، فوالدت الا يكره ذبح الوقلة؛ لأن الحق عبر منعلق بهذا العين

۱۰۶۳۳ فازده بع الوقد يوم الأنسخي قسل الام، أه مصادف جيان، وإن لم مديحه، وتصدق به حيًّا في يوم الأضحية أحرام حكما ذكره الزعفراني.

و عن محيد رحيم الله تعالى في اللينتي الأنه لم تصدق بالولد حبًا في ايام الأضحى . فعليه أنّ بتعيدة، يعيدته ، فإن باع الولد في أيام الأصحى ، تصدق بنيت ، فإن ثم يبعد ، والم ينابعه على مصت أيام النجر ، فعليه أن يتصدق بالولد حبًا

1945 . وإذ فتح الويد مع الأم، أقل من الأم، وهل يأكن من الولد؟ ذكير الصندو الشهيد في الأنساسي أنه يأكل في ظاهر الروامة، كما يأكل من الأم، وروى من أبي حبيعة رمين التراشي عنه أنه لا يأكل، وذكر شيخ الإسلام في شرح كشاب الأضحية، ذكر

والأأث ومقد المارناس حوج السح البيء ال

الزعفراني في حدّه المسألة في أضاحيه، وقال في موضع، يأكل، وقال في موضع، لا يأكل.

وفي الحاوي : لا يأكل من الولد، بل يتصدق به، وإن أكل منه، تصدق بقيمة ما أكل: وإذ تصدق بولده حيًّا، أحب إلى رافه أهلم .

الفصل السابع في التضحية عن الغيروفي التضحية بشاة الغير عن نفسه

١٩٣٥ - مى أفتاوى أبي الليث ": إذا ضمحي بشاة عن غير الأمر ذلك الغير الأو بغير أمره لا يجور الآنه لا يُمكن تجويز الأضحية عن الغير إلا بإنسات الملك لذلك الغير في الشاة . ولن يشت الملك لم في الشاة إلا بالقيض، ولم يوجد قبض الأمر ههنا لا بغسه ولا بنائيه .

١٩٣٦ وفي الأضاحي للزعفراني : ضحى الرحل بيفرة عن نفسه، وعن سنة من أولاده، فإن كانوا صفاراً أجزأهم، وإن كانوا كناراً، إن فعل فأموهم فكذلك، وإن هذم الأمو للم يحز، وعن أبي يوسف، أنه يجوز عن البنين البالغين، وعن الحيال بأسرهم وبغير أمرهم استعمالًا.

وقال الزعفراني: عندنا لا يجوز، ولعل أه يوسم دهب إلى أن العادة إذا حرب من الأم، في كل منة، صار ١٤ لإذن من الأولاد البالغين والعيال للاب استحسانا، فإن كان على هذا الوجد، فالذي استحسن أبر يوسف مستحسر، فهذه السألة نص، وتعليلها دليل على أن النضحية عن الغير بأمره بجور أصاً.

1 ۱۸۳۷ - وفيه أبصاً: سئل نصر عن النضحية عن البت، قال: يصنع به كسا بصنع بالأضحية يربديه أنه يتناول من خمه، كما يتناول من لحم أضحيته، فقيل له: أنصير عن البت، قال: الأجر للميت، والملك للمضحى، وبه فان أبو سلمة والي مفائل والن مطبع . وقال عصام: يصدق بالكل.

وفي أفتاوى الفضلى: أنه سئل عن الأضحية عن اليت بغير أمره قال: وأيت من علماء فا أنه والمواه قال: وأيت من علماء فا أنه لا يتناوله والرواية في الأجناس وصورتها: نحروا تافة عن سبعة: واحد من مبت ذبح عد ورفته قال: نصيب السنة بأكفونه ونصيب البت ينصدق به، ولا يأكل ورفته قال القاصي ركن الإسلام على السندي. وعن مشايخ بلغ أنه يناول منه، وهن إشارة إلى السألة المتقدمة، وبه أخذ الصدر الشهيد في واقعانه و وهذا لأن الذبح في هذه الصورة بقع على ملك الذابح، والتواب للمبت، ويبدأ فو كان للمبت أضحية واجدة منقطت أضحيته، وأبدأ الذبح، ولو كان الذبح، فو عند منتبغ ملغ: أنه يتناول.

إقال الصدر الشهيدة والمختار أنه لا يتناول، قال خلف أسألت محمدًا عن الأقسمية عن

البت، أحي أنضل أم الصدقة؟ قال: إن تصدق بحسيمها فالأصحية، وإلا فالصدقة أفصل.

١٠٨٣٨ - في افتاري أبي الليك : وسئل أبو نصر عسن ضحى، وتصدق سحمه من الربه ، قال يحوق الان النحو ملكه ، فقد تصدق بلكه عن أبويه فيحوو .

1949 ولا يجر دبع اضحية غيره بعير أمره صريحًا، قفى الفياس هو مساس بها . ولا يجرئ الآمر عن أصحيته وفي الاستحسان: لاضعاب و يجرئ من أضعية الامر ، وومه ولك أن غالك لما دسيا لجهة اللابع ، صار مستعبأ مكل أحد في التضحيم بها في ايم الأضحيم ولاية - لأن ولك قد نفوته عصى الوقت، واعترض عارض يمعه من إفامتها، والإلان ولااله، - لاذن عد بحًا مو ،

الأصحية، وعلى هذا له أنسأته في الأصل ، وفيدها في الأحاس بهاؤه اضحمها صاحبه الأصحية وعلى هذا له أن رحتى غلطا، فقيع كل يه هدامتها أصحية صاحبه الجزأ عن كل باحد دنهما أصحية صاحبه الجزأ عن عن باحد دنهما الصحية صحية للمرة ولالة، فحوز عن كل واحد منهما أضحية، وبأحد كل واحد منهما مساولاته منحية باحدة والاكان أحمل كل تو عنما الماحل كل واحد منهما أخارة المراجعة في المحد المنهما مناولاتها والانساحة فلك أحمل كل واحد منهما كان كل واحد منهما أو لانساحة لها لله بالإسلام المحد الماحدة للها كان أو مد بالله القيمة إلى كان قد المنافذة الذبح إليه و فيصدته القيمة إلى ساحة قال: ويتصدق كل واحد بلك القيمة إلى كان قد المنافذة الذبح إليه و فيصدته القيمة إلى ساحة قال: ويتصدق كل واحد بلك القيمة إلى كان قد المنافذة المنافذة

۱۹۸۱ - وفي انتاوي أهل سه إفادال رحل استري حسل شياء ايام الأنسعية، وأواد أن نضحي بوا حقة مها، إلا أنه لم يعسها، ولدم رجل الحدة منها في بوم الأضحى نفير أمره مية أصحبته، يعني بنية أضحية صاحب الشاق، فهو ضامل، لأن صاحبها لما تم يصوره لم ياذا بذيح عسها ذلاله

١٩٨٤ ؟ وفي النتمي ، رجل فصليه أصحية غيره، وفيحها من نفسه، وفسيس القيدة لصاحبه، اجرأه ما فيتع، والدبع بحالف الإعتاق، فإذ العاصل إذا أعتل، لم ملكه بأده الضمال، ولا ينفذ

و القراق: أن عنه أداء العيمان بنيت للعاصب لللك مستندا إلى وهك الغصب السابق: والمستدانية للحال من محدد ومن ذلك الوقت عن وحدة فكان اللك فيجانين الغصب وأدام

ا في ما ينهي محموض الماقعة من الأصلي وأنشاد من ما وم وفياء

الضمال ثابتا من وجه دون وجه، ومثل هذا الملك لا يكفي نضاة العش، ويكفي للفاة القرب، أصمه المكاتب إذ أهش، وإذا أحصر وبعث بهدي من كسبه.

و هن أبي يوسعت رحمه الله تمالي" أنه لا يجزئه الذبح عن نفسه بأداه العبسان، وقاسم بالإعناق، وهكذا ووي الن رسنم عن محمد وحمه الله تعالى

١٩٨٣ - هذ إذا ضمن الغاصب قيمتها للسالك، وإنّ احداد الذلك أخذها ما الوحة بحالم لا بجزته عن أصحيته، أحذها المالك مدبوحة، أو ضمه قيمتها، وذكر شبخ الإسلام في سألة المردع إذا فيح الوديعة ما ياب على الجواز ههنا.

ولو كان مكان⁷⁷ الغصب استحفاقاً ، فون صدته صاحبه فيمتها ، ذكر الزعفراني في أفساحه أنه يجود بلا خلاف ، وذكر الناطقي في "حناسه" فصل الاستحفاق ، وبص أنه يجزئه في قول أني حيثة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى

1945 - وفي أضاحي الرعقرائي أليضة. إذا قصب الرجل أضحية الغير، وذبحها عن نفسه منعمدا لذلك، فصاحي الرحق الأصحية بالخيار، إن شاء ضمن الذبح قسمتها، وإن شاء أحذها مضوحة، وفيا ما اعتار لا يحوز عن صاحبها، وقال محمد بن مقاش الراؤي رحمه الله مدلى: إن صبت لا يجزئه، وإن أخذها مذبوحة يجزئه، وهذا قول أي حبيقة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى؛ لأنه قد أنواه أن طلايضوه فيح قيره لها.

١٠٨٤ - وعن تصرير فيس دعى قصابًا ليصحى عنه، فضحى القصاب عن غسه،
 قال: هن للأم

1989 - ابن سماعة عن محمد: أمن يعلا أن يدبح ثناة له، فلم يفسحها المأمور حتى دعها الأمر، ثم فبحها، فالمأمور صامل ، ولا يرجع با صمن على الآمر، علم بالبيع أو لم يعلم، أما إذا علم فضاهر، وأما إذا لم يعلم فلأنه ما غرود لأنه حين أمره بالذبح كانت الشاة له .

1988 - في أواقعات الناطقي أنا وفي الأجناس ابن سماعة عن أبي بوست. إذا أمر الرجل عبره يقبح الشاق، وقد كان الأمر باعها، فقبحها الحاسور، وهو يعلم بالبيع، فإن المستشرى أن بدفع لشمر، ويتبع النابع، فوصاسه في منها، وقم يكن للدابع أنا برجم على الأمر، قال: وقر كان لا يعلم البيع، لم يكن للمشترى أن يضمته القيمة، علل مقال: لأنه لو ضمت كان له أن برجم على الأمو، فكأنه هو فعل ذلك، فشتض السع

⁽¹⁾ وفي سنجة أط . جويدًا(مر مكان.

 ⁽¹⁾ هكذ من نسختي أها، و أم أه وكان من الأصل و سانة أعداً عنواه مكان نواه

١٩٨٨ - عن التوازل . سمم غنمه إلى راعي، فابيح نساة مبها ، فقال : داحتها وهي ميته . وقال صناحي الغنم: ديجتها وهي حية ، فالقول قول الراعي؛ الأنه أنكر سبب الضمال ، والا يحل أكلها ؛ لأنه مويثيت البيح وهو الذكاة .

1948 - وفيه أيضًا: اشترى أضحية، وأمر فيره بذبحها، فلابحها، وقال: تركت التسمية عمد، صمن الدابع قيمة الداوة لأنه جعلها ميته، بعد دلك ينظر إل كان أيام اللهج" قائمة بشترى طبعها أخرى، ويضحي ساله ويتصدق بتحمها، ولايأكل، وإن لم تكل باقية عمدق بالقيمة على المسكور.

⁽٦) وفي بسخة طأن أناه البحر.

القصل الثامن فيما يتعلق بالشركة في الضحابا

 ١٠٨٥ - الشاة لا تحزئ إلا عن واحد، وإن كالت عظيمة، والبعرة والدهير كل واحد منهما يجرئ عن مسعة، إذا كناوا بريدون بها وجه الله، انتفت سهات الظربة أو احتلفت.

وقال زفر الزاخلات جهات الفرب، لا يجوز، وإن كان أحدهم يربد اللحم، لم يجز عن واحد منهم، والتقدير اللسم بمنع الزيادة، ولا تمم البقصان.

1940 - وإذا اشترى الرجل بقراة أو بغيراً بريد أن يضحى بها عن بعده ، ثم اشترك فها سنة معد دلك ، القياس أن لا يجزئهم ، فيصير الكل لحماء وفي الاستحمال : يجزئهم ؛ لأن المقره فالم مقام سنع شياه ، وقذلك البلغة ، فصاراً " شراءها بينة الأصحية ، كشرى سبع شياه ، ومن اشترى سبع شياه ، وضحى المسابقة ، وضحى الملتوى بالسنة ، وضحى الملتوى بالسنة ، جزئ عن الكل ، كذا ههنا .

قادة جارعته وعن ضرى الوقت؟ لم ينزمه الدبع بسنه الأسباع التي باعها ما بني الوقت والتصدق بقيامتها بعد فوات الوقت؟ لم يذكر عدا المصل في الكناب. فالح شبخ الإسلام المعبوب حواهر و دورجمه الله تعالى . حكى عن مشابخ بلخ أمهم قالوا. عليه الأبلام السباع بقره مثل الأولى في القيمة بشيرى مع عيره فيلبع، أو بشترى ست شياه، وبشع إن كانت قيمته مثى قيمة شنة أسباع الفرة، غنيا كان أو نقيراً، وهذا له ذكر فا أن شراه البقرة بهنية شراء سبع شياه بنية الأضحية، أم باع سنا منها، فإنه ينزم الفرح بهنا داخل ، عنيا كان أو مقيراً ما بني الوقت، لأن العني فيما و دعلي شاة واحدة، ولا وجوب فيها، فالذي والعقير سواء، والمعقير ولا الشرى سبع شياه بنية الأصحية، وباع شبقًا منها، هنة بشترى فالذي والعقير سواء، والمعقير ولا المنوى سبع شياه بنية الأصحية، وباع شبقًا منها، هنة بشترى في منظمة والعديم عنها، هنة بشترى

قال. وبو فيعل ذلك قبل الشراء، كان أحسين، لأنَّ الانستراك معد الشراء (حنف في الوعد، وإنه حرام. وفي منامك الحسن: لا يسعه أن يشركهم في ما بعد الشراء)" إلا أن يربد

(۱) وفي نسخه م افكان مكان فصار .

⁽٢) مادين معتومين ساقط من الأصل وأنشاه من طاوم وف

حين السراء أن يشرقهم فيهاء فلا بأس بذلك

وعن أمن يوسف وحمد ته تعالى: لا أوى يأمّ فيما إذا موى حين اشترى أن يشوعهم، ولا أحمط قيمه رواية عن أين حيمت وصى الله تعملي عنه، ولو ثم ينو أن يشماركهم، ثم الشركهم، عند كرفه أو حنينة رحمه إلله تعالى، وهو قول أبي يوسفو.

١٩٨٧- إذا كان الشبكة في البدئة أو البقرة تمديقه الا يجرئهم؛ الأن بصبب أحلاهم أقل من السبع، وكذلك إذ كان الشركاء أقل من التمالية، إلا أد بصبب واحد منهم أقل من السبع بأنامات الرحل، وترك المرأة وابدًا وبقرة، انضحها بها يوم العيد، لم يحز اللان تصبب الرأة أفرار من السب، فأنه يجر بصبها، ولم يجز نصب الابن أيضًا.

۱۹۸۵۳ ولي الأصباحي للرصفراني: يو انستوك تلاتة نصر في يقبوة على أن يدفع أحدهم أربع دربير، والاخو تلاتة درنيو، والاخر ديناوك واسترو بهه بشرة على أن تكول المقرة بينهم على قدر راس مائهم، فصحواجها، لم يجزه لان تصيب أحدهم أقل من انسيم.

وإن كانت البقرء أو الدهابة بين الذي فصحيا بهاء احتلف المنابح وحمهم العاتمالي فيه . قال بعضهم : لا يجزئهما ؛ لأه اكتل واحد منهم ثلاثة أسباع وبصف استع وبصف السبع لا يحوز في الأنسجية ، فإذا لم يحز النسف "أه لم يجز الباقي، وقال بعضهم : يجوز، وبه أحد المعيد أبو الليك والصدر الشهيد برهان الأنمة، وهكذا ذكر الشبع العضه محمد الحرسني مدانة

وصورة ما دكر الفقيه الحرميني إذا استرك فلائة نفر في بقرة على أن يدفع أحدهم ثلاثة دفاتير ونصفاء وأحر ديبارين ونصفاء وأحر ديتراً، فاشتروا بها الغرة على أن يكون البفر بيهم على قدر وأمر مالهم، وصحوذ بها، حارت الأصحية عنهم، لأحدهم تعانة أسماع ونصف مسع، والأحدهم مسعاد ومصف مسع، والأحدهم مسع، ووجه دلك أن نصف السبع بن لم تكن أضحية، فهي فرية نبط اللاضحية، فلا يصبر لحماً،

١٩٩٥ - قال في الأصل]: سبعة النبركوا في مقرة أو بدئة، ثم مات بعشبهم قبل أن يتحرواه وقبال ورئته المحروم عنكم وعن قبلان الميت ، هل يجرنهم؟ النساس أن الإجرائهم!. وعلى هذا القياس، والاستحسان أأنا أحد الشركة إلى كان يصحى عن وقده الصعير أو عن أم ولنه، وطريق الجوار إن ذيح البفره) عن سبعه بنه الخباة في حيث إن الميقرة أليمت مقاه المدينة على المجراء على حيث إن الميقرة أليمت مقاه المدينة على الميام الميام

⁽¹⁾ وفي سيخة م المنجر البعض

سبع شياه وإراقة دمها أقيست مقام سبع إراقات، لا من حيث إن كل واحد منهم صار مضميًا لجميع الغرة من حيث إن الإراقة لا تتجرأ؟ لأن الجواز عن السبعة وقوكان بهذا الطريق لما فنصر الجواز عن السبعة.

ألا ترى أن القصاص 10 وجب على "الجدعة بقتل الواحد من حبث إن كل واحد جعل قاتلا كملاء لأن الإراقة لا تنجزأ، وجب القصاص على أكثر من السبع إذا اشتركوا في الفتل، وإذا لم تجز البدنة عن أكثر من سبعة علم بطريق الجواز أن البشئة وإراقة دمها أقيست مقام سبع شيئة، وسبع إراقات، ولو اشترى سبعة نقر سبع شيئاء، كل واحد شاة، فضحي أحدهم بشاة عن ولده الوعن أم وقده أو عن الميت، لا تصير الشاة الست تطوعًا، كذا ههنا.

وليس كما نوى أحدهم اللحم، أو صار نصيب أحدهم خما بأذ كان أحد الشركاء كافراً، فإنه عما لا يجور عن الكل، ولا يجعل ذلك الإراقة من الكل بنية القرمة فيما عدا ذلك، تكون العبرة للحقيقة، فإذا صار البعض خماً، صار الماقي خماً، وإنها إراقة واحدة من حيث الققيقة، فإذا صار البعض خماً، صار الماقي خماً، وذكر الزعفوان منه السائة في أضاحيه، وجعلها على وجهين: إما إن قال الورثة لباقي الشركاء: ضحوابها عن البت، وعن أنفسكم، أو لم يقولوا: شيئاً، وفي الوجهين جميعًا يجوز عند محمد رحمه الله تعالى، إلا أن في الوجه الأولى لا خيار للورثة، وفي الوجه الماني لهم الحيار إن شاءوا فسعتوا لهما ويبعوز عنيم في الرجهين.

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن كان البت أوجب على نفسه فقد وجب شاعت الورنة أو أبت، وإن لم يوجب لا يجوز نشادت الورنة أو أبوا الأنه لايري الأضحية عن الميت النداء من غير أن يكون الميت أوجب على نفسه.

1000 - سبعة ضبحوا بقرة وأرادوا أن يقتسموا اللحم بينهم ، إن اقتسموها ورباء الابجوز ، لأن الضبعة فيها معنى البيع ، والبيع على هذا الرجه بجوز ، وإن اقتسموها جزافًا ، إن جعلوا مع اللحم شبئًا عن السقط نحر الرأس والأكارع يجوز ، وإن لم يجعلوا لا يجوز ؛ لأن البيع على هذا الوجه لا يجوز ألك في في هذا الوجه لا يجوز ألك في في المنافقة على بعضهم لمعضهم لم يجز .

المرقى بين هذا وبين ما إذا ماع رجل درهما يدرهم [وأحدهما] أكثر وزنَّا، فحلل صاحبه

⁽۱) وبي ظ و ما: فن الحمامة

⁽٢) هكفا في ف أو م ، وكان في الأصل و ظ : يجرز،

والأخو حيث يحوز ، والمرق أن خفل الفضل عمامة ، ففي فصل النحم حصلت الهية في مشاخ يحتمل الفسمة [وفي الفصل الثاني حصلت الهية في مشاخ لا يحتمل لفسمة والأن المرهم الواحد صحيح لا يحتمل الفسمة]" . وذكر في مماثل اخو حيي إذا جماوا اللحم والشخم سعة أسهم ، وقسوا سهم جرافاً ، جزات القسمة .

1940 - في الأفساحي للزعفراني ، الشنري سبعة نفر سبع سباه يبهو أن نضيحوا بها يبهم ولم يسع سباه يبهو أن نضيحوا بها يبهم، ولم يسم لكن واحد نتهم ساة مبنها فصحوا بها كذلك، فالفياس أن الايحور ، وفي الأستجمان : يجوز ، فقوله : الشرى سبعة نسع شياه بينها و يحتمل كل شاة يبنهم ، ويحتمل شرى سبع شباه وليان منافر كل مستبد ، فيان كنان المراد هو التألي واحد عنها وطبع من الجواف كنان المراد هو الكان كل واحد عنها وصبر مضحها بشاه كاسف وال كان كل واحد عنها وطبع ما العنه إذا كان يبن وليان كان في يحص الوافيان : أنه الا يجوز .

۱۰۸۵۷ - وهي النوازل: نسائان بين رحلين فيحاهيما عن سيكهما حاراء وهكذا دكر القدوري رحمه الدتعالي في امركتها، درق بين هذاء وين عبدين بين وحلين، أعتقاهما عن فعارتهما، حيث لا يحوره لأن الجيرعفي القسيمة، يجرئ الشاف فأمكن جميع كل واحد منهما في شاة واحدث ولا كذات الدفيق

الفصل المتاسع في المتفرقات

۱۹۸۵۸ - في التوازل . رجل ضمحي بشماتين، قبال محمد بن سلمة . لا يكون الاضحية إلا بواحدة، وقال غيره من الشايخ : تكون الاضحية بها، وبه أخذ الصدر الشهيد في وقصعته أد روى الحسن عن أبي حيشة وضي الله تصالى عنه لا بأس بالأضحية بالثماة والشاتين، وقد صح أن رسول الله قري كان يضمى كل سنة بشائين، وضحى عام الحليبية بالله ويشال.

٩ ١٩٠٨- في أفتاوي الفضل : شاة ندت وتوحشت، قرماها صاحبها، ونوى الأضحية، فأصابها، أجزأه عن الأضحية؛ لأنها لم تصر عنزلة الوحوش بالند، ولو امتنع جواز أضحيته ههناه امتنع لهذه الجهة.

اشترى شاتين للاضحية، فضاعت إحداهما، فضحي بالثانية، ثم وجدها في أيام التحر، أو بعد أيام التحر، فلا شيء هليه، سواه كانت هي أرفع من التي ضحي بها، أو آدون منها.

ولو افترى شاة للأهمجية، ثم انترى آخرى للأضحية، تم ضاعت الأولى، فضحى بالثانية، ثم وجد الأولى، فإن كانت مثل الثانية، أو دونيا، فلا شيء عليه، وإن كان أفضل، تصدق بفضل ما بينهما في مسائل الحرميني.

۱۰۸۹۰ - وفيلها أيضًا: إذا قال: له تجالي على أن أهدى بشاة، أو أضلحي بشاة، فأهدى ببغرة، أو جزور، أو ضحى ببغرة، أو جزور، حاز؛ لأنه أدى أفصل مما الترم.

ونهها أيضاً: رجل ضحى بشاة تساوى تسعين، ورجل أخر ضحى ببقرة تساوى مبعين، ورجل آخر تصدق بمائة درهم، فأضحية صاحب الشاة أهلى من أضحية صاحب البقرة؛ الأن قيمة الشاة أكثر، والذي ضحى يقرة أعظم آجراً من الذي تصدق بمائة درهم.

١٩٨٦٠ - وفيها أيضًا: المسترى شاة قلاضحية في أيام النحر، وهو فغير، وضحى بها، ثم أيسر في أيام النحر، قال التمييخ الفقيه أبو محمد الحرسيني. عليه أن يعيد، وغيره من المتأخرين قالوا: لا يعيد، وبه نأخذ.

⁽¹⁾ ذكره السيوطي في الجامع الصغير" (٦١٠)، والماثري في "فيض الفدير (٥٠ ٢٢٧).

وب العدُّ (أرضي بأنا يضحي عام، ولم يسم شيئًا، فهو جائز ، ويغم ذلك هن الشاذ، لأساهم الأدنراء ولأساهل التعارف

١٠٨١٣ - وإدا أوصى أنايشتري بجميع مال لة وقاء بيضحي بها علماه فمات والم يحر الورثة. فالرصبة جائرة في تولهم حميمًا، ويتنتري بالتنت شاة، ويضحى بها عنه.

والواأه صلى بأنا يستراي فقرة معشران درهماء ويضحي بها عنده ثم مات واوثلب ماله أقي من عسرين لدرهماً إن فرنه بصحى عنه على مدهيهما عابنغت.

١٠٨٦٣ - وإذا أوصوريات ينستري له لمناة بهذه العشرين درهمًا ، ويعسجي عنه ، نير مات، فصناع من المرامم درهم والعداء لم يصح عنه عايفي عما أبي حنيمة رضي بله تمالي عناه حلافا لهسار

١٨٨٤ - وإذا وقل إنساءًا بأن بشدى له نساق واستأجر ونسانًا بأدريق دما بدوهم، لم يلوم لأمر مزراتك فسميء

وكمه مأن بينميري بدنسة فلاصحية وعاصم مأن الشاة اسم جمس بتناول الضائز والمعا حميعًا، وإنَّ وكنه إنسالَ يستري له ضالًا، فاشترى معراء أركان على العكم ، لا بلام الأمر ؛ لألدكر واحدمتهما السويوع اخراء فالفيائياء عيشمس على اسكر والأنتيء فالدكرات يسهى كبشان والأسي منه نصمي بعجاف واللعراءوع أحر يشتمار على الدكر والأنثراء فالقنار ميها ومسي نيساء والأغي يسمى عركم وأحدالنوعين لايدخل نحت المدالوع الأخر

١٨٦٥ - التنوي مدة ، وضحي بها و نبروجد عماً بقصها ، ويكن لا يخرجها عن حد الضبحاباء فله أدريرجع بتلصيان العبب مني فياتم، وإذاء جع ليس عبيه أنا يتصدق به ؛ لأن السباة المعيدية حدرت عن الأصبحدة، فليس عليه زراء ذلك . قبإن قبال السائم أما الحدها مذبوحة، فله ذلك، فإذ أخذها، وردالتمن، فعلى المفتري أن بتصدق عا صدره من الباتم. [12] حصة أنَّا صفيان العيب، فإن وي النمز على قامع، فلا نمر، عبد، وإنا وي ليعفي، ووصير إليه البعصراء ينصمني ماه إدكان من حجاه الشاه اولا يتعادق غاء واحصافا مصال العسد ، حتى لو كان النمن عشرة، وهصال لعب عرضم، ينصدق بتمنعة أعشار ما وصل إليه مي ليمن.

١٠٨٦٦ - (٥) صبحي شباءً. تم خصيب وحل من الصبحيء فعلى العاصب فللمنها متفعوحة، وعملي المضيحي أن يستصدق ما يصل إليه من القسيمة، وإن توي القسيمة على

⁽١) هكدائل م او ف ، وكاناني الأصل وأخر : حليقه مكان مصة

الغاصب، قالا شيء على المضحى، وإن أبرأه للضحي عن القيمة كلها، أو بعضها، وهو غنى أو فقير، يحتمل أن لا يكون عليه طيء؛ لأن في الابتقاء كان له أن يهب الأصل للغاصب: وإذا أخذ القيمة لا يجوز له أن يهبها لغيره؛ لأن بعدما فيض الفيسة، لزمه النصفاق بها. وإن كان صالح الغاصب على أقل من فيستها، ليس عليه أن يتصدق إلا بالقدر الدي وصل إليه، وإن صالح على شيء من مناع البيت، يحتمل أن لا يجب عليه النصفية بذك من مناع البيت، يحتمل أن لا يجب عليه النصفية بذك من مناع البيت،

۱٬۸۱۷ - اشترى المعسوشاة، وأوجبها أضحية، فسانت في أيام النحر، وخرج منها جنين حيء فالقياس أن يكون الجنين له، يعمل به مايريد، وفي الاستحسان: بتصافي.

۱۹۸۸ - وإذا وهب لرجل شاق وضحى الموهوب لهبها، ثم رجع الواهب فيها، فقى ظاهر الرواية عن أصحابا صح رجسوعه وروى عن أبى بوسف رحسه الله تسائل : أنه لا يصح وإذا صح رجسوعه وروى عن أبى بوسف رحسه الله تسائل : أنه لا يصح وإذا صح الرجوع في ظاهر الرواية ، جازت الأضحية عن الموهوب لمه الأن الرجوع من الواهب أن على الواهب أن يتصلق بشيء.

فى آمجموع النوازل : أربعة نفر اشتوى كل واحد منهم شاة، لونها وسمتها واحد، فحسوها في بيت ، فلما أصبحوا وجدرا واحدة منها مانت، ولا يدرى كن هي؟ فإنه بياع هذه الأغتام جمعة ، ويشترى بشمتها أربع شياه كل واحد منهم شاة، فم يوكل كل واحد منهم شاة صاحبه يذبع كل واحد منها ، ويحلل كل واحد منهم صاحبه أيضاً ، حتى يجوز عن الأضحية حواله أهلب

تم كتاب الأضحية من المحيط الحمدالة تعالى

 ⁽۱) واقع أنظ أن يجمد أله تمالي وعوته وحسن توقيقه ، والحيدانه وحده وصلى الله على من الأنبي بمده.
 وسلم تسليماً كثير ، وبلد في الجزء الذي يعده كتاب الوقف وهو الجزء الرابع.

كتاب الوقف

عدا الكياب يشتمل على سنة وعشرين فصلاه

الفصل لأول ، في الأنماظ التي نجري في الوقف، وما يتم به الوقف، وما لا يتم

الغصل الثاني: فيعا يتعلق بجواز الوقت. وصحته، وغيراتها صحته

العصين النالث: في بيان ما يجور من الأوقاف، وما لا يجوز، وهو أنواع:

منها أأفي تعابق الوقف بالشرط

وحمها. في أرقاف المنفول.

ومنياء فيعابدخل في الوقف من غير ذكر خلاف.

ومنها: في الأوقاب المضافة .

ارسا: وقدامعجور.

الغصل الرابع: فيما يتعلق بانت وطامي الوفف، وهو أنواع..

العصل الحامس: في الإفرار بالوقف.

القصل السادس في الولاية في الوقف

العصل السابع . في تصرف القيم في الأوقاف، وهو وعان . أحدهما . فيما يرسم إلى عسارة الوقف ، والأخر ، فسايرجم إلى المقود

الفصل الثامران في الوقف على نفسه ، وما ينسبل به .

المصل الناصع ناعي ألوقف على وكلاما ووللا وقلاما ولنبع ويسلعه وماسطل بذلك

الفصل العاشرا: في لوقف على فقواه فرائته.

الشعيل الحادق عشر التي الدحل بقف أوضه على قرابيه ، فيجيء وحل ، فيدعي أنه من قرابته. و فيه الوقف على أفرت الباس وبه الواليه.

الفصل التناني عسيرًا في الوقف على أهل السنده و كال، والحيش، والعنف، والمهران. وأنسه ذلك

الفعس الثالث عشر: في الرحل يقف ارضه على الفشراء، فيحتاج أحد من ولده، أو يعتاج

او بنفسه.

العصل الرابع عشر: في الوقف على الموالي، والمغيرات، وأمهات الأولاد، والماليك.

الفصل الخامس عشر: في وقف المريض.

القصل السادس عشر: في الرجل يقف أرضه على وجود سماها، كيف يقسم الغلة؟

الفصل السابع عشر: في حق الرجل يفف أرصه على قرم، فلا يقبلون، أو يقبل يعضهم دون. بعض، أو يكون بعضهم حياً ربعضهم ميناً

الغصل الثامن عشر: في الرجل يقف على جساعة، ثم يستثنى بعضهم نصف خاصة، وفي الرجل يقف على جماعة [موصوفين]** بصفة، فنزول تلك الصفة عن كلهم، أو عن بعضهم.

الفصل الناسع عشر: في المسائل التي تنعلق بالصلك وما فيه.

الفصيل العشرون: في المسائل المتعلقة بالدعاوى والمقصومات والشهادات في بلب الوقف. وهو أنواع:

منها في المسائل العائدة إلى الشهادة في الونف

الفصل الحادي والعشرون؛ في الساجد، وهو أنواع.

المفصل الثاني والعشرون: في المسائل العائدة إلى الوباطات ، والمثابر ، والحائلات ؛ والحياض ، والطرق ، والسقايات .

الفيصل الشالث والعيشيرون: في المسائل العيائدة إلى الأشيجيار التي في المقابرة وفي أواضي الموقف، وغير ذلك.

القبصل الرابع والعشرون: في الأوقاف التي يستخني عنها، وما يتصل به من صرف علة الأوقاف إلى وجود أخر.

الفصل الخامس والعشرون: في وقف الكفار.

القصل السادس والعشرون: في المنفر قات.

⁽¹⁾ وني نسخة أف : معروفين.

الفصل الأون في الألفاظ التي تجرى في الوقف رمايتم به الوقف، وما لا يتم

۱۹۸۹ - به قال: أرضى هذه الصدقة المحررة مؤيدة، حال حياتي، أو بعد وقائي، أو قال أرضى هذه صدفة موقوقة مؤيدة في احتالاً حياتي، وبعد وفائي، أو فال أرضى هذه صدقة محيومة مؤيدة، أو حيسة مؤيدة حال حياتي، وبعد وفائي، تصير وثقاً حائراً لاز لا على الفقراء عند الكل، ولو لم يقل: حال حياتي، وبعد وفائي، فالمسألة على: قازف بين أبي حيفة وحده نه تعالى وصاحب، على ما يأتي بيانه بعد هذا إن شاء لك تعالى -.

١٠٨٧٠ - ولر قال: أرضى هذه مبدئة مرفوه أو قال: صدئة محبوسة ، أو قال: صدئة محبوسة ، أو قال: حبيسة ، ولد يقاع: أو حبيسة مزيدة ، فإنه يصير وفقًا في قول عامة من يجيز الوقت ، وقال الشعبات وأهل البصرة : بأنه لا يصيم وقفًا ، ولو قال: أرضى هذه صدقة مو فوفة على المسكون ، يصير وفقًا بالإجماع ، ودهو في ذلك إلى (أن) جواز الوقف مدلل بالتأبيد ، لا تين بعد هذا إن شد الله تعالى ، وما يكون حفقًا بالتأبيد ، لا يكون إلا يذكر التأبيد ، لا تهم لا ينقطون أبدًا .

وجه قول العامة: إن التأبيد كما يثبت بذكر المساكين، يثبت بذكر الصدقة؛ لأن الصدقة تثبت مؤيدة؛ لأنه لا تحتمل القسح.

ا ۱۹۸۷ حولر قال: أرضى هذه موقوفة أو قال: دارى هذه موفوفة ، أو قال: والمستعدد وقوفة ، أو قال: وقعت أرسى هذه ، أو قال: وقعت أرسى هذه ، أو قال: وقعت أرسى هذه ، أو قال: دارى هذه ، فعلى دول أبي يوسف رحمه الله تعالى : يكون وفقا ، وقال محمد وهلال التساف وأهل النصرة: الابكون وفقا ، لأنه لا نام يصر وفقا في المسائد الآولى عندهم ، وهد جمع بين الصددة والموقوقة و فلان لا اليصير وقفًا هنا ، كن أولى ، وجه قول محمد: أن قوله " وقفت أرضى، يحتمل ، فقها على الفقراء، فيكون وقفا بالنبك .

وأبو بوسف وحسه الله تعالى بقول. العرف الفناهر فيحابين الناس أنهم يريدون بهذا الرقب على الفشرات وكنان مشايح بلح يفشون بقول أبي يوسف. قبال الصعر الشهيد في و قدائه : ومحن بفني به أبضًا. وكذلك إدافال (أرضي هذه حرمتها) أو قال (حبستها) أو قال) هي محرمة محبوسة، أو قال (مبيسة) فهو على هذا اختلاف أيضاً) وكنتك إذا قال: أرضي هذه موقوفة محرمة حبيسة محرمة لا تباع، ولا توهيب، ولا نورت، فهو على عدا القلاف.

1947 - ولو قال: الرصى هذه صدقة موقوقة ، أو قال: أرانس هذه وقف صدقة ، أو قال: أرانس هذه وقف صدقة ، أو قال: أرانس هذه صدقة ، أو قال: أرانس هذه صدقة ، أو قال: محموسة صدقة ، أو قال: صدقة محموسة ، فهي وقف بلا خلاف ، هذا إذا لم يجزز إسمالًا [عال إدا] عين ، بأن قال: وقمت أراضي هذه على قلالا ، أو قال: على أولى هذه موقولة على قلالا ، أو قال: على أولى هذه مرقولة على قلالا ، أو قال: على أولى هلاء ، أو قال: على أولى هلاء ، أو قال: إلى يجرز ،

قرق أبو يوسف رحيمه الله تمالي بين هذا ويتي ما إذ لم يعني إسمالًا ، والعرق: أنه إذا لم يعني يسمئل هالجو الزياعت وأنه وقف على الفعر ، طاهراً بحكم العرف، وإذا عبن إسمالًا لا ويكن أن يحمل وتماعلي الفقراء،

كذا إذا عبر إنسان، وذكر لفظ الوقف مقرفاً، أما إذا دكر معه لفظة الصدقة، بأن قال ا أرضى هذه صدقة موقومة على قلال، أو قال: على وبدي، كان وقفا، والفلة لفلاد ما دام حبّاء وإذ مات هو يصرف الغنة إلى النقراء؛ لأنه لما نص على الصدقة، والصدقة لا تكون إلا على القفراء، كان هذا وقفاً على الفقراء، وكان ذكر فلان تحصيصية بالغلة في الباب الأول من الدهات.

وعن أبي يوسف وحمه الفائد لن: أنه إذا عين يُسالك أو قال: وقمت أرضي لك هذه. هي وقف لك، حيسها لك، حييل لك، فهو قليك مده يتم بالتسليم إليه

وغي شروط منحمد من مقاتل رحمه الله تعالى: قال أبو موسف " حاز الوقف على رجل معينه، وإذا مات الموقوف عليه، يرجع إلى وونة الواقف.

وفي البرامكة اعن أبي يوسف رحمه الله تعالى، يجود الوقف على رجن بعيله.

1 1 1 1 وإذ مات الموقوف عليه، يرجع إلى انساكين، فصار في رجوع الوقف إلى الوقف اللي وجوع الوقف إلى الوقف على رجوع الوقف اللي الوقف على رجل الموقف على رجل بعينه. وهي وقف احصاف إلى المينه، وهي وقف احصاف إلى المينه، وهي وقف احصاف المينه، والله وقف موقوعة على الالا، ووقف، وولفه، وولفه، وقف موقوعة إلى يوم القيامة الموقفة بعد وقف موقبة إلى يوم القيامة المينه المين

فلان، وولعه، وولدولد،، فهو جائر، كفول: أبدًا.

وفي المنتفى أ: قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا جعل أرضاً به صدفة موقوفة على فلان، ووقده، جاز ما داموا أحياه، فإذا القرضوا، رجعت إلى صاحبية، إن كان حيّا، وإلى ورثته إن كان مبتّا، قال وليس هذا نظير فوله: أرضي هدفة موقوفة ينقى من غلتها على حلان الأنه إذا قال: هي صدفة موقوفة على فلان، فإنما أوجبها له خاصة، وإذا قال: هي صدفة موقوفة، ولم يقل: على فلان، فإنما أوجبها للققراء، فإنما استثنى أن ينعل من غلتها، فإنما استثنى من صدفة أمضيت، فما ذكر في المنتقى بخالف ما ذكر في الواقعات وذكر هذه المنالة في المائتةي عرة أخرى على معوما ذكر في المواقعات .

1 · 478 - رفي وفق هلال: إذا تبال: أرضى هذه موقوفة به تصالى أبدًا، كان وقفًا صحيحًا على المساكين، لأن معمى كلامه: أرضى صدفة أمنًا؛ لأن الوقف فه تعالى لا يكون إلا وقف الأصل، ليتصدق بالغلة، وكذلك إذا قال موقوفة نه من غير دكر الأبد، وكذلك إذا قال: موقوفة توجه الله أو قال: لطلب ثواب الله.

إذا قبال: أرضى هذه صدقة، أو قبال: حبعلت أرضى هذه صدقة، كان هذا زدرًا بالتصدق، فينغى أن يتصدق بمينها، أو يبيمها ويتصدق بتمنها.

ذكر هلال في وقفه عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه [14 قبال: جعلت أرضى هذه الله قبار فهم وقباء يسأل عنه ما للفقراء، إن كان هذه في تعارفهم وقباء يسأل عنه ما ذا أراد بقوله: حملتها للفقراء إن قال: أردت أن يكون وقباً على الفقراء يكون وقباً على الفقراء يكون وقباً على القساراء؛ لأنه ثوى ما يحتسبه لفظه، وإن أواد به المسدقة، أو لم يكن له نبية، فهو نقو نقو نقد يلاحسنق، أما إذا نوى المسدقة، فلائه نوى ما يحتسله لفظه، وأما إذا لم يحوء فلان هفا أبني، كان عليه أن يتصدق بثمنها، أو بقيمتها، كما تو نفي حار نفراً، كان عليه أن يتصدق بثمنها، أو بقيمتها، كما تو نفي عليه.

1 * AVO = وإذا قال: أرضى هذه للسبيل، ولم يزد على هذا، فإن كان هذا الرحل من عوم هذا اللفظ في متعارفهم أن هذا وانف، عوم هذا اللفظ في متعارفهم أن هذا وانف، عبد وإن لم يكن من فوم تعارفهم أن هذا ونف، عبد المسدق، فيهو صدفة، فيهو صدفة، فيهو صدفة، فيهو صدفة، فيهو عند المستدى بعينها، أو يشمنها، وذكرنا في المسألة المتدمة وهو ما إذا قال: جعلت أوضى هذه للفقراء، أو لم يتو شيئاً أنه يكون نذرًا، ولا فوق يتهماه الأنه إذا صار نذرًا، فإذا مات، يعبر ميرانًا عنه، هذه الجملة في الباب الأول من المواقعات.

وفي هذه المُوضِع أيضًا * إذا قال * ضيعني هذه للسبيل، ولم يزد على هذا، ثم يصر وقطً إلا إذا كنان القبائل في ناحسة يضهم أحل تلك الناحسة لها الموقف المؤلد للسرائطة ؛ لأن المفلق. ينصرف إلى التفاهم، فيصير كالتصريح بالوقف.

۱۳۸۷ و فی هذا الموضع أيضاً اإذا قال: اشتروا من غالة داری هذه كل شهر بعشرة دراهم خبراً ، وهر قواهني المساتون، صارت الدار وقفًا ؟ لأن مقه اللفظ يؤدي معنى الموقف. اصار اتما تو قال: وقف داري هده بعد موتى على المساكين.

۱۰ ۹۷۷ و وید آیماً ارجی قال فی مرضاه اجعات از ل کومی و فقاً و کان فید نمواد آو لم یکن د صار الکرم و فقاً و دها لأن النزل لا یصبر و فقاً (لا بوقت الکرم، فصار قوله: و فقت نزل کرمی تنزله قوله: و فقت کرمی عاجبه من الزل، و کاذلك لو قال، جعلت خمه کامروفقاً.

۱۰۸۷۸ وقی وقف هلال: إذا أوسی بأن بوقف ثلث أرضه بعد وقاته نه تعالی أبداً. كنان وصيبة بالوقف على العصر اده لأن اثوقف فه تعالی يكون وقضًا على المساكين، فالأمر بالوقف ته تعالى يكون أمرًا ، ثانوقف على الساكين

١٠٨٧٩ - وفيه أيضاً: إدافال: أرضى هذه موفوقة على وجوه الدره أو على وجوه
 الحير، مهو وقف صحيح على المساكيو، لأن البرعيارة عن الصدقة، قال الله تعالى .
 (إن تَبرُوهُمُ) " ودخير والبر بمدى واحد، قصار تقدير كلامه: أرضى هذه صدفة موفوهة .
 والله أعلم .

⁽١) سيرة المتحة الأية ١٠

الفصل الثاني فيمايتعلق بجواز الوقت وصحته، وشرائط صحته

۱۹۸۸ - وذكر في ظاهر الرواية: ال شرط حوار الوفف صد أبي منبعه وصي الله تعطي عنه الإصافة إلى مديمة في ناء، أو الوصوء - حتى أو المريضف إلى ما بعد الديث، ولم يواس مدة المريضين

وقال أو توصف ومحمد حصيف الخاصلي الاساليون بدر بدرط حتى ويه من يرعم والاساليون بدر والدحتي ويه من يرعمه والايون عنه مني بالناء وحاصل الخالاف راجع إلى تقدر أن الوقف منا والاقال أن حيشة براض الله تعالى الساكور و فلا يصح إذا كانت السرة معدومة إلا يعترين الوصية و رعش فولهسا نقدير الوقف (أرقت الليل عن ملكور إلى الفائم الدرائ وحماته محيومات على ملكه ومتدونة المبادي وهذا منصبح وإن لم يكي موصوع لاك في السحد.

قال تسمير الأقصة السير حميق : الإضافة إلى مديد ما تدويت أو نا وصريات ما أن حبيعة رحمه الله تعالى لبست شرط للجوال، فونا الوقف جائر اللذه بدري بالك و لكنه غير الارم ، إلا يصير الاطاعات فقا إلى ما بعد الموت، أو بالوصية، وهذا الآن أبا حبيعة وصلى الله تعالى الحيمة التي سيماها، الله تعالى الحيمة التي سيماها، ويكون تبرئة للعربة، والعاربة حائزة غير الارمة.

ومعلى الحوارات حوار صواء الملفرائي نظائه الحهفال فسير] الوصايفات في يتوال الجعدات الرضي هذه صدقه موفوعه مؤددة، والرصيت به معلا مونى، عودا قال ذلك، يكول لاارها حلى لايملك معه في الموساء ولا يورات عامد

و فكر محمد الرحمة الله تعالى في السين الكبير الكافر الذا أصافة التي ما بعد الموت يقتلح منذ أبي حديثة وغيل الله تعالى نظرين التوصية بعلة دارة الإنساق أو غلة أرصية أو توصيل بدلك المفقرات وجوكاتوصية بالعين.

۱۰۸۸۱ - وذكر (الطحاري)") رحمه الله تعالى: أن الرقب الباشير في مرض البوت عبلا أي حيمة رضي لله تعالى عبه كالصناف إلى ما يعد الموت ، حتى يدالريف الميشر في

105 فكارتهن فل وأحد والهاء وكالذبن الأهمارة نبيح الإسلام

مرض الموت يقع لازمًا جائزًا على ما ذكر الطحاوى. قال شمس الأثنية السرخسي: الصبحيح الشائدة في مرض الموت عبده كافيا غير في الصبحيح النافية في مرض الموت عبده كافيا غير في الصبحة التوصية ، أو الإضافة إلى ما بعد الموت، وحتى لا ينزم على ما ذكر شمس الأنمة السرخسي وحبه الله تعالى ، وذكر شيخ الإسلام: أن الوقف المياشر في مرض نتوت إذا لم يكن مصافًا إلى ما بعد الموت عان أبى حيفة وصى الله تعالى عنه رواية إلى ما بعد الموت عن أبى حيفة الله يجود ، كما لو رقف في حالة الصحة . يجود أنه عم بعد المؤسف إلى ما بعد الموت وجه الرواية الأخرى : أن تصرفات المرض كالمضافة إلى ما بعد الموت اعتباراً.

۱۰۸۸۳ حال محمد وحمد الله تعالى . التسلم إلى النواني سرط صبحة الوقف وحتى إن على قبوله : لو لم يسلم الوقف إلى المنبولي، لا يرول عن ملكه، وله أن يرجع عن ذلك ، وإذا مات يووث عنه

وقال أبو يرسف وحمه الله تعالى: التسبيع إلى الشولي ليس مشرطه ويكتسي فيه بالإنسهات، وجه قول أبي يوسف أن الوقف شرع، شرع الإطال ملك الوقف عن آلين. الا المنطقة وبيعة ويصع غير قبض عبر أبيا الاعتاق، بيامة أن النمليك من الله لا يتحقن من المنظمة مقصودة الأن ما في أبدينا ملك للا تعالى (على الخفيفة وثنا فيه ملك التصوف، إنحا الناء إلطال منك التصرف الأشملك من الله آآه والنفرية ما من و بحلاف الصدقة المقدمة محيث لا تصح بدون الفيض الأن ما بنبت لله تعالى من اخلى في الصدقة ، يثبت في صحي الشمليك من الفقراء الأن التمليك منه مفصود ما يثبت لله تعالى في عسمة ، يثبت على سبيل التمليك من الفقراء الأن التمليك منه الموتاد منه الا يتحقى ضرورة أن ما يتبت في ضمن الشيء بكون حكمة حك دلك الشيء ، فأما في الوقف ما شبت لله تعالى من الحق شبت مشعبود كان فصم الشياد من المبادء والتمليك من المتالى من المتالى مقصوداً الا في ضمير النمايات من المباد على العين الربوف الا بصبر ملكاً المباده والتمليك من الله تعالى مقصوداً من العالى مقصوداً من العباد الا يتحقى .

وجه قول محمد رحمه الله تعالى . قوله عليه الصلاة والسلام : الا تعوز الصدقة إلا مقبوضة محوزة ا^{لله} من غير قصل ، والمني ليه أن الوقف إز لة اللك بطريق التيرع ، فتمامه

أخت فيدافسوة من الدا و أما.

يكون بالتسليم، كما في الصدقة؛ وهذا لأنه لواغ قبل السليم، فينزمه السنيم، فيودي إلى أن يصير تبرعه سينا للؤوم ما تمريش ع به .

1948 و وقف على جهة يتوهم انفطاهها ، بأن وقف على أولاد، و آولاد أو لاد، فم يجعل أحره للفقراد، لا يصبح الوقف على أحره فله يجعل أحره للفقراد، لا يصبح الوقف عند محمد، وعنى قول أي يوسف رحمه أقه نعالى: التأبيد ليس بشرط، حتى إن في هذه المسألة يصبح الوقف عنده. وإذا مانواه والقرصوا، يعود إلى ملكه إن كان حبّا، وإلى ملك ورثته إن كان مبتاً و إخلاف على هذه الرجم مذكور في شرح الطحاوى ، وفي شرح ملك ورثته إلى كان مبتاً و أخلاف على هذه الرجم مذكور في شرح الطحاوى ، وفي شرح شمس الألمة السرحين. وقد ذكر محمد وحمه أنه تعالى أنه قول محمد، وإن كان الوقاق، أن الوقف المواحدي الروايين عن أبى بوسف رحمه أنه تعالى أنه قول محمد، وإن كان الوقاق، فهو إحدى الروايين ابن أبى مالك عن أبى وبيف أن الوقف المؤمن ابن أبى مالك عن أبى وسف أن الوقف الوقت باطل.

وبعض مشابعنا وحمهم القدائمائي قالوا: الاختلاف أن التأبيد شرط صبحة الوقف، وإنها الخلاف في تفك المسألة في تنبيء أحر، أن عند أبي يوسف وحمد الله تعالى يثبت التأبيد بنفس الوقف إما لم تجعل الوقف من غير اختران شيء أخر مه، وعند محمد لا يثبت التأبيد بنفس الوقف إما لم تجعل أخسره للمسساكين، أو الشفراء، ولما كنان من منفجب أبي يوسف أن التأبيد يثبت بنفس الوقف؟ أن فإذا مات أو لاده، والفرضوا، حيثة نصرف الغلة إلى الففراء، وهذا القنائل بغول: من ذكر في شرح الطحاوى، وفي شرح شمس الأثمة السرخسي : أنه إذا مات أو لاده، يحود إلى ملكه، خطأ.

١٠٨٨٤ - وفي المنتفى : يشر عن أبي يوسف رحمه الانتمالي: إذا وقف أرضه على ذي ألحاجة من وقده، وولد وقده ما تناسلوا إبدّلك ["أبداً، فقفك جائز ، وثو وقة ها على فقراه وقده ولم يجعلها لفقراء السيل منهم، لم يجز .

١٩٨٨٥ - قال: ليس يجوز من الوقف إلا الوقف الؤيف فإذا كان لقوم خاص، لا يجوز الوقف عليهم؛ لأنه ينقطم، فهنا تنصيص من أبي يوسف: أن التأليد شرط.

وفيه أيضاً ؛ هنه تو وقف على فقراه ولنده وأهل بيته، ونسلهم ما تناسلونه فهو جائز، هان انغرضور، ولم يكن استثنى أنه لفغراء المسلمين، فإنه يرد على فقراء المسلمين، قال؛ من

⁽١) أنبت مذه العبارة من جميم النسخ التي عنديا .

⁽۲) مکذامی فیان

قبل أن أصلها صدقة منى دول الحاجة، وقدة منا أوتها، وقال الوقف في طلك على الأبدا قبال، وليس حداكا الوقف على ولداء والا بدكار البسرية الان الوقف على الولدا بيس بوقف على الأماد وإذا ذكر النسل فهو وقف أعاً:

وتقادلك أو وقعه على نصل واحدة وللمله، عالو حد فيه واحساعة سواء . و من المسلخ عن أبن بوصف رحمه عه تعالى فيما إداوقف على وقمه وللمله، أو سلى أو لاده وأولاد أو الأده أو لاده أبناً ما تناسعواء قول أخر للأسوى ما ذكرنا، وهو أنه اد أمكل أل يتعرف الع يجز الوقف.

۱۹۸۸ - وافا وقف بصف داره، أم نصف أرضه على الديتر ما يعلى قول أبي يوسف. وحمه الله تعالى، يجوزه وعلى قول محمد الايحور.

١٩٨٨ - واعلم بأن النبيرع ليما لا يحتمل المسلمة لا ينع صحة الوقت بلا تبلاف، ألا توى أنه مو رفعه لصف الحمام يحود وإن كناد مشاعًا؛ لأنه لا يحتمل الدسامة، عمال كها، المتابع بهما لا يحتمل القسمة

وأما الشيوع فيما يحتمل القسمة ، قال يتم صدم الوقف؟ فعده خلاف ، على قول قاح مقال لا تورد وقال قول أبي برسف اللا يسجله وقده مسألة في تخرصن ساء على أن القسمة فيما يحسن القسمة من قام القضى ، وأصل القسفى عما أبي يوسف رحمه الدفعالي فيما لحمل الفسمة البين شرط فكذا إنقامه الأيكون شرط ، وتند محمد أصل العشل فيما يحتمل الفسمة شرطة فكذه ما يتراد القيفى .

1988 ولل وقف حصيع أرضه أو داره، مم سنحل عديه أو ربعه أو ما انسهه منحل عديه أو ربعه أو ما انسهه شائلاً بطل الدعول المستحدد وحمه الله أو لا الأستحق عديم الأستحق المستحق الواقف الله أو فعد المستحق الواقف أو الدعول القديمة منده برطن وحما إحلاف ما لم استحق على المستحق المست

١٩٨٩ - فقر في فقوي أين النيك الفريعًا على قول أبي بومف و فالله إذا الله الأرض الأرض بن شريكان، وقف أصفها نصيبه مشاعك شرافتسما، فوقع بصيب الدافل في موضع احراء لا يحب عليه أن يقت نائبً والأن القسمة بنعار الوهرات، والدائرات لاحتاب على الخلاف مفت ذاك.

١٨٩٠٠ - ما ١١ إذ كانات الأرض مسالك كناه وزن كانت الأرض كلها لله و قبوقف

۱۰۸۹۱ - وصورة ما ذكر في اعتادي أبي اللبث تا رجل وقف صبحة على بليد، وأراد أحدهم تسمتها لبدنع بصبيه مزارهة ، قال : قسمة الوقف لا يحوز من أحد، وليس لأرساب الماقف أن بعملوا على الوقف عمدا مزارعة، وإنما ذلك إلى الليم.

١٩٩٣ - وإذا كانت الأرض بين وحليل، فتصدق بها صادقة موقوعة على لفقراء. ودفعات إلى من بقرم بها، كان دلك جائزًا؛ لأن مثله في العداقة النافلة بجورا، قفي الرقوعة أولى.

*۱۹۸۹ وإن تصدق كال واحد منهما مصنها مشاعًا على حدة صدقة موقوفة، وسميا كل واحد منهما تصفها إلى والى على حدة، لم يجز، وإن تصدق كل واحد منهما مصنة، على حدة صدقة مرقوفة، وجعل الوالى على ذلك رجلا واحد، أو سند إليه جعيدًا، جاز

١٩٨٨ - وأو تمادق الواحد بجميع المتراعلي واحد، [وسلم] التصف مشاعًا ، ثم ملم الناقي ، جاز

و أغاجاز القرق؛ لأن العرة في صادة الهية وفساهاها في الشبتع لتمكن التسوع وحدته في الشبتع لتمكن التسوع وحدته في القسمى وقت سوت الحكم، لا في العقد، كما في قصدانة الشقدة، وفي السائة الأحيرة لم يتمكن التسرع وعدمه في القشم وقت شوت ، خكم؛ لأن الحكم إغايتيت تقيض حميع المعقود عليه، ومن قبض يعفى المعقود عليه؛ لأن المعقد على الكل كان واحداً، فكان فكان فكان ألكن السيوع في الشفى، وقد يتكن واحداً، المعتد، ودلك نبو بنابع، وفي الشابع المعتدد على الأن تعديد، كل واحد منهما حجيم المعتدد عبه، لأن تعديد، كل واحد منهما حجيم المعتدد عبه؛ لأنه المقدد عبه، لا المعتدد عبه، لا المعتدد عبه، لا المعتدد عبه، لا المعتدد عبه، التي المعتدد عبه، لا المعتدد عليه المعتدد عبه، لا المعتدد عبه، لا المعتدد عليه، لا المعتدد عبه، لا المعتدد عبه المعتدد عبه، لا المعتدد عبه المعتدد عبه الله المعتدد عبه المعتدد عبه

١٠٨٩٥ - وإذا كانت الأرض بن رحلن، تصدق بها على الفقر، - صدفة واحدة،

⁽١٤) مكان في في أو ام (و دراي إراق صن و الله الله ويتماكن الأل شوت الحكم.

وجعل كل واحد منهما والله فهدا على وجهان: إن جعل كل واحد منهما والبا ليفيض نصيبه . ومصيب صاحبه بأن قال كل واحد سهما لواليه : ولينك قبض هذه الارض ، يحوز ، وإن حمل . كل واحد صهما والباً ليقيض نصيبه لاغير الا يحوز ، لان في الوحه الأول لم يتمكن الشيوع في . القيض حال نبوت ، فحكم .

١٩٨٦ - وذكر الخصاف في وقفه بغريفًا على قول أبي يوسعه رحمه الله نعالى: فقال: أرض بين رجاين، وقف أحدهما حصته منه، وهو النصف، فله أن يقاسو نمريكه، فيقرز حصة الوقف؛ لأن ولاية الوقف إليه، وإن كان الواقف فلامات، فلوصيه أن يقاسم الشريف، وعرز حصه له فعي.

۱۰۸۹۷ - ولر أن رحين كانت بسهما أرض ، فوقت كل واحد مهما حصته على قوم معلومين ، قهو حائز ، ولهما أن يقسما هذه الأرض ، فيفوذ كل واحد منهما حصته الني وفقها ، وإن كاما وقفاد جميعاً على وجوء سمياها، نم أراده فسمنها ، فلهما ذلك ، ويعرد كن واحد صهما ما وفقاء ويكون في يده ما يتوالاها ، ولو أن رجلا وقف حميع أرضه ، تم استحق بسعه شائعاً وقضى الفاضي للمستحق بالنصف ، وبني النصف البرقي وقفاً على حاله عند آبي برف رحف رحف تالي كان للواقف أن بناسم استحق ، عبرز (حجة الوقب

1 • ١ • ١ • ولو وهما من دوه أو أرصه ألما ذراع، جاز عبد ألى يوسما و لأنه يجيز ذلك في السيح ، فعي الوقف أولى ، كان في السيح ، فعي النب النب غراع ، أو أقل ، كان كلها وقماً ، وإن كانب ألفا و تحسيمانة ، كان الوقف منها اللعيماء ، وإن كانب ألفا و تحسيمانة ، كان الوقف منها اللائمة لل فيها ، يكون للواقف حضة من النجيل .

1999 رجلان بينهما أرض ودور، وقد أحدهما نصيبه من الأرضى والمدور، تم أواد الرائف لل الرضى والدور، تم أواد الرائف أن يضام الرضى وعلى حدة، وعال أبو للوائف وحمه الله تعالى إن كان الأصلح قلوقف أن يحمم من ذلك جمع إذا كان الأوص من أراضى قرية واحدة، وليس للواقف أن يأخد دراهم من الشريك نفضل ما يصير لله في القسسة؛ لأنه يسم، وإن أعطى الوائف شريكه دراهم بقضل ما صار في يدم، حيار، ويكون حسة ما دفع من الدراهم مطلق له.

ا ۱۹۹۰ في افتاري الفضلي] : امرأة وقعت منزلا في مرصها على بناتها، شم يعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أبلاً ما تناسلوا. فإذا الترضوا للعثران، شم مالك من مرضه، م وحلفت من الورثة ابنتين وأخفُ، والأخت لا ترضي بما صنعت، ولا سان لها سوى المنزل، جز الوقف في الثنب، ولم يجز في الثانين، فيفسم النتان بين الورثة على غدر سهامهم، ويوقف النائف، فما خرح من غنه قسم من الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عاشت الابنتان، فإذا ماتنا، همرفت الغلة إلى أولادهما، وأولاد أولادهما كما شرطت الوائفة، لاحق للورثة في ذلك؛ لأن ذلك الوقف وصلية بالخلة بين الابنتين وأولادهما ما تناسلوا، فوذا لم تجز الها الأخت، بطلت الوصية للابنين، و جازت لأولادهما، لأن مطلان هذه الوصية من حيث إنها للوارث، إلا أن الوصية لأولادهما وأولاد أولادهما بعد مونهما.

قال الصدر الشهيد في أواتعانه : وهذا الضريع بتأتي على قول أبي بوسف رحمه الله تعالى: إن وقف الشاع جائز ، أما لا بتأتي على قول محمد، وعدى أن هذا التفريع على قول الكل ؛ لأن حق الورثة إغا بثبت بعد الوت ، فإيطالهم في الفعر الذي أبطالوا بفتصر هلى هذه الحالة ، ولا يتعين أن ابتداء الوقف في الجزء الشاع ، بل يكون هذا شيوها طارعًا، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الهنة -إن شاء الله تعالى - .

١٩٩١٠ - في فتاوى أبي اللبث : رحل وقف داراً له في مرصه على ثلاث بنات له ، وليس له والثانات عبر هذه على ثلاث بنات له ، وليس له وارت غير هن غير هن ، وستعن بها ما شمن ، قال الفقيه أبو اللبث رحمه الله تعالى : هذا إذا لم يجرن الوقف، فأم إذا أجزن ، صار الكل وقفًا عبير .

قال الصدر الشهيد في الوقعات . هذا التفريع إنما يتأتى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، يتاء على أن وقف الشاع عنده صحيح، وعندى أن هذا التفريع على قول الكل، على ما ينا -راغة أعلم- .

الفصل الفالث في بيان ما يجوز من الأوقاف وما لا يجوز

۱۹۹۲ - قال علال في "وقف ؛ وقات أرض ، خور لا يجوز ، ونفسير أرض الحور . الأرض التي حبرت ليبت المال، بأن لا يفتر صاحبها على زراعتها، وأداء خراجها، فدفعها إلى الإمام لتكون منافعها حبراً للخراج وزا عرفت نفسير ، جور ، فنفول . إن كان الإمام وفعه هذه الأرض لا يجوز ؛ لأنه لا يملكها، وإن وفقها صاحب الجور ، وحو المالك ، يجوز ؛ لأن الحور لا يو جب روال الملك ، الا ترى أنه متى قدر على زراعتها، وطلب من الإمام أنه برده، على ردها عليه .

١٠٩٠٢ . ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في أول شرح كتاب الوقف: أنَّ الوقف على أنوباه الرسول يخلاجات وإن كانت انصدة لا تحل لهم.

وفي المنتشى النو أبي يوسف وحدة القائمالي الله بجوز صرف صدفات الوقف إلى ماشمي إذا سمي في الوقف، وهو دنيل جوار الوقف

وفي الجامع الأصغر : أن الوقف على أهل سنا رسول الفاتظ لا يجور ، كالصدفه ، قال ثمه : وفي الصدقات الفريضة والتطوع لسواء ، وفي شرح القدوري : أن الصدفة ا الواحدة كالزكاة والعشور والنذور والكشارات لا غور ، فأما الصدقة على وجه الصلة والطوم أن ، فلا بأس به عصفر في الوقف روايتان ، وفي صدقة التطوع روايان أنصاً .

[ولو قال: عالى لأهل بيت النبي عليه الصلاة والسلام، وهم بعصرك يجرز، ويتصرف إلى أولاد فاطمة رضي الله عنها]".

1995 - في فنتوى أن اللبث إذا وقف هاره منى نقراء مكفه أو على فقراء فيه التوقف التوقف التوقف الآن الوقف التوقف على نقراء فيه ما التوقف على حياته وصحته والقفراء ليحسون الايحوز هذا التوقف وإن كان النقواء الايجور إلا مؤمنًا وهذا المهقع مؤيدًا، جواز أنهم يوتون، فيقطع الوقف، وإن كان النقواء الا يحصون جاز الوقف؛ لأنه وقف موبعًا، وإن كان التوقف بعد موته، يجوز، سواء كانوا يحصون أو لا يحصون اولا يحصون الإنه وقع مؤمنًا، وأن كان الحصون الا

⁽۱) هکدانی ف و م و ظ .

⁽٣) أبيت هذه الصارة من حصم النسخ التي في أحاد .

فلانه إن تعذر تجويزه وقمًا أمكن تجويره وصية، والوصية للنوم ينحصون نحوز، حتى إدا انفرضوا صار ميرانًا عنهم

1999 - قال الصدر الشهيد في واقعاته : بين على هذه المنالة مسألة أحرى : رجل قال: وقفت ضيعتى هذه على فقراء فريني، وجعل احره للمسلمين، حتى جاره سواء كانوا يحصون أولا يحصون ، فاراد الخيم أن يعضل بعضهم على الحش ، فالمسألة على ثلاثة أوجه . إما إن كان فعراء قرابته وقريته لا يحصون أو يحصون ، أو أحد الغرفين بحصول ، والفريق الآخر لايحمون أل^{اد}، ففي الوجه الأول للقيم أن يجمل بصف الغلة لغتراء القرامة ، ونصفها لفتراء القربة ، شبعطي من كل فريق من شاء منهم ، ويفضل المحص على المحض كما شاءه لأن فعده الصدفة ، ومن العدوقة الحكم كماك.

وفي الوجه الثاني : نصرف الغلة إلى القريقين بعددهم، نيس له أن يقصل البعض على البعض؛ لأن قصده الوصية، وفي الوصية الحكم كذلك .

وفي الرجم الشائد: يجمل الغلة بين الفريقين أولاء فيتصرف إلى الفيل يحصون بعددهم، وإلى الدين لا يحصون سهم واحد؛ لأن الذين يحصون لهم وصيف، والفين الابح صون! يهم هم ذاة فيه واقدت حق المهدفة واحد، تم يعطي هذا السهم من الذين الايحمون من شام، ويقفيل البعض على البعض في هذا السهم كما تباد.

وهذ التفريع بشكى على قول أبي حنيقة وأبي يوسف رحمهما الله بعالى: لأن الفقراء عندهما اسم جنس، أما لا يتألي على قول محمد؛ لأن الفقراء عنده اسم جمع، أصل هذا الاختلاف كناب الوصايا،

1991 - دكر الخصاف عي بات الوقف الذي لا يجوز ، إدا قال: أرضي صدفه موقوقة أشأ تقدته الى على النص، فالوقف ماطل، والأوص على ملك الواقف، وكذلك بذا قال: على أدم، أو قال: على أدم، فو قال المنظمة وقال: على أدم، أو قال: على أدم من بنداد، وإلا يتقرضون، وكذلك لوقال: على الزمني، والعميان، فالوقف باطل، وذكر الحساف مسألة المعيان، فالوقف باطل، وذكر الحساف مسألة المعيان، وقال: في موضع أحر، وقال. الغلة بكون للمساكر، ولا يكون للمساكر، ولا يكون المعيان، وقال: لأنه قال: صدفة موقوفة لله تعالى أبادًا، وكذلك لو وقف على قراء الغراك، أو على الفهيد والغني، ولا يحصون، وفي وقف هلال الغراك، أو على الرمني والمنقط صنحتج، لأنهم يسابدون، ويكون للنسقم، ودي

بالأغسان

١٠٩٠٧ - قال مشابختا وحمهم الله تعالى: الوقف على معلم المنجد بعلم الصنبات فيه لايحوزه لأنا سحهول، ولا يشترط فقراء يعني لا ينسترط مفروقي الوقف، وبعص مشايحنا قالى يجوره لأن عامتهم الفقراء والعقر فيهم الفالب، فصار بحكم الغلبة الفقر كالمشروط، قال الشيخ الإمام شميل الأثمة الحلوني رحمه الله تعلي: كان القاصي الإمام يقبول: وعلى هذا القينام إذا وقف عني طلبة علم كبورة كذاء أو سحلة كداء بجبول، ولم يشترط ففرهم؛ لأن عاصهم الفقراء، والففر فيهم هانب، فصار الفقر كالمشروط.

هَالَ الشَّبِحِ الإمامِ الأجل ضمين الأتمة المراجعين رحمه الله تعالى في ضرح كشاب الوقف. الحاصل في جنس هذه المسائل: إنه مني ذكر مصرف فيه تنصيص على الفقر أو احاجة، قالوقف صحيح، سواء كموا يحصون أولا يحصون.

[قوله: سواه كانوا يحصون أولا يحصون]" بشير إلى أن التأبيد ليس بشرط. وقد ذكرنا فبل هذا يخلاهه وارشى ذكر مصرفا يستوي فيه الغني والفقيراء يعنى ذكر اسعاً يتناول الغبي والمقيراء فإنكانوا يحصوف فذلك صحيح باعتبار أعبانهم وبريدته أنه يصحبطونين السلسك منهم، وإن كانوا لا يحصون، فهو ماطل الأنه لا يمكن تصحيحه وقفًا؛ لأنه لا يكون قصده الصدقة إذا كان سيشوى فيه الغبي والفقير، ولو صع صع بطويق التعليف وهم محمولون، والتمليك من للجهول ياطن، قائل: إلا أنا يكون في نفظه ما يدل على الحاحة فيما بن الناس، لا ياهنيار حقيقة اللفظ، كاليتامي، فحينتذ إن كالوابحصون فالأغنياء والمقراه فيهم سواءه وإلا كانوا لا يحصرك فالوقف صحيحه ويصرف إلى ففراءهو درث أغنياءهم فالأن الاستعمال ونزلة الحقيقية في جواز تصحيح الكلام باعتباره

١٠٩٠٩ عنال خُصاف في وقفه؛ إذا قاله: أرضي هذه موفوقة على البدمي، فهم وقف على فقراء البناس، وكعلك إذا قال: حتى الزمني.

١٠٩٠٩- ولو قال: على بتامي بني قلان، وهم بنو أب يحصون، ههذ عاطل، بعني لا بكون وقفٌ، أما لا يكون قليكا منهم، وإن كلوا لا يحصون، فهو جائر، وهي للفقراء منهم دون الأغنيات وهدا بناء على ما ذكره فممس الأنمة السرخسي رحمه الله نعالي

١٠٩١٠ - بي وقف الهلال: إذا قال: أرضى هذه موقومه على الحهاد، أو على الخزوء أو في أكفان الموتى، أو في حفر القبور، أو غير ذاك مما يشبهها. ماذك جائر ؟ لأن هذه

⁽¹⁾ أنشت هذه العبارة من حميع المسلح التي عندت

الوجوه عا لتأبك فصار الوقف على هذه الوجوه بمنزلة الوقف على تلساكين.

وهي رفسايا المنتقى : إبن مساعة قال: مسمعت أبا يوسف رحسه لله تعالى يفول: إذا أرضى ملته في أكفان موسى الفسلمين، أو في حفر معامر المسلمين، فهذا باطل، ولو أوصى منته في أكمان فقواء المسلمين، يجوز، وكذلك في حفر مفايرهم، وذكر أنمه أصلاء فقال: الوصية إذا وصف للعقواء، لا يفترط المبنية، يخلاف ما إدا وقدت "الطائة.

1991 - وفي أوقف هلالآ : إذا ولف على ابن السبيل صع ؛ لأنهم لا ينقطمون. ويكون تفتراه ابن لسيل درن أنساءهم، كما في لينامي.

1997 - قال الخصاف: إذا قال. جعلت أرضى هذه صدقة موقوفة ته تعالى، أو على زيد، أو على قرابش، مالوقف باطل : لأنه حص ذلك على شت. و كذلك لو قال: جعلتها صدقة موقوفة قه نصلى أبداً على زيد أو عمر ، ومن بعد دلك على شماكين، قهو أيضاً باطل: ولو قال: جعلت أوضى صدقة موقوفة فه تعالى أبناً على فلان حال حراته، أنا الوقف، حائز، وتكون الفلة لفلان ما عام حياء عيذا توفي كانت [الغنة] للمساكين؛ لأمه قال، أبداً ، وكذلك [قا قال: على قلال، ولم يقل: عي حداته ، ولو قال، موقوفة على قلال بعد موتى سنة ، فإعا بكون على ما قال سنة توبر جم إلى الورثة؛ لأن حقو وسية

١٠٩٦٣ - إذا قال: جعلت أرض فلان صدفة موقوقة على الفقراء، فبلخ قلك صاحب الأرض، فأحاره، فره يكون وفقًا من قبل مانكها، وإليه ولايتها.

1998 - منتل الفقية أبو يكو وحمه الله تعالى أيضًا عندن وقف أرضًا على مصاحف موقوقة أن يصلح ما يندرس مهم قال: الوقت باطلُ؛ لأن هذا ليس من أوقاف الناس

1993 - في وفف هلال : وجل اشترى أرضًا سعًا جائزًا، ووففها قبل القبض، ونقاد الشمن، فالأمر موقوف، فإن أدى الشمن وقبضها، عالوقف جائز، وإن مات، ولم ينزك ما الايباع الأرض، ويبطل الوقف، قال المقبه أبو الليث وبه ناخف، وهند ثلاثة فصول: لبيع والعنق والوقف، فالعنق قبل الفيص ينفذ بلا توقف ويكون قبضًا، والبيع لا يصح قبل القبض عند محدد بلا توقف، والوقف يتوقف بلا خلاف من أبي يوسف ومحدد وحمهما الصفعالي.

وكان الفاشية أبو نصار محمد دين محمد شبن سالام يقاول " ينبغي أنا بيطاع التوقف إلا يتوقف إ" كالبيع، ولكن فرق بينهما هلال، ووجه الفرق أنا الوقف يشبه العتق من حيث إله لا

²¹⁾ كَذَا مِن عَلَى وَكَانُ فِي السَّمْ جِمَعِمًا * وَقَلْتُ

⁽٢) كفَّا في أظ ، وكان تي الأمين: لا ينظل، وهو خطة

يبطل بالشروط الفاصفة، ويشبه البيع من وحد، وهو أنه يحسل الفض بعد وقوعه، فتنسهم مانعتي لا يبطل، ولشبهه بالبيع لا تعدد فقدًا بالتوقف، وهذا الحواب على قول من لم يشتوط الفيص تصبحة الوقف طاهر، وعلى قول من شوط القبص وهر محسد كناه الوقف كالهسة، ومن وهب الفشوى فيل الغبض، وسلمة الوهرب له على القبص، صبح، كذا الوقف.

نوع من ذلك في نعليق الوقف بالشرط:

1994 - ذكر في افتاون أبي الليف 1 أنه إدافال الرجن: إن منامن مرضى هذا فقد وقفت أرضى مذا فقد وقفت أرضى مذاء الا يصح برأ أو ملك، قرق بير هذا وبين ما إذا قال: إن من من مرضى هذا الجملوا أرضى مذه وقفاً و والعرق أن قر الفصل الأرن عنن الوقف بالشرط و بعلين الرقف بالشرط باطل، وهي الفصل الثاني على النوكيل بالشرط [وتعين التركي بالشرط] أأ صحيح ، وهلى هذا إد قال: إن دخلت هذه اللار، عند جعلت أرضى هذه وقفاً الايصح ، وتوقال: إن دخلت طبعاً أرضى هذه وقفاً الإيصح ، وتوقال: إن

1994 - ذكر الخصاف في وفقه : إن كان غذًا فأخلي هذه صادقة موقوفة ، فهو باطل ، قال. الأنه لم يجعلها وفقا السامة ، ولو قال، إذا قدم فازات إد كلمت فلايًا فأرضى هذه صدقة ، فإن هذا بلومه ، وهو عنولة اليمين والبدر ، فها إذا وحد الشرط، وحب عليه أن يتصدق بالأرض ، ويكود ، وقفًا .

١٩٩٨ - ولو قال: أرضي هذه صدقة موفوقة إلا شاء فلان، وقال فلان: قد تستان، فهو باطل.

1999 - في اعتبري أبي اللبت الرجل ذهب له نسرت القال: إن وجدته، فلمّا على أنّا أنف أرضى الذي أنناه السهيس، فوجه ها، يجلس عليه أن يوفق، الآن هذا نسر ، والوها، بالشدر واجلس، هإن وقف، فهذ، على نلامة أراحه : إنه إنّا وقف على الآحانس، أو على القرابة التي يحور إعطاء الركاه إليها، الراعمي القرابة التي [لا] "يحور إعطاء الزّاك، إليه، ففي الواجه الأول والنس حاز، وهي الراحة القالت الآلاً والأرام وقا الصدقة الواجهة إلى من لا يجور

⁽۱) وقور ف أواج ا وحاعة مكال وقوعة.

¹¹⁾ كذافي ط ، وكانافي الأصل: لا يطل وهو حظأ

⁽²⁾ تتذافي خدروكم في الأصار لاسطن وهو حيناً

عِطَاهُ اللَّهِ كَا قَالِمَ اللَّهِ هَوْ وَقَاءَ عَلَى القَوْلَةُ الذِّي لا يَعَدُونَ إَعْظَاءُ الرَّفَاةِ إِلْسِهَا، قَالُوقَفَ صحيح، وأما اللهُ, باق الأنه لو يزدُ اللَّهُ في يزدُ اللَّهُ وَر

نوع من ذلك في وقف المنقول:

1999 بيجب أدبعله أن وقت المتقول تبعّد للعقار جائز ، بأن حمل أرض، وأدامع لعبد والتهر دالتين دالدين يعملون عبها ، ويصير وها أبعًا للعقار ، وأداو فه متصوفاً إن كدن كرناها ، أو سلاحًا ، يحور ، ويعنى بالسلاح جسل السلاح ، ويعنى بالكراع حسل المبيل والبال ، وإن كان سوى ذلك ، أن كان شيدً لم يحر المعارف وقفه ، كالبات والخبوان الا يحوز عبدا ، وإن كان متعارفا ، كالهأس والقدوم ، ونبات الحنازة ، وسابحناج إليه من الأولى والقدوم ، ونبات الحنازة ، وسابحناج إليه من الأولى والقدوم ، ونبات الحنازة ، وسابحناج إليه من الأولى يحور ، وإليه فعب عامة المتابح، منهم تسسى الألمة المراجبي ، وذكر يحور ، وقال محمد : يحور ، وإليه فعب عامة المتابح، منهم تسسى الألمة المراجبي ، ودكر في ألا سعناج ، وغير ذلك

۱۹۴۱ - قال تدبيس الأنمة الحلويني: إذا وقت أواني عسل لموني، أو ثبال بالتجميف النوني، يجوز، وإذا وقف فطه ينعلي الميسالوغير دلك، قال نسمس الأنمة (۱۲ المعل على الحادة لا يجوز، لأنه لا حاجة للميشابي قلك

۱۹۹۳ - وروى العقيمة أيرجعمر الهندواني الها جمل طهر دايت، أو طلا عبده في المساكون، لا يصبح في قول علماءنا رحمهم الله تجالي، أما على قول أبي يو مشيا "أ. فالله لا يرى الوقت في المقبل إلا في الكرح.

ستن أبو تصبر رحمه الله تعالى عن وقت الكنب، قال اكنان محمد في مسلمة "الا يحرب وتصبر كال بجيزة، وقد وقف كله، وكان الفقية أبو جعر بحيز ديك، وبه تأخذ.

۱۰۹۲۴ و مثل عامل و نف بقرة على رياط على أن ما بخرج من ليبها وسبمتها رهطي أبناء السبيل ، فيال: إن كان في موضع يعلب دلك في أوقاف ، راحوت أنا يكون جائزاً ، ومن

⁽⁴³⁾ أنيت مدوالعبر ومي الأس

⁽٢) وفي الله التي حيقة مقد الله يوسف

⁽۱۳ وي ما المحدين ساعة

المُشايِعُ مِن قال بِالجُوارُ مطلقاً، قالوا: لأنه حرى يَانتعارِفُ إِلاَ فِي دِيارِ الْسَلَمِينِ بِدلك

وفي "الواقعات". ذكر هلال البصري في وقفه وقف الند، من صبر وقف الأميل فم يجزء وهو الصحيح، وكذَّتك رقف الكردار بدون وقف الأصل لأيجوز، هو ملخنار؛ لأن الكردار والبدء متقوة، ووقفهما فير متعارف.

1994 وإذا كان أسن البقعة مرقوقة على جهة قريف على عليه بناء وقف بنعه على جهة الموردة أخرى ، احتلف المتابع رحمهم الله ثمالى ديمه قال بعضهم! الابجوز، الآن جهة القرية إذا ختلف الايصير السمتها أنسقية ، فأديد ما إذا كانت القولة لم واستيفاءها الشاسه وقال بعضهم: سعوز الآن حهات القرية وإذا اختلفت ، قاصل القرية بحسمها ، واختلاف الحكم بعد إثبات أصل القرية . [عذا) كما قلت في سبعة نفر نحروا بقرة ، أو بدئة ، ونوى بعضهم الاضحية ، وبعصهم: هدى المتمة أو القرائ ، وبعضهم الخرج ، الصيد وبعضهم اللحم، التعلق عرب عضهم اللحم، المتحدة المرابع المتحدة على بعضهم المتحم، العربة على المتحدة المتحرة على المتحدة المتحددة المتحدة المتحددة المتحدد

9 1997 - وأما إذا وقف البناه على حهة واحدة، فأما إدا عوس شجوة، ووقفها إن خرسها في أرض خير موقوفة، قلا بخلواد وثفها عوضعها من الأرص صح تعا للأرض بعكم الانصال، وإن وقفها دون أصنها، لم بصح، وإن كانت موقوعة، فوقفها على هذه الجهة، جار، وإن وقفها على جهة أخرى، فعلى الاحتلاف الذي مر، وهذا لأن الشجرة نظير البناء من حيث إذ قيامها بالأرض، وهي تبع للأرض بحكم الانصال كالبناء.

1971 - ذكر الخصاف في وفقه: إذا وقف أرضاً، ومعها رقيق بصماو لا فيها، يتبعى أذ يسمى الوقيق في الوقف، ويبين عددهم، وكذلك إذا 5 أن في دنك على يتبعى أن يسمى الوقيق في الوقف، ويبين عددهم، ويبيني أن يشترط في الصدقة أن نفقة الرفيق والإنتره من غلة الأرض، وإلى أم يشترط تقفيهم من علة الأرض، فإن ضعف بعض الرقيق عن العمق، قبان له أن يبعد وسنترى بشمته غلاماً مكانه، فإراد أن يزيد في ذلك من غلة الأرض، ولا يتبعد بشمته غلاماً مكانه، فإراد أن يزيد في ذلك من غلة الأرض، فلا بأس بذلك، الأز ذلك همارة الأرض، وكذلك الحكم في الدواب، والات الزراعة إذا وقعم مع الأرض، ولو لاة الصدقة أن يصعلوا ذلك.

۱۰۹۳۷ - وهي وقف الأنصاري وكان من أصحاب زفي (فا وقف الدراهم أن العمام). أو ما يكال أو يوزف أنه يجوز ، ويه تع الدراهم ه فدارية ، ويتصافي به فداله على الوجه الذي

⁽¹⁾ مُكِنَّةً في عنا و الخاء وكان في الأصل: العرف مكان المعادف.

وقعه عليه ، وما يكال أو يوزن بياع، وبدفع ثمنه مضاربة. فعلى هذا القيانس إذا قال: هذا الكوُّ من الحَنظة وقف على شوط أنا مقرض الفقراء الدين لا بدر لهم أن يزوعوها الأنفسها، شو بؤخد متهم بعد الإدراك قدر القرض، تم يغرض لغيرهم من الفقواء أبدًا على هذا السبيل، فهذا حائز، ومثل هذا كثير في الجبال لتي في ناحية فهاوند.

١٠٩٧٨ - وفيه أيضًا: أن وقف الأكبسة جائز، ويدم الأكبسة إلى الفقراء، فينتضود بها في أوقات لبسها في الشناء، فم يردونها إلى القيم.

١٠٩٢٩ - وسئل أبوتصر عمن وقف داراء وفيها حمامات بطرن ويرجعن قال: بدخل في الوقف الحمامات الأهلية، في أخاري أبي الليك ..

وقيه أبضًا: لو وقف برج حمام أرجو أن يكون جائزًا ؛ لأنَّ الحسمات وإن كانت منفولة إلا أنها تصير وقفًا تبعًا للبيت، كما لو وقف ضبعة بما فها مع الثيران والعبيد، وكذلك لو وقف بيئًا فيه كورات العمل، يجوز، ويصير النحل وفقًا نبعًا للبيت والعمل، ويجب أذ يكون تأويل هذه المسألة أن يوقف البيت والمرح بما فيه من النحل والحمام، كما في وقف الأرض من العيدوالثراق

٢٩٣٠ - إن وقف كراسة على مسجد المفقرات أو على (أهل) السجد، فالواف على المسجد جائر: والوقف على أهل المسجد إن كانوا يحصون يحوز أيضًا.

١٩٩٢ - وفي الوقف للحسن بن زباد: إذا اشترى مصاحف، وحملها في انسجه الحرام، أر في غيره من المساجد وقفًا مؤيفًا لأهل ذلك المسحد، ولجيراته، ولمارة الطريق، وابن السبيل، يغرأون فيها، فهو جائز في قول أبي يوسف.

نوع منه فيسايد خل في الوقف من غير ذكر:

١٠٩٣٦ - ذكر الخصاف في وقفه: إذا وقعه الرجل أرضًا من صحته على وحود سماها ، ومن بعيدها على الفيقراء، فبإنه يدخل في الرقف البناء والنخسل والأنسجار، وذكر الشاهير الإمام شمس الأثمة محمود الأوز جندي في [شرح]" كتاب الوقف لهالال: أن الشجر الدي لا نَسَرِقُهُ، ولا غلهُ، فقي دحوله في وقف الأرض روايتان، وأما النَّسَرِ هن يدخل في وقف الأشجيار؟ ذكر شمس الأنمة الحيواني في شرح كتاب الرهن: ذكر هلال عن محمد رحمه

⁽١) أشتت هذو وككيمة من السأل

⁽۱) مكفاق ف

الله تمالي أنه يدخل، وعلل، فقال: لا صحة للعقد إلا بعد دخول، فيدحل ضرورة، كسا دخل في الرهن، قائل رحسه الله تعالى: وأكشر مشايخنا على أنه لا يدخل، وهكذا ذكر الخصاف.

١٩٩٣٣ - وإن وقف الأرض واستثنى الأشجار التي فيها لا يجور الوقف؛ لأنه صار مستثنى الأشجار بمواضعها، فيصير الداخل تحت الأرض مجهولا.

1998 - وأما الزرع على يفخل في وقف الأرض؟ حكى عن المقيم أبي بكو رحمه الله تمالى: إن تم يكن للزرع تيمة بوم الوقف دخل، وإن كان له قيمة الايدخل ما لم يذكر، وذكر هلال أنه الا يدخل من غير فصل، وهكذا ذكر الخصاف، قال الفقه أبو اللبث: ومه تأخذ.

۱۹۳۵ - قال الخصاف. وقو كان فيها نقلاء أو رياحين، لا يدخل في الوقف، وقو كان فيها قصب، أو غيضة، أو خلاف، شما كان يقطع في كل سنة، لا يدخل في الوقف، وم كان يقطع في كل سنتين، أو ثلاث يدخل.

1.977 - والشرب لا يدخل إلا إذا ذكره، أو ذكر الأرض بحقوقها، أو بكل تثبل، أو كتبر هو له. وأما الرطاب: فما كان ون أصول كتبر هو له. وأما الرطاب: فما كان ون أصول كتبر هو له. وأما الرطاب: فما كان أمن أصول ذلك أن في الوقف، وكذلك الباذنجان، والنظل، إلا أن يكون شجر القطى بحدُّ كل سنة، قال كان كذلك لا يدخل، وبصل السير والزعفران يدخل في الوقف، وقصب السكر لا يدخل لا لأنه يقطع في كل سنة، فيهم كالزع، وشبجر الورد والساسمين يدخل في وقف الأرض، والرحا الماء، ورحاء اليدفي ذلك الضيعة، ورحا الماء، ورحاء اليدفي ذلك على السواء، وكذلك الذواليب ندخل، والدالية لا تدخل.

۱۹۳۷ - وفي وقف الدار إذا لم يذكر الدار بحقوقها ، ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار.

۱۹۶۳۸ - وهي وفق الخمصام يلاخل فنادر الخمصام، وهي وقف الخموانيت يلاخني ما كنان يلاخل في بيمها، وخوابي اللاباسين، وقلور الدماغين لا ينتقل في الوقف، سواء كان في البناء أو لم يكن –والله أعلم–.

توعمته في الأوقاف المضافة:

- سنل الخصاف عمن قال: جعب صبحتي وحدردها صدقة موقوفة لله تعالى أبداً بعد

⁽۱) مكتابي أب وأظ

سنة من هذا النوقف على المساكين، عل تكون الضيعة بعد مضي السنة وقفًا؟ قال " لا أحفظ عن أصحابًا رحمهم الله تعالى في هذا شيئًا، وعندي أنه لاتكون هذه الضبعة وقفًا.

999 - ۱ - وإذا أوصى رجل بعلة مسئاله لوجل عشير منين، فسيات، فجيعن الله هذا المستان وقعًا ممحيحًا بعد مضى هذه (لعشر المدين، فهو حائز، وهو وقف، وكذلك إن قال الوصى : قدحمك هذا البستان وقعًا بعد مضى هذه المدين]"، وهو يحرج من للته، عهوجائز،

١٩٤٠ - ولو أن رحلا أحر ضيعة به سنين، ثم إنه حعلها بعد ذلك صداقة موقوفة فه تعالى أطأ على سيال سماها، تم بعد ذلك على المساكين، قال. ليس لصاحب الأرض أن بطيب ما عقد عليه من الإجارة؛ وكانت الضيعة وفعاً على ما جعلها عليه من الوقف الذي وكنها.

1981 - ولي أن رجلا رهن صبيعة قد من رجل، تم أنه وقفها وقفًا صحبيعًا، وإذا انتكها الراهن، فالوقف جائز بافذ، وإن لم يعتكها حتى مضت سنة، أرستنان لايبض الرقف حتى تو افتكها بعد ذلك، فإن مات صاحب الضبعة في فصل الإجارة والرهن قبل الإفكال، ففي فصل انزهن إن كان له مال غير الضبعة، أدى الذين من ماله، وكانت الضبعة وقفًا، وإن لم يكن له مال غير هذه الضبعة، وحت الضبعة في الذين، ويبطل الرقف.

المائة عليه المستأجر، وكانت الإجازة الإجازة تنتغض عوت الآجر أو المستأجر، وكانت الصيدة وقفًا، فإذا النشرى ضيدة على أن النائج بالخدر، قوقفها، ثم أجاز النائج السع، لم يجز الوقف واقة أعليه ...

نوع آخر منه في بيانً ما لا يجوز من الأوقاف لمعنى في الواقف:

* ١٩٤٣ مر جل حجر عليه الفاضي تسفهه ، أو لدين عليه ، فوقف أرضًا ، ثم يجز ؟ لأمه إنما حجر عليه الفاصل لئلا يدر مالم . ولا يخرجه من منكه

١٠٩٤٤ - وفي الفتارى : صبى محجور عليه ونف أرضًا له، قال الفقيه أو يكر : وقف باطل إلا بردن الفاضيء وقال الفقيه أبر القاسم. وفقه باطل وإن أذن فه الفاضيء لأم تبرع، فصار كالهية والصدقة - والله سيحانه وتعانى أعلم-.

١٠) أتنت هذه المبارة من العالم أطار

فهرس الموضوعات للمجلد الثامن من اغيط البرهاني

حن الغرآن ۴	الفصل اخمامس في المسجد والفيلة والمصحف وعاكث فيه شيء
r	فحو الدراهم والقرطاس، أو كتب فيه ذكر الله تعالى
w.,,	وعما يتعمل بهذا النصل للجاورة تبكة :
17	القصل السادس في سجدة الشكر
18	القصل السابع في الحسابقة
19	الفصل الثامن في السلام وتشميت الماطس
۲٤	الغصل التاسع فيما يحل قفرجل النظر إليه وما لا ينعل ل
Y\$	رمايحل له مسه وها لايحل
T4	وهما يتصل بهذا الفصل جماع الحائص في الفرج:
YA	الفصل العاشر في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكوه
43 ,	الفصل الحادي عشر في استعمال المذهب والفضة
٠٠	وها يتصل بهذا القصل:
٠٠	العصل التاتي عشر في الكراهية في الأكل
٠٠	ربما ينصل بمسائل الأكل وضبع المملحة على الخبز على الخوان
	فقصل الثالث عشرني اقتبتته ونثر الدراهم والسكر وما رمي صا
π	الفصل الوابع عشر في الكسيد
	لفصل الخامس عشر في زيارة المقبور ، و فرعمة انقر أن في المقابر

ل المبت من موضع إلى موضع أخر	الفه الفه العا
مِلَ السَّامِعُ عَشْرٍ هِي العِمَايَةِ والصَّبَاطَاتِ	الفه الف
مِلَ السَّامِعُ عَشْرٍ هِي العِمَايَةِ والصَّبَاطَاتِ	الفه الف
	فت
ت مل انتامن مشرفي العتاء واللهو وساتر المعاصي والأمر بالعروف	انغه
سل الناسع عشر في التدمري والمعالجات وفيه العراء والإسفاط	
تن العزل ونفسيره أن يطأ الرحل الدائعة أو أمنه فيعول عبيا قيل أل يقع الماء	
الوحد مخالة اغسل	
ا مل المقرون في الختان والخصاب وقدم الأضافير وقص الشارب	
نق الراه شعرها ووصلها شعر غيرها بسعرها	
س الحددي والعشرون في لزينة واتخاذ الخادم للحدمة	
سل المَّاس والعشرون في قتل السلم و الده المشرك ومن ععناه	
للاسائومخومة	
مل الثافك والعشرون فمعا يسع من جراحات بني أدم والحيوانات	
ر. حيو نات وها يسم من دلك	
ن الرابع والعشرون في تسمية الأولاد وكنامير	
مان والعشرون في العبية والحسد	
رات المرات المر	
سل السابع والعسرون في البع والاستيام على سوم الغير	
س النامن والعشورون في الرحل يحرج إلى السنو ويمنعه	
اللهان والعبد لخرج وعيمه الموالي ، والمواقع تخرج وينعها الزوج	
من الناسع والعشرون في القرمي ما يكوه من ذيك ، وما لا يكوه	
مل الثلاثون في ملاكلة الملوك» والنواضيع فيم	
مان معدول في مانونه معولت والمواهيم عليم بين الرحل وحم شيره، وحديثمان بذلك	
يان الراس و من الثلاث بيان الإنجام الإنسام الليان كه الله المان الله الله الله الله الله الله الله ال	

المغصل ائتاني والتلائون في المتقرفات
فتل الأعونة والسعة والظلمة في أيام الفترة:
کتاب التحری
القصل الأولى في مسائن الصلاة
وتما يلحق بهذا الفصل:
ومحا يتصل بهذا العصل معرقة مكان التموى
الفصل الثاني في مسائل الزكاة
القصل الثالث تمي التحري في الثباب. والمساليخ، والأواني والموني
كتاب اللقيط
الفصل الأول في بيان حالت وصفته، وها يستحب قيه، أو يفترص
الغصل اثناني في بيان أحكامه
القصل الثالث في بيان من بفي عليه
القصل الربع في دعوى نسب اللغيط ورقه
القصل الخامس في نصر فات التقيط بعد اقبلوغ
كتاب الملقطة
الفصل الأرل في أخم اللفطة، والانتقاع بها وتملكها
الفصل الثاني في تعريف اللفطة ، وما يصنع بها يعد الثعريف
المصل الثالث فيما يضمن الملتفط ، وفيما لا يضمن الله الله عليه المعلق المسابقة المسابقات المسابقة المسابقة المسابقات المسابقة المسابقة المسابقات المسابقة المسابقات المسابقات ا
الفصل الوبع في الخصومة في اللقطة والاختلاف فيها والشهادة
كتاب الإباق
القصل الأولى في أخذ الأبق، وما يصنع به بعد الأخد
القصل الثاني في يبالا مقمار الحعل
القصل الثالث فيمن يستحق الجعل، ومن لا يستحق
الفصل الرابع في بياذ رحوب الضمان على الأبق
الفصل الخامس في الاختلاف الواقع في الإباق

القعيل السادس في تصرفات الآبق
كتاب المفقود
الفصل الأول في نفسير المفتود وحكمه ٢٩٠
الفصل الثاني في التصرفات في مال الفقود
الفصل الثائث من الخصومة في الميراث
كتاب الغصب
القصل الأول في نفس الغصب
الفصل التاني في حكم الغصيم ، ، ، ، ، ،
حسألة قطع القبيص:
بيان الحكم الأخون
الفصل الثالث فيما لا يجب الضمان بالاستبلاك
القصل الرابع في كيفية الفسمان
الفصل الحامس في خلط الغاصب مال رجلب أو مال غيره عاله
واحتلاط أحد الماثين بالأعو من غير خلط
الفصل السادس في استرداد المفصوب منه في القصب من الغاصب ،
وما يمتع من ذلك ولحيما بيراً الغاصب به من الضمان وما لا يبرأ
القصل السابع في الشبيب في الإنلاف
القعسل النامن في الدعوى الواقعة في الخصب، واختلاف الغاصب والمغصوب منه
والشهادة في ذلك
تقصل التاسع في غلك الفصرب الغاصب والانتقاع بد
القصل العاشر في الأمر بالإتلاف، وما يتصل به
لْقَصَلَ الحَادَى عَشْرَ فِي زَرَاعَهُ الْأَرْضَ الْمُعْصَوِيةُ وَالْبِنَاءُ فِيهَا ٢٥٢
الْفُعِيلَ الثَّانَى حَشْرَ فَيِمَا يُلْحِقَ الْمَبِدُ الْخَصِبِ فِيجِبِ عَلَى الْغَاصِبِ ضَمَانَهُ ١٥٥
القصل الثالث عشر في غاصب الغاصب، ومودع العاصب
القوسا الخافية عشرة في غور مراجل ورفع في والأكان

لعصل الخامس عشر في متفرقات
SAR
الفصل الأول في بيان ركل الإنماع. وشرطه وما يكون إيداعًا شون النفط ٢٨٤
الفصل الثاني في حدة الوديدة بيد الغير
الفصل الثالث في الشرط في الوفيعة ما نجب التبيره وما لا يحب اعتباره ٢٨٨
لفصل الرابع فيمديكون نضييط للودمعة ءاوما لايكون
ومانضيس به الودع، وما لا يضمن
للعمل الخامس في تجهيل الوديعة
للفصل السلامن في طلب الوصعة، والأمر بالشعع إلى القبر
لفعمل السابع عي رد الرفيعة
الفصل الثامن فيما إدا قان صاحب الرديعة . أو نفستردع غيو وتحد
لفصل التاسع هي الاحتلاف الواقع في الوديدة والشهادة فيها
الفصل العاشر في المتفرقات
www
كتاب العارية
فتاب العادية. الفصل الأول في بيان شرائط جواز العاربة، وسان نوعها، وصفتها
لفصل لأول في بيان شرائط جواز العاربة، ومينان نوعهم، وصفتها
لفصل لأول في بيان شرائط جواز العارب، وسيند نوعهم، وصفتها
لفصل لأول في بيان شرائط جوار العارية، وميان نوعها، وصفتها
لفصل لأول في بيان شوائط جواز العاربة، وميان نوعها، وصفتها
لفصل لأول في بيان شرائط جوار العارية، وبيان نوعها، وصفتها
لفصل لأول في بيان شرائط جواز العاربة، وميان نوعها، وصفتها
لفصل لأولى في بيان شرائط جوار العارية، وبيان نوعها، وصفتها
لفصل الأولى في بيان شرائط جواز العاربة، وميان نوعها، وصفتها

الغصل الثاني في الألفاط التي تصح الشركة بها، والتي لا تصح
القصل الخالث في المفاوصة
يوع منه في يصرف أحد العاوضين في مال الفاوضة :
سرع أنحر صداني تصرف أحد المنفاوصين في عقد صرحيه
وفيما وحب بعقد صاحمه المساحمة المساوعين المساحمة
نوع خرمته فيما يلزم كل واحد من متفاوضين بحكم الكفالة عام صاحبه ٣٧٠
مِوخَ أَخَرَ هَمْ فِي اسْتَحَارُكَ كُنَّ وَاحْدَمِنَ النَّصَاوَمَ إِنَّ الْدَعُوةَ عَلَى صَاحِمَ اللّ
عرج أخرفي شرى أحد للفارضين شيئًا خاصة لفسه 🕠 👵 👵 👵 💮 💮 💮
نوع منه في حجود المتفارضين وما يتصل بذلك:
يوع أمر في وحوب الضمان على الفاوضين
العصل الرابع في العمال
موغ منه في شرط الوبح، والمشيعة، وهلاك المال
نوع منه في تصرف أحد شريكي المثان في مان الشركة :
نوع اخرامته في تصرف أحد شريكي العنان في حق صاحبه
وفيما وجب بعقد صاحبه
نوع انحو منه :
نوع أخر منه في شراء أحدهما وفي اختلاف رأس المال وفي اعتبار فيمة رأس المال: ٣٩٠.
التعصل الخامس في المشركة بالوحود
القصل السادس في الشركة بالأعمال ١٩٥٠
العصل انسابع في نصرف أحد الشريكين في الدين المنترك
الفصل النامز في لمتفرقات
كتاب المسبد
الفعيل الأول هي بيان ما يؤكل من الحيرانات، وما لا يؤكل
العصل الثاني في بيان ما يملك من الصيد، وما لا مجلك
نوع أحر من جنبو هذه للسائو الروان الروان المسائد المراكب

-				_	
t y y			المنطباد .	ت مي شرائط ال	الفصل انثال
£ Y &			تط مي الأله	ع في بيان الشرا	الفصل الرب
٤٢.			والتي في الصيد	من في الشرائط	الفصل الخام
įtr		ه، وفيمايقبل	ل اندكاة من الحيوان	نس فيما لا يغيرا	الغميل الساد
₹T2			4	ع نو صيد الــ	الفصل الساب
٤٣٧		رميه ، شم ينبيين خملاف	لمع حس الصيد و ي	ن في الرحل ب	القصل الثام
ኒ ሞ ዓ			نوحش	ع في الأهلى يا	القصل النام
٤٤١			السدان	۔ بیماأین من	النصل الماة
284			الة الأصطباد	ی عسر فی بیع	انفصل الحاد
Éŧŧ				ومضرني المنفو	
ŧέν					كذب المأبيات
ξśλ			_	، می بیان آهلیه	الفصل الأوذ
119				ي في صعة الذك	العصل الثلبي
ţa,				د میمایدکی به	
103			تسية على الله التح	، فيما بتعلق وأا:	اتعصل الرابع
505			· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		
100	بعليه	ب عليه، ومن لا تُع			
ŧ٥٩		اهوفي معناه	أضحية بالندرء وما		
٤٦١		• · · · · · ·		وقت الأذ	
111				فيما بنعلق بالآ	_
		ومالايجوز	جور من الصحاباء		
:13				تحب دنها دوا د	
ţ۷٠				س في الانتفاع	
2YT		ضحية بشاة الغبر عن			
284			شركة في الضمايا	إفيما يتعلق بال	القصن الثامر

{ A }													٠.									÷	إفا	i	ال	فس	ځ	-:-	Ŋ		J
£ A Ł																													، الو	اب	٤
٤٨٦			ښا	٠,	ł	ما	į	٠,	-	,	به ا	÷	ما ۽	٠,	_	,	١,	فر	ćŠ,	j	نی	JI,	Į,	لف	Y	J	٠,	Ņ	راا	_+	ان
٤٩.		٠.						•	'n		Ы.	براث	٠,		٠		,	ت	ä,	١. إ	بر از	بج		ļ.	ايت	٠.	. ف	,i-	ن د	.م.	251
۷۹۶											j	,,	۱	ی ا	,	ن	رن	٧	ن1	٠.	جو	٠	ميا	اد	ب.	غي	ے	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ر ال	ے.	ال
5 • 1																		b,	بر	بال	ف	i,	J1	ین	نعاب	, ,	. ف	<u>1155</u>	س ا	۰٤	,
۶۰۲																				. :	j,	jū	b	÷	Ä,	,	į,	<u>.</u> U.	ىن	ع٠	نو
3 - {																٠,	ذک	72	, فر	٠,	ü	, قا	J	ئى	ل د	÷.	یار	نيما	ښه	٤.	į
0+5																					. 7	ŧŧΙ	ف.	Ţį	ن	ú	Y	نوا		ع.	,
0 1									٠.	ä	il J	ŀ	•	_	١.	<u>.</u>		٧		٠.			v.		ht.		i.		٠.	٠.	